

\*(فهرسة شرح المسالك المتقسط على المنسلك المتوسط)\*

صفحة	صفحة
باب شرائط الحج	٦
فصل في موانع وجوب الحج الخ	٢٠
فصل فيمن يجب عليه الوضوء بالحج	٢٢
فصل واذا وجدت الشروط الخ	٢٢
باب فرائض الحج	٢٣
فصل في واجباته	٢٤
فصل في سنته	٢٦
فصل في مستحباته	٢٦
فصل في مكروهاته	٢٧
باب المراقبة	٢٨
فصل في مواقيت الصنف الاول	٢٩
فصل في الصنف الثاني	٣٠
فصل في الصنف الثالث	٣١
فصل وقد يتغير الميعات بتغير الحال	٣١
فصل في تجاوزة الميعات بتغير احرام	٣١
باب الاحرام	٣٣
فصل في محرماته	٣٥
فصل وحكم الاحرام لزوم المضي الخ	٣٥
فصل الاحرام في حق الاماكن الخ	٣٦
فصل في وجوه الاحرام	٣٧
فصل في ضقة الاجرام	٣٨
فصل ثم يتجرد عن الملبوس المحرم الخ	٣٩
فصل ثم يصلي ركعتين بعد اللبس الخ	٣٩
فصل وشرط النية ان تكون بالقلب	٤١
فصل وشرط التلبية ان تكون بالاسان	٤١
فصل في اتمام النية واطلاقها	٤٥
فصل ولو أحرمت بالحج ولم ينو قرضا الخ	٤٦
فصل في نسيان ما أحرمت به	٤٦
فصل في احرام المغمى عليه	٤٧
فصل في احرام الصبي	٤٨
فصل في احرام المرأة	٥٠
فصل في احرام العبد والامة	٥٠
فصل في محرمات الاحرام	٥١
فصل في مكروهاته	٥٣
فصل في مباحاته	٥٥
باب دخول مكة	٥٧
فصل يستحب ان يدخل المسجد الخ	٥٩
فصل في صفة الشروع في الطواف	٦٠
باب أنواع الاطوفة	٦٦
فصل في شرائط صحة الطواف	٦٩
فصل في تحقيق النية	٧٠
فصل في طواف المغمى عليه والنائم	٧١
فصل في مكان الطواف	٧٣
فصل في واجبات الطواف	٧٣
فصل في ركعتي الطواف	٧٦
فصل في سائر الطواف	٧٨
فصل في مستحباته	٧٩
فصل في مباحاته	٨٠
فصل في محرماته	٨١
فصل في مكروهاته	٨١
فصل في مساقل شتى	٨٢
باب السهي بين الصفا والمروة	٨٦
فصل في شرائط صحة السهي	٨٨
فصل في واجباته	٩٢
فصل في سنته	٩٢
فصل في مستحباته	٩٣
فصل في مباحاته	٩٣
فصل في مكروهاته	٩٣
فصل فاذا فرغ من السهي الخ	٩٤
باب الخطبة	٩٦
فصل في احرام الحاج من مكة المشرفة	٩٦
فصل في الراح	٩٧

## صفحة

١٢٠	فصل ثم اذا فرغ من الرمي الخ
١٢٠	فصل في رمي اليوم الرابع
١٢١	فصل في احكام الرمي الخ
١٢٥	فصل في مكروهاته
١٢٥	فصل في النحر
١٢٥	باب طواف الصدر
١٢٧	فصل ومن خرج ولم يطئه الخ
١٢٧	فصل في صفة طواف الوداع
١٢٩	باب القران
١٢٩	فصل في شرائط صحة القران
١٤١	فصل ولا يشترط لصحة القران عدم الالمام
١٤٢	فصل في بيان اداء القران
١٤٧	فصل في قران المكي
١٤٨	باب التمتع
١٤٨	فصل في شرائطه
١٥١	فصل في تمتع المكي
١٥٤	فصل ولا يشترط لصحة التمتع الخ
١٥٤	فصل التمتع على نوعين الخ
١٥٧	باب الجمع بين التمسكين المتصددين
١٥٧	فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر
١٥٩	فصل في الجمع بين العمرتين
١٦٠	باب اضافة أحد التمسكين
١٦١	فصل كل من لمسه رفس الحجة الخ
١٦٣	باب في مسح احرام الحج والعمرة
١٦٣	باب الجنائيات
١٦٨	فصل في تعمية الرأس والوجه
١٦٩	فصل في لبس الخفين
١٧١	فصل في الكحل المطيب
١٧١	فصل في أكل الطيب وشربه
١٧٢	فصل في التداوي بالطيب
١٧٣	فصل لا يشترط بقاء الطيب في البدن
١٧٣	فصل في تطيب الثوب

## صفحة

٩٨	فصل في الرواح من متى الى عرفات
٩٩	باب الوقوف بعرفات واحكامه
١٠٠	فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة
١٠٢	فصل في شرائط جوا اذا جمع
١٠٤	فصل في صفة الوقوف
١٠٧	فصل في شرائط صحة الوقوف
١١١	فصل في حدود عرفة
١١١	فصل في المنع قبل العروب
١١١	فصل في اشتباه يوم عرفة
١١٢	فصل في الافاضة من عرفة
١١٣	باب احكام المزدلفة
١١٣	فصل في الجمع بين الصلاتين بها
١١٦	فصل في اليقوتة بمزدلفة
١١٦	فصل في الوقوف بها
١١٧	فصل في آداب الوقوف بمزدلفة
١١٨	فصل في آداب التوجه الى منى
١١٨	فصل في رفع الحصى
١١٩	باب مناسك منى
١٢٠	فصل في قطع التلبية
١٢٠	فصل في الذبح
١٢١	فصل في الحلق والتقصير
١٢٣	فصل في زمان الحلق الخ
١٢٤	فصل في حكم اطلاق
١٢٤	باب طواف الزيارة
١٢٥	فصل أقل وقت طواف الزيارة الخ
١٢٥	فصل في شرائط صحة الطواف
١٢٦	فصل فاذا فرغ من الطواف
١٢٧	باب رمي الجمار واحكامه
١٢٧	فصل في وقت رمي جرة العقبة يوم النحر
١٢٧	فصل في وقت الرمي في اليومين
١٢٨	فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع الخ
١٢٨	فصل في صفة الرمي في هذه الايام

## صحيحة

## صحيحة

١٧٤	فصل في ربط الطيب	١٩٥	فصل في الذبح والحلق
١٧٤	فصل في الخناء	١٩٥	فصل في ترك الترتيب بين أفعال الحج
١٧٤	فصل في الوسيمة	١٩٦	فصل في الجناية في رمي الجمرات
١٧٥	فصل في الخطمي	١٩٦	فصل في ترك الواجبات بعذر
١٧٥	فصل في الدهن	١٩٨	فصل إذا قتل المحرم صيدا الخ
١٧٦	فصل ولا فرق بين الرجل والمرأة الخ	١٩٩	فصل ولو نقر صيدا الخ
١٧٧	فصل في الشارب والرقبة الخ	٢٠٠	فصل في صيد يجنى عليه رجلان
١٧٨	فصل في حكم التقصير	٢٠١	فصل في تغير الصيد بعد الجرح
١٧٨	فصل في سقوط الشعر	٢٠١	فصل في حكم البيض
١٧٨	فصل في ساق المحرم رأس غيره الخ	٢٠٢	فصل في أخذ الصيد وارساله
١٧٩	فصل في قلم الاظفار	٢٠٣	فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك
١٨٠	فصل وما ذكر من لزوم الدم الخ	٢٠٥	فصل في البيع والشراء والهبة والقصب
١٨١	فصل وإذا ألبس المحرم محرما الخ	٢٠٦	فصل في صيد الحرم
١٨٢	فصل فإذا جامع في أحد السيلين الخ	٢٠٨	فصل في قتل الجراد
١٨٣	فصل وإن كان المفسد قارنا	٢٠٩	فصل في قتل القمل
١٨٣	فصل ولو جامع من ادرا قبل الوقوف الخ	٢٠٩	فصل فيما لا يجب شئ بقتله في الاحرام الخ
١٨٤	فصل وإن جامع بعد الوقوف بعرة	٢١٠	فصل في ذبيحة الحرم
١٨٤	فصل ولو جامع أول مرة بعد الحلق	٢١١	فصل يجوز للمحرم الخ
١٨٥	فصل وشرائط وجوب البدنة بالجماع الخ	٢١٣	باب في جزاء الجنائيات وكفاراتها
١٨٥	فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ	٢١٣	فصل في شرائط وجوب الكفارة
١٨٦	فصل في حكم دواعي الجماع	٢١٤	فصل في جزاء أشجار الحرم وبناته
١٨٧	فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة	٢١٥	فصل في جزاء صيد الحرم
١٨٩	فصل ولو طاف للزيارة جنباً الخ	٢١٥	فصل في جزاء الصيد مطلقا
١٩٠	فصل حائض طهرت في آخر أيام النحر الخ	٢١٧	فصل ثم لا يخلو الصيد الخ
١٩١	فصل في الجنابة في طواف الصدر	٢١٧	فصل ولو قتل صيدا مملوكا الخ
١٩١	فصل في الجنابة في طواف القدوم	٢١٨	فصل في جزاء اللبس والتغطية
١٩٢	فصل في الجنابة في طواف العمرة	٢١٩	فصل في أحكام الدماء الخ
١٩٣	فصل ولو طاف فرضاً أو واجبا أو تفللا الخ	٢٢٢	فصل في أحكام الصدقة
١٩٣	فصل ولو ترك ركعتي الطواف	٢٢٥	فصل كل صدقة يجب في الطواف الخ
١٩٤	فصل في الجنابة في السجى	٢٢٥	فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام
١٩٤	فصل أما جنائيات الوقوف بعرة الخ	٢٢٧	فصل أعلم ان الكفارات الخ
١٩٤	فصل في الجنائيات في الوقوف بالمزدلفة	٢٢٨	فصل ولا يجوز للمكفر الخ

٢٧٣ فصل ولو نذر هديا للحج  
 ٢٧٤ باب المتفرقات  
 ٢٧٧ فصل في حدود الحرم  
 ٢٧٧ فصل من جنى في غير الحرم للحج  
 ٢٧٨ فصل ولا بأس بانشراح تراب الحرم للحج  
 ٢٧٨ فصل ويستحب الاكثار من شرب ماء زمزم  
 ٢٧٩ فصل أمر كسوة الكعبة للحج  
 ٢٧٩ فصل يستحب دخول البيت للحج  
 ٢٨٠ فصل في أماكن الاجابة  
 ٢٨١ فصل في المراضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ٢٨١ فصل يستحب زيارة بيت سيدتنا خديجة رضي الله عنها  
 ٢٨٣ باب زيارة سيدنا المرسلين للحج  
 ٢٨٤ فصل واذا توجه الى الزيارة للحج  
 ٢٩٣ فصل وايقتنم أيام مقامه بالمدينة للحج  
 ٢٩٦ فصل في زيارة أهل البقيع  
 ٢٩٨ فصل في المساجد المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم  
 ٣٠٠ فصل في زيارة جمل أحد وأهله  
 ٣٠٢ فصل في آبار المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم  
 ٣٠٣ فصل في المساجد التي تعزى اليه صلى الله عليه وسلم  
 ٣٠٥ فصل أجمعوا على ان افضل البلاد مكة والمدينة  
 ٣٠٧ فصل ويستحب ان يصوم للحج

٢٢٨ فصل في جنابة المملوك  
 ٢٢٩ فصل في جنابة القنارت ومن جمعناه  
 ٢٣١ فصل في جنابة المكروه والمكروه  
 ٢٣٢ فصل في ارتكاب المحرم المقتدر  
 ٢٣٢ باب الاحصاء  
 ٢٣٦ فصل في بيعت الهدي  
 ٢٤١ فصل في التحال  
 ٢٤٢ فصل في زوال الاحصاء  
 ٢٤٣ فصل في بعض فروع الاحصاء  
 ٢٤٣ فصل في آثام ما حرم به  
 ٢٤٤ باب الذوات  
 ٢٤٦ فصل الاسباب الواجبة لقضاء الحج للحج  
 ٢٤٧ باب الحج عن الغير  
 ٢٤٨ فصل في شرائطه وازالاجاج للحج  
 ٢٥٧ فصل ولو أوصى ان يحج عنه الحج  
 ٢٥٩ فصل في النفقة  
 ٢٦١ فصل ولو وصى الميت أو وارثه الحج  
 ٢٦٢ فصل ولو قال المأمور منعت من الحج للحج  
 ٢٦٢ فصل بجيع الدماء المتعلقة بالحج  
 ٢٦٢ فصل اءلم انه اذا حج المأمور بالحج  
 ٢٦٣ باب العمرة  
 ٢٦٥ فصل في وقتها  
 ٢٦٦ باب التذرع بالحج والعمرة  
 ٢٦٧ فصل اذا قال على المشي الى بيت الله للحج  
 ٢٦٩ باب الهدايا  
 ٢٧٢ فصل ومن ساق بدنة واجب الحج  
 ٢٧٢ فصل لا يجوز مقطوع الاذن للحج  
 ٢٧٣ فصل في السن



# محلينا وفرونا سيد محمد منسوق فاشق حى

شرح الامام العالم العلامة الخبر البحر الفهامة وحيد دهره  
وفريد عصره ملا على قارى المسمى المسالك المتقسط  
فى المنسك المتوسط على لباب المناسك للشيخ  
الامام رحمة الله السندى نفعنا  
الله بهما وأعاد علينا من  
بركاتهما  
آمين

م  
{ وبما مشه كتاب أدعية الحج والعمرة وما يتعلق بهما }  
{ جميع العلامة قطب الدين الحنفى أثناءه الله النواب الوفى }

ص ٢٤٢

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أَوْضَحَ المحبة بأَوْضَحِ الحجة وأَوْجَبَ أركان الإسلام من الصلاة والزكاة والصيام والحجة وأَفْضَلَ المألوف وأَكَمَلَ التسليمات على من بين مسالكنا وعين مناسكا لتلائق في العبادة وعلى آله الكرام وأَصْحَابِهِ الفخام وأَتباعه العظام المتورين للملة على الأمة حذرهم الدجينة والظلمة \* (أما بعد) \* فيقول الملتجئ إلى حرم كرمه الباري على بن سلطان محمد القاري أني لما رأيت لباب المناسك محتصر رفيع الماسك للعالم العلامة والفاضل الشهامة مرشد السالكين ومفيد الماسكين الشيخ رجة الله السندي رجه الله رجه الأبدى أجمع الماسك وأخصر المسالك سخي ياتي أن أشرحه شرحا بين أعراب مبانيه وبين أغراب معانيه ويوضح مشكلات مافيه \* (وأما به) \* المسلك المتوسط في المناسك المتوسط فقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكلام القديم واقتفاء بالحديث الكريم والكلام على منطلقات البسملة وجزئيات التسمية بخبرنا عن المقصود إلى حد الملائة لكن من القوائد البديعية لابن القيم الجوزية أن لحذف العامل في هذا المقام حكما عديدة دالة على تحقيق المرام \* منها أنه موطن لا ينبغي أن يقدم فيه سوى ذكر اسم الله تعالى فلو ذكر الفعل وهو لا يستغنى عن فاعله كان ذلك مافيا لقضاء المقصود وهو تجريد ذكر المعبود فكان في حذفه مشاكلة المبني للمعنى ليكون المبدوء به اسمه سبحانه وتعالى كما نقول في الصلاة الله أكبر ومعناه من كل شيء ولكن لا نذكر هذا المقدر ليكون اللفظ في اللسان مطابقا لمقصود الجنان وهو أن لا يكون في القلب ذكر الله وحده فكما تجرّد ذكره في قلب المصلّي تجرّد ذكره في لسانه \* ومنها أن الفعل إذا حذف صح الاستدانة في كل قول وعمل وليس فعل أوليهم من فعل فكان الحذف أهم من الذكر فإن أي فعل ذكره كان المحذوف أهم منه \* ومنها أن الحذف أبلغ لأن المتكلم

(بسم الله الرحمن الرحيم)  
الحمد لله وكفى وسلام على  
عباده الذين اصطفى (أما  
بعد) فإن ثم الله تعالى أكثر  
من أن تحصى وأوسع دائرة  
من أن تعد وأن تستقصى  
وان من أعظم النعم  
وأكملها وأجلها وأفضلها  
على أهل الحرمين الشريفين  
وخدام هذين الحرمين  
المتيقنين نعمة الحج عليهم في  
كل عام وتيسير ذلك لهم لتزيد  
اللفظ والآنعام (وكت)  
عن شبلته هذه العناية

بهذه الكلمة كأنه يدعى الاستغناء بالمشاهدة عن النطق بالفعل وكأنه لا حاجة إلى النطق به لأن  
المشاهدة والحال دالة على أن هذا الفعل وكل فعل فاعله هو بابه تبارك وتعالى والحوالة على  
شاهد الحال أبلغ من الحوالة على شاهد النطق والقال كما قيل

ومن عجب قول العواذل من به \* وهل غير من أشرى يحب ويعشق

(الحمد لله أكمل الحمد) منصوب على المصدرية عند البصرية وعلى الحالية عند الكوفية ولا شك  
أن أكله هو ما حده بنفسه لذاته أو مدحه من بعض صفاته كما يشير إليه حديث لأحصى ثناء  
عليك أنت كما أثبت على نفسك ففيه إيماء إلى أن اللام في الحمد انما هي للعهد وبؤيده تقييده  
المتعمد لتضمن شكره بقوله (على ما هدانا للإسلام) أي للإيمان وما يتعلق به من الأحكام فإنه  
لولا هداية الله ما هدينا ولا تصدقنا ولا صلبنا على ما ورد في السنة وهو مقتبس من قوله  
تعالى حكايته عن أهل الجنة الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
ثم لامرية أن الهداية الموصلة ليس أمرها إليه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه انك لاتهدي  
من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وانما هو بسبب الهداية وباعت حفظ الأمة عن الغواية  
لقوله تعالى وانك لاتهدي إلى صراط مستقيم فصار معني اليتين باعتبار اشارات الداليتين  
كقوله تعالى وما رميت أي حقيقة اذ رميت أي صورة ولكن الله رمى أي خلقا وقوة  
(وخصنا) أي معشر أهل الإسلام (بوجوب حج بته الحرام) أي المحترم المعظم في كل زمان ومقام  
وكان المصنف في هذا الكلام تبع الامام محب الدين الطبري في قوله الصحيح أن الحج لم يجب  
الاعلى هذه الأمة لكن نظريه العزيز جماعة وردده ايضا جماعة بما جاء في نداء ابراهيم عليه السلام  
لما أمر أن يؤذن في الناس بالحج من أنه قال ان الله كتب عليكم الحج الى البيت العتيق فأجيبوا  
ربكم فهذه صبغة أمر والاصل فيها الوجوب أقول على تقدير صحته وثبوت روايته وتحقق  
دلالة يمكن دفع ارادته بأن الحج انما فرض على نبينا صلى الله عليه وسلم وعلى الأمة بعد  
الهجرة على خلاف في تلك السنة فلو كان الحج فرضا على عموم الناس من زمن ابراهيم عليه  
السلام لكان فرضا من أول ظهور أمر نبينا صلى الله عليه وسلم خصوصا على قول من قال شرع  
من قبلنا شرع لنا اذ لم يثبت نسخه عندنا لاسيما وهو صلى الله عليه وسلم ما أمر بتجاعة ابراهيم  
عليه السلام وملة فعلم بهما ان الأمر أولا كان للاستحباب والله أعلم بالصواب وأغرب الشيخ  
ابن حجر المكي في استدلالة الرد على المحب الطبري حيث قال وفي قوله تعالى ولله على الناس حج  
البيت دليل ظاهر في ذلك انتهى وغرابة لا تخفى فإن الآية نزلت بالمدينة بعد الهجرة ولا مرية  
أنهم الاتمهل الناس السابقين الا اذا أريد بها الاخبار لا الانشاء وأجمع العلماء على ان فرض  
الحج انما هو بأمثال هذه الآية بعد الهجرة على خلاف في انه سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع  
نعم قد يجمع بأنه كان واجبا على الانبياء دون أممهم من الاولياء كما يدل عليه ما قاله ابن اسحق  
انه لم يبعث الله نبيا بعد ابراهيم الا وقد حج البيت أي بطريق الوجوب والافق دج آدم عليه  
السلام وقال له الملائكة بركت بك وقد حججنا قبلك وحج كثير من الانبياء أيضا بعد آدم قبل  
ابراهيم عليهم السلام وقد حج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعد هاقبل الهجرة حججا لا يعرف  
عدد هاعلى ما ذكره ابن حزم ثم قال ابن حجر والناس يشمل الانس والجن بناء على أنه من نوم كما

الربانية وحصلت له هذه  
السعادة العلية وكنيت  
في ذلك منسكا حافلا وكتابا  
لا كثر ما يحتاج اليه من  
الحج شاملا فساأني بعض  
من يتعين موافقته ولا  
يسوغ مخالفته أن أفرد  
أدعية الحج والعمرة برسالة  
مستقلة يتفجع بها الحاج  
والمعتمرون من أهل مكة  
وأهل الآفاق يحثف جلها  
وبكثر نفعها فاجبته الى  
سؤاله (وجعت) في هذه  
الأوراق ما ورد في الحج  
والعمرة ومقدماتهم من  
الادعية المأثورة والآثار  
المشهورة انتقبتها من  
كتب المناسك وغيرها

في القاموس وصرح به قبله صاحب عباب اللغة وعليه فقرر الحجة بشمل الحن أيضا وصرح  
 به السبكي في فتاواه انتمى وفيه بحث ثان الاتيات القرآنية دالة على المغايرة بينهما كقوله تعالى  
 من الجنة والناس ويامعشر الجن والناس وأمثالهما وكذا الاطلاقات العرفية باطمة  
 بما ينتمى ما فيه عدايات عموم الحكم الشرعي لمجرد اعتبار مادة الاشتقاق اللغوي المختلف مع  
 انه غير القوي (وأفضل الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي على أفضل الخلق وأكمل  
 الموجودات (الذي أودع لنا سبل السلام) أي أظهر لنا طرق السلامة من الضلالة والندامة  
 والملامة أو طرق دار السلام السالم من جميع الآفات الجامع لسان الزلازل أول كثره سلام  
 بعضهم على بعض في جميع الحالات أو سلام الملائكة عليهم سلام تعظيم وتكريم أو سلام  
 قول من يبرحهم أو بيننا السبل الموصلة إلى الله بالقرب والوصلة فإن السلام من أسمائه  
 اطلاقا للمصدر على الوصف للمبالغة فإنه تعالى منزوع عن صفات نقصان ومقدم عن صفات  
 الجسد ثمان (وعلمنا المناسك) أي بارادة الله تعالى له كافي دعاء إبراهيم عليه السلام وأرنا  
 مناسكنا (وسائر الاحكام) أي وعرفنا باقي أحكام شرائع الاسلام لقوله تعالى وأمرنا بذلك الذكر  
 لتبين للناس ما نزل إليهم (وعلى آله) أي أهل بيته وأقاربه وعترته (وصحبه) أي كل من وآه مؤمنة  
 به ومات عليه ولوس أجنته وفيه ان المصدر ناقص مذهب الخوارج والروافض وأنه  
 على المذهب الحق العدل الذي هو الجمع بين محبة جميع أهل الفضل (الغز) بضم تشديد جمع  
 الاغز وهو بمعنى الانور (الكرام) بكسر جمع الكرم بمعنى حسن السير والوصفان لكل منهما  
 أو موزع بينهما (وبعد) أي بعد البسلة والجدلة والصلابة والنعيمية (فهذا) اشارة إلى ما في  
 الحاضر أو إلى ما في الدفاتر (لباب المناسك) بضم اللام أي خلاصة ما يتعلق بعلم الحج وما يتبعه  
 من المسائل (وعباب المناسك) بضم العين أي ومنظم ما ينبغي معرفته لسالك تلك المسالك من  
 الوسائل (لخصه) أي اختصرته أو اختصرته (من كتابي جمع المناسك) أراد به المناسك الكبير  
 الجامع الحاوي لمسائل الحج من القبر والقطمير (عونا للسالك) أي إجابة للسالك العاجز عن  
 تلك المسالك (وتسهل للناسك) أي وتيسر للعابد بالحج وما يتعلق به هنالك (سائلا) أي حال  
 كوني طالبا (من فضل المالك) أي الحقيقي الذي ليس لاحد غيره ملك ولا ملك بل هو مالك لكل  
 ملك ومالك في جميع الممالك (ان يقع به كل آثم) بضم وتشديد ميم أي قاصد (لذلك) أي لذلك  
 الكتاب المعبر عنه بالباب أو الاشارة إلى الحج وهو الانسب لقوله تعالى ولا تأمن البيت الحرام  
 والله أعلم بحقيقة الحرام ثم يقول بعون الملك المعبود قبل الشروع في المقصود ان ملخص  
 الاخبار والآثار على ما ذكره اخبار الاحبار في تحقيق سبب تعظيم هذه البقعة الكريمة من  
 الكعبة العظيمة بعد اصطفاؤه الله ما شاء من الافراد الانسانية والحيوانية والاصناف النباتية  
 والجمادية والامكنة العلوية والسفلية والازمنة النهارية والليلية هو ان الله سبحانه لما خلق  
 عرشه على الماء قبل خلق الارض والسماء بالتي عام على مائته لجاهد من الانبياء فظفر الله الى  
 الماء وتجلى على الهواء فتخرج واضطرب الماء وخرج منه دخان مرتفع خلق منه السماء  
 وتزبد فوق الماء قطعة بل لعة مقسدة البقعة فجعلت الارض منها ودحيت من جوانبها  
 واطرافها ولذا سميت ام القرى ثم لما كانت تلك القطعة كاللوحه تمجد وتجل مرارا ولم تستقر

ورجعت أدعية مجتزة  
 القبول وشراعات صح فيها  
 القول واستطردت الى  
 ما ورد في الحج الاكبر وفضل  
 ومذاهب العلماء في ذلك  
 على وجه الاختصار راجيا  
 بذلك حسن القبول لينتفع  
 بها الحجاج والمسافرون  
 وعباد الله المحضون رجاء  
 لا شوب من الله الكريم يوم  
 لا ينفع مال ولا بنون الا من  
 اتى الله بقلب سليم وعلى الله  
 اتوكل وبه امتعين انه خير  
 مبسر وخير معين  
 (مقدمة في دعاء الاستخارة)  
 روي عن الانام الحافظ  
 ان عبد الله محمد بن اسمعيل  
 البزارى رحمه الله تعالى  
 بسنده الى

قرارا خلق الله الجبال أو نادا ومارا وأولها جبل أبي قبيس ولذا سمي بأمر الجبال اشتجارا  
ثم وقع البناء على تلك البقعة للإشارة إلى الوقعة كما يوحى إليه قوله سبحانه إن أول بيت وضع  
للناس أى لعبادتهم وجعل متعبدا لظاعتهم والواضع هو الله تعالى كما يدل عليه أنه قرئ بصيغة  
الفاعل للذى بيكة أى للبيت الذى بيكة فانها الغصة فيها وسميت به لانها أتت وتندق اعناق الجبابرة  
أولانهم يزدهم عليها الكرام البررة وقد روى أنه كان فى موضعه قبل آدم بناء عليه ثم رفع يقال  
له الضراح لانه ضرح من الارض وابعده وهو المشهور بالبيت المعمور المحاذى للبيت المذكور  
ويطوف به الملائكة فلما أبطأ آدم عليه السلام أمر بان يحجه ويطوف حوله ثم رفع فى الطوفان  
الى السماء الرابعة يطوف به الملائكة كل يوم سبعون ألفا لا تتصل لهم نوبة الاعادة وهو لا ينفى  
ظاهر الآية فان موضع الشرف هو تلك البقعة الشريفة والقطعة المنصبة وهى لا يمكن رفعها  
وانما رفع البناء الموضوع فى محلها المتشرف بوضعه فى مكانها العلى شأنها ثم بنى بدله ابراهيم  
عليه السلام ثم هدم فبناه قوم من جرهم وهم حتى من الين اصهار اسمعيل عليه السلام ثم  
العمالة من ملوك مصر أو الشام ثم قرئش قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ووقع تنازع عظيم بين  
القبائل الاربعه المتعلق بكل منهم بمجدادهم بناء ذلك المقام فى وضع الحجر الاسود والركن  
الاسعد حدث أراد كل رئيس قبيلة ان يضعه هو اسعلا ولا يمنعه بقية الزملاء ادعاء كل منهم  
اجلالا الى أن اتفقوا فى دفع المنازعة ورفع المناقشة المؤدية الى المقاتلة أن كل من  
دخل من باب السلام فى صباح تلك الايام يكون هو صاحب الوضع من غير جدال ومنع  
فدخل صلى الله عليه وسلم بتوفيق رب العالمين فقالوا فربا قدومه هذا محمد الامين فذكر واه  
القضية وما جرى لهم من القصة والنصبة فبسط رداءه المكرم ووضع عليه الحجر العظيم وأشار  
لكل رئيس أن يأخذ طرفا من رداءه وأخذ هو صلى الله عليه وسلم مكان الاوسط من رداءه  
ووضعه جله فى محله ثم بناء عبد الله بن الزبير رضى الله عنه لما تولى الخلافة بمكة وقد بلغه حديث  
عن عائشة رضى الله عنها مر فوعا أنه لولا حديث عهد قومك بالاسلام لبنت البيت على  
قواعد ابراهيم عليه السلام وادخلت الحجر المسمى بالحطيم فى الكعبة وفتحت الباب الغربى  
من البقعة والفتحت العتبة العليا بالارض السنية تيسير للدخالين وتسهيل للخارجين  
فبناه عبد الله على طبق ما تناهى صلى الله عليه وسلم فتعقبه الحجاج وسد الباب الثانى وأنحج  
الحطيم من المباني ورد الجدار الذى يليه الى ما كان عليه وأقل الحكمة الالهية ان كل أحد  
يتمكن من دخول البيت عنك ولو بالدليل الظنى كما أمر صلى الله عليه وسلم عائشة بذلك وان  
يتميز مائت من البيت بالدليل القطعى عن غيره مراعاة للاحتياط الميقنى فى استقبال الصلاة  
التي هى الركن الدينى والحاصل انه بنى سبع مرات على طبق سبع سموات ووقف سبع شواطئ  
ثم ان الله سبحانه جعل هذا البيت مباركا كثيرا لخير الدينوى والاخرى لمن حججه واعمره  
واعتكف دونه وطاف حوله خصوصا وهدى أى مرشد العالمين عموما لانه قبله لحيم وميتهم  
وسبب حداية الى جهة عبادتهم وأدب جلسهم فى طاعتهم وقد قال الامام أبو القاسم القشيرى  
قدس الله سره الحلى البيت حجرة والعبد مدرة فربط المدرة بالحجرة فالمدرة مع الحجر وتقدس  
وتعزى لمن لم يزل عن الغير فالبيت مطافة النور والحق سبحانه مقصود القلوب البيت

جابر بن عبد الله رضى الله  
عنهما أنه قال كان رسول  
الله يعلمنا الاستخارة كما يعلمنا  
السورة من القرآن يقول  
اذا هم أحدكم بالامر  
فليركع ركعتين من غير  
القرينة ثم ليقل (اللهم انى  
استخيرك بعلمك واستقدرك  
بقدرتك واسألك من  
فضلك العظيم فانك تقدر  
ولا أقدر وتعلم ولا أعلم  
وأنت علام الغيوب) (اللهم)  
ان كنت تعلم ان هذا  
الامر خير لى فى دينى ودنياى  
ومعاشى وعاقبة أمرى أو  
قال فى عاجل أمرى وآجله  
فاقدره لى ويسره لى ثم بارك  
لى فيه وان كنت

خمس اعوام لا يفد الى الحرم رواه ابن أبي شيبة وابن حبان في صحيحه ومعناه انه محروم عن الحبر  
 الجزيل والثواب الجميل فهو محمول عند الجاهل وعلى الاستصحاب خلافا لمن حمله على الايجاب  
 والله اعلم بالصواب وقد تقدم ان ركن الحج اثنان الوقوف والطواف والاقل من كل واحد  
 فانه لا يقوت الحج الا بقونه ولذا ورد الحج عرفة وسببه ان وقته مضى بخلاف الطواف فان  
 وقته متسع الى آخر العمر وأما سبب الحج فهو البيت والعلم بوجوده وتحقيق محله وأما شرائطه  
 فبينها المصنف بقوله (وهي أنواع) أي أربعة شرط الوجوب وشرط الاداء وشرط صحة الاداء  
 وشرط وقوعه عن الفرض وسأني بيان أحكامها في تعداد أنواعها (الدواعي الاقل) أي من  
 أنواع شرائط الحج (شرائط الوجوب) وهي التي اذا وجدت جميعها وجب الحج على صاحبها  
 واذا فقد واحد منها لا يجب أصلا بالنية ولا بالوصاية والمراد بالوجوب هنا معنى الفرض  
 وهي سبعة (الاول منها الاسلام) أي الشرط الاقل من شرائط الوجوب وهو تحقق الاسلام  
 لا مجرد اظهاره أي بين الانام (فلا يجب) أي الحج (على كافر) سواء كان ذميا أو حريا كقوله  
 طاهر يا وباطيا ولم يلزم من عدم وجوب الشيء عدم صحته كافي حق الفقير فانه لا يجب عليه  
 ابتداء لكن ان اذاع صح منه وسقط عنه فرضه حتى لو صار غنيا بعده لا يجب عليه ثانيا قال  
 (ولا يصح منه) أي من الكافر (ادائه) أي مباشرة الحج (بنفسه) لعدم صلاحية له لفعله  
 أهلية لمطلق العبادة (ولان مسلم له) أي لكافر ثابته عنه (ولو بأمره) أي بأمر الكافر اياه  
 لا فرضا ولا نفلا ادليس له استحقاق المثوبة بل تعين عليه العقوبة ولو حج ثم أسلم لا يمتنع ما حج حال  
 الكفر لعدم صحته ولا يصير مسلما بمجرد مباشرة على خلاف سياقي في فضيقه وأما ما وقع  
 في الكبير من قوله والاسلام شرط الوجوب والصحة والوقوع عن الفرض فقوله الوقوع غير  
 رافع في محله لانه مستعني عنه بقوله الصحة اذا الحج ادا لم يكن صحيحا لا يتصور وقوعه عن  
 الفرض ولا عن الذنل وانما ذكره لتوضيح ما قبله (ولو أحرم مسلم ثم ارتد) أي في أثناء احرامه  
 (بطل احرامه) أي تشبهه بالركن والاقارعة لا تبطل الشرط الحقيقي كالمطهرات للصلاة وكذا  
 بطل بالاولى كل ما قبل من أفعال الحج (ولو حج) أي مسلم مرة أو مرات (ثم ارتد) أي بعد تمامه  
 (فعليه الاعادة) أي اعادة حجة الاسلام (حتم) أي وجوبا (اذا استطاع) أي استطاعة ثانية لانه  
 لو ملك الكافر ما به الاستطاعة حال كفره ثم أسلم بعد ما كفر لا يجب عليه شيء بذلك الاستطاعة  
 فكذا حكم المرتد بخلاف ما لو ملكه مسلم فلم يحج حتى صار فقيرا فانه يتقرر في ذمته ذنبا وقد صرح  
 بقيد الاستطاعة في وجوب الاعادة صاحب التناوي السراجية (بعد الاسلام) متعلق بالاعادة  
 وذلك لانه من فريضة العمر وقد بطل ما قبله حال الاسلام بارتداده فيكون بمنزلة المسلم الجديد  
 وهذا لا يجب على المرتد اذا أسلم قضاء الصلوات السابقة ثم لو صل الطهر مثلا ثم ارتد ثم أسلم  
 ووقت الظهر باق يجب عليه ادائه ثانيا ومن فروع هذه المسئلة ان العصاة لو ارتد بطلت  
 صحته فلو أسلم ولقيه صلى الله عليه وسلم ثانيا صار حيا والاف يكون تابعا وهذا كله عند ثبوت  
 على أن مجرد الكفر محبط للأعمال اقوله تعالى ومن يكفر بالايمان نقصد بحط عمله لا خلافا  
 للشافعي فان البطالان عنده مبدعون على كفره لقوله سبحانه ومن يرتدد منكم عن دينه فبئس  
 وهو كافرا ولو كان حبطت أعمالهم في الدنيا والآخره ولما ان قيد الموت في هذه الآية انما هو

مؤمنة اذا قضى الله ورسوله  
 أمرا ان تكون لهم الحيرة  
 من أمرهم ومن يعص الله  
 ورسوله فقد ضلّ ضللا  
 مبينا ولا يصلح ما في وقت  
 الكراهة ويستحب أن  
 يفتح دعاء الاستخارة وكل  
 دعاء بالحمد لله والصلاة  
 على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأن يذكر هذه الصلاة  
 ثلاث مرات وقيل سبع  
 مرات وان يقرأ خلف كل  
 ركعتين منها دعاء الاستخارة  
 ثلاث مرات ليكون أقرب  
 الى التبول وأصحح ثم يقول  
 (اللهم) خرتي واخترتي  
 ثلاث مرات ثم ينظر الى  
 ما يسبق الى قلبه فان  
 انصرف فيه ان شاء الله تعالى

لشمول البطلان على الدنيا والاخرة ولحصول خلوه في الذار وأمن آمن وعمل صالحا بعد  
ارتداده ومات على إيمانه فليس حكمه كذلك بل عمله الثاني مقبول في الدنيا والعقبى وهو محمد  
في الجنة وله المثوبة الحسنى (ولو أسلم بعد الإجماع) أى قبل الوقوف بعرفة (كافر) أى أصلى  
(أو صرند) أى بأمر عارض (ان جدد الاحرام له) أى للبعج (صح عن الفرض والافلا) أى وان لم  
يجدد الاحرام فلا يصح عن الفرض كذا في البحر وهو موهم انه يضح عن النقل لكن سبق ان  
من احرم وهو مسلم ثم ارتد بطل احرامه وظاهره الاطلاق على ما يئناه وهو يقد بطلان احرام  
الكافر قبل الاسلام بالاولى وقد قال المصنف في الكبير وأما قول صاحب البحر فان مضى على  
احرامه يكون تطوعا فبقية نظرا لما قال صاحب البدائع من ان احرام الكافر والمجنون لا ينعقد  
أصلا لعدم الاهلية وانت تعلم ان احرام المرتد انما وقع حال اسلامه فلا يرد عليه هذا التعليل بل  
يتعين ما قدمناه من التفصيل واعلم صاحب البحر مال الى جانب شرطية الاحرام بخصوص  
وقوعه حال الاسلام وقاس على عدم بطلان طهارة المرتد قبل ارتداده وانما قيده بالطلاق  
لتمسك امره ولشبهة شبهه بالركن وهو لا يسامح به في الفرض بخلاف النقل فانه سوغ بترك  
القيام فيه مع وجود القدرة عليه وكان صاحب البنابيع نظرا الى أن الاحرام شرط وهو عبارة  
عن النية والتلبية والكافر ليس له قابلية قبول النية فلا ينعقد احرامه لا فرضا ولا نقلا وكذا  
المجنون ليس له أهلية النية لكن قد نقل ابن أمير حاج ان مشايخنا قالوا بصحة حج المجنون  
وسمى أتى الجمع بين القولين في محله بقى الكلام في أن حج الكافر هل هو علامة الاسلام كالصلاة  
بالجماعة أم لا فذهب الى الاول صاحب البنابيع والبدائع حيث قالوا لشهد الشهود انهم رأوه  
قد حج أو تهيأ للاحرام ولبي وشهد المناسك كما هو مسلم فان امتنع بعد ذلك عن الاسلام فهو  
مرتد وخالفهما آخرون يقولون ان حج الكافر لا يعتد به فيه مده لو أسلم وهو دليل على انه لا يحكم  
باسلامه على ما في البحر وغيره وصححه بعض المتأخرين ويمكن الجمع بينهما بأن يحتمل عدم  
الاعتماد فيمن يكون ظاهر الكفر والاعتدافى خلافه ومثل الحكم في اسلامه يكون الحكم في  
احرامه قال في الكبير وعلى القول باسلامه هل يسقط عنه فرض الحج أولا ذكر بعضهم انه يسقط  
وهذا في حكم الظاهر ظاهره وأما فيما بينه وبين الله تعالى ان كان مسلما قبل الاحرام يسقط عنه  
والافلا انتهى وقوله قبل الاحرام أى قبل تحققه فانه اذا وجد منه الاسلام عند قصد الاحرام  
سقط عنه الفرض بلا كلام ثم اعلم ان الكافر مؤاخذه في الاخرة بترك اعتقاده الشرائع  
بلا خلاف واختلفوا في حق المؤاخذه بترك الفعل فالجمهور على عدمها وبعض المشايخ ذهبوا  
الى المؤاخذه في الاخرة بترك الفعل أيضا كما هو مذهب الشافعي مع الاتفاق على عدم  
المؤاخذه في حق أحكام الدنيا (الثاني) أى الشرط الثاني من شرائط وجوب الحج (العلم  
بكون الحج فرضا لمن في دار الحرب) أى نشأ فيها بالاسلام أو سكن بها ثم أسلم فيها (بمجرد علم  
متعلق بالعلم وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فلا تشترط العدالة والبلوغ والحرية في هذا  
الاخبار على ما ذكره ابن أمير حاج في منسكه (وكذا) أى ويجب العلم أيضا بمخبر عبد (لوثقول)  
أى المسلم الساكن في دار الحرب (الى دار الاسلام) يعنى ولم ينشأ فيها اقدر ما يتعرف فيها شرائع  
الاسلام وقواعده الاحكام كيدل عليه قوله (للمن في دارنا) أى لا يشترط العلم بمن وجد في دارنا

وعلماني وأوصاني به  
الشيخ العارف ولي الله  
تعالى مولانا على المتقى  
أفاض الله علينا من بركاته  
دعاء الاستخارة العامة  
وذكر انه نقل ذلك من كتاب  
الاوراد للشيخ شهاب الدين  
السهروردي رحمه الله تعالى  
فقال يقرأ كل يوم عند  
الاشراق بعد صلاة ركعتين  
هذا الدعاء مصلية على رسول  
صلى الله عليه وسلم في أوله  
وآخره اللهم انى أستخيرك  
بعلمك واستعذك بقدرتك  
واسألك من فضلك العظيم  
فانك تقدر ولا أقدر وتعلم  
ولا أعلم

وأسلم فيه (ولو لم ينشأ على الإسلام) أي في بدء أمره وابتداء عمره فإنه لا يعذر في جهله حيث تدبره  
 الأحكام لتقصيره لكن ذكر في منكر الفارسي والبحر أنه لو أسلم الكافر في دار الحرب وهو موسر  
 فكش سبيل ثم تحول إلى دار الإسلام فلم يلهي بوجوب الحج إلا بعد مضي سنين فيها أو لا لا يجب  
 عليه الحج حتى يلهي بغير عدلين أو رجل واحد انتهى وفيه نظر من وجهين (الثالث البالوغ)  
 وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض لأن الجواز والعصاة (فلا يجب على صبي) أي غير  
 أو غير مميز (فالوجوب) أي غير بنفسه وغير مميز بأحرام وليه (فهو ونقل) أي سببه نقل لأرض لكونه  
 غير مكلف ولو أسلم ثم بلغ فلوجبه إذا حرامه يقع عن فرضه والافتلاو بما جوزه التجديد لكون  
 شروعه غير لازم له بخلاف المسلم البالغ إذا اعتق فإنه ليس له أن يجتدأ حرامه بالقرض لأروم  
 الأحرام الأولى في حقه بشرعه فليس له أن يخرج عنه الأبدان وبقتلها لفساده (الرابع  
 العقل) وهو شرط الوجوب والوقوع عن القرض واختلاف هل هو شرط الجواز أم لا في  
 البدائع لا يجوز أداء الحج من المجنون والصبي الذي لا يعقل كالصبي عليه ما قال ابن أمير طاح  
 قال مشايخنا وغيرهم بجمعة صح الصبي ولو كان غير مميز وكذا البصير المجنون قلت فينبغي أن يجمع  
 بينهما بجملة كلام صاحب البدائع في المجنون على من ليس له قابلية النية في الأحرام كالصبي  
 الذي لا يعقل وكلام غيره على المجنون الذي له بعض الإدراكات الشرعية وعلى جملة صح الصبي  
 العبر المبر إذا ناب عنه وليس في النية ويريد ما في الخاوي والعاية والمنقح عن محمد في رجل  
 أسلم بالحج وهو صحيح ثم أصابه عاهة ففقدى به أصحابه المناسك فلبث على ذلك سنين ثم أفاق قال  
 يجوز له ذلك عن حجة الإسلام وأما عند الشافعي فيشترط أن يكون مقيما في كل من الأركان (فلا  
 يلزم المجنون والمعتوه) والعلة نوع من فروع المجنون في التعمي هو تحلل الكلام فاسد التدبير  
 لأنه لا يضرب ولا يشتم كالمجنون وقيل العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الأبادرا والمجنون  
 صده والمعتوه من يستوى ذلك منه وقيل المجنون من يفعل لاعتقاده مع طهور الفساد والمعتوه  
 من يفعل فعل المجنون عن قصد مع طهور الفساد (والوجوه) (فقل) الظاهر أنه مقيم بما إذا عقل  
 النية وتلفظ بالتلبية كما قد مناه والأب يكون كصلاته بلا طهارة بحيث لا يصح من فرض ولا نقل  
 (وإن أفاق) أي عقل وارتفع عنه الجنون (قبل الوقوف بجذد الأحرام) أي كالصبي إذا بلغ  
 (سقط عنه الفرض والافتلاو) أي عاقلا (ثم جن بقى المؤدى فرضا) أي أن نواه فيما أداه  
 أو أطلقه (فلو أفاق لا يقتضي) لأن الافتاوة بعد الجنون ليست كالأسلام بعد الارتداد (ولو أسلم  
 صحيح) أي عاقل ليس فيه مرض الجنون (ثم جن فأدى الماسك) أي بما شرته له أو بزيادة عنه  
 في بعضها (ثم أفاق ولو بعد سنين يجوز له عن الفرض) لأنه يلزمه الطواف فإنه يشترط فيه أصل  
 النية ولا تجزى فيه النيابة (والسفيه) أي حكم المبذر المجور عليه (كالعاقل الخامس الخربة)  
 أي الأصلية أو العارضية وهي شرط الوجوب والوقوع عن الفرض لا الجواز اتفاقا (فلا يخ  
 على ملوك) أي سواء كان قسا أو مكاتباً أو مدبراً أو أم ولد (فإن صح ولو باذن المولى فهو ونقل  
 لا يقطع به الفرض) أي لعدم كونه واجبا عليه حيث لا يملك المال ومقتضى قاعدة الإمام مالك  
 أنه يملك العبدان ملكه مالكه فالوجوب عليه ما له صح فرضه (السادس الاستطاعة) وهي شرط الوجوب  
 لا شرط الجواز والوقوع عن الفرض حتى لو تكلف الفقير وجوب ويوجب الفرض أو أطلق حازه

وأنت علام العيوب اللهم  
 اني لا أملك نفسي شررا ولا  
 نفعاً ولا مونا ولا حياة ولا  
 نشورا ولا استطيع ان  
 آخذ الا ما أعطيتني ولا  
 ان اتقى الا ما وقيتني اللهم  
 وفقني لما يحب وترضي من  
 القول والعمل في يسر  
 وعافية اللهم خذني واخترني  
 ولا تنكحني الى اختساري  
 اللهم اجعل الخير في كل  
 قول وعمل اريده في هذا اليوم  
 واليلة ووصلني الله على سيدك  
 محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
 ومنذ عاني رضي الله عنه  
 هذا الدعاء ما رأيت الا خيرا  
 ولم أرسوا قط وقله الحمد  
 والمدة ورأيت بجنب العلامة



وسقط عنه فرضه (وهي ملك الزاد) أي النفقة في المأثي والمعاد (والتكن من الراحلة) أي  
 الاقتدار على ركوب المركوب حيث شاء من بغير أو خيل أو بغل لأنه كره ركوب الحمار  
 في المسافة البعيدة لعدم تحمله على المشقة الشديدة (بذلك أو جارة في حق الآفاقي) أي ومن  
 في معناه ممن بينه وبين عرفة مسافة سفر كما سيأتي بيانه (والزاد فقط في حق المكي) أي ومن  
 في حكمه ممن ليس يوجد في حقه تلك المسافة (أن قدر على المشي) أي بلا كلفة ومشقة (والا  
 فكلا آفاقي) أي وإن لم يقدر المكي على المشي فحكمه كالأفاقي في اشتراط الراحلة له أيضا  
 وإنما حملنا الآفاقي على ما ذكرنا لأن وجوب المشي على أهل الخيف والفقراء ونحوهم ما فيه  
 نرحم عظيم لكن المصنف أجل الآفاقي على ظاهره كما يظهر من قوله (والفقير الآفاقي إذا وصل  
 إلى ميقات فهو كالمكي) أي حيث لا يشترط في حقه إلا الزاد دون الراحلة إن لم يكن عاجزا عن  
 المشي وينبغي أن يكون الغنى الآفاقي كذلك إذا عدم الركوب بعد وصوله إلى أحد المواقيت  
 قائما مقيدا بالفقير لظهور رخصته عن المركب وليفيد أنه يتعين عليه أن ينوي حج الفرض يقع عن  
 حجة الإسلام ولا ينوي نقلا على زعم أنه فقير لا يجب عليه الحج لأنه ما كان واجبا عليه وهو آفاقي  
 فلما صار كالمكي وجب عليه فلو حج نفلا يجب عليه أن يحج جبا نائيا ولو أطلق يصرف إلى الفرض  
 وعند الشافعي لو نوى نفلا يقع عن فرضه فعلم بهذا أن قولنا الحج لا يجب على الفقير إنما المراد  
 به الآفاقي قبل وصوله إلى الميقات فإنه حينئذ إذا أراد دخول الحرم يجب إحرام أحد التمسكين  
 ويدخله إلى مكة ووصله إلى الكعبة تعين عليه فرضية الحج سواء أحرم به أم لا وسيأتي زيادة  
 تحقيق ذلك (ونصاب الوجوب) أي مقدار ما يتعلق به وجوب الحج من الغنى وليس له حدة من  
 نصاب شرعي على ما في الزكاة بل هو (ملك مال يباغ) بالشديد والتخفيف أي يوصله (إلى مكة)  
 بل إلى عرفة (ذاهبا) أي إليها (وجائيا) أي راجعا منها إلى وطنه (راكبا في جميع السفر لا ماشيا)  
 أي في جميعه ولا في بعضه إلا باختياره فلا يلزم ركوب العقبة والنوبة فهو ما ركوب زاملة  
 أو شن حمل وأما المحققين مبتدعات المترفة فليس لها عبرة (بنفقة متوسطة) متعلق بيلغها أي  
 يجعله وصلا بانفاق وسط معتدل لا بأسراف ولا بتقتير لقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا  
 ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما (فاضلا) أي حال كون ملك المال أو ما ذكر من الزاد والراحلة  
 زائدا (عن مسكنه) بفتح الكاف وكسر هاء أي منزله الذي يسكنه وهو ممن يجب عليه مسكناه  
 (وخادمه) أي من عبده وجاريته المحتاج إلى خدمتهما (وفرضه) أي المقتدر إلى ركوبه ولو  
 أحيانا وفي معناه غيره من البعير ونحوه (وسلاحه) بكسر السين أي عتده حربه إن كان من أهله  
 (وآلات حرفته) بكسر ففتح جمع حرفة أي وعدة صنایعه التي يستعين بها على معيشته (وثبابه)  
 التي يكتسبها (وأنائه) أي متاع بيته من فراشه وأوعيته (وهي مسكنه) أي إصلاح مكانه  
 ولو في بعض ضرورات شأنه (ونفقة من عليه نفقة وكسوته) أي ونفقة من يجب عليه من عياله  
 كنسائه وأولاده الصغار والبنات البالغة إذا كانوا من أهل الافتقار وأقاربه الفقراء من  
 ذوى أرحام محارمه (وقضاء دينه) أي المعجلة والمؤجلة (وأصدقة نسائه) أي ومهورهن  
 (ولو مؤجلة) أي فضلا عن المعجلة وقيل لا يشترط كونه فاضلا عن أصدقة نسائه يعني المؤجلة  
 دون المعجلة (إلى حين عودته) متعلق بفاضلا أي من ابتداء سفره إلى وقت رجوعه (ولا يشترط

قاضى القضاة أي البقاء بن  
 الضياء رحمه الله تعالى عن  
 الشيخ الصالح أبي الحسن  
 علي بن يعقوب النيماني قال  
 وجدت منقولا عن بعض  
 الصالحين أنه قال إذا اشكل  
 عليك وجه الخيرة في أمر  
 فانظر إليه الجمعة فإذا هدت  
 العمون فقم وتوضأ وفرش  
 فراشك مستقبلا القبلة  
 وصل ركعتين واقرأ في  
 الأولى فاتحة الكتاب وقل  
 يا أيها الكافرون وفي  
 الثانية الفاتحة والاختلاص  
 فإذا فرغت من الصلاة  
 فاضطجع على جنبك الأيمن  
 وارفع يديك وقل اللهم

(شفقة) أي بقاء شفقة (المال بعد إياها) أي لاسنة ولا شهر ولا يوما كما ورد فيه روايات عن بعضهم قال  
 ابن الهمام والمسطور عندنا أنه لا يعتبر شفقة لما بعد إياها في ظاهر الرواية (ومن له مال يسلعه) أي  
 إلى مكة ذهابا وإيابا (ولا مسكن له ولا خادم) أي والمال أنه ليس له مسكن يأوى إليه ولا عبد يستخدمه  
 ويكون حواله وهو محتاج إلى كل منهما أو أحدهما (فليس له صرفه إليه) أي صرف المال إلى  
 ما ذكر من المسكن والخادم (إن حضر الوقت) أي وقت خروج أهل بلده للحج فإنه تعين أداء  
 التسلك عليه فليس عليه أن يدفعه عنه إليه (بخلاف من له مسكن يسكنه لا يلزمه بيعه) والفرق  
 بينهما ما في البدائع وغيره عن أبي يوسف أنه قال إذا لم يكن له مسكن ولا خادم وله مال يكفيه  
 لقوت عياله من وقت ذهابه إلى حين إياها وعنده درهم تبلغه إلى الحج لا ينبغي أن يجعل ذلك  
 في غير الحج فإن فعل أم لا لأنه مستطيع على الدرهم فلا يعذر في الترك ولا يتضرر بترك شراء  
 المسكن والخادم بخلاف بيع المسكن والخادم فإنه يتضرر ببيعهما (وإن كان له) أي لشخص  
 (مسكن فاضل) أي عن سكاؤه وعن يجب عليه مسكنه وانما يؤجره أو يبعره (أو عبد) أي  
 لا يستخدمه (أو متاع) أي لا يمتنعه (أو كتب) أي لا يحتاج إليها أو إلى بعضها وهي من العلوم  
 الشرعية وما يتبعها من الآلات العربية وأما كتب الطب والجوم والهيئة وأمثالها من  
 الكتب الرياضية أو الأدبية فثبت بها الاستطاعة سواء يحتاج إلى استعمالها أم لا كما في  
 التناوخيية (أو ثياب) أي لا يحتاج إلى لبسها (أو أرض) أي لا يزرعها أو زيادة على قدر  
 حاجته من غلاتها (أو كرم) أي بستان عذب ونحوه من أشجار وغار زائدة على مقداره والتفكيكها  
 (أو حوانيت) أي من دكاكين وجامات وسائر مستغلات فاضلة عن مقدار الحاجات (أو نحو  
 ذلك) أي من ابل وبقر وغنم تربي (عما لا يحتاج إليها) أي إلى لبنها وأشعرها ولحماها (يجب بيعها)  
 أي على صاحبها (إن كان به) أي بئها (وفما الحج) أي بشفقة أداء الحج وكذا يحرم عليه أخذ  
 الرخصة إذا بلغ نصابا ولو لم يحمل عليه الحول ويتعلق به وجوب الاضحية ومدة الفطر وشفقة  
 ذوى الرحم المحرم (وإن كان له منزل واسع يكفيه بعضه أو مزرعة) أي يكفيه منزل آخر  
 (دونه) أي أقل منه وسعة أو لفاقة سواء وجد معه ذلك المنزل الثاني أم لا (أو عبد نفيس) أي  
 من تركى أو حبشى ويكفيه للخدمة عبد هندي أو فوجي (فليس عليه بيعه) أي بيع ما ذكر من  
 الواسع والغالى والنفيس (والاقتصار بالدون) أي على استبداله بما دونه لكنه لو فعل فهو  
 أفضل ~~لكن~~ لا يجب عليه لأنه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه كما لا يجب عليه بيع المنزل  
 والاقتصار على السكنى بالأجرة أو الاعارة اتفاقا وفي شرح الكرخي هشام عن محمد بن قيس كان  
 في مسكنه أوفى كسوته أوفى خدمه فضل عن الكفاف يبلغه زاد أو واحد فعليه الحج والمذهب  
 عندنا ما تقدم قاله في الجروذ كره المصنف في الكبير وسكت عليه والصواب حمل كلام محمد على  
 ما إذا كان له مسكن وثياب وخدما زائدة عن مسكنه ولبسه وخدمته لتلاين في المذهب  
 (وإذا كان عنده طعام سنة لا يلزمه الحج) أي بيع بعضه وصرفه في طريقه (وإن كان) أي  
 الطعام (أكثر منه) أي من طعام سنة (يلزمه) أي يلزمه الحج إن كان في بيع الزائد وفاء لأداء  
 حجه (ولا تنبت الاستطاعة بيدل الغير) أي باعطاء غيره له (مالا) أي قدر زاد وراحلة (أو طاعة)  
 أي خدمة لمن يحتاج إليها في الطريق كالزمن (ملكها) أي من جهة التملك في المال والخادم

قبل الكون أنت كنت ولا  
 يكون ناست العيون وزهرت  
 اليوم يا حي يا قيوم اللهم  
 إن كان لي في هذا الأمر  
 خير فأرني في بلقي هذه  
 سائما بخسرة وإن لم يكن  
 في هذا الأمر خير فأرني في  
 بلقي هذه سوادا بجمرة وما  
 كان الله لي بجزء من شيء في  
 السموات ولا في الأرض  
 أنه كان عليما قديرا قال  
 فإن الله تعالى يريه أحسن  
 الأمرين إن كان أحدهما  
 متبعين الخيرة وإن كانا  
 متساويين فإنه لا يرى شيئا  
 وفي منسك ابن العجمي ولا  
 يأخذ القائل من المصنف قال  
 العلماء

(أو بإحاسة) أي بالاعارة في الخادم والراحلة أو بالاجارة في استعمال الزاد من المال فان نقل  
 المنفعة تدفع حصول الاستطاعة وفي الخزانة انه لو تبرع ولده بالزاد والراحلة لانتبت بذلك  
 الاستطاعة وان كان المتبرع أجنبيا فبنيته قولان أحصيه انما الانتبت انتهى والظاهر أن  
 القضية تكون منعكسة فان منة الاجنبي أقل من عطية القرئيب لاسيما وقد وردت ومالك  
 لا يبيك وثبت ان أطيب ما كتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم قالوا وكذا لو صدق به عليه  
 أو وهبه انسان ما لا يبيح به لا يجب عليه القبول عندنا بخلاف هبة الماء للقيم انتهى والفرق  
 أن أمر الماء سهل مبذول عادة لاسيما وقد وجب عليه الطهارة الحقيقية والقيم طهارة ضرورية  
 على وجه البدلية بخلاف ما هنا فان الحج لا يجب قبيل حصول المال ولذا قال (فان قبل المال  
 وجب) أي عليه الحج اجماعا (ولو امتنع البازل) أي من البذل (بعد احرام المبدول له) أي يامر  
 المبادل على ما هو الظاهر أو نزل التزامه منزلة الامر له (يجبر) أي البازل (على البذل) كذا في  
 المحيط وفيه بحث لأن الوعد لا يجب عندنا مقتضاه والقبول قبل القبض لا يفيد التملك خلافا  
 لمالك في المسئلتين فلهل امتناعه محمول على قصده رجوعه الى هبته فانه لا يمكن في ذلك بعد  
 احرامه لانه أو قعه في أمر لازم الاتمام بغرضه فانه ولو بقي عين الموهوب في يد الموهوب له لكنه  
 صار في حكم المستهلك لتعلق حق الخالق والمخلوق به والله سبحانه أعلم (والمعتبر) أي شرعا (في حق  
 كل) أي كل أخذ من مريد الحج (ما يليق بحاله) أي عرفا وعادة (من شق محمل) بكسر الميم  
 الاولى وفتح الثانية أو بالعكس أي نصفه أو طرفيه والمراد بالمحمل الهودج وفي معناه الشقة  
 المتعارف (أو رأس زامله) أي بعينه مفرد عليه أنه ومناعه وزاده أو الحمل لغيره والركوب له  
 (أو محارة) أي مما يوثق من جهة الشام قد يركب فيه واحد أو اثنان (أو رحل) أي بعينه مقب  
 (أو راحلة) والمقصود من الكل ما يمكنه الركوب في جميع اجزاء سفره واثنا عشره فلا يجب  
 عليه اذا قدر على قدر ما يركب عقبه بان يستأجر اثنان بعينه أو يشتر كامل كافيه فيتعاقب في  
 الركوب فربما فرسخا أو يوما فيوما أو منزلا فينزل ومن تعبد ركبا أو نزل أو نحو ذلك والحاصل  
 انه بعتبر التمكن على الركوب في جميع السفر الآن المعتبر في حق كل أحد ما لا يلحقه مشقة  
 شديدة فن كان يستسك على الراحلة لم يعتبر في حقه الا وجدانه عند الاربعة والا فباعتبار وجدان  
 الحمل ونحوه مع الراحلة قال ابن الهمام وهذا الاق حال الناس مختلف ضعفا وقوة وجلدا  
 ورفاهة فالمرقه لا يجب عليه اذا قدر على رأس زامله وهو الذي يقال في عرفنا ركبا مقب لانه  
 لا يستطيع السفر كذلك بل قديم للركوب فلا يجب في حق هذا الا اذا قدر على شق محمل  
 ومثل هذا يتأني في الزاد فليس كل من قدر على ما يكفيه من خبز وجبن ودون لحم وطبيخ قادر على  
 الزاد بل ربما لم يضر ضاعدا ومعه ثلاثة أيام اذا كان مترفها معتادا اللحم والاغذية المرتفعة بل  
 لا يجب على مثل هذا الا اذا قدر على ما يصلح معه بدنه ولذا قال المصنف (وكذا) أي مثل ما اعتبر  
 كل في حق الراحلة ما يليق بحاله يعتبر (في الزاد من خبز وجبن أو لحم) عطف على جبن (وطبيخ)  
 عطف على لحم والواو بمعنى أو وليع أنواع الطبخ الشاملة لطبخ اللحم وشبيهه (الاختلاف الناس  
 ضعفا وقوة) على التعيين السابقين من تفاوت الراحلة والزاد ونصب ضعفا وقوة على التميز  
 وهذا الذي ذكره المصنف كله في حق الإفاقي ولذا قال ومن كان داخل المواقيت فهو كالساكن

اختلفوا في ذلك فذكره  
 بعضهم وأجاز به بعضهم  
 ونص أبو بكر الطرطوشي  
 من متأخري المالكية على  
 تحريمه (فصل في الوداع)\*  
 يستحب اذا اراد الخروج  
 من منزله ان يصلي في بيته  
 ركعتين يقرأ في الاولى بعدة  
 الفاتحة قل يا أيها الكافرون  
 وفي الثانية بعد الفاتحة  
 قل هو الله أحد فقد روى  
 الطبراني عن النبي صلى  
 عليه وسلم انه قال ما خلف  
 أحد عند أهله افضل من  
 ركعتين يركعهما عندهم  
 يريد سفره ذكره النووي  
 رضى الله عنه في الايضاح

في عدم اشتراط الراحلة) أي اذا قدر روعي المني وقبل الراحلة شرطاً مطلقاً لان بين مكة وعرفة  
أربع فراسخ وكل احد لا يقدر على مشي أربع فراسخ راجلاً أي ماشياً كذا في المحيط وهو  
الظاهر المتبادر من اطلاق تفسيره صلى الله عليه وسلم الاستطاعة بالزاد والراحلة من غير مشقة  
بين الامراد الا فاقية والمكة قال المصنف في الكبير فلا يجب عليهم الحج ما لم يقدر روعيها  
والاقل أصبح انتهى وفيه نظر ظاهر اذا الحكم السابق مقيد بمقدور وهو القليل النادر والاكثر  
الغلب ان كل احد لا يقدر على المشي وسبب الاحكام الفقهية على الامور العالمية فلذا أطلق  
صاحب المحيط وأما الراد فلا بد منه في أيام اشتغالهم بنسك الحج كما صرح به غيره واحمد في  
النياسع لا بد لهم من الزاد قدر ما يكفهم وعيالهم بالمعروف وزاد في السراج الوهاج الى عودهم  
لكن قال في فتاوى قاضيان والنهاية ان كان مكياً أو مسكياً بقرب مكة كان عليه الحج وان كان  
فقيراً ما يملك الراد والراحلة قال ابن الهمام وفيه نظر الا ان يريد اذا كان بمكة فمكة تكسبه  
في الطريق وقال ابن العجي هو محمول على ما اذا لم تلحقه مشقة أقول هذا بعيد جداً وناذر وقوعاً  
أن يعيش أحد بلا زاد في أربعة أيام وأما أمر التوكل فنخرج عن حكم العادة وعن فتوى العامة  
بل هو من أحوال الخاصة ثم اعلم انه قال الكرمانى وحد أهل مكة عندنا من كان داخل المواقيت  
الى الحرم وهو بعيد جداً ولذا قال ابن العجي وهذا فيه نظر فالواجب الحج ماشياً على من  
كان داخل ذي الحليفة للحقه مشقة زائدة فالمعتبر ما ذكره بعض الاصحاب ان حرم من كان حول  
مكة هنا ان يكون بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وهو الظاهر المطابق للامة الحنفية المدفوع  
عنه المخرج في القضايا الشرعية وهو المقول عن جماعة من اكابر الحنفية في السراج الوهاج  
ما قلنا عن النياسع يجب الحج على أهل مكة ومن حوله يعني من كان بينه وبين مكة أقل من ثلاثة  
أيام اذا كانوا قادرين على المشي وفي البحر الزاخر واشترط الراسلة في حق من بينه وبين مكة  
ثلاثة أيام فصاعداً امامادون ذلك فلا يشترط اذا كان قادراً على المشي انتهى وأما ما ذكره  
غيرهم من الاطلاقات فتقابل للتقيد بالمدكورات في الايضاح وانما اشترط الراحلة في وجوب  
الحج على من بعده من مكة فاما أهل مكة ومن حوله فليس عليهم ان يقدر راداً وبعير راحلة قال  
في البحر يحتج أن يكون البعير فسر بالثلاثة أيام فافوتها كما قال صاحب النياسع وغيره  
وكذا ما ذكر في شرح مختصر المكرخي من أن أهل مكة ومن حوله يجب الحج على القوي منهم  
بغير راحلة لانه لا تلحقه مشقة في الاداء فهذا كله قابل للتقيد بل متعين كما يدل عليه تعليله  
بقوله لانه لا تلحقه مشقة حيث يفهم منه انه اذا كان تلحقه مشقة لا يكون من هذا القبيل وكان  
المصنف مال الى ما فهم الكرمانى من عومات كلام الاصحاب غير ملتفت الى تقيداتهم في هذا  
الباب فعبر عن القول الاقرب الى الصواب بقوله (وقبل بل من كان دون مدة السقرفين كان من  
مكة على ثلاثة أيام فصاعداً فهو كالأفاقي في حق الراحلة) يعني وفي حق الزائد بالاولى (وهو  
اختصار جماعة) أي عن ذكرناه واختاره (السابع) من شرائط الوجوب (الوقت وهو أشهر الحج)  
كما قال تعالى الحج أشهر معلومات أي وقتهم فمن فرض فيهن الحج الآية وهي عندنا شوال وذو  
القعدة وعشرة أيام من ذي الحجة ويستأني خلاف بعض أئمة الامة (او وقت خروج اهل بلده  
ان كانوا يخرجون قبلها فلا يجب الاعلى القادر فيها أو في وقت خروجهم فان ملكه) أي المال

وفي بعض نسخ نسخة ويقرأ  
بعد السلام آية الكرسي  
ولا يلافت قريب ويبدأ  
الله تعالى الاعانة والتوفيق  
ويقرأ هذا الدعاء اللهم  
انت الساحب في السقر  
والخليفة في الاهل والمال  
اللهم اناسألك في مسيرنا  
هذا البر والتقوى ومن  
العمل عاتيب وترضى  
اللهم اناسألك ان تطوى  
لسا الارض وتموت علينا  
السفر وترزقنا في سفرنا  
هذا السلامة في العقل  
والدين والبدن والمال  
والولد وتبلغنا حج بيتك  
الحرام وزيارة نبيك عليه  
افضل الصلاة

(قبل الوقت) أى قبل الأشهر أو قبل أن يتأهب أهل بلده (فله صرفه) أى فهو في سعة من صرف المال (حيث شاه) من شراء مسكن وخدام ورتز ورج وتحو ذلك (ولا يج عليه) أى وجوبه بالانه لا يلزمه التأهب في الحال (وان ملكه فيه) أى في الوقت (فليس له صرفه الى غير الحج فلو صرفه لم يسقط الوجوب عنه) وهذا تصريح بما علم ضمنا ومنطوقا لماعرف مفهوما لكان ان صرفه على قصد حيلة اسقاط الحج عنه فيكره وعند محمد ولا بأس عند أبي يوسف وقال ابن الهمام والاولى أن يقال اذا كان قادرا وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر الحج ابعدا المسافة أو قادرا في أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها ولم يخرج حتى افقة تقرر ديننا وان ملك في غيرها وصرفها الى غيره لا شئ عليه ثم قال واقتصر في النبايع على الاول وما ذكرناه أولى لان هذا أى ما ذكر في النبايع يقتضى انه لو ملك في أوائل الأشهر وهم يخرجون في أواخرها جازله اخر اجها ولا يجب عليه الحج وقال في البدائع اما اذا جاء وقت الخروج والمال في يده فليس له أن يصرفه الى غيره على قول من يقول بالوجوب على الفور فان صرفه الى غيره أثم انتمى والحاصل ان الانتم انما هو على القول بالفور وأما على القول بالترخي فلا وأما وجوب الحج بذلك فنابت بالاتفاق وقال الكرماني وأما اعتبار القدرة على الخروج الى الحج عند خروج أهل بلده فان ذلك بمنزلة دخول وقت الوجوب كدخول وقت الصلوات فانما لا تجب قبل وقتها كذا هنا الا ان ذلك يختلف باختلاف البلدان فيعتبر وقت الوجوب في حق كل شخص عند خروج أهل بلده فالتقييد بشهر الحج في الآية انما هو بالنسبة الى أهل أم القرى ومن حولها وللشعار بيان الفضل أن لا يقع الاحرام فيما قبلها على مقتضى قواعد الحنفية من أن الاحرام شرط خلافا للشافعية من انه لا يجوز الاحرام قبل الأشهر ولكنه ركاع الاتفاق على ان سائر افعال الحج من طواف القدوم وسعي الحج ونحوه لا يجوز قبلها (ولو سلم كافر) أى أصلى أو مر تد أو بلغ صبي أو افاق مجنون أو عتق عبد) وكذا حكم الأناث (قبل الوقت تخافوا) أى كل واحد منهم (الموت) أى حاوله بامارات تدل على نزوله (وهم موسرون) أى أغنياء قادرين على اداء الحج بحال أنفسهم (قيل ليس عليهم الايصاء بالحج) أى لانهم ما أدركهم الوقت ولا تزم عبادة قبل دخول وقتها بناء على ان الوقت شرط الوجوب نفسه (وقيل يجب) أى الايصاء بناء على ان الوقت انما هو شرط الاداء لا للوجوب وقد وجب بالايصار (فان اوصوا به فعلى الاول) أى على القول بان الوقت من شرائط الوجوب (لا يصح) أى الايصاء (وصح) أى الايصاء (على الثاني) أى القول بان الوقت من شرائط الاداء وفيه انه لا يلزم من عدم وجوب الايصاء عدم صحته كإساقى بيان بتحقيقه (واختلاف) أى المذكور (مبنى على ان الوقت شرط الوجوب والاداء) كما ينه (قولان) أى هما روايتان عن أبي حنيفة وأبي يوسف وزفر ورج ابن الهمام القول بأنه شرط الوجوب ونسب صاحب الجمع صحة الايصاء الى الامام وصاحبيه وخلافها الى زفر ومال بأنهم كانوا أهلا للوجوب وقت الوصية فيصح ايصاؤهم بأن يخرج عنهم في وقته ليجزهم عنه ويؤيده ما في فتاوى قاضيان فلو بلغ الصبي فحضرته الوفاة وأوصى بأن يخرج عنه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا ويصح بفعل المذهب الجواز وهو لا ينافي جعله ان الوقت من شرائط الوجوب على المشهور والمخرج خلاف ما فهمه المصنف على ما ذكره في الكبير ويؤيد عليه ما في المتوسط من صحة

والسلام اللهم انى لم اخرج  
اشرا ولا بطرا ولا رياء ولا  
سمعة ببل خرجت اتقاء  
سخطك وابتغاء مرضاتك  
وقضاء لقرضك واتباعا لسنة  
نبيل محمد صلى الله عليه  
وسلم وشوقا الى لقاءك اللهم  
فقط قبل ذلك منى وصل على  
اشرف عبادك سيدنا محمدا  
وعلى آله وصحبه الطيبين  
الطاهرين اجمعين فاذا  
تمضى قال اللهم ايسر  
لوجهي وبك اعمهت  
اللهم اكفنى ما أهمنى وما لا  
أهمنى اللهم زدنى التقوى  
واغفر لى ذنبي ذكره ابن  
جاعة وزاد فيه فقال وعن  
انسن بن مالك رضى الله عنه

الايصاء وعدمها قنامل فانه وضع زال ووقع خلل (الوع الثاني) من انواع شرائط  
الحج (شرائط الاداء) وحكمها انه لا يتوقف وجوب الحج على وجودها بل يتوقف وجوب أدائه  
عليها فان وجدت هذه الشرائط ومقابلها من شرائط الوجوب وجب عليه الاداء بنفسه  
وان فقد واحد من هذه مع تحقق جميع ما سبقه الا يجب عليه الاداء بنفسه بل اما الاجتاج  
في الحال واما الايصاء في المال ثم هذه الشرائط كلها مختلف فيما يختلف الشرائط السابقة  
فانهم اختلف عليها الا الوقت منها لكن الخلاف فيه ضعيف جدا ولذا ادرجه المصنف فيها  
ثم شرائط هذا النوع خمسة (الاول منها) أى من شرائط الاداء (سلامة البدن عن الامراض  
والعلل فقبل الصحيح انه) اى هذا الشرط الاول من النوع الثاني وهو سلامة البدن (من  
النوع الاول) وهو شرط الوجوب حسب على ما قاله في النهاية وقال في البحر هو المذهب الصحيح  
(وقبل الصحيح انه من الثاني) أى من النوع الثاني وهو شرط الاداء على ما صححه قاضيتان  
في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (فعلى الاول) وهو القول بأنه شرط  
الوجوب (لا يجب) أى الحج ولا الاجتاج ولا الايصاء (على الاعمى والمقعد) بصيغة المجهول أى  
الذى الزم القعود ولم يقدر على القيام (والمفلوج) وهو الذى لم يقدر على الحركة بجميع بدنه أو  
بعضه (والرمن) بفتح فكسر أى صاحب المرض المزمن الذى لا يرجى برؤه (ومقطوع الرجلين)  
والظاهر ان مقطوع الرجل الواحدة ومقطوع اليدين كذلك لظهور المخرج عليهم ما ان وقع  
التكليف للحج بانفسهم ما لم يرأيت الكرمات نص على مقطوع اليدين أيضا فمقطوع الرجل  
الواحدة بالاولى (والمرضى) أى حال مرضه (والمعسوب) أى الضعيف على ما فى القاموس  
والمراد به هذا الشيخ الكبير الذى لا يثبت على الرحلة ولا يقدر على الاستسكان والتبوت عليهم  
الابشقة وكلفة عظيمة ولو كان لهم مال وقوله فى الكبير سواء كان لهم مال أم لا لوجه له أملا  
قال ابن الهمام فى المنه وروى عن أبى حنيفة انه لا يلزمهم الحج قال فى البحر وهذا عند أبى  
حنيفة فى ظاهر الرواية وهو رواية عنه ما وقال فى ظاهر روايته ما هو رواية الحسن عن أبى  
حنيفة انه يجب على هؤلاء اذا ملكوا الراد والراحلة ومونة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى  
المناسل وهذا معنى قول المصنف (وعلى الثاني يجب) أى وعلى القول بأنه من شرائط الاداء  
يجب الحج أو الاجتاج أو الايصاء (ثم قيل) أى على هذه الرواية المعبر عنها بالقول الثانى (يجب  
عليهم بأنفسهم) وفيه نظر ظاهر اذ لا يخلو عن مرجع باهر (وقيل فى أموالهم) أى يجب فى  
أموالهم بالاجتاج فى الحال أو الايصاء فى المال (وهو المختار عند جماعة) وهو رواية الاصل عن  
أبى حنيفة على ما فى البدائع من ان الاعمى لا يجزى عليه بنفسه وان وجد زاد او راحلة وقائدا  
واعما يجب فى ماله اذا كان له مال وروى الحسن عن أبى حنيفة انه يجب عليه أن يبيع بنفسه  
قال ابن الهمام وهو خلاف ما ذكره غيره عن أبى حنيفة وفى الذخيرة والاعمى اذا وجد زاد  
وراحلة ولم يجز من يتقوه لا يلزمه الاداء بنفسه وهل يلزم الاجتاج بالمال فهو على الخلاف بين  
أبى حنيفة وصاحبيه كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الكرماتى الاعمى ان وجد قائدا والزمن  
والمقعدان وجد احدا لا يجب الحج على هؤلاء عند أبى حنيفة فى أموالهم ذوقا بدينهم ان كان  
لهم مال انتهى فاختار رواية الوجوب عليهم فى أموالهم وهو قوله ما ورواية الحسن عن أبى

انه قال لم يرد رسول الله صلى  
الله عليه وسلم سقرا الا قال  
حين ينض من جلوسه اللهم  
بك انتشرت واليك توجهت  
وبك اعتمدت انت تقى  
ورجائى اللهم اكفنى  
ما أهمنى وما لا أهمنى وما  
أنت أعلم به منى عز جارك  
رجل شاك ولا اله غيرك  
اللهم زدنى التقوى  
واغفر لى ذنبي ووجهنى الى  
الحسين برأيتما كنت وحيتهما  
ترجعت فاذا خرج من بيته  
قال بسم الله آمنت بالله  
توكلت على الله لا حول ولا  
قوة الا بالله التكلان على  
الله اللهم انى اعوذ بك من  
ان أضل أو أضل

حنيفة قال ابن الهمام انها الاوجه وهو اختيار صاحب تحفة الفقهاء وصاحب البدائع  
انتهى فتبين ان الحسن روايتين أحدهما ما هذه وهي انه يجب على هؤلاء الاجحاج والاخرى انه  
يجب الحج عليهم بأنفسهم وهي رواية شاذة على ما أشار اليه ابن الهمام والله أعلم بحقيقة المرام  
(والخلاف) أي المذكور (فمن وجد الاستطاعة وهو معذور) أي بالنوع المذكور  
(اما ان وجدها ووصح) أي سالم (ثم طرأ عليه المذرة فالاتفاق) أي اتفاق الروايات واتفاق  
العلماء (على الوجوب) أي وجوب الحج (عليه) أي في ماله (فيجب عليه الاجحاج) أي في  
الحال أو الايصاف في المال (الثاني) أي من شرائط الاداء على الأصح (امن الطريق للنفس  
والمال) وقد اختلف فيه ففهم من قال انه شرط الوجوب وهو رواية ابن شجاع عن أبي حنيفة  
ومنه من قال شرط وجوب الاداء على ما ذكره جماعة من أصحابنا كصاحب البدائع والمجمع  
والكرمانى وصاحب الهداية وغيرهم (فمن خاف من ظالم أو وعد أو وسع أو غرق أو غير ذلك)  
أي غير ما ذكر من قاطع طريق أو مكاس أو سماع (لم يلزمه اداء الحج) أي بنفسه بل بماله  
(والعبرة بالغالب) أي في الامن وغيره (برأويجره ان كان الغالب السلامة يجب) أي عليه أن  
يؤدى بنفسه (والا) أي بأن كان الغالب القتل والهلاك (فلا) أي فلا يجب كذا قاله أبو الليث  
وعليه الفتوى وفي القنية وعليه الاعتماد والمراد انه لا يجب عليه أن يؤدى بنفسه بل اما أن  
يخرج غيره أو يوصى به (ويعتبر وجود الامن وقت خروج أهل باده) أي الى زمان عودته (لما قبله  
وبعد) على ما ذكره ابن الهمام ثم اعلم انه قال الكرماني ولولم يتمكن من الماضي وسألوك  
الطريق لا بدفع شيء من ماله ونفقته كالمكس ونحوه قال بعض أصحابنا دعوا وذروا لا يجب الحج  
حتى انهم قالوا يا أحمد دفع ذلك الى الطلبة ويجوز له أن يرجع من المكان الذي يؤخذ منه  
المكس والخفارة أي قبل الاخذ منه وفي القنية والمجتبي قال الوبرى للقادر على الحج أن يمنع  
منه بسبب المكس الذي يؤخذ من الخافلة وكذا لو كان في الطريق خفارة وقال غير الوبرى  
يجب الحج وان علم انه يؤخذ منه المكس قال صاحب القنية والمجتبي وعليه الاعتماد وفي المنهاج  
وعليه الفتوى وقال ابن الهمام ما حصل له ان الاثم في مثله على الاخذ بذلك على المعطى فلا يترك  
افرض لمعصية عاص ثم على هذا يحتسب في الفاضل عن الجوانح الاصلية القدرة على ما يؤخذ  
منه من المكس والخفارة كما نص عليه الكرماني (الثالث) أي من شرائط الاداء على الصحيح  
كما ذكره ابن الهمام (عدم الحبس) أي بالفعل (والمنع) أي باللسان (والخوف) أي بالقلب (من  
السلطان) أي الذي يمنع الناس من الخروج الى الحج في الكفاية والخائف من السلطان  
كالريض لوجود المانع ونفل عن شمس الاسلام ان السلطان ومن يعنده من الامراء ذوى  
الشان ملحق بالمحبوس في هذا الحكم فيجب الحج في ماله يعني اذا كان له مال غير مستغرق  
لحقوق الناس في ذمته دون نفسه لانه متى خرج من مملكته يخرب البلاد ونفع القسمة بين  
البلاد وربما يقتل في تلك الحالة وربما لا يمكنه ملك آخر من الدخول في حوزة مملكته فتقع فتنة  
عظيمة تنفض الى مضرة بالغة اعامة المسايير في أمر الدنيا والدين انتهى والظاهر ان هذا بالنسبة  
الى من تكون سلطنته ثابتة بالشرائط الشرعية ولا فيجب عليه خلع نفسه واقامة من يستحق  
الحلاقة مقامه في أمره ان لم يفرع عليه فساد عسكرة (الرابع) أي من شرائط الاداء

أو ازل أو ازل أو اظم أو اظم  
أو اجهل أو يجهل على  
وذلك مستحب لكل خارج  
من بيته وقد جع من علة  
أحاديث صححت عن النبي صلى  
الله عليه وسلم (ويستحب)  
أن يودع أهله وأقاربه  
وجيرانه واصدقائه ويحل  
منهم ويسألهم الدعاء  
ويسأل كل واحد في كل  
وقت الدعاء فانه لا يدري  
لسان من يستجاب له وان  
الغير اذا دعاه لسان لم يعص  
الله تعالى المدعوه بذلك  
اللسان فهو أقرب الى  
القبول واذا ودع احدا  
يقول كل منهما لا آخر  
استودع الله دينك وامانتك



في خصوص حق النساء (الحرم الامين) وهو كل رجل مأمن عاقل بالغ مناكحتهم اسرام على  
 بالتأيد سواء كان بالقرابة أو الرضاعة والمهرية بشكاح أو سفاح في الاصح كذا في  
 المكرخي وصاحب الهداية في باب الكراهة وذكر قوام الدين شارح الهداية انه اذا كان  
 بالزنا فلا تناسق معه عند بعضهم والمذهب القدرى وبه تأخذ انتهى وهو الاصول في الدين  
 وأبعد عن التمسك لاسيما في المسئلة خلاف الشافعية في ثبوت المحرمية ثم يستوى في حد  
 يكون المحرم حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً الا ان يعتقد حل مناكحتهم كالجورمي أو يكون  
 ما جازعاً لا يلى أو صبياً أو مجنوناً لا يثق والنساء السالمات فلا يجوز لها  
 وقال حماد لا بأس للمرأة أن تذاكر بغير محرم مع الصالحين وهو قول مالك وفي قول آخر  
 والثاني يخرج مع تساهلات وفي آخره ما أن يخرج وحدها اذا أمست على نفسها  
 السروي وما أبعد من الصواب قول من أوجب على المرأة من مسيرة سنة ونحوه من  
 محرم قال ابن اميرالحاج والامر كما قال والامة والمكاتب والمذبة وأما الولد ومعتقه اليه  
 يجوز ذوات السفر بغير محرم والتموى على أنه يكره في زماننا وعبد المرأة ليس بمحرم ولو تم  
 وكذا الجبوب الذي جف مأواه في الاصح (أو الزوج المرأة اذا كانت على مسافة السفر من مك  
 أي وانما يشترط المحرم أو الزوج اذا كان بينهما وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً ما لو كان  
 من ذلك فلها ان تخرج بغير محرم أو زوج الا ان تكون مدة وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف  
 كراهة الخروج لها مسيرة يوم بلا محرم فينبغي أن يكون التمسك عليه لقساد الزمان (ولا يبر  
 لا يكره) المحرم ولا الزوج على الخروج معها أي في القول الصحيح خلافاً لابي يوسف في رواه  
 عنه أنه يجبر الزوج بالخروج معها أو يثق عليها (ولا يجب عليها) أي على المرأة إذا لم يكن لها محرم  
 (أن تترقى من محج بها) كذا في البرائع وقاصيخان وغيرهما وعن أبي شجاع عن أبي حنيفة  
 ان من لا محرم لها يجب عليها أن تترقى من محج معها اذا كانت موهرة (وهل يجب عليها  
 المحرم أو الزوج) أي ارامت من الخروج معها الا بأن تثق عليه (قبل ثم) أي يجب عليها  
 ذلك ان كان لها غنى كما ذكره القدوري وقال في السراج الوهاج هو الصحيح (وقبل لا) أو  
 لا يلزمها ولا يجب عليها ما لم يخرج المحرم بنفسه على ما ذكره الطحاوي وهو قول أبي حن  
 الجاري وفي نفسك ابن اميرالحاج وهل يجب عليها الثقة المحرم والقيام برأيه اختلوا  
 وصحوا وعدم الوجوب وفي السراج الوهاج التوفيق بين قول من يوجب عليها الثقة المحرم  
 قول من لا يوجب ان المحرم اذا قال لا اخرج الا بانفسه وجب عليها الثقة بالاجماع واذا اخرج  
 من غير اشتراط ذلك لم يجب انتهى وهو تفصيل حسن وأما اذا حج الزوج معها فله الثقة  
 المفردون السفر ولا يجب انكرائهم اختلوا في ان المحرم والزوج شرط الوجوب أو الاداء  
 كما اختلوا في أمن الطريق فجمع قاضيان وغيره انه من شرائط الاداء وصح صاحب البداهة  
 والسروحي انه من شرائط الوجوب وغرة الخلاف مشهورة وصنيع المصنف يشعر بأنه من  
 شرائط الاداء على الأربع (والخدي) أي المشكل (كالاتي) أي في الاحكام الخمسة بالنساء  
 في شرط في حقه ما يشترط في حق المرأة احتياطاً (النماء) أي من شرائط الاداء وقبل من  
 شرائط الوجوب في حق النساء (عدم العدة) أي من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة

وخواتم عملك وغفر ذنبك  
 ويسر لك الخير حيثما كنت  
 زدك الله التقوى وحسنك  
 الردي فإذا قال ذلك فهو  
 جدير بأن يحفظ الله تعالى  
 ودينه ويرقه ما لم يوجد  
 من استودعه أيضاً سالماً  
 بكرم الله تعالى وجزيل  
 الطافه وجميل عوائده  
 ويتصدق بنسب من ماله قبل  
 خروجه وبعده على الفقراء  
 قال الكرماني وأقله سبع  
 فان ذلك سبب السلامة  
 ورأيت في كتاب آيات الشر  
 والغربة للعائنة ابي اساميل  
 ابن علي المتني التميمي  
 رحمه الله تعالى فينبغي  
 لاهل افرا ان يشتري سلامة



كانت معتدة عند خروج أهل بلدها لا يجب عليها) أي الحج كما في شرح المجموع لابن فرشته وهو مشهور بأنه شرط الوجوب وذكر ابن أمير الحاج أنه شرط الاداء وهو الاظهار في حكم القضاء ثم انما فيها فطالقتها فذهب تفصيل كثير يطلب من المنسك الكبير (ثم اعلم ان شرائط هذا النوع) أي النوع الثاني (كلها مختلف فيها) أي كما بيناه في محالها (فصحح بعضهم ان شرائط الوجوب وصحح آخرون أنها شرائط الاداء ومنهم من فرق فجعل بعضهم من القسم الاول وبعضها من القسم الثاني وغرة الخلاف تظهري في الوصية اذا اشار في الموت) أي قاربه بكبر من أو بضعف بنية ارض (قبل حصول هذه الشرائط فن جعلها شرائط الوجوب لا الوجوب عليه) أي على من وجبت فيه (الوصية بالايجاج ومن جعلها شرائط الاداء لا الوجوب عليه الوصية به) أي بالايجاج وهذا كله ظاهر ووجهه باهر ثم اعلم انه قيل يشترط أيضا أن يكون الحاج متمكنا من اداء المكتوبات على الوجه المقرر وفي الاوقات قال انكرماني لانه لا يلحق بالحكمة لا يجاب فرض على وجه يفوته فرض آخر قلت ولهذا الوصل محرم الى عرفات وبقي من وقت الوقوف زمن قليل بحيث لو ذهب الى الموقف فاته العشاء وان صلى العشاء فاته الوقوف فتبطل بصلتي العشاء وبصيرفي حق الحج فائتا الاداء وعاملا للقضاء وهو ان يظهر وقيل يدرك الوقوف ويقضى العشاء فان في فوت الوقوف حرجا عظيما وتكليفيا جسيما ويؤيد الاول أيضا ما قال ابن الحاج المالكي لوضوح صلاة وأخرجها عن وقتها لايجل فريضة الحج لايجوز اجاعا قال وقد قال علماؤنا في المكلف اذا علم انه تفوته صلوات واحدة اذا خرج الى الحج فتدق الحجة عنه انتهى وقد قال أبو القاسم الحكيم من أصحابنا من غزاني هذا الزمان غزوة واحدة فتقاته صلوات عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة لا تكون كفارة لما فاتته من الصلاة فوات ويدل عليه ما شرع من صلاة الخوف فانه لو كان يجوز تأخيرها لما ارتكبوا فيها ما لا يجوز في غيرها حال الأمن بها ولما فاتته صلى الله عليه وسلم صلاة في غزوة الخندق لاجل اشتغاله باهر الكفار قال شغلونا عن صلاة الوسطى صلاة لعصر ملائكة يوتهم وقبورهم ناراً وعن أبي بكر الوراق أنه خرج حاجا الى بيت الله الحرام فلما دارمرحلة قال لاصحابه ردوني فاني ارتكبت سبع عناية كبيرة في مرحلة واحدة فردهم قلت ولعل عد الخواطر الذميمة ومداخل الرياء والسمعة والاحوال الدنيئة والغفلات الدنيوية كثر معنوية تصوفية فان حسنات الابرار سيئات القربين الاسرار والافارتكاب سبع عناية في مرحلة واحدة من المحالات العادية عن آحاد فساق الزمان فكيف يتصور من افراد المشايخ الاعيان ثم رأيت في حاشية المنية ان المراد به ترك اداء الصلاة مع الجماعة لما في الحديث من ترك اداء الصلاة بجماعة فكأنما ارتكب سبع عناية كبيرة وقال عامه السلام في ترك الصلاة عن وقتها مثل هذا انتهى والعهدة في رواية الحديثين على ناقلهما ولا شأن تأخير الصلاة عن آخر وقتها أعظم وزر ان ترك الصلاة بجماعة بلا شبهة تم كثير من الرجال والنساء يصلون فوق الدابة من غير الاعذار المعروفة كخوف اللص أو السبع أو كون الدابة جوحا لا يقدري على نزولها وركوبهم الاعمين وليس بحضرة معين وأما ما توهمه العامة من أن الجالين لم يرضوا بذلك فهذا من حقاقتهم وجهاتهم وعقلتهم عن أمر الدين فانه يجب عليهم أن يشترطوا معهم مع انه يتعين أيضا بلا شرط لهم فانه من الامور الضرورية من الاحوال الاخرية فلا عذر لاحد في ترك شيء

من الله تعالى بما تيسر من  
الصدقة بأخذها بيده  
ويقول اللهم اني اشتريت  
سلامتي وسلامة من معي  
ويسمهم وسلامة ما معي  
ويعدده شيا منك  
يا مولاي به هذه الصدقة  
فبعه وسأني ثم تصدق به  
على أول من يستقبله من  
الفقراء ويقول خرجت  
بجول الله وقوته بغير حول  
معي ولا قوة اللهم اني أسألك  
بركة يومئذ وهذا وبركة أهله  
\*(فصل في الركوب)\*  
يحتاج دابة قوية ولا يجملها  
فوق طاقتها ولا يجبعها ولا  
يعطشها واذا وصل الى  
مكان مباح كثير العشب

منها ولا ياب عنها

• (فصل في ما يقع وجوب الحج واعذار سقوطه) أي عن الاداء بنفسه (فمنها) أي من  
المرائع (المسبب) أي كونه صبيًا أو صبيحة من أهل التمييز وغيره (والرق) أي ولو بنوع منه  
(والجنون) أي المطلق (والغته) بفتح تيم أي نوع من الجنون (والموت) أي قبل ادراك  
الوقت (والكفر) أي بانواعه وكذا الفقر على ما شرح به في الكبير وهذه الاشياء كلها من  
• (واعذار وجوب الحج بنفسه) انشاقا واهذا غير المبرأة به (وفي عدم أمن الطريق) ومنه البحر  
(وسلامة البدن) أي وعدم صحته (والحرم) أي وعدم الحرم أو الزوج للمرأة (والحبس) أي  
المنع بانواعه (واخذ الحفاوة) بفتح الحاء المعجمة ويثبث أي أجرة من الطريق (والمكس) أي  
أي القلم والعشور العبر المنسوع (اختلاف) أي في ان وجود هذه الاشياء هل هو من شرائط  
الوجوب أو شرائط الاداء وهو الأرجح (ولا يفسق) أي وجوب الحج (ملاك المال) أي  
إتباعه وكذا بالاسم لك إذا تعاقب به الوجوب (وفوت القدرة) أي بعد تحققها (انتشاقا) أي  
بين علم ما فيجب عليه حينئذ أن يحج بنفسه أو يحج غيره أو يوصى به • (النوع الثالث شرائط  
صفة الاداء) وهي تسعة (وهي الاسلام) وقد تقدم فيه الكلام (والاحرام) لانه من شروط  
صفة الحج كطهارة من شروط الصلاة ولا يصح المشرط بدون الشرط (والرمان) وهو أشهر  
الحج لطواف القدوم والسعي ونحو ذلك وذلك وقوع الوقوف والطواف وأما ما في  
أوقافه • (والمكان) أي باعتبار الوقوف والرامي والحق والذبح ونحوها (والقبض) أي بين  
يده وبغيره ويصح عن غير أمير نيابة (والعقل) لكن يصح عن غير العاقل نيابة أيضا في أشياء  
(ومباشرة الأفعال) أي من الشرائط والأركان والواجبات بنفسه من غير نيابة (الافتقار) أي  
في بعض الأفعال (وعدم الجماع) أي بعد الإحرام قبل الوقوف (والاداء) أي أداء الحج (من  
عام الاحرام) أي من غير تأخير إلى سنة آتية (فلا يصح) أي الحج (من كافر) أي لا يفرض  
ولا تشل (ولا بلا إترام) أي أصلا (ولا يجوز أنفعاله) أي شيء منها (نحو الطواف) أي طواف  
القدوم (والسعي) أي سعي الحج (قبل أشهر) يعني بخلاف الاحرام فإنه يصح قبله لكنه  
يكره (ولا الوقوف قبل يوم عرفة) ولا في يوم عرفة قبل الزوال (ولا بعده) أي بعد يوم عرفة  
وهو العاشر بعد الزوال منه (الانصرورة الانتباه) كما سيأتي بيانه وهو استثناء من الحكم  
الثاني (ولا يصح طواف الزيارة) وكذا طواف الوداع (قبل يوم النحر) ويصح بعده أي ويصح  
طواف الزيارة بعد أيام النحر لكن يجب انيائه فيما عدا أبي حنيفة خلافا لغيره (والمكان  
المسجد) أي ولو سلمه للطواف والمسمى للسعي (وعرفات) أي للوقوف (ومن دلالة) أي  
للجمع والمبيت والوقوف (ومنى) أي لرى الجمار (والحرم) أي للذبح (فلا يصح شيء من أفعاله)  
أي من أعمال الحج وكذا أو واجبا أو سنة (في غير ما اختص به) أي من أمما كتبها (ولا يصح  
حج من جامع قسلا الوقوف) أي ولو كان يحب عليه إتمامه وقضائه (ولأدائه) أي لا يصح  
أداء الحج (بأحرام القائمة) أي للحج بأن فاته الوقوف (في الثانية) أي في السنة الثانية بل يجب  
عليه أن يأتي بأفعال العمرة لئلا الاحرام ويتحل منه ثم في العام المقبل يأتي بأحرام مجدده  
(وأما غير المميز) أي من الصغار (فلا تصح منه مباشرة) أي مباشرة الاحرام والطواف مما

أرعى عنايتهم التبري وكان  
أهل الورع لا ينامون على  
الدواب الاغصنة من قعود  
وينزل عنها احبا فاحصا  
في العقبات فاذا ركبها  
قال الحمد لله الذي هدانا  
للاسلام وبق علينا محمد  
عليه أفضل الصلاة  
والسلام بحان الذي سخر  
لنا هذا وما كنا له مقرنين  
واما الى ربنا المقلبون اللهم  
امنعوا ذك من نوعنا السفر  
وكافة المنقار ومو المقلب  
في الابل والميل والولد  
اللهم اطول لنا الارض  
وسرنا فيها بطاعتك اللهم  
اني أعوذ بك من غلبة الدين  
وقهر الرجال

يحتاج الى نية لكن يصح منه ما لا يتعلق بالنية كالوقوفين (وكذا المجنون وتصح) أى المباشرة  
 (من وليها) أى بأن ينوي عنها ما وينوب عنه ما فيما يجزأ عن مباشرته كالسعي والرمي وكذا  
 فيما لا يصح له ما مباشرته كالطواف ثم انما ما لا يؤخذ ان يترك الواجبات وارتيكاب  
 المحظورات (وقيل تصح) أى المباشرة (من المجنون) وقد سبق مستوفى \* (النوع الرابع) \*  
 (شرايط وقوع الحج عن القرض) سواء يصح النفل بدونه أم لا والجملة تسعة (الاسلام)  
 فهو شرط أصحه وقوعه عن القرض والنفل أيضا كما سبق (وبقاءة) أى بقاء الاسلام (الى الموت)  
 أى الى أن يموت عليه من غير ارتداد دينه ما (والعقل) فان المجنون وان صح مباشرة وليه عنه  
 فانه يصح نفلا لا فرضا نعم لو كان حال الاحرام مضيقا لعقل النية والتلبية وأتى به ما ثم أوقفه  
 وليه وباشر عنه سائرا موره صح حجه فرضا الا أنه يبقى عليه طواف الزيارة حتى يفيق فبؤدى  
 بنفسه (والحزبة والبالوغ) فان المملوك والصغير اذا جابقع حجه ما نفلا (والاداء بنفسه ان  
 قدر) أى على الاداء بنفسه بأن يكون صحيحا فلو أمر غيره بأن يحج عنه لا يجوز به عن القرض  
 وأما اذا كان هناك مانع من الاداء بنفسه بأن يكون مريضا أو مجبوسا ونحوه فانه اذا حج غيره  
 صح عن فرضه لكن بشرط استمرار العذر الى الموت وأما اذا لم يقدر على الاداء بنفسه كالغنى  
 عليه لكن أحرم عنه رفقاؤه ووقف فانه يصح حجه فرضا وكلاعى والمقعد والمفلج ونحو ذلك  
 فانه اذا تكلف وحج يقع عن فرضه (وعدم نية النفل) أى فى احرام حجه فانه اذا نوى نفلا سواء  
 كان غنيا أو فقيرا فانه يقع نفلا خلافا للشافعى وأما نية القرض فليست بشرط حتى يقع عن  
 القرض بمطابق نية الحج (والافساد) أى وعدم افساده بالجماع قبل الوقوف (وعدم النية عن  
 الغير) أى بالنسبة الى المأمور والافهوى يقع عن فرض الا امر بشرطه (ولا يقع حج الكافر  
 عن القرض) ولا عن النفل (اذا أسلم) اذا لا يحصل له نواب العباد حال أدائه فى الكفر (ولا  
 المسلم) أى ولا يقع حج المسلم عن القرض ولا عن النفل لبطلان كل منه ما (اذا ارتد بعد الحج  
 وان تاب) أى عن الكفر وأسلم (ولا المجنون والصبي والعبد) أى ولا يقع حج هؤلاء عن القرض  
 بخلاف النفل لما تقدم (وان أفاق) أى المجنون (وبلغ) أى الصبي (وعتق) أى العبد (بعده)  
 أى بعد أدائه (ولا بأداء الغير) أى كالرفيق مأمورا ولا للغمى عليه (قبل العذر) أى قبل  
 حصول الانحاء والزمانة والعمى وكل مانع من الاداء فانه لا يقع حينئذ عن القرض بل يقع نفلا  
 اذا حج أحد عنهم بل ولو تحقق بعد العذر الا ان العذر ما استقر وارتفع فانه يتقلب نفلا (ولا بنية  
 النفل) أى ولا يقع القرض بنية النفل بل لا بد من نية القرض أو مطلق النية ليقع عن القرض  
 (أرعن الغير) أى ولا يقع القرض بنية عن الغير فانه اذا حج عن الغير بأمر منه أو بدونه ونواه  
 عنه نفلا أو فرضا سواء قلنا بأن الحج عن الغير يقع عن الامر أو المأمور فانه لا يصح أن يقع عن  
 فرض المأمور وفيه ايماء الى أن المأمور يجوز أن يحج عن الغير مع أنه لم يحج عن نفسه الا أنه  
 مع الكراهة عندنا ولا يصح عند الشافعى بل يقع عن فرضه ولا تصح نيابته عن غيره (أو  
 مع الفساد) أى لا يقع الحج عن القرض اذا باشرا فعمال الحج مع تحقق فساده بالجماع قبل  
 الوقوف (فهو ولا) أى المجنون والصبي والعبد ومن بعدهم (لوجوبه ولو بعد الاستطاعة) أى  
 فى الصورة لان العبد ليس له الاستطاعة وهي غير معتبرة فى حق المجنون والصبي حيث لا يجب

الحمد لله الحمد لله الله أكبر  
 الله أكبر الله أكبر سبحاتك  
 انى ظلمت نفسى فاغفر لى  
 فانه لا يغفر الذنوب الا انت  
 (ثم) بذكر الله تعالى فى  
 جميع احواله ولا يغفل  
 ساعة عن ذكر الله تعالى  
 فانه جليس من ذكره واذا  
 علا شرفا فمن الارض كبر  
 واذا هبط تسبيح (فصل فى  
 النزول) اذا حضر حلة  
 فليقل بسم الله توكأت على  
 الله أعوذ بكلمات الله  
 التامات كلها من شر  
 ما خلق وذرا وبرأ سلام على  
 نوح فى العالمين (اللهم)  
 اعطنا خير هذا المنزل  
 وخير ما فيه واكفنا شره  
 وشر ما فيه

عليه ما لا يقطع عنهم الفرض) أي بل يقع لهم النقل (ويجب عليهم ثانياً) أي أن يحجوا أو فرضاً  
(إذا استطاعوا) أي أن استمرت استطاعتهم أو تجددت بعد زوال العذر (وأما الفقير) أي  
الحقيقي وهو من ليس له مال (ومن عهده) أي كس له مال لكنه مستغرق بالديون أو بمقتضى  
المسلمين كالتلقة من الأحرار أو بالطين (إذا حج) سقط عنه الفرض إن نواه أي الفرض  
في أحرام حجه (أو أطلق النية) أي وإن لم يقيد بكونه ندلاً أو ندراً (حتى لو استغنى) أي صار غنياً  
بحصول المال من الوصية الحلال (بعد ذلك) أي بعد أدائه الحج بغير استعانة (لا يجب عليه  
ثانياً) أي في المال خلافاً للإمام أحمد فإنه قال إذا حج بحال حرام فإنه لا يقطع عنه حجة الإسلام مع  
الاتفاق على أنه لا نواب له في أدائه وإن حجه مردود عليه

• (فصل في نجب عليه الوصية بالحج) •

أي أن يحج عنه بعده وأنه من ماله على ما سيجي من الشروط في باب (وهو كل من قدر على شرائط  
الوجوب) الأولى أن يقال وهو من وجد في حقه شرائط الوجوب (ولم يحج) أي بنفسه (فعليه  
الإيصاء به سواء قدر على شرائط الأداء أم لا) أي أم لم يقدر على شرائط الأداء لكن إذا وجد  
فيه شرائط الوجوب ولم يوجد شرائط الأداء فعليه الإجماع في الحلال أو الإيصاء في المال بخلاف  
من وجد فيه شرائط الأداء أيضاً ولم يحج فإنه يمين في حقه الإيصاء (أما إذا قدر على شرائط  
الأداء دون الوجوب) أي دون شرائط الوجوب (فلا يجب الإيصاء عليه) لأنه ما وجب الحج عليه  
والإيصاء شرطه تحقق وجوب الأداء فإنه بمنزلة الكفارة والقصاص وكذا لا يجب عليه الإجماع  
لما ذكرناه من لفظه ولم لقوله فلا يجب عليه الإيصاء ولا في قوله فعليه الإيصاء على الإطلاق  
(فصل وإذا وجد شرط) أي شروط وجوب الحج وأدائه وجب (فالحج واجب على الفور)  
أي محمول عليه في القول الأصح عندنا وهو اختيار أبي يوسف وأصح الروايتين عن أبي حنيفة كما  
نص عليه قاضيان وصاحب الكافي وبه قال مالك في المشهور وأحمد في الظاهر والمأزني من  
الشافعية (فيقدمه خائف العزوبة) أي من العنت (على التزوج) لتحقيق تعلق وجوب الحج وسبقه  
(ويأتي الموترع من سنة الامكان) أي أول سني الامكان وهذا طريق امام الهدي أي منصوص  
المتريدي في كل أمر مطلق عن الوقت فإنه يعمل على الفور لكن على الاعتقاد على طريق  
التعيين أن المراد منه الفور والتراخي بل بعقدهم ما أن ما أراد الله به من الفور والتراخي فهو  
حق بخلاف الشافعي فإن الوجوب عنده على التراخي وهو قول محمد ورواية عن أبي حنيفة ومالك  
وأحمد فلا يأتهم عندهم إذا حج قبل موته لكن إن مات ولم يحج بهذا المكان ظهر أنه كان آتياً وغرة  
الخلاف كثيرة الاختلاف محلها الكتب المبسوطة (ولو لم يحج) أي من تحقق في حقه شروط  
الوجوب وقت خروج أهل بلده ولم يخرج (سني اقتدر) أي ذلك ماله بحيث لم يمتددر على أداء  
الحج راجعاً أو ماشياً (تقرر) أي وجوب الحج (في ذمته) أي ديناً (ولا يقطع عنه بالقتل) أي بمحدومته  
(سواء ذلك المال) أي بنفسه (أو استملكه) وكذا المستكم إذا عرض له مانع من الأداء بنفسه  
كمن وجب عليه الحج وهو صبي ثم عي ونحو ذلك فإنه لا يقطع عنهم الحج ما لم يحجوا أو يجزوا (وله)  
أي ويجزوا هذا الفقير (أن يستقرض الحج) أي لأدائه ويتوكل في أمر قضاءه فمن محمد أنه  
إن مات قبل أن ينقض دينه أوجب أن لا يؤخذ بذل ولا يكون آتياً إذا كان من نيته قضاء

رب انزلني منزلاً مباركاً  
وأنت خير المنزلين (فإذا)  
أشرف على بلدة أو قرية  
قلل (الله) رب السموات  
السبع وما اظللن ورب  
الأرضين السبع وما اقلن  
ورب الشياطين وما اظللن  
ورب الأرياح وما ذرين فاما  
نسألك خير هذه القرية وخير  
أهلها وخير ما جئت فيها  
ونعوذ بك من شرها ومن  
شر أهلها أو شر ما جئت فيها  
(الله) أرضاً نجسها  
وآءلنا من وبها وحيثنا  
إلى أهلها وحبب صالحى  
إلهنا للناس (وإذا) اظلم عليه  
الليل قل بيا أرض

الدين اذا قدر (وقيل يلزمه) أي الاستتار من وهو رواية عن أبي يوسف وضعته ظاهر واعلم  
مقيد بن يبعد الاستتار من مع هذا الاختلاف عن اشكال فان تحمل حقوق الله أخف من ثقل  
حقوق العباد (وان وجد ما لا عليه حج وزكاة) الاولى وعليه زكاة وجب (يحيى به) وذلك  
لانهم ما اعتبروا في الناضل أن يكون عن دين الله بل اقتصر على دين العباد وكان مقتضى  
الظاهر أن يصرف المال الى مصارف الزكاة أولا لتعلقه في ذمته سابقا لأنهم أو وجبوا عليه  
الحج وتركوها في ذمته الزكاة زجرا المأصدة عنه من التأخير (قيل الآن يكون المال من جنس  
ما يجب فيه الزكاة) أي من النقود والسواثم (فيصرف اليها) وهو قيد حسن بل فيه تفصيل  
مستحسن على ما ذكر في خزائن الاكل من عليه زكاة ما له ألف وبيع وفيه ألف يصرفها  
الى الزكاة الآن تكون تلك الألف من غير مال الزكاة فتصرف الى الحج ان أصابها في أو ان  
الحج أما اذا أصابها في غير أو أنه فتصرف الى الزكاة (وله) أي ويصح له (أن يحج وعليه دين) أي  
للعباد (لا وفاء له) أي وليس لاحد أن ينعه عن الذهاب الى الحج اذا ثبت افلاسه (وان كان في ماله  
وفاء بالدين) أي لملكه أو لبعضه (يقضى الدين) أي أو لا بطريق الوجوب اذا كان مجبلا فقله  
في الكبير الافضل أن يقضى الدين ولا يحج ليس في محله أو محجول على دينه مؤجلا

• (باب فرائض الحج) •

الفرائض أعم من الأركان والشرائط وغيرها كالإخلاص في العبادة (وواجباته وسننه) أي  
المزكدة (ومستحباته ومكرهاته) فبذلك كل واحد من الخمسة في فصل على حدة  
(فصل في فرائض النية) أي نية الحج بالقلب واقتنائها باللسان أحب (واتلبية أو ما يقوم مقامها)  
أي من الذكرا وتلبية البدنة مع السوق (وهذا) أي ما ذكر من النية والتلبية (هو الإحرام) وهو  
شرط للحج من وجبه ولذا يجوز قبل الوقت وركن له من وجبه ولذا ألوا حرم صبي قبل بلوغه فان جدد  
إحرامه للعرض وقع عنه والإفلا وما يدل أيضا على ركنيته اعتباريته فان الشروط لا تحتاج الى  
النية كما في شروط الصلاة إلا الطهارة عند الشافعية فأنه لا تصح بدون النية (والوقوف بعرفة)  
أي في وقته ولولماعة (وأكثر طواف الزيارة) أي في محله وهو ما ركن للحج وأما ما قيل من أن  
طواف الزيارة واجب فيحمل على أن الواجب بمعنى الفرض كما وقع كثيرا في كلامهم فوجب  
الزكاة لما سرح به في البدائع وغيره أن الأمة قد اجتمعت على كونه ركنا (رنيته) أي نية الطواف  
ولعل على وجه الإطلاق وهي من شروط صحة الطواف فلا تعد من فرائض الحج هذه النية الأعلى  
طريق التبعية وكذا قوله (قيل وأبدأه من الجبر الاسود) فأنه عتبه بعضهم من فروض الطواف  
وبعضهم من سننه والمعتمد أنه من واجباته ما اظنه صلى الله عليه وسلم عليه من غير دلالة قطعية  
على فرضيته وزاد في نسخة (والترتيب بين الفرائض) أي ومن الفرائض ترتيبها بأن يقع الإحرام  
أولا ثم الوقوف ثم الطواف (وأداء كل فرض) أي ركن (في وقته) أي من الوقوف بعد زوال يوم  
عرفة الى فجر يوم النحر ومن الطواف بعده الى آخر العمر (ومكانه) أي من أرض عرفات للوقوف  
ونفس المسجد للطواف (والحج بها) أي بالفرائض (ترك الجماعة قبل الوقوف) وإنما قال الحق  
لان الفرض عمل محتم والجماع أمر محتم أن يتركه لانه مفقده ثم قال (وحكم الفرائض  
انه لا يصح الحج الا بها) أي بوجود جميعها (ولو ترك واحد منها) لا يصح أدائه فقله (لا يجبر بدم)

ربي وربك الله اعوذ بالله  
من شركك وشرك ما فيك وشرك  
ما خلق فيك وشرك ما داب عليك  
واعوذ بالله من شر أسد  
وأسود ومن الحية والعرب  
ومن ساكن البلد ومن والد  
وما ولد (وبقول) وقت  
السحر سمع سامع بحمد الله  
وحسن بلائه علينا ربنا  
صاحبنا وفضل علينا عاندا  
بأنه من النار ثلاث مرات  
ويرفع به أصوته (ويستحب)  
السيرة آخر الليل للحديث  
أنس بن مالك رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عليكم بالبلية  
فان الأرض تطوى

من التمس لان الحج اذا لم يصح كيف يقال انه يجبر ولا يجبر وانما الجبر من أحكام الواجبات  
كسجدة السهو في الصلاة والكفارة في ترك واجبات الحج بلا عذر وكذا في ارتكاب المنفورات  
ولو بلا عذر (ولا يخرج من الاسرام بالكاتب ما بقي عليه شيء منها) أي من فرائض الحج فانه ان  
فاته الوقوف فلا بد أن يأتي به الى العمرة فيتحلل منه وان تحققت الوقوف فبقي احرامه في حق  
النساء حتى يأتي بطواف الزيارة وان كان يخرج من الاسرام في الجملة بعد الحلق  
(فصل في واجبات الاسرام من الميقات) أي لابعده ويجوز قبله بل هو أفضل بشرطه (والسعي  
بين المروتين) أي بين الصفا والمروة فنبه تغليب كالعمرين والقمرين (والبداءة بالصفا) وقد ذكر  
في البدائع والرحيز وغيره انه هو الاربع لكن فيه ان البداءة من واجبات السعي لاس  
واجبات الحج بلا واسطة والكلام فيها وكذا قوله (والمانى فيه) أي في السعي وكذا في الطواف  
على ما سياتي (واستدامة الوقوف بعرفة الى الغروب لمن وقف هناك) وفيه خلاف سياتي  
(ووقوف بر من الليل) أي له كذلك (وتتابعه الامام في الافاضة) أي بالنسبة اليه أيضا بان  
لا يخرج من أرض عرفة الا بعد شروع الامام في الافاضة المعروفة فلما أحرر الامام جازله التذم  
ولو تأخر عن الامام لضرورة من نية وغيره جاز وقيل المتابعة سنة (والوقوف بعرفة) أي ولو  
ساعة بعد العجر (وتأخير الصلاتين) أي العشاءين (اليها) بأن يؤتيهما في وقت العشاء بمزدلفة  
(قبيل وينتونه بر من الليل) أي وهو شاذ أي واعاد ذكره صاحب الايضاح بمقدار به وفي كونه  
شاذ انظر اذ يلزم من وجوب تأخير الصلاتين اليها ادوار السجود من الليل بها الا أن يراد به ما غيره بان  
يجعل واجبا مستقلا وأما يتوته أكثر الليل بها هي سنة عندنا وواجب عند الشافعي وقيل  
ركن (ورمى الجمار) أي في الأيام الثلاثة لأن له الجمار في البقر قبل دخول اليوم الرابع (وكون  
الرمي الاول) وهو رمي جرة العقبة في اليوم الاول (قبل الحلق) أي عند الامام سواء كان مشردا  
أو غيره (وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثايه) أو ما يليه من أيام التشريق فانه يجب عليه أن يرمي كل  
يوم في وقته فان أخره الى ما بعده يكون قضا ويصير آثما كن أخر صلاة عن وقتها الى وقت صلاة  
أخرى (قيل والترتيب بين كل من الرمي والحلق وبين الطواف وهو) أي وهذا القيل (خلاف  
لمشهور) فانهم نصوا على ان الترتيب بين الحلق والطواف ليس بواجب بل هو سنة ولو حلق بعد  
طواف الزيارة لاشي عليه وكذا الترتيب بين الرمي والطواف ليس بواجب بل سنة وأما الترتيب  
بين الرمي والحلق فواجب كما سبق (والحلق) أي نفسه (أو التقصير) أي بدله بمقدار الرمي  
من الرأس عند الاحلال فان قلت الحلق عدم الواجبات وهو شرط للخروج من الاسرام  
والشرط لا يكون الامراضا خارجا عن الاركان قلت هو من حيث صحة وقوعه في وقت  
جوازه وهو ما بعد اتيانه بالركن الاعظم في الحج وبعداً كثر طوافه في العمرة شرط وباعتبار  
ايقاعه في وقته المشرع وهو أن يكون بعد الرمي في الحج وبعد السعي في العمرة واجب والله  
أعلم (وكونه) أي الحلق أو بدله (في أيام البحر) أي من الأزمسة (وفي الحرم) أي من الأمكة  
ولو يغني معنى (وطواف الزيارة) أي أكثره (في أيام البحر) أي على قول الامام (ومراد على  
أكثره ولو في غير أيام البحر والطواف من وراء الحطيم) أي الحجر (قيل وابشداؤه من الحجر  
الاسود) لكن الأصح انه سنة مؤكدة عندنا الا ان صاحب الوجيز ذكر ان الابتداء بالحجر الاسود

بالليل رواء أبو داود والحاكم  
ومعجم (قال البيهقي) بكرة  
السيراقيل الليل الحديث جابر  
رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا ترسلوا مواشيكم  
وصبيانكم اذا غابت  
الشمس حتى تذهب نجمة  
العشاء رواء مسلم (فاذا)  
أراد الرحيل يودع منزله  
بثلاثة ركعتين يشهد له ذلك  
المنزل بذلك يوم القيامة وقد  
روى أنس بن مالك رضي  
الله عنه قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
لا ينزل منزلا الا ودعه  
بركعتين رواء الحاكم

في الطواف من الواجبات وهو ظاهر المواظبة (والطهارة في الطواف) أي عن النجاسة الحكمية وقيل بالسنية (والتيامن فيه) وقال بعضهم أنه سنة (وستر العورة) أي ولو كان فرضاً من أصله مطلقاً (وطهارة قد وما يستتر به عورته من ثوبه) وفيه خلاف (والمنى فيه) اعلم أن ما ذكره بعد طواف الزيارة في أيام النحر فهو من واجبات الطواف مطلقاً لا من واجبات الحج خصوصاً وكذا قوله (وركعتا الطواف) ففيه مسامحة إذا ليست صلاة الطواف من واجبات الحج ولا من واجبات الطواف بل واجب مستقل غاية أنه مرتب على الطواف مطلقاً فهذا العموم يدخل في واجبات الحج خصوصاً في الجملة (وهذه الواجبات العامة) أي الشاملة للمكي وغيره (وأما الخاصة) أي غير المكي (فطواف الصدر) يقتضي أي الوداع (للافاقي) أي إذا لم يستوطن بمكة قبل النفر الأول (ورعى القارن والمتنعم قبل الذبح والهدي عليهما وذبحهما قبل الحلق) لكن هذا الترتيب وما قبله انما هو واجب عند الامام (وفي أيام النحر) أي وذبحهما فيما أوكد وقوع الذبح في الحرم على ما ذكره في الكبير لكن فيه نظار ذو شرط لا يصح غيره وزاد في نسخة (قيل وطواف القدوم) ففي خزائنه المقتنين أن طواف القدوم واجب على الأصح لكن الجمهور على أنه سنة مؤكدة (ويطلق بالجملة) أي بجملة ما ذكرناه من واجبات الحج (ترك المحظورات الاحرام) وفيه أن الاجتناب من المحرمات فرض وانما الواجب هو الاجتناب من المكروهات التحريمية كحقيقه ابن الهمام إلا أن فعل المحظورات وترك الواجبات لما اشتركا في لزوم الجراء ألحقت بهما في هذا المعنى وزاد في نسخة (فصار المجموع) أي مجموع الواجبات بطريق ترك المحظورات (خمس وثلاثين واجباً وحكم الواجبات لزوم الجزاء) أي الدم كافي في نسخة صحيحة (بترك واحد منها) وهو أحسن من قوله بتركها في الكبير (وجواز الحج) أي حجه معه (سواء ترك عمداً أو سهواً) وكذا خطأ أو سهواً ناجهاً لا أو عالماً (لكن الامام) إذا كان عالماً (آثم) أي بتركه (ويستثنى من هذا الكل) وهو لزوم الجزاء بترك كل واجب (ترك تركه في الطواف) لكونه عبادة مستقلة ومع هذا فيه أنه لا يتصور تركه ما فكيف يستثنى (وترك الحلق لعذر) أي أهله في رأسه كافي في نسخة والنسخة الأولى أعم وأتم فانه شامل لما إذا كان لم يوجد هناك حلق أو آلة حلق ومع هذا فيه أن هذا داخل تحت الكل الآتي أن ترك الواجبات بعذر لا يوجب الجزاء (والبيتوتة) أي في جزء من الليل (بمزدلفة عند موجه) أي القائل بوجوبها وفيه أنه لا يظهر موجباً وسببه فانه يلزم من إقوال بالوجوب ترتب الجزاء على تركه إلا بعذر وأهل وجهه كونه مختلفاً فيه وكذا ترك الابتداء بالحجر عند موجه (وترك تأخير المغرب إلى العشاء) أي عند القائل بوجوبه وفيه البحث المذكور (وترك الواجب) أي جنسه (بعذر) أي معتبر شرعاً (قال في البدائع أن الواجبات كلها) أي فضلاً عن بعضها والمعنى كلاً منها (أن تركها العذر لا شيء عليه) لأن الضرورات تبيح المحظورات (ومما صرحوا) أي بقية العلماء (بثبوت العذر فيه) أي وبترك وجوب الجزاء عليه (ترك المأثني في الطواف والسعي لمرض) وفي معناه كبر السن وقطع الرجل وشيئاً (وترك السعي لعذر) أي من النساء وخر وج الرفقاء وامثال ذلك دون الزجعة فانما البست بعذر بطوأت تأخيرها إلى وقت السعة (وتأخير طواف الزيارة عن أيامه) أي عند الامام (لحيض أو نفاس) وكذا الحبس أو مرض ولم يوجد له حامل أو لم يتحمل

وصحبه ويفتني إذا نزل منزلاً أن يصلي فيه ركعتين أيضاً ليكون قدومه ووداعه مفتحة باب الصلاة ومحتمة اجها  
 فصل في جملة من الدعوات المأثورة في أوقات خاصة واحوال معينة

يفتني أن يقرأ دعاء الشيخ أيوب السخيتاني كل صباح وساء قال بعض العلماء به مجزب لدفع السارق وحفظ النفس والمال وهو اللهم اني اسلمت نفسي اليك ووجهي وجهي اليك وألجأت ظهري اليك وبك يارب اعصمت وعليك توكلت ثقة بربك لا بعلى ياظهر اللاجين

الحمل (وترك طواف الصدوق ما) أي للعائض والنفساء المذال عليهما الحيض والنفساء أي  
لأجل تحقق الحيض والنفاس (وترك الوقوف بمزدلفة) أي بالدخول إلى معنى في المأبى (طواف  
الرحمة) أي أزدحام الناس والعلبة (والضعف) أي وضعف البنية من الشيوخ والنسوة (وأما  
ارتكاب محظوراتها فليس عسقا للجزاء) أي بالكلية بل عليه الجزاء الكس على وجه التعبير  
والتحقيق حيث أنه مدروسة من غير ارتكاب المعصية

• (فصل في سنته) أي سنن الحج (طواف القدوم) أي على الصحيح خلاف ما قال بوجوبه  
(للافتاق) أي دون المأبى ومن في معناه (المفرد بالحج) أي لا بالعمرة (والقارن) أي دون المنع  
فانه في حكم المعرد بالعمرة أولا وفي حكم المكي بالحج ثانيا وأما القارن فلكونه محرما ما يأتي  
بطواف العمرة وسعيها أولا ثم يأتي بطواف القدوم وبقدومه سعي الحج أو يؤخره إلى ما بعد طواف  
الزيارة (والابتداء من الحجر الأسود) أي على الأصح ومع هذا هو من سنن الطواف لامن سنن الحج  
(وخطة الإمام في ثلاثة مواضع) الأول مكة يوم السابع والناسي بعرفة يوم التاسع والثالث بطن  
يوم الحادي عشر (والخروج من مكة إلى عرفة يوم التروية) أي بعد فطره حتى يصلي خمس صلوات  
في منى (والبنوتة) أي كون أكثر الليل (بني ليلة عرفة) أي لا بمكة ولا بعربات الأحداث من  
الضرورات (والدفع منه) أي من منى بالتسعين وذكر باعتبار المكان والموضع (إلى عرفة) أي  
متوجها إليها (بعد طلوع الشمس والغسل بعرفة) أي على خلاف أنه لليوم أو الوقوف وهو  
الأصح كالخلاف في غسل الجمعة هل هو لليوم أو لليلة وكذا الغسل للأحرام من سنن الحج  
وأما أخره لانه كره في محله (والبنوتة بمزدلفة والدفع منها إلى منى قبل طلوع الشمس) أي لمن  
وقف فيها (والبنوتة بطنى أيامه) أي لمن اختار التأخر إلى يوم الرابع والأفقي ليلتين والمراد  
بالإتيان هنا الآتية بعد أيامها لا الماضية قبلها (والبرول بإطعام) أي بالمحصب ولو ساعة (وهذه)  
أي هذه المذكورات (هي المؤكدة) أي السنن المؤكدة (وهي) أي باعتبار جميعها (أكثر مما  
ذكر) أي ههنا كما سيأتي إن شاء الله تعالى أي بقيت إلى إنشاء أفعال الحج وأبوابها وقد ذكر في  
الصغرى تسعة عشرة سنة مؤكدة (وحكم السنن) أي المؤكدة (الاسماء بتركها) أي لو تركها عمدا  
(وعدم لرد شيء) أي من دم أو صدقة على قاعها وحصول الأجر على الاتيان بالسنة لكن دون  
أجر الواجبات كما أن أجر الواجب دون أجر الفرض ولذا أبواب الحنفية في ركعتي الطواف والوتر  
ونحوهما أكثر من الشافعية كما أن ثواب قراءة فاتحة الشافعية في الصلاة أكثر من الحنفية

• (فصل في مستحباته وهي أكثر من أن تحصى) أي تعدد وتخصى (ولتذكر نبذا) دفع  
فككون أي شيئا قليلا يسيرا على ما في التناووس وقوله (منها) يحتمل أن يكون من متعلقات ما قبله  
أو من متهادات ما بعده (أفضل الحج) أي أفضل أعماله بعد فرضه وواجبه وسنن مؤكدة أنه  
(الحج) وهو وقع الصوت بالتلبية لكن لغير المرأة فان صوتها عورة واطهارها عورة فموجبة لاعتداله  
والعمرة (والحج) أي سيلان دم الهدى والمراد هاهنا بفعل تطوعا (والغسل لدخول مكة) أي  
للافتاق (والمزدلفة) أي للمكي وغيره إن تيسر (والنزول بشرب جبل الرحمة) أي إن لم يكن  
هنا الرحمة ولا محط طالة ولا ظهور معصية وأما طلوع الجبل فليس له أصل بل بدعة منكرة  
لاختلاط الرجال بالنسوة (والجمع بين الصلاتين) أي بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطه

وبإغيات المستغنيين  
وبإرجاء الذين أصرف  
عني يا الهى سوس لا يتخلف  
واكتفى بشره وتماويه  
وجيله ومكره وغائلته  
ونخديته ومصره ولا تسلط  
احد منهم يارب على نفسي  
واحدى ومالى وولدى وأصرف  
عنى يا الهى وعن جميع  
المسلمين بأسهم واجعل بينى  
وبينهم سدا وردما وجبلا  
محوطاً من حديد عليهم  
وردهم عني بكروعياء وصما  
لا يصرون ولا يسلشون  
ولا يبطقون واجعلنى يارب  
في سرك وكنفك  
رحمك اهلك وقوتك يا ارحم  
الراحمين



المذكورة في محله (بعرفة) أي للمسافر وغيره خلافاً لما في من تبعه من خصه بالمافر  
(والأكثر من الدعاء) أي حال الوقوف وكذا أكثر التلبية مطلقاً (والوقوف خلف الإمام)  
أي حال الدعاء أن وجد هناك القضاء (وبقره) أي الوقوف بقرب الإمام أن كان بمن يتقرب  
بقربه كما ذكره في قرب الخطيب ومنبره (والوقوف بالمشعر الحرام) أي في فجر يوم النحر وهو  
موضع معروف من جملة المزدلفة والافهي كلها موقف الابل من محسر (وإداء الصلاة) أي صلاة  
الصبح (به) أي بالمشعر بغلس (ورمي جرة العقبة في فوره) أي بعد طلوع الشمس فإنه يجوز الرمي  
بعد فجره إلا أنه يستحب بعد طلوعها (في اليوم الأول) أي أن لم يكن من أجرة مؤذية (وطواف  
الزيارة يوم النحر) أي أول أيامه والافهو واجب في أيامه (والمواظبة على الأعمال) أي الأذكار  
المستكررة في الأحوال (وحكمها) أي حكم المستحبات (حصول الأجر) أي الزائد بالاتباع  
لكن دون حصول أجر السنة وفوق أجر النافلة (وفواته) أي وفوات الأجر الكامل (بالترك) أي  
الأنه لا يلزم تاركها الإساءة بخلاف السنة المؤكدة وبهذا يتميز عن المستحبة والإفاد كرها  
مستترك القضية

أحفظني يا رب من شر ابليس  
وجنوده وشر الناس  
والقول ومن صاحب  
مكارم وارب وأحفظني  
يا رب من بين يدي ومن خلفي  
وعن يميني وعن شمالي ومن  
فوقي ومن تحتي حتى تردني  
إلى أهلي مفقورا واجعل علي  
مشكورا وسعي مقبلا ولا  
توقني حتى تبلغني إلى أهلي  
برحمتك يا أرحم الراحمين ذكره  
في البحر العميق (دعاء الخوف)  
إذا أصابه خوف في الليل  
أو نهاريقرأ هذه الآيات  
ولو أن قرأنا سبوت به الجبال  
أو قطعت به الأرض أو كام  
به الموتى بل لله الأمر جميعا

(فصل في مكر وهاته وهي كثيرة منها خطبة الإمام بعرفة قبل الزوال) فإن السنة أن تقع بعده  
(وتأخير الوقوف) أي في غير أراض عرفة (بعد الجمع بين الصلاتين) أي في مسجد غرة (وتقديم  
الدفع من عرفة على الإمام وتأخير عنه) وهو ما كراهة تحريم أو تنزيه فيه ما بناء على الخلاف  
في أن المتابعة في الأفاضة واجبة أو سنة (والرمي بحصى الجمار) أي المرمية في الجمرات فإنها غير  
مقبولة على ما في بعض الروايات (والمسجد) أي ويحصى المساجد لأن أخذ ما في المسجد  
واخراجه منه مكر وه لا سيما وفي الرمي به مهانة له (وبحجر كبير) لأن السنة مقدار النواة أو  
الباقلا مع ما فيه من احتمال الأذى للكثير وكذا كسر الكبير لتحصيل الصغير يكره لأنه فعل  
عبث يستغنى بغيره عنه (والاقتصار على حلق الربع) أو تقصيره (عند التحلل) أي عند خروجه  
من إحرام الحج أو العمرة بل في مطلق الأحوال الخلق فإن القزع منى عنه حتى في حق أولياء  
الصغير وأما ما يقع به بعض علماء الأروام وجه اللهم من تحمله بعض الشعر في وسط الرأس المسمى  
بالكأكل فهو من المكروهات الشنيعة ولا التفات لما يذكره من الاعتذار بالبديعة بل مختار  
أن الهمام أنه لا يصح الخروج من الإحرام إلا بالكل كما هو مذهب مالك وهو ظاهر الأدلة  
في هذه المسئلة (والميت بمكة) الأولى أن يقال بغير منى (لله عرفة وبغير منى أيام الرمي) أي  
لأهلها (قبل والوقوف بعرفة) بضم ففتح واد بين الحرم وعرفات (ومحسر) بكسر السين المهملة  
المشددة وهو واد بين المزدلفة ومنى (وقيل لا يصح) أي كل من الوقوفين (بهما) وهو الصحيح  
(وترك كل واجب) كراهة تحريم (وسنة مؤكدة) أي كراهة تنزيه (وحكمها) أي حكم  
المكروهات (دخول النقص) أي نقص الثواب (في العمل) أي الذي ترك فيه المستحب (وخوف  
العقاب) أي وتحقق العقاب فيما ترك فيه السنة المؤكدة وتحقق العذاب في ترك الإيجاب (وعدم  
الجزاء فيما عدا الواجب) أي وعدم لزوم الجزاء من الدم أو الصدقة في ترك شيء من المكروهات  
بخلاف ترك شيء من الواجبات (وأما محرماته) أي محظورات إحصاءها وكذا مكروهاته وآدابها  
(ونفسه) وهو الجماع قبل الوقوف (ومباحاته) أي ما عدا المذكورات (فستأتي بعد) أي في

رسول على سدة الآن كما آمن من صفات الاسرام مطلقا لا تعلق له بالبحر من حرمها

• (باب المواقيت) •

جمع الميقات وهو زمان موقت أو مكان معين ولذا قال (وهي نوعان زمان ومكان) أي نوع منها ما  
مسوب إلى الزمان وآخر إلى المكان (فالأول) وهو الرامى (شوال وثو القعدة وعشرة أيام من  
ذي الحجة) أي عندنا وتسمى من ذي الحجة ببلدة النصر عند الشافعي وذي الحجة كلها عند مالك  
وشاء الخلاف على أن المراد به قوله تعالى الحج أشهر معلومات وثبت أهلنا وسناسكنا أو وقت أحرامه  
أو ما لا يحسن فيه غيره من الناس مطلقا فإن مالكا ذكره العسرة في جنة ذي الحجة وأما جنة  
وإن صحح الاسرام به قبل شوال لكنه عند مكرها وأما ما سمي بعض الشهر شهر راعى الجهور  
اقامة للبعض مقام الكل أو اطلاقا للجمع على ما فوق الواحد مع السكون عن الكسر (ومن  
اسمائها) أي من أحكام المواقيت التي من حلت الميقات الزمانى مكانا حقه أن يقول ومن  
أحكامه ولا يبعد أن يقال المعنى ومن أحكام أشهر الحج (هذه أفعال الحج فيها) أي من طواف  
القدوم وسعى الحج ونحوهما (ومنها عدم صحة شيء من أفعاله الواجبة) وكذا السنن والمستحبة  
(فبها سوى الاسرام) فإنه يجوز عندنا مع الكراهة ولا يجوز عند الشافعية لكونه وكما عندهم  
وشرطان وجه عندنا (فلا حرم به) أي بالحج ولقبيل الأشهر (وطاف) أي أكثر طواف القدوم  
(وسعى) أي بعد الطواف (له) أي للسعى (في شوال يتبعه) أي بمسعى الحج (عن سعى الحج) ويجوز  
طوافه بالقدوم عن سعى الحج أو واجباته على ما قبل (ولو فعل ذلك) أي ما ذكره (في رمضان  
المعجز) عندنا وكذا لو كان أكثر طوافه في رمضان وأقله في شوال فإنه لم يعجز وكذا لو كان سعى  
قبل طواف القدوم ولو في شوال (ومنها الشترط وقوع الوقوف فيها) أي في الجملة (فلما ثبت  
عليهم يوم عرفة ووقفوا) أي في يوم ظنوا أنه يوم عرفة (فإذا هو يوم الترميز ولو لم يأتهم الحائض  
عشر لم يعجز) لما سبأ في عمله لوقوعه في زمانه (ومنها الشترط وجود أكثر أفعال العسرة)  
السرايا أكثر طواف العسرة (فيها الجمعة القنص وكذا القرآن) يتحل الرقع والثلث  
أي حكمه أو وكذا يشترط الجمعة القرآن وكان الأول أن يقول والقرآن (ومنها الواحرم يوم النحر  
بجمع وسعى له) أي فيه بعد طواف (نحر) بدلت الاسرام من قابل يصح سعيه (لوقوعه ما في أشهر  
وأما اسرامه فقد تقدم أنه يجوز فنقسه مطلقا (ومنها واحرم يوم الترميز مرة وأنى بأفعالها) أي  
في يوم النحر وإن كان تكراهه في أيام النحر (ثم أحرم) أي بعد نحر وجهه من اسرامها (في يومه  
بجمع وسعى من قابل يكون مقنعا) رطل يكون مسنوناً وغير مسنون الظاهر الشاى قياما على  
الفتح للمكي (وقيل لا) أي لا يكون مقنعا أصلا فنشرط الجمعة الفتح إن يكون أداء العسرة والحج  
في سنة واحدة على قول الأكثر سرح به غير واحد وكذا ذكره في الكبير (ومنها جواز صوم  
الفتح والقرآن) أي بالثلاثة (فيها الاقبلا) أي ولا يبعد حاجتي لا يجوز في أيام النحر كراهية الحرم  
الحرم فيها (ومنها كراهية العسرة يوم الأذى) أي إذا خرج من عامه لأنه مخرج عن الفتح والقرآن  
دون الأذى ولأن العسرة في أيام السنة كلها إلا أنهم كرهت يوم عرفة في آخر أيام التشريق  
وقيل كرهه العسرة للمكي فيها مطلقا ووجهه غير ظاهر فلا (والشاة المكاني وهو يختلف  
بأشلاف الناس وهم في حق المواقيت) أي المكانيه (اصناف ثلاثة أهل الاتفاق) أي حقيقة

قل من يكلوكم بالليل  
والنهار من الرحمن بل هم  
عن ذكر ربهم معرضون  
لا يعجزهم الفزع الأكبر  
وتلقاهم الملائكة هذا  
يومكم الذي كنتم توعدون  
أن الذين قالوا ربنا الله ثم  
استفوا واتقوا عليهم  
الملائكة ألا تقاضوا ولا  
تخزوا وأبشروا بالجنة التي  
كنتم توعدون لا تأخذ  
هو إلى القدوم لا تأخذ  
سنة ولا يوم له ما في السموات  
وما في الأرض من ذا الذي  
يشفع عنده إلا إذنه يعلم  
ما بين أيديهم وما خلفهم ولا  
يحيطون

أو سكا وهو من يكون خارج المواقيت (وأهل الحل) وهو من كان داخل الميقات فوق الحرم (وأهل الحرم) من المكي وغيره

• (فصل في مواقيت الصنف الأول وهم كل من كان منزله خارج المواقيت) وكذا كل من خرج اليهم وصار لمخاقبهم (فيقات أهل المدينة) وكذا من مقيم من غير أهلها (ذو الحليفة) بالتصغير وبهذا المكان آثار تسمى العوام آثار على قبيل لأنه رضى الله عنه قاتل الجن في بعض تلك الآثار وهو كذب من قائله ذكره ابن أمير الحاج (ولاهل مصر والشام والمغرب من طريق بئرك) بفتح فضم غير منصرف وقيل منصرف وهي على ما في القاموس أرض بين الشام والمدينة (الجحفة) بضم الجيم وسكون الحاء (وهي بالقرب من رايغ) بكسر الموحدة واد بين الحرم من قرب البحر (فن) أحرم من رايغ) وهو الموضع الذي يحرم الناس منه على يسار الذهاب إلى مكة (فقد أحرم قبلها) أي قبل الجحفة لأنها متأخرة عنه فيجوز التقدم عليها (وقيل الاحوط) أي الموجب للوجوب (أن يحرم من رايغ أو قبله لعدم التيقن بكان الجحفة) وذلك لأنها كانت قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بنو عبيد وهم أخوة عاد وكان أخرجهم العجماليق من يثرب فجاءهم سبيل فاجتمعهم الجحاف فسميت الجحفة (ولاهل نجد الدين) بالاضافة وكذا قوله (ونجد الجحاف ونجد تهامة) بكسر أولها (قرن) بفتح فسكون وهي قرية عند الطائف واسم الوادي كله وغلط الجوهري في تشريحه وفي نسخة أليس القرنى إليه لأنه منسوب إلى قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده كذا في القاموس (واباق أهل اليمن وتهامة يلم) ويقال ألم جبل على مرحلتين من مكة (ولاهل العراق) أي أهل البصرة والكوفة ويسمونهم أهل العراقيين (وسائر أهل المنرق ذات عرق) بكسر فسكون في القاموس ذات عرق بالادية ميقات العراقيين (والأفضل أن يحرم من العميق) أي احتياطا (وهي) أي العميق وأهلها أثبت باعتبار البقعة (قبل ذات عرق بمرحلة أو مرحلتين) أي على خلاف فيه (وهي) أي هذه المواقيت (لهن) أي لاهلها كما في نسخة والمعنى لاهل الاماكن المذكورة المختصة لهذه المواقيت (ولن أتى عليهن) أي على هذه المواقيت (من غير أهلها) أي من غير أصحاب هذه المواقيت من المواضع المذكورة (وحكمها وجوب الاحرام منها لأحد النسكين) أي بالاجماع مع جواز تقديمه عليهم بالأخلاف (وتحريم تأخيرها عنها) أي لمن أراد أحد النسكين أيضا بالانزاع وانما الخلاف ما ذكره بقوله (لمن أراد دخول مكة أو الحرم وان كان لقصد التجارة أو غيرها) أي من ارادة التزاهة أو دخول بيته (ولم يرد نسكا) أي عند دخوله فيها فعند ما يجب الاحرام مطلقا وعند الشافعي لا يجب الا اذا قصد نسكا (ولزم الدم بالتأخير) أي بتأخير الاحرام عنها زاد في نسخة (وجوب أحد النسكين) أي أن يحرم عنه لدخولها أو بعده إلى أن دخل مكة فيلزم اللبس بعمرته أو بجمعة ليقوم بحق حرمة البقعة (وأعيان هذه) أي المواقيت فقط (لبست بشرط) ولهذا يصح الاحرام قبلها (بل الواجب عيها أو حذوها) أي محاذاتها ومقابلتها (فن سالت غير ميقات) أي طريقها ليس فيه ميقات معين (برأ أو بحر الجحفة وأحرم اذا حاذى ميقاتها) أي من المواقيت المعروفة (ومن حذوا الأبعد أولى) فان الأفضل أن يحرم من أقول الميقات وهو الطرف الأبعد من

بشيء من علمه إلا ما شاء وسع  
كرسيه السموات والأرض  
ولا يؤده حفظهما وهو  
العلي العظيم شهد الله أنه  
لا اله الا هو والملائكة وأولو  
العلم قائما بالقسط لا اله الا  
هو العزيز الحكيم ان الدين  
عند الله الاسلام ويقرأ سورة  
الاخلاص والمعوذتين  
فانه يجرب لدفع ما يخاف  
منه ذكره في البحر العميق  
وعن أبي موسى الأشعري  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان اذا خاف قوما قال اللهم  
انا نبهلك في شحورهم ونعوذ  
بك من شرورهم رواه أبو  
داود

مكة حتى لا يمر بشئ مما يسمى بمقاتنا غير محرم ولا أحرم من الطرف الاقرب الى مكة جاز  
 باتفاق الاربعة (وان لم يهزم) فانه لا يتصور عدم الحاذق (فعل من حلت من مكة) بحقة  
 المحروسة من طرف البحر (ولو ترك وقته) أي ميقاته الذي جاوز (وأحرم من آخر) أي من ميقات  
 آخر ولو أقرب من الاول الآن الاول هو الافضل (سقط عنه الدم) أي ولا يشترط في سقوط  
 الدم عنه أنه يعود الى ميقاته الذي تجاوز عنه بخصوصه لأن المقصود من الميقات تعظيم الحرم  
 المحترم وهو يحصل بأي ميقات اعتبره الشرع المكرم يستوى فيه القريب والبعيد في هذا  
 المعنى ويمكن أن يكون التقدير ولو ترك وقته المختص به وأحرم من ميقات آخر كالشامي إذا أحرم  
 من ميقات المدنى أو عكسه جاز لكن قوله سقط عنه الدم يؤيد ما قدمناه من المعنى (والمدنى) أي  
 ومن بمقتضاه (ان جاوز وقته) أي تجاوز عن ميقاته المعروف بذي الحليفة (غير محرم) حال معترضة  
 بين جاوز ومعلقه وهو (الى الحفة كره وفاقا) أي بين علمنا خلافا لابن أمير الحاج حيث قال  
 هو الافضل في هذا الزمان (وفي لزوم الدم خلاف) وفيه أنه لا معنى للخلاف لجواز دفع التكرار  
 وفاقا وله اشار الى ما في الحفة أن من كان في طريقه ميقتان يجوز الى أن يتعدى الى الثاني على  
 الاصح فالدم يكون متفرعا على القول المقابل للاصح (ويصح سقوطه) لأن الواجب عليه وقته  
 مطلقا اذا مر به الا أنه يسقط عنه بالاحرام من غيره وهذا ظاهر كما قاله في الكبير لكن الاظهر  
 أن يقال ويصح عدم وجوبه لانه اذا كان في طريقه ميقتان قال الثالث بخبر في أن يحرم من الاول  
 وهو الافضل عند الجمهور وروى جاعن الخلاف فانه متعين عند الشافعي ويحرم من الثاني  
 فانه رخصته وقيل بل انه أفصل بالنسبة الى أكثر ارباب النسك فانهم اذا أحرموا من الميقات  
 الاول ارتكبوا كثيرا من المحظورات بعد ذلك وبغيره قبل وصولهم الى الميقات الثاني فيكون  
 الافضل في حقهم هو التأخير والله أعلم وهذا ما ينافي ما في البدائع من جاوز ميقاتنا من هذه  
 المواقف من غير احرام الى ميقات آخر جاز الا أن المستحب أن يحرم من الميقات الاول كذا  
 روى عن أبي حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة اذا مروا على المدينة فجاءوها أي الحفة فلا  
 بأس بذلك وأحب الى أن يحرم وأمس ذى الحليفة لانهم لما وصلوا الى الميقات الاول لم يهرم  
 محافظة حرمة فبكره لهم تركها انهم ومثله ذكره القسدي في شرحه وبه قال غطاء وبعض  
 المالكية والحنابلة ووجه عدم التناهي أن حكم الاستحباب المذكور ينظر الى الاحوط  
 خروجا عن الخلاف في المسئلة والمسارعة والمبادرة الى الطاعة في التقديم وأن قوله الافضل  
 التأخير بناء على فساد أهل الزمان ومكاثرة مباشرة العصيان ومثله قولهم التقديم على الميقات  
 أفضل حتى قال بعض السلف من اتمام الحج الاحرام من دويره أهل لكنه متعبد به فيكون  
 مأموما من الوقوع في محظورات احرامه الآن قول أبي حنيفة في غير أهل المدينة اشارة الى أن  
 أهل المدينة ليس لهم أن يتجاوزوا عن ميقاتهم المعين لهم على لسان الشارع وبه يجمع بين  
 الروايتين المختلفتين عن أبي حنيفة فعنه أنه لو لم يحرم من ذى الحليفة وأحرم من الحفة أن عليه  
 دما وبه قال مالك والشافعي وأحمد وعنه ما سبق من قوله لا بأس فيحرم رواية وجوب الدم على  
 المدنيين وعدمه على غيرهم والله أعلم

والشافعي والمالك ومحمد  
 على شرط الشيخين (وعن  
 ابن عباس) رضى الله عنهما  
 قال اذا أتيت سلطانا مهيما  
 تخاف ان يسطو عليك فقل  
 الله اكبر الله اكبر الله اعز  
 من خلقه جميعا الله اعز  
 أخاف وأحذر أعوذ بالله  
 الذي لا اله الا هو المسلم  
 للسموات السبع أن تقع  
 على الارض الا اذنه من  
 شر عيسى ذلك وبعثه  
 وأتباعه وأشباعه من الجن  
 والانس (اللهم) كن لي جارا  
 من شرهم جل ثناؤك وعز  
 جارك وتبارك اسمك ولا اله  
 غيرك ثلاث مرات رواه

(فصل في الصنف الثاني وهم الذين منازلهم في نفس الميتات أو داخل الميتات الى  
 الحرم فوقهم الحل) أي خيقاتهم بجميع المسافة من الميتات الى انتهاء الحل (للحج والعمرة وهم في

سعة) أي جواز وخصه وعدم لزوم كفارة (مالم يدخلوا أرض الحرم) أي بلا احرام (ومن دويره  
أهلهم أفضل) أي لهم (واهم دخول مكة بغير احرام اذا لم يريدوا نسكاً والا) أي وان أرادوا  
نسكاً فإن نفي النفي اثبات (فيجب) أي الاحرام حينئذ وهذا قد علم مما تقدم والله أعلم ومما ينبغي  
ان يعلم أن مذهب الطحاوي من أصحابنا ان من كان في نفس الميقات فهو في حكم أهل الآفاق  
وقل عن بعض العلماء ان من كان بين الميقات والحرم في حكمه حكم أهل الآفاق أيضاً وقد قال  
سعيد بن جبيرة لا يجزئ لتارك الاحرام من الميقات وظاهره انه جعله ركناً والمشهور عند الجمهور انه  
واجب بخبر يرد ويمكن جعل كلامه على مذهب العامة بأن يقال التقدير لا يجزئ كلاماً

\* (فصل في الصنف الثالث وهم من كان منزله في الحرم) \* كسكان مكة ومنى (فوقه الحرم للحج)  
ومن المسجد أفضل او من دويره أهل (والحل للعمرة) ليحصل لهم نفع من السفر وفي الجلالة مشقة  
توجب زيادة الاجرم احرام المكي من التمتع أفضل عندنا للعمرة ومن الجمرات عند الشافعي بناء  
على أن الدليل القوي وهو مذهبنا وأدلائل القوي وهو مذهبه (وكذلك) أي مثل حكم  
أهل الحرم (كل من دخل الحرم من غير أهل وان لم ينو الإقامة به كالمفرد بالعمرة والمتمتع) أي  
من أهل الآفاق (والحلل) أي وكغير الحرم (من أهل الحل اذا دخله) أي الحرم (لحاجة) أي  
غير ارادة لنفسك (الا من دخله) أي الحرم (تاركاً وقته) أي ميقاته من الحل (فيجب عليه) أي  
على الداخل من غير احرام (العود اليه) أي الى الحل والاحرام منه فان لم يعد وجب عليه الدم  
والله أعلم ثم هل ياتم بترك العود فان كان قادراً عليه نعم والا فلا لأنه لا يجب عليه دم آخر  
بترك هذا الواجب فتأمل فانه ما أوجبوا عليه العود الا لتدارك العصيان الاول ليكون فعله  
على الوجه الاكمل

\* (فصل في وقته بتغير الميقات بتغير الحال) \* أي من كون الواحد في الحرم أو الآفاق أو ما  
بينهما من غير أهلها (فيكون ميقات الآفاق الحرم أو الحل) أي اذا صار من أهلها (والمكي  
الحل أو الآفاق) أي على حسب اختلاف حاله (والضابط فيه) أي القاعدة الكلية في هذا  
الحكم (ان من وصل الى مكان صار حكمه حكم أهل) أي اذا كان قصده اليه على وجه مشروع  
بمخلاف ما اذا كان على غير وجه مشروع بأن جاوز الميقات من غير احرام ودخل الحرم أو خرج  
المكي الى الحل لاحرام الحج فانه لا يصير حكمه حكم أهل ما خرج منه أو دخل اليه (فلو خرج  
المكي الى الآفاق أو الحل للحاجة فهو وقته للحج أو العمرة) أي بطريق الافراد اذا خرج في  
الاشهر وأما ان خرج قبلها فله القرآن والتمتع أيضاً (الا اذا قصد) أي في خروجه الى الآفاق  
أو الحل (ترك وقته) أي ترك ميقاته (عمداً) لا لقصد آخر بل لاجل ان يدخل الاحرام كما قد مضى  
(والآفاق أو الحل) أي المنسوب الى ما بين الميقاتين (اذا دخل مكة أو الحرم فهو وقته) أي  
فالحرم صار ميقاته (للحج والحل للعمرة الا اذا قصد) أي بالمجاورة (ترك وقته) أي عمداً (بأن  
دخل لاجل الاحرام لا غير) أي لا بغير الاحرام من المقاصد في الخروج

\* (فصل في مجاوزة الميقات بغير احرام من جاوز وقته) أي ميقاته الذي وصل اليه سواء  
كان ميقاته الموضوع المعين له شرعاً أم لا (غير محرم) بالانصب على الحال (ثم أحرم) أي بعد المجاوزة  
(أولاً) أي لم يحرم بعد (نعليه العود) أي فيجب عليه الرجوع (الى وقت) أي الى ميقات

ابن أبي شيبة (وعن يحيى بن  
سعيد) قال اسرى برسول  
الله صلى الله عليه وسلم فرأى  
عفريتاً يطلبه بشعلة من نار  
كلمات التفت رسول الله صلى  
الله عليه وسلم رآه فقال  
جبريل أولاً أعماك كلمات  
تقولهن اذا قلتن طقت  
شغلتن وخربت فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم بلى فقال  
جبريل أعوذ بوجه الله  
الكريم وبكلمات الله  
التامات التي لا يجاوزهن  
بر ولا فاجر من شر ما ينزل  
من السماء وشر ما يعرج  
فيها وشر ما ذرأ في الارض  
وشر ما يخرج

من المواقف ولو كان أقربها إلى مكة ولم يتعين عليه العود إلى خصوص مبعاته الذي تجاوز  
 عنه بلا إحرام إلا في رواية عن أبي يوسف قال لا بد أن يحرم من وقته كما صرح به في المحيط خروجا  
 عن الخلاف (وإن لم يعد) أي مطلقا (فعلبه دم) أي لمجاوزة الوقت (فلأحرم آفاق داخل الوقت)  
 أي في داخل المقات (أو أهل الحرم) أي حرموا (من الحل للبحر ومن الحرم للعمرة) وأهل  
 الحل من الحرم) أي على عكس ما عين لهم من الوقت (فعلهم العود إلى وقت) أي مبيقات شرعي  
 لهم لا ارتفاع الحرمه وسقوط الكفارة (وإن لم يعودوا فعلمهم الدم) والاثم لازم لهم (فإن عاد) أي  
 المحاذ (قبل شروعه في طواف) أي من طواف نسك كطواف عرة أو قدوم (أو وقوف) أي  
 في وقوف بعرفة (سقط) أي الدم (إن لم يمه) أي من المبيقات على فرض أنه أحرم بعده. والا  
 فلا بد أن ينوي ويلبي ليصير محرما حينئذ وقبل بسقط عنه عجزه والعود وان لم يلبي (وإن عاد) أي  
 المتجاوز إلى الوقت (بعد شروعه) أي في أحدهما (كان استلم الحجر) الأولى كأن نوى الطواف  
 سواء استلمه أولا وسواء ابتدأ منه أم لا بل الصواب أن يقال بأن نوى فانه ليس له ولما بعده نظير  
 في الباب (أو وقف بعرفة) أي من غير طواف قدوم (لا يسقط) أي الدم (والعود إلى مبعاته) أي  
 الذي تجاوزه (أنزل) أي ولو كان أبعد للفرج عن الخلاف السابق ولأن الأجر على قدر المشقة  
 (وليس) أي العود المذكور (بشرط) أي في سقوط الدم على طاهر الرواية خلافا لابي يوسف في  
 رواية (دلى إليه) أي الرجوع إلى وقته (وغيره) أي وغير وقته (سواء في سقوط الدم ومن جاوز وقته)  
 أي الذي وصل إليه حال كونه (يقصد مكانا في الحل) كبستان بنى عامر أو جدة أو وحدة مثلا  
 بحيث لم يمر على الحرم وليس له عند المجاوزة قصد أن يدخل الحرم بعد دخول ذلك المكان (ثم يده) أي  
 أي طهر رأى حادث (أن يدخل مكة) أي أو الحرم ولم يردنسا كحينئذ (فله أن يدخلها) أي مكة  
 وكذا الحرم (غير إحرام) وفيه اشكال اذ ذكر الفقهاء في حيلة دخول الحرم بغير إحرام أن يقصد  
 بستان بنى عامر ثم يدخل مكة وعلى ما ذكره المصنف وقرئ به لم تحصل الحيلة كما لا يخفى فالوجه في  
 الجملة أن يقصد البيتان قصد أوليا ولا يضره قصد دخول الحرم به قصد انضمام أو عارضيا  
 كما إذا قصد مدني جدة لم يبع وشراء أولا ويكون في خاطره أنه إذا فرغ منه أن يدخل مكة ثانيا  
 بخلاف من جاء من الهند مثلا بقصد اللحم أولا وأنه يقصد دخول جدة تبعا ولو قصد به أو شراء  
 لا يقال فصار كذهب الشافعي أنه إذا كان قصد به الأصلي أحد التمكنين يجب عليه الإحرام  
 والأفلا فاقول هذا الذي ذكرناه إذا لم يقصد أولا في دخوله أرض الحرم فانه إذا قصد ودخل  
 بغير إحرام يجب عليه دم لهتك حرمة الحرم والله أعلم (ومن دخل) أي من أهل الآفاق (مكة)  
 أو الحرم (بغير إحرام فعليه أحد التمكنين) أي من الحج أو العمرة وكذا عليه دم للمجازة والعود  
 (فإن عاد إلى مبيقات من عامه فإحرام بجمع فرض) أي أدام أو قضاه أو نذر أو عرة نذر أو قضاه  
 وكذا عمرة سنة ومستحبة (سقط به) أي بتدنيه للإحرام من الوقت (ما لم يمه بالدخول من النك)  
 أي الغير المتعين (ودم المجاوزة وإن لم ينو) أي بالإحرام (وعالمه) أي بالخصوص لأن المقصود  
 تحصيل تعظيم البتة وهو حاصل في ضمن كل ما ذكره هذا استحسان والتباس أن لا يسقط ولا  
 يجوز إلا أن ينوي ما يجب عليه للدخول وهو قول زفر كما لو تحولت السنة فانه لا يجوز به بالاتفاق  
 عالمه الابتعيز البية ولعل الفرق بين الصورتين عند الأئمة الثلاثة أن السنة الأولى كالمبار

فنها ومن قتل الليل والهاد  
 ومن طواف الليل والمبار  
 الا طارفا بطرق جبري يارج  
 وراه الامام مالك في الموطا  
 هكذا وراه الشافعي مرفوعا  
 من حديث عبد الله بن مسعود  
 (دعاء الكرب والهم والغم)  
 عن ابن عباس رضي الله  
 عنهم ما أن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم كان يقول  
 عند الكرب لا اله الا الله  
 العنظيم الحليم لا اله الا الله  
 رب العرش العظيم لا اله الا  
 الله رب السموات والارض  
 ورب العرش الكريم رواه  
 البخاري ومسلم وإن توقع  
 بلاء أو أمر أهول لا حسبتا

لما التزمه فيندرج في ضمن مطلق النسبة ومقتداه بخلاف السنة القابلة لانها ليست لما ذكرناه  
قابله (وان لم يعد الى وقت) اي بل أحرم بعد المجاوزة (لم يسقط الدم ولولم يحرم من عامه) أي لذلك  
النسك (لم يسقط) أي ما لزمه (الأن ينوي عمارته) أي خصوصاً (بالدخول) أي بسبب دخوله  
(بغير احرام) أي حينئذ (ولو دخلها مراراً) أي بغير احرام (فعليه لكل دخول نسك حج أو عمرة)  
بيان أن نسك وكذا النكاح دخول دم بمجاورة ومن وهم عدم وجوب الدم اذا لم يرد أحد النسكين  
كما أحب الايضاح شرح الاملاح فقد دخل الصواب فانه مخالفاً لاطلاق الاصحاب بأن  
من جاوزه فاحرم عليه دم المجاوزة ان لم يعد الى الميقات (فان احرم) أي المتجاوز عن  
الميقات مراراً (من عامه بفرض أو نذر فهو) أي فاحرامه معتبر (عن الاخير منها) أي عن  
التجاوز الاخير من المرات (وعليه قضاء البقية وان لم يحرم من عامه فسكاً) أي من التفصيل  
الذي سبق (ولو جاوزه كافر فأسلم أو صبى فبلغ أو وجن فافاق ثم احرم من حيث هو) أي من حيث  
وصل بعد تغيره من حال عدم التكليف اليه (ولو في مكة اجزأه) أي احرامه (ولاد دم عليه) لانه  
صار من أهل محل احرامه والمجاورة وقعت له في غير حال تكليفه (والعبد اذا جاوز) أي من غير  
احرام وكذا اذا باشر محظوراً آخر مما تجب فيه كفارة مالهية وهو بالغ (ثم عتق فعليه دم) أي  
بعد عتقه (وكذا لو لم يعتق ويؤديه بعد العتق) وهذا فرع غريب وحكم عجيب حيث لا يتصور  
أن يؤديه بعد العتق اذا لم يعتق اللهم إلا أن يتكلف ويقال التقدير ثم عتق بعد مجاوزته فوراً  
وكذا لو لم يعتق أي حينئذ ويؤديه بعد العتق اذا عتق

### \* (باب الاحرام) \*

وهو الدخول في التزام حرمة ما يكون دخلاً عليه قبل التزام الاحرام بالنية والتلبية (شرائط  
صحته) أي صحة الاحرام (الاسلام) وتقدم عليه الكلام (والنية والذكر) والاولى أن يقول  
والتلبية أو ما يقوم مقامهما من الذكر (أو تقليد البدنة) أي مع السوق وفيه ان النية والتلبية  
نفس الاحرام وحقيقته لا شرطه بل الاحرام شرط للنسك والنية من فرائض الاحرام اذا  
لا يشق بدونها الجاعا وان ابى وكذا التلبية أو ما يقوم مقامهما من فرائض الاحرام عند أصحابنا  
لانهم صرحوا انه لا يدخل في الاحرام بمجرد النية بل لابد من التلبية أو ما يقوم مقامها حتى  
لنوى ولم يلب لا يصير محرماً وكذا الولي ولم ينو وعن أبي يوسف انه يصير محرماً بمجرد النية وهو  
مذهب الشافعي ومن تبعه وعلى المذهب انه يكون شارعاً عند وجودهما هل يصير محرماً بالنية  
والتلبية جميعاً أو باحدهما بشرط وجود الآخر فالمعتمد ما ذكره حسام الدين الشهيد انه يصير  
شارعاً بالنية لكن عند التلبية لا بالتلبية كما يصير شارعاً في الصلاة بالنية لكن عند التكبير  
لا بالتكبير (وتعين النسك ليس بشرط) بل يكفي في صحته أن ينوي بقلبه ما يحرم به من حج أو عمرة  
أو قرآن أو نسك من غير تعيين (فصح) أي احرامه (مهما) وان كان لابد من أن يصير مميّناً  
ومعينا (وبما أحرم به الغير) أي علاقته كما في حديث علي كرم الله وجهه حيث قال احرمت  
بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم (وشروط بقاء صحته ترك الجاع) أي قبل الوقوف في الحج وقبل  
الطواف في العمرة لأن الجاع حينئذ مفسد لهما وفي عد ترك المفسد شرطاً مباحة لا تخفى لأن  
الشرط هو الفرض المقتضى عدمه على الركن سواء يراد بتأويله إلى آخر لفعل أو لا كإظهاره والنية

الله ونعم الوكيل على الله  
توكلنا رواء الترمذي (وان)  
استصعب عليه شيء قال  
اللهم لا سهل الا ما جعلته  
سهلاً وأنت تجعل الحزن  
اذا شئت سهلاً رواء ابن  
حبان (واذا) عطس فليقل  
الحمد لله رب العالمين على كل  
حال فقد روى عن النبي صلى  
الله عليه وسلم ذلك ومن قال  
ذلك عند كل عطسة لم يجبد  
وجع ضرس ولا اذن أبداً  
رواه ابن أبي شيبة وليرد عليه  
من **هههه** يهدى بكم الله  
ويصلح بالكم رواء البخاري  
أو برحمتنا الله وإياكم ويعفر  
لنا ولكم

في الصلاة وكذا ترك الارتناد مطلقا (وشروط بقائه) أي بقاء الاحرام على حاله من غير رفعه (ان لا يدخل) أي الاحرام بحجة أو عورة أخرى (على جسده) أي من احرام حجة أو عورة سابقة (فدا تمام الاول) أي قبل اتمام العمل المتعلق بالاحرام الاول وشروطه من أعماله جميعا (وكذا على خلاف جنسه) بأن يكون الاحرام الاول بجمع أو عورة والثاني على خلافه (في صور) أي خاص (ثاني) أي سيأتي بيانها واحكامها من الرض وما يترتب عليه من الدم في باب اضافة أحد الذككين الى الآخر (وواجباته) أي واجبات الاحرام (كوبه من الميتات وصونه عن المحظورات) أي باعتبار ان يجازي تركه بالدماء والكفارات فلا يشأن ان تركه المحظورات من المفروضات (وسننه كونه) أي كون احرامه بالحج لا مطلق احرامه اقيده بقوله (في اشهر الحج) أي لا قبلها فانه مكروه عندنا غير جائز عند الشافعي (ومن ميقات بلده) أي ان مرهه كما في نسخة صحيحة لان الواجب هو الاحرام من الميقات ويصح من غير الميقات أيضا والسنة أن لا يعدل من خصوص ميقات بلده أو طريقه وهذا عام لمطلق الاحرام وكذا قوله (والفصل) ر  
 للاحرام مطلقا (والوضوء) أي في النيابة عنه لكن عند ارادة صلاة ركعتي الاحرام ثم هذا الفصل للتطافة في الاصل حتى يلزم الحائض والنفساء ولا يقوم مقامه التيمم بخلاف الحدث اذا أراد أن يصلي صلاة الاحرام (وليس اراد ورواه) فالأزار من الحق والرداء من الكتف ويدخل الرداء تحت اليد اليمنى ويأقيه على كتفه الا يسر ويبقى كتفه الايمن مكشوقا كذا في التلخيص ذكره البرجندي في هذا المحل وهو وهم ان الاضطباع يستحب من أول أسوال الاحرام وعليه العوام وليس كذلك فان محل الاضطباع المستنون عما يكون قبيل الطواف الى انتهائه لا غير (والتطيب) أي استعمال المطيب في البدن والثوب قبل الاحرام سواء بقي جرمه بعده أو لم يبق وفي الاول خلاف (واداء الركعتين) أي لسنة الاحرام (الاى وقت السكراة) أي كراهة القرض أو الفحل (وتمهيد التلبية) أي الواردة في الروايات الحديثة من غير زيادة ونقصان وقيل ان زاد جازل أحب (وتكرارها) أي ثلاثي كل ما ذكرها (ورفع الصوت بها) لشهادتها الأرض والجحر والمد والنجرة الا المرأة فان صوتها عورة فيجب صومها (ومسح بانه ازالة التفت) أي ما يوجب الوضوء (قبل العمل) بيان للافضل والاوهوم من السنن قبل الاحرام مطلقا (كذلك الاطفال) أي اطفال اليد والرجل (وتقف الابط) أي شعره وينوب عن التفت الافضل لمن اعتاده حلقه (وحلق العانة) رية يقوم مقام التفت والحلق ازالة الشعر بالنورة (وسنة الفصل للاحرام) فان مطلق التبة يكفي لحصول أصل السنة وكذا بانه غسل الجنابة أو الحيض (وليس ثوبين) أي أيضين كما في نسخة (جديدين) أي غير ملبوسين قياسا على الكفن أو لكونهما لم يعص الله فيهما (أو غسيلين) تبعيدان العجاسة ونزيمها عن الوساخة فيفيدان أصل لبس الأزار والرداء سنة وبقيية الاوصاف مستحبة (والعسلين) أي وابس النعلين وان جوز لبس غيرهما مما لا يستر الكعبين في وسط الرجلين (والسنة باللسان) لان المعبر المشروط هو قصد الجمان وان جرى على لسانه خلاف ما نوى بقلبه فلا عبرة به (وسنة بعد الصلاة) أي على تقدير انه صلى (بلافضل) أي بلا فاضلة كثيرة (جالسا) أي حال كونه جالسا قبل ان يقوم ويركب أو عني (وسوق الهدى) أي بعته والتوجه معه والهدى شامل للابل والبقر والغنم (وتعليقه) أي

رواه مالك في الموطأ (واذا) ابتلى بالدين قال الله -م  
 اكفني بجلالك عن حرامك  
 واغني بجلالك عن سؤالك  
 اللهم فاربح اللهم كاتف  
 التميم بعبادة المضطربين  
 رحمن الدنيا والآخرة  
 ورحيمهما أنت ترحمني  
 فارحني رحمة تغنيني بها  
 عن رحمة من سواك رواء  
 الترمذي أو يقول اللهم  
 مالك الملك تؤتي الملك من  
 تشاء وتنزع الملك ممن تشاء  
 وترزق من تشاء وتذل من تشاء  
 بيدك الخير انك على كل شيء  
 قدير رحمن الدنيا والآخرة



تقليد الهدى تطوعاً أو غيره لكنه مقيد بالابل والبقر والحاصل ان تقليد الشاة ليس بسنة اجماعاً والابل والبقر يقلدان اجماعاً والتقليد هو ان يربط على عنق البدنة قطعة نعل أو شرا النعل أو عروة من ادة أو طاء شجرة أى قشرها ونحو ذلك مما يكون علامة على انه عدى قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق الهدى ويقول الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد (وتقديم الاحرام على وقته) أى ميقاته (المكانى) لا آفاقى (ان ملك نفسه) أى بالاحتراس عن المحظورات والحفظ عن المحذورات

فصل فى محرمانه \* أى محرمات الاحرام (وهى كثيرة وسيأتى بعضها) أى فى المحظورات منفصلة (ومنها تأخير الاحرام عن الميقات) فان الاحرام منه واجب بقوله (وترك الواجبات) تعميم به من تخصيص (و) اما قوله (ارتكاب المحظورات) أى المحرمات المقيدة بحال الاحرام من بين الحالات (والانقضاء بها) أى الارتفاق بالمحظورات ولو بغير ارتكاب المباشرة بأن يكون اكراها أو نسياناً أو خطأ أو جهلاً فانه يفيد رفع الاثم مع تحقق التكفارات (واما مفسده فالجماع) أى الحقيقة (قبل الوقوف) أى فى الحج وقبل الطواف فى العمرة بخلاف ما بعدهما وزاد فى نسخة (ومبطله الرد) أى الارتداد مطلقاً (للاجنون والاعمى) أى الجانان بعد الاحرام أو بعد الاتمام (ومانه عن المضى) أى مضى متلبه وشارعه (فى موجهه) بفتح الجيم أى مقتضاها من اداء التمسك الذى احرم به (فوت الوقوف) أى فى الحج (والحصر) أى حبس العدو وغيره فى الحج أو العمرة وسيأتى حكمهما (ورافعه الرضى) على ما سيأتى بيانه (ومن مكرهاته تقديمه على وقته الزمانى مطلقاً) أى سواء ملك نفسه أو لم يملكه اللغو وج عن الخلاف (وعلى المكاتب ان لم يملك نفسه) والا فالاحرام من ديرة أهله أفضل وقبل لزومه وتضييقه أكل (والاحرام بلا غسل) حتى للحائض والنفساء (أو وضوء) أى نيابة عن الغسل لمن أراد الصلاة (وترك كل سنة) أى الابدور وعدم قدرته وهوته ميم به من تخصيص (واحرام القارن بالحج قبل العمرة) فان السنة فى حقه أن يحرم بالعمرة قبل الحج حتى فى النية (والجمع بين النسكين المنهدين) كحجتين وعمرتين (مطلقاً) أى لا آفاقى وغيره بخلاف (وبين المختلفين) كالقران والتمتع (للنكى) خلافاً للشافعى رحمه الله

فصل \* وحكم الاحرام (لزم المضى) أى باتمامه ويقسره قوله (وعدم امكان الخروج منه الابعمل التمسك) أى جنسه (الذى أحرم به) أى من حج أو عمرة وان كانا قنلين (وان افسده) أى الاحرام بالجماع (الافى القوات) هذا استثناء من الاستثناء وما بينهما جملة اعتراضية من شرطية ووصفية والمعمى لا يخرج عن الاحرام بشئ الابعمل التمسك فى جميع الحالات الا فى حال فوات الحج بفوت وقوفه (فبعمل العمرة) يخرج من احرامه (والإحصار) أى والافى حال الإحصار فى الحج والعمرة (فيذبح الهدى) أى يخرج (والجمع) أى والافى الجمع (بين النسكين فنية الرضى مع ترك الاعمال فى صور) أى فى بعض الصور المفروضة من المسائل (وبالشروع فى الاعمال فى اخرى) أى فى صور اخرى (ولو بلا نية الرضى فى صور) كما سيأتى تفصيلها فى محالها (وجوب القضاء) بالرفع عطفه على لزوم (اذا خرج بغير فعل ما احرم به) كفى القوات والا حصار (أو بغيره فاسداً) كفى الجماع المذكور (قيل

تعظيمه من تشاء وتنتع  
منه من تشاء ارحمى رحمة  
تغنيى بها عن رحمة من  
سواك علمه صلى الله عليه  
وسلم لعاد رواه الطبرانى فى  
معجمه الصغير (واذا)  
انقلبت دابته فليقل يعباد  
الله احبوا فان الله عز  
وجل سيجيبها رواه ابن  
السنى قال الامام النووى  
رضى الله عنه انه جرب هذا  
فى دابة انقلبت وعجزوا عنها  
فقال يعباد الله احبوا  
فوقفت عجوز ذلك (وحكى)  
شيخنا أبو محمد بن أبى اليسر  
انه جربه فقال له فى بغلة  
انقلبت فوقفت فى الحال  
(واذا) صعبت

الافى المتظنون) اى الاقبح شرع باسرام يظن انه عليه (اذا احصر) فانه لا يجب حينئذ عليه  
القضاء لانه لا يجب عليه الاداء كما فى الصلاة والصوم ولكن هذا الحكم مقيد بما لا احصر  
لانه اذا احصر وتحلل بالدم لا يحتاج الى الافعال للفروج فلا يلزم القضاء بخلاف ما اذا كان  
اسراهم على غير وجه الطن ثم احصر فانه يجب عليه القضاء عندنا خلافا للشافعي وامامنا لو احرم  
بجعة او عورة على ظن انها عليه ثم تبين انها ليست عليه يلزم المضي بخلاف الصلاة والصوم  
لعموم قوله تعالى واتقوا الحنح والحمة لله ولانه لم يشرع فسخ الاحرام ابد الابالدم والقضاء  
وقد كبدل على لزوم المضي مطلقا بخلاف المتظنون فى الصلاة على ماسة ابن الهمام (وشرب  
الخرق منه) اى من احرام الحمة والحج فى الجلة (الحلق والتقصير) اى قدر ربع شعر  
الرأس (فى وقته) وهو باعتبار صحته بعد طلوع الفجر فى الحج وبعد اكثر الطواف فى العمرة واما  
باعتبار وجوبه فوقه بعد الرى فى الحج وبعد السعى فى العمرة واما باعتبار وجوبه فوقه طول  
عمره (الاذا اعتذر) اى الحلق او بدله بأن لا يوجد حلق او آلة او وجد السكن فى الرأس عليه  
مانعة من الحلق (فيسقط) اى التحال (بلائى) اى من وجوب دم أو صدقة واما اذا لم يكن  
فى الرأس شعر او يكون فيه عرق فيجب او يستحب امره بالموسى عليه (الافى الرقص كما مر)  
فانه يخرج من الاحرام بدون الحلق وما يقوم مقامه (وتحليل زوجته) اى والافى تحليل زوجته  
(وعملوك) اعم من عبده وباريته (بفعل محظور) اى محظور ما كان فى نية أى محظور ومن  
محظورات الاحرام كالجناح للمرأة والحاربة والتطيب والحلق ونحوه اهمه واغبره (فانه)  
اى الحرم من الزوجة والمالوك (يخرج منه) اى من الاحرام (بالحلق) اى ولا تصير بل  
بفعل ذلك المحظور

عليه دابته على بالانز وهو  
ما روي عن ابي عبد الله  
يونس بن عيسى بن دينار  
التابعي المشهور قال ليس  
رجل ما يكون على دابة  
معبة فيقول انفسها فغير  
دين الله يغفون وله أسلم من  
فى السموات والارض طوعا  
وكرها والمسلم ترجعون الى  
وقت باذن الله تعالى  
رواه ابن السني (واذا)  
صفت الرب يقول اللهم  
الى أسألك خيرا وخيرا  
فيها وخيرا ما أرسلت به  
وأعوذ بك من شرها وشر  
ما فيها وشر ما أرسلت به  
رواه مسلم والترمذي  
والنسائي والطبراني

هـ (فمسألة الاحرام فى حق الاماكن) اى باعتبار اصحابها (على وجوه) اى انواع  
مختلفة الاحكام (الواجب) اى منها الواجب كون احرامه (من أى ميقات كان) اى سواء كان  
ميقات باده أو غيره (والسنة) اى والشرعية المقررة ان يكون احرامه (من ميقات باده) اى  
دفع العرج عن الامة فلا ينافيه قوله (والافضل من ديرة اهله) لانه من باب المباداة الى  
الطاعات والمساواة الى الخيرات ولما تشرى به بعض السابق قوله تعالى واتقوا الحنح والحمة لله  
(والفاضل كل ما قدمه على وقته) اى من غير ديرة اهله قبل وصول ميقاته لكن بشرط كونه فى  
اشهر الحج (والحرام) اى الحرم (تأخيره عن الوقت) اى الميقات المعينة له (والمكروه تجاوز  
وقته الى ادنى منه) اى اذا كان فى طريقه ميقاتان وهو من ذلك نفسه بالحفظ عن المحظور والافضل  
فقد سبق ان تأخيره الى الميقات الثانية افضل من اسرامه فى الميقات الاولى (وبصغ فى الكل)  
اى وبصغ الاحرام فى جميع الصور المرافقة والمخالفة حتى فى الحرم مما تقدم الا انه يجب فيه  
الدم (فلا يسترط لعمته) اى لعمته الاحرام (مكان ولا زمان) خلافا للشافعي فى الثاني فان  
الاحرام ركن عنده فلا يصح قبل وقته وشروطه عندنا فيصح الا انه يكره سواء ملك نفسه ام لا  
(وكذا لا يشترط) اى لعمته الاحرام (هبة) اى صورية (ولا حالة فلو احرم لابس الخيط او الجماعا  
انه قد فى الاول صحيحا) اى ويجب عليه دم ان دام ابيه يوما او الا فصدقة (وفى الثاني فاسدا) اى  
ان اعتقد سال كونه فاسدا فيعمل بما يعمل مفسدا للحج من المضي فيه ثم قضاؤه من قابل وفى المطالب

الفائق عن السفناني لو اسرم مجامعا يفسد حجه ويلزمه المنفى فيه هكذا أطلق وقياس ما ذكرنا  
في الصوم انه ان نزع في الحال لم يفسد احرامه والافساده انتهى ومعنى في الحال انه لا يقع منه  
الادخال به. ودمحق النية والتلبية فان الاخراج لا يسمى جماعا على كل وجه فهو بمنزلة خلخ  
التياب فانه لا يسمى لبسا لكنه لا يختل عن التلبس والمباشرة بالكلية ولعل هذا هو وجه الاطلاق  
والقياس على الصوم قديقال انه مع الفارق لان امر الصوم مما سرح فيه جماع الناس بخلاف  
حال الاحرام والله اعلم بالمرام

\* (فصل في وجوه الاحرام) \* اي انواعه بالنسبة الى الخاص والعام وهي اربعة  
(قران) وهو الجمع بين العمرة والحج (وتتمتع) اي بانتفاع المختلورات بين تحلله من العمرة وبين  
اسوامه يحج اذ لم يسبق الهدى (وافراد بحجة) اي سواء أتى بعمرة بعدها أو قبله الكفن في غير  
الاشهر (أو عمرة) اي سواء حج قبلها أو بعدها الكفن لم يقع في أشهره أو لم يحج أصلا ومن غير حج  
أو قبل وقته (وأفضلها الاول) اي القران وهو اختيار الجمهور من السلف وكثير من الخلف  
(ثم الثاني) اي التمتع وهو أفضل عند الامام أحمد بن حنبل (ثم الثالث) اي الافراد بالحج وهو  
الافضل عند الامام مالك والشافعي (ثم الرابع) وفيه انه لا وجه للافضلية في حق افراد العمرة  
بل الافضل عند القائل بافضلية افراد الحج هو ان يفرد الحج ويفرد العمرة أيضا والا فلا خلاف  
ان الاتيان بالعبادتين أفضل من الاكتفاء بواحدة على سبيل الانفراد (وهذه الوجوه) اي  
الاربعة (هي المشروعة) اي في الجملة لكن في جوارها تفصيل بالنسبة الى أهل الامكنة وإذا  
قال (الاولان) اي القران والتمتع (للافتاق) اي جائزان أو مشروعان له (والاخيران) بهما  
الافراد ان المذكوران (مما لقا) اي لطاق الناس من الافتاق والمكي لقوله تعالى ذلك اي  
التمتع وفي معناه القران ان لم يكن أهل حاضري المسجد الحرام ثم هذا حكم وجوه الاحرام  
المشروعة المأمور بها في الجملة (وأما المنهي عنها) اي من أنواع الاحرام المتصورة (فالجمع بين  
الحجتين) اي باحرام واحد أو بادخال واحدة على أخرى قبل الفراغ من الاولى (أو العمريتين) اي  
بينهما كذلك وهما مني تحريم فيجب عليه الرض ودمه على ما سبق في محله (رادخال العمرة  
على الحج مطلقا) اي للافتاق وغيره لكنه مني تنزيه لا فتاق ومنهي تحريم للمكي قال الشعبي  
رحمته الله لو أحرم من الميقات بحجة ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف كان قارنا وهو قول الشافعي  
لفعله صلى الله عليه وسلم لم في حجة الوداع ولو أحرم بعمرة بعد ما طاف طواف القدوم كان قارنا  
أيضا ويلزمه في هذه دم جبر على الصحيح انتهى وأما بالصورة الاولى فيصير قارنا صبيئا وعليه دم  
شكر ونحن ننزه فعله صلى الله عليه وسلم عن هذا النوع بل نقول انه نواههما معا ونوى بالعمرة  
أو لا ثم بالحج والله أعلم ولذا قال (وادخال الحج على العمرة للمكي خاصة) الا انه يصح إذا وهما  
ويكون قارنا صبيئا يجب عليه دم جبر لا شكر (وكذا القران) اي الجمع بين النسيئين معا أو  
باحرام عمرة ثم يحج من غير تحلل بينهما (والتمتع) وهو الاتيان بالحج بعد فراغ العمرة بشرط  
وقوعهما في أشهر الحج (له) اي منهي للمكي خاصة لما سبق وعلى ما تقدم حكمه (وأما تفسير  
الوجوه الاربعة فان أفرد الاحرام بالحج) اي ولم يدخل عليه شيئا (فمفرد) اي فهو مفرد وجه افراد  
(وان أفرد بالعمرة) اي ولم يدخل عليه شيئا (فامافي أشهر الحج أو قبلها) وهو شامل لما بعدها (الا انه

في كتاب الدعاء وزاد اللهم  
اجعلها رباحا ولا تجعلها  
ربحا اللهم اجعلها رجة  
ولا تجعلها عذابا (وإذا)  
خاف ضرر المطر قال اللهم  
حوالنا ولا علينا اللهم على  
الاستقام والظراب والاولدية  
ومنايات الشجر متفق عليه  
(وإذا) سمع الرعد قال اللهم  
لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا  
بعذابك وعافنا قبل ذلك  
رواه الترمذي ويقول  
سبحان الذي يسبح الرعد  
بجده وماله في من  
خفته رواده ماله في الموطأ  
(وإذا) رأى الهلال قال  
الله أكبر الله أكبر اللهم

أوقع أكثر شواطئها) أي العمرة (فيها) أي في الأشهر وكذا إذا وقع من غير اختيار  
 بنسب من وغيره (أولا) أي لم يقع أوله يقع أكثر شواطئها فيها (الثاني مشرد بالعمرة والاول)  
 أي وهو الذي أوقع أكثر شواطئها فيها (أي أيضا كذلك) أي مشرد بالعمرة (ان لم يخرج من  
 عامه) كما قدمنا (أوضح) أي من عامه (والم) أي أنزل (بأهله) أي الكائن بالآفاق (المما صاحبها)  
 بأن يكون ما بين الأحرار من (وان لم يمت بينهما) وهو ظاهر (أو الم المما فاسدا) بأن الم بأهله حال  
 كونه محرما ينج (فتفتح) أي مسنون (ان سلم الفساد) أي في عمرته أو بوجه (والا) أي فان لم يسلم  
 فيها ما في أحد - ما (فان أفسد عمرته ففسد بالحج أو بوجه فبالعمرة) أي وان أفسد - دعيه ففسد  
 بالعمرة (وان لم يفسد الاحرام بواحد منهم ما بل احرامهم جميعا) أي في زمان واحد (أو أدخل  
 احرام الحج على احرام العمرة قبل ان يطوف للعمرة أربعة أشواط ففقد شرعا) أي بسبب  
 الشرع - وان كان مسينا أولا (ان أوقع أكثر شواطئ العمرة في الأشهر والا) أي بأن أوقع  
 أكثر شواطئ العمرة قبل الأشهر (فاعلة) أي فمارن من جهة اللغة دون الشريعة (فهو لزمه) (أي  
 أي دم القران شكرا أو جبرا) (في الشرعي لا غيره) أي لا في غيره وهو الله ولا في غيره مما يوجب  
 الشكر ولا بما يقتضي الجبر (وان أدخل) أي الآفاق (احرام العمرة على الحج) أي على احرامه  
 (قيل أن يطوف للقدوم) أي قبل أن يشرع فيه (ولو شوطا مقارن مسمى أو بعد ما طاف له) أي  
 للقدوم والمسمى ان وقع احكامه بعد شروعه في طواف القدوم (ولو شوطا) أي ولو كمل شوطا  
 (فأبضاه مسمى) أي فارت مسمى (الا انه أكثر اشارة من الاول) وكان حقه أن يقول في الاول  
 شوطا وفي الثاني ولو شوطا ليقترب القاربان ويثبت حكمهما فأنما لم لينظر لك وجه الخلل وسيجيء  
 به في محله الالتي به

• (فصل في صفة الاحرام) • أي في كيفية صفة دخول المحرم في الاحرام لاحد النكيتين على  
 وجه السنة والاستحباب والافضلية (إذا أراد) أي الناسك (ان يحرم) أي يجمع أو غيره أو بهما  
 (يستحب ان يقص شاربه) أي تنظيفا ونسبة لاطالته لوطال زمان الاحرام ولم يذكر حلق رأسه  
 لأن المستحب هو ابقاء شعره لوقت الخروج من الاحرام بحلقه تنقية الاماير ان أجره ولأنه صلى الله  
 عليه وسلم وأصحابه لم يكونوا يحلقون رؤسهم الا بعد فراغهم من مناسكهم غير ما وقع لسيدنا علي  
 رضي الله تعالى عنه ولا عبرة بما يفعل العامة من أهل مكة وغيرهم من حلق رؤسهم عند قصد  
 احرامهم ولو كان مدة احرامهم يسيرة (ويقال) بتشديد الهمزة المكسورة وتخفيفه أي يقطع  
 (اطفاره) أي من يديه ورجليه (ويقف) وهو الافضل لمن اعتاد (أو يخلق ابطيه) أي شعراهما  
 وهو متنازع فيه (ويحلق عاتيه) أي شعراهما والمقصود المداقة بأي نوع من أنواع الازالة  
 ولو بالذرة فمما فيها (ويجاءع أهله) أي امرأته (أو جاريته ان كان) أي أهله (معها) تحصينا  
 لا فرج وحفظا عن النظر لها (ويجوز عن لبس الخيط) أي قبل النية والتلبية (ويقتل بدنة  
 أو نحوه) كالدلو وماء الحار وغيره (ينوي) أي حال كونه يقصد اغتساله (للاحرام) أي  
 ليحصل له الاجر التام والافيكفيه أصل الفعل أو مطلق النية أو الغتمامية غسل الجنابة معه  
 (أو يتوضأ) أي يعسل أعضاء وضوئه فان ما لا يدرك كله لا يترك كله (والفعل أفضل) أي لأنه  
 سنة مؤكدة (والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة) أي المستحبة (لا الفضيلة) أي لافضلية

أحله علينا بالأمن واللين  
 والإيمان والسلام والاسلام  
 والتوفيق لما تحب وترضى  
 وبك الله هلال خير  
 ورشد اللهم اني أسألك من  
 خير هذا الشهر وخير القدر  
 وأعوذ بك من شره ثلاث  
 مرات رواء الطبراني  
 • (اصل) •

في أدعية جنت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم وهي  
 مطلقة غير مقيدة ذكرها  
 الحافظ ابن الجزري رحمه  
 الله تعالى في كتاب  
 عدة الحصن الحصين من  
 كلام سيد المرسلين صلى  
 الله عليه وسلم ذكرها هكذا  
 فليواطب علم اطالب

السنة المؤكدة وثمة إشارة إلى أن التيمم لا يقوم مقام الغسل مطلقا إلا إذا أراد به صلاة  
 الاحرام ثم الغسل انما يقع عن السنة اذا تحقق معه الاحرام سواء صلى به أم لا (ويستألف) أى  
 في أول طهارة (وبسرح) بتشديد الراء أى عشط (رأسه) أو شعر رأسه بعد تدهينه أو قبله وكذا  
 حكم طيبته (عقيب الغسل) أى حال بقاء رطوبته (وهذا الغسل أو الوضوء يستحب للعاوض  
 والنفساء والصبي) أى الذى لا يصلى (ولا يقوم التيمم مقامه عند العجز عن الماء) أى الا ان جازله  
 ان يصلى صلاة سنة الاحرام فانه يتيمم حينئذ (ولو اغتسل ثم أحدث ثم توضأ) أى أو تيمم (واحرم  
 لم يزل فضل الغسل) لأن كماله أن يصلى به (وقيل ينال) أى فضله السنة لأن الغسل من سنة  
 الاحرام وهذا يستحب لمن لا يصح له الصلاة أيضا أو يكون في وقت كراهة الصلاة وهذا هو  
 الاظهر وان كان الجمع اذا أمكن أفضل واكمل فتأمل (ولو احرم بالغسل ووضوء) وكذا  
 بالصلاة (جاز) لانه ليس من شرائط الاحرام ولا من واجباته (ويكره) أى حيث ترك السنة  
 بلا معذرة (ويستحب ان يطيب ويدهن) بتشديد الدال أى يستعمل الطيب والدهن في بدنه  
 وكان الاولى ان يقول يدهن ويطيب ليتوجه قوله (وبما لا يبقى أثره) أى من الطيب (أفضل)  
 أى خروجا عن خلاف محمد وغيره (ويستحب ان يكون بالمسك واذهاب جرمه بماء الورد وبخوه)  
 أى من المنا الصافي (والاولى ان لا يطيب ثيابه) لانه نوع من أثر بقاءه لاسيما وقد يفصل احيا  
 عن بدنه فيكون كانه لا يلبس ثوب مطيب أو مستعمل للطيب في اثناء احرامه والله أعلم  
 \* (فصل) ثم يجزى عن الملبوس المحترم) بتشديد الراء المفتوحة أى الممنوع المنهى (على  
 المحرم) من الخط والمصفر ونحو ذلك (فيلبس من أحسن ثيابه) لقوله تعالى خذوا زينتكم  
 عند كل مسجد أى ارادة كل عبادة (ثوبين جديدين) تشبيها بـ كفن الميت وهو الافضل  
 (أو غسيلين) أى لظهاراة والنظافة (أبيضين) وصف للثوبين وهو الافضل من لون آخر كما هو  
 في أمر الكفن مقررو لقوله صلى الله عليه وسلم لبسوا الثياب البيض فانها أطهر وأطيب  
 وكنوا فيها موتاكم رواه جماعة (غير مخيطين) بيان للافضل والا فاذا لم تكن الخياطة على وجه  
 المخيط الممنوع (جاز) (اذا را) أى يسترا العورة (وراء) يسترا الكتفين فان الصلاة مع كشفهما  
 أو كشف أحدهما مكروهة وانما يسق الاضطرار حال الطواف فقط خلافا لما توهمه العوام  
 من مباشرة في جميع أحوال الاحرام (وبجوز) أى الاحرام (في ثوب واحد) أى بأن يكتفى  
 بما يجب عليه من ستر العورة (وأكثر من ثوبين) بأن يجعل واحدا فوق واحدا ويبدل  
 أحدهما بالآخر (وفي اسودين) وكذا في أخضرين وأزرقين (أو قطع خرق) أى وفي خرق  
 مقطعة أولا (مخبطة) ثانيا (والافضل أن لا يكون فيها خياطة) أى اصلا

\* (فصل) ثم يصلى ركعتين بعد اللبس) أى لبس الارابن وكذا بعد الطيب (ينوي بهما) أى  
 بالركعتين (سنة الاحرام) لجبر فضيلة السنة ولو أطلق جاز (يقرا فيهما الكافرون والا خلاص)  
 أى بعد الفاتحة لحديث ورد بذلك لما فيهما من البراءة عن الشرك وتحقق التوحيد فهو بيان  
 الافضل وفي الظهيرة ان كثير من علمائنا يقرؤون بعد الكافرون ربنا لاترغ قلوبنا الا بية وبعد  
 الاخلاص ربنا آتامن لذلك رجعة الآية (ويستحب ان كان بالميكات مسجد) أى مأثور (أن  
 يصليهما فيه) أى لتحصل له زيادة بركة المكان (ولو احرم بغير صلاة جاز) أى جاز احرامه لافعله

التجاح ليفوز بالصلاح ان  
 شاء الله تعالى وهى اللهم انى  
 اعوذ بك من الكسل  
 والهرم والمغرم والمأثم اللهم  
 انى اعوذ بك من عذاب  
 النار وقتة القبر وعذاب  
 القبر وشرقة المسيح  
 الدجال اللهم اغسل  
 خطاياي بماء الثلج والبرد ونق  
 قلبي من الخطايا كما ينقى  
 الثوب الابيض من الدنس  
 وباعد بيني وبين خطاياي كما  
 باعدت بين المشرق والمغرب  
 اللهم انى أعوذ بك من العجز  
 والكسل والجبن والهزم  
 والخلل وأعوذ بك من  
 عذاب القبر وأعوذ بك من  
 قننة

لكونه ترك السنة ولذا قال (وكره) أي فعله إلا إذا كان وقت كراهة الصلاة لقوله (ولا يصل  
في وقت محرم) أي للقرائن والنوافل اتفاقاً لاختلاف الشافعي وإتباعه حيث جازوا  
الصلاة التي لها سبب في الأوقات المكرهة فقول المصنف في الكبير لا يصل في الأوقات  
المكرهة بالإجماع ليس في محله وإن كان يمكن محله على إجماع أئمتنا (وتجزئ المكتوبة عنها) أي  
عن صلاة الأحرام وفيه نظر لأن صلاة الأحرام سنة مستقلة كصلاة الاستسقاء وغيرها مما لا

الفرصة مقامها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لهما صلاة على حدة كما حقه

الطه فتنادي في ضمن غيرها أيضاً فنقول المصنف في الكبير وتجزئ المكتوبة عنها

قاسم مع الفارق وهو غير صحيح (وإذا سلم) أي فرغ من صلاته (فلا فضل أن يحرم) أي يشه

في الأحرام (وهو جالس) أي قبل أن يقوم (مستقبل القبلة في مكانه) هذا مستدرك لما جعل

الكبير مستغنى عنه بقوله حال كونه جالساً (فيقول بلسانه) أي استحباباً (مطابقاً لجنازة) يقع

الجميع أي موافقة لما في قلبه وجوباً (اللهم اني أريد الحج) أي أحرامه أو إنشاءه وينبغي أن يفيد

بالفرض أن لم يكن حج قبله بخلاف في جواز الإطلاق عن الفرض ولا ينبغي أن يفيد بالانقضاء

إذا كان فقراً فإنه حينئذ لا يقع عن فرضه حتى إذا صار غنياً بعده يجب عليه الحج ثانياً على أن

بعضهم قالوا إذا وصل إلى الميقات صار فرضاً عليه فحينئذ يقع به بنية النقل فلا يلزم في ذاته

أن يحج للفرض بعده أيضاً (فيسره لي) أي سهل أسبابه ووفى أعماله (وتقبله مني) أي

وزاد بعضهم وأعني عليه وبارك لي فيه ولما كان الدعاء ظاهر الأخبار ممتنعاً للأنشاء وقابل أن

يشوي به إلا إذا زاد المصنف احتياطاً لقوله (نويت الحج) فإنه نص برأيه الإنشاء قطعاً إلا إذا

قصده الأخبار أيضاً (وأحرمت به) أي دخلت في الترام اجتناباً محرماته (لله تعالى) أي سالصاً

مخلصاً من غير رياء ومعه وقد تقدم أن الأحرام لا يصح الاقتران النسبة والتلبية فقول المصنف

(ثم يلي) ليس كما ينبغي بل حقه أن يقول فليلى أو ويأي أي بالتلبية المأثورة لأنهم السنة وهي

المذكورة بقوله (ليتك اللهم ليك) أي أفتي بياك إقامة بعد أخرى واجبت نداءك مرة بعد

أخرى وجهه اللهم بمعنى يا الله معترضة بين المؤكد والمؤكد (ليتك لا شريك لك) أي على

الاطلاق المراد في التوحيد الحقيقي رداعلى المشركين حيث كانوا يستثنون ويقدون بقولهم

لا شريك لك ولكنه وما لك أي شيئاً من الملك حتى نفسه لأحقبة ولا يحجازوا في هذا جهة واضحة

عليهم لكن عقول أضلها بآبارهم (ليتك أن الحمد والعمه) هرباً بالكسر أولى من الفتح لتو

الهلة والمعنى أن الثناء الجليل والشكر الجزيل (لك) أي لا لغيرك لعدم استحقاقه سوا

(والملك) بالنصب وجوز الرفع وعلى كل فالخبر محذوف أي لك وقوله (لا شريك لك) تأكيد

لأفادة التوحيد واستحسن الوقف على الملك لأنه لا يتوهم أن ما بعده خبر ويستحب أن يرفع صوته

بالتلبية ثم يخفض صوته (ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم) إجلالاً لكبرياء الله وعظمته

(ثم يذرع عماشاً) ومن المأثور اللهم اني أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار

وهكذا يستحب أن يقول اللهم احترم لك شعري وبشري ودمي من السماء والطيب وكل شيء

حرمته على الحرم ابتغى بذلك وجهك الكريم وأما ما ذكره صاحب السراج الوهاج أنه يقول

ذلك ثم يأي فليس في محله لأن الأحرام لم يتحقق الاقتران النسبة والتلبية فلا معنى للقص

الحس والمسامح وأعوذ بك  
من الغشوة والعقلة والعدله  
والذل والمسكن وأعوذ بك  
من الكفر والنكر والنسوق  
والشقاق والسمعة والرياء  
وأعوذ بك من العمم والبكم  
والجنون والجذام وسبي  
الاخلاق اللهم أنت نفسي  
تقواها وزكها أنت خير  
زكاها وأنت وليها وه ولاها  
اللهم إلى أعوذ بك من علم  
لا يتفهم ومن قلب لا يتفهم  
ومن نفس لا تتسبع ومن  
دعوة لا تستجاب اللهم اني  
أعوذ بك من شر ما علمت  
ومن شر ما لم أعلم

بينهم ما به هذا الدعاء والله أعلم وفي شرح الكنز واستحب بعضهم ان يقول بعد التلبية اللهم اعني على فرض الحج وتقبله مني واجعلني من وفدك الذين رضيته عنهم وارضيت قبلك اللهم قد احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي وعظامي (وان احرم بعد ما سارا وركب جاز) وكذا اذا قام أو مضى (ويستحب ان يذكر في اهلاله) أي في رفع صوته بالتلبية حال احرامه (ما احرم به من حج أو عمرة) أي بانفرادهما (أو قران) أي باجتماعهما (فيقول لبيك بحجة) أي اذا أراد الحج فقط والافيه قول لبيك بعمرة أو بليك بعمرة وحجة ولو اكتفى بجماعته منها في التلبية لكنني ولما كان الدعاء والنسبة المذكورين سابقا مصورين في الحج فقط قال (وان أراد العمرة) أي وحدها (أو القران يذكرهما) أي العمرة وحدها أو القران بأن يقول اللهم اني أريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة وأحرمت بها الله تعالى لبيك بعمرة أو بالعمرة والحجة جميعا (في الدعاء والتلبية) أي كليهما ما غايتة انه في التلبية بطريق الفرضية لافادة التعيين وفي الدعاء على سبيل الاستحباب كما في التلبية (وفي القران) أي دعاء ونسبة (بقدم) أي بطريق الاستحباب (ذكر العمرة على الحج في اللفظ) أي المقرون بالتلبية بأن يقول اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرها لي وتقبلها مني نويت العمرة والحج وأحرمت بها الله تعالى لبيك بعمرة وحجة ويستحب زيادة قوله حقا تعبدوا ورفا (وان كان احرامه عن الغير) أي نيابة أو تعلقا (فليسوعنه) وهذا متعين ويستحب في الدعاء ذكره أيضا (ثم ان شاء قال لبيك عن فلان) أي بحجة وتجوها وهو الافضل ولو مرة (وان شاء اكتبني بالتلبية) أي عنه ولم يذكره لاني الدعاء ولا في التلبية

\* (فصل وشرط التلبية أن تكون بالقلب) \* اذ لا يعتبر للسان اجاعا بل قيل انه بدعة الا أنها مستحسنة أو مستحبة لتذكير القلب واستحضاره (فيمنوى بقلبه ما يحرم به) أي ما يقصد به الاحرام (من حج أو عمرة) أي مفردين (أو قران) أي مجتمعين (أو نسك من غير تعيين) أي ولو احتاج بعده الى تعيين وكذلك اذا كان مهتما معلقا بنسك غيره (وذكره) أي بيان ما يحرم به (باللسان مع ذلك) أي مع قصده بقلبه (أفضل وليس) أي الجمع بينهما (بشرط) اتفاقا (ولو نوى بقلبه ولم يتكلم بلسانه صح) أي اذا لم يلسانه (وان جرى على لسانه) أي نوع من التلبية (خلاف ما نوى بقلبه) أي بالخصوص (فالعمرة بما نوى) أي في جنانته (لا بما جرى) أي مضى على لسانه كما في باب الصلاة وهذا حكم التلبية وفي معناه حكم التلبية ولذا قال (فلو لم يبحج ونوى بقلبه العمرة أو لم يبحج ونوى بقلبه الحج أو لم يبحج ونوى أحدهما أو لم يبحج ونوى أحدهما ونوى كليهما فالعمرة بما نوى) نعم التلبية وان كانت فريضة لا تصح الا باللسان مع القدرة لكن لا يشترط فيها التعيين بل مطلق التلبية كما في حصول الشرط

\* (فصل وشرط التلبية أن تكون باللسان فلوزكرها بقلبه لم يعتد بها) أي تلك التلبية السانية المجردة عن إمضاء النية الجنانية (والاخرس يلزمه تحريك لسانه) أي ان قدر فانه نص محمدا على انه شرط (وقيل لا) أي لا يلزم (بل يستحب) أي تحريكه في المحيط تحريك لسانه مستحب كما في الصلاة وظاهر كلام غيره انه شرط أما في حق القراءة في الصلاة فاختلافه ووافقه والاصح انه لا يلزمه التحريك قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالاول فان باب الحج أوسع مع أن القراءة فرض قطعي متفق عليه والتلبية أمر طي مختلف فيه (وكل ذكر يقصد به تعظيم الله سبحانه) أي

(اللهم) اني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة نفقتك وجميع سخطك (اللهم) اني أعوذ بك من الهدم والتردي وأعوذ بك من الغرق والحرق وأعوذ بك من ان يتخطفني الشيطان عند الموت وأعوذ بك من أن أموت في سبيلك مدبرا وأعوذ بك من أن أموت (اللهم) اني أعوذ بك من منكرات الاخلاق والاعمال والاهواء والادواء (اللهم) اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشتمائة الاعداء (اللهم) اغفر لي ذنوبي وخطئي وعمدي (اللهم) اني أعوذ بك



ولم يشروا بالدعاء على الصحيح (يقوم مقام التلبية كالتلبيد والتسبيح والتحميد والتكبير وغير ذلك) أى من أنواع الشاء والتحميد (ولو قال اللهم) بمعنى يا الله (يجزئ به) وهو الأصح في الصلاة أيضا كما في المحيط (وقيل لا) أى قياسا على الصلاة حيث لا يجوز تأخيرها عن وقتها لا من تكبير الافتتاح عند بعضهم والفرق ظاهر (ويجوز الذكر) وكذا التلبية (بالعربية والفارسية وغيرهما) كالتركية والهندية ونحوهما (بأى لسان) أى بأى لغة ويسار (كان) وبالوجه ورعى أنه يستوى فيه من يحس العربية ومن لا يحسها وهو الصحيح بخلاف افتتاح الصلاة عندهما فالفرق أن باب الحج أوسع (والتلبية مرة فرض) وهو عند الشروع لا غير (وتكرارها سنة) أى في المجلس الأول وكذا في سائر المجالس إذا ذكرها (وعند تغير الحالات) كالأصباح والأصساء والامساء والمغروب والدخول والقيام والقعود والمشي والوقوف وملاقاة الناس ومقارعتهم والمزاجية والتوسعة وأمثال ذلك (مستحب مؤكد) أى زائد تأكيده على سائر المستحبات (والاكتفاء مطلقا) أى من غير تقييد بتغير الحال (مندوب) أى مطلوب شرعا ومثاب عليه أجزأه عن مرتبة الذنب دون مرتبة الاستحباب (ويستحب أن يكرر والتلبية في كل مرة) أى شرعا (ثلاثا) وإن بآتي بها) أى بالثلاثة (على الولاة) بالكسر أى الموالاة والمتابعة من غير فصل بينهم بفجور أو كل طعام وشرب ماء (ولا يقطعهما بكلام) أى أجنبى عن التلبية (ولورد السلام في خصالها) جائز يعنى وجاز أن لا يرد في خصالها بل يؤخره حتى يرد بعد فراغه إن لم ينته الجواب بالتأخير عنها (ويكره لغيره أن يلبس عليه) أى حال تليقته بهجرا وهل يستحق الجواب حينئذ لا يظهر ثم (ولا ينبغي أن يتخلل) أى يقع خلا (بشيء من التلبية) أى من شأنها وأعراسها (المتسورة) أى التي تقدمت والمقصود أنه لا يفتن شيئا منها (فإن زاد عليها) أى بعد فراغها إلا في خصالها (فحسن) بل مستحب بأن يقول ليك وسعديك والخير كله بيدك والغباء اليك ليك الله انطلق ليك بحجة حقا تعبدوا رفا ليك إن العيش عيش الآخرة ونحو ذلك فما وقع مأثورا فيستحب زيادته وما ليس مرويًا بخبر أو حسن وقد أخرج البزار والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه قال يجتمع مع الله الناس في صعيد واحد لا تسلكهم نفس فيكون أول من يدعى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول ليك وسعديك والخير في يديك والمهدي من هديت وعبدك ببر يدك بك والميك لا يمنحك إلا اليك تباركت وتعاليت سبحانه رب البيت فعند ذلك يشفع بذلك قوله تعالى عسى أن يعفئك ربك مقام محمودا كذا في البدور والسفرة للسيوطي فهو صلى الله تعالى عليه وسلم قال بل وأول من قال ليك في عالم الأرواح وأول من لبى في بعث الأشباح (ويستحب كثرتها) أى غير مقيد بحال من الأحوال بل يستحب (قامتها وقائدها) وكذا مضطجعا وماشيا (راكبا ونازلا واقفا وسائرا طاهرا) وهو الأكمل (ومحدثا) أى بالحدث الأصفر لقوله (جنبوا حائضا) وكذا انفساء (وعند تغير الأحوال) أى عما ذكر وعما لم يذكر كهبوب الريح وطول رخ شمس وغروبها وأمثالها أو يستثنى منها حال قضاء الحاجة (والأزمان) أى وتغير الأزمان المشتملة على تغير الأحوال وكذا تغير المكان (وكلماء لاشرفا) بفخيتين أى صعدا مكانا عاليا الأمان يستحب حينئذ ضم التكبير معهما (أو هبطا واديا) أي نزل مكانا منخفضا لكان يستحب زيادة التسبيح أيضا (وعند أقبال الليل والنهار) أى كإفهام من اختلاف الزمان (وبالأصباح) بكسر

من البرص والجنون والجلذام  
وسبي الاسقام (اللهم)  
اغفر لي جنتي وهزلي  
وشغائتي وعمدي وكل ذلك  
عندي (اللهم) أصلي لي  
دينني الذي هو عصمة امرئ  
وأصلي لي دنياي التي فيها  
معاشي وأصلي لي آخري  
التي اليها معادى واجعل  
الحياة زيادة لي في كل خير  
واجعل الموت راحة لي  
من كل شر وبأعني ولا تن  
علي وانصرني ولا تنصر  
علي وامكرني ولا تمكر علي  
واهدني وبسر لي الهدى  
وانصرني علي من بغي علي  
رب اجعلني لك ذكرا لك  
شكرا لك رهبا لك مطوعا



الهزيمة أي بالدخول في وقت السجدة لقولهم وإذا أسبح ويجوز فتح الهمزة على أنها جمع صحر أي في  
 أوقافها (وبعد الصلوات) أي فراغها (فرضا) أي أداءه وقضاءه وكذا التوتر لأنه فرض عملا (ونفلا)  
 أي مالم يسبق فرض فيشمل السجدة والتطوع وهذا الإطلاق هو الصحيح المعتمد المطابق لظاهر  
 الرواية وأما ما خصه الطحاوي بالكتوبات دون النوافل والقوائت فهو رواية شاذة كما قاله  
 الأسيدي جاني اللهم الآن يقال أراد زيادة الاستحباب بعد الفرائض الوقتية ولذا قال ابن الهمام  
 والنعم ميم أولى (وعند كل ركوب ونزول) كما استفيد من قوله راكبا ونائلا (ولقاء بعضهم بعضا)  
 أي بعضا آخر كما قدمناه (وإذا استيقظ من النوم) أي استنبه وكذا إذا قصد النوم وأراد له من  
 جملة تغير الحالة (أو استعطف راحلته) أي صرف عنان دابته من طريق إلى أخرى (وإذا كانوا  
 جماعة) وأقلها هنا اثنان ولذا قال (لا يثنى أحده على تلبية الآخر) لأنه يشوش الخواطر  
 وبغوت كمال سمع الحاضر (بل كل إنسان يابى بنفسه) أي منفردا بصوته (دون أن يثنى على  
 على صوت غيره) أي على وجه المعية لا الشبهة وكذا قيل إن المداينة القرآنية إنما تستحب  
 إذا كان يقرأ أو أحد بعد واحد دون الهيئة الاجتماعية على ما أحدثه القراء المصرية والشامية  
 (ويستحب أن يرفع بها) أي بالتلبية (صوته) وكلما بالغ فهو أحب لشهادة كل من بالغه لكن  
 لا بحيث ينقطع صوته ويتضرر به نفسه لما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم قال لبعض أصحابه  
 حين تجاوزوا عن الحد في رفع أصواتهم لبعض الأذكار في الأسفار أربعة على أنفسهم فأنكم  
 لا تدعون أصم ولا بعيذ بل تدعون سمع عاقر يابوا وهذا قال ابن الحاج المالكى وليحذر مما  
 يقع عليه بعضهم من أنهم يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى يعقروا حلقهم وبعضهم يخفون  
 أصواتهم حتى لا تكاد تسمع والسنة في ذلك التوسط انتهى فإذ كره المصنف من أن رفع  
 الصوت بالتلبية مستحب فيه مسامحة لأن المعتمد أنه سنة كما صرح به قوام الدين في شرح  
 الهداية وكذا قال المحقق ابن الهمام هو سنة فان تركه كان مسيئا ولا شيء عليه ولا يبالغ فيه  
 فيجهد نفسه كيلا يتضرر ثم قال ولا يخفى أنه لا منافاة بين قوله لا يجهد نفسه بشدة رفع الصوت  
 وبين الأدلة الدالة على استحباب رفع الصوت بشدة إذا لا يلزم بين ذلك وبين الاجتهاد إذا قد  
 يكون الرجل جهورى الصوت عال به طبعه فيحصل الرفع العالي مع عدم تعبه به (الآن يكون  
 في مصر) فإنه لا يستحب أن يرفع صوته خوفا من الرياء والسعة والظاهر أن يكون يتضرر  
 فصحف على بعض من حرر (أو امرأة) فأنها لا ترفع صوتها بل تسمع نفسها لا غيرها كما صرح به  
 شارح الكنز ولأن صوتها عورة فرفعها بكشفه عبرة (ويطى) أي حال احرامه (في مسجد مكة)  
 الظاهر أنه من غير رفع صوت بالغ يشوش على المصلين والمطائفين فان ابن الضياء من علمائنا  
 صرح بأن رفع الصوت في المسجد ولو بالذك حرام (ومنى) أي وفى منى أو في مسجدها كما ذكرنا  
 (وعرفات) وكذا بعد في مزدلفة إلى أن يرمى (لا في الطواف) أي لا يلبى حال طوافه مطلقا لأن  
 اشتغاله جنة ذبالادعية المأثورة أفضل وهذا إذا أريد به طواف القدوم أو طواف النرض على  
 فرض تقديمه على الرمي والافلا تلبية في طواف العمرة ولا في طواف الفرض بعد الرمي (وسعى  
 العمرة) أي ولا في سعى العمرة فان التلبية تنطع بأول شروعه في طوافها وأما ما أطلق بعضهم  
 من أنه لا يلبى حالة السعى فتعين جملة على سعى العمرة أو سعى الحج إذا أخره وأما ما صرح في الأصل

لك محبتنا إليك أو أمانينا  
 رب تقبل توبتي واغسل  
 حوبتي وأجب دعوتي وثبت  
 حجتي وسدد ساني وأهد قلبي  
 واسأل شخصية صدرى  
 (اللهم) انى أسألك الثبات  
 فى الامور والعزيمة على  
 الرشد وأسألك شكر نعمتك  
 وحسن عبادتك وأسألك  
 لسانا صادقا وقلبا سليما  
 وأعوذ بك من شر ما تعلم  
 وأسألك من خير ما تعلم  
 وأستعفرك لما تعلم انك  
 أنت علام الغيوب (اللهم)  
 الهمنى رشدى وأعذنى من  
 شر نفسي (اللهم) انى أسألك  
 فعل الخيرات وترك

من أنه يلج في السعي فيحصل على سعي الحج إذا قدمه ثم لا خلاف في أن التلبية اجابة الدعوة  
 وانما الخلاف في الداعي من هو وقبل هو الله تعالى وقبل هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل  
 هو المثلل عليه السلام قال المصنف في الكبير وهو الاظهر قلت ان كان المراد الاجابة الروحانية  
 فلا شك أنه الاظهر والاظهر صلى الله عليه وسلم امر بالنداء أيضا لقوله تعالى وأذن في الناس  
 بالحج على خلاف فيه ان المأمور به ابراهيم أو هو وعليهما الصلاة والسلام وقد نادى الناس بالحج  
 عام الوداع ثم لا حريية ان الداعي الحقيقي هو الله سبحانه فاصواب ان الخطاب في ليك رب  
 الارباب دلالة ما بعده من لفظ اللهم ولا شريك لك وغيره ودعوى الالتفات مما لا يلتفت اليه ولا  
 يعرج عليه (وبقوى تقليد الهدى قام التلبية) الهدى بشمل الابل والبقرة والغنم فكان جفته  
 أن يقول تقليد البدنة كما دمرح بقوله (وهو) أي تقليده (أن يربط) بكسر الموحدة وهي  
 انقضى وبمنعها (في عنق بدنة) أي في رقبتها وهي متناولة للبقرة عندنا خلافا لما في ولذا عطف  
 عليها تصرح بالمراد بقوله (أو بقرة واجب) أي هديها كقران ومقعة وبذر وكسرة (أو نسل)  
 أي تطوع شامل للسنة فإنه يستحب الهدى لكل ناسك ان قدر عليه فقد أهدى صلى الله تعالى  
 عليه وسلم عام حجة الوداع مائة بدنة فخرمتها اثنا عشر بدنة بيد الشريفة عدد سن عمره المنيفة  
 وأمر المرتضى بخبر التلبية (قطعة نعل) أي كامله أو ناقصة (أو من أدة) أي قطعة من أدة  
 وعروته أو هي شفع المسيح بكراب زوادة أو لسفرة التي غالبها من الجلد المحبوب في السفر (أو  
 لحاء شجرة) وهي بكسر اللام مدود أي قشرها (أو نخوة) من شرائع نعل وغير ذلك مما يكون  
 علامة على أنه هدى ثلاثا يعرضوا له وان علب وذبح فلا ياكل منه الا الفقراء دون الأغنياء  
 (ويسوقها) أي يدفعها من وراءه فان الوقضد التود (ويتوجه معها ما وبالاحرام) أي  
 بأحد التمكنين معها أو معها أو أوجعا قال الكرماني ويستحب أن يكبر عند التوجه مع سوق  
 الهدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر لله الحمد (فيصير بذلك) أي بما ذكر من التقليد  
 والوقوف مع التلبية على الصواب كما صرح به الاصحاب (محرم) أي ولولم يلب انسياء هم ما قام  
 التلبية (الكن الاضل أن يقدم التلبية على التقليد) أي اذا جع بينهما (لأنه لا يصير محرما  
 بالتقليد) أي أولا (لأن السنة أن يكون الشروع بالتلبية) يعني فلو عكس القضية فإنه  
 الفضيلة (ولا يقوم الاشعار) وهو بكسر الموحدة شق جلد البدنة أو طعن ما حتى يظهر الدم منها  
 (مقام التلبية) ولو توجه معها أو بال (بل هو مكروه عند خوف السراية) أي في قولهم جميعا  
 فإن أبا حنيفة قال بكراهته مطلقا وما قال أبا حنيفة لكنه يكروه عند خوف سرايته (والأى  
 بأن لا يكون خوف السراية) (حسن) أي عندهما (في الابل) دون البقر والغنم وكذا الرجال  
 البدنة من غير تقليد ونوى الحج لا يصير محرما وان توجه معها (والابل تقلد وتجعل) بشديد اللام  
 المفتوحة فيهما (وتشعر) من الاشعار (والبقرة لا تشعر) أي بل تقلد وتجعل لكن يستحب  
 التحليل والتقليد أحب منه والجمع بينهما أفضل (والغنم لا يفعل بها شي من ذلك) أي مما ذكر من  
 الاشياء الثلاثة (ولو اشترى سبعة) أو أقل (في بدنة) أي ابل أو بقرة (فقلدها أحدهم بإمرهم)  
 أي بأمر بقتنهم (ساروا) أي كاهم (محرمين ان ساروا معها وبغير أمرهم صاروا) أي وحده  
 (محرم) أي لا يقيمهم (ولو ثبت بالهدى) أي أرسله مع شخص أو سيده وقدمه (تم توجه) أي هدى

المنكرات وحسب الساكن  
 وإن أغفر لي وترحمي وإذا  
 أردت بقوى فتنة فتوفني غير  
 مقتون وأسألك حبك وحسب  
 من يحبك وحسب عمل يشرقي  
 الى حبك (اللهم) تعني  
 بهي وبسري واجعاهما  
 الوارثتي وانصرفي على من  
 ظماني وخذ منه بنا رايامن  
 لا تراهم العيون ولا تخالطه  
 المكنون ولا يصفه الواصفون  
 ولا تغريه الحوادث ولا تجتحي  
 البوارث ويهلم ثاقيل الجبال  
 وكنائيل البحار وعدد  
 قطر الامطار وعند ورق  
 الاشجار وعدد ما أنظم عليه  
 الليل وأشرق عليه النهار

ذلك (فان كان) أي الهدي المبعوث (هدي قران أو مائة) أي هدي تمتع (في أشهر الحج)  
وسياق بيانه (صار) أي صاحب الهدي المذكور (ان سارناويا) أي للاحرام والجملة الشرطية  
معتضة بين العامل وهو صار ومعموله وهو (محرم بالتوجه) أي الى الكعبة حال سبيله (وان لم  
يكن لهما) أي للقران والتمتع (أو هـ ما في غير أشهره لا يصير محرما حتى يلحقها ويسوقها)  
والخاضل ان لاقامة البدنة مقام التلبية شرائط فتم النية وقد تقدمت ومنها سوق البدنة  
والتوجه معها والادراك والسوق ان بعث به ولم يتوجه معها في بدنة المنة والقران فلو قلنا  
هـ ما في سوق أو ساق ولم يتوجه معها لم يكن محرما على المشهور في المذهب وأما اذا قلنا البدنة  
وبعث به على يد رجل ولم يتوجه معها ثم توجه بعد ذلك يريد النسك فان كانت البدنة بغير المنة  
والقران لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا أدركها وساقها صار محرما لكن الحقوق شرط بالاتفاق  
وأما السوق بعد المعزق فختلف فيه في الجامع الصغير بشرطه واشترطه في الاصل فقال يسوقه  
ويتوجه معه قال نحر الاسلام ذلك أمر اتفاق وانما الشرط ان يلحقه وفي السكاكي قال شمس  
الائمة البرخسي في المبسوط اختلف الصحابة في هذه المسئلة فتنهم من يقول اذا قلنا صار  
محرما ومنهم من يقول اذا توجه به في اثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فساقتها صار  
محرما فأخذنا بالمتيقن من ذلك وقالا اذا أدركها وساقها صار محرما لاتفاق الصحابة على ذلك  
رضي الله تعالى عنهم وأما قوله في أشهر الحج فراه انه يصير محرما في هـ المنة بالتقليد  
والتوجه اذا حصل في أشهر الحج وأما اذا حصل في غيرها فلا يصير محرما لم يدركها أو يسر معها  
وكذا دم القران على ما ذكره بعضهم وأما بدنة التطوع والنذر والجزاء فلا يصير محرما كبعضها  
كان سواء كان في أشهر الحج أم لا لم يدركها ويسقها

\* (فصل في ايام النية واطلاقها ومن نوى الاحرام) أي نفسه وكذا اذا نوى النسك (من غير  
تعين حجة أو عمرة) أي أو ارادة جمع بينهما فكان حقه أن يقول أو قران كما في الكبير (صح) أي  
احرامه اجماعا غير ترتب عليه المحظورات (ولزمه) أي المضي في أحد النسكين (وله أن يجعله)  
أي بغير احرامه الميهم (لا يهـ ما شاء) أي من أحد النسكين (قبل ان يشرع في اعمال أحدهما)  
أي من أركانهما (فان لم يعين حتى طاف) أي العمرة أو مطلقا (ولو شوطا كان) أي صار (احرامه  
للعمره) أي من قلبه أو مصروفا (أو وقف بعرفة) أي قبل الطواف (فللحجة) أي فصار احرامه  
متممنا للحجة (وان لم يشو) أي وان لم يقصد الحج في وقوفه فإنه يتصرف اليه شرعا وكذا اذا لم  
يشو في طواف فرض العمرة فإنه ينقلب اليه (ولو أحصر قبل الافعال) أي أفعال الحج أو العمرة  
من أركانهما وتحلل يدم (أو فاته الوقوف) أي بفوت وقته (أو جامع) أي قبل الوقوف أي  
فانقذه (تعين) أي احرامه الميهم (للعمره) في الصور الثلاثة في الاولى يجب عليه قضاءها  
لأداء حجة وفي الثانية يفعل أفعال العمرة ويحلل ولا يج عليه من قابل وفي الثالثة يجب  
عليه المضي في عمرة وقضاءها (ولو أحرم ميهم) أي أولا (ثم أحرم ثانيا بحجة فالاول للعمرة) أي  
فالأحرام الاول الميهم معين بها (أو بعمره) أي بأب أحرم ميهم ثم أحرم بها (فالاول للحجة) أي تعين  
الها (وان لم ينو الثاني شيئا) أي معينا في الصورتين (فهو قارن) فيلزمه حجة أو عمرة اذا اخرج  
من بيته يريد الحج فأحرم ولم ينو شيئا فعن أبي يوسف ومحمد انه حج بناء على جواز العبادة بنية سابقة

ولا يوارى منه سماء ولا  
أرض أرضا ولا يجر ما في قعره  
ولا جبل ما في وعره اجعل  
خير عمري آخره وخسر عملي  
خواتمه واجعل خيرا أي يوم  
أقالق فيه (اللهم) اني أسألك  
عشرة نقمة ومئة سوية  
ومر ذاعير مخزي ولا فاضح  
(اللهم) اجعلني صبوراً  
واجعلني شكوراً واجعلني  
في عيني صغيراً وفي أعين  
الناس كبيراً رب اغفر  
وارحم واهدني السبيل  
الاقوم ثم تورك فهديت  
فلا الحمد عظم حبلك فعزوت  
فلا الحمد بسطت يديك

(ولو أحرّم بما أحرم به غيره) أي ولم يحرّم بما أحرم به غيره (فهو ومهم) أي فأحرّمه أو حكمه كالهم  
(فيلزم حجة أو علة) أي على ما سبق (وإن فات) أي وقوفه (تعين للعمرة فيلزمه وكذلك الواحصر)  
وكذا الواجع فأنفذه كما تقدم

• (فصل • ولو أحرّم بالحق) أي مطلقا (ولم يفرضا ولا نطقا وعاه وفرض) لأن المطلق ينصرف  
إلى الكامل فإن كان عليه حجة الاسلام يقع عنها استحبابا لا يتناقض في ظاهر المذهب وقيل إذا بدأ  
بحجة وعلة حجة الاسلام فأحرّم مطلقا كان تقيلا ذكره الزاهد (ولو نوى) أي الحج (من الغير أو  
النذر أو النفل) أي التماوع (كان) أي حجب (عما نوى) أي مما عيّن له (وإن لم يحج للقرض) أي  
لحجة الاسلام بعد ذلك إذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتقد المذوق الصريح عن أبي حنيفة  
وأبي يوسف من أنه لا ينادى القرض بنية النقل في هذا الباب وروى عن أبي يوسف وهو مذهب  
الشافعي أنه إذا حج بنية النقل يقع عن حجة الاسلام وكأنه قاس على الصيام المقرض لكن  
الفرق أن رمضان معيار الصوم القرض بخلاف وقت الحج فإنه موسع إلى آخر العام وتظهير  
وقت الصلاة وعنه أيضا إذا نذر بحجة وعليه حجة الاسلام فأحرّم مطلقا كان تقيلا (ولو نوى  
للمنفذ أو النقل) أي ما (قبل فهو نفل) وهو قول محمد (وقيل نذر) وهو قول أبي يوسف والأول  
أظهر وأحوط والشأن أوسع وفريد الشأن قوله (ولو نوى قرضا) أي حجة (وتقلا فهو فرض)  
أي عند مجئهم وكذا عند أبي يوسف على الأصح كما في البحر لكن في الكافي ولو نوى حجة الاسلام  
والتطوع فهو حجة الاسلام اتفاقا ما عند أبي يوسف لأن نية التطوع غير محتاج إليها فقلت  
وعند محمد لما بطلت الجهتان فأنه إذا تعارضتا تساقطتا بقي الحج فممن صرفه إليه (ولو  
نوى نصف نسك) أي مثلا (أو جبالا يوافي له) أي طواف الزيادة (ولا ينفذ) أي به رقة لأجله  
(فعله نسك) أي كامل لانه لا يتجزأ وحكمهم تقدم (أو حج كامل) أي عليه بطواف ووقوف  
لأنهما ركنا له وكذا عليه سائر الواجبات واجتناب المحظورات (ولو أحرّم) أي بحج (على ظن  
أنه عليه) أي فرضا ونذرا (فتبين عدمه) أي خلاف ظنه (لزمه المضي) أي لشروعه (وإن  
أنفذه ففضاؤه) أي لزمه وهذا بخلاف الصلاة لما تقدمنا (وإن أحصر) أي الظان المذكور  
(فقبل) أي على ما في البرزوي وكشف الاسرار شرح المذاير (لا يلزمه القضاء) لانه إذا أحصر  
وتحل بالدم لا يحتاج إلى الأفعال للخروج (وقيل يلزمه وصحبه) أي اللزوم (في الغاية

• (فصل في نسيان ما أحرّم به) أي المحرم بعد تعيين إحرامه أو لا (أحرّم بشئ) أي معين كحج  
أو عرفة أو قران (ثم نسيه) أي ما أحرّم به ولم يترج بعبادة طهه شئ (لزمه حج وعرفة) أي احتياطا  
أولانه الفرد الاكمل فإنه النوع الافضل (يتقدم أفعاله عليه) كالقران المعروف (ولا يلزمه  
هدى القرآن) أي تخفيفا عليه بسبب النسيان فإن اللزوم نوع مواخذة ولو كان بالقيام للشكر  
بتوفيق الجمع بين التكبير ويكون فرقا بين إحرام المذكر والسامى في الجملة لا يكون حكمها  
واحدا من جميع الوجوه (ولو أحصر بحل) أي بتحل (بهدى واحد) وهو دم التحال عن مطلق  
نسكه لما سبق (وبفضى حجة وعرفة) أي احتياطا (إن شامع بينهما) أي بالقران (أو فرق) أي  
فصل بالتمتع أو غيره (وإن جامع) أي قبل طواف العمرة (فعله المضي فيه) أو قضاؤه (أي  
أنفذه) ما بالجماع وعليه شتان وسقط عنه دم القران كما تقدم وأما إذا جامع به بطوافها قبل

فهـ ديت فلك الحمد رشا  
وجهك أكرم الوجوه  
وبادك أعظم الجاه وعطيتك  
أعظم العطية وأنها تطاع  
ربنا فشكر وتعهى تغفر  
وتجيب المضطر وتكشف  
الضر وتشفى السقيم وتغفر  
الذنوب وتقبل التوبة ولا  
يجزى بالآثارك أحدا ولا  
يبلغ مدحتك قول قائل  
(اللهم) إلى أسألك علما  
نافعا وأعوذ بك من علم  
لا ينفع (اللهم) إلى أسألك  
خبر كل المسئلة وخير الدعاء  
وخير العبادة وخير العمل وخير  
الثواب وخير الحيلة وخير  
المعامات ثبني وثقل ورائتي

الوقوف فيفسد حجته دون عمرته وعليه دم افساد الحج ودم الجماع في احرام العمرة وعليه قضاء الحج فقط وسقط عندهم القرآن وباقي الضرر سيأتي في محله (وعبارة بعضهم) اى كالكرماني والسروجي ومؤدى العبارتين واحد الا انه زاد حكم الشك فيه (وان احرم بنفسك واحدا معين نفسه او شك فيه قبل الافعال) اى قبل ان يأتي بفعل من افعال الشك (تحري) اى اجتهاد وطلب الاخرى لان غلبة الظن تقوم مقام اليقين في فروع مسائل الدين (وان لم يقع تحريمه على شيء) اى معين (لزمه ان يقرن) اى قرنا لغويا وهو الجمع الصوري لا القرآن الشرعى المرجح للدم ولذا قال (بلا هدى) اى دم للقران على ما صرح به في النهاية وما قوله في المحيط فلا يكون قارنا فمحمول على القرآن الشرعى للجمع بين العبارات فانه أولى من الحمل على اختلاف الروايات (ولو اهل بشية) اى نسكين معينين (ففسهما) اى انهما مجتبان أو عمرتان أو جهة وعمرة (لزمه القرآن) اى الشرعى جلالا لفعل المؤمن على الصلاح المستحسن في الدين (ودمه) اى دم القرآن الموجب للشكر وهذا في الاستحسان والقياس أن يلزمه مجتبان أو عمرتان (فلو أحصر بعث بهدين) اى لانه في احرامين (وعليه قضاء حجة وعمرة) لانا جعلناه قارنا بخلاف ما قبله اذ لم يعلم يقينا ان احرامه كان بشية

\* (فصل في احرام المغمى عليه \* من أغشى عليه) اى من توجهه الى البيت الحرام يريد حجة الاسلام فأغشى عليه قبل الاحرام (او نام) اى وهو مريض كما سيأتي (فتوى ولي عنه رفيقه) اى بعد ما نوى رفيقه عن نفسه أو قبله بأن قال اللهم انه يريد الحج أو أريد الحج له فيسره وتقبله منه ثم يابى عنه (او غيره) اى غير رفيقه (بأمره) اى السابق على انما هو ونومه (اولا) اى أولا بأمره فضايل فعل الغير باختباره (صح) اى احرام الرفيق أو غيره عنه مطلقا وسيأتي بيان الخلاف فيه (ويصير) اى المغمى عليه (محرم) اى بنية رفيقه وتلبسته وبعما يقال يصير تلبسته رفيقه عنه بناء على جواز العادة بنية سابقة (ولا يشترط) لصحة احرامه (تجزيده عن لبس المحيط) لانه من باب ارتكاب المحظور (ويجزيه عن حجة الاسلام) اى بلا خلاف (ولو ارتكب) اى المغمى عليه المحرم عنه غيره (محظورا) اى ممنوعا من محرمات الاحرام (لزمه وجهه) بفتح الجيم اى مقتضى المحظور من الدم أو الصدقة أو غيره ما وان كان غير قاصد (للمحظور لا الرفيق) اى لا غيره لانه أحرم عن نفسه بطريق الاصاله وعن المغمى عليه بطريق النيابة كالولي يحرم عن الصغير فينتقل احرامه عنه محرما كما لو نوى هو وولي ولذا لو ارتكب هو أيضا محظورا لزمه جزاء واحد لا احرام نفسه ولا شيء عليه من جهة اهلاله عن غيره ثم اعلم انه اذا أمر أصحابه ورفقاءه بذلك فلا خلاف فيه واما ان لم يأمرهم بذلك نصا فاهلوا عنه بخلاف ذلك أيضا عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو أصرم عنه غير رفيقه بغير أمره لا رواية فيه واختلف المشايخ على قول أبي حنيفة قبل يجوز عنده وقيل لا يجوز وقد ذكر القوانين في المحيط والذخيرة قال ابن الهمام والجواز هو الاولى قات وهو الظاهر لثبوت عقد الاخوة بدليل قوله تعالى انما المؤمنون اخوة وقوله عليه الصلاة والسلام المسلم اخو المسلم لا يخذله (ولو أفاق) اى المغمى عليه بعد الاحرام عنه (أو استيقظ) اى النائم المريض بعد نومه الباعث على الاحرام عنه (لزمه مباشرة الافعال) اى بنية أفعال الحج وكذا اجتناب المحظورات (وان لم ينفق فقيل لا يجب) اى على الرفقاء (أن يشهدوا به) يضم

وحتى اعاني وارفع درجتي  
وتقبل صلاتي واغفر  
خطيئتي وأسألك الدرجات  
العلية الجنة آمين (اللهم)  
انى أسألك ان ترفع ذكرى  
وتضع وزرى وتصلح امرى  
وتطهر قلبى وتحصن فرجى  
وتنور قلبى وتغفر ذنبى  
وأسألك الدرجات العلى  
من الجنة آمين (اللهم) انى  
أسألك ان تباركلى فى سمعى  
وبصرى وفى روحى وفى خلقى  
وفى أهلى وفى عمتى وحماي  
وفى على وتقبل حسناتى  
وأسألك الدرجات العلى  
من الجنة آمين يا من اظهر  
الجمل وستر القبيح يا من

أولاً أي بحضوره (المشاهد) أي الشاعر (كالتطواف) أي طواف الزيارة (والوقوف) أي بعرفة  
 يعني وسائر الواجبات من وقوف مزدلفة ورمي الجرة والسعي وانما اقتصر على الركنين لأنهما  
 المهمان في صحة الحج (بل مباشرة الرفقة) يضم فسكون ويجوز ثلثت الراء وهم جماعة يتوافقون  
 في الطريق (تجزئ به) لأن عهد المرافقة قام مقام الأمر بالنياية وهذا القول اختاره جماعة  
 وجعله صاحب المبسوط الأصح وفي العناية الأصح أن يثبتهم عنه في أدائه صحة إلا أن احضاره  
 أولى لامتعين وقبل لا تتأدى بأداءه رفقة واليه مال قاضيخان وصاحب البدائع وغيرهما في  
 فتاوى قاضيخان لو أحرم بالحج ثم أغنى عليه نفادوا به حول البيت على غير وأوقوه بعرفات  
 ومزدلفة وأضروا الأجر في بدوهم وبه وسعوا به بين الصفا والمروة جازي به في والأفلاك  
 عن محمد لوربي عنه بالأجر ولم يحمل إلى موضع الرمي جاز والأفضل أن يرى الجار يده ولا يجوز  
 أن يطاف عنه حتى يحمل إلى الطواف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة انتهى كلامه وهذا  
 التفصيل حسن جدا واليه أشار المصنف بقوله (وقيل يجب حلق الطواف) أي طواف  
 الإفاضة بأن يحمله الرقيق على ظهره أو ظهر غيره وينوي عنه الطواف في أوله (والوقوف) أي  
 باحضاره في موقف عرفة ولو ساءه ليكون أقرب إلى أدائه لو كان مقيما واليه مال شمس الأئمة  
 السرخسي (لأن الرمي ونحوه) من وقوف المزدلفة والسعي لكونهما من الواجبات وهي دون  
 الأركان في الاعتبار (ولو أغنى عليه بعد الأسرام) أي بعد تحقق إحرامه لنفسه (فحمله  
 متعين) أي على رفقاته (وقال) أي اتفاقا فقد ذكر نفي الإسلام أنه إذا أغنى عليه بعد الأسرام  
 فيطاف به المالك فإنه يجزئ به عند أصحابنا بما لا يلهو الفاعل وقد سمعت الشيخة منه قال ابن  
 الهمام ويشكل عليه اشتراط النية في الطواف حيث لم توجد منه فالأولى أن يعمل بأن جواز  
 الاستنابة فيما يجزئ عنه ثابت فنجوز النياية في الأفعال ويشترط نيتهم الطواف كما يشترط نيته إلا  
 أن هذا يقتضي عدم تعيين حله والشهود أي الحضور وهو الأصح على ما ذكره في محل آخر  
 (فصل في إحرام الصبي) ينقض إحرام الصبي المميز للقل لا للقرص) إذ لا ينقض إحرامه  
 عن حجة الإسلام إجماعا فقوله في الكبير عندنا ليس في محله (ويصح أدائه) أي مباشرة أفعاله  
 (بنفسه) أي دون غيره بامر أو بغير أمره لعدم جواز النياية عند عدم الضرورة ولا يصح  
 من غيره (أي من غير الصبي المميز) (في الأداء) أي مباشرة الأفعال (ولا الأسرام) على ما في  
 البدائع من أنه لا يجوز أدائه الحج بنفسه وكان حق المصنف أن يعكس في ذكرهما حكمهما  
 المرتب بينهما في وضعهما حيث قدم الإحرام على الأداء شرعا (بل يعثمان من وليه) أي  
 نياية عنه (فيحرم عنه من كان أقرب إليه) أي في النسب (فلما اجتمع والد وأخ يحرم له الوالد)  
 على ما في فتاوى قاضيخان والظاهر أنه شرط الأولوية وهذا كله مبني على أنه قاده نفلا  
 لكن في شرح المجموع وعندنا إذا أهدى الصبي أو وليه لم ينقض فرضا ولا نقلا وفي الهداية ما يدل  
 على أنه قاده نفلا ثم قال صاحب الهداية واختلف المتأخرون فنعى بعضهم أنه قاده أصلا وقيل  
 ينقض ويكون حج عمرين واعتقاد انتهى ويمكن الجمع بأنه لا ينقض أنه قاده أملا وما ينقض نفلا  
 غيره وإن لم لا غيرهم ~~كأن~~ قفاده التعمد بعمل الخير وينقض عليه أنه لم يفعل شيئا من  
 المأمورات أو ارتكب شيئا من المحظورات لا يجب عليه شيء من القضاء والكفارات وبه في

لا يؤخذ بالجريرة ولا يمتد  
 الستيا حسن التجاوز  
 يا واسع المغفرة يا باسط  
 اليدين بالرحمة يا صاحب  
 كل نجوى يا منتهى كل  
 شكوى يا كريم الصفيح  
 يا عظيم المن يا مبتدئ النعم  
 قبل استحقاقها يا ربنا  
 وباسمنا وبأمرنا وبإعانة  
 رغبتنا أسألك أن لا تشوي  
 ساقى النار نعوذ بالله من  
 عذاب النار ونعوذ بالله من  
 عذاب القبر نعوذ بالله من  
 الفتن ما ظهر منها وما بطن  
 نعوذ بالله من فتنة المسيح  
 الدجال (اللهم) أنا نعوذ بك  
 من جهد البلاء ودرك الشقاء

ما ذكرنا في اختلاف المسائل واختلاف في حج الصبي قال أبو حنيفة لا يصح منه قال يحيى بن محمد معنى قول أبي حنيفة لا يصح منه على ما ذكره أصحابه أنه لا يصح صحة يتعلق بهم أوجب الكفارات علمه إذا فعل محظورات الاحرام زيادة في الرفق لانه يخربهم من ثواب الحج وكذا يؤيد ما قلناه في الغاية من ان اعتكاف الصبي وصومه وحجه صحيح شرعي بلا خلاف وأجره له دون أبيه انتهى وانعقدت الأئمة الاربعة على ان الصبي يثاب على طاعته وتكتب له حسنات سواء كان مميزاً أو غير مميز لكن اختلف أصحابنا هل تكون حسناته له دون أبيه أو يكون الاجر لوالديه من غير ان ينقص من أجر الولد في قاضي خاتون قال أبو بكر الاسكاف حسناته تكون له دون أبيه وانما يكون للوالدين ذلك أجر التعليم والارشاد إذا فعل ذلك وقال بعضهم حسناته تكون لأبيه يعني أيضاً بناء على التسبب والاحاديث تدل عليه فقد روى عن أنس بن مالك رضي الله عنه انه قال من جله ما يتفقه به المرء بعد موته ان ترك ولد ان تعلم القرآن والعلم فيكون لوالده أجر ذلك من غير ان ينقص من أجر الولد شيء (ويستغني لوليه ان يحجبه) بتشديد فونه أي يحفظه ويحفظه (من محظورات الاحرام) كلبس الخميطة واستعمال الطيب وشحوهما (وان ارتكب) أي الصبي شيئاً من المحظورات (لا شيء عليه) أي ولو بعد بلوغه لعدم تكليفه قبله (ولا على وليه) أي وان كان سبباً للاحرام وقام مقامه في مباشرة أفعاله وكذا إذا فعل وليه محظوراً فعليه دم واحد ولا يجب عليه من جهة أهله عن غيره شيء (وكل ما قدر الصبي عليه) أي المميز (بنفسه لا يتجوز فيه النيابة عنه) بل يفعله هو بنفسه (والأى وان لم يقدر بنفسه عليه سواء كان مميزاً أو غير مميز (جاء) أي فيه النيابة عنه (الاركتى الطواف) فان الولي لا يصليهما عن الصبي مطلقاً كما ان الوصي لا يصلي ولا يصوم عن الموصى عندنا خلافاً للشافعي فحينئذ ان كان الصبي مميزاً فيصلي ركعتي الطواف والافسقط عنه كسائر الواجبات وأما الطواف فلا بد انه يطوف بنفسه ان كان مميزاً ولا يفحمله وليه ويطوف به وكذا حكم الوقوف وسائر المأمورات كالسعي ورمي الجرات (ولو أنفسه دنا سكه) فيه انه لا يتصور منه الافساد بالجماع فالعنى انه لو ترك أركانها جميعاً كما يدل عليه قوله (أو ترك شيئاً منه) أي من أركانها أو واجباته (لاجزاء عليه) أي ترك الواجبات (ولا قضاء) أي بترك الاركان من المأمورات حيث شرعها ليس يلزم له لانه غير مكلف في فعله (ولو بلغ في احرامه) أي في اثنيائه (فان جددته) أي احرامه (للفرض) أي بعد بلوغه (قبل الوقوف) أي قبل فونه (سقط عنه) أي الفرض (والأى وان لم يجد احرامه للفرض بان دام على احرامه الممنوع للفسخ (فهو) أي فحجه (نقل) وكان القياس ان يصح فرض الوتوى بحجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام بشرط كما ان الصبي اذا ظهر ثم بلغ فانه يصح اداء فرضه بتلك الطهارة الا ان الاحرام له شبهة بالركن لاشتماله على القيمة فحيث انه لم يعد ما صح له كما ان الصبي لو شرع في صلاة ثم بلغ فان جدد احرام الصلاة وفوى به الفرض يقع عنه والا فلا (والجمنون كالصبي الغير المميز) أي في جميع ما ذكرنا من الاعتقاد وغيره فلو افاق الجمنون الذي أحرم عنه وليه وجدد الاحرام قبل الوقوف يكرن ذلك عن حجة الاسلام ثم الجمنون حال جنونه لا شيء عليه إذا فعل المحظورات أو ترك الواجبات وذكر نفي الاسلام البنزوى وغيره انه يثاب عليه إذا فعل شيئاً من الطاعات واداء الواجبات فقوله (الا انه اذا جن بعد الاحرام يلزمه الجزاء) مبني

وسوء القضاء وشعانة  
الاعداء (اللهم) مصرف  
القلوب صرف قلوبنا على  
طاعتك (اللهم) اغفر لنا  
وارحمنا وارض عنا وتقبل  
مننا وأدخلنا الجنة ونجنا  
من النار وأصلح لنا شأننا  
كله (اللهم) زدنا ولا تنقصنا  
وأكرمنا ولا تهنا وأعطنا  
ولا تحرمنا وآثرنا ولا تؤثر  
علينا وأرضنا وارض عنا  
(اللهم) أعنا على ذكرك  
وشكرك وحسن عبادتك  
(اللهم) احسن عاقبتنا في  
الأمور كلها وأجرنا من  
نزوى الدنيا وعذاب  
الآخرة (اللهم) اقسم لنا

على ما ذكره في الذخيرة عن المواد من انه اذا جن البالغ بعده ثم ارتكب شيئا من محظورات  
 الاحرام فان فيه الكفارة فراقبته وبين الصبي لكنه يخالف لما شرح به الكرماني من ان  
 الجنون لو ارتكب بعض محظورات الاحرام لاشئ عليه وهو محمول على اطلاقه المتناول بالجنونه  
 بعد الاحرام وهو المطابق للقواعد الاصولية ان الجنون والصبي خارجان عن التكليف  
 الشرعي بل اطن ان هذا مما اتفق عليه الائمة الاربعة وكذا قال عز بن جماعة وقيل عليه  
 الكفارة ثم قوله (ويصح منه الاداء) أي بلا اختلاف بخلاف ما اذا احرم حال جنونه فانه مما  
 اختلف في صحته ففي البدائع احرام الكافر والجنون لم ينعقد ادم الاهلية وهو لا ياتي  
 ما قاله ايضا من انه ملحق بالصبي الذي لا يعقل فقال لا يصح منه اداء الحج بنفسه يعني بل يفعله عنه  
 ولله فيوافقه ما قاله صاحب المحیط ونحو انه الاكل انه يحرم عنه أبوه  
 \* (فصل في احرام المرأة هي فيه) أي المرأة في حق الاحرام (كل رجل الا) في اثني عشر شيئاً  
 منها (ان لها أن تلبس الخيط أي المحرم على الرجل (غير المني وغ) أي بورس أو زعفران  
 أو عصفر الا ان يكون غسلاً لا ينقض (والخفين) أي ولها أن تلبس الخفين (والقفازين) أي  
 ما يشرح العرفي للقدوري وشرح الكرخي وغيرهما وهو يضم القفاز وتشديد الفاء ما تلبس  
 المرأة وتعطى بيدها قال في البدائع لان تلبس القفازين ليس بالالتعطية فيدها وانما اغشى  
 عنوة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام ولا تلبس القفازين ثم هي ندب جملتها عليه جمعا بين  
 الدلائل بدر الامكان وسيأتي زيادة تحقيق في البيان (وتعطى رأسها) أي لا وجهها الا ان  
 عطف وجهها بشئ مستجاب جاز وفي النهاية ان سدل الشئ على وجهها واجب عليها ودلت  
 المسئلة على ان المرأة منبهة عن الظهور وجهها اللاجانب بالضرورة وكذا في المحيط وفي الفتح قالوا  
 والمتعب ان تسدل على وجهها شيئا ويجاوزه (ولا ترفع صوتها بالتلبية) أي لان صوتها عورة  
 فقيدها بالحكم تنبيه عند الاجاب (ولا ترمل) أي في الطواف (ولا تضطبع ولا تسمى بين الميدين)  
 أي بالاسراع والهرولة (ولا تلتحي رأسها) لانه مثله كحلق الرجل لحية بل تقصر (ولا تلتئم الجرح)  
 أي الاسود (عند المراجعة) أي اذا كان هناك جمع من الرجال (ولا تصعد السقا كذلك) أي عند  
 المراجعة (ولا تصلي عند المقام) أي قرب مقام ابراهيم عليه السلام (كذلك) أي وقت الراحم  
 (ولا يلزم ادم ترك الصدر) أي طواف الوداع (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) أي وتأخير  
 طواف الافاضة عن أيام الحرة (لعذر الحيض والنقاس) في ذي المستئين لكن على ما في البدائع  
 من ان ترك الواجب به ذر لا يوجب شيئا لا تكون الصورتان مما اختص به النساء وان كان  
 لا يتصور وقوعهما من غيرهن وكذا في الكبير اعتمد عليه حيث قال انه لا دم عليه التأخير  
 طواف الزيارة عن ايامه بمدرمات في الكبير ان لها أن تلبس الحرير والذهب وتحملي بأى  
 حلى شاءت عنده عامة العلماء وعن عطاء انه كره لها ذلك ثم قال وهذا الشرف في البحر والعناية  
 ولم يذكره الكرماني وهو أولى لانه غير محتص بحال الاحرام قلت بل الخلاف المذكور محتص  
 بالاحرام والا فلا خلاف لعطاء وغيره في عدم كراهة لبس المرأة حريرا أو حليا (والختنى) أي  
 المشكل (به) أي في هذا الفصل (كالاتنى) أي احتياطاً لكن خاله في هيئة اللبس مشكل  
 \* (فصل في احرام العبد والامة) أي ولو كان لهما الرقية من حيثية (باعتقده) أي اجماعاً (احرام

من خشيتك ما تحول به بيننا  
 وبين معاصيك ومن طاعتك  
 ما تبلغنا به جنتك ومن  
 اليقين ماتهمون به علينا  
 مصائب الدنيا والاخرة  
 ومتعبنا بما دعانا وأبصارنا  
 وقتلنا ما أحببنا وأجعلنا  
 الوارث منا وأجعل نارنا  
 على من ظلمنا وانصرنا على  
 من عادانا ولا تجعل مصيبتنا  
 في ديننا ولا تجعل الدنيا  
 أكبر همنا ولا مبلغ علمنا ولا  
 تسلط علينا من لا يرحمنا  
 (اللهم) انا نسألك عزائم  
 معقرك ومجيبات أمرك  
 وموجبات رحمتك  
 والسلامة من كل اثم



(المملوك) أي مذكرا كان أو مؤنثا (بأذن سيده) أي مالكة أو مالكة (وبغير إذنه للمنفق) أي  
 وينعقد أيضا للتطوع أي لا للفرض في صورتين (وللمولى أن يحمله) أي يخرج منه من أحراره  
 بمحظور (إن أحرما بالأذن وكره) أي تحليه (بعده) أي بعد إذنه لأنه رجوع عن وعده وفي رواية  
 عن أبي يوسف إن المولى إذا أذن لعبده في الحج فليس له أن يحمله لأنه أسقط حق نفسه بالأذن  
 فصار كالحرة فلا يحال إلا بالاحصاء ثم ليس على المولى هدي لتحليله بل على العبد إذا أعتق وعلمه  
 أيضا أن يقضي ما أحرمه به (وإن ارتكب) أي المملوك (محظورا في أحراره لزمه جوارؤه) أي في  
 الجملة (فإن كان) جزاؤه (صوما) كلبسه معذورا (ففي الحال) أي يلزمه قبل عتقه (والا) بان  
 كان الجزاء ماليا (فبعد العتق) يكلف بأداءه ولو لزمه إلا في ذمته (ولو عتق في الأحرار لا يمكن  
 فسخه) أي فسخ أحراره ويتجدد أحرار آخر القرض لأن أحراره ملبس به فيجب عليه إتمامه  
 (بخلاف الصبي إذا بلغ) أي فإنه يجوز له فسخه أي فسخ أحراره ويتجدد كسابق (فبمضى) أي  
 المملوك (فيه) أي في أحراره نقلا (ولا يسقط به) أي بهذا الحج (القرض) أي ولو فرض عليه  
 بعد عتقه

\* (فصل في محرمات الأحرار) أي محظورات أحرار أحد النسكين ومنوعاته المشبهة على  
 المكروهات التحريمية والشاملة للمفسد منها (الرفث والفسوق والجدال) أي المذكورة في  
 الآية حيث قال من فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فالرفث هو الجماع عند  
 الجهور وأذكره أودوا عليه مطلقا قيل وهو الأصح لأنه أبلغ في إفاضة المباحة أو بمحضرة النساء  
 أو كل كلام فحش وفجور وزرور والفسوق المعاصي كلها وحصى بحال الأحرار لا سيما أقمح حيث نذ  
 كلبس الحر بحالة الصلاة وقيل هو السباب وأما الجدال فهو أن يجادل رفيقه حتى يغضبه  
 بالمنازعة القبيحة بخلاف الجدال على وجه النظر في أمر من الأمور الدينية فإنه لا بأس به وأما  
 الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالقواعد الشرعية فواجب على كل أحد في كل حال  
 (والجماع) خص بالذكر إهتماما بمحاله فإنه مفسد للنسك في بعض أحوال أحراره (ودواعيه  
 كالقبلة والامس) وفي معناهما النظر بشهوة والكلام بمفسدة في الأجنبية (والمفاخضة  
 والمعاينة) كان الأولى ذكرهما بالعكس (بشهوة) هذا القيد لماء أجدال الجماع بالنسبة إلى حلاله  
 من المرأة والامية (وإزالة الشعر) من الأبط والعانة وغيرهما (حلقا وتوتورا) أي استعما لا  
 للنورة (وأجراها) لو أمكنه (مباشرة) أي بنفسه (أو تمكيننا) أي غيره حتى يترتب عليه الأثم والا  
 ففي وجوب الجزاء والكفارة سواء يكون تمكينه أو بغيره كراهاء ومما ما وفخوهما (وحلق  
 الرأس) أي وحلق المجرم رأسه أو رأس غيره حلالا كان أو محرما ما لم يفرغ عاين أداء نسكهما وهو  
 تخصيص بعد تعميم وكذا الحكم في قوله (وتقصيره) والشارب والأبط والعانة والرقة وموضع  
 المحاجم) وكذا موضع محجم (وقص اللحية) وكذا تنهها (وحلق رأسه أو رأس غيره ولو حلالا) أي  
 ولو كان غيره حلالا وهذا نص صريح بما علم ضمنا ويستغنى من ذلك قلع الشعر النابت في العين (وقلم  
 الاظافر) الأولى وقلم الظفر (ولبس الخيط) أي على وجهه المعتاد (والقميص) خص بالذكر لأنه  
 لا يجوز لبسه ولو عدم الأزارات فإنه لا يمكنه أن يأتز به وفي البدائع وإن لم يجد رداء مشق قيصه  
 وارندى به يعني ليكون أقرب إلى السنة في خصوص الهيئة فلا ينافي ما في البحر لا يحتاج إلى شق

والغنيمة من كل بر والفوز  
 بالجنة والنجاة من النار  
 (اللهم) لا تدع لنا ذنبا  
 الا غفرته ولا هم الا فرجته  
 ولا دين الا قضيته ولا حاجة  
 من حوائج الدنيا والآخرة  
 الا قضيتها يا أرحم الراحمين  
 ربنا آتينا في الدنيا حسنة  
 وفي الآخرة حسنة وقبنا  
 عذاب النار (اللهم) انا  
 نسألك من خير ما أدرك منه  
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم  
 ونعوذ بك من شر ما استعاذك  
 منه نبيك محمد صلى الله  
 عليه وسلم ونسألك فيما قضيت  
 من أمر أن تجعل عاقبته  
 لي رشدا وأنت

قصه لانه لو ارتدى بالتميص من غير شق لا يأمن به (والسراويل) أى الا عند عدم الاثار على  
 ماسح به الرازي لكنه ينبغي أن يحمل على سراويل غير قابل لان يشق ويؤثر به للتلاشي قول  
 الجهور وان لم يجد الاثار فيبقى ماحول السراويل ماحلا وضع التسكة ويؤثر به ولو لبسه كاهو ولم  
 يشقه عليه دم (والعمامة) بكسر العين والمراد به النسي عن تغطية الرأس بلبس المعتاد الاغم  
 من العمامة وغيره اذ قوله (والقلنسوة) كالخصيص (والبرقع) أى على الوجه (والبراس)  
 بضمين كالبرقع وهو قلنسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه درعة كانت أوجبة أو مطرا على ما في  
 الماموس فكان حقه ان يذكر بعد القلنسوة (ووزر الطيلسان) مثلثة الادم والزر يفتح الرازي  
 اى ربطه بالزر وعقده على عنقه ومحل فصل المكر وهات كما سأتى فانه ان اراد بلبسه فوق رأسه  
 فلا يحتاج الى قيد زره (والقباء) الطاهر ايه عطف على الطيلسان فقه ما فيه والاولى ان يعطف  
 على المحيط اى ولبسه لكن اذا أدخل يده في كفه والا فان أدخل مشكبه فيه بلا داخل يد فانه  
 يكره وقال زفر عليه دم (وتحوه) اى من الجبة والقروة واللباد والعباء (ولبس الخفين) اى الان  
 لا يجد زولين فانه يقطعهما أسفل من الكعبين (والجورين) اى ولبسه سواء كانا من عين أو غير  
 منها (وكل ما يوارى الكعب الذى عنده مقدس النعل) اى فى المنصل الذى فى وسط  
 القدم لا الكعب المعبر عند عسل الرجلين وكذا لبس الحرم القفازين لما نقل عز الدين بن  
 جماعة من انه يحرم عليه لبس القفازين في يديه عند الأئمة الاربعة وقال القارسي ولبس الحرم  
 القفازين واهو محمول على جوارحه مع الشكراة فى حق الرجل فان المرأة ليست بمسبوغة عن  
 لبسها وان كان الاولى لها ان لا تلبسها بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا تلبس القفازين  
 جمع بين الدلائل كذا ذكره ولكن ليس فيه ما يبدل على ان الرجل ممنوع عن تغطية يديه اللهم  
 الا ان يقال هو نوع من لبس الخيط وانه اعلم (ولبس ثوب مصبوغ بلب) اى بوس او زعفران  
 أو عصفرا أو غيرها على طيب به مخملا كان أو غير مخمط (الا ان يكون غسلا) اى غسلا كثيرا  
 بحيث انه (لا ينقض) بتشديد الضاد المجمة اى لا ينافر شبعه لما روى عن محمد انه لا يتعدى  
 اثر الصبغ الى غيره ولا تقوح منه رائحة الطيب وهو الاصح على ما فى البحر الزانر والبحر  
 العميق وقتاوى فاضلهمان والبس دائح فالعبارة للرأحة لا اللون وهاذا لو كان الثوب مصبوغا  
 بصبغ ليس فيه طيب كالغرة ونحوها فلا بأس بلبسه ولو قبل الغسل لان فيه الزينة فقط  
 والاحرام لا يمنعها واما ما فى الملة طات من قوله ولا يتزين المحرم فمعه ولى على خلاف الاول  
 ونهى التنزيه عنه (وتغطية الرأس) اى كاه أو بعضه لكنه فى حق الرجل (والوجه)  
 اى للرجل والمرأة وكذا قوله (والطبيب) أى استعمال الطبيب بعد الاسرام (والدهين) أى  
 تدهين نفسه والاولى أن يقول والندس أو الدهن بالفتح والادهان أى استعمال الدهن مطبعا  
 أو غير مطبوع فى بدنه وأما قوله فى الكبير فى ثوبه أو بدنه فيخص بالدهن المطبوع على ما هو الظاهر  
 (وأكل الطبيب) أى وحده لكن عنده خلافا لما وسبأتى زيادة بيان (وشده بطرف ثوبه) أى  
 ربط طيب بفرج ربه بخلاف شده عودا وصندل مثلا فى الفتح لا يجوز له ان يشتمس كفى  
 طرف ازاره وهو لا يشتمس العموم المستفاد من اطلاق المصنف (وقل صبد البر) أى دون البحر  
 وكذا اصطباؤه (وأشده) أى امسا كذا به والاعانة عليه (ودوام امسا كفى يده) أى انهاء

المستعاض عليك التكلان  
 ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلى العظيم

(فصل) \* فى ذكر أدعية  
 جملة القذاور ورفعا  
 تار عظيمة

رأيت أن ذكرها لك ايها  
 الحاج لخواصها والادعية  
 والاذكار الواردة كثيرة  
 والانسان ملول بالطبع  
 ويجب الاحتراز عن الملل  
 من دعاء الله تعالى ومن ذكره  
 الكريم فتدور ولا يمل الله  
 حتى تسألوا فيتعين على  
 الانسان السالك الى الله  
 تعالى ان يختار من الادعية  
 والذكر ما يمكنه المواظبة  
 عليه ويحفظ من ذلك ما هو

(والإشارة إليه) أي حال حضوره (والدلالة) أي حال غيبته (والإعانة عليه) أي بنوع من أنواع الإعانة كإعانة تسكين أو مناوله ریح وسوط (وتفريه) أي لأخراجه عن محلّه من غير ضرورة داعية إليه (وكسري بيضه) وتدرّيسه وكسره قوائمه وجناحه وحبله (أي حلب لبنه) (وشبهه) (وكان حقه أن يذكره عقب قوله وكسري بيضه لما عبر في الكبير عنه بقوله ونشئ بيضه أو المارد بالشيء طخه الشامل للصيد ويبيضه بأي نوع من أنواعه) (وبيعه وشراؤه) (كأكله) (ففيقيد أن قلبه وطبخه وأكله كل واحد منهما لا يحل فعله) (وقتل القملة ورميها) (أي في الشمس وغيرها) (ودفعها غيره) (مطلقا) (والامر بقتلها والإشارة إليها أن قتلها المشار إليه) (وفيها الإشارة منه حتى عنها وان كان الجزاء لا يتربى الأعلى مباشرة المشار إليه قتلها) (والقاء ثوبه في الشمس) (أي في غيره بفضحه وتخلّيته) (وغسله لاهلاكها) (أي لأجل موته) (أقيدله ولما قبله) (وخضب رأسه ولحيته أو عضواً آخر بالحناء وغسلهما بالخطمي والوسمة وتلبيد شعره) (أي شعر رأسه) (بثخين) (أي بشيء غليظ) (غير مانع) هذا بيان للواقع والافهم مستدرك لفظا ومعنى حيث لا يتصور التلبيد بالمائع ولو تصور لمنع عنه أيضا (ولو من غير طيب) (وأما إذا كان تلبيد طيب فهو حرامان قال ابن الهمام وما ذكره رشيد الدين البصري وحسن أن يلبد رأسه قبل الإحرام مشكلا لأنه لا يجوز استحباب التغطية الكائنة قبل الإحرام بخلاف الطيب انتهى) (وأما قاسه علمه وهو ليس بيبعد ولا يظهر له فارق بل هو دون الطيب في مقام الارتفاق لأنه الصاق شعر الرأس بالصمغ ونحوه كيلا يتخلله الغبار ولا يصيبه شيء من الهوام وبقيا من حر الشمس وهذا جائز عند الشافعي ومن تبعه ويؤيده ما رواه أصحاب الكتب الستة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يهل مليدا أي يرفع صوته بالتلبية حال كونه ملبدا اللهم الآن يقال تلبيده كان الضرورة (وقطع شجر الحرم وقطعه ورعيه إلا الأذخر) ذكره استطرادا تبعها في النهاية وإن كانت حرمة لا تتعلق بجمالة الإحرام على الخصوص صفة ولعل الوجه في ذكره ههنا أن تعرض الحرم لصيد الحرم ونحوه أشد حرمة وأقبح معصية ولأنه إن كل حج ليس فيه ارتكاب المحذور فهو الحج المبرور كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم بقوله من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمه والتخصيص بالرفث مع دخوله في عموم الفسق لكونه مفسدا للحج ولأنه لا يتوهم جوار الجماع مع الحلال فإنه حرام بالاجماع (وغاب هذه المحظورات) أي المذكورة في فصل المحرمات (يجب الجزاء بمباشرتها) أي ما عدا الفسوق والجسدال (وأما التي) أي المحظورات بمعنى المنوعات التي (لأجزاء فيها سوى السكر اه) استثناء منقطع (فهذه) أي المذكورات الآتية بعد قوله هذا

(فصل في مكروهاته) إزالة الثفت (بفتحين أي الوسخ والدرن وكذا الشعث وهو تفرق الشعر لحديث الحاج الشعث الثقل ولقوله تعالى ثم ليعضوا نفضهم وظاهر الآية أن إزالة الثفت حال الإحرام حرام ويؤيده ما في المحيط إزالة الثفت حرام لكنه مقيّد بما إذا كان الاغتسال بالماء الحار كما قال ابن الأثير (وغسل الرأس والجمجمة والجسد) أي سائر البدن (بالسدر ونحوه) كاللانشان والدلول والصابون (ومشط رأسه) لاحتمال قطع شعره وبه ولما فيه من التزين وإزالة الشعث فكان الأولى أن يقول ومشط شعره ليشمل لحينه أيضا (وحك) أي حك

أوفق لحاله وأرق لقلبه  
وأخف على لسانه فالقليل  
مع المداومة أفضل وأشد  
تأثيرا في القلب من الكثير  
المنقطع ومثال القليل  
الدائم مثال قطرات الماء  
فإنه إذا دام تقاطرها على  
الجذر الصلد أحدث فيه  
حفرة بخلاف الماء الكثير  
إذا انصب دفعة أو دفعات  
متفرقة متباعدة الأوقات  
لم يظهر له أثر وقد ورد لكل  
واحدة من هذه الكلمات  
العشر تأثيرات عظيمة فاختر  
أن تكرر كل واحدة منها  
أربعة أضعاف كل يوم ثلاث  
مرات وهو أفضلها

شعر رأسه وكذا لحية وسائر جسمه حكاشيد المانية من التعرض لقطع الشعر وازالته وقتفه  
 وأما قوله (ان اقضى الى قتل الهوام وازالة الشعر) فغير ظاهر لانه حينئذ يعلم من الحرمان  
 لامن المكروهات (وعند الطبيب ان على عنقه) فلو نظم من غير عقد فلا بأس به (والقاء القيء  
 والعباء ونحوهما) كالجبة والفرقة واللباد (على منكبها من غير ادخال يديه في كبة) والطاهر  
 ان ادخل احدهما كذلك (وعقد الازار والرداء) أي ربط طرف احدهما بطرفه الآخر (وان  
 يجذله) أي كل واحد منهما (بجلا ل) كخوارة (وشدهما بجمل ونحوه) من بباطر منطقة (وليس  
 الثوب المجز) أي الذي يجز به بعد الاحرام قال صاحب السراج الوهاج ولا بأس ان يلبس  
 الثوب المجز لانه غير مستعمل يجز من الطبيب وانما يحصل منه مجرد الراحة وذلك لا يكون  
 طبيبا كمن قدم مع العطارين واغرب المذهب بقوله في الكبير ويرد عليه قولهم ان المنع للطبيب  
 والراحمه لالاول انتهى حيث لا كلام في اللون ولا في الطبيب لعدم الخلاف فيهما والاولى قصد  
 الراحمه بالنقل كالشم واما الكلام للراحمه التي تحصل في الثوب أو البدن من غير قصد  
 كالتيو مع العطار ونحوه لا يكون له ربح فاتح فانه جائز لا خلاف تقاس عليه لبس الثوب  
 المجز فان يجوز له يقع بفعله وشبه لم يحصل بقصده مع انه قال في المحيط على ما نقله عنه الفارسي  
 اذا شم الطبيب لا يكره وكذا الواجر أي ثوبه بطبيب تبقى راحته بعد الاحرام فقوله (وشم الطبيب)  
 اما مختلف فيه واما مجز على قصده وكذا ما ذكره في البحر الزاخر ويكره له شم الریحان والطبيب  
 والفرجل والازرح وما أشبه ذلك انتهى وأبعد بعض الشافعية حيث قال يكره للصائم ان  
 يرى الطبيب ولو من بعد (ومسه) أي لمس الطبيب (ان لم يلمس) أي من جرمه الى بدنه فانه  
 حقيقه نوع من استمهاله بخلاف ما اذا اتعلق به ريحه وعقب به فوجهه فانه لا يشمه (وشم الریحان)  
 أي المعهود (والثمار الطبية وكل نبات له رائحة طيبة والجلوس في مكان عطار) وكذا ما  
 (لاستحمام الراحمه) بهذه النية (والترين) لما قدمناه (وتعصيب نبي من جسمه) قال ابن  
 الهمام ويكره تعصيب رأسه ولو عصب غير الرأس من بدنه يكره ايضا ان كان بلا علة انتهى  
 وهو يقيدان تعصيب أجزاء الرأس من كبره ومطلانا موجب (للجرا) بعد ذرا وبغير عذر الا ان  
 صاحب العذر غير آثم فالصواب ان يذكر تعصيب الرأس والوجه في المحطورات وتعصيب غيرهما  
 في المكروهات (والدخول تحت استار الكعبة) أي مع شرافتها (ان أصاب رأسه أو وجهه)  
 ولو بعضهما (ونعيطه أنفه أو ذقنه) أي ما بين لحيته (أو عارضه) بفتح الراء أي طرف وجهه  
 (ثوب) متعلق بالنعيطه وقيد له الاحتراز من تعطيه ما باليد (واكل طعام) أي غير مطبوخ  
 (يوجد منه رائحة الطيب) بخلاف المطبوخ فانه لا يكره وكذا اذا كان الخلو غير مطبوخ ولم  
 يوجد منه ريح فانه حينئذ لم يوجب مستهلك فلا شيء عليه وكذا حكم الشراب وهذا كله عند  
 أي خيفة روحه الله تعالى وأما عندهما فلا شيء عليه بل كل الرعثران فانه يسهل في الاطعمة  
 فالتحقق والاولى خيفة انه طبيب حقيقة ولا تنقطع هذه الحقيقة الا لضرورة التبعية للطعام  
 بأن كان في طعام مستمه النار لم يمتعه كذا في الشئ (ويكب وجهه على وسادة) فانه بمنزلة  
 نعيطه وجهه فيكره (بخلاف خديه) أي وضعهما وكذا اوضع رأسه عليها فانه وان كان يلزم منه  
 نعيطه بعض وجهه أو رأسه الا انه رفع تكليفه لدفع المخرج فانه الهيئة المعتادة في النوم بل

أو أكثر هاروسه ون  
 أو وسطها وهو عشر مرات  
 وهو الوسط فاختره له  
 توفق على مواسمها أو  
 مواسمها بعضه واقتكون  
 من سعداء الدنيا والآخرة  
 ان شاء الله تعالى (الاولى)  
 لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له له الملك وله الحمد يحيي  
 ويميت وهو حي لا يموت بيده  
 الخير وهو على كل شيء قدير  
 (الثانية) سبحان الله والحمد  
 لله ولا اله الا الله والله أكبر  
 ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم (الثالثة)  
 سبح قدوس رب الملائكة  
 والروح (الرابعة) سبحان  
 الله وبحمده

قوله أو عارضه بفتح  
 الصواب بكسر

الكيفية المستحبة فيه بخلاف كب الوجه فان الرقة الغير المتعارفة بل الكيفية المبغوضة عند آداب المروءة

\* (فصل في مباحاته الغسل) أي الاغتسال بالماء القراح وماء الصابون والاشنان وبكره بالسدر كما سبق لكن يستحب ان لا يزيل الوسخ بأي ماء كان بل بقصد الطهارة وادفع الغبار والحرارة (والغمس في الماء) حيث لا فرق بينه وبين الغسل في هذا الباب مع ما فيه من الایمان انه لا يضره التغطية بالماء (ودخول الحمام) لتقوية البدن وغيرها وكذا الغسل بالماء الحار (وغسل الثوب) أي للطهارة والنظافة لا لقصده قتل القمل والزينة (ولبس الخاتم) أي لانه سنة لمن احتاج اليه والا فلا ولي تركه مطلقا (وتقلد السيف) أي ونحوه (والقتال) أي متاتله عند قتيبه أو دفعا على وجهه جوف شرا (وشد الهميان) بكسر فسكون أي ربطه في وسطه سواء كان فيه نفقة أو نفقة غيره (والمنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء أي وشدها وفي رواية عن أبي يوسف كراهته اذا شدها بابر يسم وفي أخرى عنه يكره اذا كان لها ابريزم وهو حلقة لها لسان يكون في رأس المنطقة يشتمل او عنه كراهة منطقة الحرير (والسلاح) وهو تميم بعد تخصيص السيف فذكر أحدهما ٣ معن عن الآخر (والاستظلال) أي قصد الانتفاع الى الظل (بيت) أي من داخل أو خارج (ومجل وعماريه) بنح العين وتشديد الخيمه أي محفة وفي الكبير هي مركب صغير كهذا الصبي أو فرب منه (وفسطاط) بضم الفاء أي خيمة كبيرة ولعل المراد بها ما يوصل رأسه اليها أو فيه تجريد أريد به مطلق الخيمه (ونوب) أي مرفوع على عود أو ييده أو يده غيره بحيث لا يمس رأسه (وغبرها) أي وغير المذكورات كظل الجدار والجبل والجل وأمثالها (والاكتحال بما لا يطيب فيه) أي عملا بالسنة وتقوية للباصرة لا قصد الزينة (والنظر في المرأة) أي للاطلاع على الهيئة (والسواك) أي استعمال المسواك (ونزع الضرم) أي قلعه مطلقا (والظفر المكسور) أي قطعه (والقصص) أي الاقصاد (والحجامة) أي الاحتجام (بلازالة شعر) أي في موضع مسموما (وقلع الشعر النابت في العين) وكذا قطع العرق والاختتان وانهاء الدم والقرح (وجبر المكور) أي اصلاح المكسور (وقصصه بجراحة) وكذا انقطعت اذ لم يكن برأسه ووجهه (ولبس الخنز) وهو نوع من الثياب كالقطن (والسبز) أي سائر انواع البز (والثوب الهروي والمروى والقصب) بفتحين أصناف من الثياب وهذا كله اذا لم يكن مخيطا ولا حريرا ولا ملبوسا بطيب (والبرد الملبوس) كالعديني أصناف من الثياب بخلاف الابريسم كقاله الفارسي (والتوشيح بالقميص) بأن ياتر به ويجعل باقيه في جانبه أو في أحدهما وأما ما يفعله بعض الجهلة من اخراج كم واحد وغيره فيد اذ يصدف عليه انه لا لبس القميص على وجهه الخيط (والارتداء) أي بالقميص (والاتزار به) أي بالقميص على طريق الانفراد أو الاجتماع (وبالسراويل) أي الاتزار بها (والخنزم بالعمامة) أي الاتزار بها من غير عدها فانه لا يخلط عليه أنه لبس العمامة اذا لم يمس غنسه هو اللبس المعتاد (وغر زطر في رداءه في ازاره) بل يستحب هذا عند اعادة صلواته لله من الاسباب (والقاء القيء) ثوب مشهور (والعباءة) كسامعروف (والقرونة) وكذا اللباد (عليه) أي على نفسه (بلا ادخال منكبته) وقد سبق عنه هذا في باب الميكر وهاتين افاضه ذكره في المباحات فالصواب أن يقول والقاء

٣ قوله معن عن الآخر  
الصواب ان الخاص المتقدم  
لا يفني عن العام المؤخر  
وقوله وانهفاء المناسب وقفا

شجان الله العظيم وبختمه  
(الخامسة) أسئغفر الله  
العظيم الذي لا اله الا هو  
الحق القويم وأسأله  
التوبة والمغفرة وأسأله  
العفو والفاقة (السادسة)  
اللهم لا مانع لما أعطيت  
ولا يعطى للمنعوت ولا زاد  
لما قضيت ولا ينقص ذا الجدد  
منك الجدد (السابعة) لا اله  
الا الله الملك الحق المبين  
(الثامنة) بسم الله الذي  
لا يضر مع اسمه شيء في  
الارض ولا في السماء وهو  
السميع العليم (التاسعة)  
اللهم صل وسلم وبارك أفضل  
صلواتك وسلامك وبركاتك  
على سيدنا

القباء ونحوه على نفسه وهو مضطجع اذا كان لا يعتد لابسا اذا قام كما ذكره في الكبير اللهم الا  
 ان يقال مراده من القباء القباء ابيه معقوبا ومعكوسا لكن صرح في باب المباحات من المنك  
 الصغير بلفظ والقاء القباء على منكبيه بلا ادخال يديه في كفيه (ووضع خذته) وكذا رأسه (على  
 وسادة) اي بلا خلاف لما تقدم (ووضع يده او يديه على رأسه أو أفقه) اي بالاتفاق لانه  
 لا يسمى لابس للرأس ولا مضطج الاذنت (ولبس المداس) بكسر الميم وهو ما يداس به الارض من  
 النعل المتعارف عند العرب (والججم) بفتح الجيمين معرب المداس على ما في القاموس  
 (والمكعب) وهو الكوش الهندي الذي لا يغطي كعب الاحرام (والشمسك) وهو السروية  
 الغدادة التي لا تعطى المكعب (والمسندلة) بصيغة المجهول في البدائع رخص مشايخنا  
 المتأخرون في لبس المسندلة قياسا على الخلف المقطوع لانه في معناه انتهى وهذا كما مع وجود  
 النعلين وقد رتب عليه ما الاتمه افضل لكونه ماعلى هيئة السنة وللمخرج عن خلاف بعض  
 الأئمة (ونعطة اللحية مادون الدقن) لانه ليس من الوجه وهو بدل بعض منها (واذنيه) لانهما  
 عند وان مستقلان ولوعدا من الرأس في حكم المسح عند ما وعدا من الوجه عند بعض السلف  
 (وقفاه) لانه عضو على حدة بلا خلاف في القاموس القفا ورء العنق ويذكر وقد عتد (وفاه) هذا  
 لا يصح مبنى ومعنى أما المبنى فلكونه مجرورا بالاضافة لخلق العبارة ان يقول فيه أوقه وأما المبنى  
 فلا نه جر من أجرا وجهه فليس ذلك مباحا بل كرهه كنعطية ذقنه وانقسه ثم قوله (ويديه)  
 بظاهره يقيد بجوارب القفازين وفيه بحث سبق وتقدم انه حرام عند الاربعة فيجمل على  
 نعطة يديه بمعدل ونحوه (وسائر يده سوى الرأس والوجه) أي كلها ما أو بعضها (والجل على  
 رأسه اجانته) بكسر همز وتشديد جيم أي مركا أو طشتا (أو ندلا) بكسر العين أي نصف جل  
 يعدل منسله (أو جوالقا) الظاهر انه غير منصرف لانه جج على ما في القاموس لوعا معروفي  
 والظاهر انه معرب بطوال يزيد فيه القاف حال التعريب (أو طبقا) أي حصما أو صهفة (ونحو  
 ذلك) كقد رولوح وباب (بخلاف جل الثياب) أي على رأسه ولو كانت في بقعة أو ككل  
 ما اصطاده أي بغير أمره (حلال) أي في الحل من غير ان يشاركه فيه محرم بوجه من وجوه الاعانة  
 عليه وذبحه غير محرم في غير الحرم (وأكل طعام فيه طيب ان مسه النار) وكذا ان لم يمسه كما  
 سبق (أو تعبر) ففي الحجة وله أكل طعام فيه طيب مما مسه النار وتعبر وما أكل طيب غيرته  
 النار ولم يخلط بطعام أو خلط وطبخ ولم تغيره لما في كرهه أكله ان وجد منه رائحة ولا يجب عليه شيء  
 (والسمن) أي وله استعمال السمن بالاكل أو الشرب (والزيت) أي دهن الزيتون (والشيرج)  
 أي دهن السهم والمراد به الخالصان من الطيب المتفاد من عموم قوله (وكل دهن لا طيب  
 فيه والشحم) أي دهنه وكذا الآلية والمراد أكل هذه الاشياء ويحتمل الاذهان به أيضا في  
 الخزانة الاكل لو غسل رأسه ولحيته بالصابون أو الحرن أو أذهن بزيت أو شحم لا بأس به لكن  
 حال المنصف في الكبير قوله بزيت يخالف لما في غيره من ان استعمله لا يجوز الا في براسة فالت  
 واصل كلام غيره من الزيت المطيب أو محمول على عدم الضرورة فلا مناقضة ولا مخالفة ولذا  
 أطلق في قوله (ودهن جرج) بفتح الدال وضم الجيم وفحمها (أو شقاق) بضم أوله (وقطع شجر  
 الحل وحشيشه وطبا وياسا) أفاد ذكره عدم القياس للعل على الحرم (وانشاد الشعر الذي)

محمد وآله وصحبه أجمعين  
 والانبية والمرسلين  
 والملائكة المقربين وسائر  
 عباد الله الصالحين (العاشرة)  
 أعوذ بالله السميع العليم  
 من الشيطان الرجيم أعوذ  
 بك من همزات الشياطين  
 وأعوذ بك رب أن يحضرون  
 فهذه العشرة كلمات اذا  
 كرر كل واحدة عشر مرات  
 حصلت له ثواب مائة كلمة  
 وذلك أفضل من ان يكرر  
 ذكر او احدا مائة مرة لانه  
 لكل واحدة من هذه  
 الكلمات فضل عظيم  
 مستقل عن غيره ولا قلب  
 بكل واحدة تدبه وتلذذ

لا اثم فيه فان اشد الشهور القبيح وانشاء مذموم مطلقا وفي حال الاحرام أكثر حرمة الأثم  
لا يجب فيه شيء الا التوبة (والترجح والتزويج) أي اثم التوبة خلافا لثأفي حيث يحرمهما  
حال بقاء الاحرام ولو قبل سعي الحج (وذبح الابل والبقر والغنم والدجاج) اجماعا وهو بالتثليث  
والفتح أخف وأشهر (والابط الاهلي) بخلاف الوحشي فانه صيد (وقتل الهوام) كالوزغ  
والحية والعقرب والذباب والبعوض والبرغوث ومن غريب ما وقع أنه سأل عراقي بعض أهل  
العلم عن قتل الذباب في حال الاحرام فقال سبحانه الله تقتلون أو لا در رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بغير حق وتخرجون عن قتل الذباب هذا من أعجب العجائب (وحك رأسه برفق) أي يبطون أنامله  
لئلا ينقطع شعره وكذا حكم لحيته (وجسده) أي وحك ساقيه برفق ان خاف سقوط شيء من  
شعره وان لم يخف فلا بأس بالحك الشديد ولو أدى وهو هذا معنى قوله (ولو بشدة) وأخرج  
دم والجلوس في مكان عطار) وكذا مع من له رائحة فائحة (للاستحمام رائحة) أي لا قصد أن  
يشتم رائحته أو يعبق به من فائحته وزاد في الكبير وضرب خادمه أي اذا استحمقه لضرب  
الصديق عبده الذي أضل المناقة التي كان عليه ازماته بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينعه  
وبؤس خدمته ما استهترأ من تمام الحج ضرب الجمال على اضافة المصدر الى مفعوله وان جملة  
بعضهم على انه من اضاقة الى فاعله فيفيد كمال تحمله في سبيله (واذا تم احرامه) أي بشرائطه  
ويكبل باحتجاب محظوراته ومكروهاته (دخل مكة) أي بأدابه (وفعل ما ياتي في بابه هذا) وفيه  
إشارة لطيفة الى ان التقدير هذا

\* (باب دخول مكة) \*

أي آداب دخولها (زادها الله تعالى شرفا وكرما) أي كرامة (وتعظيما) أي مهابة (وصفة أدام  
الافعال) أي اللازمة أن يفعلها حينئذ (اذا وصل الحرم أو قل الحرم) المحترم وهو معين من كل  
جانب بنوع من العلامة يبين بها الحل من الحرم المحترم وأما قوله في الكبير ووصل الى العلبين  
فهو موهم أنه مختص بنوع من عرفات وليس كذلك كما يدل عليه بقية كلامه الآتي (فعلية  
بالسكينة) أي الطمأنينة في الباطن (والوقار) أي الرزانة المنافية للخلعة في الظاهر (والدعاء)  
أي وبلازمة الدعوات (بقضاء الاوطار) أي لاجل قضاء الحاجات الدينية والدينية  
(والاكتراث من الاستغفار) الاولى بالاكتراث (لخط الاوزار) أي لوضع أثقال الآثام وبحق  
ما سبق له من الذنوب في الايام (والافضل) أي ان قدر (ان يدخله) أي الحرم (حافيا) لقوله تعالى  
فاخلع نعليك انك بالوادي المقدس طوى (راجلا) أي ماشيا لقوله سبحانه يا أولئك رجالا يؤتوا  
وقدمهم على الركبان بقوله وعلى كل ضامر أي بعير ضعيف اطول الطريق يأتين من كل فج  
عميق الى قوله ليطوفوا بابيت العتيق وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الانبياء عليهم  
الصلاة والسلام كانوا يدخلون الحرم مشاة حفاة وعن ابن الزبير قال حج ألف نبي من بني  
اسرائيل لم يدخلوا مكة حتى عقوا أنعامهم بنى طوى فدخوله صلى الله عليه وسلم بخلاف ما ذكر  
لدفع الحرج عن الامة المرحومة لكونه نبي الرحمة وفيه إيماء الى ماله من العظمة الزائدة على كل  
من له منزلة المرتبة (حاسرا) أي كاشف الرأس وفيه انه أي المحرم لا يكون الامكشوف الرأس  
ولعله أراد ان المعذور أيضا يكشفه ولو ساعة ان لم يكن فيه مضرة ليقيد نوع مذلة في حضرة العزة

اذا لاحظ الذكر معناه  
وللنفس في الانتقال من  
كلمة الى كلمة نوع رويحية  
واسترواح بلا حطة معانيها  
المتجددة فليستوجه الى ذلك  
توجيها تاما من غير أن  
يجري على لسانه من غير  
ملاحظة معانيها فان  
المعاني للانماط كالارواح  
للأجساد وبدون ملاحظة  
المعنى يكون كالجسد الميت  
فلا يكون تأثيرا فليحل  
فكره ساعة الصلاة وقراءة  
الاوراد من الشواغل فانه  
في ذاك الحال ينماجي ربه  
وهل يليق أن يخاطب  
سلطانا من سلاطين الدنيا  
وهو ذاهل عما يتلفظه



كما أشار إليه بقوله (كسبحون) أي مذنب محسوس أو عبد دشارد مأخوذ (بعرض على الملك  
 الغفار) فإن السلطنة تقتضي العزة الموحدة لغلبة المذلة المقنضة للرحمة والمغفرة يقول اللهم  
 ان هذا حرمك وحرم رسولك خترم لحدي ودي وعذلي على المار اللهم آمين من عذابك يوم تبعث  
 عبادك (ثم يلي) أي يستمر على تليته (ويثنى على الله تعالى) أي بالتسبيح والتحميد والتقدیس  
 والتعبد (ويصل على نبيه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم) لأنه الهادي إلى صراط الحميد (ويدعو)  
 لنفسه أيضا لوالديه وشايعه وأقاربه وأصحابه وسائر المؤمنين (إلى ان يصل بذى طوى) بضم  
 الطاء منقوتا وغيره من وفد قريش - مالى القرآن وفي القاموس مثلثة الطامون موضع قرب  
 مكة من طريق العمرة يعني التسعين وقال ابن جماعة ان ذاطوى ما بين التنية التي يصعد إليها من  
 الوادي المعروف بالراهر وبين التنية التي يتخدر منها إلى الابطح والمقار وقيل غير ذلك فان تيسر  
 المكان المتعين فيها والافصح اذيه (فبعثل) أي من ما يثره أو غيره (به) أي فيه (ان دخل) مكة  
 (من طريقه) لأنه فيما بين الحرمين (والاخذت تيسر) أي عما قبله أو ما بعده أو أى موضع من  
 قرب مكة ان دخل من غير طريقه كمن دخل من طريق العراق مثلا فبعثل من بئر منونة  
 ببطن مكة الذي بجذاجيل سراه (وهو) أي هذا الغسل (مستحب) أي للطهارة أو النظافة على  
 قصد الدخول (حتى لله انفس والنفس ولا بأس بدخوله) أي الحرم والصواب بدخولها أي مكة  
 (للاول مرة) أي لكن دخولها ثم ارا (أفضل) أو التقدير لا بأس بالدخول لئلا يراها وهو  
 أعنى النهار أفضل - ل وهذا قول النجاشي واصلح من الشافعية وفي فتاوى فاضيل خان المستحب ان  
 يدخلها انهارا لما كان ابن عمر رضي الله عنهم الا يقدم مكة الا بات بذى طوى حتى يصبح ويعتدل  
 ثم يدخل مكة ثم ارا وبذكر عن الدي صلى الله عليه وسلم أنه فعله رواه الشيخان واللفظ مسلم  
 والجمهور وعلى أنه يجوز له أن يدخل لئلا يراها متى شاء من غير كراهة بل هما على السواء وقال  
 بعض الناس يكره دخولها بالاول مرة كراهة تنزيه للمغفرة على أسباب من الحرامية (وبستحب)  
 أي عند الاربعة (ان يدخل) أي مكة (من قبة كداء) بفتح الكاف مدودا على ما سمعته صاحب  
 القاموس وهي العقبة العليا على درب الماعلى (من أعلى مكة) وهو الجون لأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم دخل منها عام الفتح فتأولا بالاستعلاء ولأن ابراهيم عليه السلام دعا فيه بأن يجعل  
 أقدمة من الناس تهوى إليهم ولأن باب البيت مثل الوجه والوجه في أمثال الناس ان يقصد إليهم  
 من وجوههم لامن ظهورهم (قيل) فأنه الطاريلسي (وان لم تكن) أي التنية العليا (في)  
 طريقه) بأن جاءه من لاس جهة اليس أو العراق (يفتحي ان يخرج) أي يبل من طريقه (إليها) أي  
 إلى تلك التنية ليدرك الموبة على متابعة السنة السنية (في الحج والعمرة) أي بالافرق بينهما  
 وهو ظاهر بالنسبة إلى الآفاقية من طريق المدينة النبوية والافتد اعتمر صلى الله عليه وسلم من  
 البعرة ولم يرها أحد أنه دخل من تلك التنية وهذا كله اذا لم يكن ضيق وزجة فان كان فلا بأس  
 ان يدخلها من أى موضع شاء خصوصا في هذا الزمان الذي ارتفع فيه الرحمة من غالب افراد  
 الانسان عند حصول ضيق المكان (وقيل في العمرة يدخل من أسفل مكة) وأهل هذا القيل  
 خص من خرج من مكة على قصد احرام العمرة من التسعين والافه ومعارض بما ثبت في السنة  
 (واذا رأى مكة) أي بالدها (دعا) أي بقوله اللهم اجعل لي بها قرارا وارزقني فيها رزقا حلالا

سأل خطابه مع ان السلطان  
 لا يطلع على سريرة هذا  
 الذي يخاطبه فكيف  
 يخاطب رب العالمين المطلع  
 على السرائر وما تخفى  
 الصدور بخطاب هو عاقل  
 عين معناه تعالى الله عن  
 ذلك علوا كبيرا فان هداه  
 الله تعالى ووفقه لذلك  
 واطب على ذلك كل يوم  
 وأحسن الاوقات لذلك بعد  
 صلاة الصبح وعلى الله  
 تعالى القبول (ويقرأ)  
 أيضا من الآيات والسور  
 القرآنية جلة وردت الآثار  
 بفضلها وهي سورة الفاتحة  
 مرة وسورة الاخلاص ثلاثا



وكذا اذ بلغ رأس الردم من أعلى مكة فهو المسمى الآن بالمدينة وكان سيد البيت منه فمالك  
 يتف ويدعو عسا من الدعاء وأحسن ما يقال فيه وفي غيره ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي  
 الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اللهم اني أسألك من خير ما سألتك منه نبيك محمد صلى الله عليه  
 وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم (ويكون في دخوله  
 مليا) أي نارة (داعيا) أي أخرى (الي أن يصل باب السلام) أو غيره من الابواب الكرام  
 والاقول أفضل (فيبدأ بالمسجد) أي بدخوله تعظيما لبيت الله وفضيلا لعبادته الا أن يكون له  
 عذر بأن يجشى على أهله وماله القسنة والضياع ولهذا قال تبع الحجر الزاخر وشرح القدوري  
 (بعد حط أنقاله) أي في موضع حصين ليكون قلبه فارغا (وقبله) أي قبل حطه (أفضل) أي  
 دخوله في المسجد (ان تيسروا) ان تيسروا ان كانوا جماعة اشغل بعضهم بحط الاثقال أو يحفظه ابعده  
 حطها (وبعضهم ياداء الاعمال ولا يؤخره) أي دخول المسجد والطواف (لتغير ثياب ونحوه)  
 أي من استنجار منزل وأكل وشرب (الاعذر وان كانت امرأة لا تبرأ لرجال) أي سواء جملة  
 أو غيرها (يستحب لها ان توخر الطواف الى الليل) لانه استرها  
 \* (فصل يستحب) \* أي بانفاق الاربعة (ان يدخل المسجد من باب السلام) أي ولودخل من  
 أسفل مكة (مقته ما رجله اليمنى) أي على اليسرى في الدخول كما هو السنة مطلقا (دعاء) اصطفا  
 على النبي صلى الله عليه وسلم أي فيقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم  
 من الشيطان الرجيم بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي جميع ذنوبي  
 وافتح لي أبواب رحمتك ويناسب المقام ان يقول ما روى اللهم أنت السلام ومنك السلام  
 وائليك يرجع السلام حينئذ يناب السلام وأدخلنا دار السلام تباركت ربنا وفعالت يا ذا  
 الجلال والاكرام (حافيا الا ان يستعطر) كما في الاختيار وزاد في كثير العباد ويقبل عتبة  
 (واذا رأى البيت) أي الكعبة المعظمة (هلا وكبر ثلاثا) قيد لهما أو لا خير منهما (وصلى على  
 النبي صلى الله عليه وسلم ودعاهما أحب) وقدرى الطبراني انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
 اذا نظر الى البيت قال اللهم زدني نفا وتكريفا وتكريفا ورواه هامة (ومن اهم  
 الادعية طاب الجنة الاجساب) وهو مستلزم لحسن الحالة من غير أن يكون عليه عتاب (ولا يرفع  
 يديه عند رؤية البيت) أي ولو حال دعائه اعدم ذكره في المشاهير من كتب الاصحاب كالفقودرى  
 والهـ داية والكافي والبدائع بل قال السروجي المذهب تركه وبه صرح صاحب الباب  
 وكلام الطحاوى في شرح معاني الآثار صريح أنه يكره الرفع عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 ومحمد ونقل عن جابر رضى الله تعالى عنه ان ذلك من فعل اليهود (وقيل يرفع) أي يديه كما ذكره  
 الكرواني وسماه البصري مستحبا وكان ما اعتمد على مطلق آداب الدعاء ولكن السنة  
 متبعة في الأحوال المختلفة أما ترى أنه يصلي الله تعالى عليه وسلم دعاء الطواف ولم يرفع يديه  
 حينئذ وإما ما يشهد به بعض العوام من رفع اليدين في الطواف عند دعاء جماعة من الأئمة  
 الشافعية والحنفية بعد الصلاة فلا وجه له ولا عبرة بما جوزه ابن حجر المكي وقد بلغني ان  
 العلامة البرهمطوشى كان يرفع يديه في الدعاء حال الطواف (ثم توجه نحو الركن  
 الاسود ولا يشغل بفتح المسجد) لان تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف ان عليه

والمعوذتين ثلاثا وآية  
 الكرسي وبسراً آمين  
 الرسول بما أنزل اليه من ربه  
 والمؤمنون كل آمن بالله  
 وملائكته وكتبه ورسله  
 لا تفرق بين أحد من رسله  
 وقالوا سمعنا وأطعنا غفرنا لك  
 ربنا واليك المصير لا يكافئ  
 الله نفسا الاوسعها لها  
 ما كسبت وعلم اما اكسبت  
 ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا  
 أو أخطأنا ربنا ولا تحمل  
 علينا احمرا كما حملته على  
 الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا  
 ما لا طاقة لنا به واعف عنا  
 واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا

الطواف أو أراذه بخلاف من لم يردعه وأراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد  
 إلا أن يكون الوقت مكروه الصلاة (ولا بشئ آخر) أي من السنن الزائدة كحالة الضحى  
 والاشراق والتشهد (إلا أن يكون عليه فائتة) من الفروض أي وهو صاحب ترتيب (أو) كان  
 يخاف قوت المكتوبة أي نفسه (أو الوتر) أي فوته (أو سنة راتبة) أي من السنن المزمكة  
 التلبية أو البعدية (أو قوت الجماعة) أي في المكتوبة وكذا اجاعة الجنائز (فيقدم كل ذلك على  
 الطواف) أي طواف التحية وغيرها

• (فهـ) ل في صفة الشروع في الطواف إذا أراد الشروع فيه • أي في طواف بعده سعى فانه  
 حينئذ يسكن الاضطباع والرملة (يقتضى أن يضطبع قبله) أي قبل شروعه فيه (وبالبدل) وليس به  
 يتروحه العوام من أن الاضطباع سنة لجميع أحوال الأحرار بل الاضطباع

الطواف على ما سرح به الطرابلسي وغيره لكن قال ولواضطبع قبل شروعه في الطواف بتقبل  
 فلا بأس به وهذا يقتضى أنضلة المعصية وما ذكره في الأصل مطابق لما قاله ابن

أفضلية القلبية فيمنه ما تابى في الجلة فتدوله في الكبير ولا تثنى بين القولين كما لا يخفى غير ظاهر  
 كما لا يخفى هذا وأعلم أن الاضطباع سنة في جميع أشواط الطواف كما سرح به ابن المنيذ فإذا  
 فرغ من الطواف فترك الاضطباع حتى إذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا يكره لكشف

منكبيه وبأق الكلام على أنه لا اضطباع في السعي (وهو) أي الاضطباع المسنون (أن يجعل  
 وسط رداءه تحت إبطه الأيمن وبأق طرفيه) أو طرفه (على كنفه الأيسر ويكون المنكب الأيمن  
 مكشوفاً) أي على هيئة أرباب الشجاعة أظهروا اللبادة في ميدان العبادة (وهو) أي

الاضطباع (سنة في كل طواف بعده سعى) كطواف القدوم والعمرة وطواف الزيارة على تقدير  
 فاختار السعي وبقرض أنه لم يكن لابسا فلا يثنى ما قال في البحر من أنه لا يسى في طواف الزيارة  
 لأنه قد تحال من إحرامه وليس الخيط والاضطباع في حال بقاء الإحرام وهذا ظاهر ولكن من

ليس الخيط لعذر هل يسن في حقه التشبه به ولم يتعرض له أصحابنا وذكر بعض الشافعية أن  
 الاضطباع انما يسن لمن لم يلبس الخيط أما من لبسه من الرجال فيعذر في حقه الاتيان بالسنة أي  
 على وجه الكمال فلا يثنى ما ذكره بعنه هم من أنه قد يقال بشرع له جعل وسط رداءه تحت

منكبه الأيمن وطرفيه على الأيسر وإن كان المنكب مستورا بالخيط للعذر قال في عمدة المذاكر  
 وهذا لا يبعد لما فيه من التشبه بالمضطجع عند الجزع عن الاضطباع وإن كان غير مخاطب فيها  
 بظهر قلت الظاهر رفعه فإن ما لا يدرك كله لا يترك كله ومن تشبه بقوم فهو منهم (ثم يفت

مستقبل البيت بجانب الحجر الأسود مما يلي الركن اليماني بحيث يسير بجميع الحجر عن يمينه  
 ويكون منكبه الأيمن عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مستحبة) أي للخروج  
 عن خلاف من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه قال الكرمانى وهو الأكمل والأفضل عند  
 الكل لأن الخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (والمية فرض) أي بأصاها وعندنا هذا

الهيئة مستحبة والأفضل استقبل الحجر مطلقاً ونوى الطواف كنى عندنا في أصل المقصود الذي  
 هو الابتداء من الحجر سواء قلنا أنه سنة أو واجب أو فريضة أو شرط وهذا الاستقبال في ابتداء  
 الطواف سنة عندنا لا واجب كما في شرح القاية وأما ما ذكره المصنف في الكبير ثم بحثى

فانصرفنا على القوم الكافرين  
 شهد الله أنه لا اله الا هو  
 والملائكة وأولو العلم قائما  
 بالقسط لا اله الا هو العزيز  
 الحكيم قل اللهم ما لك  
 الملك تولى الملك من تشاء  
 وتنزع الملك ممن تشاء  
 وتعز من تشاء وتذل من  
 تشاء بيدك الخير انك على  
 كل شئ قدير لقد جاءكم رسول  
 من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم  
 حريص عليكم بالمؤمنين  
 رؤوف رحيم فان تولوا فتقل  
 سبحي الله لا اله الا هو عليه  
 توكلت وهو رب العرش  
 العظيم لقد صدق الله رسوله  
 الرؤيا بالحق

مستقبل الجرم مارا الى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فاذا جاوز انقل وجعل يساره الى البيت  
وعينه الى خارج البيت فهذه كهيئة مستحبة عند بعض الشافعية وهو خلاف ما عليه عامة  
الامة وليس ما يدل عليه شيء من السنة فلا يكون داخل في الخروج من الخلاف خلاف ما يشير  
إليه كلام المصنف في التكبير (ثم ينبغي ما را الى يمينه) أي الى جهة اليمين من الطائف (حتى  
يحاذي الحجر) أي يقابله (فيقف بجياله) أي بمقابله ويدنو منه غير مؤذ (ويستقبله) أي بوجهه  
وفيه خلاف المالكية ووافقهم الامامية (ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو) أي يقول  
بسم الله والله أكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اللهم  
إيماناً بآبائك وتصديقاً بكتابتك ووفاء بعهدك وإتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهو  
مار (ويرفع يديه عند التكبير) أي مقابل الحجر (حذاء منكبيه أو أذنيه) أي كافي الصلاة  
وهو الأصح (مستقبلاً بباطن كفيه الحجر) حال من ضمير رفع (ولا يرفعهما عند النية) أي إذا لم  
يكن لهما مع التكبير معية (فانه) أي يرفعهما عند النية الواقعة قبل محاذاة الحجر (بدعة) مكروهة  
عند الأربعة ولا يغرك ما يفعله المعلمون للطواف من الجهلة (ثم يستلم الحجر) أي بلسه أما بالقبلة  
أو بالسدة على ما في القاموس (وصفة الاستلام) أي المستنون على وجه الكمال (ان يضع  
كفيه على الحجر) أي لا كفوا واحداً على هيئة التكبير فان الحجر الاسود يعين الله في أرضه  
يصافح بها عباده (ويضع فيه بين كفيه) أي تشبهاً بحالة السجدة المستنونة (ويقبله من غير  
صوت) أي يسمع (ان تسمع) أي كل من الوضع والتقبيل (والاستحسنة) أي يمس ويلس الحجر  
(بالكف) أي الأولى أي بباطنه موضع الوضع (ويقبله) أي بكفه بدل التقبيل (ويستلمه)  
ان يسجد عليه) أي يضع وجهه أو جبينه عليه على هيئة السجود (ويكبر) أي يكبر  
(مع التقبيل) أي مع تحققه قبله (ثلاثاً) قيدها (سيد الدين في شرح التلخيص) أي يكبر  
شرح التلخيص يكبر وكذا انقل السجود عن أصحابنا من جماعة الذين قال قوام الدين  
الكاكي الأولى ان لا يسجد عند النية في المشاهير (وان لم يتيسر ذلك) أي جميع ما ذكر  
من الوضع والتقبيل والسجود والمسح بالكف (أمس الحجر شيئاً) أي من عصا أو نحوها (وقبل ذلك  
الشيء) أن أمكنه (أي الامساس أو التقبيل) (والا) أي بان لم يمكنه الامساس أيضاً للزحمة  
وحصول الإذية أو لكون الحجر ملطخاً بالطين وهو محرم (يقف بجياله) أي بحذاء الركن  
(مستقبلاً له رافعاً يديه مشيراً بهما اليه كأنه واضع يديه عليه) يجوز بالاضافة وبالتنوين (مبسلاً  
مكبراً مهلاً لا حامداً مصليداً عالياً وقبل كفيه بعد الإشارة صرح به) أي بالتقبيل بعد الإشارة  
(الحداذي) أي شارح القدرى وهو المسمى بالسراج الوهاج وكذا ذكر قاضيخان وغيره وهو  
موافق لمذهب الشافعي ويدل عليه حديث المحجن انه صلى الله عليه وسلم كان يستلم بحجر معه  
ويقبل المحجن واغرب ابن جماعة حيث قال والذي اختاره انه لا بأس به ولكنه ليس مستنونا ثم  
استدل برواية البخاري واستلم الحجر كما هو به ان استطاع من غير اذى انتهى ووجه غرابته  
لا يخفى اذ دلالة فيه على المدعى مع ان من قواعدهم ان المطلق محمول على المقيد والعام يخص  
بالدليل مع كون القبان يقتضى ذلك أيضاً لان الإشارة بمنزلة وضع الكف فيستقرع التقبيل  
في البديل على وفق الأصل المبدل منه فتأمل ثم لا يشير بالقول ولا يرأسه الى القبلة ان تعذر التقبيل

لستدخل المسجد الحرام  
ان شاء الله آمين محققين  
رؤسكم ومقصرين  
لاتخافون فعلم ما لم تعلموا  
فجعل من دون ذلك فتحاً  
قريباً الحمد لله الذي لم يتخذ  
ولداً ولم يكن له شريك في  
المالك ولم يكن له ولي من  
الذل وكبره تكبرا بسم الله  
الرحمن الرحيم سبح لله ما في  
الارض والارض  
العز من الحركم له مالک  
السموات والارض يحيى  
وميت وهو على كل شيء  
قدير هو الاول والاخر  
والظاهر والباطن وهو  
بكل شيء عليم يولج الليل في  
النهار ويولج النهار

الركنين ربنا آتينا الدنيا حسنة الآخرة وأعلم أنه لا يشك للدعاء في أثناء الطواف لاني  
 الأركان ولا في غيرها من المطاف فإن المرواة بين الأشواط والأجزاء مستتجة ويصح البناء  
 الدعوات خصوصا المأثورات كالأربعين فبما في نفسه عليه دخوله تحت قوله عليه الصلاة والسلام  
 من كذب على متعمدا ألقوا به من النار (مصلح على النبي صلى الله عليه وسلم) أي  
 في أثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فانه من أفضل القربات أو بالخصوص عند الأركان  
 لاسيما عند الركن الأعظم ويجوز لكل المذمومين قول بعض الجهلة قبله الحجر الأسود اللهم صل  
 على نبي قبلك فانه موهم بالكفر من قوله إلا أنه محمول على الالتفات بناء على حسن الظن بالمؤمن  
 وانما نشأ هذا التركيب من قول به ضمه اللهم صل على نبي قبلك وقول آخر من صلى الله على نبي  
 قبلك وهما كلامان مستتجان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام  
 فوقعوا في الطعن واللام هذا ولم يعين الإمام محمد من اعتنا لما شهد الحج شيئا من الدعوات فان  
 توقفت ما يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر رخصة فله بل يدعو عبادة ويدكر الله تعالى كنهها  
 طهره لمه فترعا وان تبرك بالمأثور منها تحسن أيضا على ما قاله غير واحد من أصحابنا لكن  
 الاظهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب وأما روى عن السلف من حسن  
 ويجوز الاكتفاء بما روى على السالك ان كان أهلا لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)  
 بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد  
 بالاستلام هنا المس به بكفيه أو بيده دون يسه كما يقوله بعض الجهلة والمتكبر من دون تقبيله  
 والسجود عليه ثم عند العجز عن الأمام من الزجعة ليس فيه التيمم عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه  
 حسن في ظاهر الرواية كافي رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال  
 الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل  
 كالحجر الأسود وقال في التيمم وهو ضعيف جدا وفي البدائع لاختلاف في ان تقبيله ليس بسنة  
 وفي السراجية ولا يقبل في أصح الأقاويل وذكر الكرماني عن محمد انه يستله ويقبل يديه  
 ولا يقبله والحاصل ان الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر ورعى عدم التقبيل والاتفاق على  
 ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد وأما الركن الآخر  
 فلا استلام فيه ولا اشارة به ما بل هما بدعة مكروهة باتفاق الاربعة ثم لا يخفى ان الاشارة في  
 الركنين اليمانيين أيضا بدون العجز والرجة غير مبررة فلا يقر لها بقوله بعض الجهلة والمتكبر  
 (واذا طاف سبعة أشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (نختم به) أي كما بدأ به  
 ليقع ختامه مسكا وفي الكبير ولا يلي في حالة الطواف أي جهرا أو بقرينة بطواف العمرة  
 والافاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي المقام  
 ثم يأتي المقام وسباني تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم  
 عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه  
 الاستحباب عند جهور المفسرين والفقهاء المعتمدين (فيصلي خلفه) وهو الأفضل لأنه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وما حوله مما يعلق عليه اسم المقام عرفا أو حيث تبسره من المسجد الحرام  
 أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهما واجبتان عندنا مستتان عند

وأما في التلبيل والتسبيح  
 واتصفا أذ جاءني رجل  
 فلم على وجلس عن يميني لم  
 أرفي زمانا أحسن وجها  
 ولا أشد لباسا ثياب ولا  
 أطيب ريحا منه فرددت  
 سلامه وقالت له يا عبد الله  
 من أنت قال أنا الخضر  
 بجنتك حبالي في الله عز  
 وجل وعندي هدية أريد  
 ان أهديها لك فقلت ما هي  
 قال هي ان تقرأ قبل ان  
 تطلع الشمس وتبسط على  
 وجهه الارض وقبل ان  
 تغرب سورة الفاتحة سبع  
 مرات وقيل أعوذ برب  
 الامس سبع مرات وقيل  
 أعوذ برب الفلق

الشافعي فيطلق في النية من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالسنية لكن لو نوى سنة الطواف  
 أجره لأن المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقراً) أي استحباباً عند الأربع  
 (في الأولى) أي الركعة الأولى بعد القنطرة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية  
 الاخلاص) أي سورتها بعد القنطرة وخصته بالدلالة ما على التوحيد والتعبد (ويستحب ان  
 يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فانيل  
 معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فأغفر لي ذنوبي اللهم اني أسألك ايماناً  
 يشرق قلبي ويقيد اصادقاً حتى أعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضاً بقسمت لي يا أرحم الراحمين  
 روى انه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم انك دعوتني دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك  
 وفرجت همومك ونجوتك ولان يدعوك أحد من ذريته من بعدك الا فمات ذلك به ونزعت  
 فقره من بين عينيه وانجرت له من وراء كل تاجر واقفه الدنيا وهي كراهة وان لم يرد ما على  
 ما رواه الازرق والطبراني في الاوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر وورد ان آدم عليه  
 السلام دعا به خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن اليماني ولا مسافة بين  
 الروايات لاحتمال انه دعا في المقامات وأما ما أحدثه بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف  
 في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً اليه أو الى الكعبة فلا أصل له في السنة  
 ولا رواية عن فقهاء الامهات عن الأئمة الاربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء  
 الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السجى بقربة  
 سوق الكلام وبين الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سجي فينبغي أن لا يكون  
 في حقه خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذ لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة  
 والخاصة وسيأتي زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبه به) أي يلقى بالملتزم أو باستار  
 البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الايمن عليه) أي تارة واليسر أخرى  
 والوجه بكلاهما لان المقصود حصول البركة وهو آتم في هيئة السجدة (رافعاً يديه فوق رأسه)  
 أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منسكه ويستطيد اليه يمايلي الباب  
 واليسرى عما يلي الحجر (داعياً) أي بما أحب ومن المأثور يا واجداً ما جسد لا تزل عني نعمة  
 أنعمت به علي ومن المستحسن الهوى وفقت بيابك والتزمت باعتابك أرجو رجعتك وأخشى  
 عقابك اللهم حرم شعري وجسدي على النار اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك نصن  
 وجهي عن مسئلة غيرك اللهم يارب البيت العميق أعني رقابنا ورقاب آياتنا وأمهاتنا من النار  
 يا كريم يا غفار يا عزيز يا جبار ويقول ريشة قبل منالك أنت السميع العليم وتب علينا انك  
 أنت التواب الرحيم (بالضرع) أي مقرراً باظهار الضراعة والمسكنة (والابتال) وهو زيادة  
 المذلة في الحضرة والممزة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع  
 الباطن (مصلية على النبي المختار) أي أولاً وآخراً بعد الحمد والثناء وسائر الأذكار (ثم يأتي  
 زحزح) أي يترها (فيشرب من مائها) أي قائماً أو قاعداً وراءها مستقبلاً بمسنداً بقوله اللهم اني  
 أسألك علماً نافعا ورزقاً واسعاً وشفاءً من كل داء ويسمي وثلاثاً ويحجده (ويضع) أي  
 يبالغ في شربه فانه ورد آية ما بيننا وبين المنافقين انهم لا يضلعون من زمزم ويستحب ان ينزع

سبع مرات وسورة  
 الاخلاص سبع مرات وقل  
 يا أيها الكافرون سبع  
 مرات وآية الكرسي سبع  
 مرات وسبحان الله والحمد  
 لله ولا اله الا الله والله أكبر  
 سبع مرات وتصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 سبع مرات وتستغفر  
 لنفسك ولو الديك ولمن  
 قواله من أهلك وللمؤمنين  
 والمؤمنات الاحياء منهم  
 والاموات سبع مرات  
 وتقول (اللهم) افعلي بي  
 وبهم عاجلاً وآجلاً في الدين  
 والدنيا والآخرة ما أنت  
 له أهل ولا تفعل به ايام ولا ناً  
 ما نحن له أهل انك غفور رحيم

الركنين ربنا آتينا الدنيا حسنة الالة واعلم انه لا يقف للدعاء في اثناء الطواف لاني  
 الاركان ولا في غيرها من المطاف فان الموالاة بين الاشواط والاجزاء مستتجة وبصريح الفاظ  
 الدعوات خصوصاً المأثورات فلا يلحق فيها اي غش على الله تعالى فلهذا تحت قوله عليه الصلاة والسلام  
 من كذب على متعمداً ايقم الله له من النار (مصلحاً على النبي صلى الله عليه وسلم) أي  
 في اثناء دعوات الطواف أو بدل الدعوات فانهم امن أفضل القربات أو بالخصوص عند الاركان  
 لا سيما عند الركن الاعظم ويجذر كل الحذر من قول بعض الجهلة بقبالة الحجر الاسود اللهم صل  
 على نبي قبلك فانه موهم بالكفر من قائله الا انه محمول على الالتفات ببناء على حسن الظن بالموافق  
 وانما نشأ هذا التركيب من قول بعضهم اللهم صل على نبي قبلك وقول آخر من صلى الله على نبي  
 قبلك وهما كلامان مستقيمان فركب منهما بعض العوام هذا الكلام من غير فهم المرام  
 فوقعوا في الطعن والملام هذا ولم يعين الامام محمد من ائمتنا المشاهدة الحج شيئاً من الدعوات فان  
 توقفتما يذهب بالركة لانه يصير كمن يكرر محفوفه بل يدعو بمجاهدة ويذكر الله تعالى كفاً  
 طهر له متضرعاً وان تترك بالمأثور منها خسر أيضاً على ما قاله غير واحد من اصحابنا الذين  
 الاطهر ان اختيار المأثور عنه صلى الله تعالى عليه وسلم مستحب والمرى عن السلف مستحسن  
 ويجوز الاكتفاء بما روي على السالك ان كان أهلاً لذلك (ويستحب استلام الركن اليماني)  
 بتخفيف الياء وجوز تشديدها أي الواقع من جهة اليمن (في كل شوط) أي حين وصوله والمراد  
 بالاستلام هاتمه بكفيه أو يمينه دون يسه كما يفعله بعض الجهلة والمتكبر من دون تقبيله  
 والسجود عليه ثم عند العجز عن الامس للرجة ليس فيه الثيابة عنه بالاشارة وهذا الذي ذكرناه  
 حسن في ظاهر الرواية كافي رواية الكافي والهداية وغيرهما من كتب الرواية وقال  
 الكرماني وهو الصحيح وذكر الطرابلسي وغيره عن محمد بن الركن اليماني في الاستلام والتقبيل  
 كالحجر الاسود وقال في التوبة وهو ضعيف جداً وفي البدائع لا خلاف في ان تقبيله ليس بسنة  
 وفي السراجية ولا يقبله في أصح الاقاويل وذكر الكرماني عن محمد انه يستلمه ويقبل يديه  
 ولا يقبله والحاصل ان الأصح هو الاكتفاء بالاستلام والجهر وعلى عدم التقبيل والاتفاق على  
 ترك السجود فاذا عجز عن استلامه فلا يشير اليه الا على رواية عن محمد وأما الركن الاخران  
 فلا استلام فيهما ولا اشارة بهما بل هما بدعة مكرهه بانفاق الاربعة ثم لا يخفاء ان الاشارة في  
 الركنين اليمانيين أيضاً بدون العجز والرجة غير معتدة فلا يغزله ما يفعله بعض الجهلة والمتكبر  
 (واذا طاف سبعة اشواط استلم الحجر) أي بطريق السنة المؤكدة كما سبق (فختم به) أي كما بدأ به  
 ليقع ختامه مسكاً وفي الكبير ولا يلي في حالة الطواف أي جهراً أو بعيداً بطواف العمرة  
 والافاضة (ثم يأتي المقام) وهو مخالف لما ذكره في الكبير في هذا المقام حيث قال ثم يأتي المقام  
 ثم يأتي المقام وسيأتي تحقيق المرام في منشا اختلاف علماء الانام والمراد بالمقام مقام ابراهيم  
 عليه السلام لقوله تعالى واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى أي لصلاة الطواف على وجه  
 الاستحباب عند جمهور المفسرين والفقهاء المعبرين (فيصلي خلفه) وهو الأفضل لانه صلى الله  
 تعالى عليه وسلم وما حوله مما يطلق عليه اسم المقام عرفاً أو حيث يشير له من المسجد الحرام  
 أو غيره من الحرم ولو صلى في بلاده جاز (ركعتي الطواف) وهذا واجبة ان عندنا ستان عند

وأما في التلليل والتسبيح  
 و الحمد اذا جاء في رجل  
 فلم على وجلس عن عيني لم  
 أرى زماناً أحسن وجهها  
 ولا أشد سياض ثياب ولا  
 أطيب ريحاً منه فردت  
 سلامه وقالت له يا عبد الله  
 من أنت قال أما الخضر  
 حيث كنت عبداً في الله عز  
 وجل وعندي هدية أريد  
 ان أهديها لك فقلت ما هي  
 قال هي ان تقرأ قبل ان  
 تطلع الشمس وتبسط على  
 وجهه الارض وقبل ان  
 تغرب سورة الفاتحة سبع  
 مرات وقل أعوذ برب  
 الاس سبع مرات وقل  
 أعوذ برب الفلق

المشافعي فيطابق في النسبة من الفرض أو يقيد بالوجوب لا بالنسبة لكن لو نوى سنة الطواف  
 أجزأه لأن المراد بالوجوب هنا الفرض العملي لا الاعتقادي (يقراً) أي استحباباً عند الأربعة  
 (في الأولى) أي الركعة الأولى بعد الفاتحة (الكافرون) بالرفع على الحكاية (وفي الثانية  
 الاخلاص) أي سورتها بعد الفاتحة وخصته بالدلالة معلى التوحيد والتمجيد (ويستحب ان  
 يدعو بعدهما) ومن المأثور دعاء آدم عليه الصلاة والسلام اللهم انك تعلم سرى وعلايتي فاقبل  
 معذرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما في نفسي فاعف عني ذنوبي اللهم اني أسألك إيماناً  
 يشرقي ويقيض اصادقاً حتى أعلم انه لا يصيبني الا ما كتبت لي ورضاً باقست لي يا أرحم الراحمين  
 روى انه أوحى الله تعالى الى آدم يا آدم انك دعوتني دعاء استجبت لك منه وغفرت ذنوبك  
 وفرجت همومك ونعمومك ولن يدعوك احد من ذريته من بعدك الا فعات ذلك به ونزعت  
 فقره من بين عينيه وانجرت له من وراء كل ناجر واثمة الدنيا وهي كراهة وان لم يرد على  
 ما رواه الازرقى والطبراني في الاوسط والبيهقي في الدعوات وابن عساكر وورد ان آدم عليه  
 السلام دعاه خلف المقام وفي رواية عند الملتزم وفي رواية عند الركن اليماني ولا مفاة بين  
 الروايات لاحتمال انه دعا في المقامات وأماماً أحده بعض الناس من اتيان المقام بعد الطواف  
 في وقت كراهة الصلاة والوقوف عنده للدعاء مستقبلاً اليه أو الى الكعبة فلا أصل له في السنة  
 ولا رواية عن فقهاء الامة عن الأئمة الأربعة (ثم يأتي الملتزم) وهو ما بين الركن والباب (بعد أداء  
 الركعتين أو قبلهما) أقول ينبغي أن يحمل هذا الخلاف بالنسبة الى من عليه السجى بقربة  
 سوق الكلام وبين الرمل والاضطباع في هذا المقام وأما من ليس عليه سعى فينبغي أن لا يكون  
 في حقه خلاف انه يأتي الملتزم ثم يصلي خلف المقام اذ لم يكن وقت كراهة كما عليه عمل العامة  
 والخاصة وسأني زيادة تحقيق وتوضيح لهذه المسئلة (فيتشبهه) أي يعلق بالملتزم أو بأستار  
 البيت المعظم (بقرب الحجر ويضع صدره وبطنه وخده الايمن عليه) أي تارة واليسر أخرى  
 والوجه بكله مرة لأن المقصود حصول البركة وهو أتم في هيئة السجدة (رافعاً يديه فوق رأسه)  
 أي قائمتين (مبسوطتين على الجدار) وزاد ابن العجمي في منسكه ويبسط يديه اليمنى مما يلي الباب  
 واليسرى مما يلي الحجر (داعياً) أي بما أحب ومن المأثور يا واجداً ما جسد لا تزل مني نعمه  
 أنعمت به اعلى ومن المستحسن الهى وقتت يبابك والتزمت باعتابك أرجو رجعتك وأخشى  
 عقابك اللهم حرم شعري وجسدى على النار اللهم كما صنت وجهى عن السجود لغيرك نصن  
 وجهى عن مسئلة غيرك اللهم يا رب البيت العتيق أعق رقابنا ورقاب آبائنا وأمهاتنا من النار  
 يا كريم اغفر يا عزيز يا جبار ويقول ربنا قبل من انك أنت السميع العليم وقب علينا انك  
 أنت التواب الرحيم (بالتضرع) أي مقروناً باظهار الضراعة والمسكنة (والابتهال) وهو زيادة  
 المذلة في الحضرة والمعة (مع الخضوع) أي خشوع الظاهر (والانكسار) وهو خضوع  
 الباطن (مصلية على النبي المختار) أي أولاً وآخره بعد الحمد والثناء وسائر الاذكار (ثم يأتي  
 زمزم) أي بئرها (فيشرب من مائها) أي قائماً أو قاعداً وراءها مستقبلاً مبتدئاً بقوله اللهم اني  
 أسألك علماً نافعاً ورزقاً واسعاً وشفاعاً من كل داعٍ ويسمى ويتنفس ثلاثاً ويحمد (ويتصلح) أي  
 يبالغ في شربه فانه ورد آية ما ينساو بين المنافقين انهم لا يضلعون من زمزم ويستحب ان ينزع

سبع مرات وسورة  
 الاخلاص سبع مرات وقول  
 يا أيها الكافرون سبع  
 مرات وآية الكرسي سبع  
 مرات وسبحان الله والحمد  
 لله ولا اله الا الله والله أكبر  
 سبع مرات وتصل على  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 سبع مرات وتستغفر  
 لنفسك ولوالديك وللمؤمنين  
 وللمؤمنات الاحياء منهم  
 والاموات سبع مرات  
 وتقول (اللهم) افعل بي  
 وبهم عاجلاً وآجلاً في الدين  
 والدنيا والآخرة ما أنت  
 له أهل ولا تفعل به ايام ولا نارا  
 ما نحن له أهل انك غفور رحيم

دلوابة نفسه ان قدروا يشرب منه ويقرغ الباقي على جسده وقيل بقرغ الباقي في البئر وهو مما لا  
يظهر وجهه وأما ما اشتمر من أنه صلى الله عليه وسلم نعل ذلك فله في فرضه صحة محمول على  
خصوصيته مما صح في البخاري عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أتى زمزم وهم يسقون  
فقال لولا أن تغلبوا الترت حتى أضاع الحبل لي هذه أي رقبته وفي مسند أحمد وغيره عنه أيضا أنه  
صلى الله تعالى عليه وسلم أتى زمزم فزغاله دلواف شرب ثم رجع فيها فافترغها في زمزم ثم قال لولا  
أن تغلبوا عليا لزعجت يدي فهذا صريح في أنه صلى الله عليه وسلم لم يزرع يده ولا صاب نفسه  
واغاصب غيره للتبرك بسوره على وجه العموم لكل من شرب من مائه كما أشار بجميعه فيها إليه  
صلى الله عليه وسلم (ثم يعود الى الحجر) الاسود فيسقاء أي كما سبق (ان قدروا الاستقبلة) أي  
ويشرب كما تقدم (وكبروه والوجه وصلى) أي على المصطفى (ثم مدى الى الصفا) أي من باب  
الصفا استحبابا (فهو) أي وجوه بار هذا الترتيب على ما ذكره الكرماني والسرورجي والاصل ان  
كل طواف بعده حتى فانه يعود الى الاستلام الحجر بعد الصلاة وما لا ملا على ما قال قاضي بخان في  
شرحه ان هذا الاستلام لا افتتاح السعي بين الصفا والمروة فان لم يرد السعي بعده لم يعد اليه  
اقتضى وقوله لا افتتاح السعي أي لارادة افتتاحه واصل وجهه أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد أن يبر  
عليه من غير اقبال اليه حال توجهه الى الصفا يقتضى المروءة والوفا وموجب الاستعانة بمافيه  
من محل المدد بالدعاء والشاغال الكرماني وفي بعض الروايات يأتي الحجر أولا ثم يأتي زمزم قال  
والا قول أقدم يعني وهو ان يقدم زمزم قال ابن الهمام ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين  
قبل المرحول الى الصفا ثم يأتي المترم قبل المرحول وقيل يلتم المترم قبل الركعتين ثم يصلح مما  
ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر انتهى والثاني هو الاسهل والافضل وعليه العمل وفي كثير من  
الكتب أن يعود بعد طواف القدوم وصلاته الى الحجر ثم توجه الى الصفا من غير ذكر زمزم  
والمترم فيما بينهما واصل وجهه تركهما عدمنا كدهما مع اختلاف تقدم أحدهما (ثم ان كان  
الحرم مفردا بالحج وقع طوافه) هذا (للقدم) أي لو نوى غيره لانه وقع في محله وهو سنة لا فاق  
كما مر (وان كان مفردا بالعمرة) سواء كان في أشهر الحج أو غيره (أو متعتا) بأن يكون مفردا  
بالعمرة في الأشهر بأول الحج في سنة (أو قاربا) أي جاء ما بين التيسير في إحرامه (وقع) أي  
طوافه هذا عن طواف العمرة أي في الصور الثلاثة (نوافله) أي نوى الطواف لفرض العمرة  
(أو غيره) أي من النذور والنفل ونحوه تعين بهيار الوقت بخصوصه (وعلى القارن) أي  
بطريق الاستحباب (ان يطوف طوافا آخر للقدوم) أي بعد فراغه من سعي العمرة ولاية راحل  
طواف القدوم في طواف فرض عمرته كما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى بل مذهبا أن عليه  
طوافين وسعي للجمع بين السكبين

قوله رقبته الذي في البخاري  
يعني عاتقه وأشار الى  
عاتقه اه صححه

جواد كريم رؤف رحيم  
سبح من ان لا تترك ذلك  
غدوة ولا عشية فقلت من  
أعطاك هذه العطية فقال  
أعطانيها محمد صلى الله عليه  
وسلم فقلت أخبرني بنواب  
ذلك فقال اذا قلت محمد  
صلى الله عليه وسلم فله من  
ثوابه فانه سيخبرك بذلك  
فذكر إبراهيم النبي انه رأى  
ذات يوم في منامه كأن  
الملائكة جاءته فاحتملته حتى  
أدخلوه الجنة فرأى ما فيها  
وصف أمورا عظيمة مما  
رأى في الجنة قال فسألت  
الملائكة لى هذا فقالوا لمن  
عمل به لك قال ورأيت  
النبي صلى الله عليه وسلم  
ووجهه سبعون نبيا وسبعون  
صفاء من الملائكة

### • (باب أنواع الطواف) •

الظاهر أنواع الطواف (وأحكامها) أي المتعلقة بكل منها ومنها بيان أحكامها المتميزة عن أخواتها  
(أما أنواعها) سبعة) هذا يؤيد ان أحكامها أيضا متعددة معينة يذكرها على حدة وليس الامر  
بذلك حيث لم يأت في كلامه وأما أحكامها فكذلك ابل اعنا ذكر أحكامها في ضمن أنواعها  
فالظاهر أن يقول كما في الكبير وأنواعها سبعة (الاول طواف القدوم) ويسمى طواف التحية



وطواف اللقاء وطواف أول عهد بالبيت وطواف إحداث العهد بالبيت وطواف الوارد  
والورود (وهو سنة) أي على ما في عامة الكتب المعتمدة وفي خزائن المفسرين أنه واجب على  
الأصح (للا تفاق) دون الميقاتي والمكي (المفرد بالحج والقارن) أي الجامع بين الحج والعمرة  
معاً (بخلاف المعتمر) أي المفرد بالعمرة مطلقاً (والمتع) ولو آفاقاً (والمكي) أي وبخلاف المكي  
إذا كان مفرداً بالحج (ومن بعينه) أي ومن سكن أو أقام من أهل الآفاق بمكة وصار من أهلها  
(فانه لا يسن في حقه) أي طواف القدوم إذا أفرد بالحج (الان المكي إذا خرج إلى  
الآفاق) أي قبل الأشهر فانه لو خرج فيها ثم عاد إلى مكة ليس له القران والتمتع على الوجه  
المسنون (ثم عاد محرماً بالحج) أي مفرداً (أو أقرن فعليه طواف القدوم) أي مستحباً  
حينئذ (وأول وقته) أي وقت أدائه (حين دخوله مكة) لأن أول وقت صحته دخوله الأشهر  
(وأخره وقوفه بعرفة) أي ينتهي بوقوفه بعرفة والآخر وقت أدائه باعتبار جوازه آخر أول  
يوم النحر فإن غايته الأشهر التي هي محل أفعال الحج (فإذا وقف فقد فات وقته) أي سقط أدائه  
(وان لم يقف فإلى طلوع فجر النحر) أذ هو نهاية وقت الوقوف وأما في المشكلات من أن وقته  
قبل يوم التروية فانه خرج مخرج الغالب أي بان لوقته الأفضل كذا حرره في الكبير لكن فيه أنه  
ليس الأفضل على الإطلاق إذا الأفضل وقوعه حين قدومه وهو مختلف باختلاف زمان وروده  
(ولو قدم الآفاق في مكة يوم النحر أوقله) وهو يوم عرفة (بعد الوقوف) أي بعد وقوفه بعرفة وهو  
قبله (سقط عنه هذا الطواف) لأن محله المسنون قبل وقوفه (ولو تركه) أي طواف القدوم  
مع القدرة عليه وسعة وقته (فذهب إلى عرفة) أي بعد ادراك زمن الوقوف (ثم بدله) أي ظهر له  
أن يطوف طواف القدوم وتبين له أنه أخطأ في تركه (فرجع) أي إلى مكة (وطاف له) أي للقدوم  
(ان رجوع قبل الوقوف في وقته) وهو من زوال عرفة إلى فجر يوم النحر (أجزأه) أي طوافه عن  
سنة القدوم لوقوعه قبل الوقوف (والا) أي وان لم يرجع أو رجع ولم يدرك الوقوف في وقته  
(لم يجزه) أي طوافه عن سنة القدوم لعدم حصول الوقوف بعده فوقع طوافه في غير محله (ولا  
اضطباع ولا رمل ولا سجي) أي بالاصالة (لأجل هذا الطواف وانما يفعل فيه) أي في طوافه  
(ذلك) أي ما ذكر من الاضطباع والرمل (إذا أراد) أي المفرد والقارن (تقديم سعي الحج على  
وقته الأصلي وهو) أي وقته الأصلي (عقب طواف الزيارة) لأن السعي واجب والأصل فيه أن  
يتبع القرينة كما في التحفة لكن رخص نخافة الزحمة تقديمه على وقته إذا فعله عقب طواف ولو  
فعلوا واختلوا في الأفضل من التقديم والتأخير في حق الآفاق وكذا بالنسبة إلى المكي لكن  
الاحوط في حقه التأخير لانه لا زحمة في حقه اتوسع زمان السعي بالنسبة إلى فعله وإله هذا وجه  
عدم جواز التقديم له عند الشافعي والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع (الثاني طواف  
الزيارة) ويسمى طواف الركن والافاضة وطواف الحج وطواف الفرض وطواف يوم النحر  
لكونه وقوعه فيه أفضل (وهو ركن لا يتم الحج إلا به) لكنه دون الركن الأعظم وهو الوقوف  
بعرفة لفوات الحج بدونه بخلاف الطواف فانه يستدرك بأدائه في وقته الموسع إلى آخر عمره أو  
يلزم بدنه بفوته عند موته أن أوصى بإتمام الحج (وأول وقته) أي وقت جوازه وصحته (طلوع  
الفجر من يوم النحر ولا آخره في حق الجواز إلا أن الواجب فعله في أيام النحر) أي عند الإمام

كل صف ما بين المشرق إلى  
المغرب فقلت يا رسول الله  
ان الخضر أخبرني انه سمع  
منك كذا فقال صدق  
الخضر وكل ما يقوله فهو  
حق وهو عالم أهل الارض  
وهو رئيس الابدال فقلت  
يا رسول الله في فعل مثل  
ما فعلت هل يعطى مثل  
ما أعطته فقال والذي  
بعثنى بالحق نبيا انه لم يعطى  
وانه لم يغفر له جميع الكبائر  
التي عملها ويرفع الله تعالى  
عنه مقته وغضبه ويؤمر  
صاحب الشمال أن لا يكتب  
عليه شيأ من السيئات إلى  
سنة ولا يعمل بهذا الامن  
خلقه الله سبحانه ذكره

(وفيه رمل لا اضطباع) أى ان كان لباسا كالمسحوق (وبعد) أى بعد طواف الزيارة (سعى) الرفع  
وهو عطف جله على جملة وقوله لا اضطباع معترضة (الا اذا فعلها) أى الرمل والسعى لا الرمل  
والاضطباع لنفسه المعنى (فى القدوم) أى فى حال طواف قدومه وفيه مسامحة اذا السعى لا يفعل  
فى طواف القدوم بل فى حال القدوم والرمل لا يفعل فى حال القدوم بل فى طوافه فالصواب أن  
يقول الا اذا فعله أى السعى فى القدوم أى حال قدومه بعد طوافه سواء رمل فى طوافه أو لم يرمل  
(فلا يرمل فيه) أى فى طواف الزيارة (ولا يرمى بعده) لأن السعى لا يتكرر والرمل تابع لطواف  
بعده سعى (الثالث طواف الصدر) فتحتبى معنى الرجوع ومنه قوله تعالى يومئذ يصدر الناس  
اشتاتا ولدا معنى طواف الرجوع ويسمى طواف الوداع ينفتح الوار ويكسرهما المواد عنه البيت  
او الملح لعدم محبته بدونه ويسمى حجه صلى الله عليه وسلم حجة الوداع لأنه ماخ بعده ويسمى  
طواف الافاضة لكونه لا يصح الا بعد المراجعة من الوقوف وأداء طواف ركنه وطواف آخر  
عه بالبيت لأنه بمن وقوعه حينئذ عند نواحيه بسعد الشافعى وطواف الواجب لكونه واجبا  
دون الفرض الذى هو طواف الزيارة لكون طواف الزيارة ثبت بالدليل القطعى وهو قوله تعالى  
ولما طوفوا بالبيت العتيق وبالإجماع على كونه ركنا بخلاف طواف الوداع فإنه ثبت بالدليل  
القائى ويؤيده أنه يسقط بالهذر ويجوز بالدم لغيره عذر وهذا معنى قوله (وهو) أى طواف الصدر  
(واجب) أى على الاتفاقي دون المسمى ومنه ما من استوطن مكة قبل النذر الا قبل (وأول وقته  
بعد طواف الزيارة) وأما فى المشكلات من ان وقته بعد الفراغ من مناسك الحج فجمع ول على  
وقت استحبابه (ولا آخره) كما تقدم (وليس فيه رمل) وكذا لا اضطباع فيه (ولابعد سعى)  
وكان حقه أن يقول ولا سعى بعده فليس فيه رمل ولا اضطباع لأنهما مقرعان على طواف  
بعده سعى (وهذه الاطوفة الثلاثة) من القدوم والزيارة والصدر (فى الحج) أى فى حقه  
خاصة **﴿الرابع طواف العمرة وهو ركنا﴾** أى فرض فى أدائها (وفيه اضطباع  
ورمل) وهما اشتان فيه (وبعد سعى) أى واجب (وأول وقته) أى وقت طوافه (بعد  
الاسحواهم ولا آخره) أى فى حق أدائها **﴿الخامس طواف النذر وهو واجب﴾** أى فرض  
عملا لا اعتقادا (ولا يختص بوقت) أى اذا لم يعينه (الأ أن يكون عليه) أى على النذر (غيره) أى  
غير النذر الذى هو واجب غيره من بوقت (أقوى منه) أى قد قدم حينئذ الاقرى عليه من  
طواف فرض أو غيره من الفروض أو واجب من من النذور أو غيره **﴿السادس طواف  
تحية المسجد وهو مستحب لكل من دخل المسجد﴾** أى المسجد الحرام (الا اذا كان عليه غيره)  
أى من الاطوفة (فيه قوم هو) أى ذلك الغير (مقامه) أى يترتب منابه ويدخل فى ضمنه  
(كالمعتمر) أعم من أن يكون متمعا ولا فإنه يطوف طواف فرض العمرة ويندرج فيه طواف  
تحية المسجد كما ارتفع به طواف القدوم الذى هو أقوى من طواف تحية المسجد وكذا اذا  
دخل المسجد من عليه فرض أو غيره فصلى ذلك فإنه قام مقام صلاة تحية المسجد وذلك لان  
تحية هذا المسجد الشرىف بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فحينئذ يصلى تحية  
المسجد ان لم يكن وقت كراهية الصلاة (السابع طواف التطوع) أى النافلة والا  
وطواف التحية أيضا تطوع وهو لا يختص بوقت أى بزمان دون زمان لجوازها فى أوقان كراهة

الاعمش وقد نقلنا من كتاب  
قوت التلويح واحياء علوم  
الدين بقليل اختصارا فاحتفظ  
على ذلك وداوم هذا الله  
تعالى وأسعدك فى الدارين  
ان شاء الله تعالى (ورأيت)  
ان ازيدك دعاء شريفة اعظم  
الشفع جدا خفف المؤنة  
ورددى صحيح الترمذى أحد  
كتب الصحاح الستة عن  
معقل بن يسار رضى الله  
عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من قال  
حين يصبح ثلاث مرات  
أعوذ بالله السميع العليم  
من الشيطان الرجيم قرأ  
ثلاث آيات من آخر

الصلاة عندنا أيضا خلافا للامام مالك رحمه الله تعالى وقوله (إذا لم يكن عليه غيره) يفيد أنه لا ينبغي أن يتطوع ويكون عليه غيره من الطواف وشحوه من سائر الفروض فإنه لا يليق بشخص عليه مثلاً أداء الزكاة أن يتطوع بالصدقة أو عليه قضاء صلوات فيأتي بأقله من طواف أو صلاة وسائر عبادات متطوعات لكن مفهوم عبارة أنه إذا كان عليه غيره يختص هو بوقت وهو لا بأس به لأننا نقول يختص حينئذ بالفراغ عما عليه من غيره لكن لا بطريق في الجواز والصحة كما قيل بل على سبيل الزوم والفرضية (ولا بشخص) أي ولا يختص جوازه وصحته بأحد (إذا كان مسلماً) لكن لا بد أن يكون مميزاً فلا فائدة لا يصح أيضاً من الجنون وغير المميز من الصغار (طاهراً) أي من الجنابة والحيض والنفاس لأنه يحرم الطواف عليهم وكذا دخولهم المسجد إلا أنهم لو هجموا وفعّلوا صح وعلمهم الاثم والكفارة كما سيأتي في محله وكذا سنده كفي محله يحكم الطهارة عن الحدث والخبث في البدن والثوب (ويلزم) أي اتصافه (بالشروع فيه) أي في طواف التطوع وكذا في طواف تحية المسجد وطواف القدوم وقوله بالشروع فيه أي بمجرد النية (كبالصلاة) أي كما يلزم الصلاة بالشروع فيها بالنية مع تحقق سائر شروطها ويستتقي من هذا الحكم إذا شرع بظن أنه عليه فإنه لا يلزم في الطواف وفي المسئلة خلاف للشافعي حيث يقول المتطوع أمير نفسه أن شاء فعل والا فلا كما ورد لكن يدفع بأن المتطوع أمير نفسه قبل التزامه لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم وإنما نصير العبادة ملعبة والقياس على الحج والعمرة فإن الإجماع على أن من شرع فيه ما بنى النفل يلزمه إتمامهما لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله والله أعلم

\* (فصل في شرائط صحة الطواف) \* أي مطلقه (الاسلام) لأن الكافر ليس أهلاً للعبادة المحتاجة إلى النية وقد بشرطت فيه لقوله (والنية) وهي شرط فيه عند الجمهور وقيل ليست بشرط أصلاً وإن نية الحج في ضمن الاحرام كافية ولا يحتاج كسائر الأفعال إلى نية مفردة وقيل النية ليست بشرط لكن الشرط أن لا ينوي شيئاً آخر وهذا كله في طواف الزيارة مع احتمال في طواف القدوم والصدور والعمرة وأما طواف النفل فلا أطن فيه خلافاً لعدم اندراجها في ضمن نية سابقة وسيأتي لهذه المسئلة في فصلها متممة (والوقت) أي لبعض أفرادها وهو أكثر أنواعه (وكونه بالبيت) أي كون الطواف ملتصقاً به من خارجه (لانيه) أي لا واقعا في داخله وكذا قال الشافعي لומר بعض ثيابه أو بدنه على الشاذر وإن أوعى جدار الحجر بطول طوافه وما التفت إليه علماً أو ناسخاً حيث أنه ما ليس من البيت بالأدليل الظني لكن الاحوط رعايته والمقصود عندنا أنه لو طاف داخل البيت حول جداره لا يصح ثم كونه بالبيت ركن على ما هو الظاهر لأنه بشرط (وفي المسجد) أي المسجد الحرام (ولو على سطحه) وسيأتي زيادة تحقيق له (واتيان أكثره) لأنه مقداره الفرض منه والباقي واجب فيه وفي عهده شرطاً مساحاً له أذهب عن أن أيضاً (قيل) والابتداء من الحجر) أي عداً من شرائط صحة الطواف ففي شرح المنار للكاكي والمطلب الفائق لشارح كنز الدقائق أن الابتداء من الحجر الأسود بشرط على الأصح لكن الأكثر على أنه ليس بشرط بل هو سنة في ظاهر الرواية ويكره تركها وعليه عامة المشايخ فوافي محمد في الرقيات على أنه لا يجوز به أي الافتتاح من غيره قال في الكبير رحمه الله فرضاً أقول بل جعله شرطاً كما سيأتي

سورة الحشر وكل الله تعالى به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي وإن مات في يومه مات شهيداً ومن قرأها حين يمسي فكذلك أخرجته الترمذي (قلت) قوله ومن قرأها حين يمسي فكذلك يعني وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يصبح وإن مات في ليلته مات شهيداً ويصليون عليه يدعونه بالاعظيم فإن أقط الصلاة هو الدعاء بالاعظيم يوم والآيات الثلاث من آخر سورة الحشر هو الله الذي لا اله إلا هو عالم الغيب

مصرحاً في كلام ابن الهمام حيث قال في شرح الهداية والافتتاح من غير الجرح اختلاف فيه  
 المتأخرون قبل لا يجزيه وقيل يجوز غير ان الافتتاح من الجرح واجب لانه عليه الصلاة والسلام  
 لم يتركه قط ثم ذكر في موضع آخر ان افتتاح الطواف من الجرح سنة فلو اتقوه من غيره جاز ذكره عند  
 عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لايعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليله قياسه وبجزيه  
 ولو كان في الآية اجمال لكان شرطاً كما قال محمد لكنه متفق في حق الابداء فيكون مطلق  
 التماوف هو فرض وافتتاحه من الجرح واجب للمواظبة كما قالوا في جعل الكعبة عن يساره  
 والحاصل انه اختار الوجوب وبه صرح في المنهاج نقلاً من الذخيرة حيث قال في عدة الواجبات  
 والبداء بالجرح الاسود وهو الاشبه والاعدل فينبغي ان يكون هو المقول  
 (فصل) أي في تحقيق النية (النسطة) أي لخصه الطواف المتوقف على النية على ما عليه  
 جهه والاعتناء (هو أصل النية دون التعيين) أي لا تعين القرصية والوجوب والسنة ولا تعين  
 كونه لزيارة أو للصدقة أو لطلب دم وشهود ذلك فانه ليس بشرط ولا واجب بل عزيمة أو مستحب  
 فاذا ثبت ذلك (فلوطاف) أي دار حول البيت (لا ينوي طوافاً) أي أصلاً (بأن طواف طالباً  
 لغيره) أي لذيون ونحوه (أو حار بامن عذوق) أي ظالم أو غير (أو لا يعلم انه البيت) أي بيت الله  
 تبارك وتعالى أو البيت الذي يجيب الطواف به أو يستحب (لم يعبث به) أي لم يعتبر ذلك الطواف  
 حينما وجب بدفعه النية الشرعية لانه لم يقصد به القرية وان حصل منه النية الأقوية وهي مجرد  
 ارادة الدورية (ولو نوى أصل الطواف) أي على جهة القرية (جاز) أي لحصول أصل النية (ولو  
 طاف طوافاً في وقته) أي زمانه الذي عين الشارع وقوعه فيه (وقع عنه) أي بهد أن ينوي  
 أصل الطواف لكونه معياراً له كافي موم ادا رمضان (نوا بعبثه أولاً) أي أو ما نواه به من قبل  
 أطلقته (أو نوى طوافاً آخر) وهذا كله مبني على أن التعيين ليس بشرط في نية الطواف بخلاف  
 الصلاة فان التعيين لابد منه في الفرض والواجب وأما الصوم ففيه تنمصيل ليس هذا محلله  
 والحاصل انه اذا نوى طوافاً آخر يكون للأول وان نوى الثاني فلا يعمل النية في الثاني ذلك  
 عليه ولا تأخره عنه كما سبق في مثاله ما بينه بقوله (ومن فروعهم لو قدم) أي من سافره (معترا  
 وطاف) أي بأى نية كانت (وقع عن العمرة) أي عن طوافها (أو حاجاً) أي أو قدم حاجاً  
 (وطاف قبل يوم النحر وقع) أي طوافه (للدوم أو فارناً) أي قدم فارناً وطواف طوافين من غير  
 تعيين فيهما (وقع الأول للعمرة وانما انى للدوم ولو كان) أي طوافه (في يوم النحر) أي ونوى  
 فملاً أو وداعاً وأطلقه (وقع للزيارة أو بعد ما حبل النحر) أي بعد ما طاف للزيارة كما في نسخة  
 (فهو وللصدر وان نواه للتطوع) وكذا اذا أطلقه (فالحاصل ان كل من عليه طواف فرض  
 أو واجب أو سنة اذا طاف) أي مطلقاً أو مقيداً (وقع عما يستحقه الوقت) أي من الترتيب  
 المعتبر الشرعي (دون غيره) حتى لو رتبته على خلاف ذلك أو أهمل ترتيبه أو تعينه (فبيع  
 الأول عن الأول وان نوى الثاني أو غيره) أي من الثالث ونحوه (والثاني عن الثاني وان نوى  
 غيره) أي من الأول وأمثاله (فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى من  
 الأول) باعتبار المرتبة المرتبة كالفرض بالاضافة الى الواجب والواجب بالنسبة الى السنة  
 (فيبدأ بالأقوى) أي فيعتبر ابتداؤه بالأقوى وان كان قوله على خلاف الأول (كالوتر)

والشهادة والرحمن الرحيم  
 هو الله الذي لا اله الا هو  
 الملك القدوس السلام  
 المؤمن المهيمن العزيز الجبار  
 المتكبر سبحان الله عما  
 يشركون هو الله الخالق  
 البارئ المصور له الاسماء  
 الحسنى يسبح له ما في السموات  
 والارض وهو العزيز  
 الحكيم فاعظم هذا الثواب  
 العظيم واحرص عليه  
 ولازم عليه دائماً فان الله  
 تعالى يرسل اليك في كل يوم  
 وفي كل ليلة سبعين ألفاً  
 ملك يدعون جميع الثمار  
 وجميع الليل بلفظ الصلاة  
 الذي هو مخصوص بالانبياء  
 ناهيك بهذا

طواف الصدر ثم عاد باحرام عرفة فبدأ بطواف العمرة) لأن طواف العمرة أقوى لكونه فرضاً  
(ثم الصدر) أي ثم باقي طواف الصدر لم يجعل الطواف مصر وقاله مع أنه سبق تعلق الذممة به  
لكونه واجباً ومرة تبتهدون الفرض وهذا واضح جداً (ولو طاف لعمرة ثلاثة أشواط ثم طاف  
للقدم كذلك) أي ثلاثة أشواط (فالأشواط التي طاف للقدم) أي بحسب النية (محسوبة  
من طواف العمرة) أي بحسب اعتبار الشريعة (فبقى عليه للعمرة شوط واحد فيكمله) أيضاً  
وهذا ظاهر لكن استشكل عليه ما قالوا في طواف العمرة أربعة أشواط ثم طاف يوم النحر  
لزيارة فان ثلاثة أشواط منه تحول لعمرة ولو قدم الأقوى لما قالوا بتحويل ثلاثة أشواط من  
لزيارة إلى العمرة لأن الثلاثة الأخيرة منه واجبة والزيارة فريضة والجواب أنه ليس بتحويل  
من الفرض إلى الواجب بل من الواجب المتأخر إلى الواجب المتقدم الذي استحق أن يكون  
لطواف له أولاً فهو الأقوى من هذه الحنية مع أن تدارك الأول لا يتصور بدونه ويتصور  
تدارك الثاني بغيره وأما ذكره في الكبير بقوله بل من الفرض إلى الفرض كما إذا ترك الأكثر  
من طواف العمرة ففيه ان الظاهر فيما نحن فيه أنه من الواجب إلى الواجب كما حذرناه ووقع  
ذلك لم يدفع الإيراد إذا قيل من الفرض إلى الفرض إلى آخره إبقاء الاشكال على حاله اللهم  
لأن يقال يصرف من طواف الزيارة شوط واحد إلى العمرة لتكمل ركعها فيكون من الواجب  
في الفرض ثم قوله أو نقول إذا طاف ولو مفرقاً وقع الكل عن الفرض أي السابق كما لو أطال  
صلاته يقع الكل فرضاً فلا سؤال انتمى وهو من عجيب المقال لأن مبنى السؤال انما هو على أن  
ندم الأقوى هو المتميز في الحال فإذا استوى الحكم في الفرضين فأين يتصور تقديم الأقوى  
اللين ثم الاظهر ان المراد بالأقوى أعم من أن يكون حقيقة كما سبق أو مجازاً بقوله (ولو طاف  
عمره بعضه) أي وترك بعض أشواطه ولا فرق بين القليل والكثير في المتروك (ثم طاف الزيارة)  
نكمل (يكمل طواف العمرة من الزيارة) أي لاستحقاق طواف العمرة أولاً فهو أقوى من  
راف الزيارة من هذه الحنية مع استوائهما في الركبة فصرفه إلى طواف العمرة أولى سواء  
انت المكمل من فرائض طواف الزيارة أو من واجباته وأما القارئ اذا لم يدخل مكة ووقف  
رفة فنعليه دم لرفض العمرة وعليه قضاؤها كذا ذكره الشنقي ولعل هذا وجه تقييده ببعضه  
كذا لو طاف للزيارة بعضه ثم للصدر) أي جمعه (يكمل الزيارة من الصدر) وهذا ظاهر لا غبار  
به لأن طواف الزيارة أقوى من الصدر رتبة ومرة فالصرف إليه أولى كالأجنبي ومن جملة  
روع لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يميزه عن النذر ثم تقيده بالاحكام  
كورة بالطواف يفيد ان حكم السعي ليس كذلك فبقى عليه سعي الحج وأحرم بعمره وطواف  
سعي للعمرة لم ينتقل سعيه إلى سعيه مع تقدم سعيه وقوة مرتبة ولعل وجه الفرق هو ان  
واف متمكر في الحج بخلاف السعي فلهذا لو ترك سجدة في ركعة وأتى بثلاث سجعات  
ركعة أخرى جاز في تلك الصلاة دون غيرها وبهذا تبين أنه لو كان عليه طواف الحج وطواف  
سعي لم ينتقل طوافها إليه مع أنه أحق لكونه أسبق

فصل في طواف المغني عليه والنائم) أي من المرضى (ولو طافوا) أي الرفقة (بالمغني عليه  
لا أجر ذلك) أي الطواف الواحد المشتمل على فعل الفاعل والمفعول (عن الحامل) أي

التشريف العظيم الذي  
يحصل لك بهذا العمل البشير  
كما أفاده الحديث الصحيح  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

\*) (فصل في الاحرام)  
اذا وصل الآفاق إلى  
المقات نوضاً واعتسل  
وحلق رأسه وقلم اظفاره  
وحلق ابطه وعاتيه واستعمل  
الطيب وتجنب رد عن الخط  
وليس أزارا ورداء أي يزين  
جديد بن أو غسيلين وصلي  
ركعتين نوى بهما سنة  
الاحرام بقراءة في الأولى  
الفاتحة وقيل يأبها  
الكافرون وفي الثانية  
الفاتحة وسورة الاخلاص  
والاحرام اما بالحج

أصله (والمحمول أي وعنه نيابة (ان نوى) أي الحامل (عن نفسه وعن المحمول) أي عما  
أو واحد بعد واحد قيل الشروع (وإن كان) أي ولو كان الحمل (بغير أمر المعنى عليه) أي  
بناء على أن عقد الرقعة متضمن للفعل هذه المنفعة وهذا إذا اتفق طوافهما بأن كان لغيرهما  
أولياتهما ونحوهما (وكذا ان اختلف طوافهما) أي وصفا واعتبارا (بأن كان لاحدهما  
طواف العمرة ولآخر طواف الحج) أو أحدهما فرضا والآخر واجبا (فيكون طواف  
المحمول عما أوجبه إرامه) أي من فرض العمرة أو طواف القدوم أو الزيارة (وطواف  
الحامل كذلك) أي على وفق ما اقتضاه إرامه من الاطوفة المذكورة (ولو طافوا بغير  
وهو نائم من غير انحاء) ففيه تفصيل (ان كان بأمره وجعلوه على فوره) أي ساعته عرفا وعادة  
(يجوز والّا) أي بان طوافيه من غير أن يأمرهم به أو فعلوا به بدأمره ولكن لا على فوره (فلا)  
أي لا يجزيه عن الطواف وتقصده على ما يحصل به توضيحه ما في الكبير لو أن رجلا مر بضا  
لا يستطيع الطواف الا سحوا وهو يعقل نام عن غير عتبه فله أصحابه وهو نائم فطوافيه  
أو أمرهم أن يحلوه ويطوفوا به فلم يفعلوا حتى نام ثم احتلوه وهو نائم أو جعلوه حين أمرهم بحمله  
وهو مستيقظ فلم يدخلوا به الطواف حتى نام على رؤسهم فطوافيه على تلك الحالة ثم استيقظ  
روى ابن سماعة عن محمد بنهم اذا طافوا به من غير أن يأمرهم لا يجزيه ولو أمرهم ثم لم يحلوه  
بعد ذلك وطافوا به أبرأه ولو قال لبعض عبيده استأجر لي من يطوف لي ويحمله لي ثم غلبته  
عيناه ولم يعص الذي أمر به ذلك من فوره بل تشاغل بغيره طويلا ثم استأجر قوما يحملونه وأتوه  
وهو نائم فطوافيه قال ابن سماعة استحسن اذا كان على فوره ذلك انه يجوز فاما اذا طال ذلك  
وبام قاتوه وجعلوه وهو نائم لا يجزيه عن الطواف وان كان لا يبرأ لزم بالامر قال ابن سماعة  
والقياس في هذه الجملة أن لا يجزيه حتى يدخل الطواف وهو مستيقظ بنوى الدخول فيه لكن  
استحسننا اذا حضر ذلك فنام وقد أمر أن يحمل فطاف به أنه يجزيه قال ابن الهمام وحاصل  
هذه القروع ان يرفق بين السائم والمعنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه انتهى وقد  
أطلقوا الاجراء بين ثالثي اليوم والاعمال في الوقوف ولعل الفرق ان الوقوف لا يتوقف صحته  
على البية لعدم اشتراطها فيه اكتفاء بتدريج نيته في ضمن بية الاحرام توسعة على العباد في  
الرجعة بخلاف الطواف فان التمشيط فيه عند الجمهور وعلى ما سبق فالتخي وجود حقيقة تها  
حق المعنى عليه بالاكتفاء عن تحقيق حكمها بالنسبة الى الرقعة بناء على عقد المودة والمشاركة  
في العهدة واعتبر الامر الصريح في المريض النائم لقيام نيته مقام نيته لان حاله أقرب الى  
النوم ومن حال المعنى عليه والله أعلم (وان لم ينو الحامل الطواف) أي أصله (بل نوى)  
أي الحامل بطوافه (طلب غريم) أي مثالا (فان كان المحمول عاقلا) أي منبها أو مستيقظا  
(ونوى الطواف) أي قربته (أجراه) أي المحمول لتحقيق نيته (دون الحامل) لفقد قصد  
الشرعي (وان كان المحمول معفى عليه) وكذا السائم والمجنون والمسئلة بجماله (لا يجزيه) أي  
الطواف لهما (لا تفتا البية) أي الشرعية (منه) أي من المحمول (ومنهم) أي الجاهلون  
الدال عليه الحامل وكان الاولى أن يقول منهم ما وعلم منه أنه لو نوى الحامل عن نفسه ولم ينو  
المحمول جاز للمحمل دون غيره سواء كان مقيما ولا (وان نوى من استأجره لا يعتد بنيته)

أو بالحج والعمرة قال ان  
اراد الحج اللهم اني أريد  
الحج فيسره لي وتقبله مني  
وأعني عليه وبارك لي فيه  
نويت الحج وأحرمت به  
عن أصاته تعالى ليبيك اللهم  
ليبيك ليبيك لا شريك لك  
ليبيك ان الحمد والتعظيم لك  
وأنتم لا شريك لك (اللهم)  
أحرم للشعري وبشري  
وعلمني ودي من النساء  
والطيب وكل شيء حرمته  
على الحرم أبتغي بذلك  
وجهك الكريم ليبيك  
وهديك والخيرات كلها  
بيديك والرغبة اليك  
والعمل الصالح ليبيك  
ذا المعام والفضل الحسن



بهم ما لا يحجب وأما طهارة مكان الطواف فذكر عز بن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان  
 في موضع طوافه نجاسة لا يبطل طوافه وهذا يشهد في الشرعية والفرضية واحتمال ثبوت  
 الوجوب أو السنة والأصح عدم الوجوب عند الشافعية (الثالث) أي من الواجبات (سبتر  
 العورة فلو طاف مكشوقاً) أي قدر ما لا يتجاوز الصلاة معه (وجب الدم) أي أن يعدمه (والمبايع)  
 أي قدره (كشفر ربيع العضو) أي من أعضاء العورة بالنسبة إلى الرجل أو المرأة والأمة كما  
 نسبت ذلك في محله (فما زاد) أي على قدر الربع (كفا في الصلاة) أي عند أبي حنيفة ومحمد حيث  
 قالوا (وان انكشف أقل من الربع لا يمنع ويجمع المتفرق) وأما ما نقل عن السروجي من أنه  
 لو ظهر شعرة من شعراتها وظفر من ظفر رجليها لم يصح ما وافها كالصلاة فهو غلط من الناقل لأن  
 السروجي إنما ذكر ذلك عن النووي على مقتضى مذهب الشافعي (الرابع) أي من الواجبات  
 (المشي فيه للقادر) ففي الفتح المشي واجب عندنا وعلى هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وماتى  
 فتاوى فاضلان من قوله والافواف ماشياً أفضل نساهاً أو محمول على النافذة بل ينبغي في النافذة  
 أن يجب لأنه إذا شرع فيه وجب فوجب المشي انتهى لكن قد يقال بالفرق بين ما يجب بإيجاب  
 الله تعالى وبين ما يجب بفعل العبد ولذا يجوز قضاء الوضوء الكراهة دون أداء ركعتي  
 الفل مع أنه لم يلزمه بوصف المشي مع الاتساع في التطوع ولهذا يجوز بلا عذر في صلاة  
 الفل ترك القيام الذي هو ركس في العرض عند القدرة (فلوطاف) أي في طواف يجب المشي  
 فيه (راكباً أو متجولاً أو زحفاً) أي على أسننه أو على أربعته أو جنبه أو ظهره كالمطبخ (بلا عذر  
 فعليه الإعادة) أي ما دام بمكة (أو الدم) أي تركه الواجب (وان كان) أي تركه (بعد ثلاثي عليه)  
 كما في سائر الواجبات (ولو نذر) أي وهو قادر على المشي (أن يطوف زحفاً) (وكذا ما في معناه  
 الزمه) أي الطواف (ماشياً) لا التزامه بالوجه الاكبر بخلاف من شرع زحفاً فإنه النقل فإن المشي  
 في حقه هو الأفضل كما تقدم والله أعلم ويؤيده ما في الكبير ثم إن طافه زحفاً أعاده كذا في الأصل  
 وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي أنه إذا طاف زحفاً أجزأه لأنه أدى ما أوجب على نفسه  
 هكذا حكى في البدائع وذكر الطحاوي في هذه المسئلة قبل عليه الإعادة والافدم وقيل  
 لا يلزمه نهي انتهى فتحة في المسئلة خلافة وأما ما ذكره ابن الهمام في المناشئة في أن الأجزاء  
 لا يفي ما في الأصل من الإعادة والجزء قد فزع لما يستفاد من تعليقه لقوله لأنه أدى ما أوجب  
 على نفسه ثم قوله ولو كان خلافاً كان ما في الأصل هو الحق لأن من ترك واجبا في الصلاة وجب  
 عليه الإعادة أو سجدة تامة ولو لم يفعل قلنا صحته صلواته ثم دفع بالفرق الذي قررناه سابقاً في  
 التزام عبادته (الخامس) أي من الواجبات (التيامن) صرح بوجوبه الجمه ورم من الاحتجاب وهو  
 الصحيح وقيل سنة وقيل شرط وفي الفتح الأصح الوجوب (وهو أخذ الطائفة) أي سرعه (عن  
 يمين نفسه وجعل البيت عن يساره) تأكيده لما قبله وما ذكره في الفتح وغيره من جهة الباب فوردى  
 الكل واحداً لأن المراد يمين الحجر عند استقباله أو لوقوعه في يمين الباب (وضده) أخذه عن يساره  
 وجعل البيت عن يمينه وهو الطواف المنكوس (الظاهر أنه الطواف المقلوب والمنكوس  
 وأما المنكوس فهو أن يجعل رأسه من جهة الأرض ورجله من جهة السماء ومنه قوله تعالى  
 ثم نكسوا على رؤسهم في القيام من نكسه قلبه على رأسه كنكسه وأما ما في الكبير من أنه ذكر

أواني ركباً وبالأحوال عند  
 اختلاف الأحوال إلى أن  
 يقطع التلبية من متى يوم  
 التبر بأول حصه يرمع عند  
 جرة العقبة وان أراد الحج  
 والهجرة قال (اللهم) أي  
 أريد الحج والعمره فيسرها  
 لي وقبها سامني واعني  
 عليهم وبارك لي فيها  
 نويت العمرة والحج  
 وأحسنت بهم المخلص الله  
 تعالى ثم يأتي بجميع ما تقدم  
 من الفاظ التلبية

\*(فصل في دخول مكة)\*  
 بين الاعتسار لدخول مكة  
 بذى طوى ويدخلها ثم أرا  
 أولها لكن سيدنا عبد الله  
 ابن عمر رضي الله عنهما  
 كان لا يقدم مكة إلا بات



في منسك الرومي عن السروجي وليس شيء من الطواف يجوز مع استقبال البيت الاقبالة الحجر  
 انتهى وهو غلط منه لانه انما ذكره السروجي عن الشافعية وقد صرح في الغاية ومنسك  
 البخاري لو استقبل البيت بوجهه وطاف معترضا وجعل البيت عن يمينه ومشي القهقري  
 أو معترضا مستدبرا البيت لا يبطل عندنا لان المأمور به مطلق الطواف عندنا وهو الدوران  
 حول الكعبة وقد أتى به الا انه أدخل في وصفه ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل بتركه الترتيب  
 وتركه الصفة انتهى ولا يخفى ان ما نقل عن السروجي يمكن حمله على ما يوافق المذهب بأن يقال  
 معنى لا يجوز يحرم فعله وتركه الواجب وأما قياسه بقوله ولانه عبادة لا تبطل بالكلام فلا تبطل  
 بترك الترتيب أو ترك الصفة فمع ظهور الفارق بينهما ليس للترتيب دخل فيه ما والحاصل ان وجوب  
 التيامن يفيد ان من أتى بخلافه من الصور المذكورة المخالفة للتيامن في الهيئة والكيفية  
 يحرم عليه فعله ويجب عليه الاعادة أو لزوم الجزاء ومن ذلك ما رأينا من بعض المجانين على صورة  
 المجاذيب من أهل الامكار انه طاف على هيئة السماع الدوار فانه لاشك أنه يحرم عليه لاشتماله على  
 الاقبال والادبار والمشي باليمين واليسار (السادس) من الواجبات (قيل الابتداء من الحجر  
 الاسود) وقد تقدم انه المختار لابن الهمام وغيره والاكثرون على انه سنة وقيل فريضة وشرط  
 (السابع) الطواف وراء الحطيم أي جدار الحجر (فلو لم يطف وراءه بل دخل الفرجة التي بينه وبين  
 البيت) أي وخرج من الفرجة الأخرى (فطاف فعليه الاعادة أو الجزاء) أي كما سيأتي  
 (ثم الواجب أن يعيده على الحجر) أي فقط كما سيصور (والافضل اعادته كله) أي ليؤدي به على  
 الوجه الحسن المستحسن عند العلماء وللخروج به عن خلاف بعض انفقها وهذا عند الاكثر  
 من أئمة المذهب خلافا لظاهر كلام الكرماني فعليه ان يعيد الطواف ولما صرح به ابن الهمام  
 حيث قال فيجب اعادته كله ليؤدي على الوجه المشروع انتهى وهو ظاهر لانه كما يجب عليه  
 تدارك نقصانه من أصل الطواف يجب عليه تدارك وصفه الواجب كما في ترك سائر الواجبات  
 الاصلية والوصفية وهذا كله بناء على ان كون الحجر من البيت ثبت بالدلالة الظنية خلافا لما قاله  
 الشافعية (وصورة الاعادة على الحجر أن يأخذ عن يمينه خارج الحجر) أي مبتدئا من أول اجزاء  
 الفرجة أو قبله بقليل للاحتياط (حتى ينتهي الى آخره) أي من الشق الآخر كما تقر (ثم يدخل  
 الحجر من الفرجة) أي التي وصل اليها (ويخرج من الجانب الآخر) وهو الذي ابتدأ من طرفه  
 (أو لا يدخل الحجر بل يرجع ويبتدئ من أول الحجر) وهو الاول لا لئلا يجعل الحطيم الذي هو من  
 الكعبة وهو أفضل المساجد طريقا الى مقصده الا اذا نوى دخول البيت كل مرة وطاف  
 البركة في كل مرة ثم في الصورة الاولى من الاعادة لا يعده دعوته شوطا لانه منكوس وهو خلاف  
 الشرط أو الواجب فلا يكون محسوبا ولهذا قال (هكذا) أي مثل ما ذكر من صورتي الاعادة  
 (يفعل سبع مرات) أي ان تركه في جميع أشواط الطواف والافقة له (ويقتضى حقه فيه) أي  
 ويفعل في حال اعادته ما يستحق الطواف وجوبا أو سنة (من رمل) ان كان فيه رمل أو واضطباع  
 (وغیره) من تيامن ونحوه (فإذا أعاده سقط الجزاء) وهو ظاهر (ولو طاف على جدار الحجر قيل  
 يجوز) إشارة الى ما في الكثر من انه ينبغي أن يجوز لان الحطيم كلباس من البيت (وينبغي  
 تقييده بما زاد على حذوه وهو قد رسته أو سبعة أذرع) وقال في الكبير لكن يرد عليه ان بعضه

بذي طوى حتى يصح  
 ويغتسل ثم يدخل مكة ثم ارا  
 ويذكر عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه فعله متفق عليه  
 وهذا اللفظ لمسلم ويدخل من  
 ثنية كداء بالمد وهو الجحون  
 لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم دخل منها عام الفتح  
 تفأولا بالاستعلاء لان  
 ابراهيم عليه السلام دعا  
 فيه بان يجعل أقدسه من  
 الناس ثم وى اليهم حين دعا  
 لذريته بالحرم ولان باب  
 البيت مثل الوجه وامثل  
 الناس يقصدون من  
 وجوههم لامن ظهرهم  
 ويدخل ماشيا خاضعا  
 داعيا فاذا وصل الى المعلى

سبعة وهو سبعة أذرع فلا يرب عن الواجب ذلك القدر انتهى وفيه نظر لا يخفى لان ثارح الكثر  
صرح بأن الحطيم كله ليس من البيت فعناه أن بعضه منه سواء يكون ستة أذرع أو سبعة ولا شك  
أن ذلك البعض داخل في الحطيم مع الزيادة لخلاف في ذلك والحائط خارج عن الكل احتياطاً  
نعم على مقتضى مذهب الشافعية أنهم جعلوا الجدار حكمه حكم البيت وأنه واقع في محل حائط  
البيت فليسا بالاشبهة أنه حينئذ لا يجوز عندهم والخروج عن الخلاف مستحب بالإجماع  
(وقيل غير ذلك) أي غير ما ذكر من الستة والسبعة في مقدار الحطيم من البيت حتى قيل كله منه  
والله سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في ركعتي الطواف وهي) أي صلاة الطواف (واجبة) أي مستقلة لاسنة كما قال  
الشافعي في قول (بعد كل طواف) أي ولو أدى نائماً (فرضاً كان) أي الطواف كركن الحج  
والعمرة (أو واجباً) كالصلاة والنذر (أو سنة) كالقدوم وكذا إذا كان مستحباً كحجبة  
المسجد (أو قفلاً) كالمنوع بلافريق بين الاطوفة بخلاف الرشد الذي حيث قال ينبغي أن يكون  
واجباً على اثر الطواف الواجب قال ابن الهمام وهو ليس بشئ لاطلاق الأدلة وفيه ان  
اطلاق الأدلة لا ينبغي قبول التقييد في المسئلة ان صح فيه اوجهم وجوه المقاييس (ولا يخص)  
أي هذه الصلاة (بزمان ولا مكان) أي باعتبار الجوارز والجمعة والافعال باعتبار الفضيلة تختص  
بوقوعها عقيب الطواف ان لم يكن وقت كراهة وتختص بإيقاعها خلف المقام ونحوه من أرض  
الحرم (ولا نفوت) أي الايات يموت (فلو تركها لم تجبر بدم) وفيه أنه لم يتصور تركها فكيف  
يتصور الجبر اللهم الا أن يقال المراد منه أنه لا يجب عليه الايضاء بالكفارة للاستعانة بخلاف  
الصوم والصلاة حتى الوتر الواجب ولعل الفرق ما قدمناه هذا والمسئلة بخلافية في الضر  
العميق وحكم الواجبات أنه يلزم دم مع تركها الاركعتي الطواف انتهى ووجهه أنه واجب  
مستقل لا يترتب عليه واجبات الحج أو لعدم تصور تركها كما يكفي بعض الماسك ولا يجبر بالدم  
فانهم ما في ذمته ما لم يصلها الا لا يجتمعان بزمان ولا مكان لكن ذكرنا طرادى في شرح القدرى  
أنه ان تركها مذكور في بعض الماسك ان عليه دماً ويؤيده ما في البحر الزاخر وهما واجبتان  
فان تركها ما عليه دم وفي مسك الاكثر على أنه لو تركها ما لا يلزم دم وبه قالت الشافعية وقيل  
يلزم انتهى ولعله محمول تركه على القوت بالموت فيجب عليه الايضاء ويستحب للورثة أداء الجوارز  
(ولو سلاخاً خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره) أي كراهة تنزيه لتركها  
الاستحباب كاسيأتى أو تحريم لمخالفة الموالاة أو اهما جميعاً (والسنة الموالاة بينهما وبين  
الطواف) أي فراغه ان لم يكن وقت الكراهة والافصل بعد فرض المغرب قبل السنة ان كان  
في الوقت سنة (وتستحب مؤكداً) أي استحباباً مؤكداً فيعيد أن مراتب الاستحباب مختلفة  
أكراب السن المؤكدة (خلف المقام) لموافقة فعله صلى الله عليه وسلم على وقت الآية الكريمة  
واحتذاء من مقام ابراهيم مصلحاً لاسيما وقد قيل في الآية ان الأمر للوجوب وهذا يقتضى ان  
تكون الصلاة خلفه من السنة ويحمله ما حوله وسأراً ما كن التفضل من الحرم لان فيه قولاً  
بعض المفسرين ان المراد بمقام ابراهيم هو الحرم جميعه ولذا قال (وأفضل الاماكن لادائها  
خلف المقام) وفي معناه ما حوله من قرب المقام كما يشير اليه من التبعيض في الآية الشريفة

ورأى مكة وما بين ادعابها  
روى جعفر بن محمد عن أبيه  
عن جده ان النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يقول عند  
دخول مكة (اللهم) البلد  
بلدك والبيت بيتك جنتك  
أطلب رحمتك وأقم طاعتك  
منعاً لأمرك وأرضاً بقدرك  
مسئلاً لأمرك أسألك مسئلة  
المنظر اليك المشفق من  
عذابك ان تستقبلي  
بعدي ولما أن تجاوزت  
برحمتك وأن تدخلى جنتك  
وقال الكرماني اذا وصل  
الى درب مكة يقول (اللهم)  
رب السموات السبع وما  
أطلى ورب الرياح وما أذرى

وكون الخلف أفضل لا اختياره الحضرة المنيفة (ثم في السكبة) أي داخلها (ثم في الحجر تحت  
 الميزاب) أي خصوصاً (ثم كل ما قرب من الحجر إلى البيت) أي من قدمه سبعة أذرع وما دونها  
 (ثم باقي الحجر ثم ما قرب من البيت) أي في حواشي وجوانبه خصوصاً إذا كان ومقابله  
 الملتزم والباب ومقام جبريل عليه الصلاة والسلام (ثم المسجد) أي جميعه لكن المطاف الذي  
 حول المسجد في زمته صلى الله عليه وسلم أفضل لأنه لا يصلي بحيث يشوش على الطائفتين  
 ويخرجهم إلى المرور بين يدي المصلي (ثم الحرم) أي مكة وما حولها من اعلام الحرم المحترم (ثم  
 لأفضله بعد الحرم) أي بالنسبة إلى هذه الصلاة من حيثية اختصاصها بالحرم وهو لا ينافي أنه  
 لو صلاها في المسجد النبوي أو المسجد الأقصى لأفضله لهما بالإضافة إلى ما عداهما (بل الاساءة)  
 أي حائله تجاوزته عن حد أدائها من المكان الذي هو المستحب والزمان الذي هو السنة إلى  
 غيرهما من الامكنة والازمنة (والمراد بما خلف المقام) أي بالموضع الذي يبنى خلف المقام  
 (قبل ما يصلي عليه ذلك) أي خلف المقام أو المقام (عادة وعرفا مع القرب) وهذا القيل متعين  
 فان من ضل آخر المسجد وراء المقام لا يدرى فضيلة خلف المقام باتفاق علماء الانام فان العرف  
 خصه بما هو مفروش بججارة الرخام (وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه اذا أراد ان يركع خلف  
 المقام جعل بينه وبين المقام صفناً وصفين) أي مقعداً رهماً أو الشك أو للتنويع المفيد للتخفيف  
 (أو رجلاً أو رجلين) يحتمل الشك والتنويع كذلك ثم يحتمل ان المراد قد رما يقف رجل  
 أو رجلان فيواقي ما قبله أو كان يتأخر عنهما بالفعل متحريراً إلى مقامه صلى الله عليه وسلم ان صبح  
 حرقوماً واعل وجهه تأخره عليه الصلاة والسلام على تقدير صحته عن قرب المقام التزمه عن  
 مشابهة عبدة الاصنام في تلك الايام أو كان وقت الزحام وعدم اتقات العوام لخبر الانام (رواه  
 عبد الرزاق) وأما ما في رواية الشيخين عن عائشة رضي الله عنها فركع عند المقام ركعتين  
 وفي رواية جابر ثم تقدم إلى مقام ابراهيم فقرأ أو اتخذوا من مقام ابراهيم مصلي فجعل المقام  
 بينه وبين البيت هذا وقال الكرماني وحيث ما صلى من الحرم يجوز وقال مالك والثوري ان  
 لم يصلهما خلف المقام لم يجز وعليه دم ولنا ان المراد بمقام ابراهيم في الآية الحرم كله لان أكثر  
 الصحابة صلوا ركعتي الطواف في المسجد دون المقام وكذلك في الحرم بذي طوى وغيره فحمله افعله  
 عليه الصلاة والسلام على بيان الافضل في المقام انتهى وفيه محتمل لا يجزى لان الامام ما كان  
 صبح عنه ما نسب اليه يتأكد بان الامر للوجوب في حق المقام وقوله عليه الصلاة والسلام  
 مبين للمرام وغاية احتجاجنا عليه بقول الصحابة الكرام وهو لا ينافي كون الامر للوجوب  
 غاية الخلاف في ان المراد بالمقام عموم الحرم أو خصوص المقام مع ان أحدنا من علمتنا يقل  
 بالوجوب في هذا المقام (وبستحب) أي عند الاربعة (أن يقرأ في الاولى بسورة الكافرون)  
 القراءة تعدى بالماء وغيرها المكافرون بالرفع على الحكاية (وفي الثانية الاخلاص) أي سورتها  
 (وبستحب ان يدعو بعدها) أي بعد صلاة الطواف (لنفسه وإن أحب) أي من آثاره ومشايخه  
 وأصحابه (والمسلمين) أي واعموهم (ويدعو بدعاء آدم عليه السلام) وقد قدمناه (ولو صلى أكثر  
 من ركعتين) أي أطواف واحد (جاء) الآن الزائد على الركعتين يكون تطوعاً (ولا تجزى  
 المكتوبة) أي المقرضة الالهية (والمنذورة) أي المقرضة الانسانية (عنها) أي عن صلاة

نسألك خير هذه القرية وخير  
 أهلها ونعوذ بك من شرها  
 وشر أهلها وشر ما فيها (اللهم)  
 ابرزنا خيرها واصرف عنا  
 اذها (وبشير) إلى الجانب  
 الايسر من المعلى ومن أمامه  
 وعينه ويقرأ الفاتحة لهم  
 ويقول السلام عليكم دار  
 قوم مؤمنين وأنا بكم  
 لائحة ون شاء الله تعالى  
 آمين (اللهم) رب هذه  
 الارواح الفانية والاجساد  
 البالية والعظام الخثرة أنزل  
 عليهم ارحمة منك وسلاماً مني  
 (اللهم) آتسهم بكلمة  
 التوحيد وبأعمالهم الصالحة



استواء التقبيل والسجود وعدمهما (والاضطباع) أى فى جميع أشواط الطواف الذى سن  
 فيه كما صرح به ابن الضياء من خلاف لما يوجهه قوله (والرمل فى الثلاثة الاول) لان المتبادر أن  
 الظرف قيداهما (والمشى على هيفته فى الباقي) من الاشواط الاربعة والمراد فى باقى الاطوفة  
 بكما له بأن لا يسرع اسراعاً لما يقرع عليه من تشويش خاطر وأذية السدافع ولا يعيش مشى  
 المتهاون لما يترتب عليه من خوف الرياء والسعة والعجب والغرور ودعوى الشعور والحضور  
 (فى طواف الحج والعمرة) قيد للاضطباع والرمل اسكونه - ما من سنن طواف بعدهم سعى لا يقال  
 قد زالت عنه الرملة والاضطباع وهى موجبة لزوال حكمه - ما لا ناقة قول زوال علمه ما ممنوع فان  
 النبى صلى الله عليه وسلم رمل واضطبع فى حجة الوداع تذكراً للعمة الامن بعد الخوف ليشكر  
 عليها وقد أمر نابتة تذكراً للعمة فى مواضع من كتاب الله تعالى ويجوز ان يثبت الحكم بعمل  
 متناولة فحين غلبه المشركين كان غلة الرمل ايهام المشركين بقوة المؤمنين وعند زوال ذلك كان  
 عاتيه تذكراً للعمة الامن (والاستلام) أى استلام الحجر (بين الطواف والسعى) أى وبينه  
 لكن لا مطلقاً (بل لمن عليه السعى) وأراد أن يسعى حينئذ سواء صلى ما بينهما والتمز وأتى  
 زمزم أم لا (ورفع اليدين عند التكبير بمقابلة الحجر) أى فى ابتداء اللخلاف فى الالقاء  
 (والابتداء من الحجر) أى ابتداء الطواف منه اعم من ان يكون باستلام واستقبال ام لاسنة  
 (هو الصحيح) أى خلافاً لما قال انه شرط أو فرض أو واجب كما اختاره ابن الهمام وهو  
 باعتبار الدليل أظهر وان كان الاول عليه الاكثر (واستقبال الحجر فى ابتداءه) أى بخلاف  
 استقباله فى اثنتائه فانه مستحب (والمواالة) أى المتابعة (بين الاشواط) أى أشواط الطواف  
 وكذا أشواط السعى وكذا بين الطواف والسعى يمكن التتابع بينهما على التوسعة بخلافه  
 فيما بين الاشواط واجزاء الاشواط والظاهر ان يراد بها المواالة العرفية لانه لا يقع فيها مطلق  
 الفاصلة لتجويزهم الشرب ونحوه فى أثناء الطواف (والطهارة عن النجاسة الحقيقية) أى  
 فى الثياب والاعضاء البدنية وكذا فى الاجزاء المسكينة

\* (فصل فى مستحباته استلام الركن اليماني) أى من غير قله ووضع جبهة (وأخذ الطواف  
 عن عين الحجر) أى باعتبار وضعه فانه على عين الباب لا باعتبار مسقه قبله والمراد من الاخذ أى  
 شروعه فيه بالنية بلا رفع يديان يقف قبيل الحجر مستقبلاً ثم يطوف متيامناً (بحيث يمر جميع  
 بدنه عليه) أى على الحجر (وتقبيل الحجر) أى بالاتفاق وانظروا بعده من السنن المؤكدة لثبوته  
 بالاحاديث الواردة وإليه أراد أن تنبيهه مستحب (والسجود عليه) يعنى مع التقبيل كما سبق  
 (ثلاثاً) لما ورد فى بعض الروايات لكنها غير مشهورة (واقبان الاذكار والادعية فيه) أى من  
 المأثورة وغيرها (وأن يكون طوافه قريماً من البيت) أى بشرط الاحتراز عن الأذية (وللمرأة  
 البعد) أى ان كان زجة الرجال أو لم يكن وقت الطواف مختص بالنساء (وان تطوف املاً) لانه  
 استلها وان كانت بحوزة مستورة (والطواف وراء الشاذروان) أى للخروج عن الخلاف فانه  
 مستحب بالإجماع وهو بفتح الذال المعجمة الزيادة الملاصقة بالبيت من الحجر الاسود الى فرجة الحجر  
 ثم كذلك الى الحجر (واستثناء الطواف لوقطعه) أى ولو بعد روا الظاهر انه مقيد بما قبل اتيان  
 أكثره (أو فعله) أى ولو بعرضه (على وجه مكروه) أى قياساً على استحباب اعادته لو أكمله على

وتعني على أداء فرضك  
 (اللهم) افتح لى أبواب  
 رحمتك وادخلنى فيها وأعدنى  
 من الشيطان الرجيم  
 ويكون ملبساً فى دخول مكة  
 منبأ على الله تعالى مصلياً  
 على رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ويستحب أن  
 لا يعرج أو لدخوله على شئ  
 غير المسجد الا أن لا يجلد من  
 يحفظ متاعه ويخشى عليه  
 الضياع فيحفظ بعض الرفقة  
 الامتعة والبعض يبدأ  
 بالطواف بالتوبة ولا يعرج  
 على شئ قبل الطواف فاذا  
 وصل الى باب السلام قدم  
 رجليه اليه وقال الله اكبر  
 ثلاثاً

وجه مكروه (وترك الكلام) أي الكلام المباح لانه ينافي الخضوع (وكل عمل ينافي الخضوع)  
 أي التذلل له سبحانه كالتلمذ على ماصح حبه في الكبر وكذا الالتفات بوجهه الى الناس لغير ضرورة  
 ووضع اليد على الخاصرة أو على الفخار وتحوها أو أمانا مآلوه بعض من لا رواية له ولا رواية من  
 استحباب وضع اليدين كالصلاة فهو نشأ من عقلة عما توافقه على الله عليه وسلم من الاراء  
 في الطواف فليس فوق أدب من أدبه ربه أدب مستحب ولا فوق آداب الاحباب واتباعهم  
 من الائمة الاربعة واجماعهم ويكفي للمستند عدم ذكره في حناكهم فان الاصل هو النفي حتى  
 يتحقق الثبوت بخلاف وضع اليدين في الصلاة الماصح في البخاري وغيره ومما يدل على عدم  
 وضعه صلى الله عليه وسلم كون الحج في قبضته والمنازع ظاهرا من قبضته نعم كان مقتضى  
 مشابهة الطواف للصلاة من حيث العبادة أن يكون فيه الوضع أيضا لكنه صلى الله عليه وسلم  
 من حيث انه نبي الرحمة لم يفعله دفعا للجرح عن الامة ومما يدل على عدم فعله عليه الصلاة  
 والسلام اتفاق الخاص والعام على الارسل حال طوافهم وقد قال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع  
 أمتي على الضلالة وقد قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير  
 سبيل المؤمنين فوله مآوئى ونصليهم وسامع مصيرا ووجه هذا يبين انه قال الوضع مكروه  
 لانه خلاف السنة المأثورة ونظيره ما قال الطرابلسي وينبغي أن تذكر الصلاة على المروءة بعد  
 السجى لانه ابتداع شعرا انتهى فعلى المبتدع المخترع اثبات الوضع في الطواف والصلاة بعد  
 السجى بدليل من كتاب أوسنة والا فالمنازع والثاني لا يحتاج الى دليل كما هو مقرر في آداب البحث  
 ثم لا يخفى ما فيه من الرياء والسعة والعزود والعجب واقتداء الجاهلة به لاسيما اذا كان على هيئة  
 طلب العلم أو صورة الصوفية (والامرار) بالكسر أي الاختفاء (بالد كروا لادعية) وفيه بحث لانه  
 يجب الاختفاء اذا كان الجاهل مشوشا لطائف والمسلم قد صرح ابن النسيان ان رفع الصوت  
 في المسجد حرام ولو بالذكر واعتله اراد بالسرار المبالغة في الاختفاء تبعيدا عن السعة والرياء  
 (وصون النظر) أي حفظه (عن كل ما يثله) أي مما هو في صدقه من الحضور  
 \* (فصل في مباحاته الكلام) أي الكلام المباح واسلم ان المباح ما يستوى طرفاه من الفعل  
 والترك والمصحب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه وقد سبق لانه ترك الكلام مستحب فلا  
 يكون الكلام مباحا فتنافض قولاه وقد صرح ابن الهمام بأن المباح من الكلام في المسجد  
 مكروه يأكل المسنات فكيف في الطواف وهو في حكم الصلاة كما رواه الترمذي وغيره عن ابن  
 عباس مرفوعا الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون فيه في تكلم فيه فلا  
 يتكلمن الا بخير من ذكر الله يعني أو ما في معناه ولا شأن ان النبي المؤكد محمول على الكراهة  
 التعريمية أو الترميمية كما هو مقرر في القواعد الاصولية (والسلام) لكن لا على من يكون  
 مشغولا بذكره وأما جوابه ففرض كفاية على اطلاقه وكذا اجواب العاطس الحامد وأما قوله  
 في الكبير ولا بأس بأن يفتي في الطواف وسلم ويرد جوابه ويحسد مد عند العطاس ويرد جوابه  
 فرد وفي الردين القرصية ما ورد في الجدة عند العطسة لانه من السنن المؤكدة مطلقا والحمد  
 من الاذكار المشروعة في الطواف لا يقال في سقه لا بأس فانه يقع في موقعه يكون له بعض  
 البأس وأقله ان يكون خلاف الاولى وكذا اعده السلام مطلقا من المباح فان فيه نظر ظاهرا

لا اله الا الله والله أكبر  
 لا اله الا الله اعوذ بالله العظيم  
 وبوجهه الكريم وسلطانه  
 القديم من الشيطان الرجيم  
 بسم الله والحمد لله والصلاة  
 والسلام على رسول الله  
 السلام علينا وعلى عباد  
 الله الصالحين (اللهم) صل  
 على سيدنا محمد وعلى آله  
 وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
 (اللهم) اغفر لي ذنوبي واغفر  
 لي أبواب رحمتك وأدعني  
 فيها وسهل لي أبواب برزخك  
 (اللهم) ان هدا سرك  
 وموضع أمانك فخر لي  
 وبشري وذمي ونجى وعطائي  
 على الناس (اللهم) أجبني  
 السلام ومنك السلام

اذ قالوا انه من السنة التي هي أفضل من الفريضة التي هي جوابها والحاصل ان المسلم عليه  
لا يخلو عن أنه مشغول بذكر الله فيكره السلام عليه ان علم اشتغاله والافتيكون سنة بدليل قول  
ابن عمر اعتذارا عن سلم عليه وهو في غير شعور واستغراقه في حضور كائنات الله والله أعلم  
أراد به معنى الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه (والافتاء والاستفتاء) أي الافادة والاستفادة  
العلمية في نحو القواعد العربية وأما معرفة المسائل الشرعية فهي أفضل من العبادات  
الذنية بل قد تجب بطريق الكفاية أو الجهة العينية (والخروج منه الحاجة) أي ضرورة  
(والشرب) أي اعدم تأديته الى ترك الموالاة لقلة زمانه بخلاف الاكل المانع عن الموالاة وأما  
قوله في التكبير ويكره الاكل والشرب فنقاض اقوله فيه أيضا ويشرب ويفعل كل ما يحتاج اليه  
(والطواف في نعل أو خف اذا كانا طاهرين) أي والافتيكون مكرها لحراما كما يتوهمه  
العوام لما سبق من أن الطهارة عن النجاسة الحقيقية سنة مؤكدة لكن في النعنين ولوطاهرين  
ترك الادب كما ذكره في البدائع الا انه محمول على حال عدم العذر (وترك الاذكار) وكذا الادعية  
ففي الكبير ولو سكنت في جميع الطواف أو ترك الاضطباع والرمل والاستسلام فطوافه صحيح  
باتفاق الاربعة ~~لكنه~~ انتهى بقوله مسمى لا يصح على اطلاقه بل يحمل على ما عدا  
السكوت فان فعل المباح لا يوجب الاساءة وانما الاساءة في ترك السنة وفعل الكراهة (وقراءة  
القرآن) أي في نفسه لما قالوا في غير موضع بكره أن يرفع صوته بالقرآن في الطواف ولا بأس  
بقراءته في نفسه فهذا هو الاظهر وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ القرآن رافعا صوته  
في الطواف ولا في نفسه قال وهو الاصح انتهى وهو مختار بعض الشافعية كالخليلي والاوزاعي  
وفي المنتقى وعن أبي حنيفة لا ينبغي للرجل أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذكر الله تعالى انتهى وهو  
قابل أن يحمل على رفع الصوت وأما قوله ولا بأس بذكر الله فهو ان السكوت هو السنة وليس  
كذلك ولا يتصور أن يقيد برفع الصوت في الذكر فانه ممنوع ولعله اراد بأنه لا بأس بالاذكار  
المصنوعة المسطورة من غير الاذكار والادعية المأثورة (وانشاد شعر محمود) وكذا انشأوه  
والمراد بالحمود ما يباح في الشرع والاغيا يكون من قبيل الاشعار المستفاد منها العلوم فهو  
داخل في المستحبات والشعر المذموم حرام ومكره مطلقا وفي الطواف أقيح (والطواف  
راكبا أو محمولا لعذر) فان الضرورات تبيح المحظورات

\* (فصل في محرماته \* الطواف) أي جنس الطواف حال كون الطائف (جنباً أو حائضاً أو  
نفساً) حرام أشد حرمة (أو محدثاً) وهو دونهم في الحرمة لانه يحتاج الى الطهارة الصغرى ولما  
سمي أي من الفرق في الكفاية (أو عرياناً) أي كشف العورة قدر ما لا تصح به الصلاة (أو راكباً  
أو محمولا أو زحفاً) أي بانواعه (بلا عذر) قيد للثلاثة أو الاربعة (أو منكوساً) أي قلوباً وكذا  
معكوساً (أو داخل الحجر) أي الخطيم (وترك شيء منه) أي من الطواف الا أن ترك الاربعة حرام  
وترك الثلاثة كراهة تحريم (ولونفلاً) أي هذا كله حرام ولو كان الطواف نفلاً (ولامفسد  
للاطواف) وانما بطله الارتداد ونحو ذلك والله تبارك وتعالى منه

\* (فصل في مكرهاته \* الكلام الفضول) أما ما يحتاج اليه بقدر الحاجة فيباح كما سبق لكن  
الصمت أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً

واليك يرجع السلام فحينما  
ربنا بالسلام وأدخلنا دار  
السلام برحمتك يا ذا  
الجلال والاكرام فاذا وقع  
بصره على البيت الشريف  
دعاهما أحب فان الدعاء  
عند رؤية البيت الشريف  
مقبول ثم يقول (اللهم)  
زدهذا البيت تشريفاً  
وتعظيماً وتكريماً وهابة  
وبراً وإيماناً وزد من عظمته  
وشرفه وكرمه عن حجه  
وأعمر تشريفاً وتعظيماً  
وتكريماً وبراً وإيماناً  
(اللهم) صل على محمد وعلى  
آل محمد عبدك ورسولك  
النبي الأمي وعلى آله  
وأصحابه وتابعيه وأحزابه  
وسلم تسليماً كثيراً

أوليهما (والبيع والشراء) وهما مكر وهان في المسجد مطلقا في الطواف أشد كراهة بل  
 حكاية مكر وفة أيضا (واشادشعري) بفتح الراء أي يحلوا (عن حمد وثناء) وفي معناها  
 ما يخرج من أفادة علم وموعظة وترغيب وترهيب (وقيل مطلقا) فيجمل على الكراهة التزهيبة  
 لان الاشتغال بالاذكار والادعية أفضل (ورفع الصوت ولو بالقرآن والدعاء) أي  
 بحيث ينشوش على الطائفين والمصلين (والطواف في ثوب نجس) أي غير قد رمعه وهذا مبيح  
 على ما قيل من ان الطهارة عن قدر ما يستبر به عورته من الثوب واجب أو سنة (وترك الرمل  
 والاضطباع) أي الاحالة الضرورة (لمس عليه) أي بطريق السنة (وترك الاستلام) أي المستون  
 وهو استلام الحجر لا الركن اليمني فإنه ان تركه لا بأس به فاد مس تحب وتركه خلاف الأولى  
 (وتريق الطواف) أي الفصل بين اشواطه (تقريبا كثيرا) فاحشاشوا مرة أو مران للركن  
 الموالاة لكن قبل الكثرة بظاهره يثبت في الفعلة على ما قدمنا من جواز الشرب (والجمع بين  
 أسبوعين فأكثر من غير صلاة بينهما) لما يترتب عليه من ترك السنة وهي الموالاة بين الطواف  
 وصلاته لكل أسبوع عند أبي حنيفة ونحوه وسواء انصرف عن شفع أو وتر وعند أبي يوسف  
 لا بأس به اذا انصرف عن وتر وان فعل صلى لكل أسبوع ركعتين فلا انصرف عن شفع كره  
 اتفاقا (الاي وقت كراهة الصلاة) لانه لا كراهة حينئذ بالجمع شفعوا وتر اتفاقا لكن يؤخر ركعتي  
 الطواف الى وقت صباح (ورفع اليدين عندنية الطواف) أي اذا لم تكن مقرونة بالتكبير حال  
 استكمال الحجر والافهوسنة كما سبق (والطواف عند الخطئة) أي مطلقا لا شمار به بالاعراض ولو  
 كان ساكنا (واقامة المكتوبة) فان ابتداء الطواف حينئذ مكرره بلا شبهة وأما اذا كان يتكلم  
 اتمام الواجب عليه والحاقة بالصلاة رادك الجماعة فالظاهر انه هو الأولى من قطعه (والاكل)  
 في اثناء طوافه للرومة ترك الولاء أو مخالفته حسن الاداء (وقيل الشرب) الا أنه سويح فيه عند  
 الاكثر اقله زمانه ولورود وقوعه مرفوعا وموقوف في شأنه (والطواف حافيا) بكسر الحاء  
 وبالنون أي قياما على الصلاة في تلك الحالة أي المشاهدة في معناه الحافق والحاقب والحيهان  
 والغضبان والله أعلم

(فصل في مسائل شتى) المذهب وعند أرباب التصنيف ان يعنونوا المسائل المتفرقة التي  
 لا يجمعها فصل ولا باب من كتاب بوليهم مسائل شتى من غير انضمام الفصل أو الباب (طاف)  
 أي كاملا (وأسي ركعتي الطواف) وفي نسخة صحيحة ركعتيه (ولم يتذكر الابداء شروع في طواف  
 آخر) هذه المسئلة متفرقة على سنية الموالاة بين الطواف وصلاته (فان كان) أي التذكر (قل)  
 تمام شوط روضه) أي تركه وقطعه لتعصبل سنة الموالاة (وبعد اتمامه) أي اتمام شوطه الذي  
 بمنزلة ركعة (لا) أي لا يرفضه (بل يتم طوافه الذي شرع فيه) أي كما لو تذكر بعد شوطين بالأولى  
 (وعليه لكل أسبوع ركعتان) أي اتفاقا فلا يندرج أحدهما في الآخر ولو اتصل بصورة  
 (ولو طاف فرضا) أي طواف فرض امرته أو زيارته (أو غيره) أي غير فرض من واجب  
 كطواف صدروندرا ومن سنة كطواف قدوم أو من نقل كطواف تطوع (غماية أشراف) أي  
 زيادة واحدة على سبعة (ان كان) أي الطائف حين شرع في هذا الشوط (على طس ان الثامن  
 سابع فلا شيء عليه كالمطنون) أي كطواف المقلدون ابتداء فانه ليس عليه شيء يتركه كما سبق في

(اللهم) اني أسألك أن  
 تغفر لي وترحمي وتقبل  
 عذرتي وتضع وزري  
 برحمتك يا أرحم الراحمين  
 (اللهم) اني عبدك وذا نرك  
 وعلى كل مرور بحق وأنت  
 خير مرور فأسألك أن  
 ترحمي وتغفر رقتي من  
 الذنوب وفي كثير العباد يدخل  
 المسجد الحرام حافيا  
 ويشبيل عتيته انت من فاد  
 دخل المسجد لا يشتمل  
 بجملة المسجد بل يقصد  
 الحجر الاسود لان تحته هذا  
 المسجد الطواف الا اذا  
 دخل والامام في المكتوبة  
 أو أقيمت الصلاة فانه يصلي  
 المكتوبة مقتديا بمطوف



محله لكن فيه انه اذا غلب على ظنه ان الثامن سابع يجب عليه اتيانه ويحرم عليه تركه فلا معنى  
 اقله فلا شيء عليه كالمظنون اللهم الا ان يقال مراده انه ظن أو أنه سابع ثم تبين له وتيقن انه  
 الثامن فلا شيء عليه بشرطه في طواف آخر حيث كان مبنيا على ظنه كما يدل عليه قوله (وان  
 علم) أي حال ابتداءه (انه الثامن) أي لكن فعله بناء على الوهم أو الوسوسة لا على قصد دخول  
 طواف آخر فإنه حينئذ يلزمه اتفاقا بغير خلاف ما قررناه فإنه كما قال (اختلف فيه) أي لتردد نيته  
 حين دخوله في ذلك الشوط (والصحيح أنه يلزمه) أي احتياطا (تتمه سبعة أشواط للشرع) أي  
 لشرعه الملتزم (ولو طاف أسابع) أي متفرقة أو مجمعة وترأوشفعا (ولم يصل بينهما) أي بين  
 كل طوافين منها وكان الاظهر أن يقول بينهما أي بين الأسابع سواء كان طوافه في أوقات  
 كراهة الصلاة ولا (فعلية لكل أسبوع ركعتان على حدثين) أي مستقامتين لا منفردتين ولا  
 منفردتين في ضمن فرض أو سنة (ولو شك في عدد الأشواط) أي بالزيادة أو النقص (في طواف  
 الركن) أي ركن الحج أو العمرة (أعادها) أي احتياطا (ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة)  
 أي ولو كانت نافله وأهل الفرق بينهما كما كثرة الصلوات المكتوبة ونذرة الطواف من أركان الحج  
 والعمره ثم مفهوم المسئلة أنه اذا شك في عدد أشواط غير الركن لا بعد بل يبنى على غلبة ظنه  
 لأن أمر غير الفرض على التوسعة والظاهر أن طواف الواجب في حكم الركن لأنه فرض على  
 فنكان الاولى أن يقال في طوافه الفرض يشبهه (وقيل اذا كان يكثر ذلك) أي الشك في طوافه  
 الموجب لوسوسته سواء كان الطواف ركعا أو غيره (يتحري) أي قياسا على الصلاة فإنه يستأنف  
 اذا كان أول مرة أو قليلا نادرا ويتحري عند كثرة الشك على غلبة ظنه أو يبنى على الأقل المتيقن  
 في أصله (ولو أخبره عدل بعدد) أي محضه وحسن محالف ما في ظنه أو علمه أيضا (يستحب أن يأخذ  
 بقوله) أي احتياطا فيما فيه الاحتمال فيكذب نفسه لاحتمال نسيانه وبصدق لانه عدل لا غرض  
 له في خبره (ولو أخبره عدل أن وجب العمل بقوله ما) أي وان لم يشك لان علمين خير من علم واحد  
 ولان اخبارهم بمنزلة شاهدين على انكاره في فعله أو اقراره (وصاحب العذر الدائم) أي حقيقة  
 أو حكما (اذا طاف أربعة أشواط ثم خرج الوقت توطأ) أي قياسا للطواف على الصلاة (وبني)  
 أي علمه وأنى بالباقي من الواجب (ولاشي عليه) أي بغيره ذلك لترصه الموالاة بعدد الظاهر  
 ان الحكم كذلك في أقل من الاربعة الا ان الاعادة حينئذ افضل لما تقدم والله أعلم (ولو حاذته  
 امرأته في الطواف لا ينسد) أي طوافه لان الطواف ليس كالصلاة حقيقة ولذا جاز انعامه  
 بوضوء آخر ولان المحاذاة المفسدة اها مشروط لم يتصور وجود جميعها في تلك الحالة (والطواف  
 متبعلا) أي لا متخففا (ترك الادب) أي المستفاد من قوله تعالى فأخضع نفسك لضرورة التعب  
 والتحدث فيه بما لا يعنى عقلا عظيمة) أي عن مرتبة الحالة السكرية أقوله تعالى الذين هم في  
 صلاتهم خاشعون والذين هم عن الغرغرضون ولحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه  
 مطلقا فكيف حالة المناجاة وانشاء العبادات (ولو ترك الاذكار) أي والادعية المأثورة وغيرها  
 مما يستحب اكثاره حينئذ (فسكرت في جميع طوافه جاز) وهذا مستدرك قد ذكره في المباحات  
 (ولو ترك الرمل والاضطباع) أي فيما يسنانه (والاستلام) أي المسنون (فطوافه صحيح) أي  
 باتفاق الاربعة (لكنه مسمى) أي بتركه السنة اذا كان من غير مذكورة وذكر ترك هذه الثلاثة

فإذا قرب من الحجر الاسود  
 قال لا اله الا الله وحده  
 صدق وعده ونصر عبده  
 وهزم الاحزاب وحده  
 لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له له الملك وله الحمد وهو على  
 كل شيء قدير فإذا وصل الى  
 الحجر الاسود وقف على  
 جميع الحجر بحيث يكون  
 جميع الحجر على عين الطائف  
 عنده منكبه الايمن ثم يرفع  
 يديه ويقول (اللهم) اني  
 أريد طواف بيتك الحرام  
 فيسر لي وتقبله مني فان  
 كان منردا بالحج وقع  
 طوافه للقنودم وان كان  
 منردا بالعمره أو متمتعاً أو  
 قارنا وقع عن طواف العمره  
 نواهله وأغريه وعلى القارن  
 أنه يطوف طوافاً آخر للقنودم  
 ثم يمشي وهو مستقبل الحجر  
 ويستلم الحجر بيده ثم يقبله

في المكروهات (والاشتغال بالاذكار أفضل من قراءة القرآن فيه) أي في الطواف وفيه  
من كونه أفضل أنه لو قرأ القرآن جاز لكن لا مطلقاً لأن رفع الصوت به وبالدُّر والادعية فضلاً  
عن غيرها ممنوع ولذا قال (وان قرأ في نفسه لا بأس) اعلم أن صاحب التبيين صرح بأن الذكر  
أفضل من القراءة في الطواف وقال الكرماني لا بأس أن يقرأ في نفسه ولقطة لا بأس أن تدل على  
أن الأولى هو الاشتغال بالدعاء دون القراءة ومع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يقرأ القرآن في  
الطواف فصل في صدقه قبل عطاء عنه فقال له محدثه أي بدعة غير مستحسنة وهي يحمله على  
رفع صوته لأعلى مجرد القراءة كما هو مسموع إرادته في الكبر من إطلاق العبارة ثم قال في القبح  
والحاصل أن هدي النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولا تثبت عنه في الطواف القراءة بل  
الذكر وهو المتوارث عن السلف والمجمع عليه فكان الأولى أقول الظاهر أنه صلى الله عليه  
وسلم إنما عدل عن القراءة مع أنه الأفضل الأذكار والادعية أقوله صلى الله عليه وسلم من شغل  
القرآن عن ذكرى ومثنى اعطيته أفضل ما أعطى السائلين للرحمة على الأمة برفع الحرج  
عن العامة ولم يرد فيه عليه الصلاة والسلام عن القراءة لبديل على الذكر أهية كما ذكرها جماعة ثم  
لوقيل أن الدعاء المأثور أفضل من القراءة كما هو القول الصحيح عند الشافعية لكان له وجه وجبه  
وتنبيه تنبيه وأما الخلاف في غيره فلا يظهر وجهه وهذا كله ينبغي أن يكور محله طواف الركن  
فإن أمر النوازل مبني على التوسعة (ويجبني أن ينزه طوافه عن كل ما لا يرتضيه الشرع)  
أي من القول والفعل ظاهر أو باطن (ومن النظر إلى ما لا يحل) أي من المردان والنسوان بشهوة  
(واحتقار من فيه) أي ومن استغفار من فيه (نقص) أي في الخلقة أو الهيئة (أو جهل بالماضي)  
أي عدا أو خطأ (ويجبني أن يعلم) أي الجاهل (بريق) أي بلطفة وسهولة قال الله تبارك وتعالى  
ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة (ولا بأس من) أي الطائفة الغير المتأدب (عقوبة  
سوء الأدب) أي في كل باب (فليس الأساءة على البساط) أي بساط قرب الجنب (كإلا ساء مع  
البعاد) أي بالبعد ولو على الباب لمحول الجنب (وطواف التطوع أفضل من صلاة التعاقع  
للغرياب وعكسه لأهل مكة) أي ومن في معناه من المتوطنين بها وذلك لأن الصلاة وإن كانت أم  
المباديات وأفضل موضوع في الطاعات إلا أنها تنص وتكره في جميع الجهات والطواف يختص  
وجوده بالكعبة ذات البركات وفي المسئلة خلاف للشافعية وبعض المالكية ثم ذكر في البحر  
تعال للعز بن جماعة واعلم أنه لا بأس ولا يستحب رفع اليدين عندية الطواف قبل استقبال الحجر  
على المذاهب الأربعة ولا بأس عند استقبال الحجر الأعلى مذهبنا وانما ذكرت هذا ونهت عليه  
لأن كثيراً من العوام يرفعون أيديهم عندية الطواف والحجر عن يمينهم بكثير ويبالغ بعضهم في  
الجهل فيترسوس عند النية مع رفع يديه كما يتوسوس عند افتتاح الصلاة وما هكذا فعله صلى  
الله عليه وسلم فليجنب ذلك فإنه بدعة وكل بدعة ضلالة انتهى والحاصل أن رفع اليدين في غير  
حال الاستقبال مكروه وأما الابتداء من غيره حتى هما بين الركنين كما ينه عنه من لأعقل له وهو في  
صورة الفقهاء وسيرة المشايخ والأولياء فهو حرام أو مكروه كراهة تنزيه بناء على أقوال  
عندنا من أن الابتداء بالحجر شرط أو فرض أو واجب أو مستحب وانما يستحب أن يكون الابتداء  
بالنية من قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف لا بحيث أنه يقع في الأمر المكروه وبالاختلاف ثم اعلم

من غير أن يظهر صوت في  
القبلة ويسجد عليه ويكثر  
التقبيل والسجود ثلاثاً ثم  
يمشي وهو مستقبل الحجر  
مارة إلى صوب عين نية  
حتى فيجاءوا بالحجر بجميع  
يدنه ثم يجعل البيت عن شماله  
ويأخذ في الرمل وهو مشي  
المستحضر في الحرب بين الصقيين  
منظراً لشجاعتهم وقوته  
في الثلاثة أشواط الأولى  
كما أمر به النبي صلى الله  
عليه وسلم أصحابه أطهاراً  
للبلد والقوة على المشركين  
ويقول إذا حاذى المقزم  
(الله) أي ما بالك وتصديقاً  
بتكذيب ورفاهية ذلك

ان بعض الشافعية وافقوا مذهبنا في رفع اليدين عند ابتداء الطواف كما في الصلاة ويستحب  
 أيضا فيه عندهم ابتداءه بالتكبير وعن ابن الملقن انه لو قيل بوجوبه لم يسعد كما يحسنه الطبري انتهى  
 لكن رده ابن جماعة بقوله ولا يظهر عندي وجوده اما وجوبه ان ثبت به المواظبة واما استحبابه  
 ان وجد تركه احيانا لتوافق هيئة ابتداء الطواف الصلاة في الجمع بين النية والتكبير ورفع اليدين  
 والارسال مشيرا الى النفي والاثبات ايماء الى معنى التوحيد المستفاد من قول لا اله الا الله ولذا  
 ورد التلميل أيضا هنا بخصوص فالجمع أولى في حضرة المولى ومن البدع المستنكرة ما يفعله كثير  
 من الجهلة من ملازمة التزام البيت وتقبيله عند اعادة الطواف قبل الشروع فيه اذا الذي  
 سببه صلى الله عليه وسلم وهو النائب عن الله سبحانه وتعالى انما هو الابتداء من الحجر فلا يناسب  
 البداءة بغيره وأيضا كان ابتداءه من مقرونا بالنية لا كما يفعله بعض العامة من تقبيله أولا ثم  
 النية ثم التقبيل فانه خلاف الموضوع المشروع ثم مما أجده بعض الجهلة الموسوسين بآداب  
 الطواف من يحتمل في طوافه المرور على الشاذر وان يخرج من الخلاف أو لما في مذهبه من  
 حكم شرط الصحة فانه حين يستلم الركبتين أو أحدهما يرجع قهقري وراءه فيؤذي من خلفه  
 ويتأذى بدفعه بحيث قد يؤدي الى القنعة عظيمة وذلك لجهله بالمسألة فانه يكتفي بالخروج عن  
 العهدة بأن يقف في محله ويقيم رجله في موضعه ثم يستلم ويرجع الى حاله فيطوف من غير عود  
 الى خلفه ومن المنكر الفاحش ما يفعله الآن نسوان بمكة في تلك البقعة من الاختلاط بالرجال  
 ومن احتمل انهم في تلك الحالة مع ترين بأنواع الزينة واسمعهما الهن ما يفوح منه الروائح  
 العطرة فيشوش بذلك على متورعي الطائفتين ويستجلبن بسببه نظر الباقيين وربما طافت بهضمت  
 بكشف شيء من أعضائهن لاسيما من أيديهن وأرجلهن وقد تقع محاسن تمتنع الطهارة عند  
 الشافعية وتنعهد صحة طوافهن وطواف من مسهن ومن المنكرات في صورة العبادات دخول  
 بعض الأكابر من الظلمة مع عبدهم وخددهم فيدفعون الناس من قدامهم وأطرافهم فيريدون  
 الطاعة وينيدون المعصية وكذا هراجة العامة ومدافعتهم في الطواف حال العجالة لاسيما عند  
 استقبال الحجر الافضل فانهم لا يراعون الاول من المستحق فالقول بل بقتة من عليه ويدفعونه  
 ويؤذونه فضررهم أكثر من نفعهم في طوافهم وربما يستقبلون البيت في هراجة الطواف  
 ويضيق المطاف أو يستدبرونه في المطاف فيخرجون عن حكم التيامن الذي هو واجب عندنا  
 وشرط عند الشافعي ثم احسن من يطوف في هذا الزمان الفاسد بطريق العجلة أن يقول  
 الطريق الطريق أو حاشاك حاشاك وهو أول بدعة ظهرت في الاسلام حتى في الاسواق وأزقة  
 العاظم ومن جملة المنكرات تعود الصغار والكبار والعريان والعرجان حتى النسوان في  
 بعض الاحيان من الشحاذين حول البيت رافعين أصواتهم بالطاب أو ساكنين أو قاعدين  
 في طريق الطائفتين مع كشف عوراتهم وترك ضلواتهم مع المصلين ومنه ادخول الجناين ورفع  
 أصواتهم بالكلمات المهمة وادخال الصغار المتنجسين وأمثال ذلك من ادخال المحفلات والقرب  
 والمحارات وغير ذلك مما يجب انكاره تلبا واسانا ويدا لاسيما على مشايخ الحرم والقضاة وشيوخ  
 البقابين ورؤيس المشتدين وغيرهم ممن يأكل الوظائف المحترمة من وجوه كثيرة مع غير قيام بما  
 يجب عليه من الخدمة فنسأل الله العفو والعافية وحسن الخاتمة

واتباع السنة نبيك محمد صلى  
 الله عليه وسلم ويقول اذا  
 حاذى المقام التهم ان هذا  
 البيت بيتك والحرم حرمك  
 والامن أمناك وهذا مقام  
 العائذ بك من النار فأجزي  
 من النار ويقول اذا حاذى  
 الركن الشافعي اللهم اني  
 أعوذ بك من الشك والشرك  
 والشقاق والنفاق وسوء  
 الاخلاق وسوء المصائب في  
 الازل والمآل والولد يقول  
 اذا حاذى الميزاب اللهم  
 أظلي تحت ظل عرشك يوم  
 لا ظل الا ظلك ولا باقى الا  
 وجهك

• (باب السعي بين الصفا والمروة) •

(أذا فرغ من الطواف) أي الطواف الذي به سعى (فالسنة أن يخرج للسعي على فوره) أي  
ساعته من غير تأخير (فإن أخره لغير ضرورة) أي لضرورة (أو لستر يح) أي ليحصل له الراحة وتعود  
إليه القوة (فلا بأس به) أي لا يكون مسياً (وإن أخره لغير عذر) أي من استراحة وغيرها (فقد  
أساء) أي لتركه الموالاة التي هي سنة بين الطواف والسعي (ولاشئ عليه) أي من الجزاء بالدم  
أو الصدقة (ويستحب أن يخرج) أي للسعي (من باب الصفا) أي المعروف به من أبواب المسجد  
(فإن خرج من غير جاز) كجاء البدائع وغيره (وبقدم رجله اليسرى للخروج) أي كما هو مطلق  
آداب الخروج من المسجد ولكن هناك حقيقة وهي أنه يستحب أن يقدم اليسرى ويؤخر اليمنى  
عكس آداب الدخول ويستحب مطلقاً خلع اليسرى أولاً وكذلك البس اليمنى ابتداءً فليطأ بمطأ  
الجمع ومراعاة الجميع (ثم يتوجه إلى الصفا) لكن قيل أن يصله يستحب أن يقول أبدأ بما  
بدأ الله تعالى به إن الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو عرفة فلا جناح عليه أن يطوف  
بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم كما ورد في الحديث (وبصعد عليه) أي بطلع على الصفا  
(حتى يرى البيت) أي الكعبة (من الباب) أي باب الصفا المحاذي لها (الأسف فوق الجدار) أي  
لا يلزمه أن يصعد بحيث أنه يرى البيت من فوق جدار المسجد (إن أمكنه) أي الصعود ولو به  
البيت من الباب حقيقة أو مجازاً فإن المطلوب الحقيقي هو الابتداء من الصفا ومن سنه  
الاستقبال وأما رتبة البيت فشرط الكحل (والافتقد ما يمكنه) واعلم أن كثير من درجات  
الصفا دفنت تحت الأرض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة  
أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج إلى الصعود وما ينفذ به بعض أهل البدعة والجهالة المتوسوسة  
من الصعود عليه حتى يلقوا أنفسهم بالجدر فهو خلاف طريقة أهل السنة والجماعة  
(ويستقبل البيت) أي ولو لم يره لأن الاستقبال أحسن هبات الأحوال لاسيما وهو من آداب  
الدعاء (ويرفع يديه حذو سكبيه) أي مقابلهما (جاءه لاطنهما نحو السماء) لانهما لاه الدعاء  
(كما للدعاء) أي كما يرفعهما المطلق الدعاء في سائر الأمكنة والأزمنة على طبق ما وردت به السنة  
لا كما يفعل الجهالة تخصوصاً على الغرباء من رفع أيديهم إلى آذانهم وكتفهم ثلاثاً كل مرة  
مع تكبيرة فإن السنة الثابتة بجملته في رفع يديه من غير إرسال اليه (فيحمد الله تبارك وتعالى)  
أي بشكره (ويأى عليه ويكبر ثلاثاً) قيد الثلاث من الحمد والثناء والتكبير دون الرفع معها  
كما توهمه العبارة (ويمال ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو للمسلمين ولنفسه بما شاء)  
كان من حقه تقديم نفسه (ويكبر الدكر مع التكبير ثلاثاً) وهذا مما قد علم والحاصل أنه إذا رفع  
يديه يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر  
الله على ما ألهنا الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير لا اله الا  
الله وحده صدق وعده وأمر عبده وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره وأمره  
مخلص له الدين ولو كره الكافرون اللهم كما هديتني للإسلام أسألك أن لا تنزعني مني حتى توفي  
وأما مسلم سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

واستغنى من حوض نيل  
محمد صلى الله عليه وسلم  
شربة خفيفة لا طعم بعدها  
أبدأ ويقول إذا أدى الملتزم  
الله هم اجعله سبحانه بروراً  
وسعيًا مشكوراً وذنباً  
مغفوراً وتجارة لن تبور  
بأهله بما في الصدور  
من التلمات إلى النور وإذا  
تجاءز الركن الجاني قال  
ربنا آتني الدنيا حسنة  
وفي الآخرة حسنة وقنا  
عذاب النار وعذاب القبر  
وضيق الصدر وأهوال يوم  
القائمة وهذه الأدعية  
آثار مروية عن السلف لم  
يثبت عن النبي صلى الله  
عليه وسلم

اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين اللهم اغفر لي ولوالدي  
 ولجميع المسلمين أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (ويطيل التيام عليه) أي  
 باطالة الأذكار والدعوات لديه وفي العدة له صاحب الهداية ومكت فيه قدر ما يقرأ سورة من  
 المفضل وذكر بعضهم قدر ما يقرأ خمسة وعشرين آية من البقرة (ولا يجل) أي بالتزول عنه فإنه  
 مقام اجابة الدعوات وقضاء الحاجات وهل هو مختص بهم هذه الفضيلة لمن يكون مباشر اجبة  
 وعمدة أو عام في كل حالة والظاهر الأول وعلى الثاني جرى العمل (ثم يخطو المروة) أي ينزل  
 متوجها إليها حال كونه (داعيا إذا كراما شيعيا على هينته) بكسر الهمزة أي مكنونه في حالته (حتى  
 إذا كان) أي الطائف أو المسكن (دون الميل) أي قرسه وقبيله (المعان) أي على يساره الكائن  
 (في ركن المسجد) أي من جداره (قبل نحو ستة أذرع) أي سبعين شبرا (المذهب الصحيح) هو  
 أنه إذا وصل إلى الميل أو قبيله شرع في الاسراع المبالغ فيه وقبل يسمى قبل الميل بنحو ستة أذرع  
 وهو مندوب إلى المذهب الشافعي سني الله تراه وذكر أيضا في بعض المناسك لاحتجابنا وأما ما ذكره  
 البرجندي من أن السعي بين الصفا والمروة واجب عندنا على الرجال دون النساء فخطأ واضح  
 فالسعي المختص بالرجال هو الاسراع بين الميلين والأفالسعي المطلق بين الصفا والمروة واجب  
 اجتماعا على الرجال والنساء ثم أغرب أيضا حديث قال وفي الخزانة أن السعي بين الميلين سنة ولعل  
 مراده بكون السعي بين الميلين سنة أن واجب السعي يتأذى في أي موضع كان مما بين الصفا  
 والمروة والسنة أن يقع السعي الواجب في هذا الموضع انتهى وهو خطأ أيضا حيث توهم أن  
 السعي في الموضعين بمعنى واحد ولم يدرك أن السعي الواجب بين الصفا والمروة بمعنى الشيء المطلق  
 والسعي بين الميلين بمعنى الاسراع ولم يعرف أن ما بين الميلين بعض مما بين الصفا والمروة وأن  
 الطريق منحصرا فيما بين الميلين فتأمل فإنه موضع زال والحاصل أنه يكون ساعيا (في بطن الوادي)  
 أي باعتبار ما كان سابقا فان ما بين الامبال كان منتهضا وطرفاه من جهة الصفا والمروة  
 من تفعان وأما الآن ففي نوع من الارتفاع في شق الصفا بخلاف طرف المروة يسمى فيه (حتى  
 يجاوز الميلين) أي الأخضرين أو يحاذيهم ما والاول أحوط (بقضاء المسجد) بكسر الفاء أي  
 الكائنين بجداره الخارج منه (وقضاء دار العباس) والمعنى أن أحدهما ملصق بالقضاء والآخر  
 منه أن يجازح داره المنسوبة إليه في زمنه صلى الله عليه وسلم ويقول في سعيه هذا رب اغفر  
 وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم اللهم اجعله حجابا ورؤسا عظاما مشكورا وذنبنا  
 مغفورا اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يا مجيب الدعوات وربنا تقبل منا وربنا  
 آتنا وأمثالهما (ثم) أي بعد وصوله إلى الميلين الأخضرين (يمشي على هينته حتى ياتي المروة)  
 والمقصود أنه لا يجري من أول الصفا إلى آخر المروة ولا أنه يعيش على هينته في جميع ما بينهما  
 يشهده بعض الجهلة أو المتكبره (فيه بعد علمه أن كان ثم) بفتح التاء وتشديد الميم أي هناك (معه  
 إلى أن يولد البيت) أي تظهر الكعبة (إن أمكن) أي الصعود إليه للبدو وأما اليوم فليس ثم  
 معه لأن أدنى المروة تحت العقد المشرف عليها وانما جعلت درجات وراعا واقعة ووقفا فن  
 وقف على الدرجة الأولى بل على أرضها يصدق عليه أنه طلع عليها فلا يحتاج إلى أن يطلع ولأن  
 يلقى بالجدار الذي وراءها كما يقع به الجهلة من المبتدعة والموسوسة (يفعل على المروة جميع

في ذلك دعا خاص وكان دعاء  
 آدم عليه السلام في جميع  
 الطواف سبحان الله والحمد  
 لله ولا اله الا الله والله أكبر  
 إذا وقف بالمتنم دعا لنفسه  
 بما شاء فان الدعاء يستجاب  
 هناك وقال اللهم رب هذا  
 البيت العتيق اعنق رقابنا  
 من النار واعننا من  
 الشيطان الرجيم واكفنا  
 كل سوء وقنعنا بما رزقنا  
 وبارك لنا فيما أعطيتنا اللهم  
 اجعلنا من أكرم وفلك  
 عليك اللهم لك الحمد على  
 نعمائك وأفضل صلواتك  
 على سيد أنبيائك وجميع  
 رسلك

مأثله على الصفا من الاستقبال) أي بأن يميل إلى يمينه أدنى ميل لصيرته وجهه إلى جهة البيت  
والأضيق الشريف لا يبدو اليوم بناء على حجب البنيان (والتكبير والذكر) أي الشامل  
للتأويل والتحميد وغيرهما (والدعاء) أي المستعمل على الصلاة والثناء (ثم ينزل منها) أي متوجه  
إلى الصفا (داعيا ذاكرة ويغذي على هبته فإذا بلغ الميادين سعى كما مر) أي آتيا (هكذا) أي مثل  
ما ذكرنا من الأوصاف (يقول ذلك) أي في سعيه (سبعة أشواط يبدأ) أي وجوبا (بالصفا) أي  
أول مرة (ويجتم بالمروة) في آخر الكثرة وهذا معنى قوله (من الصفا إلى المروة شوط والعود منها  
إلى الصفا شوط آخر) أي في ظاهر الرواية وهو المختار خلاف الطحاوي وبعض الشافعية حيث  
قالوا أنه من الصفا إلى المروة ثم العود إلى الصفا شوط وهكذا سبع مرات فيقع السند والطم  
كلاهما بالصفا وهو خلاف طريق الاصطفا وسعى المصطفى فإنه كان ختمه بالمروة على ما سعى  
في السنة وأما فاسرأ على شوط الطواف حيث أنه من الحجر إلى الحجر وقد سرت حوايا أن المروج  
عن هذا الخلاف لا يستصحب له عنه (ويستحب أن يكون السعي بين الميادين فوق الرمل) يقتضين  
وقد سبق (دون العدو) يفتح فسكون وهو جري شديد جري الفرس ومنه قوله تعالى والعاديات  
ضجعا أقسم بخيل الغزاة وفي معناها الباقات للعباج (وهو) أي السعي بين الميادين (سنة في كل  
شوط) أي من أشواط السعي بخلاف الرمل في الطواف فإنه مختص بالثلاثة الأول شلا فالس  
خص هذا السعي أيضا بالثلاثة الأول كما ذكر في المحيط والمالك الفارسي لكن الصحيح المعول هو  
الأول على ما نص عليه في الهداية والكال والبدائع وغيرهما من المتون والشروح ثم لا ضابط  
في السعي مطلقا عندنا كما حققناه في رسالة الخلاف للشافعية (فلتركه) أي السعي بين الميادين  
(أو هروا) أي أسرع (في جميع السعي فقد أساء) أي لترك السنة (ولأنه عليه) أي من التزم  
والصدقة (ويجوز في السعي الحاج) أي أن وقع سعيه بعد طواف القدوم (لا المقيم) ولو كان  
مقتعلا أن تليته تقطع بالشروع في طوافه ولا الحاج إذا سعى بعد طواف الإفاضة لا تقطع  
تليته بأول رمي الجمرة (وان يحجز عن السعي بين الميادين) أي بسبب الإزدحام (صبر) أي من  
أول الوهلة (حتى يجد فرجة) أي فرصة من الأرض المطلوبة (والانقباض بالسعي في حركة)  
أي في الجملة لأن ما لا يدرك كاه لا يترك كاه (وان كان على دابة) أي لو كان المنهي في السعي  
واجب عندما (حركه من غير أن يؤذي أحدا) أي من الركبان والمشاة (ويجوز) أي كل  
الاحتراز (عن أذى غيره) أي بكل وجه من وجوهه فإنه حرام مجمع عليه داخل تحت الفروق  
المنهي عنه (وتعريض نفسه للآذي) أي للآذي من غيره مع عدم تحمله وجهه وحول بوجهه  
ووصول نزاعه

واما قائل على أنه وجهه  
وأولياتك ويصلي ركعتين  
صلاة الطواف خلف مقام  
ابراهيم أو حيث تيسر  
من المسجد أو غيره ودعا  
خلف المقام بما أحب فان  
الدعاء فيه مستجاب وقال  
الاهم ان هذا بلدك الحرام  
ومسجدك الحرام ويترك  
الحرام وأما عبادك وابن  
عبدك وابن أمك أمتك  
مذنوب كثيرة ومطايبة  
وأعمال سيئة وهذا مقام  
الله ائذ بك من النار اللهم  
عافا واعف عنا واغفر لنا  
انك أنت الغفور الرحيم  
الاهم انك دعوت عبادك

• (فصل في شرائط صحة السعي) \* وهي سبعة بعدد أشواطه وقد سبق ان السعي بنفسه واجب  
خلافًا للشافعي حيث قال انه فرض وركن (الأول) أي الشرط الأول وجهه في التكبير وكذا  
للسعي وهو الصواب (كيفوته بين الصفا والمروة) أي بأن لا يعرف عنهما إلى أطرافهما (سواء  
كان يفعل نفسه) أي ماشيا أو راكبا (أو بفعل غيره) بأن كان مغمى عليه ولو بغير أمره (وكذا ان  
كان مجنوناً أو صعباً غير مميز أو مريضاً أو مجنونا بأمره) أي بأمر كل منهم (قبحي) به أي بكل منهم  
(محرولاً أو راكبا يصح سعيه لحصوله) أي لحصول سعيه (كأنما ينمى) أي بين المسكتين (ولا يتجوز

فيه النيابة الاللمغى عليه قبل الاحرام) يعني اذا دام انماؤه الى حال سعيه أو أفاق حينئذ وفيه  
انه اذا حدث له الانغماء بعد احرامه مقيما ينبغي أن يكون كذلك لكن لا ضرورة في نيابته للسعي  
اذ يمكنه سعيه مجولا بخلاف نيابة الاحرام فان النيابة فيه جوزت للضرورة والبناء على الخروج  
عن عهدة عقد الرفقة والظاهر ان التقدير لا يجوز في أمر الحج النيابة الماطقة الاللمغى عليه  
قبل الاحرام فانه يجوز وحينئذ نيابة الرفقة في عقد الاحرام عنه والافلو كان ضمير فيه راجعا الى  
السعي فلامعنى لقيد قبل الاحرام فتأمل فانه منزلة الاقدام والله أعلم بحقيقة المرام (الثاني أن  
يكون) أي السعي (بعد طواف) أي كامل ولو نفلا (أو بعد أكره) أي أكثر أو طاعة (فلوسعي  
قبل الطواف) أي أكثر جنسه (أو بعد اقله لم يصح) اعدم تحقيق ركنه (ولوسعي بعد أربعة أشواط  
صح) كرهه للاهتمام بأمره والافه ومستدرك في ذكره (الثالث تقديم الاحرام عليه) أي احرام  
حج أو عمره (فلوسعي قبله) أي قبل الاحرام ولو بعد طواف (لم يجز) لان السعي من واجبات الحج  
والاحرام شرطه والواجب والركن وغيرهما لا يصح بدون الشرط ولما كان بعض الشروط  
يشترط بقاؤه الى الفراغ عن جميع الأركان كالطهارة في الصلاة وبعضها لا يشترط دوامه بل يكفي  
تحققه أولا قبل الشروع في أركانه كالتيمم قال (وأما وجود الاحرام) أي ثبوت بقائه بعد تحقيق  
ابتدائه (حالة السعي فان كان) أي السعي (سعي الحج) سواء كان قارنا أو متعاضدا أو مفردا (وقد  
سعي قبل الوقوف) هذا خطأ بحسب العربية من ان الجملة المعسدة بقدم منصوبة المحل على  
الحالية المتحققة في الأزمنة الماضية والحال انه ليس كذلك فيما أراد من المسئلة الفقهية اذ كان  
الصواب أن يقول وهو سعي قبل الوقوف بالصيغة المضارعية بمعنى انه يريد سعيه مقدم عليه  
بل حسن المقابلة ان يقول فان كان سعيه للحج قبل الوقوف (فيشترط وجوده) أي ثبوت بقائه  
اعدم حاول زمان تحلله (وان كان) أي سعيه (للحج بعده) أي بعد الوقوف (فلا يشترط)  
أي وجود الاحرام لجواز أن يكون بعد تحلله من احرامه (ولا يسن) أي وجوده أيضا لجواز  
سعيه قبل خلقه لكن مع الكراهة فانه يسن الترتيب بين الرمي والخلق والطواف والسعي  
فكان حقه أن يقول بل ويسن عدمه اذ لا يلزم من نفي كونه وجوده سنة وقوع سعيه بعد  
خروجه من احرامه سنة وان كان أي سعيه (سعي العمرة فلا يشترط فيه وجوده) أي وجود بقائه  
لانه ليس بشرط بل ركن فيها حال ابتدائه كما سيأتي ويتفرع عليه انه لو طاف ثم خلق ثم سعي صح  
سعيه وعليه دم لتحلله قبل وقته وسببه على ادائه واجبه وقد قال الكرماني اما الاحرام فقال  
بعض أصحابنا هو ركن في العمرة والاصح انه ليس بركن بل هو شرط لصحة ادائها أي في الجملة  
وهو لا يدل على كونه شرط لجميع اجزائها (وهل يجب) أي وجود بقائه (حال سعيه الظاهر) أي  
المتبادر من اطلاق القوم وما فرغوا عليه بعض المسائل (نعم) أي يجب بل هو المتعين لعدم  
ظهور رواية بخلافه فقد قال الطرابلسي تبعا لما في المبسوط ولا ينبغي له في العمرة أن يحل حتى  
يسعي بين الصفا والمروة لان سعي العمرة لا يؤدي الا في احرامها بخلاف سعي الحج فانه يؤدي به  
بعد التحلل من احرامه انتهى وقوله ولا ينبغي بمعنى لا يصح له كما يدل عليه آخر كلامه ومما يشعر  
بانه شرط أو بمعنى يجب أن لا يحل بخلق أو تقصير حتى يسعي بينهما فانه لو خالفه يجب عليه دم  
ولا يسقط عنه السعي اتفاقا فهو الذي ينبغي أن لا يقال غيره والله أعلم واضطرب كلامه في

الى بيتك الحرام وقد جئت  
طالب امرضائك وأنت منذر  
على فاعف عني وارحمني  
وعافني واعف عني أنت على  
كل شيء قد ير (اللهم) يسر لي  
الآخرة والاولى واعصمني  
بالطافك واجعلني ممن يحبك  
ويحب رسولك وملائكتك  
ويحب عبادك الصالحين  
وأولياءك المتقين (اللهم) كما  
هديتني للإسلام ثبتني عليه  
واسمعه مني في طاعتك  
وطاعة رسولك واجرنني من  
مضلات الفتن (اللهم) أنت  
تعلم سرى وعلايتي فاقبل  
معدرتي وتعلم حاجتي فاعطني

الكبير عاين في نقله تقع كثير (الرابع) من شرائط صحة السعي (البداية بالصفا والختم بالمروة)  
 فلو بدأ بالمروة لم يعد بذلك الشوط فاذا عاد من الصفا كان هذا أول سعيه وهذا في الرواية  
 المشهورة على ما في البدائع حتى لو بدأ بالمروة وختم بالصفا يلزمه إعادة شوط واحد به حتى أن  
 يعود من الصفا إلى المروة ليحصل البداية بالصفا والختم بالمروة ويكون شوطه الأول من المروة إلى  
 الصفا ساقط الاعتبار وهذا يستوي فيه القول بالشرط والوجوب بل بالسنة المؤكدة أيضا لأن  
 إعادة مطلوبة في تكميل كل من الأحوال الثلاثة ثم قال صاحب البدائع وروى عن أبي حنيفة  
 أن ذلك ليس بشرط ولا شيء عليه لو بدأ بالمروة كذا في المحيط وهو يدل على كون الابتداء بالصفا  
 سنة وأنه لا شيء عليه من لزوم الجزاء وإن كان ترتيب على تركه الاساءة وإعادة كما صرح به في  
 الكبير حيث قال وعن أبي حنيفة لا شيء عليه لأنه ليس فيه الإترك الترتيب أي الذي هو سنة وهو  
 اختيار الكرماني لأنه قال الترتيب في السعي ليس بشرط عندنا حتى لو بدأ بالمروة ثم أتى الصفا  
 يجوز ويعتد به لكنه مكروه لما فيه من ترك السنة ويستحب إعادة ذلك الشوط ليكون البدائع  
 على وجه السنة هذا وفي المطر بالسي يجب البداية بالصفا والختم بالمروة للكل للكل شوط من  
 الصفا إلى المروة وشوط من المروة إلى الصفا شوط وهو الأصح وإلى الأصح أشار محمد بن بقوله يبدأ  
 بالصفا ويختم بالمروة وكذا ذكر في الهداية والكاظم وغيره ما ابتداء بالصفا ثم استدلوا بقوله  
 صلى الله عليه وسلم أبدؤا بما بدأ الله به أي بصيغة الأمر فإن الأصل فيه أن يكون للوجوب كما قال  
 ابن الهمام وهو يفيد الوجوب يعني خذوا مع ضميعة قوله صلى الله عليه وسلم لما أخذوا  
 عني مناسككم أي عموما والخاصا من أن القول بالأعدل المختار من حيث الدليل هو الوجوب  
 لا الشرط ولا السنة في ابتداء السعي بين الصفا والمروة وأما عدمه في الكبير الختم بالمروة أيضا من  
 الشروط أو الواجبات فلا يظهر له وجه لأنه إذا وقع الابتداء على وفق الوجوب وتم عدد السعي  
 المطلوب حصل المقصود وإن زاد على المعدود لا تنافي على صحة فعل السعي على وفق مذهب  
 الطحاوي وغيره مما يلزمه الختم بالصفا مع أنهم قالوا لا يستحب الخروج عن الخلاف في هذه  
 المسئلة لوضوح ضعفه والله أعلم وقد أغرب في الكبير حيث قال والواجب لا ينافي الاشتراط  
 لأن غرة الخلاف على القولين لا تظهر فانه إذا بدأ من المروة يلزمه إعادة شوط واحد أو جزاء  
 إن لم يعد سواء فلذا بالوجوب أو الاشتراط لأن صاحب البدائع صرح بنفسه بوجوب الجزاء  
 بترك شوط انتهى وفيه أنه إذا قلنا بالاشتراط ولم يعد يلزمه جزاء ترك السعي كالمعدوم صحة الشرط  
 بدون الشرط وإذا قلنا بالوجوب لم يجرأ ترك شوط واحد وإن لم يفرق بما قلنا فلا معنى  
 للاختلاف في التمييز بالشرط الذي هو من الفروض المؤكدة وبالواجب الذي هو واجب مرتبة  
 من الفرض في باب الحج والعمرة أجماعا وعندنا في جميع الأبواب أنه فأواما ما ذكره صاحب  
 البدائع من وجوب الجزاء بترك شوط فهو بناء على رواية كون الابتداء واجبا لشرط ولا سنة  
 كما هو ظاهر عند من جمع بين الأقوال المتفرقة اللهم إلا أن يقال الشرط هو حصول الابتداء  
 بالصفا ولو كان في الاشتاء غاية أنه يلزم ترك شوط واحد في الانتهاء وهو من ترك الواجبات  
 فيلزمه جزاء الواجب وتظهير الابتداء من الجزاء الأسود في الطواف الآن في الطواف يحتاج إلى  
 إعادة سنة الابتداء في الأشياء بخلاف السعي فانه لا يشترط فيه التنية ولو في الابتداء والتحقيق أن

مؤلى ونعم لم ما في شدي  
 فاعلم في دنوي (اللهام) إلى  
 أسألت إيماناً يشرقي  
 ويقيم أصادقاً حتى أعلم أنه  
 لا يصيبني إلا ما كتبت على  
 ورضيت بما كتب لي يا ذا  
 الجلال والإكرام (اللهام) صل  
 وسلم على حبيدك محمد وعلى  
 خلائك إبراهيم وعلى اسمعيل  
 وموسى وعيسى وعلى جميع  
 الأنبياء والمرسلين وآل كل  
 وأصحابه ومن أتاهم  
 بإحسان يا أرحم الراحمين  
 ثم أتى إلى زمزم وينضلع  
 من مائه ويقول اللهم اني  
 أسألك رزقا واسعا وعلما  
 نافعا وعملا متقبلا وشقا



الشوط الاول في الطواف والسعي اذ لم يكن مبدؤا بجماعه ومشروع لا يصح وقوعه ولا يثاب عليه بناء على القول بالشرط ويصح أدأؤه لكن يعاقب عليه عقاب بدون عقاب ترك الفرض بناء على القول بالوجوب وعلى كل تقدير يلزمه الجزاء والاعادة في الشوط الا سخر ما بناه على عدم صحة الشوط وبقائه شوطا آخر في ذمته اذا قلنا ان الابتداء بشرط ولما بناه على عدم اتيناه الشوط الاول بوصف الوجوب فكانه لم يأت فيجب عليه الاعادة ويجب عليه الجزاء لترك الواجب وعدم تداركه بالاعادة (ان شاء من أن يكون السعي بعد طواف) أي أي طواف كان (على طهارة عن الجنابة والحيض) وكذا حكم النفاس (فان لم يكن طاهرا) أي عنهما (وقت الطواف لم يجز رأسا) أي أصلا (هكذا صرح به صاحب البدائع) وهذا اشارة كون التظهر عنهما شرطاً ولا فلو كان واجبا لجاز سعيه ناقصا ونجبر بالدم وقد تقدم انه واجب (وأما الطهارة عن الحدث الاصح في الطواف) وكذا طهارة البدن والثوب والمكان (فليست بشرط لصحة السعي) فيصح سعيه كاملا وان كان طوافه ناقصا وحاصل ما في البدائع ملخصا ان حصول الطواف على الطهارة عن الحدث الاكبر بشرط جواز السعي سواء كان طاهرا وقت السعي أم لا وان لم يكن طاهرا وقت الطواف عنه لم يجز سعيه مطلقا سواء كان طاهرا في وقت سعيه أم لا لكن فيه اشكال وهو ان الطهارة ليست من شرائط صحة الطواف فكيف تكون شرطاً لكون السعي بعد طواف على طهارة بل الشرط هو وقوع السعي عقب طواف صحيح لا بعد طواف كامل مشتمل على ادائه واجبانه وقد سبق ان الطهارة عن الحدث الاكبر والاصغر من واجبات الطواف لامن شرائط صحته ولذا قال ابن الهمام وما في البدائع من قوله ان حصول الطواف على الطهارة عن الحيض من شرائط جواز السعي تساهل اى تسامح حيث نزل الواجب منزلة الشرط ولان الطواف الذي هو الركن القوي اذا صح مع الجنابة فالسعي بعده أولى ان يصح ولانه كما ان طواف المحدث معتد به من وجه كذلك طواف الجناب معتد به من وجه ولهذا يتجمل به فكما يصح السعي بعد طواف مع الحدث اتفاقا كذلك ينبغي أن يصح مع الجنابة اعدم الفرق بينهما في الاعتماد في حق التحلل وهذا يدفع ما قاله في الكبير من انه يشترط صحة السعي أن يكون بعد الطواف على الطهارة عن الجنابة كما قاله في البدائع ولا يشترط كونه على طهارة عن الحدث كما في غيره فراقبين الحدث الغليظ والخفيف واغرب حيث قال مستدلا على مدعاه وقد صرح بالفرق فيما نحن فيه الكرماني والظاهر بالسعي صاحب الفتح أيضا فيمن طاف للقدوم على غير طهارة وسعى بعده ان كان جنباً فعليه اعادته السعي وجوبا وان لم يعد فعليه الدم وان كان محدثا يعيد السعي استحباً بابا وان لم يعد لاشئ عليه فهو اذا صرح أيضا في اشتراط الطهارة في الطواف لصحة السعي انتهى وهذا خطأ ظاهرا لا يخفى لان فيما ذكره عن الجماعة نصم يحا بصحة السعي بعد طوافه جنباً غايته انه يجب عليه اعادة السعي بعد طواف كامل وان لم يعد فعليه الدم والله اعلم (السادس الوقت) وهو أشهر الحج لكن بشرط تقدم الاحرام (السعي الحج) أي بخلاف سعي العمرة فانه لا يشترط أن يقطع في الوقت الا اذا كان قارناً أو متمتعاً (فلو أحرم بالحج وسعى له) أي كاملاً وناقصاً ولو بعد طواف (قبل أشهر الحج لم يصح سعيه) لان السعي من الواجبات والوقت شرط لجميع افعال الحج الا ان الاحرام شرط يصح وقوعه قبل الوقت لكن يكره الخروج عن

من كل داء ثم باقى الى الحجر  
الاسود فيقبله ويدعو بما  
شاء فان الدعاء هـــــ  
مستحب ثم توجه الى  
السعي بين الصفا والمروة  
ويخرج من باب الصفا  
ويصعد على درجة الصفا  
بحيث يرى البيت الشريف  
ويرفع يديه كما في الدعاء  
ويقول الله أكبر الله أكبر  
الله أكبر لا اله الا الله والله  
أكبر الله أكبر والله الحمد  
الحمد لله على ما هدانا لهذا الحمد  
على ما أولانا لا اله الا الله  
وحده لا شريك له له الملك  
وله الحمد يحيي ويميت بيده  
الخبر وهو على كل شئ قدير

المخلاف أولان له شهابا لركن (ولو سعى فيها) بأن أوقع سعيه بعد أكثر طواف القدوم (أو بعد مضيا) بأن سعى عقيب طواف الأفاضة بعده فمضى يوم الحرة (صح) والمخالف له يشترط لسعي الحج دخول وقته ابتداء لاحصولة بقائه فلا يجوز تقديمه عليه ويصح تأخير عنه (السابع) اثبات أكثره فلو سعى أقله فكأنه لم يسع) والطاهران الأكثر هو ركنه لا شرطه

• (فصل في واجباته) • أي واجبات السعي منها أو أولها (١) كمال عدده سبع مرات (وهو اثبات ثلاثة أشواط من آخره) (٢) أن تركه (أقله صح سعيه) لأنه أنى بركته كفاي الطواف (وعليه صدقة تركه ما بقي) أي بعدد كل شوط متركة صدقة وكان القياس أن يجب عليه دم بترك كل ما بقي ولعل الفرق بين الأقل في الطواف والسعي أن الأقل تكميل للقرض والثاني تكميل للواجب والأول أقوى فيجب بتركه دم والثاني أدنى فيجب بتركه صدقة (والثاني نفسه فأن سعى رابكا أو نحو ولا وزعفا) أي بجميع أنواعه مما لا يطلق عليه أنه سعى (بغير عذر وعليه دم ولو عذر فلا شيء عليه) وهذا واضح (وكونه في حالة الاحرام في سعى العمرة) أي بناء على ما سبق من أن الاحرام فيه واجب لا شرط لكن فيه أنه ان سعى بعد التحلل هل يجب عليه دم واحد لحناية الملق أو دم آخر أيضا لا يقع السعي في غير حالة الاحرام (وقطع جميع المسافة بينهما وهو أن يلحق عقبيه بهما) وكذا عقبى حافريه إذا كان رابكا وهذا هو الاحوط (أو يلحق عقبيه في الابتداء بالصفا وصابغ رجليه بالمروة وفي الرجوع عكسه) وهذا هو الاظهر لكن تصورهما إنما كان يصور في العهد الأول حيث يوجد كل من الصفا والمروة مرتفعان الأرض وأما في هذا الزمان فلن يكون دفن كثير من أبرارهم لما لا يمكن حصول ما ذكر فيهما من كفاي المروفرق أو أنهما تم الطاهران هذا أيضا ركن أو شرط في الأشواط الأربعة ولذا لم يذكر والترك قطع المسافة شيأ من الكرامة ثم رأيت قول الطرابلسي في ربحا والشرط أن يقطع جميع المسافة بين الصفا والمروة وتعبه المصنف بقوله في الكبير وهو ليس بطاهر لأنه مذهب الشافعية لا مذهبنا ويحمل قوله على أنه شرط لاستيفاء هذا الواجب لا لصحته لكن ينبغي أن تستوفي المسافة بينهما لأنه واجب وإن لم يكن شرطا انتهى وفيه أن الشراب كونه شرطا لصحة هذا الواجب الذي يجب بسعيه الاستيفاء وإنما يخالف مذهبنا مذهب الشافعية في جعلهم السعي ركنًا ونحو فعدوه واجبا والله أعلم

• (فصل في سنته) • أي سنن السعي وهي خمس (الموالاتية وبين الطواف) وقد سبق الكلام عليها (والصعود على الصفا والمروة) أي بعد تحقق قطع المسافة إن كان ثم مصادفهما أو لم يحصل صعودهما في ضمن طي سعيهما (والموالاتية بين أشواطه) هذا المخالف بطاهره لما قاله في الكبير والموالاتية ليست بشرط بل هي مستحبة فلو فرق السعي فقريننا كثيرا كان سعي كل يوم شوطا أو أقل لم يطل سعيه وبسبب أن يستأنف يعني أن فعله بغير عذر ثم الطاهر أن الموالاتية بين أبراشوط السعي أيضا مستحبة ومع هذا في إعادة السعي المؤدى بترك الاستحباب محل نظر إذ السعي ليس عبادة مستقلة ولا لا بعد تكراره طاعة بخلاف الصلاة والطواف ونحوهما (والهرولة بين الميادين) وقد تقدمت (وسر العورة) أي سنة فيه مع أنه فرض في كل حال لئلا يؤهم وجوب الجزاء بتركه أولانه يأتي بتركه في السعي ثم تارك السنة لأجل السعي مع ثبوت أن تركه

لا إله إلا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده لا إله إلا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون سبحانه الله حين يسمون وجين تصيحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحسين يظهرن بخروج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيي الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون (اللهم) انك قلت وقولك الحق ادعوني أستجب لكم وانك لا تتخلف الجهاد وانى أسألك كما هدتني للإسلام أن لا تنزع عني حتى وان تموت فاني مسلما وقد رضيت

الفرس والتمبير في الكبير بالواجب بدل الفرس تساهل ولعل الفرق بين الطواف والسعي حيث جعل ستر العوزة واجبا في الطواف وسنة في السعي إيماء إلى تفاوت مرتبتهم ما فإن الطواف ركن في النكسين بخلاف السعي فإنه من واجباتهم وما ونحوه وروى حديث لا يطوفن بالبيت عريان ولكون الطواف كالصلاة في الجملة والحاصل أنه لو تصور أنه يطوف أو يسعي عريانا ولم يكن هناك أحد ففي الطواف يكون تاركًا للواجب وفي السعي يكون تاركًا للسنة وإن كان هناك ناس فيحرم عليه أن ينعفع فعله ولا يجب عليه شيء في سعيه دون طوافه

\*(فصل في مستحباته المذكور والدعاء) أي من المأثور وغيره (والطهارة) في الثوب والبدن (عن النجاسة) الحقيقية والحكمية كبرى وصغرى (والنية) الأولى ذكرها في السنن لم يترتب على فعله المثوبة الكاملة ولكنها شرط أعده الحنابلة خلافا للثلاثة وأعلمهم أدرجوا نية في ضمن التزام الاحرام بجميع أفعال المحرم به فلو مشى من الصفا إلى المروة هاربا أو بائعا أو متزها أو لم يدركه مسعى جازعه وهذا توسعة عظيمة كعدم شرطية الوقوف ورمى الجمرات والحق (والخشوع) أي ظاهر أو باطنا (وطول القيام عليه) ما تذكركه (وتكرار الذكر) أي المذكور سابقا عليهم ما (ثلاثا واستئنافه لوفقه) أي أشراط سعيه أو اجزا مشوطة بترك الموالاة التي هي السنة فيه ولكن لو أقيمت الصلاة المكتوبة أو بالحنازة وهو يسعي ينبغي أن يصلي ويبني وكذا لو عرض له مانع أو باعث ولم يذكر وانيه الاستئناف ولعل وجه الفرق بينه وبين الطواف أن تكرار السعي غير مشروع بخلاف الطواف (وإدراكه ركعتين بعد فراغه منه في المسجد) كذا في فتاوى قاضيخان وغيره وهو لا ينافي ما في نفسك السروجي ليس للسعي صلاة لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كما للطواف قال الطرابلسي وينبغي أن تكون الصلاة على المروة لأنه ابتداء شعائر وسيجي زيادة تحقيق هذه المسئلة

\*(فصل في مباحاته الكلام) أي المباح الذي لا يشغله ما سبأ أي والأفضل ترك الفضول وما لا ينعيمه في جميع أوقاته فكيف في سعيه الذي من جملة عباداته (والإكراه) والشرب وفيه ان هذا يعارض كون الموالاة فيه سنة نعم سوغ الشرب في الطواف لقلة زمانه بخلاف الاكل اللهم إلا أن يكون الاكل بحيث لا يقطع الموالاة في السعي مع أن مثل هذا العمل في الطواف مكروه ولعل الفرق أن أمر الطواف أعظم من أمر السعي (والخروج منه لإدائه مكتوبة) أي للجماعة وغيره وفيه ان هذا الخروج ما فرض أو واجب أو سنة فعليه من المباحات غير ظاهر وترك الموالاة لئلا يأس به (أو صلاة جنازة) هذا قد يعتد من المباحات إذا كان هناك من يخرج عن عهدته نروض الكفايات والإبان يكون هو متعمدا لها فيكون فرضا عليه

\*(فصل في مكروهاته) الركوب من غير عذر) هذا ليس كما ينبغي لأن المشي في السعي واجب وتركه حرام موجب للدم اللهم إلا أن يحمل المكروهات على معنى الإجماع الشامل للكرهية التعريفي والتنزيهي (وتفريقه بقرينة) أي فإنه ينافي الموالاة المعبدودة من السنة (والبيع والشراء والحديث إذا كان يشغله) قيد الثلاثة والمعنى يشغله عن الحضور

عني (اللهم) لانتقم مني  
لعذاب ولا تؤخرني لسئ  
الفتن (اللهم) احيني على  
سنة نبيك محمد صلى الله  
عليه وسلم وتوفني على ملته  
وأعزني من مضلات الفتن  
(اللهم) اعصمنا بدينك  
وطوايعك وطواعية  
رسولك صلى الله عليه  
وسلم وجنبتنا حد ودك  
(اللهم) اجعلنا ممن يحبك  
ويحب ملة بك  
وأنبياءك ورسولك وعبادك  
الصالحين (اللهم) يسر لي  
اليسرى وجنبني العسرى  
(اللهم) احيني على سنة  
رسولك محمد صلى الله عليه  
وسلم وتوفني مسلما والحقني

(لم يسبق الهدى أو مفردا بعمره) أى فى غير الأشهر وسواء ساق الهدى أم لا (فعليه أن يحلق) فيه  
 لأنه لا يجب عليه أن يخرج من إحرامه بل له اختيار فى إبقائه (ويحلق) أى ويخرج من إحرامه  
 وهو تأكيدوا لأفليس عليه أن يأتي بأشهر محظورات إحرامه بعد الحلق والتقصير بل يساح له كما  
 قال تعالى وإذا حلتم فاصطادوا (ويقطع التلبية عند شروعه فى طواف العمرة) وهذا مختص  
 بالمعتمر والمتعمر الذى لم يسبق الهدى ومن فى معناه دون القارن (وهو) أى المتعمر المذكور أى  
 (بعد حلقه) كما فى نسخة (حلال) أى خارج عن الإحرام (يفعل) أى ما يريد فعله من الحلال  
 (كما يفعل الحلال) أى ما يجوز له من الأفعال والظواهر أنه يجوز له الانبان بالعمره حينئذ لانه غير  
 ممنوع منها لكرامتها فى الأزمنة المخصوصة وإنما كرهت العمره لأمكى فى أشهر الحج لأن الغالب  
 أنه يحج فيبقى متمما مسبا أقوله (فان لم يكن متمما) أى بل كان معتمرا (اعتمر كلما بداه قبل أشهر  
 الحج) ليس على إطلاقه فهو شبه (والأكثر منها) أى من العمره (أفضل) أى من أقلاها وهذا  
 واضح جدا وأقوله (قبل أشهر الحج) احتراز عما بعده فى حق البعض وكان حق العبارة أن  
 يقول ويستحب أكثرها قبل أشهر الحج وإيقاعها فى رمضان أفضل لكن المالكية يقولون  
 بكرامة إعادة العمره فى سنة والشافعية يجوزون أكثرها حتى فى الأشهر بقى الكلام فى أن  
 أكثر الطواف أفضل أم أكثر الأعمار والأظهر تفضيل الطواف لكونه موصودا بالذات  
 ومشروعية فى جميع الحالات ولكرامة بعض العلماء أكثرها فى سنة مع أن بعض الفقهاء  
 قالوا العمره مختصة بالآفاق فليس لأهل مكة أن يخرجوا إلى الحل ويعتقروا وجعلوا حديث  
 عائشة رضى الله عنها من تحتها أنها صلى الله عليه وسلم فسح إحرام حج أصحابه إلى العمره  
 للحكمة المقررة بخصوص تلك السنة عند الجمهور خلافا للحنابلة وعائشة رضى الله عنها كان  
 لها عذر فى إتيان أفعال العمره حينئذ فلما عزم النبي صلى الله عليه وسلم للخروج من مكة إلى  
 المدينة قالت يا رسول الله ذهب كل الناس بحجة وعمره وأنا أكون محرومة عن الأعمار فأمر  
 أخاها أن يعتقربها من التسعين فكانها فى حكم الآفاق باعتبار هذا المعنى وأما ما روى عن ابن  
 الزبير رضى الله عنه ما أنه أتى العمره وأمر الناس بها عند إتمام بناء الكعبة فى سبع وعشرين  
 من رجب فله لوه على أنه مذهب صحابى لا حجة فيه على غيره والله أعلم (ويكره فيها) أى فى أشهر  
 الحج (الأعمار لكل من كان بمكة) سواء يكون ميكا أو آفاقا يسكن بها خوفا من أن يحج بعده فى  
 تلك السنة فيصير متمما مسبا لمخالفتة السنة (أو داخل الميقات) أى أقوله تعالى ذلك لمن لم يكن  
 أهل حاضرى المسجد الحرام إلا أن الآية تبدل على اختصاص التمتع وما فى معناه من القرآن  
 دون العمره المفردة من غير اقتنائها بحجة فى تلك السنة (ولا يخرج المتعمر) أى الفارغ من إحرام  
 العمره كما يفهم من سوق كلامه فى الكبير أيضا (إلى الآفاق لئلا يطل بتمتع على قول بعض)  
 وتقصه لما ذكره قوام الدين فى شرح الهداية معزى إلى شرح الطحاوى لساق الهدى ومن ينه  
 التمتع فلما فرغ من العمره بداه أن لا يتمتع كان له ذلك ويفعل بهديه ما شاء ولو بداه أن يحج من  
 عامه ذلك فهو على ثلاثة أوجه فى وجه يكون متمما وعليه هديان هدى لأجل التمتع وهدى لأجل  
 إحلاله بعد مساق الهدى وهو فيما إذا أحرم بمكة ولم يرجع إلى أهله وفى وجه لا يكون متمما  
 ولا يجب عليه شئ وهو فيما إذا عاد إلى أهله بعد ما حل من عمرته وحج من عامه ذلك وفى وجه

وغفل عن ذكر ك الغافلون  
 ويدعون أنفسهم بأشياء من  
 خبر الدنيا والآخرة فان  
 الدعاء هناك مستجاب ثم ينزل  
 ويقول ان الصفا والمروة  
 من شعائر الله فمن حج البيت  
 أو اعتمر فلا جناح عليه ان  
 يطوف بهما ومن تطوع  
 خيرا فان الله شاكر عليم  
 فاذا وصل إلى الملبين  
 الأخضرين سعى سعي  
 شديدا ويقول رب اغفر  
 وارحم وتجاوز عما تعلم انك  
 أنت الاعز الاكرم فنجنا من  
 النار سالمين وأدخلنا  
 الجنة آمين فاذا أتى الملبين

اختلقوا فيه وهو ما اذا خرج من المبقات بعد ما حل ولكنه لم يأت له فمقد أي حنيقة كما يمكنه  
وعليه هديان وعندهما لا يكون متمتعاً كأنه يرجع إلى داره

### • (باب الخطبة) •

أي خطبة يوم السابع من ذي الحجة (وخروج الحاج) أي يوم الثامن (من مكة إلى عرفة) وكان  
الأولى أن يقول إلى عرفة من مكة ليستقيم قوله (والأحرام منها) أي من مكة وزاد في التكبير  
وما يتعلق بذلك وهو محتاج إليه هنا كذلك ثم الأحرام من مكة هو الأفضل لكن الأكمل أن  
يكون من المسجد والخطيب أولى أو من دورة أحله والأحرام للمكي وغيره للعجم يجوز لمن  
جميع أبراء الحرم (إذا كان اليوم السابع من ذي الحجة فالسنة أن يخطب الإمام بعد الظهر)  
أي بعد صلاته (خطبة واحدة لا يجلس فيها) بيان للوحدة (يسد بالتكبير ثم بالتلبية) كان  
التباس تقديم التلبية بل لا مناسبة للتكبير إلا أن ثبت وروده في السنة ولا يصح قياسه على  
خطبتي العيد لأن التكبير سنة فمما خاصة (ثم بالخطبة) أي المتعارفة كما بينه بقوله (بجمداته)  
أي بشكره على عطائه (وبني عليه) أي بذكره بأسمائه وصفاته (وبعد على النبي صلى الله عليه  
وسلم) أي وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحبابه (ثم يعلم الناس فيه المسائل) أي آداب المتعقبة  
من يومه ذلك (كالخروج إلى منى) أي في يوم الثامن بعد طلوع الشمس (والمبيت بين البلاء عرفة)  
أي ليكون جاءه منى بين خمس صلوات في مسجد الخيف كما وردت به السنة (والروح إلى  
عرفاته) أي بعد طلوع الشمس من فجر عرفة (والصلاة) أي بمسجد عرفة بالجمع المعروف ولكن  
بشرائعه (والوقوف بعرفة) أي في وقته وبيان كيفية آدابه (والأفضة منها) أي مع الإمام  
(وغير ذلك) أي من الأحكام المناسبة لمقام ذلك المقام (ثم الخطب) المستنونة (في الحج ثلاث  
أولاً ما هذه) أي المذكورة بمكة (والثانية بعرفة قبل الجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر  
(والثالثة حتى في اليوم السادس عشر فيقول بغير كل خطبة يوم) لأن المولى لا يهاجر ولا يهاجر  
خمساً (فمن حيث يطلب عنده في ثلاثة أيام متواليات أو في يوم التروية وآخرها يوم النحر  
(كما في الخطبة واحدة لا يجلس) يفتح الجليم أي مرة من الجلوس (في وسطها) أي في وسطها  
جميعها (الخطبة يوم عرفة) أي فاه بخطبتين يفصل بينهما مجلدة واحدة (وكها) أي بحمل  
جميعها (بعد ما صلى) أي الإمام (الله والابعد عرفة) أي الشان (قبل أن يصلي الظهر)  
أي والعصر بالاولى (وكها سنة) أي بخلاف خطبة يوم الجمعة قائم فربضة بل شرطاً  
ويجب الانصات عند سماع الخطب كما هو في الجمعة إذا كان يومه أجاز له القراءة  
والدكر ختمة

• (فصل في أحرام الحاج من مكة المشرفة) أي من مكة المشرفة (أي من مكة المشرفة) أي من مكة المشرفة  
بمكة (على أنواع) أي ثلاثة (أما أن يكون مكياً) أي أصلياً (فلا يجوز له إلا الأفراد بالحج) كما مر  
مراراً (وأما إذا دخل به مرة) أي سواء صار مكياً بمكة أم لا حال كونه (متمتعاً) أي مائنان  
أكثر طواف عرفته في الأشهر (أولاً) أي لم يكن متمتعاً بل دخل به مرة قبل الأشهر وأقام بمكة  
(مات) أي غير المتمتع (الهدى أول يسق حل منها) أي من عمرته أي لعدم سرقه (أول يحل) أي  
منه الأبل سوف (شككته) أي شككته (أي في المذكور في جميع الصور والمطلوب) (كالسك)

الاخضر بن الاخضر بن  
مشى على هيئة وية ولاله  
الا الله وحده لا شريك له  
الملك وله الحمد يحيى ويميت  
وهو حي لا يموت بيده الخير  
وهو على كل شيء قدير  
ويكرر ذلك إلى أن يصعد  
المروة فيقف عليها مستقبلاً  
ويذكر عباداته في الصفا  
ثم يدع لنفسه بما أحب  
فإن الدعاء لها مستجاب  
وهذا شوط واحد من  
السبعة ثم يصد إلى الصفا  
ويصعد عليه وهذا شوط  
اخر ويكرر الدعاء إلى أن  
يكمل سبعة أشواط وان  
كان فارزاً عاد إلى الطواف

أى فلا يجوز له الافراد الحج بالنسبة وليس معناه انه ليس له الا الافراد بالحج كما سبق وفي قوله  
 حكمه كالمكي اشارة الى ذلك (وان دخل) أى الا فاقى وكان حق العبارة أو دخل والمعنى  
 أو فاقى داخل (بمعنى فلا يحتاج الى تجديد الاحرام) أى اعدم خروجه منه (أو مبيتاً) عطف  
 على قوله مكي والمراعاة من كان بين الميقات والحرم (فهو ان دخل مكة لحاجة) أى لفيرحجة  
 وعرة (فكالمكي) أى فى انه يحرم بالحج وحده من الحرم (وان دخل) أى أراد دخول مكة  
 (لقصداً للحج فعليه ان يحرم من الحل بالحج المقرد) بفتح الراء وانما لم يذكر العمرة لان الميقات  
 كالمكي فى منعه من العمرة فى أشهر الحج بنية التمتع (والافضل للمتمتع وغيره) أى مرید الافراد  
 من مكة (أن يجعل الاحرام) أى بالحج فى وقته (فكالمعجل فهو أفضل) أى اذا كان مصوناً عن  
 الوقوع فى المحذور (بعد دخول أشهر الحج) لان الاحرام قبله وان جازا لكنه يكره مطلقاً مكي  
 كان أو غيره مأموئاً (واذا أراد الاحرام بالحج من مكة يوم التروية أو قبله فالافضل) أى  
 باعتبار مجموع ما يذكره والا فالسنة (أن يغتسل) لان الغسل أثر فى جلاء القلوب لمشاهدة  
 الحضرة واذهاب دور الغفلة بحسب ذلك أرباب القلوب الصافية (ويقلب) كما مر (ثم يدخل  
 المسجد فيطوف سبعا) أى طواف تحية المسجد ان قدر عليه (ثم يصلى ركعتين) وفى نسخة  
 ركعتيه وهو الاولى (ثم ركعتى الاحرام) ليكون كل منهما عبادة مستقلة لأن صلاة الطواف  
 واجبة وصلاة الاحرام سنة مؤكدة فدخلوا ما تحت الافضل بالنسبة الى الترتيب (فيحرم  
 عقبيهما) أى عقيب ركعتى الاحرام حال جلوسه قبل القيام على ما سبق (ثم ان أراد) أى المكي  
 ومن معناه (تقديم السعي على طواف الزيارة) أى مع ان الاصل فى السعي أن يكون عقبيه  
 لما سمي تأخير الواجب عن الركن الا أنه رخص تقديمه فى الجلة بعله الزجسة فحينئذ (يتنفل  
 بطواف) لانه ليس للمكي ومن فى حكمه طواف القدوم الذى هو سنة لا فاقى فبأى المكي  
 بطواف تنفل (بعد الاحرام بالحج) ليصح سعيه وأما اذا كان متمتعاً وساق الهدى أم لا  
 فيطوف طواف القدوم (بضم طبع فيه) أى فى أشواط جميع طوافه قدوماً وتنظلاً (ويرمل  
 أى فى الثلاثة الاول) ثم يسعى بعده وهل الافضل تقديم السعي أو تأخيره الى وقته الاصلى وهو  
 بعد ادائه كنه كما أشرنا اليه (قبل الاول) والاولى ان يقيد بالآفاقى (وقبل الثانى) وصححه ابن  
 الهمام وهو الظاهر خصوصاً للمكي فان فيه خلافاً للشافعى والخروج عن الخلاف لكونه أحوط  
 مستحب بالإجماع فينبغى أن يكون هو الافضل بخلاف ونزاع (والخلاف) أى المذكور  
 سابقاً (فى غير القارن) وهو المفرد مطلقاً والمتنع آفاقياً بلا شبهة أو مكيّاً فمناقشة (أما القارن  
 فالافضل لتقديم السعي) أى ويجوز تأخيره بلا كراهة (أو يسن) أى فيكره تأخيره لانه صلى الله  
 عليه وسلم طاف طوافين وسعى سبعين قبل الوقوف بعرفة

(فصل فى الروح) أى الذهاب وهو الاولى بان يعبر به لاختصاصه فى أصل اللغة بالسعي  
 آخر النهار (من مكة الى منى) بكسر الميم منونا ومقصوداً فالصرف باعتبار الموضع والمنع باعتبار  
 البقعة وسميت بذلك لما ينفى فيها من الدماء أى يراق ويصب من أمنى النطقة ومنها اذا دفنها  
 ومنه قوله تعالى من نطقة اذا عني (فاذا كان يوم التروية وهو النام من ذى الحجة) وسمى به  
 لانهم كانوا يرون اياهم فيه استعداد الوقوف يوم عرفة اذ لم يكن فى عرفات ماء جار كمراتنا

وطاف طوافاً آخر وسعى  
 سعيها آخر واستقر على  
 الاحرام الى القسراغ من  
 الحج وان كان مفرداً بالحج  
 استمر على احرامه الى  
 ان يؤدى نسك الحج وان  
 كان مفرداً بالعمرة حلق  
 راسه وقال عند الحلق  
 (اللهم) أثبت لى بكل شعرة  
 حسنة وأمح عني بها سيئة  
 وارفع لى بها عند درجة  
 وصلى الله على سيدنا محمد  
 وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً  
 كثيراً واستمر خلافاً الى ان  
 يحرم بالحج يوم التروية

بجوز الله سبحانه عن الطحاح خيرا (راح الامام مع الناس) أي مجتمعين أو مفترقين (بعد طلوع الشمس) وهو الصبح كما قال ابن الهمام (من مكة إلى منى فيقيم بها) أي فيصبر فيها (ويصل بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) وفي المبسوط والكافي للعاظم الشهيد يستحب أن يصلّي الظهر أربعين يوم التروية وفيه إيماء إلى أنه لو تأخر بعد طلوع الشمس وطلعت صلاة الظهر غنى لم يفتته الاستصحاب ولعل هذا معنى قوله (ولو خرج من مكة بعد الزوال فلا بأس به) أي إذا صلّى الظهر أربعين وأما ما ذكر في المحيط والمفيد يستحب كونه بعد الزوال فليس بشيء على ما صرح به في الفتح وقد سرحوا بما إذا وافق يوم التروية يوم الجمعة أنه يخرج إلى منى قبل الزوال لكونه وثبت سنة الخروج وعدم وقت وجود الجمعة وبعده لا يخرج حال وصل الجمعة لخروجهم عليه فيكره له الخروج قبل إذا تم الكس فبقي أن يقيده بما إذا صلى الإمام الجمعة يوم التروية إلا أنه هل يجب عليه أن لا يخرج حتى يصلّي أو يستحب في حقّه أن يخرج قبل الزوال محل بحث (وإن بات بمكة) وكذلك يعرفه وغيره ما قالوا في أن يقول بعير منى (ثلاث الليلة جاز وأساء) أي لترك السنة على القول بها فقال الفاضل تبع لما في المحيط المبيت بها سنة وقال الكرماني ليس بسنة وإنما هي التأهب والاستراحة وفي المبسوط ويستحب أن يصلّي الظهر يوم التروية أربعين ويقيم بها إلى صبيحة عرفة وأما ما ذكره المصنف في الكبير من قوله ويدل أيضا على صفة ذلك استثناءهم الدافع من منى بعد الطلوع فليس في محله فإن هذه السنة مختصة لمن بات بمنى ثم قوله ولا كلام في أن الخروج من مكة يوم التروية سنة لما في الهداية والكافي وغيرهما ولو بات بمكة ليلة عرفة وصلّى بهم الفجر ثم غدا إلى عرفات ومرعى أجراً ولكنه أساء بتركه الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وزاد الكرماني على هذا وقال لأن الروح إلى منى يوم التروية سنة التأهب للخروج إلى منى وعرفة وترك السنة مكروه فصرح بسنّيته يعني فكلامه متناقض وهذا وهم فانه ليس الكلام في من بات بمكة ليلة عرفة وإنما الكلام في من بات بعرفة ليلة عرفة فلا ندافع بين كلاميه ولا منافاة بين قوله وبين ما في شرح الجامع ولو بات بمكة وخرج يوم عرفة إلى عرفات كان مخالفاً لسنة فتأمل فانه موضع زلل ومحل خلل

• (فصل في الروح من منى إلى عرفات فإذا أصبح) أي يعني (صلّى الفجر بها) أي لو قتها المختار وهو زمان الأسفار وفي فتاوى قاضيان بغلام فكانه قاله على نجر من داهة والاكثر على الأول فهو الأفضل (ثم يمكث) أي هنيهة وسويعة (الأي تطالع الشمس) أي تشرق (على ثبير) يفتح مثلثة وكسر هاء فجعل معنى محاذاة مسجد الخيف على يسار السائر إلى عرفات (فإذا طلع) أي الشمس (نوحه إلى عرفة) أي لا يكون على وفق السنة (مع السكينة) أي إلى الباطن (والوقار) أي في الظاهر (ملياً) أي في حال (مهلاً لا مكبراً) أي في أخرى وكذلك أحاديثها مسجها مستعقراً (داعياً إذا كرا) تعميم بعد تخفيفه (مصلحاً على النبي صلى الله عليه وسلم) أي في الابتداء والانتها والاشياء (ويبقى ساعة فساعة) أعاد ذكر التلبية اهتماماً بالشأن لأنها أفضل الأذكار والدعية حال الأضرام (وإن راح قبل طلوع الفجر) أي بعد يدونه أكثر الليل ففيه كلام مسبق (أو قبل طلوع الشمس أو قبل أداء الفجر جاز) أي يحججه لا فائدة لقوله (وأساء) ولأن ترك أداء الفجر حرام لا يجوز (ويستحب أن يسير إلى عرفة على طريق ضب)

ويدعو بما تقدم في أحرام الحج من الأدعية • (فصل) • وإذا كانت ليلة التروية وهي ليلة سبع من ذي الحجة قرأ الاستغاثات المفضة من الديار المذوبة إلى الحسن المصري رضي الله عنه في هذه الليلة يواظب عليها من وقته لله للسعادة من خلص أوليائه وعباده إلى الحين وكان يواظب عليها والذي الشيخ علاء الدين رحمه الله تعالى وأنا أدويه عساه بروايتي عن استاذة حافظ الدنيا شمس الله والدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي رحمه الله

بفتح ضاد معجمة وتشديد موحدة وهو اسم للجبل الذي حذاء مسجد الخيف في أصله وطريقه  
في أصل المازنين عن عيمك وأنت ذاهب إلى عرفات (ويعود على طريق المازنين) اقتداءً بفعله  
صلى الله عليه وسلم لكن تركه أكثر الناس في زمانه هذا لما فيه من كثرة الشوك وبغلبة الخوف  
وقلة الشوك لا أكثر الجاهل والمازن مضيق بين مزدلفة وعرفة وهو بفتح ميم وسكون هـ عز  
ويجوز إبداله وكسر زاي (وإذا وقع بصره على جبل الرحمة دعا) أي سجد وكبر وهلل ومجد  
واستغفر وقد أخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي وابن أبي عاصم والطبراني معاني الدعاء  
والبیهقي في الدعوات عن ابن مسعود قال ما من عبد ولا أمة دعا الله في ليلة عرفة بهذه الدعوات  
وهي عشر كلمات ألف مرة إلا لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه إياه الاقطعة رحم أو إرادة ما تم سحان  
الذي في السماء عرشه سحان الذي في الأرض موطنه سحان الذي في البحر سبيله سحان الذي  
في النار سلطانه سحان الذي في الجنة رحته سحان الذي في القبر قضاؤه سحان الذي في  
الهواء روحه سحان الذي رفع السماء سحان الذي وضع الأرض سحان الذي لا ملجأ ولا منجا  
منه إلا الله قيل له أنت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم (نم لي إلى أن يدخلها)  
أي عرفات ثم يستمر عليها إلى أول رمي الجرات

\*(باب الوقوف بعرفات وأحكامه)\*

وعرفات كلها موقف الابطن عرنة كما في السنة (إذا دخل عرفة نزل بهامع الناس حيث شاء)  
لأن الانفراد عنهم نوع تجبر وتكبر عليهم والحال حال التواضع والمسكنة لهم فان الاجابة مع  
الجماعة أرجى فصار هذا كيف أخرى الا اذا كان القرب اليهم مما يبعده عن الذكر  
والخضوع في المناجاة أو يبعده على رؤية المنكرات وحصول المكروهات لكن لا ينزل بعينه  
في المقام المخصوص بحيث لا يامن من المصوص ولا في الطريق الجادة كيلا يضيق على المارة  
(والأفضل ان ينزل بقرب جبل الرحمة) وهذا لا ينافي ما ذكره ابن الهمام من ان السنة أن ينزل  
الامام بمرة ولا ما أوضحه رشيد الدين بقوله ينبغي أن لا يدخلها حتى ينزل بمرة قريباً من المسجد إلى  
زوال الشمس ويضرب بهم امضربه ان كان له فان ما ذكره بالنسبة إلى الامام لا بالاصافة إلى  
الخاص والعام مع امكان الجمع على سبيل التناول انه ينزل أو لا بمرة ثم يقرب جبل الرحمة فلامعني  
لقوله في الكبير وهذا خلاف ما ذكره الاحصاء ولعلهما مشي على ظاهر الحديث والله أعلم  
بالصواب ثم انما يستحب النزول بقرب جبل الرحمة على فرض عدم الرحمة وفقد نزول الظلة  
(فإذا نزل) أي بعرفات (يمكث فيها) أي لا يخرج عنها بحيث يفوت جزء من أوقات وقوفها  
(ويستغل بالدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والذكر) أي بأنواعه وفي الحديث أفضل  
ما قلت أنا والنبيون من قبلي يوم عرفة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت  
وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ويكثر من الاستغفار لنفسه ولو اذ به ومشايخه  
وأقاربه وأصحابه الاخيار ولعمامة المسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات (والتلبية) أي  
تارة فتارة واسعة على الطاعة والعبادة ولم يستغل بأمور العادة الا مقدار الضرورة والحاجة  
(الى أن تزل الشمس فإذا زالت اغتسل) أي لو وقف عرفة على الصحيح لاليومه وهو سنة  
مؤكدة (أو توضأ) وهو وضوء (والغسل أفضل) يعني وأجره أكمل لكن الأولى ان يغتسل قبل

تعالى عن الشيخ الزاهد  
الصوفي أبي العباس احمد  
ابن محمد العقبي والخيرة  
الصالحه بقبه السلف ام  
محمد زينب أئمة عبد الله  
العرباني قال الاول انبأنا  
الشيخة الصالحه ام عيسى  
مريم ابنة الشهاب احمد بن  
محمد بن ابراهيم الاذري  
الحنفى وقالت الاخرى  
اخبرنا الشهاب احمد بن  
النجيم ايوب بن ابراهيم  
القرا في الشهاب بن المنقر  
وكان صالحا كلاهما عن  
ابي الحسين علي بن عمر بن  
ابي بكر الوائلي الصوفي قال  
ثانيهما سمعا ثانيا ابو  
القاسم عبد الرحمن بن مكي  
الطرابلسي الصوفي



الزوال ليكون أول وقوفه على وجه الكمال (وقدم حواشيجه) أي مما يتعلق بالاكل والشرب  
وأما هما (قبل الزوال) وتفرغ من جميع العلائق وتوجه قلبه إلى رب الخلائق (لقوله تبارك  
وتعالى وتقبل إليه تبتلا فتزوا إلى الله

• (فصل في الجمع بين الصلاتين بعرفة) • اعلم أن هذا الجمع للتك عندنا فيستوى فيه المسافر  
والمتنم خلافاً للشافعي ومن تبعه في تخصيصه بالمسافر ثم له شروط سيأتي بسطها وشرحها فإذا انعقد  
شرط منه يصلي كل صلاة في الخطبة على حدة في وقتها بجماعة أو غيرها (وإذا أراد الجمع) وهو متعين  
على الإمام القائم مقامه عليه الصلاة والسلام فيراعى جميع الشرائط والاحكام (فإذا انفصل  
وزالت الشمس سار إلى المسجد) أي مسجد برفة رهي أو أخر عرفة بقرهم بل قيل إن بعضه منها  
(من غير تأخير) أي في سره ثلاثين وثلاثين من أوقات وقوفه لكن الأولى حيث كان يسير إليه  
قبل الزوال ليدرك أوله بعد وصوله والافترمه أنه بعد تحقن وقوفه جمع بين صلاتيه والسنة  
بخطفه وله صلى الله عليه وسلم نزل أولاً برفة رعاية هذا المعنى ولرفع الخرج بالذهاب والاياب  
في المبنى (فإذا بلغه) أي المسجد (بعد الإمام الأعظم المنبر) وهو الخليفة أن وجد فيه شروط  
الخلافة أو لا لمطان أن أخذها بالقوة والشوكة (أو نائبه) وهو الخطيب المنسوب من جانيه  
(ويجلس عليه) أي من غير سلام عندنا (ويؤذن المؤذن بين يديه قبل الخطبة كما في الجمعة) وهو  
الصحيح المطابق لظاهر الرواية وهو لا يشافي ما روى عن أبي يوسف أنه يؤذن المؤذن والإمام في  
القساط ثم يخرج بعد فراغ المؤذن من الأذان فيصلي لأن المراد بقوله بين يديه أي قدماه  
وعند قرب حضوره فالجاءه تجعل حاله وهذا معني قول صاحب الميسر هذا معني قوله الأول  
فما مل (فإذا فرغ) أي المؤذن (قام الإمام فخطب خطبتين قائماً) يجلس بينهما جلسة خفيفة  
كالجمعة (ومضة الخطبة) أي كيفية أعلى طريق السنة (أن يحمداً الله تعالى) أي يشكركم على  
نعماته (ويبني عليه) أي ريقه بألوان ثنائيه من ذكر صفاته وأسمائه (ويلي ويمل ويكبّر)  
وهذا التكبير في محله لأن يوم عرفة عندنا من جلة أيام التشريق (ويصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم ويعط الناس) أي ينصهم بأن يهدهم في الدنيا ويرغهم في العقبى وبجيب اليهم المولى زين  
لهم أن له الآخرة والأولى فذكره وشكروه في كل حال هو الأولى (وبأمرهم) أي بالمأمور  
(وبنهاهم) أي عن المنكر لاسيما فيما يتعلق بأحوالهم عند تلبس أحرارهم من أفعالهم (ويعاينهم  
المناسك) أي بقيتهم (كالوقوف بعرفة ومن دلفة والجمع بهما) أي بشرائطهما وآدابهما (والري)  
أي رعي جرة العقبة في اليوم الأول (والذبح) أي حين يجب عليه ويستحب له (والهلق) أي  
ومراعاة الترتيب بين الثلاثة ووقوع الأثرين في الحرم (والطواف) أي طواف الزيارة  
أيام الحج وأن أزاها أفضلها وجازي ليا ليا (وسائر المناسك التي هي إلى الخطبة الثالثة) وهي  
الواقعة في ثلثي أيام النحر (ثم يدعو الله تعالى) أي له ولعامة المسلمين (وينزل ويقسم المؤذن فيصلي  
بهم الإمام) أي لا غير (الظهر ثم يقيم فيصلي بهم العصر في وقت الظهر) وهو المسمى بجمع  
المقدم (والحاصل أنه يصلي بهم الظهر والعصر في وقت واحد) وهو الظهر لكن الإيهام فيه  
الإيهام (بأذان واحد وإقامتين) وإما ما ذكره فاضلنا في شرح الجامع ويصلي الظهر والعصر  
في آخر وقت الظهر فبه أنه يلزم منه تأخير الوقوف ريثما في حديث جابر رضي الله عنه حتى إذا

قالاً نبأ بالخلف أبو طاهر  
أحمد بن محمد السلي  
الصوفي نبأنا أبو عبد الله  
أحمد بن علي الأسواني  
الصوفي بأصهارنا نبأنا أبو  
الحسن علي بن شجاع بن  
محمد الشيباني المصلي في  
الذكر أئماناً أبو علي أحمد  
ابن عثمان الزندي الصوفي  
عن جنيده البغدادي عن  
سري السقطي عن  
مسروق الكرخي نبأنا  
معبد بن عبد العزيز العابد  
عن الحسن البصري رضي  
الله عنه (قال) كنت أفتي  
أن أرى في عمري وليام  
أولياء الله تعالى أو صدقاً  
فأسأله عن حاجتي في القطة

زاعت الشمس فان ظاهره ان الخطبة كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخر وقت الظهر ولا يبعد أن يكون مراده انه يصلي الظهر والعصر بعده لاقبله للايماء الى انه يصلي الظهر في أول وقته والعصر في آخر وقته أي الظهر بالاضافة الى صدره لانه يصليهما معا في آخر وقت الظهر ولا أنه يصلي الظهر في آخر وقت الظهر والعصر في أول وقت العصر كما أول علماءنا الاحاديث الدالة على الجمع بين الصلاتين في السفر والله أعلم (ويسر) أي الامام وجوبا (القراءة في الصلاتين) أي على أهلها معاً عند الاربعة ولا يجهر فيهما البتة (بخلاف الجمعة) أي فانها صلاة مستقلة بشراؤها واحكامها (ويكره للامام والمأموم) أي ممن أراد الجمع بين الصلاتين على ما صرح به فاضحان (ان يشتغل) أي كل منهما (بالسنن) أي بسنة الظهر البعيدة وسنة العصر القليلة (والنطوع) أي النافلة على ما ذكره في البدائع والتحفة (أو شيء آخر) أي عمل آخر بالاولى كالاكل والشرب والكلام (فان اشتغل بصلاة أو عمل آخر) أي اشتغلا بعد فصلا (ولو بعد) أي اعادة أو حاجة (ما) أي مقدار ما (يقطع فور الاذان) أي عرفا (اعاد الاذان) أي في ظاهر الرواية وعن محمد لا يبعد (والاقامة للعصر) والمقصود اعادة الاذان والاقالاقامة لابتداء العصر منها ثم ان وقع الفصل بين الاقامة والعصر فيعيد الاقامة أيضا واماماً ذكره في الذخيرة والمحيط والدكا في بأنه لا يشتغل بين الصلاتين بالنافلة غير سنة الظهر فغير صحيح لما قال في الفتح هذا ينافي حديث جابر فصولي الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصلي بينهما شيئا وكذا ينافي اطلاق المشايخ في قولهم ولا يتطوع بينهما بشئ فان التطوع يقال على السنة انتهى ولعلمهم لم يطالعوا على الحديث وأخذوا من مفهوم التطوع العال بالاطلاقه على غير السنن المؤكدة والله أعلم (وان كان التأخير) أي تأخير العصر (من الامام) أي من جانبه وبسببه (لا يكره للمأموم أن يتطوع بينهما) والسنة بالاولى (الى ان يدخل الامام في العصر) وينبغي أن يكون كذلك حكم اشتغال المأموم بعمل آخر لعذر ثم ان كان الامام مقبياً أتم الصلاة وأتم معه المسافرون أيضاً) أي وكذا المقيمون (وان كان) أي الامام (مسافراً قصر) بالتخفيف ليكون النقص واجبا على المسافر ولو أتمه أساء (وأتم المقيمون) أي بعد سلام الامام اذ يحرم قيام المأموم قبل السلام (فأذا سلم قال لهم) أي لأجل المقيمين (أنتموا صلاتكم يا أهل مكة) الاولى حذف الجلالة الذاتية (فاناقوم سفر) بفتح فسكون اسم جمع اسافر بمعنى مسافر كصحب وصاحب والاولى ان يقول فاني مسافر والحاصل ان الامام ان كان مقيماً فلا يجوز القصر للمسافرين والمقيمين وان كان مسافراً فلا يجوز القصر للمقيمين ولا يجوز للمقيم أي ولو كان اماماً (ان يقصر الصلاة) أي لاختصاص القصر بالمسافر اجاباً وانما الخلاف في كون الجمع للنسك والسفر (والله مسافر ان يقصد به) أي بالمقيم (ان قصر) أي لعدم صحة الصلاة بالقصر هذا وقد قال ابن الضملاء في المشرع شرح الجمع ذكر في المناسك أن الحاج اذا دخل أيام العشر مكة ونوى الإقامة خمسة عشر يوماً أو دخل قبل أيام العشر لم يكن بقي الى يوم التروية أقل من خمسة عشر ونوى الإقامة لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق منهنية الإقامة خمسة عشر يوماً وقيل كان سبب تفقه عيسى بن ابان هذه المسئلة قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت

أوفي المنام حتى اذا كانت سنة من السنين وانواقف بعرفات عند الزوال واذا بلغني انفس عند الاراء الذي يحياى وادى نعمان نحو جبل وادى الصخرات فتعققت أنهم القوم فقصدهم وسلمت عليهم فردوا على أحسن ردواذا فيهم شيخ كبير قد نور الله وجهه فعلا نوره الافق فجلست معهم وقد تصاعرت نفسي عندي لما شاهدت فيهم من الوفاء والسكينة فقام أحدهم فأذن وأقام فقدم الشيخ فصلي بهم فصليت معهم وأنا أعلم انه

أتم الصلاة فلتبني بهص أصعب أي حنيفة فقوال أخطأت فامك تخرج الى منى وعرفات وما  
رجعت من منى هذا الصاحب أن يخرج وعمرت على أبا صاحب به جمعات أقصر الصلاة فقال لي  
صاحب أي حنيفة فالك وقته ~~في~~ فام تخرج منها لا يصير مسافرا فقلت في نفسي أخطأت  
في مسئلة واحدة في موضعي ولم يدهني ما جعلت من الأضار ودحات مسجد محمد وأبي سفيان  
بالقصة انتهى ولا ينبغي أن يهذأ الخطأ أعياهم على مقتضى قواعد الحنيفة دون الشافعية لأن  
عندهم مدة الإقامة أربعة أيام ثم بين طاهر كالأصاحب الإمام تعارض حيث حكى في الإزلي  
بأنه مسافر ولا يجوز له الحام وحكم في الثاني بأنه معصم فلا يجوز له القصير مع أن المسئلة بجوازها  
وأهل التقدير لما رجعت الى منى وفي بيت الإقامة بمكة مع صاحبى بدلى الخ هذا وأصل المسئلة  
على ما في المتن وعلى ما صرح به فاصبحان من أن الكبر في ادأوى الإقامة بمكة وفي خمسة  
عشر يوما لم يصير مقبلا لأنه لم يزل الإقامة في أحد ما خمسة عشر يوما فمهم هذه المسئلة أنه  
لو يرى في أحد ما خمسة عشر يوما صار مقبلا فحينئذ المسافر إذا دخل مكة واستوطن بها أو  
أراد الإقامة فيها شهر مثلا لا شك أنه يصير مقبلا ولا يصير حنيفة بوجه الى منى وعرفات  
ولا تنقص إقامته إذا بشرط تحقق كونه خمسة عشر يوما متوالية ما يجب لا يخرج عنها والله  
أعلم (ولو حطب قبل الروال أو لم يحط بأصل صبح الجمع) أي لأن الحطلة ليست من شرائط صحة  
الجمع بل هي سنة (وأما) أي تركه السنة أو إقامتها وقته المستحسن وقيل بعد الحطلة (ويكره  
التسليم بعد أداء العصر في وقت الظهر) ويصحبان الأولى أن يقول ولوى وقت الظهور لأنه  
صلاه في وقته المشروع له وقد كره الشارع الصلاة بعده طرفة عين أو أحر فرض العصر  
وقته لا يكره التسليم في وقته بعد الكراهة ليست وصول وقت العصر بل كون الوقت بعيد  
حصول العصر (صريح به بعضهم) وهو موهوم أنه جائز عند بعضهم كما يدل عليه قوله في الكبير  
وأعلم أنه هل يكره التسليم بعد أداء العصر في وقت الظهر فهذا مشعر بأنه متردد في ذلك مع أنه  
نقل ما في نظم القرائد إلا أنه لا ينفذ بل بعده وعبارته

ما كتب في حقيقة مثلها  
ولا يكتب ثم استقبل القبلة  
وهذا الصلاة فقال الحمد لله  
كثيرا لمسمع غيرها وحنفت  
أن يقول أو يعيوا عني  
هاتك الذي يلبي بحق الذي  
اصطفا لم يلبت هذه  
المدة وهذه العضية قال  
فتغير وجهه ورفع عينه فقال  
له الشيخ من يمدى الله فهو  
المهتداهم يرحمك الله فقال  
كنت أقول الاستغفار المدة  
من المدة ثلاث ليال وقلت  
ما هذا الاستغفار وما هذه  
الليال فقال ليلة سبع من  
ذي الحجة وليلة

ولا يقل بعد الإعراف عرفاتها • وقد جرت والظاهر ما يتبع  
وفي شرحه أي هذه المسئلة الى القيمة (ولا يصح أداء الجمعة بعرفة) أي لكونهم أعياهم به  
ولا تقصر بجميع الحلق فيها لعدم البيوت والمساكن بحال منى فأنه وإن كان قريبا  
لا يجوز الجمعة فيها في غير موسم الحج عندما على خلاف ما سياتي بيانه وأما ما حكى النووي عن  
أبي حنيفة وأبي يوسف جواز الجمعة بعرفات فهو غلط لأنه كيف يصور أنه يصل الله عليه  
وسلم في حجة الوداع لم يصل صلاة الجمعة بها ويجوز أحد من الأئمة جوازها اللهم إلا أن يقال  
بتدخل خطبة السنة في خطبة الجمعة

• (بصل في شأن أوطار جواز الجمع) • منها مختلف فيها ومنها متفق عليها واختلاف أن الجمع  
سنة أو مستحب وأما ما وقع في بعض المسالك من أن تقديم العصر عند أبي حنيفة واجب لصحابة  
الجماعة فينبغي أن يجعل للوجوب اللغوي عيني التبرؤ (الأول تقديم الأحرار بالجمع على ما)  
وقبه إيماء الى أنه لو كان محرم بالعمرة عند أداء الظهور وشهر ما بالجمع عند أداء العصر لا يجوز له الجمع  
كما هو عند أبي حنيفة خلافا لهم ولو كان محرم بالعمرة عند الصلاة لزم محرمها لكل (فإن منى

الظهر) أي بجماعة مع الامام وهو حلال (ثم أحرم بالحج وصل إلى العصر لم يجز العصر) أي  
 الا في وقتها كما في ظاهر الرواية عند أبي حنيفة خلافاً لهما فهذا من المختلف فيه والمتفق عليه  
 هو وجود الاحرام بالحج في العصر (وقيل يشترط كون الاحرام قبل الزوال) وهذا ضعيف لان  
 الصحيح على ما قاله الزيلعي هو انه يكفي بالتقديم على الصلاتين لحصول المقصود (الثاني تقديم  
 الظهر على العصر حتى لا يجوز تقديم العصر على الظهر) وهذا من المتفق عليه ووجهه ظاهر  
 ولا يتصور ان يفعله بخلافه الاسموا أو نسباً فلذا قال (ولو صلى الامام الظهر والعصر  
 فاستبان) أي ظهر وتبين (ان الظهر) أي صلاته (حصلت قبل الزوال والعصر بعده) وان الظهر  
 صلى بغير وضوء والعصر به (أي بوضوء موجد أو غيره) يلزمه اعادتهما جميعاً الثلاث الزمان وهو  
 يوم عرفه) أي بعد الزوال قبل دخول العصر وهو متفق عليه وكذا قوله (الرابع المكان وهو عرفه  
 وما قرب منها) الصحيح أن يكون المكان خارجاً عن الحرم صلى الله عليه وسلم ولا ذكر الخبازي في ضمن  
 تعليل وهو سلمنا أن جواز التقديم للحاجة إلى امتداد الوقوف لكن المنفرد غير محتاج إلى تقديم  
 العصر لاستدامة الوقوف لانه يمكنه أن يصلي العصر في وقته في موضع وقوفه اذ لا يتقطع وقوفه  
 بالصلاة بخلاف المصائب بجماعة حيث لا يمكنهم اداء الصلاة بالجماعة في الموقف لانه موضع هبوط  
 وصعود لا يمكن تسوية الصفوف فيها فيحتاجون إلى الخروج منه والاجتماع لصلاة العصر فيه  
 فينقطع وقوفهم وامتداد الوقوف إلى غروب الشمس واجب انهم فيكون فيه أن الصلاة  
 بالجماعة ممكنة في الموقف أيضاً السعة مواقف عرفات واسماء وما كن فيها من الجهات وانما  
 الهبوط والصعود عند جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن عرفة مع أن تسوية الصفوف  
 سنة تشدق عند الضرورة على أن العبادة في أثناء الوقوف الذي من جلاله الطاعة أفضل فارتكبه  
 صلى الله عليه وسلم واختار الجميع بالجماعة خارج عرفة لادفع اللجج عن الامة فانه نبي الرحمة  
 وقد وسع في شرائط صحة الوقفة والحاصل ان المكان هو مكان ما كان صلى الله عليه وسلم صلى  
 فيها وجمع بين الصلاتين بها ويلحق به ما في معناه مما قرب من عرفات من سائر الجهات لا يباعه  
 في عرفات وبهذا تبين فساد قول المصنف في الكبير كذا ذكره المكان ولم يبينوا أي موضع هو  
 اما عرفات فلا شك فيه واما خارجة فهل يصح الجمع فيه أم لا ثم أغرب وأتى بما ذكره الخبازي  
 ظناً أنه بحجته وهو عليه كما لا يخفى على من ادعى مسكته لديه (الخامس الجماعة فيهما) وهذا عند  
 أبي حنيفة خلافاً لهما (فلو صلى الظهر وحده والعصر مع الجماعة أو بالعكس أو صلاهما وحده)  
 أي منفردا فيهما (لا يجوز العصر قبل وقته) أي عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد يجوز  
 ذلك فيجمع بينهما المنفردا أيضاً ثم حكم الجماعة مع غير الامام الا كبيراً أو نائبه كحكم المنفرد لقوله  
 (السادس الامام الا عظم أو نائبه) فلو صلى بهم رجل بغير اذن الامام) أي وجمع بينهما (لم يجز  
 العصر) أي عند أبي حنيفة وجاز عندهما (ولو أدرك ركعة من كل واحدة من الصلاتين مع  
 الامام جاز) وبما انه أدرك ركعة من الظهر ثم قام الامام ودخل في العصر فقام الرجل بقضى  
 ما فات من الظهر فلما قرع منه دخل في صلاة الامام مع العصر وأدرك شيئاً من كل واحدة من  
 الصلاتين مع الامام جاز له تقديم العصر بخلاف ولو صلى الظهر بجماعة لكن لامع الامام  
 لم يجز تقديم العصر عنده وهو الصحيح خلافاً لهما ثم من شرائط المختلف فيها ان يكون أداء

تسبح وليس له عشر ولو علم  
 فانها ما يقول وبأى شيء  
 يتلفظ لكان حقاً على الله أن  
 يرزقه الامن يوم القزع  
 الا كبر ويخصه بالرحمة  
 والولاية فقامت علمه ابرحان  
 الله تعالى فقال لي هي هذه  
 اللهم اني استغفرك لكل  
 ذنب قوى عليه بدني بعافيتك  
 وانه قد رقي بفضل نعمتك  
 وان بسطت اليه يدي بسعة  
 رزقك واحتجبت عن الناس  
 بسترك واتكأت فيه عند  
 خوفك منك على أمانك  
 ووثقت من سطوتك على فيه  
 بحملك وعولت فيه على  
 كرم وجهك وعفوك

المسلتين جميعا بالامام أو نائبه عند أبي حنيفة حتى لو صلى الله مع الامام ثم العصر بعد  
او بالعكس لم يجز العصر له الا في وقتها قال الطرابلسي وعن محمد في ادايات أميرهم وليس فيهم  
ذو سلطان فقدّموا رجلا قام بهم الجمعة يازفوهنا اذا قدموا رجلا يصلي بهم يجزئهم واقب  
المصنف في الكبير لقوله ويمكن أن يقال ان هذا الجمع ليس كاجتماع لانهم في رتبة القول لم يقدّموا  
أحد القاتم الترض فثبت العذر بخلاف هذا الجمع فانه ليس بفرض ولا واجب فلا يقاس على  
العرض انتهى وفيه ان الجمعة لها بدل بعد النوت وهذه الفضيلة تقوت لاعتدال بدل فهذا  
قياس بالاولى للجواز

فصل في صفة الوقوف فاذا فرغ الامام في الجمع من مسجد ابراهيم وهو المشهور  
بمسجد غرة (راح الى الموقف والمأمون) أي الذين صلوا معه ويكره التأخير أي تأخيرهم كأنهم  
بعد الصلاة لان التجمل هو السنة (فان تخلف أحد ساعة لحاجة لا بأس به لكن الأفضل ان  
يروح مع الامام) وفيه أن التخلف ان كان لحاجة ضرورية فلا يكره لان ترك الواجب يجوز  
مع العذر فكيف بترك المستحب وحديثنا لمعنى لقوله لكن الأفضل أن يروح مع الامام وان  
كان حاجة غير ضرورية فلا يقال لا بأس به لما سبق من ان التأخير مكره بغیر عذر ثم قوله  
الأفضل أن يروح مع الامام ليس على إطلاقه بل على فرض ان الامام لا يتأخر اذا المبادر الى  
الطاعات والمسايرة الى الحسرات هو الأفضل فتأمل (فيقفرا بكاء وهو الانضال) والاكمل  
ان يكون المركوب بعيرا (والانقاعا) أي ان قدر عليه (والانقاعا) أي والافقه طلبة ما لقوله  
فعلى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم (يقرب الامام) أي ان لم يكن زمام  
ويكون الامام عن يقرب به في ذلك المقام (وبقرب جبل الرحمة أفضل) اذا كان خاليا عن الرحمة  
وعن هجوم الظلمة خصوصا (عند الصخرات) أي الخارات البكار المفرشات (السود) فانها  
مطنة موقفة صلى الله عليه وسلم (مستقبل القبلة) لكونها أشرف الجهات ومن آداب الدنيا  
(خلف الامام) أي ان تبسر (والافقه بيمينه أو بجمده) أي قداسه (أو شماله) والاطهران  
شماله أولى من حدانه (واقفا يديه بسطا) أي باسطة ما غير قابض لهما كما به ينظر أخذ البعض  
بهم مساو وحول نزول البركة ليس معهم ما الوجه مشيرا الى الاقبال والقبول (مكبرا مبالا مسجبا  
مليحا احدا) مليحا على النبي صلى الله عليه وسلم داعيا أي بالدعوات الماثورة وغيرها وقد جعلت  
الدعوات القرآنية والمناجاة النبوية قائلان يقرأ ذلك الحزب الاعظم في ذلك الموقف المجمع  
ويحمله اللهم إلى أسألك من خير ما سألك به نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما  
أسأله منه محمد صلى الله عليه وسلم ويقول ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم نَعْفُركنا وترحمنا لنكونن  
من الخاسرين ربنا تقبل منا انك أنت السميع العليم وتب علينا انك أنت التواب الرحيم  
(مستغفرا له ولوالديه وأقاربه وأحبائه) أي عموما وخصوصا (ولجميع المؤمنين والمؤمنات) بأن  
يقول رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين  
يوم يقوم الحساب ويقول رب ارحمهما كما ربياني صغيرا ويقول ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين  
سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وسأني بعض الدعوات  
الماثورة بخصوص وقفة عرفة (ويحمد في الدعاء) أي التضرع والالحاح والاكثار

فصل برب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
العالمين اللهم اني استغفر  
لكل ذنب يدعوا الى غضبك  
أو يدين من خطبك أو يميل بي  
الى ما نهيتني عنه أو يبعثني  
عما دعوته في السوء فصل  
يا رب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير العالمين  
اللهم اني استغفر لك لكل  
ذنب أسأت اليه أحد من  
ملائكتك بنو آبي أو خدعته  
بجباي فعملته منه ما جهل  
وزينت له ما قد علم  
واقبيلك غدا

والاستغفار (ويقوى الزجاء) أى بغلبة الظن لرجاء الاجابة وقبول الحج (ولا يفرط في الجهر بصوته) أى في التلبية بحيث يتعب نفسه وأما الادعية والاذكار فبالتسليم أولى قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وقال صلى الله عليه وسلم فمن جهر بالذكر والدعاء انكم لاتدعون أصم ولا غافيا وانكم تدعون سميعا قريبا ورب يحبها كما أشار إليه سبحانه وتعالى بقوله وإذا سألك عبادى عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان (ويكرر الدعاء) أى كل دعاء يدعوه (ثلاثا يستفتح به بالحمد والتمجيد والتسبيح) أى تعظيم الله بأنواع ثنائه وبيان صفاته وأسمائه يقول لاحول ولا قوة الا بالله (والصلاة) أى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى سائر اخوانه من الانبياء والمرسلين والملائكة المقربين وأصحابه المبكرين وآله المعظمين واتباعه المتقين الى يوم الدين (ويختتمه) أى كل دعاء (بها) أى بالذكورات من الحمد وغيره (وبآمين) فانه من جملة الدعوات لان معناه اللهم استجب أو افعل وفى الحديث آمين خاتم رب العالمين وروى الطبراني في الاوسط انه صلى الله عليه وسلم لما وقف بعرفات قال ابيك اللهم لبيك ثم قال اغنا الخير خيرا لا حرة وفى رواية اللهم لا عيش الا عيش الآخرة وهذا كان منه صلى الله عليه وسلم في وقت سعيه وكثرة اتباعه وكال ملتة وصدر عنه أيضا هذا الدعاء يوم الاحزاب وقت محنته وشدة أحوال امته للاشعار بأن الدنيا لا عبرة فيها والايام بانه لا يدوم شرها كما لا يدوم خيرها وروى ابن أبي شيبة موقوفه عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا صلى العصر ووقف بعرفة يرفع يديه ويقول الله أكبر والله الحمد ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم اهدني بالهدى ونقي وفي رواية واعصمني بالتقوى واغفر لي في الآخرة والاولى ثلاث مرات اللهم اجعل لى حجام برورا وذبا مغفورا ثم يديه فيسكت قدر ما يقرأ انسان فاتحة الكتاب ثم يعود ويرفع يديه ويقول مثل ذلك حتى أقاض وأخرج الترمذي وابن خزيمة والبيهقي عن علي رضى الله تعالى عنه قال كان أكثر دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية يوم عرفة اللهم لك الحمد كالذي تقول وخيرا مما تقول اللهم لك صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي وإليك ما أتى ولك ربى ترى اللهم انى أعوذ بك من عذاب القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر اللهم انى أسألك من خير ما تجي به الريح وأعوذ بك من شر ما تجي به الريح وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عمر انه كان يرفع صوته عشية عرفة يقول اللهم اهدنا يا هدى زينا بالتقوى واغفر لنا في الآخرة والاولى ثم يخفض صوته ويقول اللهم انى أسألك رزقا طيبا مباركا اللهم انك أكرم بالادعاء وقضيت على نفسك بالاجابة وانك لا تخلف الميعاد ولا تنكث عهدك اللهم ما أحبت من خير خفية اليانا ويسره لنا وما أكرهت من شئ فمكرهه اليانا وجنبنا ولا تنزع منا الاسلام بعد اذهابنا وأخرج الطبراني في الدعاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال كان من دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشية عرفة اللهم انك ترى مكاني وتسمع كلامي وتعلم سرى وعلايتي ولا يخفى عليك شئ من أمرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير الوجيل المشفق المقر المعترف بذنوبه أسألك مسئلة المسكين وابتهل اليك ابتهال المذنب الذليل وأدعوك دعاء الخائف المضروب من خضعت لثا رقبة وفاضت لك عناءه ونحلت لك جسده ورغم أنه اللهم لا تتجاعلى بدعائك ربى شقيفا وكن بى رؤفا رحيم يا خير المسولين يا خير المعطين وأخرج البيهقي في

بأوزارى وأوزار مع  
أوزارى فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لى يا خير الغافرين  
(اللهم) انى أستغفرك لكل  
ذنوب يدعو الى التوب ويضل  
عن الرشدى يقل الوف ويحصى  
التالود ويحتمل الذكر ويقل  
العدد فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لى  
يا خير الغافرين (اللهم) انى  
أستغفرك لكل ذنب  
اتعبت فيه جوارحى فى ايلي  
ونهم ارى وقد استترت حياء  
من عبادك بستر ولا ستر  
الاماس تترى به

الشعب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يذبح عشيقة  
 بالموقف فيستقبل القبلة بوجهه ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على  
 كل شيء قدير مائة مرة ثم يقرأ قل هو الله أحد مائة مرة ثم يقول اللهم صل على محمد وآل  
 علي ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك خير مجيد وعابناهم مائة مرة الا قال الله تعالى يا ملائكة  
 ما جئوا عبدي هذا ساجدين وهابني وكبرني وعظمي وعرفني ورائتي على وصلي على نبي اسلم  
 يا ملائكتي اني قد عثرت له وشفعته في نفسه ولوسألتني عبدي لشفعته في أهل الموقف انتمي ولول  
 بعض العلماء أخذوا من هذا الحديث انه يقال في الموقف سبحان الله مائة مرة والحمد لله مائة  
 والله أكبر مائة ولا حول ولا قوة الا بالله مائة والاستغفار مائة وأخرج ابن أبي شيبة وغيره عن  
 علي كرم الله وجهه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر دعائي ودعائي الانبياء قبل بعثتي  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل  
 في سمعي نورا وفي بصري نورا وفي قلبي نورا اللهم أنسح حلي صدري ويسر لي أمري رأس  
 من وسواس الصدر وتشتيت الامر وعذاب القبر اللهم اني أعوذ بك من شرا ما لي في الدين ومنه  
 ما لي في الدارين ومن شرا ما تهب به الريح ومن شرا ما أتى الدهر وأخرج الجندی عن ابن جريح قال قال  
 بلقيس انه كان يأمر أن يكون أكثر دعائي اللهم في الموقف ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
 حسنة وقنا عذاب النار (فقه) أي الامام وغيره (هكذا) أي مستقبلا داعيا (الى عز رب  
 الشمس) لما أخرجه البيهقي في الشعب عن بكير بن عتيق قال سمعت رجلا يقول  
 فاذا سلم من عبادة الله في الموقف يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد  
 وهو على كل شيء قدير لا اله الا الله وحده ونحن له مسلمون لا اله الا الله ولو كره المشركون لا اله الا  
 الله ربنا ورب آبائنا الاولين فلم يرل يقول هذا حتى غابت الشمس ثم تظلم الي وقال حدثني  
 عن أبيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول تبارك وتعالى  
 شغل ذكرى عن مسئلتني أعطيتني أفضل ما أعطى السائلين انتهى وفيه ايماء الى دفع اشكال مشهور  
 وهو انه صلى الله عليه وسلم قال أكثر دعائي ودعائي الانبياء قبل بعثتي لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 الخ مع انه ليس فيه دعاء فاشارة الى جوابه بان الله تعالى يعطي على هذا الثناء أفضل مما يعطي على  
 الدعاء واجيب ايضا بان عرض الثناء هو تعرض للدعاء بل هو أبلغ في مقام الاعشاء لكن بشرط  
 الاقل المراد به مطلق الذكر كما أخرج ابن أبي شيبة عن صدقة بن يسار قال سألت مجاهدا عن قراءة  
 القرآن أفضل يوم عرفة أم الذكر قال لا بل قراءة القرآن انتهى ويؤيده ما روى عنه صلى  
 عليه وسلم من شغل القرآن عن ذكرى ومسئلتني أعطيتني أفضل ما أعطى الذاكرين والسائرين  
 هذا وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب الاضاحي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قال وهو  
 بعرفات لا ادع هذا الموقف ما وجدت اليه سبيلا لانه ليس في الارض يوم أكثر عتقا  
 من يوم عرفة فأكبر وافيه من قول اللهم اعتق رققتي من النار واسرع لي في الرزق  
 واصرف عني فسقة الجن والانس فانه عامة ما أدع ولله ويروي عن النضر بن عبيد الله انه لم يقرأ  
 عشيقة عرفة على واسوأنه منك وان غفرت لي (وبلي) أي الواقف (ساعة فساعة) أي بعد  
 ساعة (في أثناء الدعاء) أي جنسه من الدعوات فان التلبية حال الاحرام من أفضل العبادات

فصل يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفره لي يا خير العافرين  
 (اللهم) اني استغفر لك لكل  
 ذنب قصدي فيه أعدائي  
 لو اني قصرت كيدهم عني  
 ولم تمنهم علي فضحتني كافي  
 لك مطيع ونسرتني حتى  
 كافي لك ولي والى متى يارب  
 أعصى فتعلمني وطالما  
 عصيتك فلم تؤاخذني  
 ورائتك علي سوء فاعلى  
 فأعطيتني فأى شكر يقوم  
 عندك بنعمة من نعمك علي  
 فصل يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفره لي

(ويعلمهم) أي الامام القوم (المناسك) أي مناسك الحج والظاهر أن هذا مسندك لان محل  
التعليم وقت الخطبة المعهودة اللهم الا أن يحتمل على أنه ان سئل عن شيء من المناسك في اثناء  
الدعاء هنالك (ويجتهد في أن يقترن من عينه قطرات فانه دليل الاجابة) وعلامة السعادة كما ان  
خلافه اشارة القساوة فان لم يقدر على البكاء فليتب بالاضرع والدعاء (وليكن على طهارة) أي  
ظاهرة وباطنة (وليبتاع من الحرام) أي من استعمله (في أكله وشربه وابسه وركوبه ونظره  
وكلامه واجذره من ذلك) أي من مجموع ما ذكر (كل الحذر) أي خصوصاً في ذلك اليوم المعتبر  
(ويجتهد في أن يصادف) أي يجتهد ويوافق (موقف النبي صلى الله عليه وسلم) أي ان يتسمر من  
غير حصول ضرر والافتقار قال صلى الله عليه وسلم وقفت ههنا وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة  
(قبل هو) أي موقف النبي الاعظم صلى الله عليه وسلم (الفجوة) بفتح الفاء وهي الفرجة وما  
اتسع من الارض (المستعملة) أي المرتفعة بالفسحة الى سائر ارض عرفات (التي عند الصخرات  
السود الكبار عند جبل الرحمة بحيث يكون الجبل يمينك) وأما ما في بعض النسخ موافقاً لما في  
الكبير من زيادة قبالة بين فصدر عن غير يقين ثم اليقين مقيد بقوله (اذا استقبلت القبلة  
والبناء أربع) أي الموضع في رأس العين (عن يسارك بقليل وراءه) أي وراء ذلك الموقف (فان  
ظفرت عوقفه الشريف فهو الغاية في الفضل والاقف ما بين الجبل والبناء المذكور على جميع  
الصخرات والاما كن التي بينهما فاعلى سهلها تارة وعلى جبلها) الاولى وعلى حزنها يعني صعبها  
(أخرى رجاء أن تصادف فيها ض عليه من بركاته) أي بركات موقف النبي صلى الله عليه وسلم  
لكن قد يقال هذا لم يقع من السلف ولم يحفظ من أئمة الخلف مع ما فيه من تغير الحال وتشويش  
البال فالاولى أن يقف في مقام يحصل له الحضور من غير فتور ولا قصور وأما صعود الناس الجبل  
فليس له أصل أصلاً وحرص الناس على الوقوف فيه ومكثهم عليه قبل وقته وبعده وإيقاد  
النيران عليه ليله عرقه واختلاط الرجال والنساء يومها من البدع المستنكرة هذا وأخرج  
الطبراني في الأوسط عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام من  
عرفات وهو يقول اليك تعدو قلقاً وضيقاً \* يخالفون الدينار دينها كذا في الدر المنثور وقال  
صاحب القاموس قلق وضيقاً بطناً آخر الا وفي النهاية الوضيق بطن منسوج بعضه على بعض  
يشد به الرحل للبعير كالخزام للسرج

\* (فصل في شرائط صحة الوقوف) هي أي من سبق الاحرام وغيره (وقدر الغرض) منه وهو  
ساعة في وقته (والواجب) كالاستدامة بعده (وسننه) كالغسل (ومسحبه) كدعائه  
(ومكروهاته) كالغفلة في حاله (اماً شرائطه) أي الخمسة (فالاول) أي منها (الاسلام فلا يصح  
وقوف الكافر) كما سبق (الثاني الاحرام) للزوم تحقق الاحرام وجود الاسلام بسبب النية  
والتبعية قائم ما فرضان فيه ولذا لا يجوز لاحرام قبل الاسلام بخلاف سائر شرائط الاحكام  
كالوضوء قبل الصلاة فان النية ليست بشرط لها عند علماءنا الاعلام ثم المراد الاحرام (بجمع)  
أي لابعرة (صحيح) أي معتبر شرعاً (غير فائت) بدل عنه أو بيان منه لكن فيه انه لا يقال من  
شرائط صحة الوقوف عدم فوت وقته بل يقال من شرائط صحة وقوفه وقوعه في وقته فلا يجوز  
قبله ولا بعده مع ان الوقت جعل شرطاً برأسه كما سيأتي في محله وكذا قوله (ولا فاسد) لا يجوز

يا خير الغافرين (اللهم اني  
أسئلك لكل ذنب قد مت  
اليك توبتي منه وواجهتك  
بقسبي بك وآليت بنبيك محمد  
صلى الله عليه وسلم وأشهدت  
على نفسي بذلك وأبياهك  
من عبادك اني غير عالم الى  
معصيتك فلما قصصني اليه  
بكلمة الشيطان ومال بي  
اليه الخذلان ودعيتني نفسي  
الى العصيان استترت حياء  
من عبادك جرأة مني عليك  
وأنا أعلم أنه لا يكفني منك  
ستر ولا باب ولا يحجب نظرك  
حجاب خالقك في المعصية  
الي ما نيتني عنه



نوع مساححة لان الشرط حكم وجودي تقدم لا يتعلق به أمر عدني تأخر (ولو وقف صغير محرم)  
 أي مطلقا (أو محرم مباحرة أو محرم مباحح فائت لم يصح وقوفه) ان كان المراد مباحح فائت أي فائت  
 الآن بأن سبق له الوقت وخرج زمانه فهذا لا بأس به لكن أخذ من العبارة حتى يتبين  
 اذا انحلت الفائت بعسرة ثم أحرم مباحح صح احرامه وتحقق شرط وقوفه في قابل وان كان المراد  
 محرم مباحح فائت له قبل ذلك نقوله لم يصح لم يصح لصحة وقوفه حيث ذكروا الكلام في قوله (وكذا  
 لو وقف باحرام صحيح فاسد) ثم قوله (المسقط به الحج) بحث خارج عما نحن فيه لان الكلام في صحة  
 الوقوف وعدمها (وان لم يصح المضي) وفيه انه اذا لم يصح الشيء فكيف يلزمه المضي فيه والحاصل  
 انه أراد اذا أحرم وأفسد احرامه بالجماع قبل الوقوف لا يصح وقوفه بعد ذلك كاحرامه وان  
 كان يلزمه الوقوف والمضي في بقية أفعاله ثم القضاء من قابل وخلاصته ان فساد الحج ليس  
 كفساد الصلاة وفي صورة أخرى وهي انه لما أفسد احرامه بالجماع قبل وقوفه فلو أحرم بغير  
 محبة فلا يصح له ذلك (الثالث المكان) أي عرفات (فلو أخطأه) أي فضلا عن قعره ونسأه  
 وجهه له (لم يجز وقوفه بغير عرفة) أي ولو بين عرفة (الرابع الوقت) أي الزمان (وأوله زوال  
 الشمس يوم عرفة) أي حقيقة أو حكما كما تقدم وهذا عند الأئمة الثلاثة خلافا للحنابلة فان زمان  
 الوقوف عندهم يصح في يوم عرفة مطلقا واما السنة بعد الزوال والله أعلم (وأخره طلوع الفجر  
 الثاني) أي الصادق المعبر عنه بالصبح المستند دون المستطيل المشبه بذب السرحان المسمى  
 بالصبح الكاذب (من يوم الحرة) وهذا من المتفق عليه عند الأربعة (الخامس كونه شبه عرفات في  
 وقته) الطاهر ان هذا ذكره اعدم تصور بدونه نعم وقته شرطه ثم كونه فيه يكفي لحصول الفرض  
 الذي هو الركن (ولو لحظة) أي ساعة لغوية (سواء كان نوبا) أي للوقوف أو الحج (أو لا) أي  
 لا يكون نوبا والكن بشرط تقدم احرامه (عالمنا بأنه) أي بأن مكانه (عرفة) وكذا حكم زمانه  
 (أو جاهلا) أي غافلا أو مستغفلا عنه (ناغما أو بظان) أي مستيقظا مستيقظا (مستيقظا أو غافلا)  
 عليه مجنوبا) كان حقه ان يقول غافلا أو مجنوبا لان الانغماس في غشي العقل وبغلبة  
 والجنون عارض يسلبه وتقدم ما يتعلق به من جهة احرامه (أو سكران) أي بوجه  
 مشروع أو بغيره وكان حقه ان يقول صاحبا أو سكران لا كما قال في الكبير غافلا أو سكران  
 (مجنونا) أي ما را غير واقف (مسرحا) كان الاول ان يقول أو مسرحا لا يتوهم ان يكون  
 مصفا لما رافقه اجد اجترابا (طائعا أو مكرها محذرا أو جنبا حائضا أو نقساء) وكذا تأخر  
 الشروط المعتمدة في صحة الصلاة من كونه عاريا أو لابسا أو قاعما أو جالسا (ليلا) أي ليلة الحرة  
 الذي بلى الوقفة الى طلوع الفجر (أو نهارا) أي بعد الزوال الى الغروب والاولى تقديم النهار  
 على الليل وذلك لما في المحيط وغيره ان الليالي كلها تابعة للأيام المستقبل لا الايام الماضية الا في  
 الحج فانها في حكم الايام الماضية فليلا عرفة تابعة ليوم التروية وليلا النحر تابعة ليوم عرفة  
 (واما القدر المفروض من الوقوف فساعة لطيفة) أي لحمة قليلة وهي الساعة اللغوية دون  
 التجموعية والعرفية ثم لا يظن هرق في بين القدر المفروض وبين الشرط الخامس الذي هو كونه في  
 بعرفة في وقته ولو لحظة (وأما الواجب) أي فيه كما في نسخة يعني في الوقوف وهذا من وقف بعرفة  
 قبل الغروب لا مطلقا كما يدل عليه قوله (فقد الوقوف من الزوال الى الغروب) والاولى ان يقال بعد

ثم ما كشفت الستور وابتدأت  
 بأولياك كاني لا أزال لك  
 مطيعا وإلى أمرك مسرعا  
 ومن وعيدك فأرغا قلبت  
 على عبادك ولا يهلم سريري  
 غيرك فلم تسعني بغير محبتهم  
 بل اسبغت علي مثل نعمتهم  
 ثم قضيتي بذلك عليهم كاني  
 عندك في درجتهم وما ذاك  
 الا لحكمك وفضل نعمتك  
 فضلا منك علي ذلك الحمد  
 يا مولاي فاسألك يا الله كما  
 سترته علي في الدنيا ان  
 لاتفقدني في يوم القيامة  
 يا أرحم الراحمين فصل وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد وعلى  
 آل سيدنا محمد واغفرولي  
 يا خير

الوقوف بعد تحته مطلقا الى الغروب وهذا الواجب نص عليه في البدائع وغيره ومع ذلك أيضا  
 صرح في المحيط وغيره بواجب آخر وهو قوله (ووقوف جز من الليل) وهما ملازمان ولا يتصور  
 انفكاكهما الا من وقف في آخر جز من أجزاء عرفه بحيث اذا تحقق غيبه قرص الشمس سار من  
 غير وقفة والحاصل انه اذا وقف ليلا فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة أو متر يعرفات ليلا  
 لا يلزمه شيء لأن امتداده ليس بواجب على من وقف ليلا أو ما اذا وقف ثم ارا فيجب عليه امتداده  
 منه الى حين الغروب وأما قوله في الكبيرة فقد راجب عليه الامتداد من حيث تزول الشمس الى  
 ان تغرب فغير صحيح على إطلاقه بل متيد بجان وقف قبل الزوال أو عنده واما ان وقف بعده من  
 حين وقف يجب الامتداد (وأما سنة فالغسل) كما سبق (والخطبة) أي بمجدعة (وكونها) أي  
 الخطبة (بعد الزوال قبل الصلاة والجمع بين الصلاتين) أي الظهر والعصر بشرطه ولا يخفى ان  
 هذه الثلاثة ليست من سنن أصل الوقوف بل من سنن مستقلة الا انهن تبعية بالوقوف فلذا  
 عدن منها اولها قال (واتوجه الى الوقوف بعده) أي بعد الجمع أو بعد ما ذكر من الجميع (بلا  
 أخير) وفيه انه يجوز ان يكون يعرفات يوم عرفه ويؤتم من أول الزوال لكنه مسمى بترك  
 السنة واذا وقف يجب استدامته الى الغروب وهذا مناقض لقوله الواجب مد الوقوف من  
 الزوال الى الغروب قد دبر (والدفع مع الامام) أي لا قبله (والافاضة في الحال) أي لا بعد  
 (بعد وقوف جز من الليل) أي ولو تأخر الامام بعد زواله وبغيره (وأما مستحباته فالاكثر من  
 التلبية) الظاهر انه من مستحبات الاحرام ولعله عدته من مستحبات الوقوف لزيادة الاهتمام  
 (والدعاء والذكر والاستغفار) أي المأثورة وغيرها (والترضع) أي اظهار الضراعة والمسكنة  
 (والنشوع) أي المقرون بالخضوع (وتقوية الرجاء) أي غلبة الظن بقبول الدعاء (والوقوف  
 بقرب الامام) أي ان كان في قربه قربة للمقام (وخلفه) أي مع قربه وكذا يمينه ويساره ويجوز  
 قدامه (وكونه) أي كون الواقف (راكبا والنزول مع الناس) كما سبق (والتوجه الى  
 القبلة) وهي عين التكعبة والجهة (والاستعداد للوقوف قبل الزوال) أي بالفرار عن الاشغال  
 لحضور البال وحصول الحال (والنية) أي نية الوقوف بقلبه (ورفع اليدين) أي الى جهة  
 السماء التي هي قبله مطلق الدعاء (للدعاء) أي لاجله كما هو من آدابه (وتكرار الدعاء ثلاثا  
 واقتناحه وختمه بالجد والصلاة) وهذه الثلاثة أيضا من مستحبات مطلق الدعاء (والطهارة) أي  
 الظاهرية والباطنية (والاصوم لمن قوى) أي قد وعاه بلامسة حاصله لديه (والقنطرة للضعف)  
 أي العاجز عنه وعن القيام بالدعاء وعن سعة التحمل بضيق الخلق المؤدى الى أن يكون مؤدى  
 الخلق وأما ما في الثانية وبكره صوم يوم عرفه بعرفات وكذا صوم يوم التروية لانه يعجز عن اداء  
 افعال الحج فبني على حكم الغالب فلا ينافيه ما في الكرماني من انه لا يكره الحاج الصوم في يوم  
 عرفه عندنا الا اذا كان يضعفه عن اداء المناسك فيبتدئ تركه أولى وفي الفتح ان كان يضعفه عن  
 الوقوف والدعوات فالمستحب تركه وقبل يكره أي صومه وهي كراهة تنزيه لا يسيء بخلقها  
 فيوقعه في محذور أو محذور وكذا صوم يوم التروية لانه يعجز عن اداء افعال الحج انتهت وقد  
 ثبت انه صلى الله عليه وسلم اقر يوم عرفه مع كمال القوة الا انه أراد دفع الخرج عن الأمة لكنه  
 لم يسهل أحد من صومه فلا وجه تكراره على الإطلاق بل لا بد ان تقيده بالتزنيه على الوجه

الغافر بن (اللهم) اني  
 أستغفر لك لكل ذنب سهرت  
 فيه ليلتي في الذنوب في الثاني  
 لا يمانه والتخلص الى وجود  
 تحصيله حتى اذا أصبحت  
 حضرت السك بحاجته  
 الصالحين وأما ضمير خلاف  
 رضاك يا رب العالمين فصل  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 لي يا خير الغافرين (اللهم)  
 اني أستغفر لك لكل ذنب  
 ظلمت بسببه وليا من  
 أوليائك أو نصرت به عدوا  
 من أعدائك أو تكلمت  
 فيه لغيب محبتك أو نمت  
 فيه الى غير طاعتك أو ذهبت  
 فيه الى غير أمرك فصل

البشر روح فيما تشتم والله أعلم (والبروز) أي الظهور (للمشمس) (اللعن) أي منسك أي الجاهل  
 ولا يستقل من الشمس في الوقت الذي ينسك له ذلك عن دعائه (وترك المحاسنة) وهي المجادلة  
 والمناورة مع المكارة، والرفقة بحيث يجزى إلى العداوة ويخوهم من المحاسنات الدنيوية بخلاف  
 المناقبات في الأمور الدينية (والأكثر من أعمال الخير) من أطعام الطعام وسقي الشرب  
 والتصدق على الفقراء والأحسان إلى الجيران والترحم على المساكين واعتياف الرقاب وإمثال  
 ذلك (وأما مكروهاته فتأخير الواجبات في الوقت بعد الجمع) أي ترك السنة (والوقوف بعرفة)  
 والصحيح أنه لا يجوز وهذا قول ضعيف ينسب إلى الإمام مالك كما صرح به الكرماني بأنه يجوز  
 الوقوف بمحيث قال قال مالك في من عرفة حتى لو وقف بعرفة أجر أم وعليه دم كذا روى  
 القاسمي أبو الطيب عن مالك وهذا خلاف مذهب الفقه ما يجتمعون نص أصحابه أنه لا يجوز أن  
 يقف بعرفة كما هو مذهبنا انتهى ونقل القراءتين نص من المالكية اتفاق الأربعة على عدم  
 جواز الوقوف بعرفة فاهم واغتم والله سبحانه أعلم وقال ابن الهمام وعلم أن ظاهر كلام  
 القدوري والهداية وغيرهما في قواهم عرفه كلها موقوف إلا بطن عرفة ومن دافقه كلها موقوف  
 إلا وادي محسر أن المكاتب ليس بإمكان وقوف ولو وقف فيه ما لا يجزيه كالموقوف في منى سواء قلنا  
 أن عرفة ومحسر من عرفة ومن دافقه ولا وهكذا ظاهر الحديث وكذا عبارة الأصل عن كلام  
 محمود وقع في البدائع حيث قال وأما مكانه يعني الوقوف بعرفة فجزم من أجرا من دافقه إلا أنه  
 لا ينبغي أن ينزل في وادي محسر وروى الحديث ثم قال ولو وقف به أجرا مع الكراهة رد كرماني  
 هذا في بطن عرفة أعني قوله إلا أنه لا ينبغي أن يقف في بطن عرفة لأنه عليه السلام نهى عن ذلك  
 وأخبر أنه وادي الشيطان انتهى ولم يصرح فيه بالأجرا مع الكراهة كما صرح به في وادي  
 محسر ولا ينبغي أن الكلام فيه ما واحد وما ذكره غيره مشهور من كلام الأصحاب بل الذي يقتضيه  
 كلامهم عدم الأجرا (والدور على الطريق والمنطقة قبل الزوال) لاستلزامه ما ترك السنة  
 (والوقوف مع الغفلة) إلا أنه ليس فيه الإساءة لأن ترك الغفلة خصله مستحقة فكرامة تنزيهه  
 وتأخير الأفاضة بعد العروب أي من غير ضرورة (والنوجه قبل العروب) وهو خلاف  
 الأولى لأنه يجوز أن يتوجه قبل العروب إلا أنه لا يخرج من أرض عرفة قبل الغروب لأصحاب  
 إذا كان بعد الزحمة فإنه حينئذ لا يتوجه إليه مطلق الكراهة وإن كان مراده بالنوجه  
 الأفاضة بالخروج قبل العروب فهو حرام موجب للآثم لكن قوله بطريق الوصول (وإن لم يجاور  
 حدة ودعرة) صريح في إرادته المعنى الأول فتأمل (وأداء المغرب بعرفة) وكذا أداء العشاء  
 بها وكذا حكمهما في الطريق قبل وصوله إلى منة دافقه في وقت العشاء وكان ينبغي أن يقال  
 أنه حرام لأن الجمع عرفة واجب وأداؤه حاشد فاسد إلا أنه لما كان التدارك يمكنه بإعادته  
 بمكانه وزمانه علمكروها ثم فساد ما وقوف لأنه يجب عليه الإعادة ما لم يطلع الفجر فإذا لم يعدها  
 انقلب صحة وهذا يقتضي قراءتنا وأما في مذهب الشافعي فيجب على المكي أن يصلي المغرب  
 في وقتها والمغرب مخير في إفرادها بجمعها مع غيرهما جاع تقديم أو تأخير (والإيضاع) أي الإسراع  
 في السير راكبا أو ماشيا وفيه اختلاف كثير فمقتضى كمال (أن أدى إلى الإيذاء) فالإيضاع  
 مكروه والإيذاء حرام والحاصل أنه إذا دفع الإمام والناس فليسهم السكينة والوقار وإن وجد

وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفره لي يا خير الغافرين  
 (اللهم) إلى أستغفر لك لكل  
 ذنب يورث الضغناء ويحل  
 البلاء ويشتت الأعداء  
 ويكشف الغطاء ويحبس  
 القطر من السماء فصل  
 وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفره لي يا خير الغافرين  
 (اللهم) أني أستغفر لك  
 بكل ذنب الهامني عما  
 هديتني إليه أو أمرتني به  
 أو نهيتني عنه أو دلتني عليه  
 مما قد عجزت عن الحفظ والبلوغ  
 إلى رضاك واتباع محبتك  
 وإتيان القرب منك فصل  
 يا رب وسلم

فرجة اسرع من غير ان يؤذى أحد ففي المحيط لان اسراع الكل يؤدى الى اذاء البعض فيكره حتى ان أمكنه الاسراع بلا اذاء فالسنة ان يسرع فيفتي بذلك الخواص لا العوام وفي مبسوط شمس الأئمة زعم بعض الناس ان الايضاع فيه سنة وليس ما تقول به انهم لا منافاة بينهم ما على ما توهم المصنف وقال في الكبير وعلى هذا أكثر المتون والشروح كالهداية والبدائع والمجمع والعناية والفتح والكفاية وعلى الأقل صاحب المحيط والكرمانى والزبائى والطرابلسى والشافعى انتهى ووجه عدم المنافاة ان من يقول الايضاع سنة يشترط ان لا يترتب عليه أذية وامان شاهد الايضاع في هذه الايام من الخواص والعوام كالانعام فلا يتوقف عن الافشاء بأنه حرام (والدفع قبل الغروب حرام) أى موجب للدم وفيه تفصيل مذكور يأتي في فصله

\*(فصل في حد ودعرة) وفيه اختلاف كثير فقيل كما قال (الحد الاول ينتهى الى جادة طريق الشرق) أى المشرق كما في نسخة (والثاني الى حافات الجبل الذى وراء أرض عرفات) أى ينتهى الى أطراف الجبال التى من وراءها (والثالث الى البساتين التى تلى قرية عرفات وهذه القرية على يسار مستقبل الكعبة اذا وقف بأرض عرفات والرابع ينتهى الى وادى عرنة)

\*(فصل في الدفع قبل الغروب) فاذا دفع قبل الغروب فان جاوز حد عرفة بعده أى بعد الغروب (فلا شئ عليه) أى انفاقا (وان جاوزه) أى حد عرفة (قبله فعليه دم) أى قابل للسقوط بالعود اليه في وقته (فان لم يعد أصلا) أى مطلقا (أو عاد بعد الغروب لم يسقط الدم) لانه لم يترك ما فانه من الافاضة بعد الغروب (وان عاد قبله فدفع) أى مع الامام (بعد الغروب سقط) أى الدم (على الصحيح) أى على القول الصحيح كما في الفتح وهذا هو المختص والافقه ان استدامة الوقوف اذا كانت من الواجبات فينبغي ان لا يسقط عنه الدم لعدم تداركها الآن يقال سقط الدم عن ترك واجب وهو لا ينافى وجوبه عن ترك واجب آخر (ولو نذر بفتح النون وتشديد الدال المهمة أى نذر به) أى بالعلبة عليه (بعيره) أى مثلا (فاخرجه) أى فحمله على خروجه اضطرارا (من عرفه قبل الغروب لم يدمه دم) وفيه ان ترك الواجب لعذر سقط للدم (وكذا لو نذر بعيره) أى شرده وحده (فتبعه) أى صاحبه باختياره لاخذ

\*(فصل في اشتباه يوم عرفه) واذا التبس هلال ذى الحجة أى اشتبهت غرته بسلح ذى القعدة (فوقفوا بعد اكمال ذى القعدة ثلاثين يوما ثم تبيين بشهادة) أى مقبولة وفي الكبير شهادة قوم (ان ذلك اليوم) أى الذى وقفوا فيه (كان يوم النحر) على مقتضى الشهادة (فوقفوا بهم صحيح وحجهم تام) أى كامل غير ناقص استحسانا (ولا تقبل الشهادة) أى بعده بخلافه حيث قالوا وينبغي للحاكم ان لا يسمع هذه الشهادة وان كانوا عدولا ويقول قد تمتج الناس انصرفوا (ولو ظهر انه يوم التروية او الحادى عشر لا يجوزهم فيه) وفيه ان قوله ولو ظهر لا يتصور تفرعها على ما سبق فالظاهر ان يقول ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفه لا يجوزهم (وكذا لو وقفوا في الحادى عشر لا يجوزهم) (ولو شهدوا) أى الشهود وعند الامام (عشية عرفة) أى ليلتها (برؤية الهلال) أى في ليله تكون الليلة عاشور شهره (فان بقي من الليل ما) أى مقدار (يمكن ان يقف فيه الامام) أى بعد وصوله اليه (مع عامة الناس) أى جميعهم (أو أكثرهم لزمه ان يقف) أى فيها وتقابل تلك الشهادة (وان لم يقف) أى بعد تلك الشهادة وامكان ادراك أكثرهم

على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفره لى يا خير  
القافرين (اللهم) انى  
أستغفر لك لكل ذنب نسيت  
فأحسنته وهم اوتت به  
فأنتبه وجاهرتك به فسترته  
على ولوتبت اليك منه  
لغفرته فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لى  
يا خير القافرين (اللهم) انى  
أستغفر لك لكل ذنب توقع  
منك قبل انقضائه تجيل  
العقوبة فأمهلتنى وأسبغت  
على ستر فلم آل فى همك عنى  
جهدا فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل

(ذات يوم) أي متعلقون بأفعال العمرة من أحوالهم (وان لم يبق من الليل) أي من تلك الليلة التي وقعت فيها الشهادة (ما يمكنه الوقوف فيه مع أكثرهم لكن الامام ومن أسرع معه يترك الوقوف وأما المشاة) جمع المشاة (وأصحاب الثقل) من أرباب العيال وأصحاب الأوزال الثقال (فلا يدركونه لم يسع لهم تلك الشهادة ويقتضون الغد بعد الزوال وان كان) أي بحال (يمكن الوقوف) أي يمكن ان يلحق الامام الوقوف (مع أكثر الناس ووقف مع أكثرهم الا انه قد ترك ضعة الناس جاز ووقفهم وان لم يقفوا فاتهم الحج فالتعريف به الامم الاكثر الاقل) على ما صرح به في الهداية والكافي والبدائع والكرمان وغيرهم خلافا لما روى عن محمد انه اذا جاء الامام أمر مكشوف وهو يقدر على الذهاب الى عرفة ومن أسرع معه بلذهب هو وليتقف ومن لم يقف معه فانه الحج وان كان لا يدركه هو ولا غيره فلا ينبغي ان تقبل شهادتهم على هذا وان كثروا ولا يقف الا من العدل لكن قال الطرابلسي ولا ينبغي أن يقبل في هذه شهادة الواحد والاثنين ونحو ذلك في الاستحسان وأما في القياس فتقبل شهادة العدلين وأما الذي تقبل فيه شهادة العدلين قياسا واستحسانا اذا كان القوم يقفون على الوقوف على ما أمروا به ومعناه ان الشهود اذا شهدوا في زمان لا يمكنهم الوقوف نهارا أو ليلا جئنا الى الوقوف بها ليلا لا تقبل فيه شهادة العدلين وتقصيه ما في شرح الكثران شهدوا يوم التروية ان اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن للامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم نهارا قبلت شهادتهم قياسا واستحسانا لا يمكن من الوقوف وان لم يقفوا عشرين فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانهم اراهم كذلك استحسانا حتى اذا لم يقفوا فاتهم الوقوف وان لم يمكنه أن يقف ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغدا استحسانا (ولو وقف الشهود بعد ما ردت شهادتهم على رؤيتهم) أي بناء على ما رواه اعماسه الهلال (لم يجوز وقوفهم وعليهم أن يعدوا الوقوف مع الامام وان لم يعدوا فقد فاتهم الحج) أي لان وقوفهم بعد رد شهادتهم كالأوقوف (وعليهم أن يحلوا بعد مرة وقضاء الحج من قابل) وكذا لو وقف بشهادتهم قوم لم يجزهم ولو وقف الشهود مع الامام بعد ما ردت شهادتهم فجمعهم تام وهم وغيرهم في الحج رواه وان استيقنا أنه يوم الحرة (ولو شهد عدول) أي ثلاثة أو أكثر (على رؤية الله - لا في أول العشر من ذي الحجة) فرأى الامام أي القاضي (أن لا يقبل ذلك) أي كلام الشهود (حتى يشهد جماعة كثيرة ومضى على رأيه) أي استمر على ما رأى ووقف في يوم هو يوم الحرة في شهادة الشهود ووقف الناس معه والشهود (اجزأهم ولو خافه الشهود ووقفوا قبله لا يجوزهم - ولا عبرة باختلاف المطالع فيلزم رؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مصر لزوم سائر الناس) تأكيده لما قبله وكان الاولى تقديم هذا وتأخير ما قبله لانه متفرع عليه (في ظاهر الرواية) وعليه أكثر المشايخ وبه كان يفتي الفقيه أبو الليث وشمس الأئمة الحلواني وهو محتار صاحب التحرير والكافي وغيرهم من المشايخ وقال شارح الكثر والجمع والبقاية الاشبه بالاعتبار بالمطالع وقال في الفتح الاخذ بظاهر الرواية أحوط (وقيل يعتبر في أهل كل بلد مطاع بلدهم اذا كان بينهم مسافة كثيرة وقد ذكر الكثير بالشهر)

سبحان محمد واغفره لي يا خير القاصرين (الله - م) اني استغفر لك لكل ذنب نهيتني عنه في الشك اليه وحذرتني اياه فأتيت عليه وقبحته على فريقتي على نفسي فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير القاصرين (الله - م) اني استغفر لك لكل ذنب يسرف عني رحمتك ويحلبني نعمة كأي يحرمني كرامتك أو يزيل عني نعمة من فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير القاصرين

\* (فصل في الافاضة من عرفة واذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه) أي قبله او بعده

من غير تأخير عنه غير ضرورة (وعليهم السكينة) أي سكون الباطن المعبر عنه بالطمأنينة  
 (والرفق) أي الرأفة في الظاهر ضرورة الخلق (فان وجد فرجة) أي فضاء وسعة (السرعة  
 المشي بلا إذاء) لان الاسراع سنة والايذاء حرام (وقبل لايسن الايضاع) أي الاسراع المؤدى  
 الى الايذاء أو الضياع كما تقدم أو لايسن في زمانة الكثرة الأذى على ما شاهدنا ولا فلا وجه لنفي  
 سنة الايضاع الثابت بالاجماع مع ان الاسراع هو المنهوم للغوى لا لافاضة بموجب السماع  
 في القاموس أفاض الناس من عرفات أسرعها منها الى مكان آخر وكل دفعة افاضة وفي  
 الحديث اندفعوا (ويستحب أن يسير الى منزلة على طريق المأزمين دون طريق ضب) كما  
 تقدم (وان أخذ غيره) أي غير طريق المأزمين (جاز) أي لكنه خلاف الأولى وأما ما يرويه  
 العوام من ان المرور بمابين الميادين شرط أو واجب أو سنة فهو من وساوس الشيطان ليقومهم  
 في المهلكة (ولا يقدم أحد على الامام) أي عند الافاضة (الا اذا خاف الرغام) أي شدة المزاج  
 (أو كان به علة) أي مرض أو حاجة ضرورية (ولو تقدم أحد على الامام أو الغروب) بأن توجه  
 قبل افاضة الامام أو قبل غروب الشمس (ولم يجز حد ودعرة) أي لم يجز اوزهال وقف في أواخر  
 أجزائها (فلا بأس به وان ثبت مع الامام) أي حتى يفيض بعد الغروب معه (فهو أفضل) أي  
 ان لم يكن له عذر (ولو مكث قليلا بعد الغروب وافاضة لامام) أي لو تأخر زمنا قليلا لا يعتد في  
 العرف تأخرا (جاز) واذا كان كثيرا جاز بعد زكركه بغيره (ولو ابطأ الامام بالدفع) أي بالافاضة  
 بعد تحقق وقتها (دفعوا قبله) أي سواء كان تأخرا بعد زكركه بغيره (ويستحب أن يكون في سيره  
 ما يباهي كبراهمه لا يستغفرا دعا عمامه لما على النبي صلى الله عليه وسلم لم ذا كرا كثيرا بيا) أي  
 وان لم يقصد ر على البكاء يكون متبائيا (حتى يأتي من دلفة ولا يصلى المغرب ولا العشاء بعرفات  
 ولا في الطريق) (لمسبق) (ولا يعرج على شيء) أي في الطريق (حتى يدخل من دلفة وينزل بها)

باب أحكام المزدلفة \*

أعم من الواجب والسنة (فاذا وافى من دلفة) أي قاربا (يستحب أن يدخلها ماشيا) أي تأدبا  
 ونواصعا لانها من الحرم المحترم (ويغتسل لدخولها) أي زيادة للطهارة والنظافة (ان تيسر)  
 أي كل من المشي والغسل (وينزل بقرى الجبل قرح) أي ان تيسر وهو بضم القاف وفتح الزاي  
 جبل بالمزدلفة عنده مسجد ويسمى بالمسعر الحرام وهو أفضل مواضع من دلفة (عن عين  
 الطريق أو يساره) متعلق ينزل (ويكره النزول على الطريق) أي الجادة التي يمر عليه كل جنس  
 من الرفيق

\* (فصل في الجمع بين الصلاتين) يستحب التججيل في هذا الجمع (أي فلا ينبغي ان يؤخره الا بعد  
 (فصل في الفرض) أي جنسه الشامل للجمع بينهما (قبل حط رحله) أي ثقله ان كان في أمن  
 ورضى المسكر به (وينبغي جاله) أي لانه أهون عليهم امن وقوفها أولا رادة حفظها كما يدل عليه  
 قوله (ويعلقها) بكسر القاف أي يربط رجلها بالعقال وهو الجبل الذي يربط به ومنه قوله صلى  
 الله عليه وسلم اعتل وتوكل أي تسبب واعتمد على الرب (فاذا دخل وقت العشاء) أي تحقق  
 دخوله (أذن المؤذن ويقيم) أي سواء يصلى وحده أو جماعة (فصل في الامام المغرب) أي صلواته  
 (بجماعة في وقت العشاء) أي أولا (ثم يتبعها) أي يعقب صلاة المغرب (العشاء بجماعة) أي

(اللهم) اني أستغفر لك لكل  
 ذنب عيرت به أحدا من  
 خلقك أو قبحت من فعل أحد  
 من بريت ثم تقسمت عليه  
 واتهكته جرأة مني عليك  
 فصل يا رب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفر لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) اني  
 أستغفر لك لكل ذنب قبحت  
 اليك منه وأقدمت على فعله  
 فاستحييت منك وأنا عليه  
 ورهبتك وأنا فيه ثم  
 استقلتك منه وعدت اليه  
 فصل وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفر لي يا خير الغافرين

ثانياً جامع تأخير فلو عكس بينهما أعاد العشاء (ولا يبعد الاذان ولا الإقامة للعشاء بل يكتفى  
 بأذان واحد وإقامة واحدة) وقال زفر بأذان وإقامتين وهو اختيار الطحاوي وهو القياس  
 على الجمع الاول وظاهر الحديث ولذا اختاره ابن الهمام أيضاً (ولا يتطوع بينهما) أي بل يصل  
 سنة المغرب والعشاء والوتر بعدهما كما شرح به مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سبحانه  
 وتعالى سره السامي في منسكه (ولا يشغل بشئ آخر) أي من أكل وشرب وغيرهما بلا ضرورة  
 (فان تطوع) أي مطلقاً (أو تشاغل) أي بما يبعد فصله في العرف (أعاد الإقامة للعشاء دون  
 الاذان) خلافاً لفرحيث بعدهما وقيل تعاد الإقامة في التطوع والاذان في التعشي وقيل  
 الفصل بالنقل اذ لو فصل بثلاثة لا يعاد الاذان اتفاقاً على ما في شرح المدر (وينوي المغرب أداء  
 لا قضاء) كما شرح به في البحر الرائق وغيره خلافاً لما به وجهه العامة فانه صلى الله عليه وسلم قال  
 لمن قال له في وقت المغرب أمان صلى رسول الله الصلاة أمامك أي وقتاً وراياً (والجماعة سنة)  
 أي مؤكدة (في هذا الجمع) أي كما هي سنة في سائر الصلوات المكتوبة وقد يقال انه واجب ان لم  
 يكن مانع (وليس) الصواب ليست أي الجماعة (بشرط) أي في هذا الجمع اتفاقاً (فلولا هاهنا  
 وحده) أي منفرداً (جاز) أي ولو جمع الكن الا فضل أن تصل في جماعة والسنة أن تصل مع الامام  
 كما في الطحاوي وأما ما ذكره البرجندي في شرح النقاية معزياً إلى الروضة من انه لا يجمع بين المغرب  
 والعشاء بالمزدلفة الامع امام ذي سلطان عند أي حنيفة وعند هاهنا يجمع بغیر امام فهو خلاف  
 المشهور في المذهب وليس عليه العمل (وشرايط هذا الجمع الاسرار بالجم) أي لا بالاعـ مرة فلا  
 يجوز هذا الجمع لعبر الحرم بالحج وأما ما ذكره الامام المحبوبي من ان الاسرار لا يشترط يجمع  
 لمزدلفة فغير صحيح لتدريجهم بان هذا الجمع جمع نسك ولا يكون نسكاً الا باسرام الحج (وتقديم  
 الوقوف بعرفة عليه) أي سواء وقته من اراً أو لا لما لو قدم هذا الجمع عز دلفة ثم وقت فلا يجوز  
 جمعه السابق (والزمان والمكان والوقت) والفرق بين الوقت والزمان ان الثاني أعم كانه له  
 بقوله (فأما الزمان فقليلة البحر) أي الى طلوع فجر العبد (وأما المكان فمزدلفة حتى لو صلى  
 الصلوتين أو أحدهما قبل الوصول الى مزدلفة) وكذا بعد التجار وعنها الى منى مثلاً (لم يجز)  
 أي جمعه في غيرها (وعليه أعادتها ما به اذا وصل) وكذا اذا رجع وفي تلخيص العقول للمحبوبي  
 اذا صلى المغرب في يوم عرفة في وقتها في الطريق أو بعرفات يجب عليه الاعادة عدهما خلافاً لابي  
 يوسف ولو أخرها عن وقتها وصلها في وقت العشاء لا يلزمه الاعادة بالاجماع أي بالاتفاق الا أنه  
 لا بد أن يقصد بأن صلاحها في مزدلفة (ولا يصل) أي احدهما (خارج المزدلفة) أي مطلقاً  
 (الا اذا خاف طلوع الفجر فيصلي) أي فيه كما في نسخة (حيث هو) أي لصورة ادراكه وقت  
 أصل الصلاة ووقت الواجب للجمع ولو كان في الطريق أو بعرفات أو منى ونحوها وهذا  
 بلا خلاف وهو نامسئلة مههمة معرفتها متعينة وهي انه لو أدرك العشاء ليلة العيد وخاف  
 لو ذهب الى عرفات بفوته العشاء ولو انشغل بالعشاء بفوته الوقوف فقبل يشغل بالعشاء وان  
 فاته الوقوف لان فرض عين ووقتها ضيق متعين وتأخيرها هـ صبة بخلاف فوت الوقوف فانه  
 لا سراج على صاحبه اذا كان عن عذر ويكفيه المداولة فان الحج وقته متبع الى آخر العمر مع  
 أن حصول الوقوف أمر موهوم أو متناون وهذا محقق قطوع على انه ليس في الشرع انه

(اللهم) اني أستغفر لك لكل  
 ذنب توركت علي ووجب في  
 شئ فعلته بسبب عهد  
 فاهدتك عليه أو عقد  
 عقده لك أو ذمة آليتها  
 من أجلك لاحد من خلقك  
 ثم نقصت ذلك من غير ضرورة  
 لمنتق فيه بل استترتني عن  
 الوفاء به البطر واستغسني  
 عن رعايته الاشر فصل  
 وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 واتقوا في يا خير الغافرين  
 (اللهم) اني أستغفر لك لكل  
 ذنب طقتي بسبب نعمة  
 انعمت بها علي فتقويت  
 بها علي معاصيك وخالف



يترك وصول فرض لحصول فرض آخر لاسيما والصلاة أم العبادات ولازمة للعبد في جميع  
 الحالات وهذا هو الظاهر المتبادر من الأدلة الثقلية والاعتبارات العقلية وهو مختار الرافعي  
 خلافا للنووي قدس الله سرهما من الأئمة الشافعية وبهمذا يتبين خسارة من تفوته الصلوات في  
 طريق الحج أو يؤديه على وجود غير جائزة كما هو مبين في محله وأذكر صاحب السراج الوهاج أنه  
 يدع الصلاة ويذهب إلى عرفات وكأنه نظر إلى دفع الحرج بالنسبة إلى المبلى به في هذا الوقت  
 فإن قضاء العشاء أمر سهل سريع التدارك على فرض وقوع العمر بخلاف ما يترتب على فوت  
 الحج من التحال بالفعال العمرة وقضاء الحج في العام المقبل فإنه صعب الوصول وشديد الحصول  
 وربما لا يكون له القدرة بالمجاورة ولا القدرة على المراجعة ولذا قال صاحب الخبئة يصلي  
 الفرض ماشيا ومواليا على مذهب من يرى ذلك ثم يقضيه بعد ذلك احتياطا وهذا قول حسن  
 وجمع مستحسن خلافا للمصنف حيث قال وفيه ما فيه ولم يبين ما فيه ولا ما ينفيه وبينه أن  
 يكون هذا في حج الفرض والنفل قلت وهذا متعين فيهما لأن النفل يصير فرضا بالشرع وفي  
 أحرامه اجبا وحكم فوتهما واحدا اتفاقا ثم زيد في بعض النسخ هنا (ولو لم يعد هـ ما حتى طلع  
 الفجر عادت إلى الجواز) انتهى وهو في غير محله إذ موضعه أنه لا يصليهما في عرفات أو في الطريق  
 فإنه لو صلاهما في غير مزدلفة في وقتيهما فإنه يجب عليه أعادتهما فيها فلو لم يعد هـ ما حتى طلع  
 انقلب صلاة المغرب إلى الجواز بعد ما حكم عليه بالفساد فإن ذلك الحكم موقوف لإيجاب  
 الاعادة والأفقد صلاهما في وقتيهما إلا أنه ترك الجمع الواجب عليه ثم اعلم أن تأخير المغرب  
 والعشاء إلى من دافعه واجب كما صرح به البردوي ومال إليه بعض المشايخ واختاره ابن الهمام  
 وذهب بعضهم إلى فرضيته كالترياق بين الفرائض وعليه مسمى أكثر الشراح لكن الظاهر أن  
 المراد بالفرض هو الفرض العملي ههنا لأنه ثابت بالدليل القطعي وكذا يجب الترتيب بين  
 الصلاتين حتى لو قدم العشاء بمزدلفة يصلي المغرب ثم يعيد العشاء وإن لم يعد العشاء حتى طلع  
 الفجر عادت العشاء إلى الجواز (وأما الوقت) أي الخاص (وقت العشاء) أي للصلاتين لكن  
 على خلاف في اشتراطه ففي شرح المنظومة لحافظ الدين أن المشايخ اختلفوا على قول أبي  
 حنيفة ومحمد فيهما إذا صلى المغرب بمزدلفة قبل غيبوبة الشفق فثم من اعتبر شرط الجواز لا مكان  
 فقال يجوزته ومنهم من قال لا يجوز فمكانه اعتبر الوقت والمكان جميعا انتهى وعليه مسمى صاحب  
 البدائع فقال فيما إذا صلى في غيرها قددل الحديث على اختصاص جوازها في حال الاختيار  
 والامكان بزمان ومكان وهو وقت العشاء بمزدلفة ولم يوجد فلا يجوز ويؤمر بالاعادة في وقتها  
 ومكانها مادام الوقت قائما وكذلك في كشف البردوي وذكر في المتنق لو صلاها بعد ما جاوز  
 المزدلفة جاز وهو خلاف ما عليه الجمهور وإذا ثبت وجوب هذا الجمع بالمزدلفة في وقت العشاء  
 فلو صلى المغرب في وقتها أو العشاء والمغرب في وقت العشاء قبل أن يأتي من دافعه أو بعد ما جاوزها  
 لم يجوز وعليه أعادتهما ما لم يطاع الفجر في قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن وقال أبو يوسف  
 يجوزته ولا يعيد وقد أساء ترك السنة ولو لم يعد حتى طلع الفجر عادت إلى الجواز وسقط القضاء  
 اتفاقا إلا أنه يأثم بتركه وعن أبي حنيفة إذا ذهب نصف الليل سقطت الاعادة إذا ذهب وقت  
 الاستحباب (فلو وصل إلى من دافعه قبل العشاء لا يصلي المغرب حتى يدخل وقت العشاء) صرح به

فيها أمرك وأقدمت بها  
 على وعيدك فصل يا رب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد وعلى  
 آل سيدنا محمد واغفر لي  
 يا خير الغافرين (اللهم) اني  
 أستغفرك لكل ذنب  
 قدمت فيه سهو وقى على  
 طاعتك وأثرت فيه محبتي  
 على أمرك فأرضت نفسي  
 بغضبك وعرضتها لخطئك  
 اذنم بتي وقدمت الي فيه  
 انذارك وتجهجت على فيه  
 بوعيدك وأستغفرك اللهم  
 وأتوب اليك فصل يا رب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 لي يا خير الغافرين



غير واحد في غير موضع وأما المذاهب بعرفة مثلاً أو نهدي إلى متى فيجب عليه أن يعلم سبيلها  
في أوقافهم ما (ويشارك هذا الجمع جمع عرفته من وجوه القول أن هذا الجمع واجب بخلاف جمع  
عرفته فامسنة أو منصب) وكان الفارق هو الحديث السابق (الثاني لا يشترط فيه السلطان  
ولا نائبه) أي من الثاني والخامس (الثالث لا يشترط فيه الجماعة) أي بخلاف الجمع بعرفة  
فإنه لا يصح بدون الجماعة (الرابع أنه لا تنسب له الخطيئة) وهذا منسدرج في الشرط الثاني  
(الخامس أنه بإقامة واحدة) أي عند من يقول به وهو الأكثر من أصحاب المذهب  
(بخلاف الجمع بعرفة فإنه بإقامتين) أي اتصافاً

(فصل في التوبة جزالة) \* وهي على ما في القاموس موضع بين عرفات ومعنى لأنه يتقرب فيها  
إلى الله تبارك وتعالى أولاً فتراب الناس إلى متى بعد الأفاضة أو لمجيئ الناس إلى متى وإلى متى  
الذي أرادت أن أرض مستوية مكنوسة وهذا أقرب قلت لكن ما قبله لامة تمام النسب وذكر  
الطحاوي أن المزدلفة ثلاثة أسماء من دافعة والمشرع والحرام وجمع والأصح كما قال الكرماني أن  
المشرع والحرام فيها لا عين إلا أنه يطلق عليها أيضاً مجازاً ومنه قوله تعالى فإذا أفضتم من عرفات  
فاذكروا الله عند المشرع والحرام لأنه أراده المزدلفة بوجه الكناية ذكر الجهر الأفضل وأراد  
المكمل في مطلق العمل فتأمل (والبيتون فمما سمعته من كذا إلى القبر) أي بما (الواجبة) أي كما  
عند الشافعي ولا ركن كما قال بعضهم ونسبه صاحب الهداية إلى الشافعي والمراد بهم يكون  
أكثر السبل فيها (فبيت ثلاث الدليل بها) أي كدليل ذلك الوقوف بها الجهر (ويشغل بالدهاء) أي  
وغيره من الأذكار وتلاوة القرآن والتلبية ونحوها (بمثل ما اشتغل به بعرفة أن يسر له ويغني  
اسمها هذه الدليل) أي (بالصلاة والتلاوة والذكر) أي بأوامره (والنضرة والسماء) وهذا  
مستدرك ولعل وجه اعادته تعليده بقوله (لأنها) أي ليله مزدلفة (جمعت شرف الزمان) أي  
لكونه ليلة العيد من وجه وليلة عرفة من آخر بل أتوا أشهر الحج عند قوم (والمكان) أي الحرم  
عروما والمشرع خصوصاً (وبأن الله تعالى أرساه المصوم ولا يمتد إلى ذلك) أي لا يتساهل بل  
يسأل بالتضرع إلى سابق تبارك وتعالى ليخلص من مظالم الخلق (فإن الاجابة موعودة فيها)  
والصواب أن الاجابة الموعودة واقعة في وقوف صبيها المارواه ابن ماجه وغيره عن عباس بن  
مرداس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لامة أي الحاجين عشية عرفة بالعبادة وأوجب  
أن قد غفرت لهم ما خلا المظالم فاني أخذ للمظلوم منه قال أي رب إن شئت أعطيت المظلوم من  
الحنة وغفرت للمظالم فلم يجب عشية فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأوجب إلى ما سأل قال فخصك  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قال تبسم فقال له أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وأخي أن هذه الساعة  
ما كنت تفعل مع الخلق الذي أضحكك أضحكك الله سنك قال إن عند الله أبليس لم يعلم أن الله  
عز وجل قد استجاب دعائي وغفرت لامة أي أخذ التراب فجعل يحثوه على رأسه ويدعو بالويل  
والنبور فأفخصك ما رأيت من يومه

(فصل في الوقوف بها الوقوف بها) أي بعد طلوع الفجر (واجب) أي عندئذ لا سنة كما عليه  
الشافعي (وشرائط صحته شرائط جمع الصلاة) أي من تقديم الاحرام والوقوف بعرفة والزمان  
والمكان والوقت إلا أنه لا فرق هنا بين الزمان والوقت بخلافه هناك على ما سبق (وأقول وقته

(الله - م) إلى استغفرك  
لكل ذنب علمته من نفسي  
فأنسيته أو ذكرته أو نهته عنه  
أو أخطأت فيه وهو عملاً لا شكاً  
أنه مما أتى عنه وإن نسي  
به من توبة ليدرك وإن كنت  
قد نسيته وغفرت عنه  
فسي فعل يارب ولم يبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد وأئمتهم إلى يا خير  
العالمين (الله - م) إلى  
استغفرك لست لي ذنب  
وأبتهك فيه وقد أيقنت  
أنك ترائي عليه فتوبت  
أن التوب إليك منه  
وانسيت أن استغفرك  
منه أنه ما به الشيطان فصل  
يارب وسلم وبارك

طلوع النجى الثاني) أى ظهر الصبح الصادق (من يوم النحر) أى الأول (وأخره طلوع الشمس منه) فن وقبيل قبل طلوع الفجر أو بعد طلوع الشمس لا يعتد به) وهذا واضح (وقدر الواجب منه ساعة ولواظفة) أى قليلة ولو لحظتة أو لحظة (وقدر السنة امتداد الوقوف) أى من مبداء الصبح (الى الاسفار جدا) أى الى الاضائة بطريق المبالغة بحيث تكاد الشمس تطالع (وأما ركضه) أى ركن هذا الواجب (فكيفية تميز دلالة) أى دون غيرها كوادى محسر (سواء كان) أى وقوفه (يفعل نفسه أو بفعل غيره بان يكون محمولا بأمره أو بغير أمره وهو قائم أو مغشى عليه أو مجنون أو سكران نواه) أى الوقوف (أولم ينوع علم بها) أى بالمزدلفة انهم يحل وقوف (أولم يعلم ولوترك الوقوف بها فدفع) الأول بان دفع (ليلا فله دم) أى محتم لترك الواجب (الا اذا كان لعلة) أى مرض (أو ضعف) أى ضعف بنية من كبر أو صغر (أو يكون) أى الناسك (أمرأة تخاف الزحام فلا شئ عليه ولو مزجها فى وقته) أى وقت وقوفه (من غير ان يبيت بها) صوابه من غير أن يمكث فيها (جاز) أى وقوفه (ولاشئ عليه) لأنه أتى بركن الواجب وهو حصول الوقوف فى ضمن المرور كفى عرفة والاستدامة غير واجبة هنا بخلافها بعرفة (ولو وقف بعد ما أقاض الامام قبل طلوع الشمس) ظرف لوقف لالا قاض (أو دفع قبله) أى قبل الامام بعد ان وقف بعد الفجر (أو قبل ان يصلى الفجر) أى فيه (أجزأه ولا شئ عليه) أى من الدم والكفارة (وأساء لترك الامتداد وأداء الصلاة بها) وكذا التركة الافاضة مع الامام منها (وأما مكان الوقوف فجزء من أجزاء مزدلفة أى جزء كان) لكن الموضع المسمى بالمشعر الحرام أفضل أجزائه لوقوفه صلى الله عليه وسلم به (والمزدلفة كلها موقف الا وادى محسر) بكسر السين المشددة (وحدة المزدلفة ما بين مأزعى عرفة) أى مضيق طريق عرفة (وقرى محسرى عينا وشمالا من تلك الشعاب) أى الاودية (والجبال) وكذا التلال (وليس المأزمان ولا وادى محسر من المزدلفة وطول مزدلفة قيل ميل وقيل ميلان وأول محسر من القرن) أى أعلى الجبل (المشرف من الجبل الذى على يسار الذاهب الى منى)

\* (فصل) \* أى فى آداب الوقوف بمزدلفة (فاذا انشق الفجر) أى فلق الصبح (يستحب أن يصلى الفجر بغسل) بفحتمين أى بشاة ظلمة من آثار الليل من غير اسفار وما ورد من فعه صلى الله عليه وسلم بها هكذا فهو مخصوص من قوله صلى الله عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه أعظم للاجر واهل وجه تسمية افرغ لوقوف بها والاستعداد للنزول الى منى (مع الامام) أى الخليفة أو غيره من الأئمة (وان قيل فى فردا جاز فاذا فرغ منها فالمستحب أن يأتى الامام والناس) أى عمومهم (المشعر الحرام) أى ان لم يصل فيه (وهو جبل قزح الذى عليه البناء اليوم ويقف مستقبل القبلة والناس وراءه) أى خلف الامام أو عينه أو يساره (والأفضل أن يقف على جبل قزح ان أمكنه ولا فحمة أو بقر به) فى القاموس المشعر الحرام وتكسر ميمه موضع بالمزدلفة وعليه بناء اليوم ووههم من ظنه جميلا بقرب ذلك البناء انتهى وفى الكشف المشعر الحرام قزح وهو الجبل الذى يقف عليه الامام وعليه الميمنة وكذا صحح الشافعية ان المشعر الحرام هو قزح لا جميع المزدلفة كما قيل وقال حافظ الدين فى تفسيره وقزح جبل صغير فى آخر مزدلفة وفى القاموس قزح جبل بالمزدلفة والله أعلم وأما ما برعه القوام ان من طلع الى سطح البناء فيه ونزل

على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفر لى يا خير  
الغافرين (اللهم) انى  
استغفر لك لكل ذنب دخلت  
فيه بحسن ظنى فيك أنك  
لا تعدنى عليه ورجوتك  
لمغفرته فأقمت عليه وقد  
عولت نفسي على معرفتى  
بكرمك ان لا تنفخنى به بعد  
اذا سترته على فصل وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفر لى  
يا خير الغافرين (اللهم) انى  
استغفر لك لكل ذنب  
استوجبت به منك رذا الدماء  
وحرمات الاجابة وخيبة  
الطمع وانقطاع الرجاء فصل

على رأسه من درجة في وسط هذا البناء الى أن يخرج من أسفله غفر له ما كان عليه من قتل  
النفس ونحوه فهو باطل لأصل له بل الوارد في هذا المقام أن الله تعالى يغفر لعبده حقوق  
العباد اذا كان حجة مقبولا (ويستحب أن يدعو ويكبر ويهل ويحمد الله تعالى ويثني عليه  
ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر التلبية ويرفع يديه للدعاء بسطاً) أي مبدو وطعن  
(يستقبل بهما وجهه ويذكر الله كثيراً ويسأل الله حوائجهم ولا يزال كذلك الى أن يسفر  
جداً) أي استقاراً كثيراً (وهو) أي على ما روى عن محمد في حقه (أن يثني من طلوع الشمس  
قدر ركعتين أو نحوه فبدفع) أي هذا بطريق القريب (والأفضل أن يكون وقوفه بعد الصلاة)  
أي فلو وقف أو لا ثم صلى مسجراً جاز والله أعلم

• (نص مسلم) في آداب التوجه الى متى (فاذا فرغ من الوقوف) أي من وقوف من دلقة  
(وأُسفر جدا فبالسنة أن يفيض مع الامام) أي مع أفاضته (قبل طلوع الشمس) وأما ما يختص  
القدوري فاذا طلعت الشمس أفاض فقول بمعنى قرب طلوعها وفي فتاوى السراجية ثم يأتي الى  
من قبل طلوع الشمس أوجين طلوعها أو بعدها كعب يتيسر قال المصنف في التكميل وهذا  
خلاف ما تقدم إلا أن يراد به الجواز لا خلاف أقول ولا منافاة في كلامه لأنه أراد اذا أفاض  
قبل طلوع الشمس من المشعر فأتى مني بحسب ما تيسر سواء كان قبل طلوع الشمس أو حين  
طلوعها أو بعدها والحاصل ان الأفاضة على وجه السنة أن يكون بعد الاذان من المشعر  
الحرام حتى لو طلعت الشمس عليه وهو عز دلقة لا يكون مخالفاً للسنة (فان تقدم على الامام أو  
تأخر عنه جاز) أي ولو لم تكن الأفاضة معه (ولاشئ عليه وكذا لو دفع بعد طلوع الشمس) سواء  
أفاض معه أم لا (لا يلزمه شئ ويكون سبباً) تركه السنة والحاصل ان الأفاضة مع الامام من  
مزدلفة سنة بخلاف الأفاضة معه من عرفه فانه واجب (فاذا دفع) أي أفاض (فليسكن  
بالسكينة والوقار شامراً) أي دأبه وعادته (التلبية) أي كثرة (والاذكار اذا بلغ بطن محسراً)  
أي أول واديه (أسرع قدر رمية بجران كان ماشياً وسرلاً) أي للامراع (ان كان راكباً)  
وهذا يستحب عند الأئمة الاربعة قد روى أحمد عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم أوضع في  
وادي محسراى أسرع وفي الموطن ابن عمر كان يحركه راحته في محسرة قدر رمية بجران وسعى  
بذلك لان قيل أصحاب القيل حسرة أي أبي وقيل لان ابليس وقع فيه فحسراً وبسعى  
وادي النار لان رجلاً اصنافه فيه فزلت عليه مار فأحرقه كذا ذكره المحب الطبري ويقول  
في مروره اللهم لا تقبلنا بفضلك ولا تم لكنا بعد ذاك وعافنا قبل ذلك (ثم خرج الى منى سالماً  
الطريق الوسطى التي تخرج الى العقبة) أي ان تبسر ولم يكن فيه زحمة

• (انصل في رفع الحصى) يستحب أن يرفع من المزدلفة سبع حصيات مثل الذوابة أو الباقلة  
وهو المختار) وقيل مثل بندقة القوس وقيل مقدار الحصاة (يرمي بها جرة العقبة) أي في اليوم  
الاول (وان رفع من المزدلفة سبعين حصاة أو من الطريق) أي طريق مزدلفة (فهو جاز وقيل  
مستحب) أي أخذ السبعين على ما ذكره بعض المشايخ لكن قال المكراني وهذا خلاف السنة  
وليس مذهبنا وأما ما في البدائع والاصحاحي والنسفة من أنه ياخذ حصي الجمار من المزدلفة أو  
من الطريق فينبغي حمله على الجمار السبعة وكذا ما في الطهريّة من أنه يستحب التقاطها من

يارب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لي يا خير العاقرين  
(اللهم) اني استغفر لك لكل  
ذنب يورث الاستقام  
والضنى ويوجب النقم  
والبلاء ويكون يوم القيامة  
حسرة وندامة فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لي يا خير العاقرين  
(اللهم) اني استغفر لك لكل  
ذنب يعتب الحسرة ويورث  
الندامة ويحبس الرزق  
وبركة الدعاء فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لي يا خير العاقرين

قوارع الطريق وكان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يأخذ الحصى من جمع وكذا ما في المحط  
والصكا في انه يأخذ الحصى من قوارع الطريق ثم جهه ورا الشافعية على انه يلقط لئلا وقال  
البعغوثي في ارا الحديث ورد فيه (ويجوز أخذها من كل موضع) أي بلا كراهة الا من عند الجرة  
أي فانه مكروه لان جراتها الموجودة علامة انهم المردودة فان المقبولة منها ترفع اتمت قيل ميزان  
صاحبها الا انه لو فصل ذلك جاز وكره وقال مالك لا يجوز وفي الهدياية يأخذ الحصى من أي  
موضع شاء (الا من عند الجرة) فان ذلك يكره قال ابن الهمام فأفاد انه لا سنة في ذلك يوجب  
خلافه الا ساء (والمسجد) أي مسجد الخيف وغيره فان حصي المسجد صار محترما يكره  
اخراج حصىه خصوصا بقصد ابتداءه (ومكان نجس فان فعل) أي كلامهم ما (جاز وكره) قال في  
الفتح وما هي الا كراهة تنزيه (ويكره ان يأخذ حجرا كبيرا فيكسره صفارا ولو أخذها) أي  
السبعة وغيرها (من غير حرمة جاز بلا كراهة ولوروى كبارا أو نجسا جاز مع الكراهة ونذبت  
غسلها) أي يستحب ان يغسل الحصى مطلقا والله أعلم

### \*(باب مناسك منى)\*

اعلم ان منى شعب طوله ميلان وعرضه يسير والجبال المحيطة به اما اقبل منها عالية فهو من منى  
وليس العقبه منها (فإذا أتى منى يوم النحر) أي بعد الوقوف (تجاوز عن الجرة الاولى) وهي  
التي تلي مسجد الخيف (والثانية الى جرة العقبة وهي التي تلي مكة) أي جانبها (من غير ان يشغل  
بشيء آخر قبل رميها بعد دخول وقتها) وهو أول الفجر جوازا وبعد طلوع الشمس استحبابا  
وبعد الزوال جوازا وفي الليل كراهة (ويقف) أي حيث يرى موقع الحصة (في بطن الوادي)  
أي من اسفله لا اعلاه (ويجعل منى عن يمينه والكعبة عن يساره ويستقبل الجرة ثم رميها  
بجميع حصيات) أي متفرقات واحدة بعد واحدة (يكبر مع كل حصاة ويدعو) فيقول بسم الله  
الله اكبر رغم الشبهة طان ورضا للرحمن اللهم اجعل هذا حجما وبرورا وسعيامشكورا ونباهة مقفورا  
(ويقطع التلبية بأوتها) أي بأول الحصيات (وكيفية الرمي) أي المستحبة والا فاختيار مشايخ  
بحار يرى انه كيفما رمى جاز على ما في المرمغمان (قيل) وهو الذي ذكره صاحب الهدياية وقال  
شارح الجمع هو الاولى (ان يضع الحصة على ظهر ايمامه اليمنى ويستعين عليها) أي على رءوسها  
(بالمسحة) أي بامساكها (وقيل) وهو الذي صرح به في النهاية والفتح وغيره (بأخذ بطرفي  
ايمامه وسبائنه) الاولى مسجته (وهو الاصح) لانه لا يسر والمعاد عند الاكثر (وهذا) أي  
كله (بيان الاولوية وأما الجواز فلا يقيده بهيئة) أي كيفية دون أخرى (بل يجوز كيفما كان  
الا انه لا يجوز وضع الحصة ويجوز طرحتها لكنه خلاف السنة والافضل رمي جرة العقبة  
راكبا وغيرها) أي ورمي غيرها (ما شيا ولوروى من فوق العقبة جاز) أي اجزأه (وكره) لانه  
خلاف السنة الا من عذر (ويستحب أن يكون بينه) أي بين الرامي (وبين الجرة) أي موضع  
وقوع الحصى (خسة أذرع فأكثر) لان مادونه موضع وهو غير جائز وطرح وهو خلاف السنة  
وفي الفتح وما قدر به بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك التقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان في  
المسنون (ويسن ان يكبر مع كل حصاة) كما سبق (ولو سجد او هلك او أتى بذكر غيرهما) كالتمجيد  
والتعجيد وسائر أذكاره سبحانه (مكان التكبير جاز ولو تركه الذكر) أي رأسا ورمى بالغلة عنه

(اللهم) اني أستغفر لك لكل  
ذنب مدحمته بلساني وأضمرته  
بين يدي أو هشت اليه نفسي  
أو أثبتته بلساني أو أثبتته  
بفعلاني أو كتبت به يدي  
أو ارتكبت به أو أركبت فيه  
عبادك فصل يارب وسلم وبارك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفر لي يا خير  
الصافرين (اللهم) اني  
استغفر لك لكل ذنب  
خلوت به في ليلتي ونهار  
وارخبت فيه على الاستار  
حيث لا يراني فيه الآيات  
يا جبار فارتابت نفسي فيه  
وتحيرت بين تركي له  
بخوفك وانتم اكل له بحسن  
الظن فيك فسوات لي

المولى والاشتغال بآمر والدنيا (مقدأساه) أي لتركه كمنه المصطفى (ويستحب الرمي بالعق) أي  
وعندها (ويرفع يده حتى يرى مياض أبطه) كما صرح به في الحقة (وإذا فرغ من الرمي لا يشف  
للدعاء عند هذه الجرة في الأيام كلها بل ينصرف داعيا) ولعل وجه عدم الوقوف للدعاء على  
طبق سائر الجرات تصديق المكان ومراعاة أهل الزمان (ولا يرمى يومئذ غيرها) أي سوى جرة  
العقبة من الجرات وسبأني بيان أحكام الرمي وشرايطه واجباته في فصل على حدة

• (فصل في قطع التلبية • يقطع التلبية مع أول حصاة رميها من جرة العقبة في الحج الصحيح  
والفاسد سواء كان مفردا) أي بالحج (أو متمعا أو فارنا) وهذا هو الصحيح من الرواية على  
ما ذكره قاصيخان والطرابلسي (وقبل لا يقطع التلبية إلا بعد الزوال) كما في المحيط ولعله محمول  
على من لم يرم قبله فإن المستغنى عنه إن يرى قبل الزوال لعله أن يلبى قبل رميه بخلاف ما بعد  
الزوال فإنه خرج وقت السنة للرمي فيقطع التلبية ولا فيلزم أنه إن لم يرم مطلقا جازة التلبية إلى  
آخر عمره وهو بعد جذاثم رأيت أنه مبني على رواية أبي يوسف كما سيبيسي وسريحا وأما ما نقله  
شارح الجمع عن المحيط أن القارن يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني لأنه يتصل به مدة فتمتعين  
حمله على أن المراد به القارن الذي فإنه الحج للمأى الحاروى قال محمد فأتى الحج إذا تحلل بالعمرة  
يقطع التلبية حيث يأخذ في الطواف وإن كان فارنا فإنه الحج يقطع التلبية حيث يأخذ  
في الطواف الثاني (ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق والذبح قطعها) أي قطع  
التلبية وما بعده الحلق قبل الرمي فبالا اتفاق وأما بعد طواف الزيارة قبل الرمي والحلق فعمل قول  
أبي حنيفة ومحمد وروى عن أبي يوسف أنه يلبى ما لم يحلق أو لم يزل الشمس من يوم الحرفة هذا يؤيد  
ما قرره سابقا (وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرى إلا أن تغيب الشمس يوم  
الحرة فينقض قطعها) وهذا مروي عن أبي حنيفة وكانه رضى أنه عنه راعى جانب الجواز في  
الجملة وإن كان فإنه وقت السنة وعن محمد ثلاث روايات فظاهر رواية كافي حنيفة ورواية ابن  
سماة فيمن لم يرم قطع التلبية إذا غربت الشمس من يوم الحرة ورواية الحسن عن أبي حنيفة  
ورواية هشام إذا مضى أيام الحرة ذكره في البدائع وغيره كذا في الكبير ولا يطهر فرق بين  
الروايتين المذكورتين عن أبي حنيفة وأيضا فيعيد الحكم بمعنى أيام الحرة دون التشريق غير  
واضح إذ وجه التأخير هو بقاء وقت القضاء اللهم إلا أن يقال مضى أيام الحرة أو لحوال النحر  
فلا معنى لمواز التلبية بعده (ولو ذبح قبل الرمي قال كان فارنا أو متمعا قطع) أي التلبية (وان  
كان مفردا لا) وهو قول أبي حنيفة ورواية عن محمد وروى ابن سماعة عن محمد أنه لا يقطع

• (فصل في الذبح • فإذا فرغ من رمي جرة العقبة يوم الحرة انصرف إلى رحله) أي منزله (ولا  
يشغل بشئ آخر) أي من البيع والشراء ونحوهما مما لا شرورة فيه (ثم إن كان مفردا) أي  
بالحج (يستحب له الذبح) أي حرمنا (فبذبح ويحلق) فلو حلق فذبح لا شيء عليه (وان كان فارنا  
أو متمعا يجب عليه الذبح) أي أن قدر على قيمته ثم على ذبحه (والأقالصوم) أي فصيام عشرة  
أيام على ما سبق فالرمي به الثلاثة أو صام عند جمره ثم قدر على الذبح فعين عليه الذبح (وتقدم  
الذبح على الحلق واجب عليه) أي حينئذ (ومستحب للمفرد) أي مطلقا (والأفضل أن يذبح  
بنفسه إن كان يتحسن ذلك) واللا يستحب له الحضور وعند الذبح ويدعوق قبل الذبح أو بعده

تقضى الأقدام عليه وأما  
عارف بعصيتي فيه لك فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
العافرين (اللهم) أي  
أنت فترك لك ذنب  
استغفرتك فاستغفرتك  
واستغفرتك فاستغفرتك  
ورطني فيه جهلي به فصل  
يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
العافرين (اللهم) أي  
أنت فترك لك ذنب  
أصلت به أحدا من خلقك  
وأصابت به إلى أحدهم  
بريتك أو زينتني تقضى

فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض الى قوله وأنعم المسلمين اللهم تقبل مني  
 هذا التمسك وهذه الاضحية واجعلها اقربا بالوجهك وعظم أجرى عليها (ويكره الدعاء بين التسمية  
 والذبح ولا يحتاج الى النية عند الذبح ويكفيه النية السابقة وكلما كان الهدى أعظم) أي  
 هيئة أو كثر قيمة (وأحسن فهو أفضل ويستحب كون الشاة بيضاء وقيل قوائها ورأسها اسود  
 وسائرها أبيض) وعظامه يعرف في باب الاضحية (وبستحب أن يكون من ذبحها أو منخرها  
 مستقبل القبلة) وان يكون شفرة حادة غاية الحدة ويحفر حفرة في الارض لدمها ويشد ثلاث  
 قوائمها يديه واحدى رجلها ثم يستقبل القبلة والشفرة في يده على هيئة احرام الصلاة ويقول  
 ما تقدم وبأخذ مقدمة الهدى بيده اليسرى ويغطي عينه التي ينظر بها الى الذابح ثم يأخذ  
 الشفرة بيده اليمنى ويضعها على مذبحه أو منخره ويمز الشفرة سريرا ويسمى الله تعالى حاله وضع  
 الشفرة والاصرا فيقول بسم الله والله أكبر وعن شمس الأئمة يكره مع الواو ويقطع العروق  
 الاربعة أو الاكثر منها فاذا قطع حل قوائه ثم يقوم ويدعو بالقبول له ولكافة المسلمين  
 \* (فصل في الحلق والتقصير) \* قدم الحلق لانه أفضل وفي ميزان العمل أثقل ولتقديمه في قوله  
 تعالى محلقين رؤوسكم ومقصرين ولقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ارحم الخلقين قالوا والمقصرين  
 فأعاد وأعادوا حتى قال في الثالثة أو الرابعة والمقصرين لاسما والفظله ايماء الى التقصير من  
 جهة تعلقهم بالشعر الذي هو زينة عند العرب بالوصف الكثير وهذا في حق الرجل أما المرأة  
 فليس لها الا التقصير لاسم السابق من ان حلق رأسها ماله تخلق الرجل الحية (فاذا فرغ من الذبح  
 حلق رأسه وبستقبل القبلة للعلق ويبدأ بالجانب الايمن من رأس المخلوق هو المختار) كما  
 في منسك ابن الجعي والبخري وقال في النخبة وهو الصحيح وقد روى رجوع الامام عما نقل عنه  
 الاصحاب لانه قال أخطأت في الحج في موضع كذا وكذا فذكر منه البداءة بين الحلق فصح  
 تصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المأمور وعنه عند المشايخ أن المعتبر في البداءة بين الحلق فيبدأ  
 بشقه الايسر من المخلوق ولو وقف الحلق من وراء المخلوق حال كونهما مسلمين لا جتمع  
 الابتداء بين الحلق والمخلوق وارتفع الخلاف ويبقى الخلاف على الوجه الاكمل نعم اذا تعذر  
 هذا الجمع فلا بد من الترجيح ولعل هذا هو بسبب الامام مع اطلاعه على ما ورد عنه عليه الصلاة  
 والسلام حيث نظر الى أن التيامن هل هو معتبر بالنسبة الى الفاعل أو المفعول والمتبادر هو  
 الاول فتأمل قال في الفتح بعد ما ذكر حديث حلق النبي صلى الله عليه وسلم وهذا يفيد أن  
 السنة في الحلق البداءة بين المخلوق رأسه وهو خلاف ما ذكر في المذهب وهو الصواب وقال  
 السروجي وعند الشافعي يبدأ بين المخلوق وذو كذا كذا بعض اصحابنا ولم يعز الى أحد والسنة  
 أولى وقد صح بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس  
 لاحد بعده كلام وقد كان يجب التيامن في شأنه كما وقد أخذ الامام بقول الجاهل لم يكره  
 ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه قلت اهله لما كان مترددا في القضية وفي القول بالارجحية  
 ورأي فعل الجاهل على وجه النظام الموروث من زمنه عليه الصلاة والسلام انقاد له في ذلك  
 المقام واعترف عنه بخطئه فيما وقع له من خلافه في المرام والله سبحانه أعلم ثم اذا أراد الحلق  
 يستحب أن يفيض الماء على ناصيته (ويدعو) أي عند الحلق فيقول الحمد لله على ما هدانا وانعم

أو أشرت به الى غيري أو  
 دلالت عليه سوى وأصرت  
 عليه بعدى أو أقت عليه  
 بجهلي فصل برب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واعتقد  
 في يا خير الغافرين (اللهم)  
 اني أستغفرك لكل ذنب  
 خفت به أمانتي أو حسنت  
 لي نفسي فعله أو أخطأت  
 به على يدي أو قدمت فيه  
 عليك شهوتي أو كثرت فيه  
 لذتي أو سعت فيه لغيري  
 أو استخويت اليه من تابعتي  
 أو كبرت فيه من مانعتي  
 أو قهرت عليه من غابتي  
 أو غلبت عليه بميلتي أو  
 استزيتي

علينا وقضى عنا نساكنا اللهم هذه ناصيتي بذلك فاجعل لي بكل شعرة نور يوم القيامة واجمع عني  
 به أمية وارفع لي به ادرجة في الجنة العاية اللهم بارك لي في نفسي وقبيل مني اللهم اغفر لي  
 وللجنة والمقصدين يا واسع المعرفة آمين (ويكبر عند الحلق وبعدة) ولعل وجه التكسير كونه  
 في أيام التشرية ويدعو (له ولوالديه والشيخ) لانهم في مناسكهم يوم التبرية ورعا يكونون  
 أولى منهم بالخصوص تربيتهم في الامور الدينية (ويذهب ما حلق أو قصر وهو مستحب) لانه بعض  
 اشواقه فيقاس على كله حال موته (ولا يأخذ من شعر لحية ولا من شاربه ولا طفره قبل الحلق)  
 وكذا بعده لما اطلق الطرابلدي حيث قال وان فعل لم يضره قال المكرمان وعندها لا يستحب  
 وان فعل لم يضره وقال الزبلي ويستحب له اذا سلق رأسه ان يقص ظفره وشاربه ولا يأخذ  
 من لحية شأ لا به مثله ولو فعله لا يجب عليه شيء انتهى وفيه انه ورد في السنة اصل من اللحية  
 بما لا يدعى القصة فلا يكون أخذها مثله بل حلقها مثله كما سيأتي فم الظاهر انه لا يستحب شيء  
 من ذلك سوى الحلق أو التقصير في هذا المقام اقتداء به صلى الله عليه وسلم وان كان الحلق متبعا  
 للاذن بقضاء الثنت بعد فراغ الاحرام في البدائع وليس على الحاج اذا حلق أن يأخذ من  
 لحية لله تعالى فان هذا ليس بشيء لان الواجب حلق الرأس بالنص ولان حلق اللحية من باب  
 المثل ولا ن ذلك تشبيه بالماضي وفي الفقه ولا يأخذ من شعر غير رأسه ولا من ظفره فان فعل  
 لم يضره لانه أو ان التحلل وهذا كله مما يحصل بالتحلل لانه قصا الثنت كذا علمه في الميسر  
 فتقوله (ويستحب بعده أخذ الشارب وقص الطفر) ليس على اطلاقه (ولو قص اظفاره أو شاربه  
 أو لحية أو طيب قبل الحلق فعليه موجب جنائيه) فیه انه اذا كان شيء مما ذكر قبل الحلق  
 لكنه في أو انه لا يوجب شيئا كما أنه ابن الهمام عن الميسر مع الاكسمة مناقض بما نقله عنه  
 المصنف في الكبير حيث قال وعامة الميسر ليس على الحاج اذا قصر أن يأخذ شيئا من لحية  
 أو شاربه أو اظفاره أو يتور فان فعل لم يضره ثم علمه بما ذكر في آخر الباب وادالم يبق على  
 المحرم غير التقصير فبدأت اظفاره فعليه كفارة وذلك لان احرامه باق ما لم يحلق أو يقصر ففعله  
 يكون جنائيه على الاحرام ويؤيده ما في خزائنه اكل اذالم يبق على المحرم الا التقصير فبدأت اظفاره  
 الاظفار أو قص الشارب أو أخذ اللحية لزمه كفارة لذلك وفي الكافي وايسر للعزم أن يظل اظفاره  
 قبل الحلق أو التقصير لبقائه في الاحرام وفي الجملة أبيع له التحلل ففعل رأسه بالخطمي وقلم  
 اظفاره قبل الحلق فعليه دم لان الاحرام باق في سقه لانه لا يتحلل الا بالحلق لكن ذكر الملهو  
 انه لادم عليه عند أبي يوسف ومحمد لانه أبيع له التحلل فيقع به التحلل انتهى فدل على أن المسئلة  
 خلافة بين الامعة الثلاثة ويؤيده ما في الفتح ولو غسل رأسه بالخطمي بعد الرمي قبل الحلق يلزمه  
 دم على قول أبي حنيفة على الصحيح لان احرامه باق لا يروى الا بالحلق انتهى والخصاص ان قول  
 أبي حنيفة هذا هو الصحيح بل قل الخصاص لا أعرف فيه خلافا والصحيح أنه يلزمه الدم لان  
 الحلق أو التقصير واجب فلا يقع التحلل الا باحدهما ولم يوجد مكان احرامه باقيا فاداغسل  
 رأسه بالخطمي فقد أزال الثنت في حال قيام الاحرام فيلزمه الدم انتهى ويؤيده ان هذا  
 الاختلاف في الحاج لان المعتمر لا يحل له قبل الحلق شيء مما سار اتفاقا على ما ذكره المصنف مسندا  
 الى ما في الآثار عن الملهو والله أعلم (والسنة حلق جميع الرأس أو تقصير جميعه وان اقصر

اليه ميل فصل يارب وسلم  
 على سيدنا محمد وعلى آل  
 سيدنا محمد واغفره لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) الى  
 استغفرك اكل ذنب  
 استغفرت عليه بحيلة تدني  
 من غضبك أو استظهرت  
 نفسك على أهل طاعتك  
 أو أصابت به أحدا من خلقك  
 الى معصيتك أو رمته  
 وراءك به عبادة أو لبست  
 عليه بشيء الى كافي يجلي  
 أريدك والمراد به معصيتك  
 والهوى متصرف من  
 طاعتك فصل يارب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
 لي يا خير الغافرين



على الربع جازم الكراهة) أي لتكره السنة والاكتفاء بمجرد الواجب (وهو) أي الربع (أقل الواجب في الخلق) وكذا في التقصير وفيه إيماء إلى أنه إذا حلق كله أو قصره يكون من كمال الواجب ويندرج الواجب في ضمن السنة كأنه راجع الفرض في ضمن الواجب إذا قرأ الفاتحة في الصلاة وهذا عندنا وعند مالك قبل وأجد أيضاً لا يخرج عن الإحرام إلا بخلق الكل أو تقصيره واختاره ابن الهمام وهو الظاهر من حيث الأدلة الظاهرة في هذا المقام ومفارقة القصاص بينه وبين المسخ في المرام (وأما التقصير فأقله قدر أعلاه) وهو بثلاث الميم والهمزة تسع لغات فيها الظفر (من شعر ربيع الرأس والخلق مسنون للرجال) أي أفضل (ومكره للنساء والتقصير مباح لهم) والظاهر أنه مستحب لهم لتقريبه صلى الله عليه وسلم فعل بعض الصباية له ودعا له لهم (ومسنون) أي مؤكد (بل واجب لهم) الكراهة الخالق كراهة تحريم في حقهن الإضرورة (ومن لا شعر له على رأسه يجرى المومي) وهو آلة الخلق (على رأسه وجوب باهو المختار وقيل استحباباً) وقيل استئنا وهو الظاهر (ولو أزال الشعر بالنورة والخلق أو التفت يده أو أسنانه) يعني في التقصير (بفعله أو بفعل غيره أجزأ عن الخلق) فيه إيماء إلى أن الخلق أفضل فقوله أو الخلق مستدرك مستغنى عنه وصوابه بالخرق بالراء كما في الكبير (ولو تعدد الخلق لعارض) أي له آلة في رأسه توجب حلقه كصداع ونحوه أو فقد آلة الخلق أو الخالق (تعين التقصير أو التقصير) أي تعذر لكون الشعر قصيراً (تعين الخلق وإن تعذر أجمعه العلة في رأسه) بأن يكون شعره قصيراً وبرأسه قروح يضرم الخلق (سقط عنه وحل بلائشي) أي بلا وجوب دم عليه لأنه ترك الواجب بعد ترك ما صرح به في البحر الآخر (والاحسن أن يؤخر) هذا الشخص (الاحتمال إلى آخر أيام النحر) أي أن كان يرزوز زال العذر (وإن لم يؤخر فلائشي عليه) الحول وقته وتحقق عذره وقوته هم زواله (ولو خرج إلى البادية فلم يجد آلة أو من يحلقه لا يجوز له إلا الخلق أو التقصير) إذ ليس غروجه هذا بعذر (وإذا حلق) أي المحرم (رأسه) أي رأس نفسه (أو رأس غيره) أي ولو كان محرماً (عند جواز التحلل) أي الخروج من الإحرام بأداء أفعال النسك (لم يلزمه شيء) الأولى لم يلزمه ما شئ وهذا حكمهم بعم كل محرم في كل وقت فلامتهم ولم لتقييد المصنف في الكبير بقوله عند جواز الخلق يوم النحر

\* (فصل في زمان الخلق ومكانه وشرائط جوارحه) يختص خلق الحاج بالزمان والمكان) أي عند أي حنفية ولا يختص بواحد منهم ما عند أبي يوسف على ما في الهداية وشرح الجامع وغيرهما وذكر التكراماني والسمرجوني عن أبي يوسف أن الخلق يختص بالزمان لا بالمكان وعند محمد بن وقت بالمكان وعند زفر بتعين بالزمان لا المكان (وإذا خلق المعقر بالمكان) أي يختص عند أبي حنيفة ومحمد بخلاف أبي يوسف وزفر وأما الزمان في خلق المعقر فلا يتوقف بالإجماع (فالزمان) أي في خلقه (الحج) أيام النحر الثلاثة (أي ولياليها) (والمكان الحرم) أي للحج والعمرة (والخصيص) أي في التوقيت (للتضيق) أي بالدم (للاختليل) فالخلق أو قصره في غير ما وقت به لزمه الدم ولكن يحصل به التحلل في أي مكان وزمان أتى به بعد دخول وقته) أي أو أن تحمله (وأول وقت صحة الخلق في الحج طلوع فجر يوم النحر ووقت جوارزه بلا جابر) أي بلا كفارة (بعد رمي جرة العقبة) لأنه قبله لموجب للدم عند أبي حنيفة (وأخروقت الوجوب غروب الشمس من آخر أيام النحر

(اللهم) إلى أسئلتهم  
لكل ذنب كتبتهم على سبب  
عجب كان مني بنفسي أو رياء  
أو سمعة أو حقد أو شحنا  
أو خيانة أو خيلاء أو فروح  
أو مبرح أو عند أو حسد  
أو أشراً أو بطراً أو حمية أو  
عصية أو رضاء أو رجاء أو  
شعاً أو صناء أو ظلم أو حيلة  
أو سرقة أو كذب أو  
غيبة أو لهو أو لغو أو غيبة  
أو لعب أو نوع من الأنواع  
مما يكتب بمثل هذه الذنوب  
ويكون في اتباعه العطب  
والحطوب فصل يا رب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لي يا خير الغافرين



ولا أتروا في حق التحلل) أي خروجه من إحرامه (وأول وقت يحتمل في العمرة بعد أكثر طوافها وأول وقت يحتمل بعد البسيها) كذا في بعض النسخ وزيد في بعضها (فشرط وقوع الحلق معتبرا فله بعد طالع فجر التحري في الحج وأما في أكثر الطواف في العمرة) انتهى وهو مستند لما استفتي عنه (ودفع الهدى في الحرم في المحصر) أي مطلقا وهو مرفوع عطلة على قوله فله في النجفة الزائدة وكان حقه أن يقول وبه ندفع الهدى في الحرم في حق المحصر لما أولا حلهما والذبح وجوده قبل ذلك كعدمه في حق التحلل والله أعلم

(فصل في حكم الحلق) أي حوله التحلل به وهو صيرورته حلالا (فيباح به جميع ما حذر) بسبغة المفعول أي منع (بالإحرام من الطيب) وفيه خلاف ياليت على ما ذكره الرباعي لأنه من دواعي الجماع كما يحرم سائر الدواعي من القبلة والامس وذكر ابن قريته في شرح الجمع معز بالي الخالية الصحيح أن الطيب لا يحل له لأنه من دواعي الجماع انتهى والذي سرح به غير واحد بأنه جميع المحظورات من الطيب (والصيد وليس الخيط وغير ذلك) إلا الجماع ودواعيه (كالقبيل والامس على ما ذكره الكرماني لكن في منسك القناري والطرابلسي ولا يحل الجماع فيما دون الفرج بخلاف الامس والقبلة انتهى ولعل مرادهما أن اللبس والقبلة مكروهان بخلاف الجماع فيما دون الفرج فإنه حينئذ إحرام فلا تناف (فإنه) أي الجماع (وتوابعه) يتوقف حله على الطواف) أي طواف الأفاضة (ولكن إن وجد) أي الطواف (بعد الحلق) وإن طاف قبل الحلق لم يحل له النساء (كغيرها) ففي النجفة ذكر القناري أن المذهب عندنا أن الرمي ليس بمحلل وأن بعد الرمي قبل الحلق لا يحل له شيء من المحظورات وفي الجوهرية شرح القدوري ولوطاف للزيارة قبل الحلق لم يحل له الطيب والنساء وصار بمنزلة من لم يناف كذا في الكرخي وهذا يقيدان الطيب حكمه حكم الجماع يلحق به تشبها وأما ما لا يحصل التحلل عندنا إلا بالحلق أو ما يقوم مقامه وأن الرمي ليس بمحلل حتى لو رمي لا يتحلل في حق اللبس ونحوه ما لم يلحق أو يقتص كما صرح به الكرماني وغيره إلا أنه محلل في حق الحلق ولكن لو حلق قبل الرمي حل بالاتفاق وكذا لا يدفع ليس بمحلل إلا في حق المحصر على ما تقدم والله أعلم

(باب طواف الزيارة)

(إذا رمى الرمي والدبح والحلق) أي مرتبا أو غير مرتب (يوم النحر) أي أول أيامه (فلا فصل أن يطوف للقرض في يوم ذلك) وهذا باتفاق العلماء (والألف في الثاني أو في الثالث) وكذا الحكم في إيليا (ثم لأفضله) أي بخروج وقت الفضيلة (بل الكراهة) أما عند الإمام فيكرهه تحريرة موجبة لعدم وأما عند هـ ما تزيهية وهذا إذا كان بلا عذر (فإذا دخل المسجد) أي المسجد الحرام من باب السلام كما سبق عليه الكلام (بدا بالطواف) أي لا بالصلاة إلا فيما استثنى (ببطوف سبعة أشواط لرمي فيه وسعي) أي وبلا سعي (بعده) أي بعد الطواف (أن قدمهما) أي الرمي والسعي لأنهما لم يشرا الأمر (والا) أي وإن لم يقدمهما (رمي فيه وسعي بعدهما) قدم السعي لا الرمي قبل الرمي وأما الاضطباع فمما سقط مطلقا في هذا الطواف) أي سوا سعي قبله أو بعده لا يسا كان أو غير لا يس وفي الأخير نظر ظاهر ووجهه تقدم (ثم بعد الطواف صلى ركعتيه عند المقام وهو الأفضل أو غيره) أي من مواضع المسجد والحرم (ثم خرج للسعي) أي

(إني استغفر لك لكل ذنب رجبت فيه سوانك وعديت فيه أوليائك وواليت فيه أعدائك وخذلت فيه أحبائك وتعرضت لشيء من غضبك فمل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفر لك لكل ذنب سبق في علمك إني فاعله بقدرتك التي قدرت به على وعلى كل شيء فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفر لي يا خير الغافرين (اللهم) إني أستغفر لك لكل ذنب

بعد استلام الحجر (ان لم يقدمه فيسعى كما ترستقوط السعي والرمل مقيد بما اذا أتى به) أي بالرمل  
(في طواف كامل) أي ربه بعده (والا فلو طاف للقدوم جنباً أو محمداً ورمل فيه وسعى بعده  
فعليه اعادته ما في الحديث نذبا وفي الجنبه اعاده السعي حقا والرمل) أي واعادته (سنة)  
والحاصل ان الرمل سنة تابعة للطواف وجوبا ونذبا (واذا طاف) أي طواف الزيارة (حل له  
النساء أيضا) والحاصل انه اذا فرغ من الطواف حل له كل شيء حرم عليه من النساء وغيرها  
اكن بالخلق السابق لا بالطواف ولان الخلق هو المحلل دون الطواف غير انه أخرجه الى ما بعد  
الطواف في بعض الاشياء فاذا طاف عمل عمله ومجمله ان في الحج احلالا واحلالا بالخلق وبحل به  
كل شيء الا النساء واحلالا بطواف الزيارة ويحل به النساء أيضا لكن الثاني بسبب الاول  
بدليل انه لو لم يحل حتى طاف لم يحل له شيء حتى يحلق وأما السعي عندنا من الواجبات فلا يتوقف  
الاحلال عليه خلافا للشافعي فانه ركن عنده (وهذا الطواف هو المقروض في الحج ولا يتم الحج  
الا به) أي لكونه ركنا بالاجماع (والفرض منه اربعة أشواط وما زاد فواجب)

\* (فصل في وقت طواف الزيارة طلوع الفجر الثاني من يوم النحر فلا يصح قبله) خلافا للشافعي  
حيث يجوز بعد نصف الليل منه (ولا أخر له في حق الصفة فلأتى به ولو بعد سنين صح ولكن  
يجب فعله في أيام النحر) أي أولها اليها عند الامام ويسن اجا عا فيه ~~تكرر~~ تأخيرها عنها بالاتفاق  
تحريرا أو تنزيها (فلأخره عنها) أي بغير عذر (ولو الى آخر أيام التشريق لم يدم) أي على  
الاصح لما قاله في الغاية وايضا هو الصحيح وفي بعض الحواشي وبه يقتضيه وهو المذكور  
في المبسوط وقاضيهان والكافي والبدائع وغيرها خلافا لما ذكره القدروري في شرح مختصر  
الكرخي ان أخره الى آخر أيام التشريق وثبته الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي

\* (فصل في شرائط صحة الطواف) أي طواف الزيارة وان كان بعضها المطلق الطواف  
(الاسلام) وكذا العقل والتمييز (وتقديم الاحرام) أي بالحج (والوقوف) أي تقديمه وهو مغن  
عما قبله اذا يصح الوقوف بدون الاحرام (والنية) أي اصلها الاتعمينها (واتيان أكثره) وفيه  
انه ركن لا شرط (والزمان) أي أدائه بعد دخول وقته (وهو يوم النحر) أي أيامه وجوبا (وما  
بعده) أي جوارا ولو الى آخر عمره (والمكان وهو حول البيت داخل المسجد) أي ولو على السطح  
لا خارجة ولو لم يكن حجاب جدار (وكونه بنفسه) أي وكون الطواف بنفس الناسك بالانابة  
عنه وهو ركن الطواف (ولو لم يحل) أي بعد رأوبغيره (فلا تجوز النيابة الا للمغني عليه قبل  
الاحرام) أي على الصحيح سواء طاف عنه واحد أو بغيره فانه يقع عنه وقيل بل يشترط  
حضوره فيطاف به والصبي غير المميز (وأما العقل والبلوغ والحرية فليس) أي كل واحد منها  
(شرط) وفيه ان النية من الشروط وهي لا تقتصر من الجنون وغير المميز فهما في حكم المغني  
عليه وقد قال في الكبير وأما شرائط وجوبه فاحرام الحج والاسلام والعقل والبلوغ وأما الحرية  
فليس بشرط الوجوب فيجب على العبد ولا يجب على الصبي والجنون والكافر (وواجباته  
المشي للقادر والتمام السبعة والطهارة عن الحدث) أي مطلقا (وستر العورة وفعله في  
أيام النحر) وقد سبق الكل (وأما الترتيب بينه) أي بين طواف الزيارة وبين الرمي والخلق) أي  
كونه بعدهما (فسمه وليس بواجب) تأكيده لما قبله وكذا الترتيب بينه وبين الخلق حتى لو طاف

تبت اليك منه ثم عدت فيه  
ونقضت فيه العهد فيما  
بين وبينك جرامة في عليك  
لمعرفتي بقوله فصل يا رب  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني استغفر لك لكل  
ذنب اذنانني من عذابه  
أو أنا في من ثوابك أو يجب  
عني رجعتك أو كدت على  
نفسك فصل يا رب وسلم  
و بارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد وانقره لي  
يا خير الغافرين (اللهم) اني  
استغفر لك لكل ذنب حلالة  
به عقد استدته

قبل الرمي والحلق لاشئ عليه الا انه قد خالف السنة فيكروه على ما سرح به غير واجدا الا ان ابا  
 الجماعة كره في منية الناسك وجوب الترتيب بين ذلك (ولامفسد للطواف) وانما يبطله الرقة (ولا  
 قنات قبل المات ولا يجوز في شبه الجدل) أي الجراء (الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة) متعلق  
 بالوقوف (وأوردني بانتهاء الحج يجب البدنة للطواف الزيارة وبما رجحه) أي صح وكل لكن في  
 الطرابلسي عن محمد بن ميمون مات بعد وقوفه بعرفة وأوردني بانتهاء الحج يذبح عنه بدنة لا بدنة  
 والري والزبارة والصدرو بجارجه فهذا دليل على انه اذا مات بعرفة بعد تحقق الوقوف يجزى عن  
 قبة أعماله البدنة فلا ينافي ما في المبسوط انه يجب البدنة للطواف الزيارة اذا قبل بقية الأعمال  
 الا الطواف وبؤيده ما في فتاوى قاضيخان والبراجية ان الحاج عن الميت اذا مات بعد الوقوف  
 بعرفة يجزى عن الميت لانه ادى ركن الحج أي ركنه الاعظم الذي لا يثبت الا بشراؤه لقوله صلى الله  
 عليه وسلم الحج عرفة وهو لا ينافي ما سبق من وجوب البدنة فانه يجب من مال الميت حينئذ  
 (فصل في فاداف من الطواف) أي طواف الزيارة (رجع الى من في فصل الطهر بها) أي يعني  
 أو يحكم على خلاف فيه اذ كره ابن الهمام والثاني اظهر نقلا وعقلا اما النقل فلما ورد من كتب  
 السنة انه صلى الله عليه وسلم صلى الطهر بحكة وأما العقل فلانه عليه الصلاة والسلام لا شك انه  
 أسفر جسدا بالتمتع والحرام ثم أتى من في الفصول فخر بسنة الشرية ثلاثا راسيتين بدنة وعلى  
 رضى الله عنه أكل المائة ثم قطع من كل واحدة قطعة فطبخت فأكل منها ثم حلق وأتى مكة  
 وطواف وسعى فلا بد من دخول وقت الظهر حينئذ والصلاة بحكة أفضل فلا وجه لعدمه الى من  
 ثم لا يعارض حديث الجماعة حديث مسلم باقراده انه صلى الطهر عنى قال ابن الهمام ولا شك  
 ان أحد الخبرين وهم واذا تعارضوا لا بد من مسالة الطهر في أحد المكانين ففي مكة بالمسجد  
 الحرام أو في ثبوت مضاعفة الفرائض فيه ولو شجنا الجمع جملنا فعله عنى على الاعادة انتهى كلامه  
 لكن لا يخفى ان قوله واذا تعارضوا اراد به انه على تسليم انه ما عارضه الا ان قوله جملنا فعله عنى  
 على الاعادة غير ظاهر لان الاعادة مكرهه عندنا فالاولى ان يحمل على الجواز بأنه أمر اصحابه  
 المنتظرين له بأداء الطهر عنى أو صلى معهم نافله والحاصل ان هذا بالنسبة الى ما صدر عنه صلى  
 الله عليه وسلم والا فاصحابه رضى الله عنهم بعضهم صلوا معه وبعضهم صلوا عنى اما قبل الطواف  
 أو بعد فزارعهم منه قبل دخول وقت الطهر فلا ينافي كلام اصحابنا بما يشيرون الى انه يصلى عنى  
 كما سرح به في البحر الزاخر (ولا يبيت بحكة ولا في الطريق) لان البيوتة بمعنى الليالي اربعة سنة عندنا  
 وواجبة عند الشافعي (ولو بيات) أكثر ليالها في غير منى (كره) أي تنزيها (ولا يلزمه شئ) أي  
 عندنا (والسنة ان يبيت بين ليالى ايام الرمي) أي أن تأخر والا فليبيتين (ثم اذا كان اليوم  
 الحادى عشر وهو نوافي ايام الصبح خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الطهر لا يجاس فيها  
 كخطبة اليوم السابع) أي قبل يوم التروية (بعلم الناس احكام الرمي) أي في بقية الايام  
 (والفجر) أي الاول والثاني (وما بقى من) أمور (المسالك) من السعي واحكام العمرة ونحو ذلك  
 من الحث على الطاعات والخذر عن السيئات (وهذه الخطبة سنة) أي عندنا وعند الامام مالك  
 (ووتر كما غلله عتيقة) وكان الناس مدة مديدة تركوها لكن الله سبحانه أحياها بعد امانتها  
 فرسم الله من سعي فيها (ويجمع) بتسديد الميم أى يصلى الجمعة خلافا للحج (عن) أي ايام الموسم

أو شدت به عقد حالته  
 بحجر وعده ففقهني شخ في  
 نفسى حرمت به خيرا  
 استحقه أو حرمت به خيرا  
 فاستحقه فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد وآله  
 لي يا خير الغافرين (اللهم)  
 انى أستغفرك لكل ذنب  
 ارتكبته بشعور عافيتك  
 أو تمكنت منه بفضل نعمتك  
 أو تقويت به على دفع  
 تقمكت عنى أو مدت اليه  
 يدي بسانخ رزقك أو خبير  
 أردت به وجهك الكريم  
 فخالطني فيه نعم تنسى بها  
 ليس فيه رضاك فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد

(إذا كان فيه أمير مكة) أى وسعده (أو الخجاز) أى عومه الشامل لمكة كالشريف حفظه الله ووفقه لما يرضاه (أو الخليفة) أى السلطان بنفسه (وأما أمير الموسم) أى كأمرائه محامل الحاج (فليس له ذلك) أى التجميع اتفاقا (الا إذا استعمل على مكة) أى جعل عاملا وأميرا عليها (أو يكون) أى الأمير (من أهل مكة) أى وإن لم يستعمل عليها كذا فى الكبير وفيه بحث حيث لم يظهر الفرق بين كونه من أهل مكة أو من غيرهم والله سبحانه أعلم ثم فى شرح النية لله تعالى أنه لا يصلى بها العبد اتفاقا لا لاشتغال فيه بأمر الحج انتهى وأراد بالاتفاق الإجماع إذا اختلف فى المسئلة بين علماء الامتدوينغى أن لا يترك صلاة الجماعة لاسيما بعد الخفيف خصوصا من كثرة الصلاة فيه امام المنارة القديمة المتصلة بالقبعة فيصلى فى محرابها فله بنى فى موضع اجبار كانت هناك وكان مصلى النبي صلى الله عليه وسلم عند الاجاز موضع محراب القبعة وقيل أنه محل الانبياء ومصلى الاصفياء وقبل فيه قبر آدم على نيسا وعليه الصلاة والسلام

### باب رضى الجار وأحكامه

اعلم ان رضى الجار واجب وان تركه فعليه دم (ايام الرى أربعة) أى اجمالا منها أيام النحر ثلاثة ومنها أيام التشريق ثلاثة (فالיום الاول فخر خاص ولا يجب فيه الا رى جرة القبعة واليومان بعده فخر وتشريق) ويجب فيه رضى الجار الثلاث (والرابع تشريق خاص) ويجب فيه رضى الجار الثلاث ان لم ينفر قبل طلوع فجره فتقوله (وفى هذه الثلاثة) أى من الايام التى يقال لها التشريق (يجب رضى الجار الثلاث) أى فى الجملة

﴿فصل فى وقت رضى جرة القبعة يوم النحر أول وقت جواز الرى فى اليوم الاول﴾ أى من أيام النحر (يدخل بطولع الفجر الثانى من يوم النحر) أظهره زيادة لبيان (فلا يجوز قبله وهذا وقت الجواز مع الاساءة) أى اتركه السنة من غير ضرورة (وآخر الوقت) أى وقت أدائه (طالع الفجر الثانى من غده) وهو اليوم الثانى من الايام (والوقت المسمون فيه) أى فى اليوم الاول (بطولع الشمس ويمتد الى الزوال ووقت الجواز بلا كراهة من الزوال الى الغروب وقبل مع الكراهة ووقت الكراهة مع الجواز من الغروب الى طلوع الفجر الثانى من غده ولو أخره الى الليل كره) الا فى حق النساء وكذا حكم الضعفاء (ولا يلزمه شئ) أى من الكفاية لكن يلزمه الاساءة لتركه السنة (وان كان به ذل لم يكره) أى تأخير (ولو أخره) أى رضى اليوم (الى الغد لزمه الدم والقضاء) أى فى أيامه

﴿فصل فى وقت الرى فى اليومين﴾ أى المتوسطين (وقت رضى الجار الثلاث فى اليوم الثانى والثالث من ايام النحر بعد الزوال فلا يجوز) أى الرى (قبله) أى قبل الزوال فهما (فى المشهور) أى عند الجمهور كصاحب الهداية وقاضى خان والكافى والبدائع وغيرها (وقيل يجوز الرى فيها قبل الزوال) لما روى عن أبى حنيفة ان الأفضل أن يرى فيها بعد الزوال فان رضى قبله جاز فحمل المروى من فعله صلى الله عليه وسلم على اختيار الأفضل كما ذكره صاحب المتقى والكافى والبدائع وغيرها وهو خلاف ظاهر الرواية وفى المسئلة رواية أخرى هى بينهم جماعة لكنها مختصة باليوم الثانى من أيام التشريق لما فى المربعين وأما اليوم الثانى من ايام التشريق فهو كالיום الاول من ايام التشريق لكن لو أراد أن يتقرب فى هذا اليوم له أن يرى قبل الزوال وان

واعقره فى يا خير الغافرين  
(اللهم) انى أستغفر لك لكل  
ذنب دعانى اليه الرخص  
أو الخرص فرغبت فيه  
وحالت لنفسى ما هو محرم  
عندك فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واعقره فى  
يا خير الغافرين (اللهم) انى  
استغفر لك لكل ذنب خفى  
على خلقك ولم يعزب عنك  
فاستغفرك منه فاقلمنى ثم  
عادت فيه فاستغفرك على فصل  
يارب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واعقره فى يا خير الغافرين

رى بعده فهو أفضل وأتم ولا يبريد الفجر كذا روى الحسن عن أبي حنيفة  
(والوقت المسنون في اليومين يتقدم من الزوال إلى غروب الشمس ومن الغروب إلى طلوع الشفق  
وقت مكرره) أي انقضاء (واذا طلع الفجر) أي صبح الرابع (فقد فات وقت الأداء) أي عند الامام  
خلافهما (وحتى وقت القضاء) أي انقضاء (إلى آخر أيام التشريق فلو أخره) أي الرمي (عن  
وقته) أي المعين له في كل يوم (فعليه القضاء والجزاء) وهو لزم الدم (ويشترى وقت القضاء  
بغروب الشمس من الرابع) أي كما سبق

• (فصل في وقت الرمي في اليوم الرابع من أيام الرمي وقته من الفجر إلى الغروب) أي وليس  
يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله من الأيام والمراد وقت جزائه في الجلالة (الأن ما قبل  
الزوال وقت مكرره وما بعده مسنون) وفي البدائع مستحب ولم يذكر الكراهة قبله وهذا عند  
الامام وأما عندهما فلا يجوز قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله (وبغروب الشمس من  
هذا اليوم يشترى وقت الأداء والقضاء) أي انقضاء (بخلاف ما قبله) أي قبل غروب الشمس منه  
(ولولم يرم يوم الفجر) أي اليوم الأول (أو الثاني أو الثالث رما في الليلة المقبلة) أي الآتية  
لكل من الأيام الماضية (ولا شيء عليه سوى الاساءة) أي لتركه السنة (إن لم يكن بعذر) أي  
ضرورة (ولورم ليلة الحادي عشر أو غيرها عن غدا) أي من أيامها المقبلة (لم يصح لأن الليالي  
في الحج) أي في حقه (في حكم الأيام الماضية لا المستقبل) أي فيجوز رمي اليوم الثاني من أيام  
الفجر ليلة الثالث ولا يجوز فيه رمي اليوم الثالث كما أن الوقوف جائز في ليلة العاشر ولا يجوز فيها  
من أفعال ذلك اليوم من الوقوف بمنزلة وقته والرمي ونحوهما (ولولم يرم في الليل) أي من ليالي  
أيامها الماضية أداء (رما في النهار) أي في نهار الأيام الآتية على التأليف (قضاء) أي انقضاء  
(وعليه الكفارة) أي الدم عند الامام ولا شيء عليه عندهما (ولو أخر رمي الأيام كلها إلى الرابع  
مثلا قضاءها كلها) أي في الرابع انقضاء (وعليه الجزاء) أي عنده (وإن لم يقض حتى غربت  
الشمس منه) أي في اليوم الرابع (فات وقت القضاء) أي وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم  
واحد انقضاء (وليس هذه الليلة) أي ليلة الرابع عشر (تابعة لما قبلها) لينتهي وقت الرمي فيها  
بخلاف الليالي التي قبلها كما صرح به ابن الهمام

• (فصل في صفة الرمي في هذه الأيام) أي الثلاثة على وجه يشهد بالوجوب والسنة وسائر  
الاحكام (واذا كان اليوم الثاني) أي من أيام الفجر (وهو يوم الفتر) بفتح فاء وتشديد داء أي  
يوم القرار لعدم جواز النفر إلا بعده (رمي الجمار الثلاث بعد الزوال) أي على الصحيح من الأقوال  
(ويقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الأولى) أي وجوبا وهو الاحوط أو سنة وعليه  
الاكثر وهي التي تلي مسجد الخيف والمزدلفة وهذا معنى قوله (فيأتيهم من أسفل منى) أي من  
جهة طريق مكة (وبعد اليها ويعلموها) أي لارتفاع مكانها بالنسبة إلى جمرة العقبة (حتى  
يكون) أي حين وصوله عند الجمرة (ما عن يساره أقل مما عن يمينه) أي من الشاخص فلا يكون  
معهما إليه حين إقباله عليه (ويستقبل الكعبة) أي القبلة التي هي جهته (ويجعل بينه) أي  
بين نفسه (وبين مجتمع الحصى خمسة أذرع أو أكثر لأقل) أي بطريق الاستصحاب (ثم يرميها  
بيمينه) أي استصحابا (بجمع حصيات) أي وجوبا (مثل حصي الخذف) بفتح خاء وسكون ذال

(اللهم) أي استغفرك لكل  
ذنب خطوت إليه برجلي  
أومدنت إليه يدي وأنامت  
بصري أو أغضت إليه  
بأذني أو أظلمت به بليد أي أو  
أظلمت فيه ما رزقتني ثم  
استغفرتك على عصياني  
فرزقتني ثم استغفرت برزقتك  
على عصياني فسترني على ثم  
سألتك الزيادة فلم يحرمني  
ثم جأرتك بعد الزيادة فلم  
تفني عني فلا أزال مصرا  
على عصيتك ولا تزال طائفا  
علي بجملك وكرمك يا أكرم  
الكرمين فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا

منجبت في القاموس الخذف كالضرب رمية بحصاة أو نواة أو شجرة ما تأخذ بين سبابتك  
 تهذف به أو تحذفه من خشب (يكبر مع كل حصاة) أي قائلا بسم الله الله أكبر الخ (ثم) أي بعد  
 الفراغ منها (يتقدم عنها) أي عن الجرة (قليلًا ويحرف عنها قليلًا) أي ما تلا إلى يساره (وعبارة  
 بعضهم وينحدروا ماها) بفتح الهمزة أي ينزل فتأماها وهو لا يثافي ما تقدم من انحراف قليل عنها  
 (فيقف بعد تمام الرمي) أي للدعاء (لا عند كل حصاة) أي كما في النشايح ولا عقب كل حصاة كما  
 في شرح القدوري بل يدعو عند ما هو راها (مستقبل القبلة) حال من ضمير يقف (فيحمد  
 الله ويكبر ويهلل ويسبح ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو ويرفع يديه كالدعاء) أي  
 حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء  
 واختاره قاضي بخان وغيره والظاهر الأول (بسطا) أي بسوطتين (مع حضور) أي للقلب  
 (وخشوع) أي في القلب لأنه علامة خضوع الباطن (وتضرع) أي اظهار ضراعة ومسكنة  
 وحاجة (واستغفار) أي طلب مغفرة وتوفيق توبة (ويكث كذلك) أي على ذلك الحال (قدر  
 قراءة سورة البقرة) كما اختاره بعض المشايخ (أو ثلاثة أحراب) أي ثلاثة أرباع من الجزء  
 (أو عشرين آية) يعني وهو أقل المراتب واختاره صاحب الحاوي والمضمرات (ويدعو) أي  
 لنفسه (ويستغفر لا يوبيه وأقاربه ومعارفه وسائر المسلمين) أي عموما (ثم يأتي الجرة الوسطى  
 فيصنع عندها كما صنع عند الأولى) من الرمي والدعاء (قبل إلا أنه لا يقدم عن يساره كما فعل قبل) أي  
 قبل ذلك في الجرة الأولى (لأنه لا يمكن ذلك هنا بل يتركها بين) أي ويميل إلى يساره كثيرا (وافظ  
 بعضهم وينحدروا ذات اليسار) أي ينزل إلى جهة يساره (على الوادي ويقف بطن المسيل)  
 أي وما يقرب إليه بعد أعين الجرة (منقطعاً) أي منضلاً (عن أن يصيبه حصى الرمي فيفعل  
 جميع ما فعل قبله من الوقوف والدعاء وغيره ثم يأتي الجرة القصوى) أي البعدى لأنها أقصى  
 جوار من مني وأقرب إلى مكة فأنه خارجة عن حدود بني وهي جرة العقبة (وهي الأخيرة من  
 الجرات في الأيام الثلاثة) (فيرميها من بطن الوادي) أي لا من أعلاه (كما روي اليوم الأول) أي  
 بجميع أحكامه (ولا يقف عندها في جميع أيام الرمي للدعاء) أي لأجلها منفردا بل كما قال  
 (ويدعو) أي عند الجرة (بلاوقوف) أي في آخره (والوقوف) أي بعد الفراغ من الرمي (عند  
 الأولين) أي من الجرات الثلاثة (سنة في الأيام كلها ثم الأفضل أن يرمي جرة العقبة راكبا  
 وغيرها ماشيا في جميع أيام الرمي) لأنه يعقب الرواح إلى الرحل وهذا المختار كثير من المشايخ  
 كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وهو مروى عن أبي يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد  
 الرمي كله راكبا أفضل كما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وفي الظاهرية إطلاق استحباب  
 المشي إلى الجمار ولعله جل فعلا صلى الله عليه وسلم على سائر الجوار ورفع الخرج عن الأمة  
 أولعذر كما قيل في الطواف والسعي وأما ما ذكره في الكبير من أن هذا هو المروى من فعله صلى  
 الله عليه وسلم أيضا في غير جرة العقبة يوم النحر فإنه راكبا وسائر ذلك ماشيا على ما رواه غير  
 واحد من أئمة الحديث مصححا فقهه بحيث لأنه معارض لما سبق فيحتاج إلى الترجيح لعدم إمكان  
 الجمع فإنه صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا جرة واحدة اللهم إلا أن يقال أنه رمي يومئذ راكبا ويوما  
 ماشيا والله سبحانه أعلم وأما ما ذكره في مقدمة الغزوي من أنه صلى ركعتين عند الجرات بعد

محمد واغفر لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) اني  
 أستغفرك لكل ذنب  
 يوجب صغيره أليم عذابك  
 ويحل كبيره شديد عقابك  
 وفي آتيانه تعجيل نعمتك  
 وفي الأصرار عليك زوال  
 نعمتك فصل يا رب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد واغفر  
 لي يا خير الغافرين (اللهم)  
 اني أستغفرك لكل ذنب  
 يطاع عليه أحد سواك ولم  
 يعلم به أحد غيرك مما لا ينحسب  
 منه الاعفوك ولا يسفه  
 الا مغفرتك وحلمك فصل  
 يا رب وسلم وبارك على سيدنا  
 محمد

الدعاء الا في جرة العقبة فانه لا يدعوه ولكن يصلي فليس في المشاهير من الكتب الفقهية ولا في  
الاحاديث المروية

هـ (فصل تم اذا فرغ من الري) أي في اليوم الثاني (رجع الى منزله) أي ان لم يكن له حاجة في غير  
منزله فانه اناب بشعره صلى الله عليه وسلم ولعل هذا يحمل قول الكرماني ولا يخرج على شيء بل  
يرجع الى منزله (وسيت تلك الملبسة) أي أكثرها (عني) لانه سنة عندنا وواجب عند الشافعي  
وتسمى هذه الملبسة له ليلة النفر الأول (فاذا كان من الغد وهو اليوم الثالث من أيام الري) أي  
والثاني من التشريق والثاني عشر من الشهر (ويسمى يوم النفر الأول) لقوله تعالى فنجهل  
في يومين فلا نائم عليه (ري الجمار الثلاثة بعد الزوال) أي كما في ظاهر الرواية (على الوجه  
المذكور بجميع كيفية) أي في اليوم الحادي عشر (واذا رمى وأراد أن ينفري في هذا اليوم  
من معنى الى مكة جاز بلا كراهة) أي لما سبق من الآية (وسقط عنه رمي يوم الرابع) أي فلا نائم  
عليه ولا جوارأ لديه (والأفضل ان يتيمم في اليوم الرابع) أي انه لا صلى الله عليه وسلم وقوله  
تبارك وتعالى ومن تأخر فلا نائم عليه لمن اتقى إشارة الى أن هذا هو الأول لمن اتقى المولى (وان لم  
يقم) أي لم يرد الإقامة (فقبل غروب الشمس) أي من يومه (فان لم يقرر حتى غربت الشمس  
يكروه) أي الخروج في تلك الليلة عند ما ولا يجوز عند الشافعي (ان يقرر حتى يرمي في الرابع  
ولو نقر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع لاشئ عليه) أي من الجزاء وانما يكروه كما  
سبق (وقد أساء) أي تركه السنة ولا يرمي في اليوم الرابع في ظاهر الرواية تنص عليه محمد  
في الرقيات واليه أشار في الامل وهو المذكور في المنون وروى الحسن عن أبي حنيفة انه يلزمه  
الري ان لم يقرر قبل الغروب وليس له ان يقرر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الري يلزمه دم  
كما لو نفر بعد طلوع الفجر وهو قول الأئمة الثلاثة وهو المراد بقوله (وقيل ليس له ان يقرر بعد  
الغروب فان نفر لزمه دم) أي عند الأئمة الثلاثة ورواية الحسن عن أبي حنيفة (ولو نفر بعد  
طلوع الفجر قبل الري يلزمه الدم اتفاقا)

هـ (فصل في رمي اليوم الرابع) اذ لم يقرر وطلع الفجر من اليوم الرابع من أيام الري وهو الثالث  
عشر من الشهر (وهو آخر أيام التشريق) ويسمى يوم النفر الثاني لقوله تعالى ومن تأخر أي  
في يومين فلا نائم عليه (وجب عليه الري في يومه ذلك فيرمي الجمار الثلاث بعد الزوال كما مر) لما  
عليه الجمهور (فان رمى قبل الزوال في هذا اليوم صح مع الكراهة) أي عنه خلافه ما  
ولغيرهما من وجه الكراهة مخالفة لاسنة وكأنه روى الله عنه حل فعله صلى الله عليه وسلم على  
بيان الأفضل فتأمل (وان لم يرم حتى غربت الشمس فات وقت الري) أي اداء وقضاء (وتعين  
الدم) أي الا اذا كان فوته عن عذر (واذا أراد ان يقرر معه حصاد فقه الى غيره ان احتاج)  
أي غيره اليه (والا فطر حقه في موضع طاهر) أي خشية تجنب واعبنا وكان المناسب ذكر هذه  
القضية في النفر الأول وكذا قوله (ودفع اليس بشئ) أي كما فيه - له بعض العوام (ورمى على  
الجمرة) أي زيادة على العدد المستنون (مكرره) أي لخالفته السنة وأما قول الاوغا صاحب  
الخبية من انه لو نفر قبل الرابع رمى حصة يوم الرابع في هذا اليوم أي في اليوم الثالث فانه  
ليس بشئ لان كل بدعة ضلالة هذا وقد روى أبو داود والبيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهم انه

وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الله افرين  
(اللهم) الى استغفر لكل  
ذنب ينزل الدم ويجعل النعم  
ويجزيك الحرم ويطيبل  
الدم ويجعل الالم يورث  
الندم فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفره لي  
يا خير الله افرين (اللهم) في  
أستغفر لكل ذنب يعنى  
المسئلات ويضاعف  
السيئات ويجعل النعمات  
ويغضبك يارب السموات  
فصل يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الله افرين (اللهم) اني



كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ما شيا إذا جاعا ويخبران النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك قال الطبري في الحديث دلالة على أن النبي صلى الله عليه وسلم استكمل الأيام الثلاثة بنى وبه صرح ابن حزم في صفة حجه صلى الله عليه وسلم فقال أقام يوم النحر وولده القز ويومه وولده النقر الأول ويومه وولده النقر الثاني ويومه وهذه أيام التشريق وأيام منى انتهى ولذا صرح أصحابنا والشافعية بأن الأفضل أن يقيم رمي يوم الرابع فإنه من باب تكميل العبادة وللذين أحسنوا الحسنى وزيادة

**(فصل في أحكام الرمي وشرايطه وأجابه)** هما عطف تفسير لأحكامه وكان حقه أن يقول وأما شرائطه فثلاثة (الأول وقوع الحصى بالجرة) أي متصلا بها (أو قريبا منها فلو وقع بعيدا منها لم يجز) والبعيد ما يقرب بحسب العرف ولذا قال في الفتح فلو وقعت بحيث يقال فيه ليس يقرب منه ولا بعيد فالظاهر أنه لا يجوز رأي احتياطيا (وقدر القرب بثلاثة أذرع والبعيد بما فوقها) وهذا القول مانع في الكبير عن بعض الناسك من أن القاصل بين القريب والبعيد قدر ثلاثة أذرع فبادر بثلاثة أذرع قريب **(وكذا الثلاثة قريب ثم قال وعبر بعضهم فقال القريب قدر ذراع ونحوه وألغى ما ذكره هنا بقوله)** وقيل القريب ما دون الثلاثة ولو وقف الحصى على الشاخص (أي اطراف الميل الذي هو علامة للجرة (أجزأه) (ولو وقف على قبة الشاخص ولم ينزل عنه فالظاهر أنه لا يجوز به للبعد) كما في النجدة بناء على ما ذكره من أن يحمل الرمي هو الموضع الذي عليه الشاخص وما حوله لا الشاخص ثم اعلم أن مقام الرمي بحيث يرى موضع حصاه على مافي الهداية قال في الفتح وما قدر بخمسة أذرع في رواية الحسن فذلك تقدير أقل ما يكون بينه وبين المكان في المسنون انتهى والحاصل أنه يعتبر في ذلك كله مكان وقوع الجرة لا مكان الرمي حتى لو رماها من بعيد وقعت الحصاة عند الجرة أو بقربها أجزأه وإن لم يقع كذلك لم يجزه على مافي البدائع ولو سقطت حصاة من يده عند الجرة يأخذ حصاة من غير حصى الجرة فيرميها مكانها وإن أخذ من حصى الجرة أجزأه وقد أساء كذا ذكره ولا بد أن يقيده بما إذا اختلطت الجرة بالقطعة بسائر الجرات وأما إذا عرفت بعينها وأخذها ورمي بها فلا بأس (الثاني الرمي) أي دون الموضع والطرح (فالوضعها لم يجز) لأنه لا يسمى رميا (ولو طرحها جاز) لأنه نوع رمي (وبكره) لأنه تارك للسنة (الثالث وقوع الحصى في المرمى بفعله) أي حقيقة (فالوقوع على ظهر رجل أو محمل وثبت عليه حتى طرحها الحامل لم يجز) أي وكان عليه أعادتها **(وكذا)** أي لم يجز (لو أخذها الحامل ووضعها) لأنه حصل الوضع بفعل غير الرمي فكذلك لو أخذها ورماها أو طرحها (ولو سقطت عنه بنفسها) أي من غير تحريك أحد لها (في سفلها) بفتح ميم أي في طريقها (ذلك عند الجرة أجزأه) أي نظر إلى مقصده الأول وإن أخطا الطريق فتأمل (وإن لم يدركها وقعت في المرمى بنفسها أو بنقص من وقعت عليه وتحرى بكم فقيده اختلاف) أي في جوازها وعدمه (والاحتياط أن يعيده) أي خروجها عن الخلاف (وكذا لورمي وشبك في وقوعها موقعها فالاحتياط أن يعيده) وهذا كما ذكره الكرماني (الرابع طريق الرمي) أي السبعة (فالورمي بسبع حصيات بجملة) أي دفعة واحدة (لم يجزه إلا عن حصاة واحدة) لأن المنصوص عليه

استغفرك لكل ذنب أنت  
أحى بمغفرته اذ كنت  
أولى به ترو فانك أهل  
التقوى وأهل المغفرة فصل  
يارب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني استغفرك  
لكل ذنب ظلمت بسببه وليا  
من أوليائك مساعدا  
لأعدائك ومبلا مع أهل  
معصيتك على أهل طاعتك  
فصل يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) اني  
استغفرك لكل ذنب  
البسني كثرة انهما كي فيه



تفرق الافعال لا عين الحصصات فاذا اتى بعمل واحد لا يكون الاعن حصاة واحدة لا ندراجها  
 في ضمن الجلة وكان القياس لا يجوزنه عن واحدة أينما ومع هذا ينبغي أن يكون مكررها مخالفة  
 السنة وفي الكرماني اذا وقعت متفرقة على مواضع الجرات جاز كالرجوع بين اسواط الحدبضربة  
 واحدة وان وقعت على مكان واحد لا يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوزنه الاعن حصاة  
 واحدة كقصاصا كان لانه مأمور بالرى سبع مرات قال في الكبير والذي في المشاهير من  
 كتب أصحابنا الاطلاق في عدم الجواز كما هو قول الثلاثة لما قدمنا من الهداية وغيرها انتهى  
 وفيه أن ما ذكره من الهداية هو مطلق قابل للتقييد بل فيه ما يقيد التأييد حيث قال ولو رى  
 بسبع أو أكثر جلة واحدة فهي واحدة في الزمة ست سواها انتهى ولا ينبغي أن قوله جلة  
 واحدة اذا حمل على حقة فقه من الوحدة أو لا وأخرى فلا غبار عليه ولا خلاف فيه وانما الكلام  
 اذا رى جلة واحدة وقعت متفرقة فانه يحصل به تفرق الافعال في الجلة كما فاس الكرماني  
 بالجمع بين الاسواط في الحدبضربة واحدة اذا وقعت في اجزاء الاعضاء متفرقة وهذه القياس  
 طاهر ومنكره مكابر مع ان عبارة القوم مطلقة وهذه مقيدة بخلاف كلام الائمة الثلاثة فانهم  
 صرحوا بصدور الحكم عندهم حيث قالوا كيفة ما كان قة أمل في هذا البرهان ثم غرّب  
 المصنف حيث قال ولان بالرى لا تقع الامتفرقة وانما تنفع شجة واحدة اذا وضعها فقولهم اذا رى  
 بسبع فهي واحدة طاهر في عدم الجواز كيفة ما كانت انتهى وغرابته لا تنفي لان قوله لا يقع  
 الرى الامتفرقا مناقض لقولهم اذا رى بسبع فهي واحدة ولان الكلام في الرى لاني  
 الوضع لانه لا يجوز بالاخلاف ثم قال ويؤيد ذلك بما عاين به صاحب السدائع قوله فان رى  
 بسبع فهي عن واحدة لان التوفيق ورد بتقريب الرميات فوجب اعتباره انتهى وفيه انه  
 اعتمد تفرقه آخر كما ان التوقيف ورد في الحدبضربة بتقريب الضربات حقيقه ثم اعتمد تفرقه  
 مجازا فقله وهذا صريح في رد ما في الكرماني من رد قوله اذ ليس بصريح ولا يتلوه شريح بل يؤخذ  
 منه ما حققه الكرماني بالتفصيل وأما ما نسب اليه العاية من انه لو رى بسبع سميات جلة واحدة  
 دفعة واحدة لا يجوزنه عند الائمة الاربعة فهو محمول على ان كلام الرى والوقوع وقع دفعة  
 واحدة كما أشار اليه بالجمع بين قوله جلة واحدة ودفعة واحدة ثم هذا التفصيل في كلام  
 الكرماني لا يتأتى ما ذكره في الغاية قال في المحيط والبدائع والوبري هي واحدة من غير تفصيل  
 وجهه انه جمع في موضع فيه تفرق فانه مدفوع بانه تفرق بعد جمع فالنظر الى آخر الامر  
 لا الى اوله كما اذا وقعت الجرة فوق بعير ثم سقطت الى المرى وهو كذلك في هذا المعنى ثم قال  
 صاحب الغاية وقال في شرح البخاري قال أبو حنيفة يجوزنه وتلقا بطل أي على الاطلاق وصحيح  
 عند التقييد والتفصيل ففيه تأييد لكلام الكرماني حيث نسب الى الامام ولو وقع الخطأ من  
 جهة الاطلاق في مقام تفصيل المرام (ولو رى بخصاتين أحدا مع نفسه والاخرى عن غيره  
 جاز ويكره) أي تركه السنة فانه ينبغي ان يرى السبعة عن نفسه أو لا ثم يرميها عن غيره نيابة  
 وعبارته مروية انه لو رماها جلة جاز فان صح هذا منقولاه ويؤيد الكرماني لكن لابد من  
 ان يقيد بوقوعه ما متفرقين ومع هذا فحمل هذه المسئلة ان تذكر بعد قوله (الخامس ان يرى  
 بنفسه فلا يجوز نيابة عند القدرة ويجوز عند العذر ولو رى عن مريض) اي لا يستطيع الرى

زلة وأيا سخي من وجود  
 وجهك أو قصر في اليأس  
 عن الرجوع الى طاعتك  
 لما رآني بعظيم جرمي وسوء  
 ظني بنفسي فصل يارب وسلم  
 وبارك على سيدنا محمد وعلى  
 آل سيدنا محمد واغفر لي  
 يا خير الغافرين (اللهم) اني  
 استغفرك لكل ذنب  
 أو ربي الهلكة لولا حلتك  
 وجهك وأدخلني دار  
 البوار لولا نعمتك وسلكت  
 في سبيل النقي لولا ارشادك  
 فصل يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفر لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) اني  
 استغفرك لكل ذنب يكون

(بأمره أو مغمى عليه ولو بغير أمره أو صبي) غير محيز (أو مجنون جاز ولا أفضل أن توضع الحصى في أكتفهم فيرمونهم) أي رفقاً بهم وأما عبارته في الكبير وعن كائن مريضاً أو مغمى عليه لا يستطیع الرمي توضع الحصى في يده فيرمي بها وإن رمى عنه غيره بأمره جاز والاول أفضل فغير صحيحة لأن الرمي عن المريض بغير أمره لا يجوز كما ذكره هنا بخلاف المغمى عليه فإنه ليس له شعور أصلاً والمريض له شعور في الجملة قابل لأن ينبهه ويطلب الأذن منه ثم المريض ليس على إطلاقه في الحماوى عن المتفق عن محمد إذا كان المريض بحيث يصل جالساً رمى عنه ولا شيء عليه انتهى ولعل وجهه أنه إذا كان يصل قائماً فله القدرة على حضور المرمى راكباً ومجولاً فلا يجوز النيابة عنه فتعبير المصنف عن هذا القول بقوله (قبل في حد المريض أن يصير بحيث يصل جالساً) ليس في جملة لأنه مشهور بأن هذا ضعيف وإن الصحيح هو إطلاق المريض وإخالف أنه ليس كذلك وبؤيده ما ذكرناه في المبسوط والمريض الذي لا يستطیع رمي الجمار توضع الحصى في كتفه حتى يرمي بها وإن رمى عنه أجزأه بمنزلة المغمى عليه انتهى ولا شبهة أن كل مريض لا يتصور أن يجعل كالمغمى عليه وفي الغاية ثم المريض والمغمى عليه والأصبي توضع الحصى في أكتفهم فيرمونهم أو يرمونهم بأكتفهم أو يرمي عنهم ويجزئهم ذلك ولا يعاد ولا فدية عليهم وإن لم يرموا إلا المريض انتهى وهذا تفصيل حسن كما لا يخفى (السادس أن يكون الحصى من جنس الأرض) أي وإن لم يطلق عليه اسم الحصى إذا كان من أجزاء الأرض (فيجوز بالجوز) أي ولو كان كبيراً (والمدر وفق الأجر) أي كسره وقطعه واللبن بالاولى فليس ذكر الأجر للأحترار (والطين) أي التراب المختلط بالماء لكن الظاهر أن يكون التراب أغلظ (والنورة) وهي الجص (والغرة) وهي الطين الأحمر المسمى بالأرضي (والمخ الجبلي) أي لا البصري لأن غالب أجزائه الماء المالح (والسكيل والكبريت والزرنيج والرداسنج وقبضة من تراب والاججار المنقشة كالزبرجد والزمرد والجنش والبور والعقيق واختلاف في المياقوت والقيروزج) قال ابن الهمام في شرح الهداية وظاهر الاطلافي جواز الرمي بهما لأنهما من أجزاء الأرض وفيهما خلاف بمنعه الشارحون وغيرهم واجازة بعضهم ومن ذكر الجواز الفارسي في منسكه انتهى وكذا الزيلعي ومن ذكر عدم الجواز السكاكي في شرحه على ما ذكره المصنف عنهما (والأفضل أن يرمي بالاججار) أي الصغار المسماة بالحصى (ولا يجوز زبنا ليس من جنس الأرض كالذهب والفضة واللؤلؤ والعنبر والمرجان) زاد في الكبير والجواهر وهو غفلة عما سبق من جواز الاججار البقية (والتخشب) أي لأنه وإن كان من جنس الأرض لكنه يرمد كما أن المعدني يذاب (والبعرة) لكن في العقول للإمام المحبوبي ولورمي في موضع الرمي بالبعرات مكان الجمرات يجوز ولورمي بالجواهر واللائق والذهب والفضة لا يجوز والفرق أن رمي الجمار عرف بخلاف القياس ورمي البعرات في معناه لأنه يقصد به رمي الشيطان والاستخفاف به وليس في رمي الجواهر ما ذكرنا من المعنى فلا يجوز انتهى وهو معنى دقيق لا يخفى لكن الجمهور نظر إلى أن الوارد هو الحصى فيشمل جميع جنس الأرض في المعنى فاقاله بإشارات الصوفية أشبه في المبني ولذا قال في المبسوط وبعض المنقشة يقولون أنه لو رمى بالبعرة أجزأه لأن المقصود اهانة الشيطان وذات متصل بالبعرة ولاننا نقول بهذا (السابع الوقت) وقد تقدم بيتان

في اجتراحه قطع الرجاء ورد  
الدعاء وتواتر البلاء وتبرادف  
الهموم وتضاعف الغموم  
فصل يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفره لي يا خير  
الغافرين (اللهم) اني  
أستغفرك لكل ذنب برت  
عنه دعائي ويطلب لي  
مخطئك عنائي أو يقصر  
عندك أمل فيهل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفر لي  
يا خير الغافرين (اللهم) اني  
أستغفرك لكل ذنب عييت  
القلب ويشغل الفكر ويرضى  
الشيطان ويسخط الرحمن

زمان جواز الرمي ووقت سنته ووقت كراهته ووقت أدائه وقضائه فهو معنى عن قوله (الثامن)  
 القضاء في أيامه فالوترك رمي يوم يجب قضاءه فيما بعده مع وجوب الكفارة) وفيه ان الكلام  
 في شروط الرمي لاني واجبانه أداء أو قضاء (التاسع اتمام العدد أو تيسر أو غيره) وفيه ان هذا  
 دكن الرمي لشرطه (فلو نقص الأقل منها) أي من النسبة بأن رمي أربعة وترك ثلاثة أو أقل  
 (لزمه جوازه) أي كإسباني (مع الصحة) أي مع صحة رميه لمصول ركنه (ولو ترك الأكثر) أي  
 بأن رمي ثلاثة أو أقل (فكانه لم يرم) أي حيث أنه يجب عليه دم كما لو ترك الكل (ولا يشترط  
 الموازنة بين الرميات) أي بين رمي الحصيات اتسافاً وكذا بين رمي الجارات على خلاف فيه كما  
 سيأتي (بل تسن) أي الموازنة. وكدة (فيكره تركها والرجل والمرأة في الرمي سواء) إلا ان  
 رميها في الليل أفضل وفيه إيماء الى انه لا تجوز النيابة عن المرأة بغير عذر ويكره الرمي بخصي الجارية  
 والتجسس والمسجد مع الجواز أي والاساءة لما سبق (ولا يشترط جهة للرمي) أي عند وقوفه له  
 (فمن أي جهة من الجهات رماها سمح الا انه يستحب أويسن الجهة المذكورة) كقائه  
 (ولا يشترط أن يكون الرمي على حالة مخصوصة من قيام) لانه لو رمي وهو قاعد على الارض أو على  
 الدابة جاز (واستقبال) وان كان هو الأفضل (وطهارة) وهي الاكمل (أو قرب أو بعد بل على  
 أي حال رمي ومن أي مكان رمي صح) أي رميه (الا انه يسن وقوفه للرمي بخمسة أذرع من  
 الجرة أو أكثر ويكره الأقل) وكان حقه ان يذكر قوله ولا يشترط بعد فراغه من بيع النحر وط  
 فعله بعد قوله (العاشر الترتيب في رمي الجمار على قول بعض) ففي المبسوط للسرخسي فان بدأ في  
 اليوم الثامن بجمرة العقبة فرماها ثم بالجرة الوسطى ثم بالتي تلي المسجد ثم ذكر ذلك في يومه يعبد  
 على جرة الوسطى وجمرة العقبة لانه تسلك شرعاً من تسلك هذا اليوم فمما سبق أو انه لا يستحب  
 فسكان جرة الاولى بمنزلة الافتتاح لجرة الوسطى والوسطى للعقبة فما أدى قبل وجوب افتتاحه  
 لا يكون عند ايه كن سجدة قبل الركوع أو سعى قبل الطواف والمعتد ههنا من رميه بالجرة الاولى  
 فلهذا يعبد على الوسطى والعقبة انتهى وهو صريح في إفادة هذا المعنى (والأكثر على انه سنة)  
 كما صرح به صاحب البدرائع والكرمانى والمحيط وفتاوى السراجية وقال ابن الهمام والذي  
 يقوى عندي استئذان الترتيب لاعتينيه (فلو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالاولى وهي التي تلي  
 مسجد الخيف ثم تذكر ذلك في يومه فانه يعبد الوسطى والعقبة حتماً) أي وجوباً عند البعض  
 (أو سنة) مؤكدة عند الأكثر (وكذا الوتر في الاولى ورمي الاخرين فانه يرمي الاولى ويستقبل  
 الاقية) أي ويأتي بالوسطى والعقبة وجوباً أو سنة (ولو رمي كل جمرة بثلاث أتم الاولى بأربع  
 ثم أعاد الوسطى بسبع ثم القصوى بسبع) كما في المحيط ثم قال أيضاً (وان رمي كل واحدة بأربع  
 أتم كل واحدة بثلاث ثلاث ولا يعبد) أي لان لكل حكم الكل وكأنه رمي الثانية والثالثة  
 بعد الاولى (وان استقبل فهو أفضل) أي ليكون رميه على الوجه الاكمل وتطهيره ما روى عن  
 محمد (ولو رمي الجمار الثلاث فاذا في يده أربع حصيات ولا يدور من ايتهن هن يرمين على الاولى  
 ويستقبل الباقيتين) لاحتمال أنها من الاولى فلم يجز رمي الاخرين (ولو كن ثلاثاً أعاد على كل  
 جمرة) أي من الجمار الثلاث (واحدة واحدة) أي من الحصيات (ولو كانت حصاة أو حصاتين  
 يرمي) أي بالترتيب واحدة (على كل واحدة) أي من الجمار (واحدة واحدة ولا يعبد لان لكل

فصل يارب وسلم وبارك على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد واغفر لي يا خير  
 الغافرين (اللهم) اني  
 استغفرك لكل ذنب يعقب  
 اليأس من رحمتك والقنوط  
 من مغفرتك والحرمان من  
 سعة ما عندك فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد  
 واغفر لي يا خير الغافرين  
 (اللهم) اني استغفرك  
 لكل ذنب أمقت عليه  
 نفسي اجلا لالك وأظهرت  
 لك التوبة قبلت وسألتك  
 العفو ففوت ثم عاد لي  
 الهوى الى معاودة طاعة  
 في سنة رحمتك وكرم

حكم الكل) فانه يرى كل واحد تبا كثرها انتهى كلام محمد فقال في الشئ وهذا امر يجر  
في الخلاف (ولرى أ كثر من سبعة يكره) أى اذا رماء عن قصد واما اذا نك في السابع وربما  
وتبين انه الثامن فانه لا يضره ذلك هذا وقد ناقضه في الكبير بقوله ولورى بأ كثر من السبع  
لا يضره (وأما واجبات الحج فقدمه على الحلق) وتأخير الحلق عنه وهذا عند الامام بناء على الترتيب  
بينهما من واجبات الحج فقدمه من واجبات الرمي غير ظاهر (والنساء في الوقت مع الجار)  
وهذا أيضا قد علم من الشرط السابع وهو الوقت الشامل للاداء والقضاء والحاصل ان الرمي هو  
من واجبات الحج اما اداء أو قضاء فاذا فات وقت مائعين الدم لترك الرمي اتفاقا والله أعلم  
\*(فصل في مكرهاته)\* الرمي بعد الزوال في يوم النحر) أى اتفاقا بل اجاعا (وقبله في سائر  
الايام) أى كما في بعض الروايات الضعيفة والصحيح انه لا يصح قبل الزوال في اليومين المتوسطين  
ويكره في اليوم الرابع عند الامام خلافا له ما حيث لا يصح قبل الزوال في ذلك اليوم أيضا  
عندهما (وبالجركبير) أى سوا رمي به كبيرا أو رمي به مكسورا (وحصى المسجد والحجرة  
والنجس) كما تقدم (والزيادة على العدد) أى على السبع كما سبق (وترك الجهة المستوية  
والقيام له بقربه) وهو المقدار المسنون كما ذكر (وترك الترتيب) أى بين الجرات على قول  
(وطرح الحصى)

\*(فصل في النفر)\* أى الخروج من منى والرجوع الى مكة (واذا فرغ من الرمي وأراد أن ينفر  
الى مكة في النفر الاول أو الثاني) على ما سبق بيانها (توجه الى مكة واذا وصل المحصب) بفتح  
الصاد المشددة (وهو الابطح) ويسمى المحصباء والبطحاء والخيف قيل هو موضع بين مكة ومنى  
وهو الى منى أقرب وهذا غير صحيح والمعتمد ما ذكره غيره انه بقضاء مكة وسماق بيان حده (فالسنة  
ان ينزل به ولو ساعة ويدعو أو يقف على راحلته ويدعو) أى بناء على اختلاف الروايات ففي  
البحر الزاخر والنبائع والمضار وقف فيه ساعة على راحلته يدعو وقال شمس الائمة  
السرخسي صاحب الهداية والكافي وغيرهم ان النزول به سنة عندنا فلو تركه بلا عذر بصير  
مسيئا وكذا عند الشافعي وغيرهم انه يستحب وقال القاضى عياض انه يستحب عند جميع  
العلماء (والأفضل ان يصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة) كما  
صرح به ابن الهمام والطرابلسي وهذا صريح في انه ينقر من منى قبل اداء صلاة الظهر وبه  
صرح بعض الشافعية أيضا لكنه خلاف ما تقدم من استحباب تقديم الظهر على الرمي مطلقا  
وفي القاموس التحصيص هو النوم بالمحصب الشعب الذى يخرج به الى الابطح ساعة من الليل  
(وحد المحصب) أى على الصحيح (ما بين الجبل الذى عند مقابر مكة والجبل الذى يقابلها مصعدا)  
أى حال كونك سائرا الى جهة الاعلى (في الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتفعاً عن بطن  
الوادى وليس المقبرة من المحصب ولوترك النزول) أى وما فى حكمه من الوقوف (بالمحصب يصير  
مسيئا) أى ان كان بلا عذر وفى السراجية واذا مضت أيام التشرى فأنهم يعطون ماشاءوا بنية  
أنفسهم وآبائهم وأخوانهم انتهى وينبغي ان لا يخرج من مكة حتى يختم القرآن فان ذلك  
مستحب في المساجد الثلاثة وفي مهبط الوحي اكدم وأتم والله أعلم

عنك ناسبا لوعبدك  
راجيا لجبل وعدك فصل  
بارك وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفره لى باخير الغافرين  
(اللهم) انى استغفر لك لكل  
ذنب يورث سواد الوجه  
يوم تبيض وجوه أوليائك  
ونسود وجوه أعدائك  
اذا أقبل بعضهم على بعض  
يسئلون منى فتنسول لا  
تحتهم والذى وقد قدمت  
البيكم بالوعيد فصل بارك  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد واغفره  
لى باخير الغافرين (اللهم)  
انى استغفر لك لكل ذنب

بفحنتين وهو الرجوع ويسمى طواف الوداع (هو واجب على الحاج الاتفاقي) أي دون المكي  
والمتقاي والمراد به (المفرد) لقوله (والمقتنع والناظر ولا يجب على المعتمر) أي ولو كان آتافيا  
(ولا على أهل مكة) حنيفة أو حكا كما سيأتي (والحرم) كاهل مي (والحل) كالوادى والخليص  
وجدة وحدة (والمواقيت) أي المقيمة لأتافيين (وفاتت الحج والمحصر) أي في الحج (والمنجزة  
والصبي) لعدم تكليفهما (والمانض والنفساء) لعذرهما (ومن نوى الإقامة الابدية) أي  
الاستيطان (بمكة قبل حل النفر الأول من أهل الاتفاق) لكن قال أبو يوسف إن أحبب للمكي أي  
ومن في معناه لأنه وضع نظم أفعال الحج (وشرائط صحته أصلية الطواف لا التعيين) أي  
لأنعين الصدر إذا وقع في محله لقوله (وان يكون بعد طواف الزيارة) وهذا بيان وقته الذي هو  
شرط صحة وقوعه عنه كما سيأتي (وانسان أكثره وكونه باليت) كالأهـ ما من أركان مطلق  
الطواف لانهم ما شرطان له ولانها ما خصوصية بهذا الطواف (وأما وقته فأوله بعد طواف  
الزيارة فالطواف بعد الزيارة طوافا) أي أي طواف كان (يكون عن الصدر) أي يقع عنه سواء  
نواه أم لا (ولو في يوم الحرة) أي وان وقع في أول أيام الترمع انه بقي من أفعال الحج أشياء ومحل  
الوداع هو التراجع من الأعمال (ولا آخره) كما سرح به في الفتح أي إلى آخر عمره في حق الوجوب  
(ولو أتى به ولو بعد سنة يكون أداء لقضاء) ففي البسـ ائع ويجوز في أيام الحرة بعدها ويكون  
اداءه لقضاء حتى لو طاف طواف الصدر ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها دارا جارتها وان  
أقام سنة بعد الطواف الا ان الأفضل أن يكون طوافه بعد الصدر ولا يلزمه بالتأخير عن  
أيام الحرة بل بالاجماع (ويستحب أن يجعله) أي طواف الصدر (آخر طوافه عند السفر) أي  
واقعا عند العزم على حروجه وارادة مباشرة سفره كما هو واجب عند الشافعي وليس المأمي  
أن يجعله آخر طوافه بأن لا يطوف بعده ولو استمر في مكة إلى حين سفره في البسـ ائع عن أبي  
حنيفة انه قال ينبغي للانسان اذا أراد السفر أن يطوف طواف الصدر حين يريد أن يتفرأى  
من مكة وهذا بيان الوقت المستحب لبيان أصل الوقت وعن أبي يوسف والحسن اذا استغفل  
بعده بمكة تبعده وعن أبي حنيفة اذا طاف للصدر ثم أقام إلى العشاء قال أحب إلى أن يطوف  
طوافا آخره لا يكون بين طوافه وفتره حائل (ولو أقام) أي تأخر (بعده) أي بعد طوافه  
(ولو أياما) أي ثلاثة ليصح قوله (أو أكثر فلا بأس) وفيه انه اذا كان خلاف المستحب فلا  
يقال له لا بأس واذا قال (والأفضل ان يعيده) أي ليقع مستحبا (ولا يقط) هذا الطواف (عنه)  
أي عن الحاج الاتفاقي (هذا الطواف بنية الإقامة) سواء بعد النفر الأول أو قبله (ولو سئبن)  
أي ولو كانت مدة الإقامة سبعين كثيرا (وبسطة بنية الاستيطان) وهو جعل المكان وطبا باتخاذ  
دارا لا يريد الخروج عنه بلا عود (بمكة أو بغيرها) أي من أما كن الحرم أو الحل فيمادون  
المدة (ان نواه) أي الاستيطان (قبل حل النفر الأول) أي قبل أن يحل الخروج من مكي وهو  
اليوم الثاني من أيام التشريق بعد الزوال وهذا بالاتفاق (ولو نواه بعده لا يسقط) أي عنه في قول  
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يسقط عنه في الحالين الا اذا نزع فيه (وان نوى) أي  
الاستيطان (قبل النفر ثم بدله الخروج) أي ظهر له في رأيه الخروج للسفر وعدم الاستيطان  
(لم يجب) أي طواف الصدر حيثئذ (كالمكي اذا خرج) أي أراد الخروج (لا يجب عليه) أي

فهي حنته وصحت عنه حياء  
لمنك عند ذكره أو كونه في  
صدرى وعائنه منى فانك  
تعلم السر وأخفى فصل  
باب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد وأغفره لي يا خير  
العالمين (اللهم) أي  
أستغفرك أستغفرك  
يتضمن إلى عبادك وبفقر  
عني أولياك أو يوحى  
س أهل طاعتك بوحشة  
المعاصي وركوب الخوب  
وارتكاب الذنوب فصل  
باب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
وأغفره لي يا خير العالمين  
(اللهم) أي أستغفرك  
لكل ذنب يدعو

« (فصل \* ومن خرج ولم يطفه) أي طواف الصدر (يجب عليه العود بالأحرام) لأنه لا يشترط وقوعه حال الأحرام من أصله في طوفه (ما لم يجاوز الميقات) قيدته بقوله يجب لاقوله بالأحرام وإذا قال (فإن جاوزه لم يجب الرجوع ويجب الدم) أي دفعا للرجوع عنده مع المنع للمساكين به لما سبقت (وإن عاد) أي ولو بقصد طواف الصدر واسقاط الدم عنه (فعليه الأحرام بعسرة أو وجع) أي لا يكون طواف الصدر حينئذ لا يصح بالأحرام لما سبق بل لأجل أن كل من أراد دخول الحرم يجب عليه الأحرام بأحد النسكين (فإن رجع) أي بالأحرام (بدأ بطواف العمرة) لكونه الأقوى (ثم بالصدر) كما في البدائع وغيره (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة لسقوط ما وجب عليه بالعود (بالتأخير) أي عن زمانه وأما قوله في الكبير عن مكانه فسموفى بيانه (ويكون مسيئا) كما صرح به الطحاوي لكن فيه أن ترك الاستحباب ليس فيه إساءة بل لترك السنة وأهل الطحاوي ذهب إلى أن السنة أن يقع طواف الصدر قبل خروجه ويستحب أن يقع في آخر أحيائه فلا ينافي ما قلنا ولا آخره (والأولى) أي كما قالوا (أن لا يرجع بعد المجاوزة ريثما لانه) أي عدم رجوعه وبه ثمة (أنفع للقراء) أي من حيث انتفاعهم بالدم (وأيسر عليه) من جهة السهولة وعدم المشقة مع فوت وقت الفضيلة (وإذا ظهرت الحائض قبل أن تفارق بنيان مكة يلزمها طواف الصدر وإن جاوزت) أي جدران مكة (ثم طهرت لم يلزمها) أي الطواف أو الجود لأنها حينئذ خرجت من العمران صارت مسافرة بدليل جواز القصر فلا يلزمها العود ولا الدم (ولو طهرت في أقل من عشرة) أي ولو ببعض العادة (فلم تغتسل ولم يذهب وقت صلاة) أي حينئذ (حتى خرجت من مكة لم يلزمها العود) أي من البنيان لأنها خرجت حائضا حكمها بخلاف ما إذا اغتسلت أو ذهب وقت صلاة فإنه يلزمها العود للطواف وكذا إذا طهرت بعد عشر (ولو خرجت) أي من البنيان (وهي حائض ثم طهرت) أي سواء اغتسلت أم لا وقوله في الكبير ثم اغتسلت قيد اتفاقا (فرجعت إلى مكة) أي مع أنه لا يجب عليه العود ولكن عادت باختيارها (قبل مجاوزة الميقات لزمها الطواف) لأنه هوذا صارت كأنه لم يخرج (والنفساء كالخائض) أي في هذا الحكم (وأيسر على الخارج إلى التنعيم) أي مثلا من مواضع الحرم (وداع) أي طوافه خلافا للنوري فإنه إذا أراد الخروج من الحرم مطلقا سواء قصد الاتفاق أو لا يأمره بطواف الصدر تعظيما للحرم كما إن الداخل للحرم من أهل الاتفاق مطلقا ومن أهل الميقات عند إرادة أحد النسكين يجب عليه الأحرام

« (فصل في صفة طواف الوداع) أي كفيته عند إرادة الرجوع إلى أهله (وإذا دخل المسجد بدأ بالبحر الأسود) أي بعد النية (فيستلمه) أي على ما سبق (ثم يطوف سبعا) المشهور على الالسنة بالفتح بدون التساء ولا يظهر وجهه فإنه لو أريد به عدد الأشواط لقل سبعة اللهم الآن يقال سبع مرار ويكون المعنى بقوله يطوف يدور في القاموس الأسبوع من الأيام والسبوع بضمتها وطاف بالبيت سبعا وأسبوعا وسبوعا في النهاية طاف بالبيت أسبوعا أي سبع مرات ومنه الأسبوع للأيام السبعة ويقال سبوع انتهى وأما مبتدأ قوله العامة سبعا بالضم فلا معنى له لأنه جزء من أجزاء السبعة كالربع والثلث والعشر ونحوها (بلا رمل ولا اضطباع ولا سعي بعده) لأن

إلى الكفر وبطلان الفكر  
وبورث الفقر ويجب العسر  
ويصدق عن الخير ومنك  
الستر ويمنع اليسر فصل  
باب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
واغفر لي يا خير الغافرين  
(اللهم) اني أستغفر لك الكل  
ذنب يدي الآجال ويقطع  
الآمال ويشين الأعمال  
فصل يارب وسلم وبارك على  
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
محمد واغفر له يا خير  
الغافرين (اللهم) اني  
أستغفر لك ذنب يدي  
ما ظهره ويكشف عني  
ما ستره أو يجمع مني ما زنته

التفعل به هذه الثلاثة غير مشروعة (ثم يصلي ركعتين) أي في غير الوقت المكروه (سئل المقام أو غيره) أي من المجدد الحرام (ثم يأتي زمزم فيشرب منه) أي يستقبل البيت الحرام قائما أو قاعدا ويضلع منه ويتغمس ثلاثا ويرفع بصره في كل مرة وينظر إلى البيت قائلا في أول كل مرة بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وفي المرة الأخيرة اللهم إلى أسألك رزقا واسعا وعالما فاعها وشفا من كل داء (ويصب) أي من مائه (على رأسه ووجهه وجسده) أي سائر بدنه اغتبا لا لتبرك (ويستقي بنفسه) أي من الماء من غير أن يستعين بأحد أن قد رعليه (ثم يأتي المترم) أي ويدعو فيه (ويأتي الباب) أي باب الكعبة (ويقبل القبة ويدعو ويدخل البيت أن يسمي) أي حينئذ لكن فيه أنه يشاق خروجه بحقيب طرافه فورا كما أنه لصلى العشاء مثلا بعد طرافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو المشهور من الروايات وقيل يرجع بعد صلاة الطواف إلى المستتر ثم يأتي زمزم ثم ينصرف منها إلى الأول أصح كما صرح به الكرماني والزيهلي ويؤيده ما في البدائع من أن الكرخي ذكر أن عند أبي حنيفة إذا فرغ من الطواف يأتي المقام فيصلي عنده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائه ويصب على وجهه ورأسه ثم يأتي المترم انتهى (وصفة الالتزام أن يضع صدره وخذه الأيمن على الجدار ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويتعلق بها - سائر البيت) أي كآلهة في بطرف ثوب مولاه (ويثبت بها) هو معنى يتعلق (ساعة) أي زمانا قايلا في العرف (متنصر عما يخشاه إذا عابا يكما كبراهمه لا مصلحا على النبي صلى الله عليه وسلم حامدا) أي متبائشا كرا (ثم يستلم الحجر ويرجع) أي وراءه لما في العيون (ووجهه) أو بصره (إلى البيت متباكيا) أي أن لم يكن باكيا (متنصرا على فراقه حتى يخرج من أسفل المسجد) أي استعجابا (قبل من باب العمرة) والأصح أنه من باب الخروج كما عليه عمل العامة ويؤيده ما رواه الترمذي وابن ماجه من أنه صلى الله عليه وسلم وقف على الضرورة وقال والله أنك خير أرض الله وأحب أرض الله ولولا أني أخرجت منك ما خرجت (وقيل) أي في حق رجوعه (ينصرف ويعني) ويلتفت إلى البيت كالحزين على فراقه) وهذا أظهر وأبهر على الأكثر وبه يحصل الجمع بين اختلاف الأدلة والروايات فاسبق من هبة الرجوع ذكر في الهداية والسكاني والجمع وغيرها وقال الطرابلسي وما بعده الناس من الرجوع القهقري بعد الوداع فليس فيه سنة مبرورة وأثر محكي وقد فعله الأصحاب أي أصحاب المذهب لأنه إن أراد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيه أنه قوله وأثر محكي مع أنه صلى الله عليه وسلم قال أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وورد عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى هذا وقال الزيلعي بعد ما ذكره هذا الرجوع وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به في تعظيم الأكابر والشكر لذلك مكابرا أقول إن كان المراد به الطرابلسي ففيه انما يشكر كونه سنة لا كونه جائزا أو بدعة مستهنة (والحائض) وكذا النساء (تقف عند باب المسجد) أي أي باب أبواب الضرورة وهو الأفضل (وتدعو وتغني) أي تركب أو تغني (ويستحب خروجه من الثنية السفلى من أسفل مكة) أي أن كان من طريقه (ويصدق عند الخروج بشيء) أي على مساكين الحرم المحترم (ويسير إلى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليكون ختامه مسكرا ويكون سيره جامع بين الحرمين الشريفين وزيارة الله ورسوله المؤذنة بشمادته بالوحدة الالهية ولتنبه بالجملة

فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب لا ينال به عهدي ولا يؤمن معه غضبك ولا ينزل به رحمتك ولا تدوم معي نعمتك فصل يارب وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد واغفره لي يا خير العافرين (اللهم) اني استغفرك لكل ذنب استغفيت به في ضوئه النهار عن عبادك وبارزتك به في ظلمة الليل جراءة في عابك على اني أعلم أن السرعة ذلك علانية



ان لم تسبق له الزيارة أو تيسر له الاعادة فان العود أحسن

\*(باب القرآن)\*

(القرآن) بكسر القاف مبهمة بمعنى المقارنة وهو في اللغة الجمع بين الشيئين وفي الشرع ما سمي بأقرب بينهما من الجمع المخصوص وهو (أفضل من الأفراد) أي بالجمع والتمتع والاولى أن يقول أفضل من التمتع والأفراد لان التمتع عندنا أفضل من الأفراد خلافا لما لك والشافعي حيث قال ان الأفراد أفضل مطلقا وسأتي بيانهما والفرق بينهما (وهو) أي القرآن (أن يجمع الآفاق) أي لا المكي والمبقي ليكون قرآنه مسنونا (بين الحج والعمرة) الاولى بين العمرة والحج (متصلا) بأن يؤتى بهما معا أو مقروبا بكلامهم وصول (أو منفصلا) أي بكلام منفصول أو بان أدخل أحرام الحج على العمرة (قبل أكثر طواف العمرة ولو) أي وان كان انفصاله (من مكة ويؤتيهما) أي وان يؤتى أفعال العمرة والحج (في أشهر الحج) بان يقع أكثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعي الحج فيها ولو تقدم الاحرام وبعض طواف العمرة عليها (وصفته) أي هيئته الاجالية (أن يحرم بالعمرة والحج معا) أو متعاقبا (من الميقات) أي لابعده وجوبا (أو قبله) أي ولو من ديرة أهله (وهو الأفضل) أي لمن قدر عليه الا ان تقدمه على الميقات الزماني مكرمه مطلقا (ويقول اللهم اني أريد العمرة والحج فيسره لي) أي سهلها ما ووقفني عليها (وتقبلها مما نيت العمرة والحج وأحرمت به) والله تعالى لي بك بعمرة ووجهة الى آخره (الاولى أن يقول لي بك الحاشم يقول لي بك بعمرة ووجهة) (ويقدم العمرة على الحج في النية والتلبية والدعاء) أي المذكور (استنبأنا) أي لمراعاة سبق فعلها فكون بمنزلة السنة القبلية في الصبح (وان قدم الحج في الذكر) أي في ذكره في النية وغيرها (جاز) أي نظر الى تعظيم الفرض وتقديره رتبة كما قال تعالى وأتموا الحج والعمرة لله مع أن المورود هو الاحصار في الاعتناء (وان قدمه احراما) أي بأن أدخل احرام العمرة على احرام الحج (كره) لانه خلاف السنة (ولو اكتفى بالنية) أي فيها (ولم يذكرهما في التلبية) وكذا في الدعاء (جاز) لكنه خلاف الاولى اقله (ويستحب ذكرهما فيها ولو لمرة) أي لما ورد من السنة (ولو كان نسكاه) أي حجه وعرته (عن الغير) أي عن غيره كما في نسخة (يقول اللهم اني أريد العمرة والحج عن فلان) أو العمرة عن فلان والحج عن فلان (وأحرمت به) والله تعالى أي عنه كما في نسخة أو عنهما

\*(فصل في شرائط صحة القرآن)\* كان يكفي أن يقول شرائط القرآن فان المشروط لا يتحقق صحته بدون الشرط (الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره) وهو أربعة أشواط صحيحة (فلو أحرم به بعد أكثر طوافها لم يكن قارنا) أي شرعا وان كان قارنا لغويا ثم ان طواف في أشهر الحج يكون مقبعا وان طواف قبلها لا يكون قارنا ولا مقبعا (الثاني أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة) أي بالجمع قبل طوافها فلما أحرم بعمرة فافسد احراما أدخل عليها الحج لا يصير قارنا ولا مقبعا ووجهه صحيحة يلزمه فعلها وعرته فاسدة يجب عليه مضها وقضاؤها (الثالث أن يطوف للعمرة كله) بالنصب أي كل طوافه (أو أكثره قبل الوقوف بعرفة) أي في وقته وفي رواية قبل التوجه اليها أو الصبح انه لا يصير افضا بمجرد التوجه الى عرفة حتى يقف بها على ما تضمنه صاحب الهداية والمكافي وهو ظاهر الرواية وهو الاستحسان وفي رواية الحسن والطحاوي عن أبي

وان الغفمة عندك بارزة  
وانه لا يمنعني منك مانع ولا  
يتعني عندك نافع من مال  
وبين الان أتيتك بقاب  
سليم فصل يارب وسلم وابوك  
على سيدنا محمد وعلى آل  
سيدنا محمد واغفر لي يا خير  
القافرين (اللهم) اني  
أستغفر لك لكل ذنب يورث  
الانسان لك أو يعقب  
الغفلة عن تحذيرك  
ويتمادي الى الامن من  
مكرك أو يؤيسني من خبر  
ما عندك فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفر لي  
يا خير القافرين



حقيقة يسير رافضا مجرد الترجسه الى عرفات وهو القياس وفي النسخ والصحيح ظاهر الرواية  
 اقول ويمكن الجمع ان يكون الرفض بالتوجه والارادة فانه يتحقق الوقوف وغرة الخلفاء فيما  
 اذا توجه الى عرفته ثم انه يرجع من الطريق قبل الوقوف بعرفة فطاف لعمرته وسعى لها  
 ثم وقف بعرفة هل يكون قارنا بجواب ظاهر الرواية يكون قارنا (فلو لم يطاف لها) اي لعمرته  
 كله او اكثراه بعد ما طاف اقله كثلثة اشواط (حتى وقف بعرفة بعد الزوال) اي كما صرح به  
 فاضحان وان اطلق الوقوف من غير قيد كونه بعد الزوال أو قبل في الهداية وغيرها وفي  
 الكافي للعامة لا يسير رافضا لعمرته حتى يقف بعد الزوال وقال ابن الهمام وهو حق لان  
 ما قبله ليس وقتا للوقوف فخلوله بها كخلوله بغيرها وفي السراج الوهاج وللوقوف بعرفة قبل  
 الزوال لا يكون رافضا لانه لا عبرة بهذا الوقوف فيرجع الى مكة ويطوف لعمرته فلو لم يرجع  
 حتى وقف ارتفعت عمرته (أي ولو من غيرية رفضه اياها ثم اذا ارتفعت عمرته فعليه عدم رفضها  
 وفضاؤها بعد أيام التشريق (وبطل قرانه وسقط عنه دم) أي دم القران للشكر المترتب على  
 نعمة الجمع بين أداء التسكين (ولو طاف أكثره) أي أكثر طواف عمرته (ثم وقف) لم يصرف رافضا  
 بالوقوف لانه أتى بالاكثر في قارنا فحينئذ (أتم الباقي منه) أي من طواف عمرته (قبل طواف  
 الزيارة) لاستحقاقه في الدمة قبله ولو كان الباقي من الاشواط واجبا وهو دون الاقوى من  
 طواف ركن الحج (الرابع أن يذهب مع من السداد) أي بالجماع وكذا عن الردة (فلو أفسدهما  
 بأن جامع قبل الوقوف وقبل أكثر طواف العمرة) وفي بعض النسخ بانقطع أو التوبة وهو غير  
 صحيح لمساقي (بطل قرانه وسقط عنه الدم) أي لانه ادهما وأما ما ذكره البرجندي من انه ينبغي  
 للشارح أن لا يخلط بين العمرة والحج والافسادهما بل يخلق في يوم النحر فخطأ من وجهين  
 أحدهما ان الفساد مختصر في وقوع الجماع قبل الوقوف وثانيهما ان الاحرام لا يشهد بالجماع  
 بل يفسد الحج وهذا يجب عليه اتمام أفعاله ثم قضاؤه في عام آخر فتدبر (وان ساقه) أي الدم  
 (معه يصنع به ماشا) اما اذا جامع بعد ما طاف لعمرته أربعة اشواط فسد حجه دون عمرته وبقي  
 عنه دم القران (الظاهر ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في أشهر الحج فان طاف الاكثر قبل  
 الأشهر لم يصرف قارنا وان طاف الاقل قبله أو أكثره فيها كان قارنا) وهذا يجب الظاهر بنا فيه  
 ما في التنازلية رجل جمع بين حجة وعمره ثم قدم مكة وطاف لعمرته في شهر رمضان كان قارنا  
 ولكن لا هدى عليه قال المحقق ابن الهمام وهل يشترط في القران ان يفعل أكثر اشواط العمرة  
 في أشهر الحج ذكر في المحيط انه لا يشترط وكانه مستند في ذلك الى ما روى عن محمد بن أحمد بنهما  
 ثم قدم مكة وطاف لعمرته في رمضان انه قارن ولا هدى عليه قال انه غير مستلزم لذلك وان  
 الحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج لانه المتنع بالعمرة الى الحج في أشهر الحج وبحسب  
 الشكر بالدم ما كان الا لفعل العمرة فيها ثم الحج فيها وهذا في القران كما في المتنع قال وما روى  
 عن محمد بن ابيه القارن بالمعنى القوي اذ لا شك في انه قرن أي جمع ألا ترى انه في لازم القران  
 بالمعنى الشرعي المأذون فيه وهو لزوم الدم وفي اللازم الشرعي في اللازم الشرعي انتهى والذي  
 يظهر لي انه قارن بالمعنى الشرعي أيضا كما هو المتبادر من اطلاق قول محمد وغيره انه قارن  
 وبديل انه اذا ارتكب محظورا ابتعد عنه الجزاء وغاية انه ليس عليه هدى شكر لان أداء

(اللهم) اني استغفرك لكل  
 ذنب لحقني بسبب عتي  
 عليك في اسماء الرزق  
 علي وشهائي مني منك  
 واعراض عنك وميل الى  
 عبادك بالاسمعة الله لهم  
 والتضرع اليهم وقد  
 أمهتني قولك في محكم  
 كتابك فما شكوا اليهم  
 وماية ضرعون فصل يارب  
 وسلم وبارك على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد وآله  
 في ما خيرا العافين (اللهم)  
 اني استغفرك لكل ذنب  
 لذنبي بسبب كربة استغفرت  
 عندها بغيرك واستغفرت  
 عليه ايسواك واستغفرت  
 بأسماءك ادونك فصل يارب  
 وسلم وبارك

لم يقع على الوجه المسمى من المقر في الشريعة من ايقاع أكثر العمرة في الأشهر فإنه من وجه  
في حكم من أفرد بعمرته في غير الأشهر ثم أفرد بالحج فإنه ليس بقارن إجماعاً (السادس أن يكون  
آفاة أو لوحكاً فلا قران للمكي) أي الحقيقي (الأدنى خرج إلى الآفاق قبل أشهر الحج قبل ولوفيهما  
فيصح منه القران لصيرورته آفاة صحيحاً) أي كما أنه لا يجوز القران إلا آفاة إذا دخل مكة  
وصار من أهلها حكماً هذا وفيه ان اشتراط الآفاق انما هو للقران المسنون لا للصحة عقد الحج  
والعمرة وكذا تقديم العمرة على الحج في الأشهر كما تقدم والله أعلم (السابع عدم فوات الحج  
فلو فإنه لم يكن قارناً وسط الدم) وفيه شرط الصحة القران مسامحة لا تخفى

❖ (فصل) هـ أي فيما لا يشترط فيه (ولا يشترط صحة القران عدم الامام) وهو النزول بأهل محرمات  
كان أو حلالاً فهو على نوعين الامام صحيح مبطل كما في المتن إذا ألم بأهله بعد عمرته والامام فاسد  
غير مبطل كما في القارن فإذا عرفت هذا (فيصح) أي القران ولا يسقط عنه دم (من كوفي رجع  
إلى أهله بعد طواف العمرة) أي في أشهر الحج ثم عاد إلى مكة ليكون محرمًا وان ألم بأهله (ومن  
مكي خرج إلى الآفاق) أي ويصح القران من مكي خرج إلى الآفاق ثم عاد إلى مكة فقرن  
وطاف لعمرته في الأشهر ثم حج من عامه فإنه مع كونه ألم بأهله صح قرانه لكونه محرمًا قال ابن  
الهمام ومقتضى الدليل اشتراط عدم الامام للقران المأذون فيه وأما المصنف في الكبير  
وأجاد بقوله واعلم ان الامام الصحيح المبطل للحكم لا يتصور في حق القارن وأما الامام المفسد  
مع بقاء الاحرام فهو لا يبطل التمتع الذي يشترط فيه عدم الامام فكيف يصح أن يقال انه  
لا يشترط في القران أو يشترط فيه وكيف يصح تصوير مسئلة الكوفي وغيره ذلك لأنه لم  
يحصل منه الامام صحيح ويمكن ان يجاب عنه بأنه قد يعتبر الامام الفاسد مانعاً كما في المكي والارز  
القول بصحة تمتع المكي اذا ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يتحلل من العمرة حتى أعمل بالحج ولا  
فأقل به فهنا أيضاً لو اعتبر الامام القارن لما صح قران المكي الخارج إلى الآفاق فصح القول  
بعدم الاشتراط وغيره انتهى والظاهر انه لما كان القران في معنى التمتع والتمتع يشترط فيه عدم  
الامام فنهى وعلی انه لا يشترط عدم الامام في القران مع قطع النظر انه يتصور فيه أو لا يتصور  
فتدبر (ولا احرامه) أي ولا يشترط أيضاً احرام القارن (من المبهات) أي كما يتوهم من بعض  
المتون والروايات (فلو أحرم به ما أو بأحد من المبهات) أي بعد مجاوزته (ولو من مكة) أي  
داخلها (يصير قارناً ولكن مع الاساءة) كان حقه أن يقول لكن مع الحرمة والخزاء اذا أحرم  
به ما بعده لانه يجب عليه ان يحرم بأحد من المبهات ومع الاساءة اذا أحرم بأحد ما لانه  
يسن أن يحرم به ما منه (ولا تقديم احرام العمرة على الحج) أي على احرامه (فان قدمه عليها)  
بأن احرم بالحج ثم أحرم بعد ذلك بالعمرة فإنه يكون قارناً بخلاف الا ان فيه تفصيلاً (فان كان  
أدخلها عليه قبل طواف القدوم يصير قارناً مسمى) أي لمخالفة السنة فيكره فعله لان السنة  
تقديم احرام العمرة على الحج (وعليه دم الشكر) أي اتفاقاً لانه في الجملة يجمع بين العبادتين ولو  
مع الاساءة (وان كان) أي أدخلها عليه (بعد الشروع فيه) أي بعد شروعه في طواف القدوم  
(ولو شوطاً فهو أكثر اساءة من الاول) أي لانه أخره غاية التأخير حتى أدخلها بعد شروعه في  
أعمال حجه (وعليه) أي مع هذا (دم شكر) عند شمس الأئمة قياً كل منه (وقيل جبر) وهو قول

على سيدنا محمد وعلى  
سيدنا محمد وأخيه  
الغفارين (اللهم) اني  
أستغفر لك لكل ذنب حملي  
عامته الخوف من غيرك  
ودعاني إلى التضرع لأحد  
من خلقك أو استعاني إلى  
الطمع فيما عند غيرك فآثرت  
طاعته في معصيتك استجلاً  
لما في يديه وأنا أعلم بحاجتي  
الك كما لا غنى لي عنك فصل  
باب وسلم وبارك على سيدنا  
محمد وعلى آل سيدنا محمد  
وأخيه يا خير القافرين  
(اللهم) اني أستغفر لك لكل  
ذنب مثلي نفسي استغلاً  
ومعصية

صاحب الهداية ونظر الاسلام فلا ياكل منه (ويستحب له رضى العمرة) أى لحاقته بالسنة  
قال ابن الهمام بعد ما ذكر القولين السابقين ولم يرجح أحدهما وقوله رضى العمرة فى هذه  
الصورة مستحب يؤتى به فى أنه دم شكر (وكذا) أى يستحب له رضى العمرة أيضا لخالفه السنة  
لكنه لا يؤمر بذلك حتما فان رضىها اقتضاها وعليه دم لرفضها وهو دم جبر بلا شك ولولم يرفضها  
ومضى فهو مسمى ويحجب حكمه وهذا كله (أن كان) أى ادخالها عليه (بعد الطواف) أى  
طواف القدوم (أو أكثره) فيلزمه العمرة فان مضى فيها ما جاز وبصير مباحا أكثر ما مضى  
ادخاله اقبل أن بطواف القدوم وعليه دم بجمعه بينهما اتفاقا لكن اختلفوا أنه دم جبر أو شكر  
فصح القول صاحب الهداية واختاره غير الاسلام وتبعهما المصنف بقوله (وعليه دم جبر) أى  
كفارته (وقيل شكر) أى دم نفسك وهو قول شمس الأئمة وقاضيهان والمحبوبى وصاحب البدائع  
(وان ادخلها بعد الوقوف) أى بعرفة (لم يكن قارنا) لكن يلزمه العمرة ويلزمه رضىها اتفاقا  
(وعليه دم رفضها أو لا) لكن ان رفضه لا يجب دم لرفضها وعرفة مكانها وان مضى فيها أجر أو وعليه  
دم جبر بقوله (وعليه رفضها احتما) أى وجوبا كان حقه التقديم ثم هذا الادخال السابق (سواء  
أحرمها قبل الخلق) أى ولو قبل يوم البعر (أو بعده) أى بهد الخلق (ولو فى أيام التشريق)  
وكذا اقبل طواف الزيارة وأما إذا اهل بالعمرة بعد الخلق أو بعد الطواف أو بعدهما على ما يدل  
عليه كلام الزبلى حيث قال يجب عليه دم لانه قد جمع بينهما ما فى الاحرام أو فى بقية الاعمال ثم  
قال فان قيل كيف يكون جامع بينهما ما وهول يحرم بالعمرة لا بد تمام التحلل من احرام الحج  
بالخلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بهض واحداث الحج فيصير جامع بينهما ما فعلوا وان لم يكن  
جامعا بينهما ما احراما قبله الدم لذلك ثم قيل لا يرفضها ويتضى فيها كما ذكر فى الاصل وقيل انه  
ليس بمجرى على طاهره وان معنى قوله لا يرفضها أى لا ترفض من غير رفض ككفا فى العناية  
والكفاية وقال فى البعر قال مشايخنا يرد به انه يتضى فى احرام العمرة لافى أفعالها لانه منى  
عن العمرة فى هذه الايام والعمرة عبارة عن الافعال فلا يلزمه رفض اسرارها بل رفض أفعالها  
وان مضى فى أفعالها الاشئ عليه لانه إذاها كما التزم قال فى الكبير وقوله لا تشئ عليه فيه نظرا  
صريح هو وغيره ان عليه دما كما سيأتى قلت فيه ان عليه دما لادخال العمرة على الحج لافعالها  
فى أيام التشريق فلا إشكال ويحمل عليه ما فى الطهيرة من عدم لزوم الدم سواء طافها  
فى أيام التشريق أو لم يطف والحاصل ان الاصح وجوب الرضى كما نص عليه غير واحد قال أبو  
جعفر الهداوى ومشايعنا على هذا أى وجوب الرضى فان رفضه افعليه الدم والقضاء وان لم  
يرفضه فعليه دم جبر لجمعه بينهما كما فى الفتح والبحر وغيرهما ومنه يعلم مسئلة كثيرة الوقوع  
لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعترفون قبل أن يسهوا الحجهم فادهم والله أعلم

(فصل فى بيان أداء القرآن اذا دخل) أى القارئ (مكة تبدأ بأفعال العمرة وان أخرها فى  
الاحرام) أى ذكر أو أجزاها (فيطوف لها سبعاً وبضطبع) وفى نسخة مضطبع أى فى جميع  
طوافه (ويرمى فى الثلاثة الأولى ثم يصلى ركعتين ويسعى بين الصفا والمروة) وهذه أفعال العمرة  
بكمالها إلا انه ممنوع من التحلل عنهم لأنه محرر ما بالحج وهو ايتوقف تحله على فراغه من  
أعماله أيضا وكذا قال (ثم يطوف للقدوم) وهو من سنن الحج (ويضطبع فيه ويرمى ان قدم

فى استصفاه وقتاته حتى  
ورمى فيه فصل يارب وسلم  
وبارك على سيدنا محمد وعلى  
آل سيدنا محمد واغفر لى  
يا خير العافرين (اللهم) انى  
أستغفر لكل ذنب جرى  
به قلبك وأحاط به علمك فى  
وعلى إلى آخر عمرى وجميع  
ذنوبى كلها أو أجزاها  
عمرها ونفوسها قلبها  
وكثيرها صغيرها وكبيرها  
دقيقها وجليلها أقديعها  
وحديثها سرها وجهها  
وعسلانيتها ولما أنا مذنب  
فى جميع عمرى فصل يارب  
وسلم وبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد

السعي) أى أراد تقديمه وهذا ما عليه الجمهور لما قالوا من ان كل طواف بعده سعي فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القران بطواف القدوم ويرمل فيه أيضا لانه طواف بعده سعي وكذا في خزائن الاكل وانما الرمل في طواف العمرة وطواف القدوم مفردا سكنان أو قاربا أو ما منقلبه الزيلعي عن الغاية للسروحي من انه اذا كان قاربا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الاكثر (ثم يقيم حراما) أى محرما لان أو ان تحمله يوم النحر فان حلق يكون جنائته على احرامين لما في المحيط والمستقى عن محمد قال طواف العمرة ثم حلق فعليه دمان ولا يحل من عمرته بالحلق كالمتمتع اذا ساق الهدى وفرغ من أفعال العمرة وحلق يجب عليه دم ولا يتحل بذلك من عمرته (وحيج كالمفرد) أى في بقية أفعاله والحاصل ان القارن عليه طوافان وسعيان لكن السنة أن يكونا مرتين كما ذكر من انه يأتي أول بطواف العمرة ثم يسعي ثم بطواف القدوم ثم يسعي الحج موافقا لله صلى الله عليه وسلم (ولو طاف طوافين) أى متواليين متقدمين (وسعي سعيين) أى متأخرين متتابعين أو متعاقبين وكذا الحكم فيهما اذا كانا مرتين (للعمره والحج) أى اجمالا (ولم ينو الاوّل) أى من الطوافين (للعمره والثاني للحج أو نوى على العكس) أى بان نوى الاول للقدوم والثاني للعمرة (أو نوى مطلق الطواف) أى فيهما (ولم يعين فيه) ان هذا هو عين الاول فتأمل فان الطواف العارى عن مطلق النية لا يسمى طوافا في الشريعة نعم لا يلزمه تعيين النية بل مطلقها وبسن التعمين (أو نوى طوافا آخر) أى في الطوافين أو في أحدهما (نظوعا) أى كان ذلك الآخر نفلا أو سنة (أو غيره) أى نذرا أو طواف افاضة أو وداع (يكون الاول للعمرة) أى معتبرا (والثاني للقدوم) أى متعينا (وكره له ذلك) أى ذلك الجمع لخالفته السنة من وجوه كثيرة \* (فصل في هدى القارن والمتنع به يجب) أى اجماعا (على القارن والمتنع هدى شكرا لما فوقه الله تبارك وتعالى للجمع بين النسكين في أشهر الحج بسفر واحد) وهذا عندنا وهو عند الشافعي دم جبر لما حقق في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهلا لحاضري المسجد الحرام (وأذناه) أى أدنى الهدى هنا (شاة) باجماع الفقهاء الا أن الجزورا أفضل من البقرة وهى أفضل من الشاة وكل ما هو أعظم) أى آمن أو أنخم قيمة (فهو أفضل) لصرفه في طريق المولى فالأعلى والأغلى هو الاول (والأفضل لهما) أى للقارن والمتنع (سوقه معهما ولاكل منهما ان يأكل) أى استحبابا (من هديه ويطعم) أى منه (من شاء غنيا أو فقيرا ويستحب) أى صاحب الضحية (ان يصدق بالثلث ويطعم الثلث) أى بأن يطبخه ويطعمه (ويذخر) أى يحفظ (الثلث) ذخيرة له ولعياله (أو يهدي الثلث) أى يعطيه ويهديه لأقربائه وجيرانه وأحبائه ولو كانوا أغنياء وهو يدل من يطعم وان كان ظاهر كلام البداة انه يدل من يذخر (ولا يجب التصدق بشئ منه) أى من هدى المتنع والقران (ويستقط) أى وجوب الدم (بالذبح) أى وبالأعطاء والاباحة ولو بالخلية (فالوسق بعد الذبح لم يجب غيره وشرائط وجوبه) أى وجوب الهدى (القدرة عليه) أى على عيئه أو غنمه وعينه موجودة (وصحة القران والمتنع) لما سبق (والعقل) أى على تقدير صحة حج المجنون (والبالوغ) أى لعدم الوجوب على الصبي ثميرا أو غيره (والحرية فيجب على المملوك الصوم) لقد رتب عليه (لا الهدى) لانه اذا لم يصم يجب عليه في ذمته ان يذبحه

واغفرولى يا خير الغافرين  
(اللهم) انى أستغفرك لى لكل  
ذنب لى وأسألك ان تغفر لى  
ما أحصيت على من مظالم  
العباد قبلى فان لعبادك  
على حقوقا ومظالم وأنابها  
مستترين (اللهم) وان كانت  
كثيرة فأنها في جنب عفوك  
يسيرة (اللهم) أعيأ عبد  
من عبادك أو أمة من  
أمائك كانت له مظالم عندى  
قد غصبت عليه فى أرضه أو  
ماله أو عرضه أو بدنه أو غاب  
أو حضر هو أو خصمه بطالبى  
بهم اولى أستطع ان أردّها اليه  
ولم أستحلّها منه فأسألك  
بكرمك وجودك

بعد العتق (ويختص) أي جواز ذبحه (بالمكان وهو الحرم) فلا يجوز ذبحه في غيره أصلاً وأما  
المكان الممنون ففي المبدوء ان السنة في الهدايا أيام الحرم وفي غير أيام الحرم فمكة هي  
الاولى انتهى والظاهر أن المروة أفضل مواضع مكة لهذا المعنى (والزمان) أي ويختص  
جواز ذبحه بالزمان أيضاً (وهو أيام النحر) حتى لو ذبح قبله لم يجز ويجوز ذبحه بعد  
أيام النحر والتشريق قال ابن الهمام والمراد بالاختصاص يعني أيام النحر من حيث الوجوب  
على قول أبي حنيفة والاول ذبح بعد ما أجزأه لأنه نازل لا واجب وقيل لا يجزئ بالاجماع وعلى  
قوله في القبليّة كذلك وكونه فيهما هو السنة عندهما (وأول وقت) أي زمان جواز هذه الدم  
(طلوع النحر من يوم النحر فلا يجوز قبله) أي اتفاقاً (وأخره من حيث الوجوب) أي عند الامام  
وكذا من حيث السنة عندهما - فيه وغيرهما من الأئمة (غروب الشمس من آخر أيام النحر)  
ولكن أولها أفضلها (وفي حق السقوط) أي عن الذمة (لا تحل) أي في حق الاعتداد باعتبار  
الزمان الا أنه مقيد بالمكان (والوقت الممنون) أي أوله (بعد طلوع الشمس يوم النحر ويجب  
أن يكون) أي الذبح (ببر الرى والخلق) أي في حق القارن والمتنع (وبسبب الذبح) أي ذبح  
الهدايا (في أيام النحر) ويجوز بمكة والحرم كله (الا أنه يكره ما سبق من السنة (ولومات)  
أي القارن أو المتنع القادر على الهدى (قبل الذبح فعليه الوصية به) أي وجوباً فيعتبر من  
الثالث (فإن لم يوص - سقط) أي وجوبه على الورثة (وان تبرع عنه الوارث صح) أي تبرعه  
وسقط وجوبه عنه لكن بناء على الرجاء كافي الوصية بالحج وأما قوله في الكبير اذا مات قبل ارافة  
الدم سقط عنه الدم الا أن يوصى به فيعتبر من الثالث أو تبرع عنه الورثة فتمسك بظاهر  
(فصل في بدل الهدى إذا عجز القارن أو المتنع عن الهدى) أي هدى القرآن أو المتنع (بان لم  
يكن في ملكه فضل) أي مال زائد (عن كفاف) أي ما يكفيه من الخلق في كفاية المعيشة ر قدر  
ما يشتري به الدم) أي من الدقود أو العروش (ولاهو) أي الدم أو الهدى بعينه (في ملكه)  
وسمى أي في آخر الفصل غامق عليه (وجب الصيام عليه عشرة أيام) أي كماله لا تجزئ (فيصوم  
ثلاثة أيام قبل الحج) الاول في الحج كما قاله سبحانه وآماله والمراد في أشهره وكأله أراد قبل احرام  
الحج بالنسبة الى المتنع لكنه منقوض بقوله الا أن بعد احرام العمرة وسما في الكلام عليه مفصلاً  
(وسبعة بعده) أي اذا رجع كالأية وهو يشمل رجوعه وانصرافه من جهة بمعنى اذا فرغ من  
أفعاله كما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله وأتباعه ويجوز رجوعه ووصوله الى أهله وبلده كما خصه  
به الشافعي رحمه الله وأتباعه فقوله في الكبير وسبعة اذا رجع الى أهله ليس في محله اللانق به  
(وشرائط خمسة صيام الثلاثة) أي عن القرآن والتمتع غنية وهي (أن يصوم الثلاثة بعد الاحرام  
بهم ما في القارن) أي في حقه خاصة بخلاف المتنع فإن فيه خلافاً كما سبأ في فصوله الثلاثة ثم  
قوله لا يجوز صومه بالاجماع وأما اذا دخل أحدهما على الآخر فالظاهر أنه كذلك لكن  
اختلفوا فيه كما اختلفوا في التمتع كما بينا من قوله (وبعد احرام العمرة في التمتع وان يكون)  
أي صيام الثلاثة (في أشهر الحج) في القرن قبل أشهر الحج وصامه لم يجز ولو صام بعد ما دخل  
الشهر جاز بعد تحقق الاحرام ثم اعلم ان كل ما هو شرط في صوم القارن فهو شرط في صوم المتنع  
بلا خلاف الاحرام الحج فإنه ليس بشرط لصحة صوم التمتع في ظاهر المذهب على قول الاكثر

وسبعة ما عندك ان ترضيهم  
يعني ولا تجعل لهم على شيئاً  
منه خمسة من سناني فان  
عندك ما يرضيهم عنى وليس  
عندى ما يرضيهم ولا تجعل  
يوم القامة لحياتهم - م على  
سناني سيلاف - ل يارب  
ولم يبارك على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد وأغفر  
لى يا خير العافرين أستغفر  
الله الخ تسليم الذى لا اله الا  
هو الحى القيوم وانوب  
اليه استغفرا ربي في كل  
طارفة عين وتحريركة نفس  
مائة ألف مرة ف يدوم  
مع دوام الله ويقي مع مقامه  
الله الذى لا ينفاء

بل يشترط ان يكون بعد احرام العمرة فقط فالوصام المتمتع في أشهر الحج بعد ما أحرم بالعمرة  
 قبل ان يحرم بالحج جاز لان وجود الاحرام حالة الصوم الثلاثة شرط في جواز صوم القرآن واما  
 صوم المتتع فالأكثر على عدم اشتراط ذلك في البدائع وهل يجوز له بعد ما أحرم بالعمرة في أشهر  
 الحج قبل ان يحرم بالحج قال أصحابنا يجوز سواء طاف لعمرة أو لم يطاف انتهى وهو ظاهر في هذا  
 المعنى لكن ليس بصريح في المدعى اذ يمكن جعله على المتتع الذي ساق الهدي وكذا ذكره في  
 المدارك فعليه صيام ثلاثة أيام في وقت الحج وهو أشهر ما بين الاحرامين احرام العمرة واحرام  
 الحج وكذا ما في شرح البكزي ووقته أشهر الحج بين الاحرامين في حق المتتع انتهى وفيه ما سبق  
 من جهة المبني مع ما في عبارتهم من انهم انما لا يصح صومه بعد الاحرام بالحج وليس كذلك  
 لماسيأتي من أنه هو المستحب أو المتعين واما ما في مناسك الاربار وفي المختار وشرحه الاختيار  
 من أنه ان لم يجد صام ثلاثة أيام آخرها يوم عرفة وان صامها قبل ذلك وهو محرم فظاهره انه لا يجوز  
 صومه حال كونه حاللا اللهم الا أن يمسح لوقوله ما هو محرم على انه قد أحرم بالعمرة كما قال  
 غيره ما ان شرط اجزائهم اوجود الاحرام بالعمرة في أشهر الحج ولا يخفى بعده وقد ذكر امام  
 الهندي أبو منصور الماتريدي أن القياس انه لا يجوز الصوم ما لم يشرع في الحج يعني قياسا على  
 القرآن ولأن احرامه بالحج هو السبب لان يكون مقفعا ويرجعه عليه الصوم فإنه يجزئ ان يريد  
 الحج بعد عمرته في الأشهر لا يسمى مقفعا وهو قول زفر والشافعي فالاحوط ان لا يصوم الثلاثة  
 الا بعد احرامه بالحج لانه جائز اتفاقا بخلاف صومه بين الاحرامين وأيضاً الآية الشريفة  
 دلالة واضحة على هذا المعنى حيث قال فمن تمتع بالعمرة الى الحج أي منتمية الى احرامه فما  
 استيسر من الهدى فهو هذا صريح في ان كون التمتع هو السبب للهدى اصله ولا صوم بناية  
 لا يجزئ جزء منه اذ يمكن تخلف الجزء الآخر عنه هذا وقول الماتريدي ان القياس عدم جواز  
 الصوم ما لم يشرع في الحج يفيد ان المقيس عليه وهو القرآن لا يكون فيه خلاف ثم القرآن قيس  
 على التمتع المذكور في الآية فيتعين ان يكون حكمه ما واحد وهو يتوقف على الجمع الذي  
 قدمناه من فرق بينه وبين من قرن فعلية البيان واما ما قيل من أن السبب هنا كسب فيكفي  
 وجود الجزء الاول حيث يتوقع وجود الجزء الثاني فينقوض بكفارة البهين حيث لم تصح مجرد  
 حصول البهين قبل الحنث فان الحنث المترتب على البهين هو السبب كما ان فناء الحاق الحج بالعمرة  
 هو السبب في التمتع وكذا الحاقه بها وعكسه في القرآن والله سبحانه وتعالى اعلم ثم اتفق  
 الاصحاب على أن من الاستحباب ان يصوم ثلاثة أيام متوالية بعد الاحرام بالحج آخرها يوم عرفة  
 لكن ان كان يصومه الصوم في يوم التروية ويوم عرفة وعن الخروج والتوقف والدعوات  
 فالمستحب تركه وتقديمه على هذا الايام حتى قبل يكره الصوم فيه ما ان كان يصومه عن القيام  
 بحجة ما قال في الفتح وهو كراهة تنزيه اللهم الا أن يسيء خلقه فيوقفه في محظور وعن عطاء من  
 أفطر يوم عرفة بعرقه تقوى على الدعاء كان له مثل أجر الصائم انتهى وأقول بل أقوى لانينة  
 المؤمن خير من عمله مع ما فيه من زيادة الخير بسبب الفطر كما ورد ذهب المفطورون بالاجر اليوم  
 حيث قاموا بخدمة الاخوان في السفر من ضرب الخيمة وسائر الخنبة وضعف الصائمون عن  
 القيام بمصالحهم والحاصل ان كل آخر صيام هذه الثلاثة الى آخر وقتها فهو أفضل لاحتمال

ولا زوال ولا انتقال للمكة  
 أبداً إلا بدین وذهب الداهرين  
 سرمداني سرمد استحب  
 ياهو (اللهم) اجعله دعاء  
 وافق اجابة ومسئلة وافقت  
 منك عطية انك على كل شيء  
 قدير (اللهم) صل على  
 سيدنا محمد وعلى آل سيدنا  
 محمد وصحبه وسلم تسليماً  
 كنبراصلاة دائمة  
 بدوامك باقية ببقائك  
 لا تنتهي لها دونك  
 صلاة ترضيك وترضيه  
 وترضى بها عنى يا رب العالمين  
 وسلم كذلك والحمد لله على  
 ذلك سبحانه وبك رب العزة  
 عما يصفون وسلام على  
 المرسلين والحمد لله رب  
 العالمين

التذرية على الاصل (وان يقع) أي تمام هذا الصيام (قل يوم البحر) وان لم يصم أصلاً أو صام يوماً أو يومين حتى دخل يوم البحر فقد قاتل البدل وهو الصوم ووجب الاصل وهو الهدي ولا يسقط عنه مدة عمره حتى قدر عليه أراحه بمكة ولا يجوز له أن يصوم الثلاثة في أيام البحر والتشريق وبعد هاتين الوقت (وأن يشي) هذا الصوم (من الليل) فلو نوى قبل غروب الشمس أو بعد طلوع الفجر لم يجزه كما أنه في جميع الكفارات في الحج وغيره لا بد من النية بالليل (وان يكون عابراً عن الهدى في أيام البحر) الاطهر ان يقال وان يكون غير قادر على الدم وقت الحلق أو التقصير فانه اذا قدر عليه يوم بعد تحله لم يفرضه حيث يصح صومه كما سيأتي بمصرحاً في كلامه (فلا يعتبر قدرته قبلها) أي قل أيام البحر (ولا بعد هاتين الثلاثين وهو قادر) أي على الدم قبل ان يشترع في صوم الثلاثة أو في خلافه أو بعد ما صام كذا (ثم يجز يوم البحر) أي قبل حلقه (جار صومه ولو صام) أي الثلاثة (فقيرا) أي عابراً (ثم أيسر) أي قدر على الهدي (يوم البحر) أي فقهه تفصيل (فان كان) أي اقتداره (قبل الحلق بل الصوم) أي حكمه (ووجب الدم) أي اقتدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل كما لو وجد الماء في خلال التيمم أو بعده قبل الصلاة (وان كان) أي اقتداره على الدم (بعد) أي بعد الحلق أو التقصير ولو في أيام البحر (صح الصوم) أي حكمه كرا جسد الماء بعد ما تيمم وفرغ من صلاته (ولا شيء عليه) أي ولا يجب عليه الهدى لاستقرار البدل في وضع الأصل ولا يجمع بين البدل والمبدل فتأمل (وان لم يتصل حتى مضت أيام البحر فأيسر) أي قدر على الهدي (لم يجب الهدى وأجزأ صومه) وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه لأن الذبح موقت بأيام البحر فادامض فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدي فكانه تحلل ثم وجد الهدى وزاد في الكبير وان يكون اذا وهما على الوجه المسنون فلو أدامها على غير وجه السنة بان أحرم القارن بالعمرة بعد طواف التمدوم فلا يجوز له الصيام وعليه دم كما مر وكذا المكي اذا قرن أو تقمع فانه مكي وعليه دم تجبر ولا يجوز له الصوم وان كان معسراً لا يجزئ عن الهدي كما سرح به في السراج الوهاج وغيره والحاصل ان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجبر فاحفظ هذه الكلمة لنفسك في كل قضية ومن المشرط أيضاً ان يقع صومه في أشهر الحج من تلك السنة حتى لو صام الثلاثة في العام الدال في وقت الحج لم يجزه كما صرح به في المسامع واما الاحرام في أشهر الحج بآثاره ان التقمع فليس بشرط بل لو أحرم قبلها وطاف للعمرة فيها أكثره فيها جاز (واما صوم السبعة فنشرط صحتها نيت النية) أي كسائر الكفارات (وتقديم الثلاثة) أي ليكون السبعة معها عشرة كما أنه (وان يصوم) أي السبعة (به أيام التشريق) أي طرمة الصوم في أيامه وقد صرح في البدائع والبحر الآخر أنه لا يجوز صومه في أيام البحر والتشريق (ويستحب ان يصوم الثلاثة متتابعة آخرها يوم عرفة) كما مر (ولا يجب التتابع فيها ولا في السبعة ولكن يستحب) أي في السبعة كما في الثلاثة (ويجوز صيام السبعة) أي بعد القراع من أفعال الحج فانه لا يجوز رقله بالاجماع (بمكة) وكذا في غيرها قبل الرجوع الى الأهل عند ما صاموا نوى الإقامة بمكة أو غيرها (والأفضل) أي المستحب (أن يصومها بعد الرجوع الى أهله) أي نحو بلعس خلاف الشافعية واما ان نوى الإقامة بمكة بجار له صوم السبعة بمكة اجماعاً وقال ابن الهيثم واما صوم السبعة

(تحت) الاستغفارات المبقة  
المندوبة الى سيدنا الحسن  
البصري رضي الله عنه  
نقلتها من عدة نسخ ورأيت  
في بعض نسخها عن محمد  
ابن أسامة رضي الله عنه  
وحدثت عن ترجمته فلم أظفر  
بها قال انه يجب مطلوما  
فراى اليه صلى الله عليه  
وسلم في اليوم فامرهم بملازمة  
هذه الاستغفارات وعلى  
من يقرأ كل عشرة منها  
في يوم أن يبدأ بيوم الجمعة  
ويختم بيوم الخميس وذكر  
أنه والطب عليها على الوجه  
الذي أمر به سبحانه الله عن  
طاه وخلصه من حبه



فلا يجوز تقديمه على قصد الرجوع من منى بعد اتمام عمل الواجبات لانه معلق بالرجوع انتهى  
 وفيه ان المراد بالرجوع في الآية عند علمائنا هو الفراغ من الحج سواء رجع من منى او اقام بها  
 وعند الشافعي هو الرجوع الى أهله تقييده بالرجوع من منى لا قائل به والله أعلم ثم اعلم انه  
 اذا قرن العبد أوتقح ولم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر فحطل فعليه دمان اذا اعتقد لم للقران  
 أو التمتع ودم لا حلاله قبل الذبح كذا ذكره في الكبير ولا خصوصية لهذا الحكم بالعبد فان حكم  
 الحر كذلك في تعدد الدم وان عجز القارن والمتمتع عن الهدى والصوم بان كان شيخا فانيا بقى على  
 ذمته ولا يجوز له الهدية عن الصوم كذا في شرح الزيادات للعتابي وفيه بحث لانه اذا كان عاجزا  
 عن الهدى انتقل حكم الوجوب الى الصوم واذا عجز عنه فالقياس ان تجزئه القدينية عنه كفاي  
 في الصوم والا فلا معنى لبقائه على ذمته فينبغي ان يسقط عنه الصوم كما قالوا في صام الثلاثة  
 وتمكن من صوم السبعة فلم يصم حتى مات سقط عنه الدم فهذا مع عدم تمكنه من الصوم أولى  
 بان يسقط عنه الدم والله أعلم ثم اختلف أصحابنا في تعريف حد الغنى في باب الكفارات فقال  
 بعضهم قوت شهر فان كان عنده أقل منه جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت  
 يوم وليلة لم يجزله الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدارا ما هو الواجب عليه وهو موافق  
 لما روى عن أبي حنيفة وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله انه اذا كان عنده قدر ما يشتري  
 به ما وجب وليس له غيره لا يجزئه الصوم وقال بعضهم في العامل بيده أى الكاسب بمسك قوت  
 يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل بمسك قوت شهر على ما ذكره السكرماني وهو تفصيل حسن الا ان  
 هذا اذا لم يمكن في ملكه عين المنصوص لانه ان كان في ملكه فلا يجوز له ان يصوم كما صرح به في  
 الخلاصة والمبدائع ولو كان عليه دين كما ذكره بعضهم وعن أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة  
 رحمه الله ان كان له فضل من مسكنه وكسوته عن الكفاف وكان الفضل مائتي درهم فصاعدا  
 لا يجزئه الصوم

« فصل في قران المكي لقران لاهل مكة » أى حقيقة أو حكما (ولا لاهل المواقيت وهم الذين  
 منزلهم في نفس الميقات) وكذا من حاذهم من غيرهم (ولا لاهل الحبل وهم الذين بين المواقيت  
 والجرم) وهذا القول تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام والاشارة الى التمتع  
 وفي معناه القران (فن قرن منهم) أى ولو باضافة أحد النسكين الى الآخر (كان مسيئا وغيابه  
 دم جبر) أى كفارة لاساءته حتما لان قرانه غير مستنون ليكون عليه دم شكر (ويلزمه رفض العمرة)  
 أى لثلاث يكون عمله مخالفا للسنة (فأذا رفضه فعليه دم الرفض) وهو دم جبر (وان لم يرفض) بان  
 مضى عليها (فدم الجمع) أى مع الإساءة عليه وهو دم جبر كما سبق وأبضا ان جنى جنابة قبل الرفض  
 يلزمه ما يلزم القارن الآفاقي (ولو دخل الآفاقي مكة في أشهر الحج بعمره فأفسدها) أى بجماع  
 قبل طواف العمرة وأتمها (ثم أحرم بمكة) أى منها وفي حكمها أرض الحرم كلها (بعمره وحجته)  
 أى معها أو بدمه اخلا (رفض العمرة) ومضى في حجته وعليه عمرة ودم (لانه صار كالملكى) أى حكما  
 في منعته من القران (ولو خرج) أى ثانيا (الى الآفاق ففرن) أى بعد ما اعتمر في أشهر الحج  
 فأفسدها واتفق قرن (كان فارنا) أى مسنوننا (ولو خرج المديكى) وعن في معناه (الى الآفاق  
 قبل أشهر الحج) وهذا بلا خلاف (وقيل ولو فيها) أى ولو خرج في الأشهر ويبدل عليه ما سبق (صح)

(ثم) وقفت على نسخة أخرى  
 من هذه الاستغفارات  
 بعينها ذكر في أولها أنهم امرؤ  
 عن سيدنا أمير المؤمنين  
 على بن أبي طالب كرم الله  
 وجهه وروى عنه وأنه كان  
 يستغفر بها سحر كل  
 ليله (وذكر) ان الاستغفار  
 أفضل أوقات الاستغفار  
 الى طلوع الفجر (وذكر) أن  
 أتم الاستغفار ان يكون  
 سبعين مرة وأورد فيها  
 أحاديث وآثارا وقد أثبتنا  
 رجاله الانتفاع بهم افان وقف  
 على ذلك أحد من اخواني  
 المسلمين وانتفع به فانا أسأله  
 ان لا ينساني من دعائه



قراؤه ولم يدم شكر) والحاصل ان المكي ممنوع من ان يقرن بمكة وما اذا خرج الى الاقفاق بأن جاوز الميقات قبل اشهر الحج او بعدها وقرن صبح قراؤه ويكون مستنونا ولا يبطل بالامام بأهله لانه لا يشترط لصحة القران عدم الامام كالنكاح اذا قرن ثم عاد الى الكوفة لم يبطل قراؤه كذا هاتوا وقد الجبوري وصاحب المبسوط بان المكي اعلم بصح قراؤه اذا خرج من الميقات الى الكوفة مثلاً قبل دخول اشهر الحج اما اذا خرج بعده فدخلها فلا قران له لانه لما دخلت اشهر الحج وهو داخل المواقف قد صار ممنوعاً من القران شرعاً فلا يتغير ذلك بخروج جسمه من الميقات هكذا روى عن محمد قال السجستاني وهو الصحيح وأطلق صاحب الهداية والكافي والمجمع وغيرهم بقولهم المكي اذا خرج الى الكوفة وقرن صبح قراؤه قال في البحر وهو محمول على ما قاله صاحب المبسوط والمجبري لكن قال ابن الهمام قد يقال انه لا يتعلق به خطاب المنع بل مادام بمكة فاذا خرج الى الاقفاق التحق بأهله لما عرف ان كل من وصل الى مكان صار ملحقاً بأهله كالأقفاق اذا قصد بستان بن عامر حتى يجازله دخول مكة بلا احرام وغير ذلك فاطلاق المصنف أي صاحب الهداية هو الوجه انتهى والظاهر ان في المسئلة خلافاً لما في الكرماني قال ابن سماعة عن محمد اذا دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة أو داخل الميقات ثم خرج لم يصح قراؤه عند أبي حنيفة وهو الصحيح قال في البحر وتقصيده بقوله عند أبي حنيفة يقتضي أن يصح عند ههما وأما ما في المسئلة الفارسي من أن المكي اذا خرج الى الميقات وأحرم بعد معرفة وجهه ما فانه يرفض العمرة في قراهه في البحر انه محمول على ما اذا خرج الى الميقات بعد ان دخلت عليه اشهر الحج وهو بمكة

### • (باب المنع) •

وهو في اللغة بمعنى التلذذ والانتفاع بالشئ وفي الشريعة كما قال (وهو الترفق) أي لغبر المكي (بأداء التسكين) أي العمرة والحج (في اشهر الحج في سنة واحدة من غير الامام) أي بأهله (بينهما المام صحياناً) أي بأن يكون حاله متحلاً من عمرته وقبل شروعه في حجه وراي بعضهم في سفر واحد كما ذكره صاحب الهداية وزاد آخرون باحرام مكي للحج واعلم ان مقتضى الانتفاع بالتحقق الى الله تعالى بالعبادتين كما استتاره المصنف أو تمتعه بمخلوقات الاحرام بعد تحلله من العمرة أو لا تمتعه بسقوط الذود الى الميقات ولا يبعد ان يقال لمتعه بالحياة حتى أدركه احرام العجبة (وهو أفضل من الافراد) أي عند نافي الروايات المشهورة وهو الصحيح في شرح المنظومة ان التمتع أفضل من الافراد بالاجماع بين أصحابنا في ظاهر الرواية والله أعلم

• (فصل في شرائطه) وهو أحد عشر شرطاً (الاول ان يطوف للعمرة كله أو أكثره في اشهر الحج) فلوطاف للعمرة جنباً أو محدثاً في رمضان ثم أعاده في شوال ورجح من عامه لم يكن متمتعاً اتفاقاً أما عند الكرخ ومن وافقه فلا يلازمة في الاصل بالعادة وأما عند أبي بكر الرازي ومن معه ان كان برتبة في الاصل بالعادة لكن لا يكون متمتعاً لانه نص عليه محمد في الاصل والحل لم يدر دخل مكة بعمرة قبل الاشهر يريد التمتع أو القران أن لا يطوف بل يصبر الى ان يدخل اشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف طوافاً واقعاً عن العمرة على ما تقدم ولو طاف الكل أو أكثره ثم دخلت اشهر الحج فأحرم بعمرة أخرى داخل الميقات ثم حج من عامه لم يكن متمتعاً عند الكل لانه صلب

الصالح ويشترط كفي في استتقاره لعمل الله بفطر لنا أجمعين  
• (فصل) • فاذا كان اليوم الثاني من ذي الحجة صلى الصبح بمكة وتوجه الى منى ان كان محرماً بالحج وحده أو بالحج والعمرة فان لم يكن تقدم له احرام أحرم بالحج وفعل ما تقدم في صفة الاحرام فان أراد تقديم سعي الحج فليطف طوافاً نقلاً رمل في الاشواط الثلاثة الاولى ثم يمشي في الباقي على هنته ويصلي ركعتي الطواف ثم يخرج الى العقبة يسمى بين الصفا والمروة سبعة أشواط ويدعو

حكمه حكم أهل مكة بدليل أن مكة ميثاقه ميثاقهم قال الكرمانى الان يخرج الى أهله أو  
ميقات نفسه على ما ذكره الطحاوى ثم يرجع محرما بالعمرة انتمى والظاهر ان هذا الحكم بالنسبة  
الى الآفاق الذى صار فى حكمه المكى بخلاف المكى الحقيقى فإنه ولو خرج الى الآفاق فى الأشهر  
لا يصير متمتعاً بمنزلة السابق ولما ساقى من اشتراط عدم الإمام فى التمتع هذا والظاهر ان المتمتع  
بعد فراغه من العمرة لا يكون متمتعاً باتبان العمرة فإنه زيادة عبادة وهو وان كان فى حكم المكى  
الآن المكى ليس بمنوعاً عن العمرة فقط على الصحيح وانما يكون بمنوعاً عن التمتع كما تقدم والله  
أعلم (الثانى أن يقدم احرام العمرة على الحج) وهذا مستغنى عنه بقوله (الثالث أن يطوف للعمرة  
كله أو أكثره) أى فى أشهر الحج (قبل احرام الحج) فلو لم يطوف قبل احرام الحج أو طاف أقله ثم  
طاف كله أو أكثره السابق بعد احرامه للحج لا يكون متمتعاً بل قارناً ولو طاف أكثره قبل احرام  
الحج وأقله بعده كان متمتعاً (الرابع عدم افساد العمرة) فلو أحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم أفسدها  
وأتمها على الفساد وحل منها ثم حج من عامه ذلك قبل أن يقضى به المكيك فتمتعاً ولو قضى عمرته وحج  
من عامه فبقيت مفصلة بل يحلها الكتب المبسوطة (الخامس عدم افساد الحج) فلو لم يفسد عمرته بل  
أفسد حجته لم يكن متمتعاً (السادس عدم الإمام) أى النزول (بالأهل المأموهين) وهو ان يرجع  
الى وطنه (حلالاً) والعبرة بالمقام والتوطن لا بالمولد والنسأ ووجود الأهل فيه صحيح متفق الآفاق  
وان كان معه أهله ولا يصح من المكى وان لم يكن له أهل (فان حل) أى الآفاق (من عمرته) أى  
فى الأشهر (ورجع الى أهله ثم حج) أى ولو من عامه (لم يكن متمتعاً ولو رجع قبل الطواف أو بعده  
قبل الحاق ثم غاد) أى رجع أى حال كونه محرماً بعمرته (وحج) أى من عامه (كان متمتعاً) أى لعدم  
صحة الإمام كما قال (وهذا هو الإمام الفاسد) أى الغير المعترف بمنع الشرع للمتمتع (وهو ان يرجع  
حراماً الى وطنه) وهو أنهم من أن يكون محرماً بعبادته مرة أو بوجه والحاصل ان الإمام صحيح وهو بمطل  
التمتع بالاتفاق وفاسد وهو لا يبطله عندهما خلافاً لمحمد وتفسير الأول ان يرجع الى وطنه وأهله  
بعد أداء العمرة حلالاً ولا يكون العود الى مكة مستحقاً عليه ثم يعود الى مكة ويحرم بالحج وقال  
القارى وسواء شهد ليس من ضرورة صحة الإمام كونه حلالاً ولكن شرطه أن لا يكون العود  
مستحقاً عليه وفيه اشكال لان عدم استحقاق العود شرط عندهما الآن يقال المعبر عنه  
الاستحقاق والمفروض بأن ترك أكثر طواف العمرة لا الواجب بأن ترك الحاق وأما عندهما  
فيعتبر الاستحقاق المفروض والواجب وكذلك المستحب عند أبي يوسف لان الحاق فى الحرم  
مستحب عنده وتفسير الثانى أن يعود اليه حراماً ويكون العود مستحقاً عليه وجوباً واستحباً  
ولهما منافع يثبتان كثيراً بمبسوطة فى محلهما (والرجوع الى داخل الميقات بمنزلة مكة) أى بمنزلة  
رجوعه الى مكة وقد سبق حكمه (والى خارجه) أى والرجوع الى خارج الميقات حال كونه (غير  
بلده قبل هو مكة وقبل هو كعبه) أى من الآفاق (السابع أن يكون طواف العمرة كله أو  
أكثره بالحج) بالرفع أى وان يكون الحج معها (فى سفر واحد) فلو رجع الى أهله قبل اتمام الطواف  
ثم عاد ورجع فان كان أكثر الطواف فى السفر الأول لم يكن متمتعاً (لأنه اجتمع له نسكان فى سفرين  
وان كان أكثره فى الثانى) أى من سفره (كان متمتعاً) هكذا أطلقه قاضيان ولم يحلها الى قول  
احد من الأئمة بل ذكر حكمه مسكوتاً فيه وكذا أطلق فى المحيط والمبسوط ولم يحلها فيه ما خلا

بالادعية التى تقدم ذكرها  
ثم يتوجه الى منى ويصلى  
بها خمس صلوات الظهر  
والعصر والمغرب والعشاء  
والفجر من اليوم التاسع  
ويقول اذا وصل منى  
(اللهم) هدى منى فامنى  
على بآمنت به على أوليائك  
وأهل طاعتك سبحان الذى  
فى السماء عرشه سبحان  
الذى فى الأرض سطوته  
سبحان الذى فى البحر سبيله  
سبحان الذى فى النار سلطانه  
سبحان الذى فى الجنة رحمة  
سبحان الذى رفع السماء  
ووضع الأرضين بقدرته  
سبحان الذى لا منجى ولا ملجأ



لم يصرحوا به) أي بالحكم فيه (قال صاحب الجرو ينبغي ان يكون الحكم للكثير أي لا كثر  
فان كان أكثر أقامته بالمدينة أي مثلاً يكون متمتعاً وبجدة فلا (وأطلق في خزنة الأكل) أي  
عبارة (بالمع) أي حيث قال كوفي له أهل بجدة وأهل بالكوفة لم يكن له تمتع انتهى وليس فيه  
تصريح بالمنع بل هو مطلق قابل للتنبيه على مقتضى القاعدة ان لا كثر حكم الكل وكذلك  
ما أطلقه السكراني بقوله ولو كان له أهل بالكوفة وأهل بالبصرة ورجع إلى أهل له بالبصرة ثم حج  
لم يكن متمتعاً لكن إطلاق الآية وهي قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهل له حاضري المسجد الحرام  
يؤيد إطلاق المشايخ العظام ولان المانع من صحة التمتع هو الإسلام ولا شك في حصوله سواء  
كثرت الإقامة أو قلت بالمقام وأيضا قد صرحوا بأنه اذا دخل مصر أو تزوج فيه أنه يصير مقيماً  
بنفس التزوج بالنية الإقامة في رواية وأغرب المصنف في الكبير حيث ذكر هذه المسئلة وقرع  
عليها أنه ينبغي أن لا يضح تمتع من دخل متمتعاً فتزوج بمكة وهو على نية الرجوع لانه صار بمكة  
وطناله وعلى رواية أنه لا يصير مقيماً بنفس التزوج من غيرنية الإقامة يكون متمتعاً وهذا مقتضى  
القواعد انتهى ووجه غرابته من وجوه كما لا يخفى لانه يوجد مستوطن غير مقيم ولانه اذا تزوج  
وهو على نية الرجوع كيف يصير بمكة ووطناله ولا صرية في تفاوت الحكم بين الإقامة والاستيطان  
ولان جواز التمتع لا فاقى مقدمه بعدم الاستيطان لا بعدم الإقامة كما سبق وانما منع المكي من  
التمتع وهو من أهل داخله الآية السابقة وهذا صحيح الطحاوي بان الاتفاقي اذا تمتع ومعه أهله  
وأمر أنه فانه يكون متمتعاً انتهى وكلام الاصحاب ايضا ظاهر فيه كما لا يخفى وامامنا صرح به أبو  
اسحق القهاوي بأنه لو استوطن المكي في العراق أو غيره من الآفاق فليس بحاضر بالاتفاق ولو  
استوطن الغريب بمكة فهو حاضر المسجد بالاختلاف فراه ان من لم يكن أهله حاضري المسجد  
الحرام يجوز له التمتع ولو كان هو من مكة أصلاً ومنشأً ومن كان على خلاف ذلك لا يكون له تمتع  
لان العبرة بالحالة الحاضرة والإقامة الحاضرة والمراد بأهله نفسه كما ذكره أهل التفسير

(فصل في تمتع المكي) أي في حكم تمتعه ومن في معناه (ليس لأهل مكة) أي المقيمين بها (وأهل  
المواقيت) أي نفسه أو ما حاذوا (ومن بينها وبين مكة) أي بين الحل من داخل المواقيت  
وبين الحرم المحرم (لا يمتنع) (لا يمتنع) كونه (في تمتع منهم كان عاصياً) أي لحوائه الآية (ومسبأ)  
أي في فعله أتركه السنة (وعليه لاسأته دم) أي دم جبر وجناية كفرته قال في البدائع فبقيت  
العمره في أشهر الحج في حقهم معصية أي لحوائهم السنة اذا أرادوا الحج في تلك السنة لما في  
التخفة ومع هذا لو تمتعوا جازوا وأوجب عليهم دم الجبر وفي السكراني لا يجوز لهم أن يضيّعوا  
العمره في الحج ولا الحج إلى العمره انتهى وهذا يفيد ان المكي اذا أتى بعمره ليس عليه شيء الا انه  
ممنوع من اضافة الحج إليها سواء في أنائها أو بعد هذا وهذا لا ينافي ما ذكره العلامة عمر النسفي في  
تفسيره التيسير من أن حاضري المسجد الحرام ينبغي لهم ان يعتمر وفي غير أشهر الحج ويفردوا شهر  
الحج للحج لانه أراد التيمم لهم بترك عمرتهم لئلا يقعوا في محذور رقتهم ولا يظنوا ان ذا القعدة  
من الأزملة الفاضلة للعمره مطلقاً الوقوع عمره صلى الله عليه وسلم الاربعة كلها في ذى القعدة  
فان هذا الحكم ليس على إطلاقه بل مقيد بمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام كما أشار  
إليه في كلامه وامامنا ذكره في النهاية من ان المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج لكن لا يدرك

واقض بعرفات حاجتي انك  
على كل شيء قدير (اللهم)  
اجعلها أقرب غداً وغداً  
من رضوانك وأبعد هاماً من  
مخطئك (اللهم) اليك  
غداً ودوت عليك اعتمدت  
ووجهك أردت فاجهني  
عن تباهي به اليوم من هو  
خير مني وأفضل (اللهم)  
اني أسالك العفو والعافية  
والعافاة الدائمة في الدنيا  
والآخرة وصلى الله على  
خير خلقه محمد وآله وصحبه  
أجمعين فاذا وصل إلى  
عرفات نزل بهم مع الناس  
غير متمتعين بها وتضرع إلى  
الله وتصدق وأخلص نية  
وأكثر

ففسد به التمتع فعمول على ما تقدمناه لأن الغالب أن المكي لا يحتاج عن الحج فإذا أتى بعمرته  
 في أشهر الحج ورجع فانه فسد به التمتع المستنون لوقوعه في الإساءة وما قوله في النهاية أيضاً أن  
 المكي عند ما من أهل القرآن والتمتع أيضاً السكن للمتنعة بشرط لا يوجد من دار بمكة أي لا يصل  
 الإمام فعمول على أنهم ما يمتحان منه أو المراد بأنه إذا خرج من الميقات جازله الأمر أن من  
 التمتع والقرآن فانه يصير حديث حكم المكي كالاتفاق وقال ابن الهمام عند قول صاحب الهداية  
 وليس لأهل مكة تمتع ولا قرآن بحقل نفي الوجود أي في الشرع فالمراد نفي الصحة وكذا قوله أي  
 ليس يوجد لهم حتى لو أصرم مكي بعمرته أو هم ما وطاف للعمرة في أشهر الحج شجج من عامه لا يكون  
 مقنعا ولا قاربا انتهى وهو احتمال مردود للاجتماع على صحة عمرته وقرآن حجته وانه مقتنع أو قارن  
 مسمى والله أراد احتمال العبارة مع قطع النظر عن مطابقة الرواية ولذا قال ويحتمل في الحل  
 كما يقال ليس لأن تصوم يوم النحر ولأن تنزل عند الغروب والطلوع حتى لو أن ميكا اعتزف  
 أشهر الحج ورجع من عامه أو جمع بينهما ما كان مقنعا وقاربا أنما الله إياهما على وجه منهي عنه  
 ويروا في ما في غاية البيان ومن تمتع منهم أو قرن كان عليه دم وهو دم سبابة لا يأكل منه ثم نزل  
 ما في التحفة ثم قال فإذا كان الحكم في الواقع لروم دم الجبر لم ثبوت الصحة لانه لا جبر إلا ما وجد  
 بوصف نقصان الإمام يوجد شرعا فنقول يمكن كون الدم للاعتزاف في أشهر الحج من المكي للتمتع  
 وهذا فاقم ببر حنفية العصر من أهل مكة ونارعتهم في ذلك بعض الأفاضل من الحنفية من  
 قريب وجرت بينهم شرورو ومعتد أهل مكة ما في البدائع من قوله ولأن دخول العمرة في أشهر  
 الحج إلى أن قال وقع رخصة لا آفاق ضرورة تهذرا نشاء مقر للعمرة لنظر الله وهذا المعنى لا يوجد  
 في حق أهل مكة ومن يعنهم فلم تكن العمرة مشروعة في أشهر الحج في حقهم فثبتت العمرة في  
 أشهر الحج في حقهم معصية انتهى ملخصا لكن ما في البدائع من البدائع لانه مخالف لما ذكره  
 واحد خلافة وقد أطلق أصحاب المتن أن العمرة جائزة في جميع السنة وأنما تكره في يوم عرفة  
 وأيام الحروب وأيام التشريق والاطلاق يشمل المكي وغيره ولم يصرح أحسب بأن المكي ممنوع من  
 العمرة المفردة على ما تقدمناه وأما ما هو ممنوع من التمتع للآية المذكورة فمأذ كروم من كون العمرة  
 المفردة من أهل مكة معصية بخلاف الكتاب والسنة ومناف للدراسة والرواية وقد صرح  
 صاحب النهاية بأن المكي لا يكره له أن يعتمر في أشهر الحج من أين لهؤلاء منع العمرة المفردة  
 للمكي وقد أطلق الله سبحانه حيث قال وأتموا الحج والعمرة لله والعبرة بعموم اللفظ لا بتخصيصه  
 السبب لورود الآية في العمرة الآفاقية وأما كون العمرة في أشهر الحج من أجرة التجرد وهو  
 من عبارات أهل الجاهلية والعبادة في دفع هذا الاعتقاد الفاسد أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة وقال دخلت العمرة في أشهر الحج من غير أن يثبت لآفاقية وغيره  
 ولما قال في التمتع بعد ذلك فأنكار أهل مكة على هذا أي على ما ذكرناه من اعتدال المكي في أشهر  
 الحج أن كان لجزء العمرة خطأ بلا شك وإن كان لعلمهم بأن هذا الذي اعتدروا به ليس بحج يختلف  
 عن الحج بل يخرج من عامه فصحيح بناء على أنه يستند أنكاره في المكي لا مجرد عمرته فاذن ظهر لنا  
 ما خرج هذا الظاهر منه في إجازة العمرة من حيث هي مجرد عمرة في أشهر الحج انتهى لكن نفي  
 الكلام أن مجرد علمهم لا يكفي في الإساءة الفعلية لأن إرادتهم الإساءة الفعلية والحاصل أن

الذكر والتسبيح والتسبيح  
 وكرر كثيرا لا اله الا الله  
 وحسب لا شريك له الملك  
 وله الحمد يحيي ويميت وهو  
 على كل شيء قدير  
 \* (فصل) ما إذا زالت الشمس  
 ذهب الإمام أبو نائبة مع  
 الناس إلى مسجد إبراهيم  
 عليه وعلى نبينا وعلى سائر  
 الأنبياء أفضل الصلاة  
 والسلام وخطب بهم  
 خطبتين يعلم الناس فيها  
 مناسكهم وصلى بهم الطهور  
 والعصر جماعة من غير فصل  
 جمع بينهم ما ولي وجه الله  
 وصلى على النبي صلى الله عليه  
 وسلم ودعا لنفسه وللمسلمين  
 وعاد بهم

عمرته المجردة لا تكون مكرهه ولا ملزمة للكفارة بل تكون مانعة من المتعة فلو كرر المكي ومن عنده من المتع الا فاقى العمر في أشهر الحج ورجع من عامه لا يشكر عليه الدم خلافا لما لم يتحقق المسئلة وتوهم والله أعلم واغرب ابن الهمام بعد تحقيق مقام المرام حيث قال ثم ظهروا بعد تحويل ثلاثين عاما ان الوجه منع العمرة للمكي في أشهر الحج سواء حج من عامه أو لا ثم قال بعد ما اطال غير اني رجت ان المتعة تتحقق ويكون مسئلة أنسابه قول صاحب النخبة لكن الوجه خلافه لتصريح أهل المذهب من أبي حنيفة وصاحبيه في الا فاقى الذي يعتبر ثم يعود الى أهله ولم يكن ساق الهدي ثم حج من عامه بقولهم بطلت معه وتصریحهم بأن من شرائط المتع مطلقا ان لا يلبأه بينهم المأما صحبها ولا وجود للشرط قبل وجود بشرطه وقال ومقتضى كلام أئمة المذهب أولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ انتهى ملخصا وفيه ان الجمع بين كلام أئمة المذهب وبقول المشايخ هو الاولى باعتبار أن نقول قولهم بطلت معه من ادهم بطلت معه من المسنون لامتعتهم اللغوى للتحقق بلا مصرية عندهم وكذا تصریحهم في الشرط بان الشرط انما هو في التمتع المستنون لا في التمتع والافلا معنى لوجوب الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأما الجواب عن الامام فهو ان الامام أهل مكة ليس يضرهم لما وقع اتفاق علماء الاعلام من ان الا فاقى اذا كان معه أهل صح له التمتع وانما يضره الامام اذا كان بعد فراغه من عمرته سافر الى بلده أو قرية من نحو كوفة أو بصرة ونزل بأهله كما هو مقرر في محله وهذا غاية التحقيق والله ولي التوفيق فانظر الى ما قال ولا تنظر الى من قال ان كنت من أهل الحال ثم رأيت المسئلة منقولة بعينها صريحة في شرح الطحاوي حيث قال وانما لهم أي لأهل مكة أن يؤدوا العمرة أو الحج فان فاروا أو تمعوا فتدأوا أو يجب عليهم الدم لاساءتهم ولا يباح لهم الا كل من ذلك الدم ولا يجوز لهم الصوم وان كانوا مسلمين كذا في التاتارخانية (ولو خرج المكي الى الا فاقى) كالمدينة والكوفة (في أشهر الحج أو قبلها) يعني دخل مكة بعمرة في أشهر الحج وحج من عامه (لا يكون مسئلة) أي على طريق المسئلة لوجود الامام (سواء ساق الهدي) أي مع كون الامام بأهله بحسب الظاهر يقع فاسد الكونه محرما (أو لم يسقه) فانه حينئذ يقع المأمة صحبها الكونه حالا وذلك لان سوقه الهدي لا يمنع صحة المأمة بخلاف الكوفة اذا ساقه لان الهدي مستحق عليه فأما المكي فلا يستحق عليه الهدي فصح المأمة مع السوق كما يصح مع عدمه على ما صرح به غير واحد كصاحب البسائط والمكرماني وشراح الهداية وغيرهم لكن الكرماني ناقضه في مناسكه حيث قال في فصل حكم المكي اذا قرن أو تمع فان لم يجاوز المكي الميقات الا في أشهر الحج فليس يمتنع وعندهما تمتع وان جاوز الوقت قبل أشهر الحج كان تمتعا عند الكل لان أشهر الحج قد دخلت وهو في مكان جاز لأهله التمتع والقران في إزاله التمتع أيضا انتهى ويؤيده ان أهل التفسير قالوا ان المراد بأهله في قوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام نفسه سواء يكون له أهل أم لا وقد ذكر عز بن جماعة في مناسكه ان المكي اذا خرج الى بعض الا فاقى لحاجة ثم رجع وأحرم بالعمرة في أشهر الحج ثم حج من عامه لم يلزمه الدم باتفاق الاربعة انتهى والمراد بعدم لزوم الدم الجبر المقتضى على تركه السنة لان دم المأمة سواء يكون شكرا عندنا أو جبرا عند غيرنا فهو لازم اتفاقا قصوده ان تمتعه حينئذ يكون مسئونا غير مكره

الى الموقف

• (فصل في موقف النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة) •  
(اعلم) ان موقف الامام الآن هو محل من تقع مبنى في ذيل جبل الرحمة يقف فيه الامام ومن معه بحيث يكون قريبا للناس ويقف أمير الحاج والحامل بحته ويقف الناس عن يمينه ويساره وخلفه وأمامه من دحين علمه وانما اختيار ذلك المحل لكثرة الناس وسعة المحل وإشراقه وأما موقف النبي صلى الله عليه وسلم فقد اجتمع في تعيينه طائفة من العلماء (قال) ابن جماعة قد اجتمع

بلا خلاف لكن لا بد من قيد خروجه من مكة الى الاقفاق قبل أشهر الحج عندما كان المسئلة  
فيما انفصل على ما سبق وكلام الكرماني يجعل على الوقفين لاعلى التساقض كما توهم المصنف في  
الكبير وأنى بأجوبة كاهاضعة الإجاب بأن في المسئلة روايتين وبأن ماد كراؤلا مطلق  
يجعل على أنه في أشهر الحج عند أبي حنيفة لا غير ثم ذكرنا ما فصل هذا وما في شرح  
المجمع للمصنف ان المسئلة اذا خرج الى المكة وقرون أو تمتع صح ينبغي أن يجعل على أحد نوعيه  
أو صح على إطلاقه لكن فيه التفصيل المذكور من حيث ان تمتعه امامسون فيجب دم نسكهم  
أو غير مسنون فيجب دم جبر ولا يعذر ان يفرق بين المسئلة المستوطن وبين المسئلة المقيم فيمنع منع  
الاول دون الثاني حيث ان سفره أبطل اقامته فيصدق عليه انه جع منهم ما به فردا وهذا كما  
اذا كان خروجه الى الاقفاق قبل الاشهر وأما بعد دخوله فلا يجوز خروج المسئلة من مكة  
على قصد التمتع بل نزاع لانه حينئذ ليس من أهله والله اعلم ثم اعلم ان المصنف ذكر ان كل من  
مسكه داخل المواقيت فهو كالنكح بلا خلاف عندنا ومسكه من في نفس المواقيت وأما  
الاقفاق اذا دخل الميقات أو دخل مكة بعمره وحل منها قبل أشهر الحج فان مكث بها حتى يخرج  
فهو كالنكح وان خرج الى الاقفاق قبل الاشهر فكلا الاقفاق أو يها ان كان المسئلة عند أبي حنيفة  
وكلا قافي عندهما

الذي تقدمه الله تعالى  
برحمته في تعيين الموقف  
الشريف الشريف يقال  
الجمعة المستقلة للشرقة  
على الموقف وهي من وراء  
الموقف مسافة من الرابية  
وهي التي عن عيتم اوردها  
صحراني من قبل بضر الجبل  
المذكور والبناء المرفوع عن  
يساره وهو الى الجبل اقرب  
بقابل بحيث يكون الجبل  
قبالة الواقف عن اليمين اذا  
استقبل القبلة ويكون  
طرف الجبل لقاء وجهه  
والبناء المرفوع عن يساره  
بقابل وراءه فان طافرت  
بوقب النبي صلى الله عليه  
وسلم فهو العاية

هـ (فصل في ولايته شرط للتمتع احرام العهدة من الميقات) أي كما هو مذهب بعض الروايات  
(ولا احرام الحج من الحرم) أي لكون الاحرام من الميقات من جهة الواجبات فلو احرم من الحرم  
داخل الميقات ولو من مكة أو للحج من الحل) أي ولو من عرفة (ولم يلزم ما للمصنف) أي  
رسويعه الى وطئه خللا (يكون متمما) أي على الوجه المسنون (وعليه دم ترك الميقات) أي  
من الحرم أو الحل في صورتين (ولا يشترط أيضا ان يحرم بالعمره في أشهر الحج) أي بل يشترط  
أن يقع أكثر طوافه فيها (ولا أن يكون المسكن عن شخص واحد) بل وان يكون أحدهما  
عن نفسه والآخر عن غيره (حتى لو أحرمه شخص بالعمره وآخر بالحج) أي وان ذناله في التمتع  
(جاز) لكن دم المنة عليه في ماله وان كان فقيرا فعليه الصوم

هـ (فصل في التمتع على نوعين متمتع يسوق الهدى) أي من أقول احرامه (ومتتمع لا بد وقه والاول  
أفضل) أي لزيادة افادة الصدقة على فضيلة المنة (فاذا أحرم بالتلبية) أي قدمه بالانتم الأفضل مما  
قام مقامهما من السوق وشعوه ولان الجمع بينهما أفضل بأن يحرم بالتلبية قبل التقلب في السوق  
ثم بعد ذلك (ساق هديه وهو) أي السوق عني الدفع من ورائه (أفضل من القود) أي من جره  
من قدامه (الآن لا يساق) أي الهدى منه (فيقوده) أي له ضرورة (ويقال المنة)  
أي الأبل والبقر (بزيادة) أي بتلعة من طرف طرف زاد وهو جراب أو سفرة من جلد أو فحل  
أو لحاء شجرة) بكسر اللام أي فسر هاو هذا كما اعلام بأنه هدى لا يتعترض له قوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعاير الله ولا الشجر والحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت  
الحرام يمشون فضلا من ربهم ورضوانا (والاقتداء بأفضل من الجليل وان جلاهم مع التلبية حسن  
وتركها لا يضر) لانه ليس بمنفعة بل مستحسن (ويجوز الاشعار وقيل بكرة) قال في المحيط هو الصبي  
وقيل بدعة لانه مثله (وقيل بـ بن) وهو الاصغر وفي المحيط هو الصبي لما ورد في الاخبار وثبت



في الاثر فقد قال الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي لم يكره أبو حنيفة أصل الاشعار  
وكيف يكره ذلك مع ما شاهده من الاخبار وانما كره اشعار أهل زمانه لانه رآهم يبالغون  
في ذلك على وجه يخاف منه هلاك البدنة بسرايته خصوصا في حرا الجبال فزأى الصواب في سد  
هذا الباب على العامة لانهم لا يتفقون على الحد فاما من وقف على ذلك بأن قطع الجلد دون اللحم  
فلا بأس بذلك قال الكرماني وهذا هو الاصح وقال صاحب اللباب فعلى هذا يكون الاشعار  
المقتصد المختار عنده من باب الاستحباب وهذا هو أليق بقصد ذلك الجنب وهو اختيار قوام  
الدين والامام ابن الهمام والله أعلم بالصواب وأما عند أبي يوسف ومحمد فالاشعار مكره وفيه البقر  
والغنم وحسن في الابل وقيل سنة كذا في المحيط وحكى ان القدوري اختار قوله ما وكان يرى  
النتوي عليه (وهو) أي الاشعار اذغة بمعنى الاعلام وشرا (أن يطهون بالريح) أي مثلاً (السد فل  
سنام البدنة من قبل اليسار) أي على ما اختاره المتأخرون من علمائنا وحكاة نحر الاسلام  
وقاضيان والكرماني عن أبي يوسف وقال حسام الدين الشهيد في شرح الجامع وهو الاشعار به  
وقبل انه من قبل اليمين كما في رواية عن أبي يوسف (حتى يخرج) أي منه (الدم ثم يبلطخ بذلك  
الدم سنامها) أي ليكون ذلك علامة كونه اهدياً كالقليد (ثم اذا دخل مكة) أي هذا الممتع  
الذي ساق الهمدي (طاف وسعى لعمرته وأقام محرماً) أي لان سوقه مانع من احلاله قبل يوم  
النحر (ولو حلق لم يتحل من احرامه) أي لعمرته بل يكون جنباً على احرامها مع انه ليس محرماً  
بالحج (ولزمه دم) أي كما صرح به الزبائي الان يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه ففي المحيط  
فان ذبح الهدي فرجع الى أهله فله ان لا يرجع الى أهله فله ان لا يرجع الى أهله فله ان لا يرجع الى أهله  
وان أراد أن ينحر هديه ويحل رايه يرجع ويحج من عامه لم يكن له ذلك لانه مقیم على عزيمة المتع  
فيمعه الهدي من الاحلال فان فعله ثم رجع الى أهله ثم حج لاشئ عليه لانه غير متع ولو حل بمكة  
فنحر هديه ثم حج قبل ان يرجع الى أهله لزمه دم لقتعه وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر (وان  
بدا) أي ظهر (له ان لا يرجع الى أهله) أي لا يشرع بهديه ماشاء ولا شئ عليه (ما في شرح قوام الدين معزى الى  
شرح الطحاوي ولو ساق الهمدي ومن نيته المتع فلما فرغ من العمر قبله ان لا يتمتع كان له  
ذلك وبقعه بهديه ماشاء (ولو أراد ان يذبح هديه ويحج لم يكن له ذلك) أي لما سبق (وان شحره ثم  
رجع بعد الحلق الى أهله ثم حج لاشئ عليه) أي لانه غير متع كما تقدم (ولو رجع الى غير أهله من  
الافاق يكون مقبلاً وعليه هديان هدي المتع) أي في محله (وعدى الحلق قبل الوقت) أي في  
أي وقت شاء (وأما المتع الذي لم يسبق الهدي اذا دخل مكة طاف) أي فرضاً (العمرته) أي  
في أشهر الحج (وسعى) أي وجوباً (وحلق) أي استحباباً بقوله (وان أقام حراماً) أي محرماً (جاز)  
وقال الكاكي شارح الهداية وظاهر كلام صاحب الكتاب ان التحلل حتم لمن لم يسبق الهدي  
وذكر الاسبيجاني والوبري والزبلي انه بان خيار ان شاء أحرم بالحج بعد ما حل من عمرته بالحلق  
أو التقصير وان شاء أحرم قبل أن يحل من عمرته ووافقه ابن الهمام أيضاً في هذا المقام (وليس  
عليه) أي على المتع (طواف القدوم) أي بالاتفاق كما صرح به الكرماني وغيره والمراد قبل  
الاحرام بالحج أو مطلقاً لانه صار من أهل مكة حينئذ وليس عليهم طواف القدوم في حجهم  
الا أنهم اذا أرادوا أن يقدموا السهي فلا بد ان يطوفوا ولو تفرق ليصبح سعيهم بهذه لكن قال

في الفضل وان خفي عليك  
فقف فيما بين الجبل والبناء  
المذكور في جميع  
الصحف بينهم والعلل ان  
تصادف الموقف الشريف  
النبوي فيقضي عليك من  
بركاته

\*(فصل في أدعية عرفته)\*  
اعلم تقبل الله منا ومنه  
صالح الاعمال انى قد جعت  
لك ما وقف عليه في ذلك  
فقفول وأنت باسط كفك  
مستقبل البيت الحرام  
الحمد لله رب العالمين ثلاثاً  
تلي ثلاثاً وتقول الله أكبر  
ولله الحمد ثلاثاً لا اله الا الله  
وحده لا شريك له له الملك  
وله الحمد يحيي ويميت بيده

الخير



في النهاية ولو كان هذا الممتع بعد ما أحرم بالجمع طواف رضى قبل ان يروح الى منى لم يرم  
 في طواف الزيارة ولا يسمى بعده قال صاحب النهاية في قوله طواف أى طواف القدوم وتبعه  
 في ذلك الشراح كالح انمريه وصاحب الكفاية وصاحب العناية وفي حواشيه الاكل وان  
 كل متبعان شاء طواف القدوم للجمع قال المصنف وكلهم قالوا ذلك بهذ كرههم انه ليس على المتمتع  
 طواف القدوم وخالفهم قوام الدين وسماه طواف باله تبعاً لما في شرح مختصر الكرخي  
 وكذا الكرماني سماه طواف تنافع قلت أما قولهم ليس على المتمتع طواف القدوم فيقول على  
 ما اذا لم يرتد تقدم السعي أو لا طواف التلبية اندرج تحت طواف فرضه فعمرة كاندراج صلاة  
 تحية المسجد في فرضه صلاة بعد دخوله وقولهم ثم يباح للمتمتع بعد عمرته كالتفرد دليل على انه  
 بأقبط طواف القدوم وأما قولهم المكى ليس عليه طواف القدوم فليس المني ان المتمتع ملحق به  
 حيث انه يحرم من حيث أحرم المكى به اذا المتمتع في حكم الاتفاقي من وجه ولهذا قالوا في تعريفه  
 انه الجامع بين تكبيرين فر واحد واذا كان في حكم المافري في كل نسك يلزمه طواف القدوم  
 في حجة كالقارن وتسمية بعض الائمة له تنفلاً ونطوعاً لا ينافي كونه قدوماً لانه سنة ويطلق عليها  
 انها طواف ريماله ويؤيده ان المذموم من الهابة ان طواف الحية مشروع للمتمتع وانه يشترط  
 للاجرام اعتبار طواف تحية لكن ابن الهيثم طعن في عبارة الهابة وقال بل المتصور ان  
 السعي لا بد ان يترتب شرعاً على طواف فادفرت أن المتمتع بعد احرام الحج تفصل الطواف ثم  
 سعى بعد سقط عنه سعي الحج ومن قيد اجرامه بكون الطواف المتقدم طواف تحية فعليه  
 البيان انتهى وهو غيرلة العيان لان تعيين النسبة في طواف الركن والفرض اذا لم يكن شرطاً  
 فتكيف في طواف التلبية اللهم الا أن يقال مراد صاحب النهاية بالاجرام ان يكون الطواف  
 وقع بعد الاحرام فانه حينئذ لا يكون الاتية والله أعلم بما قصد من التسمية (وطرف) أى المتمتع  
 (بالبيت) أى لا بين الصفا والمروة (مأبده) أى سعى له وأراد ان الطواف عبادته مستقلة يجوز  
 تكرارها بغير خلاف الهى فانه لا يتكرر (ولا يفتقر) أى المتمتع (قبل الحج) وهذا بناء على ان المكى  
 ممنوع من العمرة المفردة أيضاً وقد سبق الله غير صحيح بل انه ممنوع عن التمتع والقارن وهذا  
 المتمتع أخفى غير مجموع من العمرة فجاء قوله تكرارها لانها عبادته مستقلة أيضاً كالطواف (فاد)  
 كان يوم التروية أحرم) أى المتمتع بنوعيه (بالح) وقوله أفضل (لزيادة أيام العبادة) فان كان أى  
 هذا المتمتع (ساق الهدى) أى قبل ذلك (يصير بحر ما يحرامين) قبله زمان في كل جنباً على  
 تكبير (ولا فاحرام واحد) أى فالخطأ وغيره تعدد (وكما تقدم الاسرام على يوم التروية فهو  
 أوّل ساق الهدى) وهو ظاهر وقد سبق (أولاً) أى لم يسبق لكن يقيد أن يكون مقسماً من عدم  
 الوقوع في الخطأ (والأفضل ان يحرم من المسجد) والحطيم أفضل اما كنه (ويجوز من جميع  
 الحرم ومن مكة أوّل من خارجها) أى بالنسبة الى سائر الحرم (ويصح) أى احرامه (ولو خارج  
 الحرم ولكن يجب كونه) أى كونه اسرامه (فيه) أى في الحرم (الا اذا ترجع الى الحبل لاجبة)  
 أى لفرض صحيح لا يقصد احرامه منه (فاحرم منه لاشئ عليه بخلاف ما لو طرح لفصد الاسرام)  
 أى منه فقط وأما ما في الهداية من ان الشرط أن يحرم من الحرم فعمول على شرط الوجوب  
 لا على شرط التعمية لما في الجامع المغير وغيره من أن المتمتع اذا خرج من الحرم وأحرم بالحج

وهو على سلك شئ قدير مائة  
 مرة لا حول ولا قوة الا بالله  
 العلى العظيم مائة مرة تبدأ  
 في كل مرة بيسم الله  
 الرحمن الرحيم وتحت  
 ما بين وتقرأ سورة قل هو  
 الله أحد مائة مرة في أقوالها  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 وتقول سبحان الذى فى  
 السماء عرشه سبحان الذى  
 فى الارض مملوكه سبحان  
 الذى فى البحر ريدله سبحان  
 الذى فى الجنة رحمة سبحان  
 الذى فى النار ساطع  
 سبحان الذى فى الهواء  
 روحه سبحان الذى فى  
 القبر ورضاءه سبحان الذى  
 رفع السماء سبحان

فعلية دم وقالوا ولو عاد الى الحرم قبل الوقوف سقط عنه الدم وقد قال البخاري عند جوابه عن  
قوله الممتع من تكون حجة مكعبة ان هذه النكبة لبيان اثبتية المتع في الحج بمقتات اهل  
مكة ولو ان المكي خرج من الحرم وأحرم بالحج يصير محرما بالاجماع وان كان مكية الله الحرم فكذا  
هنا وهذا لان الاصل في الممتع أن تكون حجة مكعبة ولو أحرم خارج الحرم يصير متهما انتهى  
(ولو أراد تقديم السعي تنقل بطواف واضطرب ورمي فيه) كما سبق (ثم سعي بعده ثم راح الى  
عرفات) هذا وقال ابن العجيمي قال بعض العلماء من أراد تحصيل ما قاله غالب العلماء فدخل  
المسجد ويطوف سبعا ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يصلي سنة الاحرام ويعني بما سبق له في آداب  
الاحرام من الغسل وازالة الثفت واسمعة عمال الطيب وغير ذلك ثم اعلم انه اذا أحرم الممتع بالحج  
فان كان قد ساق الهدى أو لم يسق ولكن أحرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه  
بالجناية ما يلزم القارن وان لم يسبقه وأحرم به بعد الحاق صار كالفرد بالحج الا في وجود دم المبة  
وما يتعلق به والله أعلم

\*(باب الجمع بين النسكين المتحدين)\*

أي كحجتين أو عمرتين (أو أكثر) من الثنتين (أحراما أو أفعالا) يمتدح بن وسياقي باسمهما  
في فصاين (وهو) أي الجمع المذكور (مكرره مطلقا) أي سواء يكون أفاقيا أو ميكا اذا المراد  
بالاطلاق جميع أنواع صور الجمع في الجران الجمع بين احرام الحج واحرام العمرة بدعة  
بالاتفاق بين الاصحاب وفي الجوامع الصغرى للعلماء انه حرام لانه من أكبر الكبائر وكذا ذكره  
السجاري لكن لا يظهر وجه قوله ما في المحيط ان الجمع بين احرام العمرة مكرره وفي الجمع  
بين احرام الحج روايتان اظهرهما لا يكره وهذه ايضا مشكل يحتاج الى بيان الفرق ثم في النهاية  
اضافة الاحرام الى الاحرام في حق المكي ومن بعنا جنابة وفي الكرماني لا يجوز ولعل  
الكرماني اراد اضافة احرام احده النسكين المتحدين الى الآخر والنهاية اراد احرام احده  
النسكين المختلفين فلا اختلاف بل اراد احرام العمرة الى احرام الحج بدليل قوله (وكذلك  
اضافة احرام العمرة الى احرام الحج في حق الاقافي اسامة) وكراهية تعني كافي العناية (بجلائف  
اضافة احرام الحج الى احرام العمرة) اي للاقافي (فانه يجوز له بلا كراهية دون المكي) فانه  
يكره له ذلك

\*(فصل في الجمع بين الحجتين أو أكثر)\* اما الجمع (أي بينهما) (أحراما أو أفعالا) من الاهلال  
وهو رفع الصوت والمراد به هنا ان يحرم (بهما معا) أي مجتمعين (أو على التعاقب) أي متعاقبين  
احداهما عقب الاخرى منهما (مع بقاء وقت الوقوف بعرفة) أي من زوال يومها الى انتماء وقتها  
وهو فجر يوم النحر وفائدة التمسك ببقاء وقت الوقوف هي أنه لو وقف بعرفة ثم أحرم بالثاني املة  
المزدلفة قبل طلوع الفجر يوم النحر لم يلزمه الثاني عند محمد وعندهما يلزمه ويرتفع لبقاء وقت  
الوقوف (فاذا أحل بحجتين معا فصاعدا) أي فزائدا على اثنتين (كعشرين) أي وثلاثين مثلا  
(أو بحجة ثم حجة) أي فمترقتين (لزمه جميع ذلك) أي كل ما ذكر من العدد المسطور من التثنية  
والزيادة (عنه) أي يرتفع احداهما في المعية وفي التعاقب الثانية) والظاهر أن يقول والثانية  
في التعاقب وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف واما عند محمد ففي المعية يلزمه احداهما

الذي وضع الارض سبحانه  
الذي لا ملجأ ولا منجى منه  
الا لله ما نه مرة وتقول  
شهد الله أنه لا اله الا هو  
والا لله وأولو العلم  
فأما بالقطط لا اله الا هو  
العزير بالحكم وتقول  
أشهد ان الله على كل شيء  
قدير وان الله قد أحاط بكل  
شيء علما ربنا تقبل منا انك  
انت السميع العليم ربنا  
واجعلنا مسلمين لك ومن  
ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا  
مناسكنا وتب علينا انك  
أنت التواب الرحيم ربنا  
آتنا في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار

وفي التعامد الاولى فمما حال في البدائع وعرة الخلاف تظهر في وجوب الطراء اذا قتل صبيدا  
 فعندهما يجب براءا أن لا نهقادا لأحرامهما وعمدة براء واحد لانه قاتل الاحرام بأحداهما  
 انتهى وهذا مشكل لما لي الكافي قال أبو يوسف يبرأه من واحد لانه قاتل احدهما كما عرفت من قوله ليلى  
 بجمعة فمرة الخلاف تظهر في وجوب الجزاء بالجنابة قتل الرض فنهدي حنفية ببراءا أن وعند  
 محمد واحد وكذا عند أبي يوسف لا تنقض احداهما ابلا مكن (واعبار تنقض) أي ما يرتفع  
 الا (اذا سار الى مكة) أي في مظهر الرأية عن أبي حنيفة كما نص عليه في المبسوط وذكر  
 الغدوري في شرحه مختصر الكرخي انها الرواية المشهورة عنه وروى عنه انه لا يصبر رافيا  
 لاحداهما حتى يشرع في الاعمال وهذا معنى قوله (أو شرع في الاعمال كاللوااف أو الوقوف  
 بعرفة) وعرة الخلاف تظهر فيما اذا جنى قبل السير أو الشرع فعليه دمان عند أبي حنيفة  
 للعباية على احرامين ودم عند أبي يوسف لا تنقض احداهما قتلها وكذا عند محمد دم واحد  
 لعدم انقضاء احداهما وهذا معنى قوله (ولو لم يبرأ بأما ولم يشرع في عمل) الرازي يعني أو لما سبق  
 من القولين (وهو محرم باحرامين) أي عند أبي حنيفة (فيلزمه ببراءا أن يارتكاب الجنابة  
 كالفارق) أي خلافا لهما المسألة بق عنهما (ولو احصر فدمان) أي على الخلاف المذكور (ولو  
 جامع) أي الجامع بين الجنيتين قبل السير أو الشرع على الخلاف (فعليه ثلاثة دماء للرفض)  
 فانه يرض احداهما ويقتضي في الأخرى ويقضي بحجة وعمة كان التي رفضها (ودمان للجماع)  
 أي لجنابته على احرامين (وبعد الارتفاض) أي واذا جامع بعد الارتفاض (بالسير أو الشرع  
 في العمل براء واحد) أي عليه دم واحد انما (ثم اذا ارتفضت احداهما لدم الرض  
 وقضاء الحج المرفوض من قابل وعرة) أي ولزمه عمة لانه صار كالقاتل وأما قوله في الكبير  
 وقضاء عمة معاحمة (ولو فاته الحج) أي غير المرفوض (فعليه جنتان وعمة) وذكر القاضي  
 في منسكه والطرابلسي وصاحب البحر العميق انه لو أهل بجمعتين ولم يجمع من عامه ذلك فعليه  
 جنتان وعمرتان وقال المصنف هكذا أطلقوه وليس عطل بل ان كان عدم حجه من عامه لفترات  
 فعليه عمة واحدة في القضاء لاجل الذي رفضه وليس عليه لثالث عمة لانه قد تحلل بأعمال  
 العمة وان كان عدم الحج لاصحار فعليه عمرتان في القضاء نظرا وجه من الاحرامين بلا فصل  
 انتهى وهو تحقيق حسن كما لا يخفى (ثم ان فاته بعد الرض لزمه دم الرض) أي أبصا (أو قبله)  
 أي اوفاته قبل الرض (فكذلك فيما يظهر) قال المصنف (قلت ولو أهل به ما بعرفة) أي معا  
 أو متعاقبتين (في وقت الوقوف ارتفعت احداهما بلا فصل) أي اتفاقا في أي حنيفة وأي  
 يوسف (وكذا في ليله المردقة بعد الوقوف لاقبله) أي لا قبل وقت الوقوف (كما لا يخفى والله اعلم)  
 قلت وهذا مستبعد من قولهم واعبار تنقض عند أبي حنيفة اذا شرع في الاعمال والحاصل ان  
 المفرد اذا احرم بحجة أخرى وهو واقف بعرفة ليس لأمر الزمته عندهما خلافا لهما ويصبر  
 رافضا لهما لو وقف عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف كما انعقد الاحرام وعليه دم للرفض وعمة  
 ويقضي الحج من قابل وكذا لو أهل بحجة ليله مر دلفة بمزدلفة أو بعمرها ارتفعت الثانية (واما  
 الجمع افعاله وان يحرم بالثاني بعد فترات وقت الوقوف فالأحرى بجمع ووقف بعرفة ثم أحرم بجمع  
 آخر يوم الحرفان كان) أي احرامه بالثاني (بعد الحلق الاول) أي لجمعه الاول (لزمه الثاني) أي

وسافر معينا صبرا  
 وثبت أمدامنا والصرنا  
 على القوم الكافرين  
 رشا لا توادنا ان نسينا  
 أو أخطأنا رشا ولا تعمل  
 علينا اصرا كما حلت على  
 الذين من قبلنا رشا ولا  
 تعلمنا ما لا طائفة لنا به  
 وانف عنا واغفر لنا  
 وارحمنا أنت مولانا فانصرنا  
 على القوم الكافرين رشا  
 لا ترغ قلوبنا بعد اذ هديتنا  
 وهب لنا من لدنك رحمة انك  
 أنت الوهاب رشا انك  
 جامع الناس ليوم لا ريب  
 فيه ان الله لا يخلق الميعاد

عند الكل (ولا شيء عليه لادم) أي الجنابة الجوع (ولا يرفض) أي ولا يرفض شيئاً بل يعضى في الأول  
(ويبقى محرماً) أي بالثاني (إلى قابل) أي فيؤدي الثاني حنيفة (وإن كان) أي أحرامه بالثاني  
(قبل الحلق لزمه) أي الحج (أيضا وعليه دم الجمع) أي اتفاقاً بين الامام وصاحبه (ويعضى في  
الأول وهو) أي دم الجمع (دم جبر ويترك دم آخر) أي اتفاقاً (سواء حلق للأول بعد الاحرام  
للثاني) أي للجنابة عليه وهذا واضح (أولاً) أي أول يخلق حتى حج من العام الثاني فعليه دم عند  
أبي حنيفة لتأخير الحلق وعندهما لا شيء عليه (ولو حلق بعد أيام التحريم عليه دم ثالث) أي عند  
أبي حنيفة لتأخير الحلق خلافهما وقال الكرماني إذا حرم يوم النحر بحجة أخرى من سنته ذلك  
فبعد أبي حنيفة أن كان حلق في الأول بعد ما طاف للزيارة لزمه الاحرام ولادم عليه وإن لم يحلق  
في الأولى أو حلق ولم يطف للزيارة لزمه الاحرام أيضاً وعليه دم لجمعه بين الاحرامين لأن احرام  
الحج الأول قد بقي بيقام طواف الزيارة وادخل عليه احرام حج آخر فيكون جامعاً بين الاحرامين  
فيلزمه دم كما إذا جمع بين الاحرامين انتهى وهو لا ينفي ما ذكره غيره كصاحب الهداية  
وشراحها والسكافي وغيرهم من أنه لو أهل بالثاني بعد الحلق لا يلزمه دم مطلقاً من غير قيد بما بعد  
الطواف فاطلاقهم لا يأتى بما قبله الكرماني خلافًا لما ذكره المصنف في الكبير (ومن فاته الحج  
فأهل بحجة أخرى) أي بعد ما فاتته الأولى (لزمه رفضها) أي رفض الأخرى (ودم) أي للرفض  
(وعمره وجنتان) بل عمرتان وجنتان لأنه يتحلى بأفعال عمره فتبقى في ذمته عمره وجنتان  
\* (فصل في الجمع بين العمرتين) \* أعلم أنهم اتفقوا في وجوب الدم بسبب الجمع بين احرامى العمرة  
واختلفوا في وجوبه بسبب الجمع بين احرامى الحج وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه  
صرح القرطبي وغيره وقيل ليس بالارواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه (الحكم فيه)  
أي في الجمع بين العمرتين (كالحكم في الختئين) أي في الجمع بينهما سواء (في المعبة والتعاقب  
والزوم والرفض ووقته) أي وقت الرفض (وغير ذلك) أي مما سبق في الجمع المتقدم لكن لا كله بل  
بعضه (بما يصور) أي وجوده (في العمرة) أي في الجمع بين افرادها ثم المعبة واضحة لا يحتاج  
إلى بيانها وأما المعاقبة فبينها بقوله (فلأحرم بعمره نطاقاً لها شوطاً أو كله) أي بطريق الأولى  
(أو لم يطف شيئاً) كان الاخصر حذف هذه الجمل والاكتفاء بقوله (ثم أحرم بأخرى قبل ان  
يسعى للأولى لزمه) أي خلافًا لمحمد (رفض الثانية ودم للرفض وقضاء المرفوض) الأولى المرفوضة  
لأنها العمرة ولعل ذلك باعتبار كونه نسكاً (ولو طاف وسعى للأولى ولم يبق عليه إلا الحلق فأهل  
بأخرى لزمته) أي العمرة الأخرى اتفاقاً (ولا يرفضها) أي الأخرى والأولى أن يقول ولا يرفض  
شيئاً (وعليه دم الجمع وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر) أي للجنابة على الثانية  
اتفاقاً (ولو بعده) أي ولو حلق للأولى بعد الفراغ من الثانية (لا) أي لا يلزمه دم آخر (ولو افسد  
الأولى) أي من العمرتين بأن جامع قبل أن يطوف (ثم أهل بالثانية) أي بإدخالها (رفضها) أي  
رفض الثانية (ويعضى في الأولى) أي حتى يتمها ويكمل أفعالها (ولو نوى رفض الأولى وإن  
يكون) أي ونوى أن يكون (عمله الثانية لم ينفعه) أي قصده هذا (فانه لم يكن رفضه) أي معتبراً  
(إلا للأولى وكذا هذا) أي هذا الحكم (في الختئين ومن أحرم لا ينوى شيئاً معينا فشرع  
في الطواف) أي طاف ثلاثة أشواط أو أقل (ثم أهل بعمره رفضها لأن الأولى تعينت عمرة)

رب هب لي من ادراك ذرية  
طيسة انك سميع الدعاء  
ربنا آمنا بما أزرأت واتبعنا  
الرسول فاكتب لنا  
مع الشاهدين ربنا  
فاغفر لنا ذنوبنا واسرنا  
في أمرنا وثبت أقدامنا  
وانصرنا على القوم  
الكافرين ربنا ما خلقت  
هذا باطلا سبحانه فقتلنا  
عذاب النار ربنا انك من  
تدخل النار فقد أخرجنا  
وما للظالمين من أنصار ربنا  
اننا حمة مناديا ينادي  
للايمان أن آمنوا بربكم  
فآمنوا فاعف لنا ذنوبنا  
وكنر عنا سئاتنا

أي حلت أخذ الطواف بخين أهل بعرة أخرى صار جامعا بين هاتين يجب عليه وفرض المأية  
كما تقدم

• (باب إضافة أحد السكينة)

أي المختلفين (إلى الآخر والجمع بينهما مع الجمع بينهما مع ما سنون لا فاق) أي حقيقة أو حكما  
بلا خلاف بل هو أفضل أنواع الحج عندنا كما سبق (ومكروه للمكي) أي وإن في هذه كما تقدم  
(فإن جمع المكي بينهما) وكذا الميثاق (وفرض العمرة رضى في الحج) أي في أعماله فقام (أما  
الإضافة فعلى قسمين) لأنه إما إضافة الحج إلى العمرة أو بالعكس ولا ثالث لهما (الاول إضافة  
الحج إلى العمرة وهو أن يحرم بالعمرة أو لا ثم بالحج قبل أن يطوف لهما أو بعده ما طاف لهما أي قبل  
أن يفعل منها) والثاني إضافة العمرة إلى الحج وهو أن يحرم بالحج أو لا ثم بالعمرة قبل أن يطوف  
طواف القدوم أو بعده) كان الأشهر أن يقول قبل سعيها (فالأول) أي القسم الأول وهو  
إضافة الحج إلى العمرة (جائز ولا كراهة لا فاق) بل مستحب لم فعله صلى الله عليه وسلم مع  
بين الأحاديث المختلفة على ما حققه ابن حزم وبعده الووى وغيره (مكروه للمكي) باللازمة  
الشريفة (والثاني مكروه لهما) لكن بالنسبة إلى المكي أشد كراهة وأعظم إساءة من الأولى فاق  
بل حل بعض العلماء كذا في فعله صلى الله عليه وسلم على هذا القسم جمعا بين الروايات والله  
سبحانه وتعالى أعلم (أما تقریعات القسم الأول فلا فاق إذا أدخل الحج) أي إجماعه (على  
العمرة) أي على إجماعها (فإن كان) إدخاله عليها (قبل أن يطوف لهما أكثر أو لم ينف شيئا) أي كما  
دوم عنه قبله (فقارن) أي مسنون (وعليه دم شكر) وإن كان بعده ما طاف لهما أربعة أشواط في  
أشهر الحج فهو مقنع إن صح من عامه ذلك بلا الماسم والآخر لم يجمع من عامه أو فتح لكن مع  
الماسم (غير ديم) وهذا غير طاهر في السورتين الأخيرتين لأن الفاق إذا طاف أكثر أشواط  
العمرة في الأشهر وأحرم بالحج كيف يتصور أن يكون مفردا به سواء أبا حنيفة أو وكذا إذا ج  
والم بينهما ما فيه لاشك أن المسامحة سيئذ فاسد غير صحيح فكيف يجهله فردا من غير فرض لأحدهما  
(وأما حكم المكي ومن يعمه) أي الميثاق ومن صار من أهلها من الأقايقين (إذا أدخل الحج  
على العمرة) بأن أحرم بعمرة في أشهر الحج أو في غير حابه عمرة ثم أدخل عليها إحرام حجة فهذا على  
ثلاثة أوجه (أن كان) أي إدخاله (قبل أن يطوف لهما) أي فرض عمرته (أي اتفاقا) (وعليه دم الرض  
وإن مضى ميسما) أي حتى قضاها (جائز) أي إجماعا (وعليه دم الجمع) أي بين السكينة ولو فعل  
هذا اتفاقا كان قارنا لما تقدم (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما طاف أكثره فيرض حجة) أي اتفاقا  
وعليه دم ولو فعل هذا اتفاقا كان مقبعا (ولو كان) أي وإن كان إدخاله (بعد ما طاف الإقل  
فكذلك) أي عند أبي حنيفة فيرض الحج (وعليه دم حجة وعرة) أي قضاها أوهما إن لم يجمع من عامه  
ذلك (وإن قضى الحج من سنة تلك) أي بعينها أو خصوصه (بأن أحرم به بعد الفراغ من العمرة فلا  
عمرة عليه) كما صرح به القدوري في شرحه مختصر الكرخي وشمس الأنعة الكردي والرباعي  
(ولو مضى فيه ما جاز) أي إجماعا (مع الإساءة) أي إساءة الكراهة (وعليه دم الجمع ولو أن كوفيا  
دخل مكة بعمرة فأفسدها) أي بجمعها (قبل طوافها) (وأنها) أي كمل أفعالها (طوافها وسعيها  
(ثم أحرم بمكة) أي منها (بعمرة وحجبة وفرض عمرته وعليه دم) أي للفرض (وقضاها لأنه) أي

وتوفاه مع البراءة وبنوا آتتا  
نما وعدتنا على رسالتك ولا  
تجزئنا يوم القيامة منك  
لا تقبل المهاد وساطلما  
أنفسنا وإن لم تعفانا  
وترجمنا له كثر من  
الناس من رينا لا تقبلنا  
فتنة للقوم الظالمين رشا  
أفرع علينا صبرا وتوا  
سما أنت مولانا فاقفر  
لسا وأرجنا وأنت خير  
العالمين واكتب لسانك  
هذه الدنيا حسنة وفي  
الآخرة نأخذنا إليك على  
الله لو كنا رشا لا تقبلنا  
فتنة للقوم الظالمين ويحينا  
رحمتك من القوم  
الكافرين فاطر السموات

الكوفي (صار كالمكي) أي بعد دخوله مكة (ولا فرق في حق المكي بين أن يجتمع بينهما في أشهر الحج أو غيرها) بل في غيرها أشد كراهة لوقوع إجماع الحج في غير وقتها (فلو أهلك المكي بعد مرة فطاف لها أكثر في غير أشهر الحج ثم أتته بل بحجة) أي في غير أشهره (فعليه دم) كما سبق به صاحب المسروط عليه السلام لأنه أحرم بالحج قبل أن يفرغ من العمرة وليس للمكي أن يجتمع بينهما فإذا صار جامعا من وجهه كان عليه الدم انتهى (ولو فعل ذلك آفاقي لم يجب عليه شيء) إلا أنه مضي كما تقدم والله أعلم (وأما تفرقات القسم الثاني) وهو ما إذا أهلك بالحج أولا ثم بالعمرة ثانيا (فإن كان) أي المحرم بهما (مكيا أهل أو لا بالحج ثم بالعمرة فعليه رفضها) أي رفض العمرة على كل حال (وإن مضى عليها) أي ولم يرفضها (جائز) أي أجزأه (ولزمه دم وإن كان) أي المحرم بهما (آفاقيا أدخل العمرة على الحج) أي فقيمة تفصيل إن كان إدخاله (قبل أن يشترع في طواف القدوم فهو قارن مضي) أي وعليه دم شكر لقله إساءته وعدم وجوب رفض عمرته (وإن كان) أي إدخاله (بعد ما شرع فيه) أي ولو قلنا لا (أو بعد انقضاءه) أي تكميل طواف قدومه بالطريق الأولى (وهو عكة أو عرفة فكذا ذلك) أي فحكمه كالمسبق في أن يقال (هو قارن مضي) أكثر إساءة من الأول) فيه أنه حينئذ ليس حكمه كذلك فيكون حقه أن يقول فهو أكثر إساءة وعليه دم جبر وقيل شكر وحينئذ يستقيم قوله (ويستحب له رفض العمرة) والاصل أنه ليس حكمه بحكمه في جميع الوجوه ولا في بعضها إلا في كونه قارنا وموافقا لمطلق الإساءة (ولو أهلك به في أيام النحر والتشرى قبل الحلق وجب الرفض) أي إنفاقا (والدم والإبقاء وكذا بعد الحلق) أي يجب الرفض والدم والقضاء على الأصح وفي شرح الزيلعي لأنه جمع بينهما في الأحرام أو في بقيمة الإفعال فإن قيل كيف يكون جامعا بينهما وهو لم يحرم بالعمرة إلا بعد تمام التحلل من إجماع الحج بالحلق وطواف الزيارة قلنا قد بقي عليه بعض واجبات الحج وهو رمي الجمار في أيام التشرى فيصير جامعا بينهما فاعلا وإن لم يكن جامعا بينهما إجماعا فيلزمه الدم لذلك انتهى (ولعله لم يذكر السعي مع أنه من الواجبات للحج لأنه قديمة تقدم على الوقوف وقديمة قبل طواف الزيارة وقيل إذا أحرم بالعمرة بعد الحلق لا يرفضها كذا في الأصل قال الزيلعي والأصح أنه يرفضها احترازا عن ارتكاب المنهي عنه لأن العمرة منهى عنها في خمسة أيام وتأويل ما ذكر في الأصل أنه لا ترتفع من غير رفض لها انتهى ولا ينبغي أنه يستفاد منه أن العمرة قبل السعي بعد أيام التشرى أهون في الأمر وأيسر في الوزر فينبغي أن يقال بالحداد من الرفض إذا تعدت العمرة دفعا للخرج المدفوع بل الظاهر من وضع المسئلة في إجماعها بالعمرة أيام التشرى أن قيمتها بعد الحلق كذا ولو كان بإبقاء على السعي لاستمرار رواية الأصل أنه لا يرفضها بعد حلق ثم من صحح الرفض علل بكون إجماعها وقع في الأيام المنهية عنها فلا يلزمه شيء بعدها أصلا سواء بقي عليه سعي أم لا والله أعلم (ولو لم يرفض في الصورتين أجزأه وعليه دم الجمع ولو فاتته الحج فأحرم به مرة قبل أن يتحلل) أي بأفعال العمرة لقوات حجة (فعليه رفض العمرة) أي بالإلحقة

(فصل) \* أي في الإقضاء باليكلمية من هذا الباب (كل من لزمه رفض الحجبة في البابين) أي في باب الجمع بين النسيكين وباب إضافة أحدهما إلى الآخر بجميع أقسامها (فعليه رفضها يوم وقضاء حجة وعمره) أي لأنه في معنى فإت الحج (وكل من لزمه رفض العمرة فعليه دم وقضاء عمرة)

والارض أبت ولي في الدنيا والآخرة توفيني مسلمات والحجة في الصالحين رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعائي ربنا اغفر لنا ولوالدينا وللمؤمنين يوم يقوم الحساب رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لذك ساطعا ناظرا ربنا آتينا من لذك رحمة وهي لنا من أمرنا رشدا رب لا تذرنى فردا وأنت خير الوارثين رب اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي

لا غير لانه في معنى فاسد العسرة (وكل من لممه الرض) أي للجمع بين الإسمين (ولم يرض)  
 أي أحدهما (فعليه دم الجمع) ثم عدم الرض انما يتصور اذا جمع بين حجة وحرة أو بين الحجة  
 بعد الوقوف أو بين العمرتين قبل السجى لاحدهما وهذا معنى قوله (وكل من عليه الرض) أي  
 رضى حجة أو حرة (يحتاج الى نية الرض) أي ليرضى (الامن جمع بين الختين قبل فوات وقت  
 الوقوف أو بين العمرتين قبل السجى للدولى في هاتين الصورتين) أي من الجمع بين (ترضى  
 احدهما من غير نية رضى لكن اما بالسير الى مكة أو الشروع في اعمال احدهما كما مر) أي  
 من الخلاف في الخاتمين (وكل من جمع من الأسمين) أي الختين أو المتفقين (في قبل الرض  
 فعليه مشلاما على المفرد) أي من الجزاء في تلك الجنابة كالتقارن (وبعد الرض) أي رضى  
 ما يجب عليه رضىه (فعليه جزاء واحد) أي كالتقارن وبقي من الكليات ان كل دم يجب بسبب  
 الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقوم الصوم منامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل  
 منه ولا أن يطعمه غنيا بخلاف دم الشكر ثم ان من جمع بين الختين أو العمرتين أو حجة وحرة  
 ولزمه رضى احدهما فرفضهما فعليه دم الرض وهل يلزمه دم آخر للجمع أم لا فالذي كورى  
 عامة الكتب ان دم الجمع انما يلزمه فيما ذالم يرفض احدهما اما اذا رفضهما قلنا بتركه الا دم  
 الرض بل المفهوم منه انه مباح ولو يجمع عدم لزوم عدم الجمع ووقع في الجرائد اذا جمع بين  
 الختين أو العمرتين ثم ارضى احدهما الزمته دم الرض ودم آخر للجمع بين اسمي العسرة ولى  
 وجوب الدم بسبب الجمع بين اسمي الحج رواية انهم هو الواجب انتهى وتبعه أبو الجاهلي  
 منسكه فقال فيما اذا جمع بين الختين أو العمرتين يلزمه رضى احدهما ودمان للرفض والجمع

### \*(باب في فسخ اقسام الحج والعسرة)\*

أي الى غيرهما (لا يجوز ولا يصح) نا كبدي وان (فسخ اقسام الحج الى العسرة عند الثلاثة)  
 أي عندنا وعند مالك والثاني (خلافا لاجل) حيث ذهب الى ظاهر الحديث حيث قال سرافة  
 ألعنا هذا أم لا بد قال لا بد وغيره ذهبوا الى انه كان ذلك من خاصة تلك السنة لان المفسود  
 منه كان صرفهم عن سنن الجاهلية وتمكين جواز العسرة في أشهر الحج في نفوسهم حيث كانوا  
 يقولون ان العسرة في أشهر الحج من أجزأ الشعور ويدل عليه ما روى عن بلال بن الحرث انه  
 قال قلت يا رسول الله فسخ الحج لخاصة أولان بعدنا قال لكم خاصة والجواب عن الحديث  
 الاول ان المشار اليه به ذاهوا لا يبان بالعسرة في أشهر الحج لفسخ الحج بالعسرة (وهو أن يفسخ  
 نية الحج بعد ما أحرم به ويقطع أفعاله ويجعل اسماؤه واقفاله للعسرة وكذا لا يجوز فسخ العسرة  
 يجعلها اجتماعا عند الثلاثة) أي من الأتمة (أو الأربعة) أي جميعهم بناء على ان المسئلة فيها روايتان  
 عن الامام أحمد والله أعلم

### \*(باب الجنائيات)\*

أي ارتكاب المخطورات الشاملة للهفوات وترك الواجبات (المحرم اذا جنى عمدا بلا عذر  
 يجب عليه الجزاء) أي جزاء فعله وهو الكفارة (والاثم) أي تركه ارتكابه هو التوبة عن المعصية  
 (وان جنى بغير عمد) أي بخطأ أو نسيان أو كره أو جهل فيما لم يجب عليه عمدا (أو بعد رقبته

واجعل لي وزيراً من أهل  
 رب أنزلني منزلاً مباركاً  
 وأنت خير المنزّلين رب فلا  
 تجعلني في القوم الظالمين  
 رب أعوذ بك من همزات  
 الشياطين وأعوذ بك رب  
 أن يحضرون ربنا صرف  
 عنا عذاب جهنم ان عذابها  
 كان غراماً لهم ما ساءت  
 مستقر أوقها ما ريشاب  
 لسان أزواجنا وذرياتنا  
 قرة أعين واجعلنا للمتقين  
 إماماً رب حب لي حكا  
 والماتني بالصالحين واجعل  
 لي امان صدق في الآخرين  
 واجعلني من ورثة جنة  
 النعيم واقتر



الجزء دون الاثم) فالصواب أن يقول فلا بد من الجزاء على كل حال والتوبة في بعض الافعال (ولا بد من التوبة على كل حال) فيه انه لا يجب التوبة اذا كان بعذراً وبغير عمد والمقصود انه اذا جنى عمداً بلا عذر ثم كفر فلا يتوهم انه لا يتوجه عليه الاثم ولا يجب عليه التوبة فقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة انه اذا ارتكب محظوراً الاحرام عامداً يأنم ولا يخرج منه القدية والعزم عليه ان كونه عاصياً قال النووي وربما ارتكب بعض العامة شيئاً من هذه المحرمات وقال انا فتدري متوهم انه بالتزام القدية يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبيح فانه يحرم عليه الفعل فاذا خالف اثم ولزمته القدية وليست القدية مبيحة للاقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الفعل كجهالة من يقول انا شرب الخمر وأزنى والحديد يطهرني ومن فعل شيئاً مما يحكم به فخر به فقد أخرج حجه أن يكون مبروراً انتهى وقد صرح أصحابنا بمثل هذا في الحدود فقالوا ان الحد لا يكون طهراً من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل لا بد من التوبة فان تاب كان الحد طهراً وله وسقط عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والافلال لكن قال صاحب الملتقط في باب الايمان ان الكفارة ترفع الاثم وان لم يوجد منه التوبة من تلك الجنابة انتهى ويؤيده ما ذكره الشيخ نجم الدين النسفي في تفسيره التيسير عند قوله تعالى فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد بعد هذا الابتداء قيل هو العذاب في الاخرة مع الكفارة في الدنيا اذ لم يتب منه فانما لا ترفع الذنب عن المصر انتهى وهذا تفصيل حسن وتقيد مستحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله أعلم بحقائق الحالات (ثم لا فرق في وجوب الجزاء فيما اذا جنى عامداً أو خاطئاً) أي مخطئاً (مبتدئاً أو عائداً) خلافاً لمن قال في العائد للصبي ان له العذاب الا ليم فقط دون الجزاء (ذاكراً) أي متذكر الاحرامه (أو ناسياً عالماً أو جاهلاً) أي بالمتأمل (طائعاً أو مكرهاً) أي في فعله (نائماً أو منتبهاً) أي عند مباشرة (سكراناً أو صاعياً) أي حال عمله أو تركه (مغمى عليه أو مفيقاً معذوراً أو غير معسر أو معسر) أي غنياً أو فقيراً (بمباشرة) أي جنى بمباشرة نفسه (أو بعباشرة غيره به بامر) أي حال كون مباشرة غيره بامر (أو بغيره) أي بغير امره (ففي هذه الصور اجمعها يجب الجزاء) أي بلا خلاف عند ائمتنا (وهذا) أي الذي ذكرناه (هو الاصل) أي القاعدة الكلية (عندنا) أي خلافاً لغيرنا في بعض الصور السابقة (لا يتغير) أي هذا الاصل (غالباً) والله اشارة الى ما سيأتي من انه اذا طيب محرم محرماً لا شيء على الفاعل ويجب الجزاء على المفعول (فاحفظه) أي هذا الاصل فانه كثير النفع في هذا الفصل (ثم الجنابات) أي المحظورات على المحرم (باعتبار جنسها) أي المتولفة (على انواع) أي مختلفة (تذكر كل نوع على حدة) أي حكم كل واحد بانقراده ليعرف تفاسيرها ليعرفها في ضمن فصولها (النوع الاول في حكم اللبس اذ اللبس المحرم) أي بالحلي أو العسرة أو غيرها (الخيط) أي الملبوس المعهود على قدر البدن أو قدر عضو منه بحيث يحيط به سواء كان بخياطة أو نسيج أو وصق أو غير ذلك وكذا حكم تغذية بعض الاعضاء بالخيط أو غيره (على الوجه المعتاد) أي بان لا يحتاج في حفظه الى تكلف عند الاشتغال بالعمل رضده ان يحتاج اليه بأن يجعل ذيل قبضه مثلاً اعلى وجنبه اسفل (فعليه الجزاء) أي الا في تفصيله (وتفسيره) أي تعريف الخيط المحظور وعلى ما في الفتح (ان يحصل بواسطة الخياطة اشتمال على البدن) أي بوضعه وصنعه (واستماله) أي بنفسه من

لا يأنى انه كان من الصالحين ولا يتخذ زني يوم يعيشون يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي رب بما أنذمت علي فلن أكون ظهيراً للعالمين رب اني لما أنزات الي من خير فقير رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي اني تبنت اليك واني من المسلمين ربنا اغفر لنا



ولا خروا اتنا الذين سببتمونا  
بالايمان ولا تجعل في قلوبنا  
غلا للذين آمنوا ربنا انك  
رؤوف رحيم ربنا عليك  
موكدا واليك انبنا واليك  
المصير ربنا لا نجعل لك  
للمدين كفورا واغفر لنا ربنا  
انك انت العزيز الحكيم  
ربنا انم لنا نورنا واغفر لنا  
انك على كل شيء قدير رب  
اغفر لي ولوالدي وان دخل  
بدي مؤمنا والمؤمنين  
والمؤمنات ولا تزدنا كفارا  
ولا تقبلنا سم الله الرحمن  
الرحيم قل اعوذ برب الفلق  
من شر ما خلق ومن شر  
غاسق اذا وقب

واحدة) لان محل الجنابة متحد فلا تنظر الى الفعل المتعدد (بتخفيفها) لتوقع أصل الجنابة الضرورة  
ما صرح به في المحيط وكذا اذا لبسها على موضعين للضرورة مما في مجلس واحد بان لبس عمامة  
ولخوابه ذرف في سماء عليه كفارة واحدة وهي كفارة الضرورة لان اللبس على وجهه واحد فيجب  
كفارة واحدة وان لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما اذا اضطر  
الى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً أو لبس قميص الضرورة وخمين من غير ضرورة فعليه  
كفارتان كفارة الضرورة بتخفيفها وكفارة الاختيار (أي غير حالة الاعتذار (لا يتخفيفها) أي  
بل يتحتم الكفارة عنها انتهى) وخالفه هو الطرابلسي حيث قال ولو لبس قميص الضرورة وخمين  
من غير ضرورة فعليه دم وفدية كذا ذكره في الكبير على سبيل الاعتراض ويمكن دفعه بان يقال  
مراده الدم المنحتم بغير الضرورة والفدية المخيرة في الضرورة وفي السكر ما في ولو لبس قميص الضرورة  
فلما مضى بعض اليوم لبس قميصاً آخر ولو لبس قلنسوة لغير ضرورة حتى مضى اليوم فعليه في لبس  
القميص كفارة واحدة كفارة الاضطرار وفي لبس القلنسوة كفارة أخرى غير الاضطرار لان  
هذا اللبس غير اللبس الاول أي لاختلاف الوصفين كونهم ابعذر وبغيره فمكنا كشيتين متعابرين  
سواء في مجلس أو مجلدين انتهى وهذا الحكم في الخلق بان خلق بعض أعضائه ابعذرو وبعضها  
لفير عذرو ولو في مجلس يتعدد الجزء وهكذا في النايب والله أعلم (ولو كان به حتى غيب) بكسر  
العين المججمة وتشديد الموحدة أي بان تأتي يوماً بعد يوم ويحذف ذلك (فجعل لبس الخيطي مما) أي  
للاستباح اليه (وينزع يوماً) للاستغناء عنه فإدما لم تأخذ فالبس متحد فعليه كفارة  
واحدة وان زالت هذه وحده أخرى اختلف حكم اللباس فعنده عليه كفارتان كقوله لا قول  
أولاً وعنده كفارة واحدة ان لم يكفروا ان كفر فكفارة أخرى على ما في البدائع وغيره (أو حصوه  
عدو) أي في حصص ونحوه (فاحتاج الى اللبس للقتال أياماً) أي مثلاً (لبسها اذا خرج عابسه)  
أي على العدو أو بعكسه (وينزعها اذا رجع) أي هو أو عدوه (أو لم ينزع أصلاً) أي ولو رجع  
العدو (أو لم يرجع) أي العدو (ولكن يلبس في وقت وينزع في وقت) أي والعلة قائمة بان لم  
يذهب هذا العدو وان ذهب وجاء عدو غير لزمه كفارة أخرى: (أو كان به) أي وقع بالمحرم  
(ضرورة أخرى) أي غير ضرورة الاحتضار (لجلها يلبس في النهار) أي للاحتياج اليه (وينزع  
في الليل للاستغناء عنه أو فعل بالعكس) أي بان لبس في الليل ونزع في النهار (لبرد أو غيره) فمن  
الضرورة رأت (أو لم ينزع ولو لمع الاستغناء عنه والعلة لازمة) جلالته فبأنه فدية ان بقاء العلة  
قامت بقاها الضرورة الدائمة (فإدما العذر) أي موجوداً حقيقة وتحكم (فاللبس متحد في جميع  
ذلك) أي في جميع ما ذكر من الصور (وعليه كفارة واحدة) أي للحداد (لتخفيفها) أي  
لارتكابها معذوراً (فان زال العذر الذي لا جلاله لبس) أي بالكيفية (بيقين) أي زال يقين (فنزح  
أو لم ينزع ونحدث عذراً آخر) أي فلبس (أو لم يحدث عذر ولكن دام على اللبس) أي بلا عذر  
(فعليه كفارة أخرى الا اذا كان على شك من زوال العذر فاستمر) أي على لبسه (فعليه كفارة  
واحدة ما لم يتيقن زواله) وهذا كما توضيح قد علم بيانه من تقيمه هذه الزوال في السابق بيقين  
والاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى اتحاد الجهة واختلافها الى صورة اللبس لكن هنا  
دقيقة وهي انه اذا كان بقاء العذر حكماً وزواله حقيقة فإظهاره انه يجب عليه نزعاً لئلا يكون

ومن شر الزفائنات في العقد  
ومن شر خطاها اذا حدد  
بسم الله الرحمن الرحيم قل  
أعوذ برب الناس ملك الناس  
أله الناس من شر الوسواس  
الخناس الذي يوسوس في  
صدور الناس من الجنسة  
والناس لله والله الذي لا اله  
الا هو الرحمن الرحيم الملك  
القدوس السلام المؤمن  
المهيمن العزيز الجبار  
المتكبر الظاهر الباري  
المصور الغفار القهار  
الوهاب الرزاق الفتاح  
العليم القابض الباسط  
الخالق الخافض الزافع المعز  
المذل السميع البصير

عاصيا وان استطاعته الكفارة في هذه الصورة فليقاء العلة في الجمله (ولو زار الطبيب ان يوما فعليه دم وقى أقله صدقة ولو ألقى القباء) أي ونحوه كالعباء (على منكبها وزرعه يوما فعليه دم) أي اتقاها (وان لم يدخل يديه في كمه) كما سرح به في الهابة وشمس الأتمة والأحبيبات والبدائع لان الزنجرة لا تدخل ولذا قال (وكذا لو لم يزره ولكن أدخل يديه في كمه) وكذا اذا أدخل إحدى يديه في كمه ولو لم يزره لانه بمنزلة الزر الواحد ولا به بصدق عليه حيث ذكره في الخطب على ما سبق ويؤيده ما في بعض النسخ من اراد الضمير من (ولو ألقاه) أي على منكبها (ولم يزره ولم يدخل يديه في كمه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (سوى الكراهة) استثناء منقطع أي لكن الكراهة ثابتة لمخالفة السنة ولا يبعد أن يكون الاستثناء متصلا أي لا شيء عليه من الاحكام الا الكراهة وهذا عندهم خلافا لفر حيث قال عليه دم (ولو لم يجد سوى سرار بل نفسه من غير فتق) أي شق ولم يلبسه على هيئة الاتزار (فعله دم) أي في المشهور من الروايات خلافا لارزي حيث قال يجوز لبس السراويل من غير فتق عند عدم الازار وهذا بظاهره يقتضي جواز لبس السراويل عند عدم الازار بلا لزوم شيء والا كان قوله كقول الجمهور وكانوا هم به بضم الطيبة وقوله به ولكنه ليس بلازم لانه قد يجوز ارتكاب المخلوط للضرورة ورفع وجوب الكفارة كالحلق للذي وابس الخط للعدر فكذا قول الرازي بالجواز لا يلزم منه القول بعدم وجوب الكفارة وقد صرح البخاري في الاثار بإباحة ذلك مع وجوب الكفارة فقال به بعد ما روى حديث من لم يجد الثعلبي فلبس الخفين ومن لم يجد ازارا فلبس سراويل فذهب الى هذه الآثار وقم فقالوا من لم يجد هما لبسهما ولا شيء عليه وحالهما في ذلك آخرون فقالوا اماما ذكره ومن لبس المحرم الخفين والسراويل على حال الضرورة فتق ذلك وتنج له لبسه للضرورة التي هي به ولكن فوجب عليه مع ذلك الكفارة وليس فيما روي بغيره نفي لوجوب الكفارة ولا فيه ولا في قولنا خلاف شيء من ذلك لاننا قلنا لا يلبس الخفين اذا لم يجد الثعلبين ولا السراويل اذا لم يجد الازار ولو قلنا ذلك كما حاشا في هذا الحديث ولكن قد اجماعنا له لباس كما أباح النبي صلى الله عليه وسلم ثم أوجبنا عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك ثم قال هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى انتهى ما ذكره المصنف في الكبير عنه وقد زاد البخاري حديث ابن عمر مرفوعا من لم يجد ثعلبين فلبس خفين وابشقه ما من عند الكعبين فذا فيه دلالة صريحة على ان السراويل ان كان وسيعا يجب عليه أن يشقه ويلبسه على هيئة الازار فان لبسه من غير شقه فعليه دم محتم وأما ان كان ضيقا فليسه يكون معذورا ويجب عليه فدية بخبره في ما لعل كلام الرازي محمول عليه والحاصل ان قول المصنف عليه دم فيه تفصيل كما ذكرناه وكذا قوله (غير أنه يجوز له لبسه) ليس على إطلاقه بل اعما يجوز لبسه اذا لم يمكن شقه ويلبسه ازارا كما يشير اليه قوله (بخلاف التخصيص فانه لا يجوز له لبسه) أي من غير الفتق والاتزار الا اذا كان هناك عذرا آخر من الاعذار (ولو عصب شبا من جسمه سوى الرأس والوجه فلا شيء عليه) أي من الجزاء (ويكره ان كان) أي تعصيه (بغير عذر) أي لتركه السنة وينبغي استثناء الكفين أيضا لما تقدم من انه ممنوع من لبس القفازين وهذا كله في حق الرجل ولذا قال (ولا يجب على المرأة لبس الخيط شيء) أي لا من الدم ولا من الصلابة ثم الخط من حيث هو مباح لها ما بالنسبة الى

الحكم العدل اللطيف  
الطيب العظيم  
العفو والشكور العلي  
الكبير الخفي  
الحبيب الجليل الكريم  
الطيب الواسع  
الحكيم الودود الجميد  
المعتمد الشهيد الحق  
الوكيل القوى المتين  
الولي الجميد المحصي  
المبدئ المعيد المحيي  
المحيي الحق القيوم  
الواجد الماجد الواحد  
الاحمد الصمد القادر  
المتقدر المتكبر المؤخر  
الاول الآخر الظاهر  
الباطن الوالي المتعالي  
البر التواب المستقم العفو  
الرؤف مالك الملك ذو  
الجلال والاکرام

المصبوغ بوس أو زعفران فانه اقيه كالرجل من لزوم الدم الان المصبوغ اذا كان مخيطا ينبغي  
 ان يحجب دمان على الرجل دم للمخيط ودم للطيب وعلى المرأة دم واحد للطيب فقط في الغاية ان  
 ليس ثوبا مصبوغا زعفران أو عصفر مشبعاً يوماً أو أكثر فعليه دم وفي أقل من يوم صدقة ولو كان  
 مخيطا ينبغي أن يكون عليه دمان للبس المخيط واستعمال الطيب كالمولود رأسه بالحناء  
 انتهى وهو جلي كما لا يخفى (تنبيه) أي هذا تنبيه أي منه للنبية على ابضاع ماسبق مما أجل فيه  
 (قد تعدد الجزاء) أي كفارة الخطور (في لبس واحد بأمر) أي خمسة (الاول التكفيرين  
 اللبسين باللبس ثم كفر ودام على لبسه ولم ينزعه) عطف تفسير وكذا اذ انزع وكفر ثم لبس  
 (والثاني تعدد السبب) أي بان لبس في موضعين أحدهما العذر والآخر لغير عذر أو عذر آخر  
 سواء يكون على وجه الاستمرار أو الانفصال بينهما بالخلع والاسترجاع (والثالث الاستمرار  
 على اللبس بعد زوال العذر) وهو داخل فيما سبق من تعدد السبب وكذا قوله (والرابع  
 حدوث عذر آخر) مثله ما تقدم قدس (والخامس لبس المخيط المصبوغ بطيب) أي كورس  
 وزعفران وعصفر (للمرجل) وخص به لان التعدد بالنسبة اليه وأما بالاضافة الى المرأة فلا تعدد  
 بل جنافية واحدة وهذا اذ الله على الوجه المعتاد والافعليه جنافية واحدة أيضا (وينحد  
 الجزاء) أي وقد تحدد الكفارة عكس ما سبق (مع تعدد اللبس بأمر) أي ثلاثة (منها اتحاد  
 السبب) بان لبس في موضعين من الجسد كلبس ما بعد زوال كلبس ما قبله عذر (وعدم العزم على الترتل  
 عند النزاع) أي اذا كان السبب متحدا (وجمع اللباس كله في مجلس أو يوم) أي مع اتحاد  
 السبب واعلم انه ذكر بعضهم ما يفيد ان اليوم في اتحاد الجزاء في حكم اللبس كالمجلس في غيره من  
 الطيب والخلق والقص والجماع كما سبأ في انه ذكر القارسي والطرا بلسي انه ان لبس الثياب  
 كلها معا وليس خفين فعليه دم واحد وان لبس قيد بعض يومه ثم لبس في يومه سراويل ثم لبس  
 خفين وقلنسوة فعليه كفارة واحدة بقيد باليوم لا بالمجلس وفي الكرماني ولو جمع اللباس كله  
 في يوم واحد فعليه دم واحد لوقوعه على جهة واحدة وسبب واحد فصارت جنافية واحدة  
 ومثله ما ذكره بعضهم في حلق الرأس اذا حلقه في أربع مجالس عليه دم واحد وقيل عليه أربع  
 دماء وقد صرح في منية الناسك بتعدد الجزاء في تعدد الايام حيث قال وان لبس العمامة يوما  
 ثم لبس القمصين يوما آخر ثم الخفين يوما آخر ثم السراويل يوما آخر فعليه لكل لبس دم وذكر  
 القارسي عن المحيط لو أخر رمي الجمار كلها الى اليوم الرابع وماها على التآليف وعليه دم واحد  
 عند أبي حنيفة لان الجنة ايات اجتمعت من جنس واحد فيعلق بها كفارة واحدة كالمولدين  
 قصاصا وسراويل وقباء انتهى فتأمل فانه لا يخفى على الفرق بين القصيتين مع ان المشبه به يحتمل  
 أن يكون محمولا على مجلس واحد ويوم واحد وان يكون محتملا في ذلك هذا وفي المحيط اذا  
 اضطر الى تغطية رأسه فلبس قلنسوة واف عمامة يلزمه كفارة واحدة ولو وضع قبة صاعلي رأسه  
 وقلنسوة يلزمه للضرورة فدية تخيير فيها بلبس القلنسوة ويلزمه دم القمص لانه لا حاجة للرأس  
 الى القمص بخلاف القلنسوة والعمامة هكذا ذكره القارسي والطرا بلسي وهو غريب  
 مخالف للأصول والقرو لان الموجب هو التغطية وقد خصات بواحد منها ولا يتعدد الجزاء  
 بتعدد الملبوس في موضع واحد سواء كان عذراً أم لا اللهم لان يحمل ان الضرورة ملجئة الى

المقسط الجامع الغني المغني  
 المانع الضار النافع النور  
 الهادي البديع الباقي  
 الوارث الرشيد المصبور  
 الذي ليس كمثل شيء وهو  
 السميع العليم وتقول  
 (اللهم صل على سيدنا محمد  
 وعلى آل سيدنا محمد كما  
 صليت على ابراهيم وعلى  
 آل ابراهيم انك حميد مجيد  
 صلوات الله وملائكته على  
 النبي الامي وعلى آله وعليه  
 السلام وعلى آل دوبر كاه  
 مائة مرة لا اله الا الله الهنا  
 واحد ونحن له مسلمون  
 لا اله الا الله ولذكركه المشركون  
 لا اله الا الله ربنا

تدبر قلته وغيره: رعية للرأس بان يكون ربه ليس فيه عدد وتوضع على رأسه قتيصا بحيث  
 غطى رأسه بجمعه فانه - يثذقه به جوا أن بلا شبهة يراها العبد ربه عز وجل لمكان العبد ربه  
 (وسمك الليل كالبرق) أي في جميع ما ذكر على ما نص عليه صاحب المحيط والاسرار فيجب  
 بلباسه لبسة كاملة دم انتهى) وهذا يدل أيضا على ان المعبر هو مقدار اليوم لا عيه الوارد كما  
 قرناه سابقا وبذا صبح قياس الدليل على اليوم على ما اعتبره القوم

(فصل في تغذية الرأس والوجه) أي كلهم ما أو أحدهما فان الرجل ممنوع من تغذية رأسه  
 والمرأة ممنوعة من تغذية الوجه لا غير ثم تغذية الرأس حرام على الرجل إجماعا كتغذية وجه  
 المرأة وأما تغذية وجهه فحرام كالمرأة عندنا وبه قال مالك وأحمد رواية (ولو غطى جميع  
 رأسه أو وجهه) أي جميع وجهه (بغضيط أو غيره يوما وليلة) وكذا مقدار أحدهما (فعلية دم)  
 أي كليل بالاختلاف (وفي الأقل من يوم) وكذا من أيلة (صدقة والرابع منها كالليل) قياما على  
 مسعومه. واعلم انه اذا شرب بعض كل منهما فالمشهور من الرواية عن أبي جعفر انه اعتبر الرابع  
 فته غطية ربع الرأس يجب عليه ما يجب بأكمله كذا ذكر في غير موضع وهو الجمع على ما قاله غير  
 واحد وعن أبي يوسف انه يعتبر أكثر الرأس على ما نقل عنه صاحب الهداية والكتاب والمبسوط  
 وغيرهم ونقله في المحيط والخيرة والبدائع والكرمان عن محمد بن الحسن قال الزبلي وقياس قول  
 محمد بن يعقوب الوجه بوجهه من الدم انتهى وكذا الحكم في الوجه على ما نص عليه  
 في المبسوط والوجير وغيرهما وأما ما في خزانة الأكل وان غطى ثلث رأسه أو ربه لاشئ عليه  
 بخلافه الخلق فهو وشاذ مخالف للكلام غيره بل لكلامه أيضا لانه قال في موضع آخر وبه غطية  
 ربع وجهه أو ربع رأسه يجب عليه ما يجب بأكمله اللهم الا أن يقال ان أراد بقوله لاشئ عليه  
 أي من الدم لامن اليدقة ويكون بناء على قواه بالاعلى قول الامام الاعظم والله أعلم ثم لو غطى  
 رأس محرم أو وجهه وهو نائم يوما كاملا فله المحرم الذي حصل له الارتفاق دم حتم ان كان لغير  
 عذوان كان له مذر دم تخيير (ولو غصب من رأسه أو وجهه أقل من الربع) أي يوما أو ليلة  
 (فعله صدقة) أي انفاقا (ولو غسل على رأسه بما يقصده به التغذية) أي بوجوب الاب والعادة  
 (لزيمه الجزاء) أي من الدم والصدقة (وان كان عمالا بقصده ذلك) أي التعطيل (كبابية) بكسر  
 الهمزة وتشديد الجيم أي مكر (أو عدل) بكسر العين وقد تفتح أي أحد شقي حل الداية  
 أو جواني) أي خبيث أو خبيثه وتقدم ذكره (أو مكذل) بكسر الميم ونحوها أي ما يكافيه مما  
 يصنع من خوص (أو طاسة) وهي اناء يشرب منه على ما في القاموس والمعروف انه اطراف  
 خاص من خضاس أو صفر (أو طست) تسين موهلة وأما بالجمعة فيجزم (أو حجر أو مدر أو صفر  
 أو حديد أو زجاج أو خشب ونحوها) أي من فضة وذهب وورق مما يغلى كل رأسه أو بعضه  
 (فلا بأس به) لكن تركه أفضل لخلافة طاهر البسة (ولا شئ عليه) أي من الدم والصدقة (ولو  
 غطى رأسه بطين لزمه الجزاء وان ختمه بالخناء) أي وجعل به التليد (فعلية يدان فدية  
 للتغذية وأخرى لتطيب) وكذا اذا التجمعه بالصدقة بدل باقي جرمة مما بقي حرم وبرد (وهذا)  
 أي الحكم بتعدد الجزاء (ان كان الخناء) أي ونحوه من الطيب (جامدا) أي مغطيا (وان كان  
 ما ذافلا شئ عليه للتغذية) وزاد في التمسك بعدم صوابه وفيه انه لا حصول له زيادة

ورب آياتنا الا ولينزل الالهم  
 لنا الحمد كانه يقول وخيرا  
 مما نقول (الالهم) لك ملائكة  
 ونسكي ومحياي ومماتي  
 واليك ما بيني وبينك ترائي  
 (الالهم) اني أعوذ بك من  
 عذاب القبر ومن فتنة  
 الصدور ومن شتات الامر  
 (الالهم) اني أسألك من خير  
 الریح ومن شر ما تنجي به  
 الریح وأعد بك من شر  
 الریح ومن شر ما تنجي به  
 الریح ومن شر بوائق الدهر  
 (الالهم) انك ترى مكاني  
 وتسمع كلامي وتعلم سري  
 وعلايتي ولا يخفى عليك  
 شئ من أمري أنا البائس  
 الفقير المسكين تغيب الوجه

كما لا يخفى على أرباب الافادة فالصواب أن يقال فلا شيء عليه الاجزاء الطيب دون التغطية  
(ولو لبد رأسه) أى من غير طيب (فعليه الجزاء) كفى جوامع الفقه والتلبد هو أن يأخذ شيئاً  
من الصمغ والخطمي والاسم ويجهله في أصول الشعر لئلا يلد (وليس للمرأة أن تتنقب) أى  
تلبس النقاب وهو البرقع (وتغطي وجهها) أى بأى شيء كان (فان فعلت) أى ما ذكر من تغطية  
الوجه (يوما فليعلم ادم وفي الاقل صدقة) كما صرح به في الجوهرة

(فصل في لبس الخفين اذ لبسهما قبل القطع فدام) وفيه ان بعد القطع ما يسمى  
خفا فالعبارة المحترمة ان لبسهما (يوما فليعلم دم وفي أقل من يوم صدقة) وكذا حكم الليل كما هو  
أقله (وان لبسهما بعد القطع أسفل من موضع الشراك) وهو الكعب الذي في وسط القدم (فلا  
شيء عليه) أى عندنا وأغرب الطبري والثوري والقرطبي فحكوا عن أبي حنيفة انه يجب عليه  
الفدية اذ لبس الخفين بعد القطع عند عدم النعلين كذا نقله المصنف والصواب عند وجود  
النعلين لما حكى الطبري أيضا عن أبي حنيفة انه اذا كان قادر على النعلين لا يجوز له لبس الخفين  
ولو قطعتهما لكن هذا كماه خلاف المذهب ولعل رواية عنه الا انه قال في المطلب الفائق وهذه  
الرواية ليس لها وجود في المذهب بل هي مفتعلة انتهى وفيه ان نسبة الاعتقال الى العلماء غير  
مناسبة وكذلك ادعاء الاحاطة المستمرة لثني الرواية في المسئلة نعم في منسك عز بن جماعة  
وان شاء قطع الخفين من الكعبين ولبسهما وما ولا فدية عند الاربعة انتهى لكن ليس فيه دلالة  
صريحة على المدعى من جواز لبسهما مع وجود النعلين والظاهر ان لبسهما حينئذ مخالف  
للسنة فيكره ويحصل به الاساءة (ولو وجد النعلين بعد لبسهما) أى بعد لبس الخفين المقطوعين  
(يجوز له الاستدانة على ذلك) أى عندنا كما في الكرماني وفيه اشعار بان المسئلة مختلفة فيما قال  
ابن الهمام أطلق المشايخ جواز لبسه ومقتضى النص انه مقيد بما اذا لم يجد نعلين أقول الظاهر  
ان قد عُدَّ عدم وجدان النعلين لوجوب قطع الخفين بخلاف ما اذا وجد نعلان فانه لا يجب القطع  
حينئذ لما فيه من اضاءة المال عبثا وهو لا ينافي ما اذا قطعهم ما ولبسهما مع وجود النعلين  
والله أعلم (ويجوز لبس المقطوع مع وجود النعلين) كما صرح به ابن العجمي لكن لا ينافي  
الكراهة المرتبة على مخالفة السنة هذا ولم أر من صرح في لبس خفا واحدا والظاهر ان  
يكون الحكم متحدا اذا لم يكن مجلس لبسهما مع تعدد (النوع الثاني في الطيب الطيب  
ما يطرِب به ويكون له رائحة مستلذة) عطف نفسه (ويخدم منه الطيب) أى كفى بعض  
افراده الاتية (كالمسك والكافور والعنبر والعود) لكنه ينفقه غير طيب بل يعالج فيه  
بمساعدة الفارح حتى يصير طيبا (والغالية) وهي الجموعة من الاربعة المقدمة بخلاف الذند  
بفتح النون وتكسر فانه مجموع من الثلاثة الاول (والصندل) وهو أيضا يصير طيبا بسبب الحك  
(والورد) أى طريا ويا بيا (والورس) وهونبات كالسمسم ليس الاباليس بزرع فيبقى عشرين  
سنة على ما في القاموس (والزعفران والعصفر) بالضم (والخاف) بالمدوية قصر (والخيري) بكسر  
الخاء المعجمة وتشديد الياء الاخيرة نوع من الازهار (والكاذي) بالذال المعجمة لا بالهمزة  
كما في السنة العامة وهو شجر له ورد يعطى به الدهن على ما في القاموس (والبان) شجر  
لبن غره دهن طيب (والبنفسج والياسمين) وردان معروفان (والزنبق) بالنون بكه فردهن

المشقق المقترا المعترف بذنبه  
أسألك مسئلة المسكين  
وأقبل اليك ايتها المذهب  
الذليل وادعوك دعاء  
الخائف المضطرب دعاء من  
خضع لك عنقه وذلل لك  
خده وقاض لك عيناه  
ورغم لك أنفه (اللهم)  
لا تجعلني بدعا لك رب شقيا  
وكن لي رزقا رحما يا خير  
المسؤولين يا خير المعطين  
(اللهم) اهـ دنا بالهدى  
وزينا بالنعوى واغفر لنا  
في الآخرة والاولى (اللهم)  
اجعله حجما مبرورا وذنبنا  
مغفورا (اللهم) انى أسألك  
من فضلك وعطائك رزقا  
مباركا (اللهم) انك

الداسين وورد (ومااء الورد والريحان) عطفا على ماء الورد (والريحان والاسمين) وعان من  
 الورد (والزيت النخالص) أى غير المختلط بالطيب فعده من الطيب محل بحث فان الزيت هو  
 الدهن الحاصل من الزيتون وكذا قوله (والشريح البحت) أى النخالص وصيبي بتحقيقهما فى  
 أصل الدهن (والخطمى والنقسط) بالضم عود هندی وعربي على مائى القناروس (وأما الطيب  
 وهو الصاق الطيب يده أو قوبه فلا يجب شئ بئس الطيب والقواكه الطيبة وان كان) أى الشم  
 (مكروها) أى اذا قصد به الشم (اعدم الاصالق) متعلق بقوله لا يجب والمراد بالاصاق المصروق  
 والتعلق بحسب الريح لا بالتصاق بجزء الطيب ولهذا الورد يربط بشويه مسكا أو نحوه يجب الجزاء  
 ولو ربط العود لم يجب لوجود الاصالق فى الأول دون الثانى والله أعلم (والحرث رجل صكان  
 أو امرأة ممنوع من استعمال الطيب فى بدنه وإزاره وورثه وجبعت ثيابه وفرشه ولبسه) أى  
 ومن لبسه (وشبهه) أى بقصدته (فأذا طيب عضوا كاملا) أى فإزاد (فعلبه دم وفى أمله) أى  
 فى أقل من كمال عضوه (صدقة) أى فى الصحيح وهو المذكور فى الأصل وسائر المتون وهو  
 اختيار صاحب الهداية والكافى والجمع وغيرهم وصحبه صاحب البدائع وغيره وفى المتن إذا  
 طيب ربيع العضو فعليه دم وان كان دونه صدقة وقال محمد فى أقل من العضو يجب بقدره من  
 الدم (والعضو كالرأس واللبة والشارب واليد والفخذ والساق والعضد ونحو ذلك ثم ان كان  
 الطيب قليلا فالعبرة بالعضو) أى لا بالطيب (وان كان) أى الطيب (كثيرا فالعبرة بالطيب) أى  
 لا بالعضو وهذا هو الصحيح كما قاله شيخ الاسلام وغيره توفيقا بين الأقوال حيث قالوا اذا استعمل  
 طيبا كثيرا فاحشاف عليه دم وان كان قليلا فصداقة واختاب المشايخ فى الفواصل بين القليل  
 والكثير كما اختلفوا فى موجب تطيب العضو وبعضه فقبل الكثير كالعضو الكامل المستكبر  
 كالرأس والوجه والساق والفخذ والقليل ما دون ذلك كذا فسر هشام عن محمد وصحبه بعضهم  
 وقبل الكثير ربيع العضو الكبير والقليل ما دونه والفقير أبو جعفر الهندي رأى اعتبار الكثرة  
 والقلية فى نفس الطيب لافى العضو فقال ان كان الطيب فى نفسه كثيرا بحيث يستكبره الدابر  
 ككفين من ماء الورد وكف من العالبة وفى المسك بقدر ما يستكبره الناس يكون كثيرا وان كان  
 فى نفسه قليلا والقليل ما يستكبره الاماس وان كان فى نفسه كثيرا وكف من ماء الورد يكون قليلا  
 وفى المحيط والى كل قول اشار محمد (والكثير ككفين من ماء الورد وكف من العالبة وكف من  
 المسك) أى على ما فسر الهاريسى والمحيط (والقليل ككف من ماء الورد) وفيه ان عدد الأقل من  
 الكف فى المسك قليلا محل بحث فالعلة دما تقدم والله أعلم واختاره ابن الهمام أيضا فقهم (فلو  
 طيب بالقليل عضوا كاملا فعليه دم ولو طيب بالكثير أقل من عضو فعليه دم) وكذا اذا طيب  
 بالكثير عضوا كاملا كما يستفاد من الصورة الاولى بالاولى (ولو طيب أقل من عضو فطيب قليل  
 فعليه صدقة) واذا عرفت ذلك (فالصدقة مشروطة بشرطين) أحدهما أقله الطيب وثانيهما أقل  
 من العضو (والدم واحد) اما طيب كثير ولو فى بعض العضو واما عضو كامل ولو بطيب قليل هذا  
 وفى الميسر استلم الركن فاما بيده أو فم مخلوق كثير فعليه دم وان كان قليلا فصداقة (ولو طيب)  
 أى الحرم (بجميع أعضائه فى مجلس واحد فعليه دم وان كان) أى طيب الاعضاء (فى مجامع  
 فلكل طيب) أى على كل عضو (كفارة على صدقة) أى سواء كفر لا قول ولا عندهما وقال محمد

أمرت بالنعاء ونقضت على  
 نفسك بالاجابة وأنت  
 لا تختلف المعاد ولا تتكث  
 عهدك (الاهم) ما أحبت  
 من خير طيبة البنا وبسره  
 لنا وما كرهت من شر  
 فكرهه البنا وجنبناه ولا  
 نزع مما الاسلام بعد اد  
 أعطيتناه (الاهم) كما أدبتنى  
 من صباى وهديتنى من  
 عماى أدعوك دعاء من اتاك  
 لرحمة منك راجيا وعن وطنه  
 فانسأ ولتنبه شاكيا خبير  
 معصود وأيسر منزول عليه  
 وأكرم مسؤول مألديه  
 اعطى الشبهة أفضل  
 مانو فى احدا من شاذل  
 وحجاج بذك الحرام



عليه كفارة واحدة ما لم يكفر للأولى (ولو طيب مواضع متفرقة يجمع ذلك) أي من كل عضو (فإن بلغ عضوا) أي كاملا (فعليه دم والصدقة) أي ولو كان بقاء الطيب ساعة اذ لم يقيد أحد هنيئوم أو ليلة وسع أي النصير يجمع هذه المسئلة

\*) فصل في الكحل المطيب ان الكحل يكحل فيه طيب فان كان أي الكحل به (مرارا كثيرة) ظاهره أن يكون سبع مرات لأن أقل المرات ثلاثة وأقل كثرة الثلاثة تسعة (قيل وهي) أي المرات الكثيرة (ثلاث) وهذا مخالف للقواعد المعتبرة والظاهر ثلاث مرات هو حد الكثرة في هذه المسئلة كما أن حد القلة مادون الثلاثة ثم الجلة معتضة وقوله (فعليه دم) جزاء للشرطية المتقدمة (وان كان مرة أو مرتين فعليه صدقة) كما صرح به في الحاوي وفيه دلالة على أن المراد بالـ كثرة المعتبرة هي ما فوق المرتين من الثلاثة المطلقة الموافقة للروايات المعتبرة في المبسوط وجوامع الفقه ان الكحل يكحل فيه طيب فعليه صدقة الآن يكون كثيرا فعليه دم قال ابن الهمام يفيد تفسير المراد بقوله الآن يكون كثيرا أنه الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب الخاطف فلا يلزم مرة واحدة وان كان الطيب كثيرا وفسر الاستيعابي في شرح الطحاوي وصاحب الخزائنة وغيرهما الكثرة بالمرار فقالوا ان فعل ذلك مرارا فعليه دم وهو المروي عن محمد انتهى فقوله مرارا كثيرة تسع فيه عبارة الكافي والكرماني لكن ينبغي في تأويله أن يقال كثيرة عطف بيان أو تنفسيرا وتأكيد لقوله مرارا فعلا لما اعتبره المنطقي من أن أقل الجمع مرتان لانه وصف لما قبله لا لآتي المحذور والمذكور فمما تقدم والله أعلم (ولو كحل يكحل ليس فيه طيب فلا بأس به) الا ان الأولى تركها فيه من الزينة الا اذا كان عن ضرورة (ولاشئ عليه) أي من الدم والصدقة ولو من غير عذر

\*) فصل في أكل الطيب وشربه \*) أي جامدا أو سائما (لوا كل طيبا كثيرا وهو) أي الا كل الكثير (ان يلتصق) أي يلتزم (بأكثره) أي على ما قاله غير واحد من المشايخ (بجذب الدم) أي عند أبي حنيفة (وان كان) أي الماء كولا أو المشروب (قليلًا بأن لم يلتصق بأكثره) أي بان كان أقل من الأكثر (فعليه الصدقة) أي عذبه وأما عند أبي يوسف ومحمد لا يجب شيء بأكل الطيب قل أو أكثر كذا في الكافي والجمع وغيرهما ثم ظاهر المذهب ان المراد من الصدقة نصف صاع وقال في الجمع وفي قلة له صدقة بقدره وفيه ان هذا التماسية تنهت على قاعدة محمد في الاجزئية (هذا) أي ما ذكرنا كاه (اذا أكله) أي الطيب (كما هو) أي من غير خلط وطبخ له (اما اذا خلطه بطعام قد طبخ) كالزعفران والافاويه من الدارصيني وغيره (فلا شيء عليه) أي اتنا قال (سواء مسته النار أو لا) فيه أنه اذا خض الطعام بطبخ كيف يصح عذبه وهذا لان قوله قد طبخ ظاهره أنه حال ولو جعلناه صفة اطعام وصرفنا ضميره الى الطيب بثكل بماسياتي من الفرق المصرح بينه ما في كلام الزيلعي (وسواء يجر دريحه أو لا) وفي المحيط ككل شيء من الطيب مما يقصد أكله عادة اذا خلط بالطعام صار به بالطعام وسقط حكمه قال في المطيب فدخل فيه الافاويه كالقرنفل والزنجبيل والدارصيني ونحو ذلك انتهى وفيه ان الطبخ ليس بقيد بل الاعتبار للعادة وغيره في الخلط والله أعلم (الا انه يكره) أي أكل الطيب المخلوط المطبوخ (ان وجد دريحه) هذا لم يذكره في الكبير ولم أره منقول في كلام غيره فنعقد الطبخ محل بحث لانه

يا أرحم الراحمين (اللهم)  
اجعلني من القائلين ربنا  
آتنا في الدنيا حسنة وفي  
الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار (اللهم) اني ظلمت نفسي  
ظلمًا كثيرًا ولا يغفر الذنوب  
الا أنت فاعف عني مغفرة من  
عندك وارحمي انك أنت  
الغفور الرحيم (اللهم) اعف  
عني مغفرة تصليح بها شأني في  
الدارين وارحمي رحمة أهد  
بها في الدارين وتب علي  
توبة نصوحا لا أنتكثها أبدا  
وأزمن سبيل الاستقامة  
لا أرتفع عنك أبدا (اللهم)  
أنت الله رب العالمين وأنت  
الله



بالخلط والبلغم يصير مستهلكا فلا يتبر وجوده أصلا ولا في شئ كل بالنسبة إلى مطبوخ يوجد منه رائحة الأفاويه وأنه أعلم ثم رأيت الزيلعي قال ولوا كل زعفران مخلوطا بطعام أو طبيا آخر ولم يفسد النار يلزمه الدم وإن مسته فلا شئ عليه لأنه صامس مستهلك كما قال المصنف ولم يتبدل بالعلة في لزوم الدم فيجعل على المقيد والاحكام لما في الفتح وقد قالوا فيما وجعل الزعفران في المخلع كان الزعفران غالبا فعليه السكرارة وإن كان المخلع غالبا فلا شئ عليه وفي المتن إذا غسل المحرم يده بأشنان فيه طيب فإن كان إذا نظرت إليه قالوا هذا اشبتان فعليه صدقة وإن قالوا هذا طيب فعليه دم انتهى وليس فيه ما ما يفيد التقيد بل مطلق يتبدل بما كره الزيلعي فيجعل على غير المطبوخ فتأمل فانه موضع الزلل (وإن خلطه بما يؤكل بلا طبع كالزعفران بالمخلع فالبقرة بالعلة) أي بعلية الأجزاء البقرة بالون (فإن كان الغالب المخلع) أي أجراؤه لأطعمته ولونه (فلا شئ عليه) أي من الأجزاء (غيره) إذا كان رائحته موجودة كره أكله) لكونه مغلوبا بغير مطبوخ فانه كالمثلث لانه مطبوخ مسته لانه (وإن كان الغالب الطيب) أي أجراؤه على أجزاء المخلع مثلا (ففيه الدم) فانه حينئذ كالزعفران الخالص لأن اعتبار الغالب عند ما عكس الأصول والمعتول فيجب الأجزاء وإن لم تظهر رائحته قال ابن أمير الحاج ولم أرهم تعرضوا في هذه المسئلة للتفصيل بين القليل والكثير كما في مسئلة أكل الطيب وحده ربه بأشانه بلدير فيقال إن كان الطيب غالبا أكل منه أو شرب كثير فانه صدقة والأدلة في عليه غيرانه يكرهه وإن وجد بجره منه ثم يقي أن يقال ما افرق بين القليل والكثير في هذا فيجاب بأنه لعل الكثير ما بعده العدل الذي لا يشوبه شره ونحوه كثيرا والقليل ما عدا ما والله سبحانه وتعالى أعلم (ولو خلطه بغيره) كخلط الزعفران والقرنفل بالهرة (فإن كان الطيب غالبا) أي باعتبار أجراؤه (ففيه الدم وإن كان مغلوبا ففيه الصدقة الآن يشرب مرارا عليه الدم) كذا في الفتح وغيره (قيل) فإنه ابن أمير الحاج (والفرق بين الغالب وغيره أن وجوده من المخلوط ينتج اللام) (رائحة الطيب كما قيل المخلوط وحس) أي أدرك (الدوق السليم) أي من الهلة الصفة القروية ونحوها (بطلعه فيه حاسا طهراؤه وغالب والافيه ومغلوب) أي لأن المضاف كثرة الأجزاء وهذا في الطرا الملبس وغيره وليس شرب دواء فيه طيب كما كل دواء فيه طيب لأن من الطيب ما يفسد شربه فإذا خلط بغيره لم يصير تبعا للمشروب مثله الآن يكون المشروب غالبا كاللبن المخسوط بالماء في الرصاع انتهى ويؤيده أن ما الورد المخلوط بالماء معهما كان صالحا لوجوده منه الرائحة الطيبة فبعد من الطيب وإذا صار فاسدا بغلبة الماء عليه ترجع عن كونه طيبا ومنه ما قاله في الكبير وحاصل هذا الفرق بين خلط الطيب بالشراب وبين خلطه بالطعام إذا كان الطيب مغلوبا ففي المشروب وإن كان هو غالبا والطيب مغلوبا يجب صدقة وفي الطعام إن كان هو غالبا والطيب مغلوبا فلا يجب شئ وإن كان العلة للطيب فلا فرق بينهما

الرجل الرحيم وأنتى عليك  
باسدى وماعى أن يبلغ  
في مدحك ثنائى مع قلة  
على وقصر رأى وأنت  
الخالق وأما المخلوق وأنت  
المالك وأما المملوك وأنت  
الرب وأما العبد وأنت  
الغنى وأما الفقير وأنت  
العالى وأما السائل وأنت  
الغفور وأما الخاطئ وأنت  
الحى الذى لا يموت وأنا الخلق  
أموث يامن غلب بغيره ونفخ  
بعزه وعز بغيره ووسع كل  
شئ رحمة الله أذعوا بال  
أسأل ومنك أطلب واليت  
أرغب

ويرفع (فعليه كفارة واحدة وان تذكر عليه الدواء) أى لبقاء حكم العلة الموجبة (وكذا اذا خرجت قرحة أخرى) أى فى ذلك الموضع أو فى محل آخر (قبل ان تبرأ الاولى فداواها) أى بالطيب (مع الاولى تكفيه كفارة واحدة مالم تبرأ الاولى) أى لحصول التداخل حين بقاء العلة المشتركة (فان برأت الاولى ثم دأوى الثانية فعليه كفارتان) كفر الاولى ولا عندها وعند محمد كفارة واحدة مالم يكفر الاولى

\* (فصل لا يشترط بقاء الطيب) \* أى المستعمل بعد الاحرام (فى البدن) بخلاف الثوب لما سمي (زمانا) أى فى مقدار زمن معين من يوم أوله (لذ وشوها) (لوجوب الجزاء) أى من الدم والصدقة وكان الاولى ان يقال لا يشترط لبقاء الطيب زمن معلوم فانه لا يتصور بقاء الطيب بلا تحقق زمان ومع هذا فبفسه اشكال لما ذكر فى البحر الزاخر من انه اذا خضب بالخناء فدام يوما فعليه دم والافصدقة (ويشترط ذلك) أى الزمن المعين (فى الثوب) أى اذا أصابه طيب وغرة الفرق ما ذكره بشو له (فلو أصاب جسده) أى كله أو بعضا كاملا أو كثر أو أقل (طيب كثير فعليه دم وان غسل من ساعته) أى من فوره وسواء بالشر بنفسه الغسل أم لا (ويجب ان يأمر غيره) أى بان وجد غير محرم (فيعمله) أى غيره لئلا يصير عامسا باستعماله حال غسله وان زال الطيب بصب الماء اكتفى به فى المتقى لايبراهيم عن محمد اذا أصاب المحرم طيب فعليه دم قلت وإذا اغتسل من ساعته قال وان اغتسل من ساعته (وان أصاب) أى الطيب (توبه فحكه) أى أزاله بالحك (أو غسله فلا شئ عليه وان كثروا مكث) أى دام (عليه) أى على توبه (يوما فعليه دم والافصدقة) فى المتقى له تمام عن محمد خلع البيت أو القبر اذا أصاب ثوب المحرم فحكه فلا شئ عليه وان كان كثيرا وان أصاب جسده منه كثر فعليه الدم قال ابن الهمام وهذا الوجوب التردد أى يقتضى التردد فى العلة الموجبة للفرق بين البدن والثوب فى استئمان الطيب فان القياس يقتضى أن جنس المحظورات بجميع أنواعها يكون فى حكم واحد باعتبار القلة والكثرة فى نفس الجنسية وكذا فى حق زمن الخالفه وليس فى الأدلة المنقولة من الأحاديث المروية الا الحكم بطريق العموم فلا بد للجمع أن يعرف مأخذ الأئمة فى اختلافات القضية فمن هنا جاء التردد بخلاف المقلد فانه يمكنه نقل صحيح عن بعض أصحاب المذهب فى العمل به واغرب المصنف حيث قال قلت بل يوجب الفرق بين الثوب والبدن ووجه غرابته لا يتحقق فان هذا الفرق ظاهر عند من يشرق بين الفرق والقدم فكيف يغفل عنه المحقق العلم

\* (فصل فى تطيب الثوب اذا كان الطيب فى ثوبه شبرا فى شبر) أى مقدارهما طولا وعرضا (فهو داخل فى القليل فان مكث) أى دام (يوما فعليه صدقة أو أقل منه فقبضه) كذا فى الجرد والفتح (ولو لم ينصبه أو غاب عنه أو ورس أو زعفران مشبعها) بفتح الباء منه مصبوغا (يوما فعليه دم وفى أقله صدقة) كما فى خزائن الأكل والولول الجنى وغيره ما وأشار اليه فى الملبوط (ولو علق) بكسر اللام الخفيفة أى تعلق (بشوبه شئ كثير من خلوق البيت) بفتح الخاء المعجمة وضم اللام طيب من كب من زعفران وشو له على ما فى النهاية (فعليه دم) على ما فى الهيوط (وان كان قليلا فعليه صدقة ولو دخل بيتا قد أجرفه) بضم همزة وكسر ميم أى بخر فيه وطال مكثه بالبيت (فعلق بشوبه رائحة) أى بيرة (فلا شئ عليه) كذا فى البدائع وقيد باليد يرون يقيده فى

بأغاية المستصحبين باصرح  
المستصحبين ومنح  
المؤمنين ومثيب الصابرين  
وعصمة الصالحين وحرز  
الغافلين وأمان الخائفين  
وظهر اللاجئين وجامد  
المستجيرين ومدرك  
الهاربين وأرحم الراحمين  
وخير الناصرين وخير  
الغافرين وأحكم الحاكمين  
واسرع الحاسمين أسألك  
أن تصلى على محمد وعلى آله  
محمد وأن ترجى فى مقامى  
هذا والذى وجميع أخوانى  
المؤمنين وأن تقضى حوائج  
أقضى بها اليك وقتهم  
بين يديك مع ما كان من  
تقرى بطنى فيما أمرتني به

النخ والبعر الراحر (ولو أجزرتوبه فله لاق به) أي بتوبه (كثير) أي من الطبيب (فعليه دم أو قليل  
 قصدة وإن لم يعلق به شيء فلا شيء عليه) أي أصلا (وكان المرجع في المرقين التليسل والكثير)  
 أي في تطيب الثوب (العرف أن كان) أي عرف هنالك (والا ميايقع) أي كثيرا (عند الميلى)  
 يفتح الدم أي في رأى المبتلى به (ولو أجزرتوبه قبل الاسرام ولبسها ثم أحرم لاشئ عليه) فيه أن  
 التطيب في البدن للاسرام مستحب خلا ما لا لا يجوز عنده بطيب تبقى راحته فان  
 تطيب منه وبسب غسله ويكره التطيب في الثوب اتفاقا كذا ذكره في اختلاف الأئمة (لأنه  
 لأبأس يبقاه الطيب الذي يطيب به قبل الاسرام) فيه أنه لا يجوز بقاء الطيب الذي له جرم عند  
 مجده وأما ما لا جرم له فلا خلاف في جواز بقاءه وأما الخلاف فيما إذا تطيب بعد الاسرام وأقر  
 ثم نقي عليه الطيب فهم من قال ليس عليه بالبقاء جرماء ومنهم من قال عليه الجزاء ثانيا والرواية  
 توافق في المنتقى لهام عن مجده إذا مس طيبا كثيرا فأراق دما ثم تركه على حاله يجب عليه إركه  
 دم آخر فلا يشبه هذا الذي تطيب قبل أن يحرم ثم أحرم وترك الطيب (وكذا الأبأس بشمه) هذا  
 ساقض لقوله لا يجب شيء شتم الطيب ولو كان مكرها لعدم الالتصاق (واستقاله من مكان إلى  
 آخر) أي لو انتقل الطيب من مكان إلى مكان من بدنه لأجزأ عليه اتفاقا كذا في الكبير وهو  
 مخالف للقياس لأنه يصير استعماله عضوين وهو موجب للجزاء بن غايته أنه يعبر عنه منه ثم  
 في التعبير بالاستقال دليل على أنه بقائه من مكان إلى مكان بعد الجراء

• (فصل في ربط الطيب ولوربطه مسكاً وكافوراً أو غيرهما كثيرا) أي بما هو حاشته رائحة  
 طيبة (في طرف أزاره أو رداءه لئلا يمتد دم ولو قليلا فصدقة) وفيه أنه لا بد من قيد ودام عليه يومنا  
 تقدم وإن ربط العود فلا شيء عليه وإن وجد رائحته كذا في البحر الراسر وغيره ولكن فيه أن  
 العود ليس له رائحة إلا بالدار ولوفره وجوده وعود له رائحة بالحك مثلاً فلا شك أن حكمه كالغير  
 وغيره لأن العود هو الرائحة هذا وفي بعض المسالك إذا ربط مسكاً كثيراً في طرف أزاره لم يمتد دم  
 كما إذا أكل طيباً كثيراً في قليله صدقة وفي كتاب رحمة الأئمة في اختلاف الأئمة واستعمال  
 الطيب في الثياب والبدن حرام للمعمر وقال أبو حنيفة يجوز جعل المسك واستعماله على ظاهر  
 توبه دون بدنه انتهى وهو مخالف لما في كتب الأصحاب والله أعلم بالصواب

• (فصل في الحناء) ولو خضب رأسه وأرجلته أو كتفه بحناء فعليه دم إن كان (أي الحناء ماءها)  
 وإن كان ثخيناً فلبدرأسه فقيه الدمان على الرجل دم لطيب ودم للتغطية) أي ودم واحد على  
 المرأة للتطيب فقط (وهذا) أي الإطلاق أو الحكم (إن دام يوماً أو ليلة) على جميع رأسه  
 أو ربعه (والأصدقة للتغطية) أي أقل من يوم (ودم للطيب) أي مطلقاً واعلم أنه ذكر في البحر  
 الراسر وسحب الدم بالحساب مقيد بما إذا دام عليه يوماً كاملاً قال وإن كان أقل صدقة وهو  
 يخالف ما قدمناه من أنه لا شيء تربط بقاء الطيب زماناً في الجسد بخلاف الثوب ولهذا أطلقوا  
 وجوبه في أكثر الكتب بالاعتدال زمان وفي الخبيدي إذا خضبت المرأة مسكها بالحناء وهي  
 محرمة ويجب عليها دم هذا يدل على أن المكف عضو كامل لأنه أوجب في تطيبه الدم كذا في شرح

القدوري

• (فصل في الوضوء) يسكون السبب وكسرها وهو الأصح والأقل أشهر (وهي نيت يصنع به)

وتقصري فيما لم يمتدني عنه  
 يا نورى في كل طلة وبالنسي  
 في كل وحشة وبانتقى في  
 كل شدة وبارجاني في كل  
 كربة وبأولي في كل نعمة  
 أبت دليلى إذا فطمت  
 دلالة الأدلاء فان دلالتك  
 لا تنقطع لا يذل من حديث  
 ولا يذل من واليت انعمت  
 على فاسبت ورزقتني  
 فوفرت ووعدتني فاسنت  
 واعطيتني فأجرت بلا  
 استحقاق لذلك بعمل مني  
 ولكن ابتداء منك بكرمك  
 وجودك فانققت نعمك  
 في معاصيك وتقويت  
 برزقك على حفظك وانيت

أى بورقه ويكون على نوعين وهى ورق النيل (فلو خضب رأسه بالوسمة فان كانت متلبدة فعليه دم للخطية ان دام يوما وفى أقله صدقة وان كانت مائعة فلا شئ عليه لانها ليست بطيب وقيل فيه دم) على ما ذكره قاضيان عن أبى حنيفة رجه الله (وقيل صدقة) وهو رواية الحسن عن أبى حنيفة (وقيل ان خاف قتل الدواب أطعم شيئا) كما فى البدائع وخزانة الاكل وفى المنتقى عن محمد اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم فى قياس قول أبى حنيفة وفى قول أبى يوسف عليه طوام وفى المبسوط اذا خضب رأسه بالوسمة فعليه دم للخطية وليس عليه دم لانه ليس بطيب وهو اذا هو الصحيح وان خضب لحية به فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الدواب أطعم شيئا انتهى وهو المعتمد لان الوسمة ليس بطيب على ما صرح به قاضيان

\*(فصل في الخطمي) بالكسر ويفتح نبات على مافي القاموس (ولو غسل رأسه به فعليه دم) عند أبي حنيفة (وقالاصدقة) كذا في المجموع وشرحه والبدائع وشرح الكنز والفتح والعناية والبحر الزاخر وغيرها وقيل قوله في الخطمي العراقي له رائحة وقوامه في الخطمي الشامي فإنه لا رائحة له فلا خلاف وقيل بل الخلاف في العراقي على مافي الزيلعي والفتح وغيرهما وزاد ابن فرشته في شرح المجموع حيث قال ولا شيء في استعمل غيره اتفاقا فعنه في غير العراقي وقال الطرابلسي بناء على عدم الخلاف فيجب الدم في الخطمي العراقي بالاتفاق ودمان ان لبد رأسه وحصل به التغطية وعلى الخلاف لا يجب في غير العراقي شيء بالاتفاق ومقتضى كلام الجصاص وجوب الدم بالاتفاق بين الامام وصاحبيه (ولو لبد رأسه به وحصل التغطية لزمه: مان) أي لما ذكرناه (ولو غسل رأسه أو يده باشتان) بضم أوله (فيه الطيب) أي فينظر فيه (فان كان من رآه سماه اشتانا فعليه صدقة وان سماه طيبا فعليه دم) أي اعتبارا للغة كذا في قاضيخان (ولو غسل رأسه بالخرص) بالضم وبضمتين الاشتان (والصابون والسدر ونحوه) أي مما لا رائحة فيه ولا اختلط به طيب (لا شيء عليه) أي بالاجماع كما صرح به الاسيحاوي وغيره وأما ما ذكره ابن جماعة اذا غسل رأسه أو لحية بالخطمي أو السدر فعليه دم فليس يصحح في السدر الخالص

\* (فصل في الدهن) \* بالفتح مصدر ربه في الإدهان وبالضم اسم فاعله تقدير استعماله (ولو ادهن)  
 تشديد الدال (بدن مطيب وهو ما ألقى فيه الانوار كدهن البنفسج والورد والياسمين واليان  
 والخيري) الظاهر ان هذه الاشياء ادهن مأخوذة منها فيكون غير ما ألقى فيه الانوار فانه نوع آخر  
 من الدهن المطيب والمقصود انهم اوساير الادهان التي فيها طيب اذا استعمل به (عضوا كاملا)  
 على ما في البدائع (فعليه دم) أي اتفاقا (وفي الاقل من عضو صدقة) وذكر بعضهم الكثرة بأن  
 ادهن كثيرا ولم يقدر بشئ وقيد البرجندى بما يستكثره الناظر ولعل محله اذا استعمل المكثير  
 فيما لا يكون عضوا كاملا على ما تقدم والله اعلم وفي النوادر ولو ادهن ربع رأسه او حية فعليه  
 دم قال المصنف ولعله تفريع على رواية الريح في الطيب والصحيح خلافها (وان ادهن بدن غير  
 طيب كالزيت الخالص والحل وهو دهن السمسم واكثر منه فعليه دم) اي عند ابي حنيفة  
 وصدقة عندهما وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة مثل قوله ما كذا في شرح الجامع (وان  
 استعمل منه فعليه صدقة) اي اتفاقا (وهذا) اي الحكم السابق (اذا استعمله على وجه  
 التطيب واما اذا استعمله على وجه الدواء أو الاكل فلا شيء عليه) أي اتفاقا انتهى ووجهه

عزى فيما لا يتب فلا تمنعك  
جرائق عليك وركوبى  
ما نهيتنى عنه وادخولنى فيما  
حرمت على أن أدت على  
بفضلك ولم تمنعنى عودك على  
بفضلك ان أدت فى  
معاصيك فانت العائد  
بالفضل وانا العائد بالمعاصى  
وأنت يا سيدى خير الموالى  
وانا شر العبيد ادعوك  
فجيبنى واسألك فاعطينى  
وأستعنى عنك فمبدونى  
واسـتـزيـدك فزبدنى فبئس  
العبد انا يا سيدى ومولائى  
انا الذى لم أزل أسئـة فغفر  
لى ولم أزل اتعرض للبلـاء  
فما بينى وكم انعرض

غير ظاهر كما لا يخفى (فلو أكل الزيت الخالص عن الطيب أو الحبل) أي الخالص (أو دأوى ما  
 شقوق رجله) أي مثلاً (أو جراحة أو فطر في أذنيه أو استعط) أي في أنفه (وملاشئ عليه ولو  
 أذهن يسمي أو شحم أو ألبه أو أكله فلاشئ عليه ولا فرق بين الشعر والجسد في الدهن) أي في  
 وجوب الجزاء به خلافاً للقارسي حيث قال ولا يذهب المحرم رأسه وحيته ولو دهن ساقه برز  
 أو شحم لأبأس به انتهى وهل يمنع الدهن في النوب وذكر القارسي ولو أحرم في أزار فيه طيب  
 أو دهن يوجد منه رائحة قدر شرب في شربك ساعة أطعم نصف صاع من برون قل يقبصة إلا  
 إذا دام يوماً نصف صاع وفي الكثير الفاحش دم إذا كان يوماً قال المصنف جعل الدهن  
 في النوب كالطيب فإذا أراد بالدهن الطيب منه وصحح لأنه طيب وأما غير الطيب فبعدمه لا اتفاق  
 به انتهى ولا يخفى أنه قبل الدهن يوجدان الرائحة منه فلا يصح قوله أراد غير الطيب أصلاً  
 (فصل في ما يوجب الجناحة على الرأس والرجل والمرأة في الطيب ولا بين العامد والناسي والمكره والطائع  
 والقاصد) أي المتعمد (وعليه) أي المحظي (ولو طيب محرم) أي من غير استعماله (محرم ما أو  
 حلال لا شئ على القاعل) أي من الجزاء كالألبه المحيط والأفلاشك أن طيب المحرم والباسه  
 المحظير مرام على المحرم وغيره من حيث التسبب (ويجب الجزاء على المفعول) أي لأرتفاقه به  
 وكان مقتضى القياس أن يكون على القاعل أيضاً كالحلق محرم رأس محرم في غير أو أن  
 التحلل وسبأني ما بين الفرقينهما (النوع الثالث في الحلق بإزالة الشعر وقلم الاطفار) إزالة  
 الشعر أعظم من الحلق والتقصير يشتمل التفت والتشور والقلم والحرق ونحو ذلك (إذا حلق  
 رأسه كله أو بعضه) أي صاعداً (وعليه دم وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة) وهذا هو  
 الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب وذكر اللهاوي في مختصره أن في قول أبي  
 يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحلق أكثر رأسه (وإن كان) أي المحرم أو رأسه (أصلح) من الصاع  
 محرمة الخسار شربة دم الرأس لقصه ان مادة الشعر في تلك البقعة وقص ورعاها (إن بلغ شعره  
 ربع رأسه) أي ولو كان باقياً ولو بلغ شعره المتفرق ربع رأسه فديراً (فعليه دم وفي أقل منه  
 صدقة ولو حلق لحية أو ربه ما عليه دم وفي أقل من الربع صدقة وإن باقت لحية العايدة  
 في الخلق) معنى (أن كان قد رزبهما كالمه) حال من القاعل (فعليه دم والافسدة) على  
 ما في الفتح (ولو حلق رأسه وحيته واجطبه وكل بدنه في مجلس واحد أو عليه دم واحد وان اختلفت  
 المجالس لكل مجلس وجبه) يقع الجنب أي ما يوجب جنايته فيه عندهما وعند دم واحد  
 ما لم يكفر لاقول (ولو حلق رأسه فأراق دما ثم حلق لحية في مجلس واحد) (مدم آخر) الكل من  
 المرغبات وأما أن حلق الرأس وليس الخيط في مجلس يلزمه دمان ولو لم يكفر بينهما انفاً فالانها  
 جنسان مختلفان فلا يتداخلان على ما في شرح الجامع (ولو حلق رأسه في أربعة مجالس في كل  
 مجلس ربعاً فعليه دم واحد) انفاً فالدم يكفر لاقول لاهم أجناس متفقة ولو كانت في مجالس  
 مختلفة كذا في الفتح ومنك القارسي وغيرهما وألبه أشار في الكافي وشرح الكزوري البحر  
 الزاخر قدم واحد بالاجماع ويخالفه بظاهره ما ذكره الخبازي في شأنيته على الهداية إذا حلق  
 ربع الرأس ثم حلق ثلاثة أرباعه في زمان متفرقة يجب عليه أربعة دماء لأن حلق كل ربع  
 جنايته وجبه لادم فاذا اختلفت أزمان وجودها نزل ذلك منزلة اختلاف المكان في تلاوة آية

للهلكة فتصبي في وأقلت  
 عتري وسنرت عورق ولم  
 تفخ في بمر برقي ولم تنكس  
 برأسي عند اخواني بل  
 سترت على القبايح العظام  
 والفضائح الكبار واظهرت  
 حساني القليلة الصغار  
 منا مسك وفضلنا منك  
 واحسانا وانعامنا امرتني  
 قلم أثمر وزجرتني فلم اترجم  
 ولم اشكر نعمتك ولم اقبل  
 تصيبتك ولم أودحسك ولم  
 أترك معاصيك بل عصيتك  
 بعيني ولو شئت أعمتني فلم  
 تفعل ذلك بي وعصيتك بيدي  
 ولو شئت بليدتي فلم تفعل  
 بذلك بي

السجدة فلا يتدأخل انتهى والظاهر ان مراده بالازمان الايام لا المجالس المتعددة في يوم واحد  
(ويجمع المتفرق في الحلق كافي الطيب) أي يجمع متفرقة (فلو حلق ربع رأسه من مواضع  
متفرقة فعليه دم)

\* (فصل في الشارب والرقبة ومواضع المحاجم والابط وغيرها) كالغاية ونحوها (ان أخذ) أي  
بالمقص ونحوه (من شارب) أي بعضه (أو أخذه كله أو حلقه فعليه صدقة ولو حلق الرقبة كلها  
فعليه دم) أي اتفاقا (ولو حلق بعضها صدقة) أي ولو كان ربعها فصاعدا كذا في شرح الكنز  
بعد ادراج الابط أيضا معلل بأن الربع من هذه الاعضاء لا يعتبر بالكل لان العادة لم تجز في هذه  
الاعضاء بالاقصار على البعض فلا يكون حلق البعض اتفاقا كاملا حتى لو حلق أكثر أحد  
ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة وفي الطرابلسي جعل الاكثر كالكل واليه يشير كلام البدائع  
وفي شرح الجامع اقتضاخان لو حلق الرقبة كلها يلزم الدم في قوله هم فكذا اذا حلق قدر الربع  
انتهى وهو قياس منه لكن في شرح النقاية موافقا لما سبق من شرح الكنز انما وجب الدم  
بحلق ربع الرأس وربع اللحية ولم يجب في غيرهما الا بحلق جميع العضو لان العادة تجز في  
الرأس واللحية بالاكتفاء بالبعض ولم تجز في غيرهما به انتهى والناسية كالرقبة (ولو حلق  
مواضع المحاجم) قيل وهذه اصفحتا الفخ وما بين السكاهين من الرقبة (فعليه دم) أي عند أي  
حنيفة وعندهما صدقة والخلاف فيما اذا كان حلقهما للجمامة واما ان كان لغيرها فعليه  
الصدقة اتفاقا الا اذا كان قدر ربع الرقبة ففيه ما مر من الخلاف ويدل عليه ما في شرح الكنز  
حيث قال عليه صدقة لانه قليل فلا يوجب الدم كما اذا حلقه لغير الجمجمة ولا في حنيفة رحمه الله  
ان حلقه لمن يتجنب مقصود وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها (ولو حلق الابطين أو أحدهما  
أو تنق) أي ابطيه أو أحدهما (أو طلى بنورة فعليه دم وفي أقل من ابط صدقة) قال ابن الهمام  
هذا الاطلاق هو المعروف وفي فتاوى قاضيان في الابط ان كان كثير الشعر يعتبر فيه الربع  
لوجود الدم والا فلا أكثر لكن في شرح الكنز لو حلق أكثر أحد ابطيه لا يجب عليه الا الصدقة  
بخلاف الرأس واللحية انتهى والعلامة ما سبق كما لا يخفى ويؤيده ما في المحيط والبدائع ولو تنق  
من أحد الابطين أكثره فعليه صدقة ولا يجب دم (ولو حلق الصدر أو الساق أو الركبة أو الفخذ  
أو العضد أو الساعد فعليه دم) كما اختاره غير الاسلام وصاحب الهذاية وكثير من المشايخ  
(وقيل صدقة) يشترى ما في المبسوط متى حلق عضو مقصود بالحلق فعليه دم وان حلق ما ليس  
بمقصود فصدقة ثم قال ومما ليس بمقصود حلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود حلق الرأس  
والابطين ومثله في البدائع والقرنات وفي النخبة وما في المبسوط هو الاصح وذكر البرجندى  
عن الحصر ما يشعر بأن حلق الصدر والساق والساعد يوجب الصدقة لا غير بالاتفاق وقد صرح  
بذلك في الخزائن أيضا انتهى والحق انه يجب في كل منهما أي الصدر والساق الصدقة (وان حلق  
اقله) أي اقل ما ذكر من كل عضو (فصدقة ولا يقوم الربع من هذه الاعضاء مقام الكل) لما سبق  
وأما العناية فعضو مقصود صرح به قاضيان في شرح الجامع وصاحب الاختيار والزيلعي  
والطرابلسي والشمي والبسه أشار في الكافي والبدائع وشرح الجمع والفتح ومنسك الفارسي  
فيجب فيه الدم وفي الخزائن ان في حلق الغانة الدم ان كان الشعر كثيرا انتهى وجعل الشمي

وعصيتك بجمع جوارحي  
ولم يكن هذا مجزأ لمني  
فعقول عفولك فيها أنا عبدك  
المقترب بنبي الخاضع بذلي  
المستكين لك بجزمتي مقتر  
لاك بجناتني متضرع اليك  
راج في موقفي هذا نائب  
اليك مبتل اليك في العفو  
عن المعاصي طالب اليك أن  
تنجني وداخلي وتهطيني  
فوق رغبتني وأن تسمع ندائي  
وتستجيب دعائي وترحم  
نصري وبكائي وكذلك  
الهدى الخاطي يخضع لسيده  
ويخضع لمولاه بالذل بأكرام  
من أقر له بالذنوب وأكرم  
من خضع له وخضع ما أنت  
صانع بمقراتك

• (فصل في حكم التقصير حكمه حكم الحلق في وجوب الدم به) أي في كاه أو ربه (والصدقة) أي في قليل (فلو قصر كل الرأس أو ربه فعليه دم وفي أقل من الربع صدقة ولو قصر المرأة قدر أعله أي فصاعدا (من ربع شعرها) أي فزائدا (فعلها دم) على ما صرح به في الكافي والكرمان وهو الصواب قياسا على التحال ووقع في الكفاية شرح الهداية أن التقصير لا يوجب الدم والله أعلم

• (فصل في سقوط الشعر) لا يخفى أن الشعر إذا سقط بنفسه لا محذور فيه ولا محذور ولا حائل قلعه قبل إصرامه وسقوطه بغير قلعه ولعلهم أرادوا أنه إذا سقط بسبب فعل المحرم بأن أحس به وأدركه فحينئذ يلزمه الجزاء الذي ذكره (ولو سقط من رأسه أو لحية ثلاث شعرات عند الوضوء أو غيره) أي حين مسه وحكه وقبه إيماء إلى ما قدمناه (فعليه كف من طهارة) كما روى عن محمد بن أبي أطلاقه من غير قيد لكل شعرة (أو كسرة) أي من خبز (أو قرعة لكل شعرة) ويجال الله ما في قاضيجان وإن أخذ المحرم من شاربته أو من رأسه أو مبطح لحية فاستمر منها شعر بطم مسكينا وفي البدائع ولو أخذ شيئا من رأسه أو لحية أو لمس شيئا من ذلك فاستمر منه شعرة فعليه صدقة وكذا ذكر الترمذي وقيل لو لمس لحية فوقع منها شعرة أو شعرتان تصدق بعمرة أو تمرتين كذا في الكبير بصيغة التمر يضرب في ما اختاره هنا فتأمل فانه موضع زلل (وإن خبز عبد) أي مثلا (فاحترق شعر يده فعليه صدقة إذا أعتق) وفيه أنه إذا كان مكان شعر يده كاملا فالقياس وجوب الدم في جوامع الفقه وإن خبز فاحترق بعض شعره يتصدق وفي المحيط إذا خبز العبد المحرم فاحترق بعض شعر يده في التور فعليه إذا أعتق صدقة وإن أطل من غير أذى فعليه دم إذا أعتق وقوله من غير أذى أي بغير عذر يقيد به لانه إذا كان عن عذر يتعين الصوم على العبد فوراً وهذا في الحاروي عن النبي عن محمد وإن كان الساقط مقداره العشر من شعر الرأس أو اللحية فعليه دم وقال ابن الهمام وما في مناسك الدان من قوله وما سقط من شعرات رأسه ولحيته عند الوضوء لمسه كف من طعام عن محمد خلاف ما في قناروي قاضيجان وإن تنف من رأسه أو لحيته أو لحية شعرات ففي كل شعرة كف من طعام إلا أن يزيد على ثلاث شعرات فإن بلغ عشر الزم دم وكذا قوله إذا خبز فاحترق ذلك غير صحيح لما علمت من أن القدر الذي يجب فيه الدم هو ربع من كل منها انتهى وفيه أنه يمكن حمل كلام قاضيجان على رواية عن محمد كافي المتقي ثم الظاهر أن الانتف حكمه ليس حكم الرأس بما تقدم والله أعلم (ولو سائر شعره بالمرض فلا شيء عليه) فإنه ليس باختياره وكسبه (ولو نبت شعرة في عينه فلا شيء عليه بالزلة) كالوصلال عليه صيد فقتله كذا ذكره السروجي وابن أمير الحاج (ولو خلع جادة من رأسه بشعرها لم يلزمه شيء) أي لقصد إزالة الجلدة لا إزالة شعرها (ولو خلق أو تنف خصلة من رأسه) وهي بضم الخاء المجهمة شعر شتيع أو قليل منه (فعليه صدقة) أي نصف صاع على ما في نزاهة الأكل

• (فصل في حلق المحرم رأس غيره وحلق الحلال رأسه) أي رأس المحرم (إذا حلق محرم رأس محرم) أي غير نفسه (أو حلال فعليه صدقة) أو حلق بأمره أو بغيره (أي بغير أمر الملق طائعا أو مكرها) وإن حلق الحلال رأس محرم فلا شيء على الحلق (الحلال) على ما صرح به في البدائع

بذنه خاضع لك بذله فان كانت ذنوبه قد سالت بيني وبينك أن تقبل على وجهك الكريم وتستر على رجلك وتزل على شيا من بركتك أو تغفر لي ذنبي وتبها وزلي عن خطيئتي فيها أنا عبدك مستجير بكرم وجهك وعز وجلالك متوجه اليك ومترسل اليك ومتقرب اليك بنبيك محمد صلى الله عليه وسلم أحب خلقك وأكرمهم لنديك وأولاهم بك وأطوعهم لك وأعظمهم منك منزلة وعندك مكانا وبعتريه الطيبين الطاهرين الهداة المهتدين يا مدلل كل



والكرمانى والعناية والحاوى (وقيل عليه صدقة) واليه ذهب الزبائى وابن الهمام والشافى  
 ووجهه غير ظاهر اذا الحلال غير داخل فى موجبات محظورات الاحرام وهل يحرم عليه أو يباح  
 فعليه هذا أو يكره الظاهر الاخير لظاهر قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم اذا لمعنى لا تأمروا بالحق  
 رؤسكم أو لا يحلق بعضكم رأس بعض ولعل هذا أيضا وجه من أوجب الصدقة ثم ان حلق محرم  
 أو حلال رأس محرم فعلى المخلوق والمحرم يجب دم ولا يرجع به على الحالى وقال زفر والقاضى أبو  
 حازم يرجع به أقول لا يظهر التفصيل وهو انه ان كان بأمره واختياره فلا يرجع به والا بان حلقه  
 وهو نائم أو مكره فيرجع وهذا لا ينافى انهم أطلقوا وجوب الصدقة على الحالى المحرم سواء كان  
 المخلوق حلالا أو محرما على ما صرح بالسوية فى البدائع كما توهم المصنف فى الكبير لان صريح  
 عبارة الاصل فى المبسوط وفى الكافى للعاكم هكذا وان حلق المحرم رأس حلال تصدق بشئ وان  
 حلق المحرم رأس محرم آخر بأمره أو بغيره فعلى المخلوق دم وعلى الخالق صدقة انتهى وقرئ  
 بين المسلمين لظهور تناوئ الحالتين فى ارتكاب الحالتين فان هذه العبارة على ما فى الفتح انما  
 تقتضى لزوم الصدقة المقدرة بنصف صاع فيما اذا حلق رأس محرم وأما فى الحلال يقتضى ان  
 يطعم أى شئ شاء كقولهم من قتل قلة أو جرادة تصدق بما شاء واردة المقدرة فى عرف اطلاقهم  
 ان يذ كر لفظ صدقة فقط فافهم فان قلت اذا حلق المحرم رأس غيره محرما أو حلالا تجب الختابة  
 بخلاف ما اذا ألبس المحرم محرما لباسا مختلطا فانه لا يجب عليه شئ كما صرح فى التاتارىخية قلت  
 لورود النهى اجالا فى قوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم تحتملا لهذه الصورة وغيره على ما قدمناه  
 بخلاف الالباس فانه لا يعرف نهى عنه فى الشرع نعم قد يقال الباسه حرام كما صرحوا فى  
 الباس والوالدين للصغير الثوب الحرير الا ان ذلك الحكم عام غير مختص بحال الاحرام والله أعلم  
 بالارام (وان أخذ المحرم من شارب محرم أو حلال أو قص اظفاره فعليه صدقة) كفى المختص  
 والمبسوط ويؤيد ما فى الفتاوى السراجية لو أخذ المحرم شعر محرم أو ظفره فعليه صدقة (وقيل  
 اذا حلق أو أخذ من شعر حلال أو قلم اظفاره اطعم ماشاء) على ما فى الهداية والكافى وغيرهما  
 وكذا قال فى الجامع الصغير اطعم ماشاء

\*(فصل فى قلم الاظفار اذا قص اظافر يديه ورجليه أو يدا ورجل واحدة فى مجلس واحد  
 فعليه دم واحد) لاتحاد الجفاس فى المسئلة الاولى وللارتفاق بعضو كامل فى الثانية (وان قلم  
 اقل من يدا ورجل فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع) أى فى قول أبى حنيفة الآخرو هو قول  
 صاحبيه (الا ان يبلغ ذلك) أى مجموعهم (دما فيه نقص منه ماشاء) على ما فى البدائع وغيره (وقيل  
 بنقص نصف صاع) على ما فى البحر الزاخر ولعل مراده انه لا ينقص أكثر من نصف صاع فيما اذا  
 قلم كثيرا ومع هذا لو اختار الدم فله ذلك هذا وقال زفر بقرن ثلاث منها يجب الدم لان الاكثر  
 كالكل وهو قول أبى حنيفة أولا وقال محمد فى كل ظفر خمس الدم ولعل فى المسئلة عنه روايتان  
 (ولو قلم فى أربعة مجالس فى كل منها طرفا) بنهتين أى جانب من اليمين والشمال (من أربعة) أى  
 أطراف باعتبار يديه ورجليه (فعليه أربعة دماء كقوله الاول أولم يكفر) أى عندهما وعند محمد  
 ما لم يكفر لا أول (وان قلم خمسة أظافر يدا ورجل ثم قلم أظافر يدا ورجل الاخرى فان كان) أى  
 تسليهما (فى مجلس فعليه دم أو مجلسين فدمان وان قص خمسة أظافر) أى من الاعضاء الاربعة

جبار ويامهز كل ذابل  
 قد بلغ مجهودى فهبلى  
 نقصى الساعة برحمتك  
 يا أرحم الراحمين (اللهم)  
 لا قوة لى على سخطك ولا صبر  
 لى على عذابك ولا غنى لى  
 عن رحمتك تجدد من تعذب  
 غبرى ولا أجد من يرحنى  
 غبرك ولا قوة لى على البلاء  
 ولا طاقة لى على الجهد  
 أسألك بحق نبيك محمد صلى  
 الله عليه وسلم وآله الهادين  
 المهديين وأتوسل اليك فى  
 موافى اليوم ان تجعلنى من  
 خيار وفدك (اللهم) صل  
 على محمد وعلى آل محمد  
 وارحم صراخى واعترافى  
 بذنبى وتضرعى وارحم



(متفرقة أو قلم من كل يد ورجل أربعة أطافير فيلج بجلته ستة عشر ظفرا فعليه صدقة لكل ظفر نصف صاع الا اذا بلغت قيمة الطعام بما في نفسه من مائة ما شاء) أي كما مر (وان اختار الدم فله ذلك) واعلم ان محمد اعتبر عدد الخمسة لا غير ولم يعتبر التقريب والاجتماع وهما اعتبار مع عدد الخمسة صفة الاجتماع وهو ان يكون من محل واحد (ولو انكسر ظفرك أو انقطع شظية) أي فلتقه (منه فطعمها أو قلعه لم يكن عليه شيء) كذا أطلق في الهداية وغيره وعلل بأنه لا ينبغي بعد الانكسار (وقبل ذلك اذا كان بحيث لا ينقص) أي لا يزيد كما في الميسر والمبسوط (ولو كان بحيث لو تركه ينقص فعليه صدقة) على ما مر في الميسر (ولو قطع كفه وفيه أطافير لم يلزمه شيء) لانه قصد به قطع الكف لا قلم الظفر وهذا وفي المحيط وقاضيان وجوامع الفقه فيما اذا قص الحريم أطافير غيره فحكمه حكم الحلق وعن محمد رواية انه لا شيء عليه في قلم أطافير غيره وفي البدائع وان قلم الحريم أطافير حلال أو محرم أو قلم الحلال أطافير محرم فحكمه حكم الحلق وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم والله أعلم

• (فصل وما ذكرنا من لزوم الدم والصدقة عينا) أي معيننا (في الانواع الثلاثة) أي المتقدمة من اللبس والطيب والحلق وكذا حكم القلم لعذر كما سألني (انما هو) أي باعتبار حكمه المطابق (في حالة الاختيار بان ارتكب المخطور بغير عذر ما في حالة الاضطرار بان ارتكبه بعذر كمرض وعلة) أي ضرورة (فهو) أي صاحبه (مخير بين الصيام) أي صيام ثلاثة أيام (والصدقة) أي على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع (والدم ومن الاعذار الحلي) أي بجميع أنواعها (والبرد) أي الشديد (والحز) كذلك (والجرح والقرح والصداع) أي بجمع الرأس كله (والشفقة) أي وجع شق من رأسه (والقمل) أي كثرة في شعر رأسه كما في الكرماني والفارسي والمسدادي (ولا يشترط دوام العلة ولا أدائها الى التلف بل وجودها مع نعب ومشقة بيع ذلك) كما صرح المسدادي وبجمل الفارسي ليس السلاح لحظ القتال عذرا وهو واضح وقهقهة المصنف بقوله وفيه تأمل لانهم لا يجوعون الا كراه من الاعذار لانه من جهة العباد فهذا مذهبه انتهى والفرق ظاهر لان لبسه انما هو لدفع الاذى فهو في معنى الحر والبرد والقمل ونحو ذلك (وأما الخطأ والنسيان والانما والاكرام والنوم والرق) فيه بحث فان المأول لا يخبر بين ان يصوم في حال رقة وان يطعم ويذبح بعد عتقه اذا كان عن عذر (وعدم القدرة على الكفارة) أي اذا صدر عنه بغير عذر (فليست) أي هذه الاشياء (باعتذار في حق التخيير ولو ارتكب المخطور بغير عذر وجب عليه الدم عينا أو الصدقة) أي معينة باختلاف الجنابة (فلا يجوز عن الدم) أي التخصم (طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام) فان تذر عليه ذلك أي ما ذكر من الدم والصدقة (بقي في ذمته) أي الى وقت قدرته (واذا انطبع) وكذا اذا كاه أو شربه (أو اكحل بكمل مطيب أو لبس) أي مخطئا (أو حلق) أي عضوا منه (أو قلم) أي اظفاره (لعذر) قيد للكل (فهو مخير) أي بين أشياء ثلاثة ان شاء ذبح شاة) أي في الحرم واهدى (وان شاء تصدق على ستة مساكين) وهم من أهل الحرم أفضل (بثلاثة أصوع) بفتح فسكون فضم جمع صاع (من بر) أي حنطة (لكل مسكين نصف صاع وان شاء صام ثلاثة أيام وهذا) أي ما ذكر من الانواع الثلاثة (فيما يجب فيه الدم) على وجه التخيير (وأما ما يجب فيه الصدقة) أي فيما نه

طرح رسول بشائلك وارحم  
مصري الذي يا أكرم من  
سئل يا عظيم يرجى لكل  
عظيم اغفر لي ذنبي العظيم  
فانه لا يغفر الذنب العظيم  
الا العظيم (اللهم) الى  
أسألك فكلالة رقبتي من  
البار يارب المؤمنين لا تقطع  
رجائي يا منان من عني  
بالرحمة يا أرحم الراحمين  
يا من لا يجيب سائلا لا تردني  
يا عفو عني يا تواب  
تب عني واقبل توبتي  
يا ولاي حاجتي ان أعطيني  
لم يضرتني ما منعني وان  
منعتني ان ينفعني ما أعطيتني  
فكلالة رقبتي من النار

عن عذر بان طيب ريع عضو أو لبس أقل من يوم (ففيه يتخير بين الصوم والصدقة) أي وجوب  
تخير والافيحوز له اختيار الدم أيضا (فإن شاء تصدق بنصف صاع) أي فيما أطلق عليه بالصدقة  
(أو ما وجب عليه من الصدقة) أي فيما أوجبوا عليه من أن يطعم شيئا (ولو أقل من نصف صاع  
على مسكين) فأوهذه للتنوع وأما في قوله (أو صام عنه يوما) أي عن نصف الصاع فهي للتخير  
قال القارسي وعن أبي يوسف ما فعله المحرم من محظورات الاحرام عن ضرورة لا تبلغ دمالا يجوزته  
الصوم وهو كما لو فعله من غير ضرورة فملا نقل البر جندی عن الظهيرية وفي أمالي الحسن قال  
أبو حنيفة يجوز فيه الصوم وهو قول أبي يوسف (وكل صدقة في جنابة الاحرام غير مقدرة فهي  
نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير لا ما يجب بقتل القملة والجراحة) استثناء منقطع فإن  
جنابته ما مقدرة وكذا قوله (وإزالة الشعرات قليلة واللبس أقل من ساعة وفحوا ذلك) أي من قلم  
أصبغ (وأما الصدقة المقدرة) أي في الكفارات الخيرية (فهي ثلاثة أصوع وما ذكر من اتحاد  
الجزاء في تعدد الجنابة انما هو فيما إذا اتحد جنس الجنابة) أي بخلاف ما إذا اختلف جنسها  
(فاللبس جنس والطيب جنس والخلق جنس وقلم الاظفار جنس) أي وقس على ذلك (فإذا جمع  
بين الاجناس المختلفة في مجلس واحد لم تعدد الجزاء بل تعدد لكل جنس موجهه) بفتح الجيم أي  
الذي أوجهه الشارع بحسب اختلاف موجهه

\* (فصل وإذا ألبس المحرم محرما) أي إذا كساه مخيطا ومحوه وإذا كان حلالا فلا لاولي  
(أو طيبه أو عطى رأسه أو وجهه فلا شيء على القاعل) لانه غير ممنوع من هذه الافعال بالنسبة الى  
غيره (وعلى المفعول الجزاء) أي إذا كان محرما لحصول الارتفاق به ولو عن غير قصد وكذا إذا  
قتل المحرم قل غيره لاثني عليه بخلاف ما لو خلق رأس غيره كما مر (النوع الرابع في حكم الجماع  
ودواعيه وهو) أي الجماع (أغلظ الجنابات) أي أعظمها وزرا وأشدّها أثرا (يفسده الحج  
والعمرة) أي إذا وجد قبل أداء ركعتيهما عند الاثمة الاربعة وفي شرح الفقيه للنسب  
السمرقندي عند قوله افسد حجه أي نقصه نقصا نافعا حشا ولم يبطله كفي المضمرات قال المصنف  
فأفاد ان المراد من الفساد النقص الفاحش لا البطلان وهو قيد حسن يزيل بعض الاشكالات  
قلت من جعلها المضي في الافعال اسكن في عدم الابطال أيضا نوع من الاشكال وهو القضاء  
الا انه يمكن دفعه بأنه لو أدى على وجه الكمال والله أعلم بالاحوال (وحده) أي تعريف الجماع  
(التقاء الختانين) في القبل (وتغيب الحشفة) أي في الدبر ولو اكتفى بالثاني كان أخصرا وأظهر  
ولكنه نقل ما ذكره بعينه في الغاية (وشرائط كونه مفسدا خمسة) أي أمور (الاول أن يكون  
الجماع في القبل أو الدبر حتى لو وطئ فيمادونهما) أي من الانخاف ونحوها وكذا إذا أمني  
أو احتمل (أو لبس) أي من بلا حائل (أو عائق أو باشر) أي مباشرة فاحشة بان من فرجه فرجها  
ليس بينهما حائل (بشهوة) قيد للاربعة (فانزل) أي ولو أنزل (لم يفسد) أي بالاجماع وفيه ان  
هذه الاشياء كلها من مقدمات الجماع ودواعيه فلا يسمى جماعا فكيف يكون شرطا في الفساد  
(الثاني أن يكون) أي الجماع (في الآدمي) سواء كان حلالا أو محرما والظاهر أن يستثنى الميتة  
والصغيرة التي لا توطأ (فلا يفسد بوطء الهيمة وإن أنزل) كما صرح به قاضيان وغيره ثم الجماع  
في القبل مفسد بالاجماع وأما في الدبر فعندهما مفسد وكذا عند أبي حنيفة في الاصح وفي رواية

(اللهم) بلغ روح محمد وآل  
محمد صلى الله عليه وسلم  
وعلى آله تحية وسلاما وبهم  
اليوم أنقذني يا من أمر  
بالعفو يا من يجزي على  
العفو يا من يعفو يا من يرضى  
العفو يا من يثيب على العفو  
العفو أسألك اليوم العفو  
واسألك من كل خير أحاط  
به علمك هذا مكان البائس  
الفقير هذا مكان المضطرب  
رحمتك هذا مكان المستجير  
بعفوك من عقوبتك هذا  
مكان العائذ بك منك أعوذ  
برضائك من سخطك ومن  
بخائك نقمة بك يا أملي يا رب جائئ  
يا خير مستغاث يا أبجد

أخرى عن أبي حنيفة أنه في دبر الرجل والمرأة لا يفسد وعليه دم والاول أصح (الثالث أن يكون قبل الوقوف بعرفة) أي قبل وقوفه بها (فلا يفسدان كان بعده) أي بعد تحقق الوقوف ولو ساعة (وهذا في الحج وفي العمرة قبل أكثر الطواف) أي فانه ركها (فلوطاف أكثره ثم جامع لا يفسد عمرته الرابع التقاء الحشائين) أي وماني معاه من تعذيب الحشقة وفيه ان هذا حادثة وركته فكيف يكون شرطه (فلا يفسد له) وفيه ما تقدم من أنه ليس بجماع حيثئذ (الجلس أن لا يكون حائل) أي حايض ومانع (بين الفرجين يمنع الحرارة) أي من أحد الطرفين (فلولا ذكره بخرفة وأولجه) أي أدخله (ان مع الخرفة وصول سرة الفرج اليه لا يفسد ولا يفسد) كما في النجاسة والغاية (ولو أحرمت بجماعا فسد) أي صح احرامه وفسد حبه وبلوغه المني هكذا أطلق في المطلب الثاني (وقيل هذا) أي الفساد (ان لم ينزع في الحال وان نزع في الحال لم يفسد) قياسا على ما ذكره في الصوم وهكذا ذكره ابن جماعة عن الحنفية (ويحقق الجماع من الصبي) أي المراهق (والجنون يفسد نسكهما) أي على القول بجمعة احرام الجنون أو على تفسد براه حدث له وأحرمت عنه رقيقه كالعمى عليه أو كما صرح به ابن جماعة فيمن أحرمت عاقلا ثم جن فجامع فانه عند الحنفية كالعالم وأما قول المصنف المحقق في مسئلة الجنون انه ان أحرمت عاقلا ثم جن ثم أفاق بعد اداء الحج ولو بسنين فحكمه حكم العاقل والافكا الصبي فهل يبحث لظهور التحقيق والله ولي التوفيق (الا انه لا جوار) أي من الدم (ولا قضاء عليه ما) على ما حكاه الاستيعاب وقيل الجنون عليه الكفارة انتهى وكذا لا تمتنع عليه سائر احرامه ما علمت تكليفه ما في حاله ما (ولا فرق فيه) أي في الجامع بالنسبة الى هذا الحكم وأن كان يتفاوت بالانتم وعدمه (بين العمد والدمي والطائع والمكروه) بفتح الراء (والمقتطاع) بفتح فسكون أي المتلبه من الصوم (والناسم) وكذا الخنثى والمعدوم (والحج والعمرة والقرض والفعل) وكذا الواجب منها بالمدن (والرجل والمرأة والحرة والعبد) أي اذا كانا عاقلين بالعين محرمين فان كان الزوج صبيبا بجامع مثله أو مجنوبا أو حلالا فسد جهها والمرأة مبيدة أو مجنونة شحمة أو غير محرمة ففسد حجه ومنى في التحقيق الى انه اذا جامع الصبي يفسد حجه كما لو تكلم في صلاته أو أكل في صومته انتهى وهو ظاهر غير ان لا قضاء عليه ولا جزاء فاعلم حكمه أنه لا يثاب عليه وأيضا يؤمر بضمه وقضائه استحبابا (ولا يجب الاقتراف في القضاء على الرجل والمرأة) متعلق بلا يجب والمراد به سائر الوجان (الا اذا خافا الواقعة) أي الجماعة ناسيا (فيستحب) أي حيثئذ (أن يفترقا عند الاحرام) وقيل في موضع الواقعة وتفصيل هذه المسئلة أن الزوج والمرأة اذا أفسدا نسكهما لا يفترقان في القضاء عند ما الا اذا خافا الواقعة فيستحب عند الاحرام وأما ما في الجامع الصغير وليست الفرقة بشيء أي بأمر ضروري وقال قاضي خان يعني ليس بواجب وقال زور مالك والشافعي يجب اقترافهما وهو أن يأخذ كل واحد منهما ما طربقا آخر كذا افسره في البحر الرائق وأما وقت الاقتراف فعند ناوزقرا اذا أحرما وعند مالك اذا أخرجا من البيت وعند الشافعي اذا انتهيا الى مكان الجامع

المعطين يامن سبقت رحمة غصبه ياسيدي ومولاي ياتقني ورجائي ومعتمدِي ويأذني وظهوري وعدتي وبأخايه أملي ورغبتِي وبأغبائي ما أنت صانع في هذه اليوم الذي فرغت فيه اليك الأصوات أسألك أن تصلي على محمد وعلى آل محمد وان تقبلي فيه مقفلا منجما بأفضل ما انتقلب به من رضى عنه واستحبت دعاءه وقبلته وأجرت عظامه وغفرت ذنوبه وأكرمته وشرقت مقامه وأحيت به حياة طيبة وخفته له بالمعقرة

جميع ما يقع في الحج الصحيح) أي ولا يكتفى بما بقي عليه من الأركان فقط (ويجتنب ما يجتنب فيه) أي من المحظورات جميعها (وان ارتكب محظورا) أي كالجماع نائيا وسائر الجنايات (فعليه ما على الصحيح) أي من الجزاء من غير تفاوت (وعليه قضاء الحج من قابل) أي سنة آتية (ولا عمرة عليه ان كان مفردا) أي بالحج وأفسده بخلاف فائت الحج فأنه يتحلل بأفعال العمرة ثم يقضى حجه من قابل قال في البحر ومن جعل حكم من فسد حجه كفائت الحج بأن يخرج بأفعال العمرة لا بأفعال الحج فهو غلط لأن الرواية مصرحة في سائر الكتب ان من أفسد حجه يقضى في الحج كما يقضى من لم يفسده وصرح بعضهم بختم ذلك فعلم ان فساد الحج يقضى فيه ولا يتحلل بأفعال العمرة بخلاف الفائت انتهى وقوله صرح بعضهم بالتختم يشير إلى خلاف فيه والله أعلم

(فصل وان كان المفسد قارنا) فقيهه تفصيل (فان جامع قبل الوقوف وقبل طواف العمرة) أي أكثره (فسد حجه وعمرته) أي كلاهما (وعليه المضي فيهما وعليه شاتان) أي للجناية على احرامهما (وقضاؤها وسطا عنه دم القران) أي الموضوع للشكر فانه انما يكون على العبادة الصالحة لا الفاسدة (وان جامع بعد ما طاف لعمرة كاه أو أكثر فسد حجه ودون عمرته) لا داء ركنه اقبل الجماع (وسقط عنه دم القران) لفساد حجه الذي باجتماعه معها كان قرانا (وعليه دمان) أي لجنايته المتكررة حكما (دم لفساد الحج) أي للجماع قبل الوقوف المؤدي الى فساد الحج (ودم للجماع في احرام العمرة) لعدم تحلله عنها (وعليه قضاء الحج فقط) أي لصحة عمرته كما في البدائع (وان جامع بعد طواف العمرة وبعد الوقوف قبل الخلق) أي ولو بعرفة (لم يفسد الحج ولا العمرة) لا دار له ركنهما (ولا يسقط عنه دم القران) أي لصحة أدائهما حيث أتى بأركانهما لكن عليه بدنة للحج وشاة للعمرة (ولو لم يطف لعمرة ثم جامع بعد الوقوف فعليه بدنة للحج) أي للجناية عليه (وشاة لرفض العمرة وقضاؤها ولو طاف القارن) أي طواف الزيارة (قبل الخلق ثم جامع فعليه شاتان) بناء على وقوع الجناية على احرامه لعدم تحلل الاول المرتب عليه تحلل الثاني

(فصل \* ولو جامع من اراد قبل الوقوف في مجلس واحد مع امرأة واحدة أو نسوة فعليه دم) أي واحد (وان اختلقت المجالس) أي مع واحد أو مع جماعة (يلزمه لكل مجلس) ولو تعدد دفعه به الجماع (دم على حدة) أي عندهما وقال محمد عليه دم واحد في تعدد المجالس أيضا ما لم يكفر عن الاول على ما في المنسوط والبدائع (ولو جامع في مجلس آخر ونوى به رفض الفاسدة فعليه دم واحد) أي في قوله جميعا كما ذكره في البدائع والفتح وغيرهما ولا شيء عليه بالجماع الثاني على ما في قاضيان وخزانة الاكمل (وكذا لو تعدد الجماع) أي بعد الاول (بقصد الرضا فيه دم واحد) كما في الفتح (ولو في مجلس أو مع نسوة) على ما في البحر الزاخر وأما ما في النجدة من انه لو جامع نائيا فعليه شاة اذا لم يرد بالجماع الاول رفض الاحرام فلا طائل تحته لعدم الاحتياج الى تقييده ارادة الرضا في الجماع الاول لتفسير بعضهم بأنه اذا نوى الرضا في الثاني فعليه جزاء واحد هذا وما يلزمه الفساد والدم على الرجل مثله عن المرأة وان كانت مكرهة أو نائبة أو ناسية وانما ينتفى بذلك الاثم واذا كانت مكرهة حتى فسد حجه او لم يهادم هل ترجع على الزوج قال في البدائع لا ترجع عليه ولم يذكر خلافا وقال في خزانة الاكمل والفتح عن ابن شجاع لا ترجع

(اللهم) ان لكل وفد جائزة  
ولكل زائر كرامة ولكل  
سائل لك عطية ولكل حاج  
لك ثوابا ولكل من فزع  
الك راحة ولكل من رغب  
فبك زائيا ولكل متضرع  
الك اجابة ولكل مسكين  
الك رافة وقد وفدت اليك  
ووقفت بين يديك في هذه  
المواضع التي شرفتها رجا  
لما عندك فلا تجعلني اليوم  
أخيب وفدك وأكرمى  
بالجنة ومن على المغفرة  
والعافية وأجرتني من النار  
ووسع علي من الرزق  
الحلال الطيب وادرا على  
شرفنة العرب والعجم

وعن القاضي أبي حازم ترجع

• (فصل وان جامع بعد الوقوف بعرفة) أي ولو ساعة (قبل الخلق) أي ولو لولم الوقوف (وقبل طواف الزيارة كله أو أكثر) أي بأن طاف منه ثلاثة أشواط (لم يندسجه) أي لا دأته الركن الأعظم الذي لا يقوت الا بقوته وهو الوقوف لقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة (وعليه بدنة) أي بجماعة قبل الخلق لأنه لما سرح له في أمر الفساد عظم له في أمر الجناية تأكيداً للجماعة (سواء جامع عامداً أو ناسياً) أي فإنه عليه بدنة كما في عامة الكذب وذكر الحداد في شرح الهندوري ناقلاً عن الوجيز أنه انما يجب البدنة اذا جامع عامداً اما اذا جامع ناسياً فعليه شاة انتهى وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات حيث لا فرق بين الناسي والعاصي في سائر الجنایات وقد سرح قاضيان به وله ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة لا يندسجه وعليه جزو رجم جامع ناسياً أو عامداً (ولو جامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الخلق فعليه شاة) كذا في الخبر الزاخر وغيره ولعل وجهه ان تعظيم الجناية انما كان مراعاة هذا الركن وكان مقتضاه ان يستقر هذا الحكم ولو بعد الخلق قبل الطواف الا أنه سرح فيه له ورة التعلل ولو كان متوقفاً على أداء الطواف بالنسبة الى الجماع وسيأتي اهـ من يدقق في جماع القارن بعد الخلق قبل الطواف (ولو جامع بعد الطواف والخلق لا شيء عليه) أي ولو قبل البسي خلافاً للشافعي فانه عند من اركان الحج حتى لا يجزئه سبعة عقد النكاح (ولو جامع قبل الخلق والطواف ثم جامع ثانية بلا قصد الرضا) أي بولاية رفض الاسرام فقيه قدس - بل أي بالجماع الثاني (فان كان) أي الجماع المتكرر (في مجلس) أي واحد (فعليه بدنة واحدة وان كان في مجلسين فعليه الاول بدنة والثاني شاة) أي عند ما وعد محمد ان كان ذبيح الاول بدنة يجب للثاني والا فلا يجب للثاني شيء وامان قصد بالثاني رفض الاسرام وقصد الاحلال فعليه ككفارة واحدة في قولهم جميعاً سواء كان في مجلس واحد أو بمجالس مختلفة على ما في البدائع

• (فصل ولو جامع) أي القارن (أول مرة) احترازاً عما تنكره على ما سبق (بعد الخلق قبل الطواف فعليه شاة) كما في الهداية والنكاح والجماع من غير ذكر خلاف واما لو لم يخلق وطاف للزيارة أربعة أشواط ثم جامع كان عليه الدم على ما في الهداية (وقبل بدنة) كما ذكره في العايات معزياً الى المبسوط والبدائع والاسيبياني لوجامع القارن أول مرة بعد الخلق قبل طواف الزيارة فعليه بدنة الحج وشاة لعدم رة لان القارن يتحمل من احرامين بالخلق الا في حق النساء فهو محرر به ما في حقه قال ابن الهمام وهذا يخالف ما ذكره القندوري وشراحه لانهم يوجبون على الحاج الشاة بعد الخلق وهو لا واجبوا البدنة عليه ثم في الغاية ليس مخالفاً بل تخصيصاً باخراج حكم ما سمي غيره ومثل هذا كثير في كلامهم ثم في الغاية أيضاً معزياً للوري ان القارن لو جامع بعد الخلق قبل طواف الزيارة يجب عليه بدنة الحج ولا شيء عليه للعمرة لانه خرج من احرامه بالخلق وبقي في احرام الحج في حق النساء واستشكاه شارح الكتلان انه اذا بقي محرراً بالحج فكذلك في العمرة يعني من أمر الجماع والذي يظهر ان الصواب قول الوري لان احرام العمرة ليه بعد بحيث يقتضي منه بالخلق من غير النساء ويبقى في حقه بل اذا خلق بعد فعلها حل بالنسبة الى كل ما سرح عليه واعماه ذلك في احرام الحج فاذا ضم الى احرام الحج احرام العمرة استمر

ومثرت فتنة الانس والجن  
(اللهم) صل على محمد وعلى  
آل محمد ولا تزقني شاة  
وسأني بما بيني وبين اقلانك  
حتى تلتقي الدرجة التي  
قيم امرأته أنبيائك واسمعي  
من حوضهم شرباً روي  
لا غلباً بعده أبداً واشترى  
في زمرتهم وصل على محمد  
وهي آل محمد واكفي شر  
ما أهدر دماً بالأسند ولا  
تمكنني الى أحد - وال  
وباركتي فيما رزقتني يا سيدي  
ومولاي (اللهم) انقطع  
الرجاء الامتنك في هذا اليوم  
تقول على نفسه بالرجعة  
والمقبرة (اللهم) رب هذه

كل على ما عهد له في الشرع اذ لا ينيد القرآن على ذلك الضم فينطوي بالخلق احرام العمرة  
بالكلية كذا حققه ابن الهمام وأطلق في المسعودي حيث قال ان جامع بعد الخلق قبل  
الطواف فعليه بدنة وهذا الاطلاق هو الاظهر لان حلقة بالنسبة الى الجماع كالحاق ويستوى  
فيه القارن والمفرد قال ابن الهمام وقول موجب البدنة أوجه لان المذكور في ظاهر الرواية  
اطلاق لزوم البدنة بعد الوقوف من غير تفصيل بين كونه قبل الخلق أو بعده

\* (فصل) \* وشرائط وجوب البدنة بالجماع أربعة الأول أن يكون الجماع بعد الوقوف والثاني  
أن يكون قبل الخلق والطواف أي عند الجهور وأما على قول الحققة فيقبل الطواف مطلقا  
سواء خلق أم لا ثم في الحقيقة كون الجماع بعد الوقوف أو قبل الخلق والطواف موجب للبدنة  
لأنه شرط لوجوبها وقد علم سابقا نعم قوله (والثالث العقل والرابع البلوغ) لاشك انهما من  
شرائط وجوبهما مع انهما من شروط وجوب جميع الكفايات لا بخصوص وجوب البدنة

\* (فصل) \* ولو طاف للزيارة جنباً ثم أعاده أي الطواف (طاهراً) أي عن الحدثين فعليه  
(دم) أي لعدم كمال طوافه وفيه انه اذا صح طوافه كان القياس عدم وجوب شيء عليه وإذا قال  
محمد أمافي القياس فلا شيء عليه ولكن ابا حنيفة استحسّن ما ذكره وكذلك قول أبي يوسف وقولنا  
أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق بين الحدثين مع ان الظهارة منها عدت من الواجبات

نظرا للغلظة والخفة فوقع الحكم على وفقها وفيه ما تقدم والله أعلم والتحقيق ان هذا القول وهو  
وجوب الدم بعد الاعادة مبني على انفساخ الاول بالثاني فانه حينئذ يكون الاول نافلا والثاني  
فريضة ولا شك ان طواف النافلة جنباً موجب للدم وينقلب الامر كأنه جامع بعد طواف كامل  
وماسبق من ان من طاف طواف الزيارة جنباً ثم أعاده طاهراً ولم يتخلل بينهما جماع مبني على ان

الثاني جابر الاول وهو القياس الا انهم عدلوا عنه هذه اجلا لئلا يعمل المؤمن على الوجه الاكمل  
ونظيره ما روى عن شمس الأئمة السرخسي ان من ترك الاعتدال تلزمه الاعادة ومن المشايخ من  
قال تلزمه ويكون الفرض هو الثاني ولا اشكال في وجوب الاعادة لانه الحكم في كل صلاة أدبت  
مع كراهة التخييم ويكون جابرا للاول لان الفرض لا يتكرر وما يجعله الثاني فيقتضي عدم

سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن لا الواجب اللهم الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله سبحانه  
وتعالى اذ يحسب الكامل وان تأخر عن الفرض لما علم سبحانه انه سيوقعه ويؤيده انه اذا أعاد  
الفرض من الصلاة فقبل الفرض هو الاول وهو المأول وقبل الثاني وقبل الامر مفوض الى  
الله سبحانه وتعالى والله أعلم (ولو طافه) أي طواف الزيارة كله أو أكثره (على غير وضوء) أي

محدثا (او طاف أربعة أشواط طاهراً ثم وطئ لا يلزمه شيء) أي في المسئلتين ويستفاد منه الفرق  
بين الحدثين مع ان الظهارة منهما مع عدت من الواجبات نظرا للغلظة والخفة فوقع الحكم على  
وفقها وفيه ما تقدم والله سبحانه أعلم (سواء أعاد) أي الطواف في صورتين (أو لم يعد) كافي  
الحاوي وغيره (ولو طاف أربعة أشواط من طواف الزيارة في جوف الحجر أو فعل ذلك في طواف  
العمره ثم جامع فسدت عمرته وعليه قضاءها وشاة وعليه في الحلبة بدنة) أي سواء خلق قبل  
الطواف أو لم يخلق على خلاف ما سبق والمسئلة هي روية عن محمد وفيه اشكال وهو ان الطواف  
حول الحجر من الواجبات فاذا تركه صح طوافه بالموجب لقصد العمرة ووجوب البدنة في

الامكنة الشريفة ورب  
كل حرم ومبشر عظمت  
قدره وشرفته بالبيت الحرام  
والركن والمقام صل على  
محمد وعلى آل محمد وأصحابه  
في كل حاجة مما فيه صلاح  
ديني ودنياي وآخرتي واغفر  
لي ولوالدي وارحهما كما  
ربياني صغيرا واجرهما  
عني خير الجزاء وعرفهما  
بدعائيهما ومن عليهما بما  
تقرب به عليهما وشفعني في  
نفسى وفيهما وفي جميع  
اسلافي من المؤمنين  
والمؤمنات في هذا اليوم  
(اللهم) صل على محمد وعلى  
آل محمد واسمح لي في عمري  
وابسط لي رزقي (اللهم)  
لا تتجهله آخر

النجة وله في الجواب ان هذا هو القياس لكنهم استحسنوا ذلك كما استحسنوا ما قبله وله وجه  
 الاستحسان هو ان الحديث في جامع قبل طواف الركن وهو ما روى عن ابن عباس رضي الله  
 عنهم انه سئل عن رجل وقع بالهله وهو في قبل ان يفيض فأمره أن يتعرب بنية رواء مالك وابن  
 أبي شيبة وهو أريج عمار واه ابن أبي شيبة أيضا عنه انه جاء رجل فقال يا أبا عبد الرحمن رجل  
 جاهل بالسنة بعد الثقة قليل ذات اليد فبقيت المناسك كما ياغبراني لم أزر البيت حتى وقعت على  
 امرأتى فقال بنية ورجع من قابل فانه متروك بعنه على ما حقت ابن الهمام ولا يبعد ان يراد بقوله  
 ورجع من قابل تخيير يرضى له على انه يؤديه بوجه كامل (ومن فاته الحج اذا جامع فعليه المضي في  
 احرامه) أي ليس عليه تجديد احرام بل احرامه صحيح فبأنى بأفعال العمرة قبله (وعليه  
 دم) أي لجماعه قبل التحال (وقضاء الفات) أي من الحج (وليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل  
 بها) أي ولو وقع الجماع في تحللها قبل طوافها لان المقصود من هذه العمرة انما هو التحال من  
 احرام النجاة بالبيعة لا بحسب النية بخلاف العمرة المبتدأة المقصودة لذاتها المستقلة في نيتها  
 وهذه المسئلة أيضا عن محمد منقولة وفي الحاوي عن المنق عن محمد أيضا انه قال (ولو ان فاربا  
 فاته الحج فطاف لعمرة) أي ولم يحق (ولم يطف لما فاته من الحج حتى جامع فعليه كنفانان)  
 لعدم خروجه من الاسرامين (وكذلك لو فعل) أي القارون (ذلك) أي الجماع (بعد ما طاف  
 للعمرة جميعا) أي ولو سعى (الا انه لم يحلق رأسه) أي ولم يتعمر (ولو انه) أي القارون (حين  
 فاته الحج فلى انه قد بطل حجه) أي بشونه الوقوف (فطاف لعمرة وسعى ثم حلق رأسه وجامع بعد  
 ذلك مرارا فعليه الحلق دمان) بخلافه على اسرامين (وعليه لكل ما جامع) أي لجماعه (دمان) أي  
 ولو وقع في مجالس (ولا يجب عليه) أكثر من دميين لانه فعل ذلك) أي الجماع (على قصد الرض)  
 أي على وجه الاحلال عنه ما بين ظن انه قد أحل حين حلق رأسه على وجه الاحلال وهذا قول  
 أي حنيفة وأبي يوسف ومحمد انتهى ما في الحاوي عن المنق (ولو أهل بحجة أو عمرة وجامع فيها  
 ثم أحرم بأخرى يرضى قضاءها قبل ان توافي هي) أي هي على حالها ولا اثر لنية قضاءها  
 (واهلالة بالثاني) جلة استنافية معلة أي لان اهلالة به (لم يصح ما لم يرض عن القامد وكانت  
 نية لغوا والعباد اذا جامع) أي قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق (مضى فيه) أي في احرامه  
 باتعلم أفعاله (وعليه هدي) أي بنية أو شاة بحسب اختلاف حاله (وحجته) أي اذا كان قبل  
 الوقوف (اذا عتق) طرف لهما (سوى حجة الاسلام)

العهود من هذا الموقف  
 وارزقته ما بقيتني واقبلني  
 اليوم مقبلا مني مستجابا  
 لي مرحوما مغفورا لي  
 بأفضل ما أعطيت أحدا  
 منهم من الخير والبركة  
 والرحمة والرضوان والمغفرة  
 وبارك لي فيما أرجع اليه  
 من أهل ومال قليل أو  
 كثير لا اله الا الله الحليم  
 الكريم لا اله الا الله العلي  
 العظيم وصل اللهم على محمد  
 وعلى آل محمد وأصحابه  
 وأزواجه وسلم تسليما  
 كثيرا والحمد لله رب العالمين  
 (اللهم) انقلني من ذل  
 المعصية الى عز الطاعة  
 وأقضي بجلالاتك عن

(فصل في حكم دواعي الجماع • ولو جامع فيما دون الفرج) أي من الفخذ وضوء (قبل الوقوف  
 أو بعده أو بأشرف) أي مباشرة فاحشة (أو عاتق) ولو بالعمري (أو قبل أو ليس بشهوة) قيد لكل  
 (فانزل أو لم ينزل) أي في الجميع (فعليه دم) كما قاله في المبسوط والهداية والكنز والبدر  
 وشرح الجمع وغيرها وفي الجامع الصغير اشترط الانزال في المس لوجوب الدم وصححه فاضينان  
 في شرحه ونقل عن محمد بن الفضل انه انما يجب الدم على المرأة بتقبيل الزوج اذا وجدت ما يتجدد  
 عند وطء الزوج من اللذة وقضاء الشهوة (ولا يشهد بحجه بشئ من الدواعي) أي لا يسلط  
 خلاف سواء أنزل أو لم ينزل وسواء وجدت قبل الوقوف أو بعده كما انطلقت به سائر الكتب المعتمدة  
 وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وقال ابن المنذر أجمع أهل العلم ان الحج لا يشهد الا بالجماع



انتهى ووقع في الفتاوى السراجية ولوليس امرأته شهوة فأمسى بقصد وكذلك اذا لم ين على  
 مافي المبسوط ومنهاج المصلين ومنية الفتى وهو شاذ ضعيف على ما صرح به السروجي وفي المنافع  
 بعنى بالفساد نقصان الفاحش انتهى وفيه انه منافي لما تقدم والله أعلم (ولو قبل امرأته  
 مودعاً لهما ان قصد الشهوة) أى بتقبيل المرأة (فعليه الفدية والا) بان قصد المودعة (فلا) أى  
 فلا فدية عليه (وان قال لا قصدت هذا) أى هذا الامر من الشهوة (ولذلك) أى قصد المودع  
 (لا يجب شئ) لان الشرط تحقق الشهوة وعند عدم قصد يوجب الشهمة والمسئلة في أهبة  
 المسئلة بزيادة أو قدمت امرأته من مكان (ولو نظر الى فرج امرأته فامسى) أى فانزل  
 (أو تفكر) أى في أمر الجماع (أو احتمل فأنزل لاشئ عليه) كما في عامة المكذب وفي التمرناشئ  
 ولا شئ في الأصناف بالنظر لانه ليس بجماع وعن أبي حنيفة عليه دم (ولو استمنى بالكف) أى سواء  
 قصد الشهوة أو رفع الكلفة (ان أنزل فعليه دم وان لم ينزل فلا شئ عليه) كذا في الفتح وغيره  
 وفي البحر الزاخر وخزانة الاكليل لو استمنى بكفه فأنزل فعليه دم عند أبي حنيفة انتهى والرجل  
 والمرأة في ذلك سواء (ولو جامع بهيمة فأنزل فعليه دم ولا يفسد حجه وان لم ينزل فلا شئ عليه) وكذا  
 لو جامع في بادون الفرج فلم ينزل لا يفسد حجه عند الأئمة الاربعة (النوع الخامس في الجنائيات  
 في أفعال الحج) أى في حقها (كالطواف) أى للزيارة وغيرها (والسعي والحلق والرمي والوقوفين)  
 أى بعرفة والمزدلفة لكن سبق حكم الوقوف بعرفة (والذبح) كان حقه ان يقول كالوقوفين  
 والرمي والذبح والحلق والطواف والسعي بحسب وجودها ويرتب الفصول على اثرها  
 \* (فصل في حكم الجنائيات في طواف الزيارة) \* أى في شأنه ولا بد له (ولو طاف للزيارة جنباً  
 أو حائضاً أو نفساء) بضم ففتح أى ذات نفاس وولادة (كاه) أى كل الطواف (أو أكثره وهو  
 أربعة أشواط فعليه بدنة ويقع معصية في حق التخلل) أى باعتبار النساء ان وقع بعد الحلق  
 (وبصير عاصياً) أى ترك الواجب وهو الطهارة من الحدث الاكبر (وعليه ان يعيده) أى  
 طوافه ذلك مادام بمكة (طاهراً) أى من الحدثين (حتماً) أى وجوباً وهو تأكيدياً ليس بقاد من  
 قوله وعليه وقيل استحباباً قال في الهداية والاصح انه يؤخر بالاعادة في الحدث استحباباً وفي  
 الجنابة ايحاً (فان أعاده سقط عنه البدنة) وأما المعصية فتوقفة على التوبة أو معلقة  
 بالمشيئة ولو كفرت بالبدنة (ولو رجع الى أهله) أى وقد طافه جنباً وما أعاده (وجب عليه العود  
 لأعاده) كما في الهداية والمكافي والزيلعي والبدائع مع اللابقوله لتفاحش نقصان مشير الى انه  
 لو طاف بمحذور لا يجب عليه العود (ثم ان جاوز الوقت) أى ميعات الا فاق (بعوداً بحرام جديد)  
 أى عند الاكثر وقيل بعود بذلك الاحرام على ما في النكاحى (وان لم يجاوز عاده بذلك الاحرام) أى  
 اتناً (فاذا عاد بحرام جديد بان أحرم بعمره قيداً بطواف العمرة ثم بطواف للزيارة) كما في الفتح  
 وغيره لان طواف العمرة أقوى حيثئذ ولو كان طواف الزيارة أسبق ومستهوياً مع طواف العمرة  
 في الركنية لحصول اذائه في الجملة (ولو لم يعد وبعث بدنة اجزأه) لكن الافضل هو العود على ما في  
 الهداية والمكافي وفي البدائع الا انه العزيمة وفي المحيط بعث الدم أفضل لان الطواف وقع  
 مع تدابره وفيه نفع لا تقراه (ثم ان أعاده في أيام الحج) أى طاهراً (فلا شئ عليه) وهو ظاهر (وان  
 أعاده بعد أيام الحج سقطت عنه البدنة) أى اتناً (ولزمه شاة للتأخير) أى عند أبي حنيفة على

حرامك وبفضلك عن  
 سواك ونور قلبى وقبى  
 وأعدنى من الشراكه  
 واجعل لي الخبركة (اللهم)  
 أنت أحق من ذكر وأحق  
 من عبد وانصر من ابتغى  
 وارأف من ملك واجود من  
 أعطى وأوسع من سئل  
 أنت الملك لا شريك لك  
 والفرد لا نداء لك كل شئ  
 هالك الا وجهك ان تطاع  
 الا باذنك وان تغصى الا  
 بملك تطاع قد ذكر وتغصى  
 فتعقر أقرب شهيد وأدنى  
 حنظل حلت دون النقوس  
 وأخذت بالرواصى وكنت  
 الامار وسخت الاجال  
 القلوب لك مصغبة

مقتضى قاعده وفيه ان طوافه قد وقع صحيحا وبكفي هذا القدر في سقوط وجوب الترتيب عند أدائه ولا يظهر اعتبار الترتيب حال قصائه بعد اعتبار اعتداده (ولو طواف أقله جنبا فعليه لكل شوط صدقة نصف صاع وان أعاده سقطت) أي الصدقة وبقيت المعصية (ولو ترك الطواف كله أو طواف أقله وترك أكثره) أي ورجع الى أهله (فعليه حتما) أي وجوبا انتقاها (ان يعود بذلك الاحرام ويطوفه) أي لانه محرم في حق للنساء ولا يجوز احرام العمرة على بعض أفعال الحج من الطواف والسعي ولو بعد الحلق من التحلل الاول (ولا يجوز عنته) أي عن ترك الطواف الذي هو ركن الحج كله أو أكثره (البدل) وهو البدل لانه تركه تركا فلا يقوم مقامه غيره بل يجب الاتيان بعينه ولا يجوز عنه البدل (أملا) أي سواء عاد الى أهله أو لم يعد (واذا أعاد الطواف) أي طواف الزيارة (طاهرا وقد طافه جنبا) أي أولا (فالاعتبار هو الاول والثاني حمله) أي لقصائه بترك الواجب على ما ذهب اليه الكرخي وصححه صاحب الايضاح اذ لا شك في وقوع الاول معتد به حتى حل به النساء انتقاها واستدل الكرخي على الأصل من انه لو طاف للعمرة جنبا أو بعد ثلثي رمضان ثم أعاده في أشهر الحج ورجع من عامه لم يكن محتكما وذهب أبو بكر الرازي الى ان الاعتبار هو الثاني والاول انسخ به وصححه شمس الأئمة السرخسي واحتج الرازي بما اذا أعاده بعد أيام التشريق يجب عليه الدم ولو كان الطواف هو الاول والثاني جبرله لما وجب الدم انتهى وهذا وجه اشكال فيما تقدم والله أعلم قال الكرمي والاول أقرب الى الفقه وقال ابن الهمام قول الكرخي أولى قال في البحر الزاخر وقائدة الخلاف تطهر في إعادة السعي فعلى القول الاول ولا يجب وعلى الثاني يجب قلت ويؤيد الاول انه اذا لم يعد الطواف لاشئ عليه من إعادة السعي والدم بتركه انتقاها (ولو طاف للزيارة كله أو أكثره بعد ثلثي يومه شاة وعليه الإعادة استحبابا) أي مادام بمكة (وقيل حتما) أي بناء على ما في بعض نسخ المبسوط من أن عليه أن يعيده والاول أصح (فان أعاده سقط عنه الدم سواء أعاده في أيام النحر أو بعده لاشئ عليه للتأخير) لان المقصود فيه يسير يجنب الجنب حيث يجب فيه عليه الدم للتأخير ولا شئ عليه هنالك التأخير على ما في الهداية والكافي وغيرهما وفي البحر الزاخر هو الصحيح وفيه دليل على ان العبرة بالاول في المحدث والاول يجب دم للتأخير عن أيام النحر على ما في الفتح (وقيل يجب عليه للتأخير دم) قال قوام الدين ما ذكره صاحب الهداية سهلان تأخير النسك عن وقته يوجب الدم عندنا في حقيقة فكيف لا يكون النجس اذا أعاد الطواف بعد أيام النحر وقد حصل تأخير النسك عن وقته على ان الرواية في كتب من تقدمه مصرحة بخلاف ذلك ولذا قال في شرح الطحاوي اذا أعاد طواف الزيارة بعد أيام النحر يجب عليه الدم سواء كانت عادته به بسبب الحدث أو بالزيادة وبه يترجم صاحب البدائع وصحح في السراج الوهاج قول صاحب الهداية قال في المطلب انه لا طاهر انتهى ووجهه ما تقدم من ان طوافه معتد به بخلاف خيانه فيجب سقوط الترتيب بوقوعه وانما يلزمه الإعادة وجوبا أو استحبابا بتحصيله لتكميل العبادة كما اذا صلى صلاة ذات نقصان فانه يجب اعادته وجوبا بترك الواجب واستحبابا بترك السنة ولو خرج وقتها ولم يقل أحد بضأ تلك الصلاة ولا بعدم اعتداده في مراعاة الترتيب بها والله أعلم (وقيل صدقه لكل شوط) على ما في خلاصة المناوي وشرح الجامع لقاضي خان لزمه صدقة أي للتأخير كما سبق في صريح (ولو

والسر عندك علانية  
والحلال ما حلت والحرام  
ما حرمت والدين ما شرعت  
والأمر ما قضيت والنطق  
خلفك والعبد عبدك  
وأنت الله الرؤف الرحيم  
أسألك بنور وجهك الذي  
أشرقت له السموات  
والارض وبكل حق هو لك  
ويحق السائلين عليك ان  
تقبلني في هذه العتبة وان  
تجبرني من النار بقدرتك  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
اشرح لي صدري ويسر  
لي أمري وأعدك من  
وسواس الصدر وشهوات  
الامر وقتة القبر ومنعني  
بالاسلام والسنة وبارك لي

طاف الاقل محمد نافع عليه صدقة) أى نصف صاع من بر على ما في المحيط (لكل شوط) أى اتفاقا  
 لما في البحر الزاخر فعليه صدقة في الروايات كلها وتسقط الاعادة بالاجماع لكن في الجوى ان  
 طاف أقله محمد نافع عليه صدقة لكل شوط نصف صاع فان أعاده بعد أيام النحر لا يسقط عنه الصدقة  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي الاسيبجاني فان أعاده بعد أيام النحر فعليه صدقة عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى للتأخير انتهى ويجب حل كلام الجوى على ما يئمه الاميبجاني بان المراد  
 بالصدقة الغير المساقاة جنسها الشامل للصدقة الواجبة للتأخير لان الصدقة اللازمة من أجل  
 طوافه محمد نال يسقط فانه لا وجه له أصله والله أعلم (ولو ترك من طواف الزيارة أقله وهو ثلاثة  
 أشواط غدا ونها أو طاف كله) وكذا حكم أكثره (راكبا) أى على دابة (أو مشجولا) أى على ظهر  
 آدمي (أو زحفا) أى بأثناعه (من غير عذر) فيه الحالات كلها وكان حقه ان يزعمه عن قوله  
 (أو عاريا) فانه اذا طاف عاريا لم يجب عليه شيء أيضا لان ستر العورة من الواجبات وترك  
 الواجب بعذر مسقط للدم كما تقدم من ان ستر العورة في الصلاة مع كونه شرطها لا يسقط عند  
 العجز عنه (أو منكوسا) أى مقبوبا أو معكوسا (أو في جوف الحجر) ذكر في الكبير هنا من غير  
 عذر وفيه أنه لم يصرح بعذر فيه ما (فعليه دم) أى ولا تجزئه الصدقة ان لم يعمده (وان أعاده  
 سقط) أى الدم عنه (ولو عاد الى أهل بدع شاة) أى اجراءه ان لا يعود ولا يلزم العود بل يبعث شاة  
 أو قيمته التذبح عنه في الحرم ويصدق بها (وان اختار العود يلزمه احرام جديدان جاوز الوقت)  
 أى كما سبق بيانه وأما ما في الحاوى لو طاف منكوسا كذلك ولا شيء عليه فغالب لما عليه  
 الجهور ولعله أخذ من البحر يد وقد قال الكرمانى انه واقع سهو ومن الكاتب لامن المصنف  
 انتهى وكان ينبغي ان يقتصر على الكاتب فانه شغل له ما ولان السهو من المصنف لا يتحقق  
 نفسه فانه غير معصوم لكن يمكن حل كلامه على ما يوافق الجمهور بان راد بالكراهة المكراهة  
 التحريمية على ترك الواجب وقوله ولا شيء عليه أى غير عذر من النقصان لا البطالان ولا وجوب  
 البدنة ولا فرضية العود ونحو ذلك (ولو طافه راكبا أو مشجولا أو زحفا بعذر كرض) ومنه  
 الانعام والجنون (أو كبر) أى بحيث يضعف عن المشي فيه فيكون حكمه حكم الزمن والمقعد  
 والمفلوج (فلا شيء عليه) أى لامن الدم ولا من الصدقة (ولو أحرطواف الزيارة كله أو أكثره  
 عن أيام النحر فعليه دم) أى عند أبي حنيفة (ولو أحر أقله فعليه صدقة لكل شوط)

(فصل) \* ولو طاف للزيارة جنبا وطاف للصدر طاهرا) أى من الحدين أو من الأكبر فففيه  
 تفصيل (فان طاف للصدر في أيام النحر فعليه دم لترك الصدر) ان لم يطف طوافا آخر (لأنه)  
 أى الصدر (انتقل الى الزيارة) لاستحقاقه أولا ولكون الأقوى بالاعتبار هو الاولى كما صر  
 (وان طاف للزيارة ثانيا) أى في أيام النحر (فلا شيء عليه) أى لاستقلال الزيارة الى الصدر  
 لاستحقاقه حينئذ (وان طاف للصدر) أى حقيقة أو حكما (بعد أيام النحر فعليه دم لترك  
 الصدر) أى لتحويله الى الزيارة (ودم التأخير الزيارة) وهذا عند أبي حنيفة وأما عندهما فدم  
 واحد (وان طاف للصدر ثانيا سقط عنه دمه) وكذا الوطاف للنفل فانه ينقل اليه ويسقط عنه  
 دمه (وان طاف للزيارة ثم نال الصدر طاهرا) أى من الحدين (فان حصل الصدر في أيام النحر  
 انتقل الى الزيارة ثم ان طاف للصدر ثانيا فلا شيء عليه) وكذا الوطاف طواف نفل (والا) أى

فيمهما (اللهم) ان كان  
 رزقي في السماء فأزله وان  
 كان في الارض فأخرجني  
 وان كان نائفا فقتله وان  
 كان قريبا فقتلني به وبارك  
 لي فيه وأدمه لي وأدم  
 نعمك كلها علي يا أرحم  
 الراحمين (اللهم) أعتق  
 رقبتى من النار وأوسع لي  
 من الرزق الحلال واصرف  
 عني فسقة الانس والجن  
 (اللهم) لا تحرمني أجر تعبي  
 ونصبي فان أحرمتني ذلك  
 فلا تحرمني أجر المصاب  
 على مصيبتيه (اللهم) اغفر لي  
 ذنوبي وان عدت الى شيء  
 من معاصرك فعده علي  
 برحمتك انك أهل ذلك

ان لم يعلف ثيابا (فعليه دم تركه) أى تركه الصدر اذا فاقاه من الواجبات بلا خلاف (وان حصل الصدر بعد أيام البحر لا يعتدل اليها وعليه دم) أى اتفقا (لطواف الزيارة عود ثابا) والآخرى فى ان الوجهه الاقل وجوب تقبل طواف الصدر الى الزيارة فيجب بترك الصدر دم بالاتفاق وبنأخير الزيارة عندهم آخر وفى اقامة هذا الطواف مقام الزيارة فائدة وهو استعاطا البدنة عنه وأما ما فى الوجهه الثاني لم يتقبل طواف الصدر الى طواف الزيارة فوجب الدم لطواف الزيارة عند ثابا الاتفاق ولا شئ عليه للتأخير بالاجماع كذا ذكره غير واحد (ولو طاف للزيارة عند ثابا والصدر جبا فعليه دمان) أى فى قولهم دم لطواف الزيارة متحد ثابا دم لطواف الصدر جبا كذا فى قاضيهان (ولو ترك من طواف الزيارة أكثره فطاف للصدر وكل منه طواف الزيارة) أى ونقص من الصدر (وعليه دمان) أى اتفقا (دم لتأخير الزيارة) أى باعتبار أكثره ودم تركه أكثر الصدر (أى لا تنقله الى الزيارة) وان طاف لكل واحد منهما أقل يكمل طواف الزيارة من طواف الصدر ثم ينقل الى الباقي من الزيارة ان كان أكثره فعليه اعلمه فرضا ولا ينوب عنه الدم لان الدم انما يشوب عن الواجب (وعليه دم لتأخير) أى عن أيام البحر (وان كان الباقي من الزيارة أقله فعليه دم تركه الاقل منه) أى من طوافيهما (وصدقة لتأخير) أى لتأخير الأقل منه (وعليه دم تركه الصدر) أى ان كان كله وأكثره وأما فى أقله فعليه صدقة لكل شوط الا ان يبلغ دما فينقص منه ما يجب والحاصل ان ترك طواف الزيارة لا يتصور الا اذا لم يكن طواف للصدر فانه اذا طاف له انتقل عنه الى طواف الزيارة

(فصل - حائض طهرت فى آخر أيام النحر) أى وبقي قليل من زمان يومه (ويمكنها) أى بعد سبيل مسافتها الى المسجد (طواف الزيارة كله أو أكثره وهو أربعة أشواط قبل الغروب ولم تطوف فاعلم ادم للتأخير وان أمكها أقله لم تطف لاشئ عليها) الا ان الافضل بل الواجب ان تطوف مهما أمكن فان ما لا يدرك كله لا يترك كله وليصح كون تركه الباقي عن عذر (ولو حاضت فى وقت تقدر) أى حال كونها قادرة (على ان تطوف فيه أربعة أشواط لم تطف) أى قبل الحيض (لزمها دم التأخير) وفيه نظر اذ هذا الحكم لا يستقيم بالقياس الى ما ذكره وفى الصلاة من أن من هو أهل فرض فى آخر وقته يقضيه فقط لاس حاض فيه وانما يصح غيبته على قول زفر من انها اذا حاضت فى آخر الوقت لم يسقط عنها وتقضيها اذا طهرت وفى الظهيرية عن أبي يوسف اذا حاضت المرأة وقد بقي من الوقت ما لا يمكن أداء الفرض فيه لم تقضها وهذا التقيد ينسب أنه لو بقي مقدار ما يمكن أداء الفرض فيه بغيره أن تقضى عند أبي يوسف (ولو حاضت فى وقت تقدر على أقل من ذلك لم يلزمها شئ) كان القياس ان يجب عليها صدقة ثم اذا عرفت ذلك التفصيل (فتوهم) أى مجمل (لا شئ على الجائز) وكذا النفس (لتأخير الطواف) أى طواف الزيارة كما فى الفتاوى السراجية وغيرها (مقبلة بما اذا حاضت فى وقت لم تقدر على أكثر الطواف) أى قبل الحيض (أو حاضت قبل أيام البحر ولم تظهر الا بعد مضي أيام البحر) أى جميعها وخاصله ما فى البحر الزاخر من ان المرأة اذا حاضت أو قست قبل أيام البحر فطهرت بعد مضى اقل لاشئ عليها وان حاضت فى أثناءها وجب الدم بالتقريب فيما تقدم والله أعلم وفيه أيضا ما يهتق بهذه المسئلة فى باب الاجاروع عن أبي يوسف فى امرأة ولدت يوم النحر قبل ان تطوف

(اللهم) السك ضجعت  
الاصوات بلغات مختلفات  
يسألونك الحاجات وساجتى  
الك ان تتركنى عند البلا  
اذا نسيتى أهل النيا  
واسواته والله منك وان  
عقوت واسواته والله  
منك وان غفرت (اللهم)  
لا تجعل له آخر العهد فى  
(اللهم) زدا حسنا محسنا  
وارجع مسيئهم الى التوبة  
وسط من ورائهم بالرحمة  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
أتى أعوذ بك من تحول  
عافيتك وبخاة نفسك  
وجميع مصفك (اللهم)  
يا رفيع الدرجات ومنزل  
البركات

فأبى الجلال أن يقيم معها قال هذا عذر في نقض الاجارة ولولدت قبل ذلك وبقي من مدة النفاس كددة الحوض وأقل أجبر الجلال على المقام انتهى (ولو انقطع دمها) أي دم الحائض (بدواء أو لا بدواء) (أو لم ينقطع) (فاغتسلت أولا) أي أو ما اغتسلت (وطافت ثم عاد دمها في أيام عادتها بصح طوافها ولم يها بدنة وكانت عاصية) أي من وجهين لدخول المسجد ونفس الطواف (وعليها أن تعيده طاهرة) أي من الحدثين (فإن أعادته سقط ما وجب) أي من البدنة وعليها التوبة من جهة المعصية ولو مع البدنة

هـ (فصل في الجنابة في طواف الصدر \* ومن ترك طواف الصدر كله أو أكثر فعليه شاة) أي لترك الواجب (ومادام في مكة يؤمر بان يطوفه) وفيه أنه مادام بمكة لا بد صدق عليه أنه تركه ولعله أراد أنه ما لم يفارق حדרان مكة (وان ترك ثلاثة أشواط منه فعليه لكل شوط صدقة) أي فيطعم ثلاثة مساكين لكل مسكين نصف صاع من بر (ولو طافه) أي الصدر (جنباً فعليه شاة) على ما في الهداية والكا في المجموع وصححه صاحب خزانة الاكل وغيره وذكر الطرابلسي وشارح الهداية أن في رواية أبي حنيفة المكيير يلزمه صدقة وكذا ذكره صاحب المبسوط مع الإبان طواف الجنب معتد به فلا يجب بسبب هذا النقصان ما يجب بتركه (وان طافه محمد نافع عليه صدقة لكل شوط) وفي المحيط وان طاف للصدر جنباً فعليه شاة وكذا لو طاف محمد نافي رواية أبي حنيفة وفي رواية أبي سليمان عليه صدقة لأن نقصان الحدث أقل فيجب الأقل من الدم وفي البدائع وعليه شاة أن كان جنباً وان كان محمد نافع عليه روايتان عن أبي حنيفة في رواية عليه الصدقة وهي الرواية الصحيحة وهو قول محمد وأبي يوسف وفي رواية عليه شاة ولا يخفى ما في المبسوط والمحيط من المناقض فيما ينتمى ما لانه جعل في المبسوط رواية أبي حنيفة في الصدقة وجعلها في المحيط بالدم وكذا صرح الخبازي بأنه في الدم والله أعلم ثم إذا أعاد الطواف سقط عنه الجزاء ولا يجب بالتأخير شيء اتفاقاً كذا في المشاهير وفي المفيد يجب دم لتأخير طواف الصدر عنه والصحيح أنه لا يجب به شيء بل لا يصرح تأخيرها إذ ليس له وقت محدد ويجب وجوده فيه وانما تأخير تركه وفيه الدم والله أعلم

هـ (فصل في الجنابة في طواف القدوم \* ولو طاف للقدوم) أي كله أو أكثره على ما هو الظاهر (جنباً فعليه دم) على ما قاله بعض مشايخ العراق واختاره صدر الشريعة (وقيل صدقة) قال صاحب العناية الظاهر وجوب الصدقة فيما إذا طاف للقدوم جنباً وكان حقه أن يقول المصنف فعليه صدقة وقيل لا شيء عليه لما في مبسوط شيخ الاسلام وشرح الطحاوي ليس اطواف التحية محذوفاً ولا جنباً شيء ومثله عن الطحاوي في الحديث (ولو طافه محمد نافع عليه صدقة) على ما في عامة الكتب وصرح به عن محمد وهو محتار القدوم وصاحب الهداية وغيره ما (لكل شوط نصف صاع من بر) الا ان يبلغ ذلك دماً فينقص منه ما شاء) وفي البحر الزاخر فينقص منه نصف صاع (ولو تركه) أي طواف القدوم (كله فلا شيء عليه لانه ليس بواجب) الا انه كره له ذلك وأسأه لتركه السنة (ولو أعاده) أي طواف القدوم (طاهراً) من الحدثين (في الجنابة أو الحدث) أي في طوافه الذي طاف جنباً أو محذوفاً (سقط عنه الجزاء) أي من الدم والصدقة وفي المحيط ولو طاف جنباً يلزمه الاعادة والرمل ودم ان لم يعد وقال محمد ليس عليه ان يعيد طواف التحية لانه

ويا فاطر السموات  
والارضين أصلح لي ديني  
الذي جعلته عصمة أمري  
(اللهم) أصلح لي دنياي التي  
فيها معاشي (اللهم) أصلح لي  
آخري التي فيها معادي  
واجعل الحياة زيادة لي في  
كل خير واجعل الموت راحة  
لي من كل شر واكنني في  
دنياي وآخري بما كفت  
به أوليائك وخيرتك من  
عبادك الصالحين (اللهم)  
اني أستودعك ديني ومالي  
وقلي وبدني وخواتمي  
ووالدي وأولادي وأحفادي  
وأخواني وأخواتي وجميع  
ما أنعمت به علي وعالمي  
وصل

سنة وان أعادته وأفضل (وسمى كل طواف نطق بحكم طواف القدوم) في البدائع قال محمد  
ومن طاف تطوعا على شيء من هذه الوجوه فأحب اليان كان بحكمة ان يعيد الطواف وان كان  
رجع الى أهله فعليه صدقة سوى الذي طاف وعلى ثوبه نجس انتهى يعني لا شيء عليه لان طهارة  
الثوب سنة فيكره طوافه ولا يلزمه شيء وأما ما في بعض نسخ الكبير ولو شرع فيه أو في طواف  
التطوع يجب عليه اتمامه ولو تركه بعضه لم يجد فيه تصرفا ويقتضي أن يكون الحكم كالحكم  
في طواف الصدر فإنه وجب بالشرع فقيه بحيث لان طواف الصدر واجب بأصله فكيف  
يقاس عليه ما يجب بشرعه قال طاهرانه تليد صلاة النقل وصورة حيث يجب عليه اتمامه وأنه  
لا يلزمه بتركه شيء سوى التوبة عن المعصية

(فصل في الجنابة في طواف العمرة • ولو طاف للعمرة كله أو أجزأه أو أقله ولو شوطا جنبا  
أو مائتا أو نصفه أو محذوفا عنه شاة) أي في جميع الصور والمذكورة (ولا فرق فيه) أي  
في طواف العمرة (بين المكبر والقليل والجنب والمحدث لانه لا مدخل في طواف العمرة  
للبسطة) أي لعدم ورود الرواية (ولا للصدقة) الله أعلم بحقيقته من الدراية (بجلائف طواف  
الزيارة) أي فان الدعة ثبتت على تركها في السنة فلها أصل في الجلاء يصلح للمقابلة (وكذا  
لو ترك منه) أي من طواف العمرة (أقله ولو شوطا فعليه دم) وهذه أقصر شيء بماء علم تلويحها وان  
أعاده) أي الأقل منه (سقط عنه الدم ولو ترك كله أو أكثره فعليه ان يطوفه حجلا) أي وجوبا  
وفرضا (ولا يجزئ عنه البذل أصلا) لانه ركن العمرة (ولو طاف القارن طوافين للعمرة والقدوم  
وسمي بعين محدثا) قيد للطواف (أعاد طواف العمرة قبل يوم النحر ولا شيء عليه وان لم يعد حتى  
طلع فجر يوم النحر لم يدم طواف العمرة محدثا وقد فات وقت القضاء) أي الاعادة لتكميل  
الاداء (وبعيد الرمل في طواف الزيارة) أي لو وقع طواف القدوم محدثا (وبسعى بعده) أي  
بعد طواف الزيارة (استحبيا) أي مراعاة للاحتياط (وان لم يعد ههما) أي الرمل والسعي (فلا  
شيء عليه في المحدث) أي الأصغر حال طوافه (وفي الجنابة) أي في طوافه جسيبا (ان لم يعد السعي  
فعليه دم) أي تركه السعي هذا وقال محمد ليس عليه اعادة طواف التحية لانه سنة واعادته أفضل  
وفي المبسوط لا يجب عليه ان يعد طواف العمرة وان أعادته وأفضل والدم عليه على كل حال  
لانه لا يمكن ان يجعل المعتد به للطواف الثاني لانه حصل بعد الوقوف فعرفنا ان المعتد به الاول  
لا محالة وهو ناقص فيجب الدم ولم يذكر قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقيل على قواه ما ينبغي ان  
يسقط عنه الدم بالاعادة لان رفع النقصان على طواف العمرة بعد الوقوف صحيح وإذا ارتفع  
النقصان بالاعادة لا يلزمه الدم (ولو طاف للعمرة محدثا وسعى بعده فعليه دم ان لم يعد الطواف  
ورجع الى أهله) لتركه الطهارة في الطواف وأما ما دام بحكمة فعليه ان يعد ههما السريان نقصان  
الطواف في السعي الذي بعده والا فالطهارة مستحبة في السعي (وليس عليه شيء تركه اعادة  
السعي) أي اذا لم يعد الطواف بالاشاق (ولو أعاد الطواف ولم يعد السعي لا شيء عليه) كذا قيل  
وصحبه صاحب الهداية وطو مختار منس الاثمة السرخسي والامام المحبوبي (وقيل يجب عليه  
دم تركه اعادة السعي فيما اذا أعاد الطواف) ونهت اليه كثير من شارحي الجامع الصغير  
كفائضان والقرناني والحسامي والفرائد القلهريّة بناء على انفساخ الطواف الاول بالثاني

صل محمد وآله واجعلنا  
واجعلهم في كفك وامنك  
وحفظك وسياطتك  
وكفائتك وسرتك وذمتك  
وجوارك وودائعك يا من  
لا تضيق ودائعهم ولا يضيق  
سائله ولا ينقدهما عنده  
(اللهم) اني استغفرك لى  
ولهم من كل ذنب جرى به  
علمك فسأوفهم وعليها  
وعليهم الى آخر عصرنا  
وعصرهم وادنى بنا وذنوبهم  
كلها أولها وآخرها عدها  
ونخطها قليلها وكثيرها  
سرها وعلاقتها صغرها  
وكبرها وجميع ما نحن به  
مذنبون فصل على محمد وآله

والا كما فرضين أو الاول فلا يعتد بالثاني ولا قائل به فلزم كون المعتبر الثاني فوق السعي قبل الطواف فلا يعتد به فيجب الدم بتركه بخلاف ما إذا لم يعد الطواف وارقى دمالذلك حيث لا يجب عليه لا جمل السعي شيء لأن باراقة الدم لا يرتفع الطواف الاول ولا ينفسخ وانما يخبر به نقصانه فيكون متقرا في موضعه فيكون السعي في عقبيه فيعتبر والجواب على ما في الفسخ منع الحصر بل الطواف الذاتي معتد به والاول معتد به في حق الفرض وهذا أسهل من الفسخ خصوصا وهذا نقصان بسبب الحدث الاصغر وأيضا من قال بالانفساخ هنا برده عليه ما سبق من الاتفاق على عدم الانفساخ في الحدث مع أن شمس الأئمة القائل بالفسخ في الجنابة لا يوجب الدم ههنا فلو انفسخ في الحدث لا يوجب الدم والله أعلم

\* (فصل في ولوطاف فرضا) كل ركعتين (أو واجبا) كالصدور والنذر (أو نفلا) كالقدوم والخيمة والنطوق (وعليه) أي على ثوبه أو بدنه (نجاسة) أي لتركه السنة في مراعاة الطهارة (ولا شيء عليه) أي من الدم والصدقة وهذا قول العامة وهو الموافق لما في ظاهر الرواية كما صرح في البدائع وغيره ان الطهارة عن النجاسة ليس بواجب فلا يجب شيء اتركها سوى الاساءة وأما ما في منسك الفارسي ويكره استعمال النجاسة أكثر من قدر الدرهم والاول لا يكره فقبل بحث اذ الظاهر انه يكره مطلقا على تفاوت الكراهة بين كثرة النجاسة والقلة وهذا لا ينافي ان القدر القليل معفو فان الخروج عن الخلاف مستحب بالاجماع والمسئلة خلافية وترك المستحب مكروه فتزعم لانه خلاف الاولى ومناف للاحتياط في الدين (وقبل عليه دم) أي في جميع الاحوال (الا اذا كان قد رمى ما يرى عورته طاهرا والباقي نجسا فلا شيء عليه) وفي المربعين ان اذ اطاف طواف الزيارة في ثوب كاه نجس فهذا او ما لوطاف عريانا سواء فان كان من الثوب قد رمى عورته طاهرا والباقي نجسا جاز طوافه ولا شيء عليه وفي النجسة ولوطاف طواف الزيارة في ثوب كاه نجس فهذا والذي طاف عريانا سواء وأعاد اما داما بجمعة ولادم عليه ما فان خرج لم يمسها مدام انتهى وهذا في العريان ثابت وأما في الثوب النجس فمخالف للجمهور وقد قال الامام ابن الهمام ان ما ذكر في نجاسة الثوب كاه الدم لا أصل له في الرواية هذا ولوطاف مكشوف العورة قدر ما لا يجوز الصلاة معه وهو ربع العضو أجزأه وعليه دم وان كان للتطوع فعليه صدقة (ولوطاف فرضا) أي يقينا أو ظنا (أو نفلا) أي سنة أو تطوعا (على وجه يوجب التقصان) أي كليا أو جزئيا (فعليه الجزاء) أي دما أو صدقة (وان أعاده سقط عنه الجزاء في الوجوه كلها) أي بالاتفاق (والاعادة أفضل) أي مادام يمكن (من أداء الجزاء) لان جبر الشيء بجنسه أولى (ولرجع الى أهله) أي ولم يعده (فعليه العود) أي في بعض الصور يجب وفي بعضها هو الأفضل (أربع الجزاء) وهو أفضل من عوده (وكل طواف يجب في كله دم ففي أكثره دم) لانه أقيم الاكثر مقام الكل (وفي أقله صدقة) أي خلفه الجنابة (الافى طواف العمرة فان كثيره وقبله سواء) أي مستمر في وجوب الدم كما تقدم والله أعلم

\* (فصل في ولوطاف ركعتي الطواف) أي بأن لم يصلهما في مواضع المحترم من الحرم والا فلا يتصور تركهما حتى يقال (لا شيء عليه ولا تسقطان عنه) أي بخروجه من أرض الحرم ودخول غير أشهر الحج (وعليه ان يصلهما) أي في أي مكان وزمان شاء (ولو بعد سنين) أي الى ان يأتيه البقيين

واغفر لنا وله يا خير  
الغافرين (اللهم) يا عظيم  
يا عظيم يا عظيم فانه لا يغفر  
العظيم الا العظيم (اللهم) من  
مدح اليك نفسه فاني لمؤتم  
لنفسى آخرت المعاصي  
اسألني فإني من وسيلة  
ولا عمل ولا شفيع سوى  
الامل (اللهم) اني أعلم ان  
ذنوبي لم تقب لي عندك جأها  
ولا لا اعتد ارجعها ولو كنت  
أكرم الاكرمين (اللهم) ان  
لم أكن أهلا أن أباع  
رحمتك فان رحمتك أهل ان  
قبلتني فان رحمتك وسعت  
كل شيء واناشئ (اللهم) ان  
ذنوبي وان كانت عظيما



الا انه بكماله تأخير من غير عذر مع ان التأخير فيه الاوقات وقد قال تعالى فاستبوا الحرام  
 (فصل في الجنابة في السعي ولوترك السعي كله أو أكثر فعليه دم) أي لترك الواجب (وسعي  
 نام) أي صحيح لكنه ناقص يصير بالسعي خلافا للشافعي فإنه يقول انه ركن لا يتم الحج الا به (وان  
 تركه لعذر فلا شيء عليه) أي كترك سائر الواجبات بعذر على ما سرح به صاحب البدائع فيجعل  
 اطلاق عبارة صاحب الهداية وغيره على عدم الضرورة كما سرح به ابن الهمام في شرح الهداية  
 (ولوترك منه) أي من السعي (ثلاثة اشواط أو أقل فعليه لكل شوط صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فله  
 الخيار بين الدم وتنقيص الصدقة) أي بقدر ما شاء أو بقدر ينصف صاع (ولوسعي كله أو أكثر  
 راكباً أو محملاً بلا عذر فعليه دم وان كان بعذر فلا شيء عليه) أي كالموت تركه أصلاً من عذر مثل  
 الزمن اذا لم يجد من يجعله على ما في منك السجاري (وان سعى أقله راكباً) وكذا المحملاً (بلا عذر  
 فعليه صدقة) أي لكل شوط على ما في منك أبي الجبار (ولوسعي قبل الطواف) أي جنبه أو قبل  
 الطواف الصحيح (لم يعتبه) أي بذلك السعي فان سعيه حينئذ كالمعصية (فان لم يده فعليه دم)  
 أي انما قال (ولوترك السعي) أي من أصله (ورجع الى فعله) أي بأن يخرج من الميقات (فأراد  
 العود) أي الى مكة (يعود باحرام جديد) أي لدخوله الحرم اذ سعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه  
 الاحرام بل ويسن عدمه وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حائه بل يجب تحته قبل حلته  
 والله أعلم وقد تقدم أنه اذا أعاد باحرام جديد فان كان بعمره فبأي أو لا بأفعال العمرة ثم سعى وان  
 كان بجح فيطوف أولاً لطواف القدوم ثم سعى بعده (واذا أعاده سقط الدم) قال في الاصل والدم  
 أحب الى من الرجوع لان فيه منفعة الفقراء ثلث وسبعة الاغتناء (ولوترك السعي لعذر كالزمن  
 اذا لم يجد من يحمله فلا شيء عليه) وكذا الحكم في سعي العمرة أي كما سبق (ولوترك الصعود على  
 المروتين) تغليباً للعمرة (لا شيء عليه) ويكره لان الصعود اذا كان ثم معصية من المستحبات (ولو  
 أسرى السعي عن أيام الحرو لو شهر ورا) بل ولوسنتين (لا شيء عليه) الا أنه يكره له (وكذا الحكم في  
 سعي العمرة) وأما ما ذكره القاري من انه اذا أخره حتى مضت أيام الحرام لم يدم ان يرجع الى  
 أهله وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه فشيء مما مضى أحد اليه (ولوسعي) أي بين الصفا والمروة (ولم  
 يبلغ حد المروة مثلاً ولكن يبقى الى ما) أي موضع (بينه) أي بين الساعى أو الموضع (وبين المروة  
 مقدار الثلث) أي وتحقق الثلثان بمقابلته من حد الصفا (ثم يرجع الى الصفا) أي الى آخر حله  
 (هكذا فعل سبع مرات يجوزته) لتحقق الاكثر (وعليه دم) أي لترك الأقل كذا ذكره الذاهبي  
 والظاهر أن عليه تركه مقدراً لكل شوط صدقة كما سبق اذ لم يده ان ما في تركه كله دم يكون في ترك  
 أقله أيضاً دم (ولوطاف لحته وواقع النساء) أي جامع جنسهن (ثم سعى بعد ذلك أجزاءه) أي سعيه  
 المتأخر لوجه عن الاحرام بالكلية بعد الحلق والطواف وفيه خلاف الشافعي كما مر  
 \* (فصل) \* هذا فصل وصله أصل (أما جنابات الوقوف بعرفة) أي بما يتأق بها (فتقدم  
 ذكرها) يعني وأما جنابات ما به فتذكرها مرتبة في فصول على حدة  
 \* (فصل في الجنابات في الوقوف بالزادقة) ولوترك الوقوف بعرفة) أي في الجري يوم النحر (بلا  
 عذر لزمه دم وان تركه بعذر بأن كانت به علة) أي مرض مانع من وقوفه به (أو ضعف) أي في  
 بنيت أو مشيه (أو كانت امرأة) أي ونحوها من نفوس الرجال (تحالف الزمام) أي في طريق

والكم أصغار في جنب  
 عذوك فأنشدها يا غفور  
 يا رحيم (اللهم) أنت أنت  
 وأما العواد الى الذنوب  
 وأنت العواد الى المغفرة  
 (اللهم) ان كنت لا ترحم  
 الا أهل طاعتك فالى من  
 تنزع المذنبون (اللهم) الملك  
 تجد من تذهب غيبي وأنا  
 لا أجد من يرحمني غيرك  
 (اللهم) تجنبت عن طاعتك  
 عدا وتوجهت الى معصيتك  
 فصداف جحالك ما أعظم  
 جحك على وأكرم عفوكم  
 عني (اللهم) من أولى  
 بالتقصير مني وقد خلقتني  
 ضعفا ومن أولى بالكرم  
 منك وقد سميت رؤفا

منى أى فى ضيق أما كتبها (فلا شئ) أى من الدم والصدقة (عليه) أى على علي تاركه (ولو ترك  
الميت بها) أى بالزبدقة فى لميتها بأن بات أكثر الليل فى غيرها (لم يلزمه شئ) أى عندنا لما صرح به  
أصحابنا فى كتب المذهب أنه سنة فيكره تركها بغير ضرورة وكفى اختلاف المسائل هل يجب  
البنفوتة بجزءة جزأ من الليل فى الجملة فقال أبو حنيفة تجب ولا شئ عليه فى تركها مع كونها  
واجبة عنده انتهى ولعل وجهه ان وجوبها انما هو تسبىح لوجوب أداء العشاءين فيها والصلاة  
لا تعلق لها بالنسك فكذلك ما يعاقبها (ولو فاته الوقوف) أى بجزءة (باحصار) أى بمنعه فى عرفة  
مثلا (فعليه دم) وهذا غير ظاهر لان الاحصار من جملة الاعذار اللهم الا أن يقال ان هذا مانع  
من جانب الخلق فيه تأثيره فى اسقاط دم الوجوب الالهى ويدل عليه قول صاحب المبدائع  
فحين أحصر بعد الوقوف حتى مضت أيام التحريم لم يخل سبيله ان عليه دم لترك الوقوف بجزءة  
ودما لترك الرمي ودما لتأخير طواف الزيارة واستشكل بان أى عذر أعظم من الاحصار وأوجب  
بأن الاحصار بعد ولا يبرض كما يدل عليه قوله ثم خلى سبيله والاحصار بعد وليس بعذر لاسقاط  
الدم لانه اكره وهو ليس بعذر لانه من جهة العباد لا ترى ما قالوا من انه لو أكره على محذور  
الاحرام كالكعبة والطيب واللبس فانه لا ينجى فى الجزاء بين الصوم والدم والصدقة بل عليه عين  
ما وجب عليه

\* (فصل فى الذبح والخلق \* لو ذبح شيئا من الدماء الواجبة) أى كدم القران والتمتع والنذر  
(فى الحج والعمرة) أى مجتمعين أو منفردين (خارج الحرم) أى عن أرضه المحدودة المعلومة من  
كل ناحية بالعلم (لم يسقط عنه) أى ذلك الدم (وعليه ذبح آخر) أى بدلا عما تقدم وهذا متفق عليه  
بين أصحابنا وأما اذا ذبح الهدى المتطوع به والاضحية فى غير الحرم فلا شئ عليه وهذا ما يتعلق  
بمكان الذبح وأما ما يتعلق بزمانه فبينه بقوله (ولو أخر القارن أو المتمتع) أى بخلاف المفرد (الذبح  
عن أيام النحر فعليه دم) عند أبي حنيفة لانه واجب عنده وسنة عندهما وكذا الترتيب بين الخلق  
والذبح والرمي واجب عنده على القارن والمتمتع وسنة عندهما وأما الترتيب المذكور فى حق  
المفرد سنة اتفاقا (ولو خلق فى الحل) أى فى غير الحرم الشامل للمنى وغيره مع كونه سنة فى منى  
(أو أخره عن أيام النحر فعليه دم) أى عند الامام وأما عند غيره فقد سبق خلافهم (سواء كان  
مفردا أو غيره) أى قارنا أو متمتعا

\* (فصل فى ترك الترتيب بين أفعال الحج \* ولو خلق المنرد أو غيره) أى من القارن والمتمتع (قبل  
الرمي أو القارن أو المتمتع) أى أو خلقا (قبل الذبح أو ذبحا قبل الرمي فعليه دم) أى واحد  
فى المسئلة الاولى ودما فى الثانية فى المسائل الباقية دم للقران والتمتع ودم للتحلل قبل  
الذبح وترك الترتيب الواجب عنده وعند ما عليه دم للقران أو التمتع والحاصل ان المصنف  
انما ذكر الدم المختلف فيه وترك المتفق عليه لوضوحه ومن المعلوم ان الدم المختلف فيه من جبر  
والمفتق عليه دم شكر والصحيح ان وجوب دم الجبر يجمع التقديم والتأخير على ما حققه ابن  
الهام وقيل عليه دمان الجبر فى بعض الصور وفى الكافى قال بعضهم دم القران واجب اجماعا  
ويجب دم آخر اجماعا بسبب الجناية على الاحرام لان الخلق لا يحل الابعاد الذبح ويجب دم آخر  
عند أبي حنيفة بما أخيرا الذبح خلافا لله ما صاحب الهداية ومن خطأ صاحب الهداية

ومن أولى بالعدو منك  
وعلمك سابق وقضاؤك محبط  
أطعتك باذنك وللك المنفعة  
وعصيتك بعلمك ولك الحجة  
على قبح وجوب حجك على  
وانقطاع حجتي وفقرى اليك  
وغناك عنى الاعفوت عنى  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
ان كنت خصت برحمتك  
أقواما أطاعوك فبنا أمرهم  
به وعملوا لك فيما خلقتهم له  
فانهم لم يبلغوا ذلك الا بك  
ولم يوفقهم لذلك الا أنت  
كانت رحمتك اياهم قبل  
طاعتهم اياك يا خير من دعا  
داع وافضل من رجا راج

فالمعقولة عن هذه الرواية وفي الكبير كلام كثير يظهر به الدراية (ولو طاف) أي المشرق وغيره  
 (قبل الري والمطلق لا شيء عليه ويكره) أي تركه السنة وهي الترتيب بين الثلاثة  
 (فصل في الجنابة في ري الجرات ولو ترك ري يوم) أي من أيام النحر (كأنه) أي سبع حصيات  
 في اليوم الأول واحد وعشرين في بقية الأيام (أو أكثره) كأنه أربع حصيات فسادوه إلى يوم  
 النحر أو إحدى عشرة صلاة في بعده أو آخره إلى يوم آخره عليه دم) أي تركه أو تأخيره (وإن  
 أخره إلى الليل) أي الآتي (فلا شيء عليه) أي اتفاقا إلا في رواية عن أبي يوسف لأنه لا يري  
 في الليل وعليه دم والمشمور عنه خلافه وإن لم يرم حتى أصبح رماها من القد وعليه دم عند أبي  
 حنيفة للتأخير لا عندهما وإن لم يرم من القد ولا من بعده حتى مضت أيام الري بعروب الشمس  
 من آخر أيام التشريق وهو اليوم الرابع من أيام الري فعليه دم بالاتفاق في تركه الري والحاصل  
 أن الري موقت عند أبي حنيفة وعندهما ليس بموقت فإذا أخر ري يوم إلى يوم آخر فعنده يجب  
 القضاء مع الدم وعندهما يجب القضاء لا غير لأن الأيام كلها أوقات لها وأما ما أخرجه وقت فوجب  
 دم أيضا عندهم ما ترك الري وهو قول أكثر العلماء والأصح عند السابعة (وإن تركه الأقل  
 أو آخره كصلاة أو حصتين أو ثلاث في اليوم الأول وعشر حصيات فسادوه في بعده) أي بعد  
 اليوم الأول (فعله لكل حصة صدقة الآن يلح ذلك مما فينقص منه) كما تكرر (ولو تركه  
 ري الأيام كلها فعليه دم واحد

(اللهم) بجملة الاسلام  
 وبذمة نعمك محمد عليه  
 أفضل الصلاة والسلام  
 أوصل اليك فاعف عني جميع  
 ذنوبي وأصرفني عن موقتي  
 هذا مقضى الحوائج وهب  
 لي ماسألت وحقق رجائي  
 فيما غنيت (اللهم) دعوتك  
 بالدعاء الذي علمته فلا تحرمي  
 الرجاء الذي عرفته (اللهم)  
 ما أنت صانع العشي بعد  
 مترك بذنبه خاشع لك بذله  
 مستعير لك بجرمه  
 متضرع اليك بعلة نائب  
 اليك من اقترافه مستغفر  
 لنفسه مله مبتل اليك

فصل في ترك الواجبات بعد رميها ولو ترك شيئا من الواجبات بعد رمي شيء عليه على ما في البدائع  
 وكذا الكرماني لكن يرد على جميعهما ما نصحه بهم عدم لزوم شيء في ترك طواف الصدر وتأخير  
 الزيارة للمرأة مطلقا (وأطلق بعضهم وجوبه) أي الدم (فيها) أي في الواجبات إذا تركها  
 (الأيضا ورد النص) أي التصريح به عن بعض العلماء (وهي ترك الوقوف بمزدلفة) كما صرح به  
 في الهداية والكافي وغيرهما (وتأخير طواف الزيارة عن وقته) كما صرح به في السراج  
 وغيرها (وترك الصدر) أي طوافه (للحائض والنفساء) قبله - ثلثين كما صرح به الطحاوي  
 وأبو اللبب وصاحب الهداية والكافي والجمع وغيرهم (وترك المني في الطواف والسعي)  
 كما صرح به في الجمع والحلاصة وغيرهما (وترك السعي) كما صرح عليه صاحب البدائع  
 بخصوصه في موضع (وترك الحلق لعله في رأسه) إذا تذرعهما الحلق أو التقصير على ما صرح به  
 في البحر الزاخر هذا وفي الخبئة أن بعض الأصحاب أطلق وجوب الدم في ترك الواجب بعد رمي  
 وبغير عذر رأى قياسا على ارتكاب المحظورات وأجابوا عن طواف الصدر بأنه ورد فيه النص  
 وغيره لا يقاس عليه قال المصنف وفي اقتضائه على الصدر نظر لورود النص في غيره كالوقوف  
 بمزدلفة والركوب في الطواف انتهى وفيه إن مراده ما ورد فيه النص النبوي وتثنيه بطواف  
 الصدر لكون الكلام فيه لا يستلزم في غيره والله أعلم (النوع السادس في الصيد وما يتعلق به)  
 قال الله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللعبادة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم  
 حرما أي محرمين وقد قال بعض العلماء إن قتل الصيد من الكعبة ثم رمي الصيد مصدري يعني  
 الاصطياد وقدراده الصيد وكلاهما حرام على المحرم وأراد المصنف تعريفا للمعنى الثاني  
 بقوله (الصيد هو الممتنع) أي بقواته أو جناحيه عن أخذه (المنوحش من الناس في أصل

(الخليفة) أي فلا عبرة بالامر العارض عن الوحشة والانس (فالظبي والغيل والحمام) يعني ونحوها من البهائم والطيور (المستأنسات صيد البعير والبقر والشاة) أي ونحوها من الخيل (المعوشات ليست بصيد) وأما المتولد من الظبي والشاة أن كانت الام ظميا فهو صيد والأفلا كما صرح به في الحصر على ما نقله العلامة البرجندي في شرح النقاية (وهو) أي الصيد (نوعان برى) أي منسوب الى البر (وهو ما يكون تولده في البر سواء كان لا يعيش الا في البر) أي أيضا (أو يعيش في البر والبحر) أي جميعا (ويجوز ما يكون تولده في البحر) أي سواء يعيش في البحر أو يعيش فيها أيضا وبقي احتمال ما يكون تولده في البر ولم يعيش الا في البحر وكذا عكسه (فالعبرة بالتولد) لانه الاصل (لابلعاش) أي مكان المعيشة لانه العارض وهذا التعريف هو المعقول عليه على ما ذكر في السكافي والبدائع والنهاية شرح الهداية وقد يوجد من الحيوانات أن يكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالحماموس فانه في بلاد السودان متوحش ولا يعرف منه مستأنس عندهم (ثم الجوزي حلال اصطيداده للحلال والحرم بجميع أنواعه) أي من البهائم (سواء كان مأكولا أو غيره كالسمك والضفدع والسرطان والسحفاة) وزاد بعضهم التساح (وكاب الماء وغير ذلك وأما طيور البحر فلا يحل اصطيدادها لان تولدها في البر) كذا ذكره في البدائع والمحيط بطريق العموم وبعضهم قيد بما يؤكل منه وفي منسك الكرماني وخزانة الاكل ان الذي يرخص من البحر للحرم هو السمك خاصة وكذا هو في الاصل قال ابن الهمام والاول هو الاصح لان قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه يتناول بحقيقته عموم ما في البحر انتهى والظاهر ان البحر لو وجد في أرض الحرم يحل صيده أيضا لعدم الآية واشمول قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحل والحرم وصرحوا بان ما وجد في بحر أو في ماء مستنقع أو في عين فهو بحر (والصيد البري حرام على الحرم في الحل والحرم وعلى الحلال في الحرم الا ما استثنى) أي استثناء الشارع (وهو) أي البري (مأكول وغيره فالأكل حرام) أي اتفاقا (اصطياده كله) أي جميع أصنافه (كالظبي وسجار الوحش وبقر الوحش) أي وان تأمنا (والارب والحمام المصونة) وكذا سائر الطيور المصونة على الاصح في الفتح في الطيور المصونة روايان والخمائر فيها انها صيد قال الطرابلسي في المطوقة المصونة روايان من غير ترجيح قال المصنف المذكور في البدائع وغيره ان الروايين في جرائم افي رواية بعضهم قيمهم امصونة وفي أخرى غير مصونة وهما جعل الروايين في صيدهما قلت يحتمل وجود الروايين في صيدهما واعتبار قيمته (والمسرول وغيره) أي وغير المسرول من الحمام (والبط والاوز) في القاموس البط واحد البط للاوز وهو يكسر فتح تشديد البط وكان بينهما نوع مغايرة في الوصف (والجراد والنعامة) واحدة النعام نوع من الطير شبيهة بالبعير ولا تصح حمل ولا تطير شبهها النفس عند الصوقية (وجميع الطيور المأكولة وغير ذلك) أي ما ذكر من الحيوانات المأكولة (وغير المأكول كالفيل والاسد والنمر والفهد والضبع والضب) اعلم ان غير المأكول ان كان مبيد ثابا لاذى غالبا فللمحرم أن يقتله ولا شيء عليه نحو الاسد والذئب والنمر والفهد وان لم يكن مبيد ثابا لاذى غالبا فانه ان يقتله ان عدا عليه ولا شيء عليه اذا قتله وهو قول

في العفو عنه طالب اليك  
في نجاح حوائجه راح  
لك في موقفه مع كثرة ذنوبه  
فما لم يأكل كل حتى وولي بكل  
مؤمن ومؤمنة من أحسن  
فربحتك يقوز ومن أساء  
فخطئته هم لك (اللهم) انك  
دعوت الى حجيتك فودعت  
منفعة على شهود مناسك  
وقد جئت لك اللهم منفعة  
ما تنفعني به ان تقب علي  
وان تؤتيني في الدنيا حسنة  
وفي الآخرة حسنة وتوفني  
عذاب النار (اللهم)  
لا تعطيني في الدنيا عطاء يبعدني  
من رحمتك في الآخرة

اثنتا الثلاثة وتدل زفر يرمي الجزاء وان لم يعد عليه لا يباح له أن يبتدئ بقتله فان قتله ابتداء  
 عليه الجزاء عندنا (واليربوع) يفتح أوله ذابة معروفة ولها هاتين الحروفين (والسجود)  
 في القصاص من السجود كسجود ذابة يفتد من جلده هافر اسنمة والسجدة العول (والدنان) يفتح  
 الدال المهملة واللام دوية كالسجود مر بدله (والسجباب) بكسر السين ذابة يستعمل من  
 جلده هافر اسنمة أيضا وليذكر في القصاص (والثعلب) يفتح معروف وهي الاتي والذكر  
 بالضم (والخنزير) والذود والاصقر والبازي واليوم) بالضم طائر (والعقاب) بالضم (وغراب  
 الرجع) أي الذي يأكله (والسرا) طائر (وفي ابن عرس) بكسر العين دوية جامة بنات عرس  
 (والسنور) بكسر السين وتشديد النون المشروحة أي الهر (الوحشي) دابة (أي عن أبي  
 حنيفة في العتاني لاشي عليه في ابن عرس خلافا لما قال ابن الهمام وأطلق غيره لزوم الجزاء  
 من غير ذكر خلاف وذكره في البدائع فيما يحل قتله ثم قال قال أبو يوسف ابن عرس من سباع  
 الهوام والهوام ليس يصيد وفي الطرابلسي روى الحسن عن أبي حنيفة السنور الاهلي  
 والوحشي ليس يصيد وروى هشام عن محمد بن الحسن بن عيسى الجزاء يشتهل قال ابن الهمام وفي  
 رواية هشام عن محمد بن الحسن كان منه بريافه ومتوحش كالصير يجب بقتله الجزاء وفي البور  
 الراخ في السنور والوحشي روايتان وأما الاهلي فليس يصيد ثم أعلم ان في الفيل والقرد والخنزير  
 خلافا أيضا في المحيط ان قتل من غير أو قردا يجب القيمة خلافا لما  
 (فصل) اذا قتل الحرم صيد اذ عليه الجزاء ولو ضرب بعان طيبة فألقت جثثها ميتا (أي  
 العلبة) فعليه قيمته ما جبهه وان عاشت الام فقتلها أي فيلزمه في حق الام (ما نقتص) أي من قيمتها  
 قبل القتلها (وفي الجبلين) الميت قيمته حيا (أي مفروضا) (ولو قتل طيبة حاملة فعليه قيمته حاملة  
 (فصل في الجرح) ولو جرح صيدا (أي ولم يمت) فعليه ما نقتص من قيمته (أي قبل الجرح  
 (ولو مات منه) ولو بعد ذلك (فعليه قيمته) أي كاملة (ولو جرحه فغاب عنه) أي فغاب الصيد  
 عنه أو هوى الصيد (ثم وجد ميتا) أي فينظر فيه (ان مات بسببه) أي بواسطة جرحه (وجب  
 الضمان) أي ضمان جميع قيمته (وان مات بسبب آخر فعليه ضمان الجرح) وهو مقتضى ما نقتص  
 من قيمته (وان لم يده لم شيأ وجب الضمان) أي احتياطا (ولو لم يمت فأن برا) يفتح الراء وبكسر هاء أي  
 صح وقماني (ولو يبق له) أي لجرحه (أثر) أي علامة تعيب به (لم يضمن شيأ وان يني) أي أنزله  
 (صن) القصاص وان لم يعلم انه مات أو برأ أولا) أي أول لم يعلم انه مات أو ما برأ والحاصل انه لم يعلم  
 وجود موته أو برئه ولا علمهما (فعليه القيمة) أي في الاستحسان لكن في القياس يظهر  
 القصاص (ولو جرحه مستمرا) بكسر اللام أو فتحه حال من الشاعلي أو المفعول (بأن قطع  
 قوائمه) أي قوائمه الصيد من البهائم (أو تف ريش طائرا أو كسر جناحه فخرج) أي الصيد  
 بسبب ما ذكر (عن حيز الامتناع) أي جهته وقدرته وامكانه (فعليه قيمته كاملة فان جرحه فأذى  
 الجزاء) أي جرحه (ثم قتله لم يجره) أي جرحه (حتى قتله جرحا واحدا)  
 أما لو جرح صيدا فكفر عنه قبل أن يموت ثم مات فأجره أنه الكفارة التي اذا هاعلى ما في البدائع  
 وغيره في المبسوط روى الحرم صيد الجرحه ثم كفره ثم رآه بعد ذلك فنقله فعليه كفارة أخرى وان  
 لم يكفر عنه في الاولى لم يذمه ولم يكن عليه فيها شيء اذا كفر عنه في هذه الاخيرة الاما قصه الجرح

(اللهم) اليك خرجنا  
 وبقتنا لك انفسا وابائنا  
 وما عندك طلبنا ولا حادنا  
 نعرضنا وارجعنا رجونا  
 ومن عندك اشتقنا وليتنا  
 الحرام نجعلنا يا من يملك  
 حوائج السائلين ويعلم  
 ضمائر الصائمين يا من ليس  
 معه وبديهي يا من ليس  
 فوقه خالق يعصى ويأمر  
 ليس له وزير يوقى ولا حاجب  
 يرثي يا من لا يزاد على  
 السؤال الا كما وجودا  
 وعلى كثرة الحوائج  
 الانتفلا واحدا (اللهم)  
 انك جعلت لكل صنف قري  
 ونحن أيضا لك فاجعل قرانا  
 منك الجنة

الاول قال شمس الأعمى يريد به اذا كفر ببيعة صيد مجروح ناما اذا كفر ببيعة صيد صحيح  
فليس عليه شيء آخر وفي منسك الطرابلسي ولو جرح صيد افكفر ثم قتله بكفر أخرى ولو لم يكفر  
حتى قتله وجب عليه كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى وفي الفتح ولو جرح صيد اولم  
يكفر حتى قتله وجب كفارة واحدة وما نقصته الجراحة الاولى ساقط وكذا قال في البدائع وليس  
عليه الجراحة شيء لانه لما قتله قبل أن يكفر عن الجراحة صار كانه قتله دفعة واحدة وذكر الحاكم  
في مختصر الامانة صفة الجراحة الاولى أي يلزمه ضمان صيد مجروح لأن ذلك الضمان قد وجب  
عليه مرة فلا يجب عليه مرة أخرى انتهى وحاصله تدخل الجنائيتين وما له الى جنسية واحدة كما  
حقته ابن الهمام تبعاً لما في البدائع فهو الماعول قد بروتاً (ولو جرحه) أي الصيد (وبقي أثره  
أو تنفسه) ولم ينبت ضمن مائة قصده ولو جرحه (أو قطعه) أي لحبه (أو لنبه) (فعليه قيمتهما)  
أي قيمة الحروف واللبن على ما في البحر الزاخر وفي البدائع ولو حلب صيد افعله ما نقصه الحلب  
كما لو اتلف جزءاً من أجزائه وقد جمع الطرابلسي بين الرويتين حيث قال وإذا حلب صيداً  
فعليه مائة قصده وقيمة اللبن انتهى ولعله محمول على ما إذا شربه بنفسه بخلاف ما إذا أطعمه الفقراء  
(ولو شربه) أي الصيد (فرض) أي بسبب ضرره (فانقصت قيمته أو ازدادت) أي قيمته (ثم مات  
فعليه أكثر القيمتين من قيمته وقت الجرح أو وقت الموت ولو جرحه محرماً مرة ثم أضاف اليها)  
أي الى عثرته (نحو جرحه) أي كذلك (فمات منها) أي من الجرحتين (فعليه لأمرة قيمته جميعاً  
وللحجة قيمته مجروحاً) أي وبه الجرح الاول (ولو قتل صيداً) أي في الحل أو الحرم (مملوكاً) أي  
للغير (فعليه قيمته للفقراء) أي كفارة وقيمته للمالك (أي غرامة

فصل ولو نفر صيداً) بالتشديد الفاء أي أخرجه عن حيزه وجعله نافر عن مكانه (فعتبر) بثلاث  
المائة أي زانق وسطاً (فمات) أي بسببه (أو أخذه) أي عثر ولم يمت لكن أخذه (سبع) أي من  
أسد ونحوه (أو انصدم) أي لم يعثر لكن تصادم (بشجر أو حجر في فوره) أي في ساعة نفرة ومات  
أو جرح (ضمنه ويكون) أي ان لم يمت (في عهده) أي ضمانه (حتى يعود) أي يرجع حاله الى  
عادته في السكون أي سكون القلب وطمئنان الخاطر (فان هلك) أي مات الصيد (بعد  
السكون فلا شيء عليه) لانه عاد الآن الى ما هو عليه كان فسقط ما بينهما من الضمان (ولو نفر  
بتحقيق الفاء أي تنفر) (الصيد منه) أي من أحد (بغير منه) أي اختياره (وتنفيره) عطف  
تفسير (فانكسرت رجله) أي بالعترة ونحوها (لم يلزمه شيء) لان التنفر طبعه فينسب الى صناعته  
بخلاف ما لو أفرعه هو أو نفره (ولو نفره) بالتشديد جعله نافر (فقتل) أي الصيد المنفر (صيداً  
آخر ضمنه) وكذا لو أرسل كلبه فزجره آخر ضمنه كل منهما (ولو روى سهماً الى صيد فأصابه  
وأفذه) أي وجأ وزه (الى آخر) أي وأصابه (فقتلهما فعليه جزاؤه) وكذا لو اضطرب السهم  
في الصيد فوقع أي الصيد أو السهم (على بيضة أو فرخ فأثلهما) أي أهلك الثلاثة (ضمنها) أي  
لزمه ضمان الصيد والبعض والفرخ (ولو ركب) أي المحرم (دابة أو ساقها) أي من ورائها  
(أو قادها) أي من قد امها (قتل صيداً بوقشها) بسكون القاف وتحرك أي جسمها وحركتها  
(أو عضها) أي بسننها (أو ذنبها) أي بغير ينها (أو روثها أو بولها) بأن وقع فيها وصار سداً  
لأنها (ضمنه) أي جزاء (ولو انفلتت) أي الدابة التي هوارا كبتها (بنفسها) أي من غير

(اللهم) ان لكل ولد جائزة  
ولكل زائر كرامة ولكل  
سائل عطية ولكل راج ثواباً  
ولكل ملتصق لما عندك  
جزاء ولكل مسترحم عندك  
رحمة ولكل راغب اليك  
زائفة ولكل متوسل اليك  
عفو ولكل ضيف قري  
وفحن أضياؤك فأجعل  
قراناً منك الجنة مولاي  
وقد وفدنا الى بيتك الحرام  
ووقفنا بهذه المشاعر العظام  
وشاهدنا هذه المشاهد  
الكرام رجاؤنا عندك فلا  
تخيب رجاءنا الهنا تابعت  
النعم حتى اطمانت الانفس  
بتتابع نعمتك

استنباه في جرحه او سيرا (فأنتقلت صيد الحرمين)

(فصل في صيد يحمي عليه رجلان أو أكثر اشتراك جماعة) وأقلها اثنان عند جماعة (محرمين) أي حال كونهم محرمين أو التقدير كانوا محرمين (في قتل صيد) متعلق بـ (اشترك) في الجمل أو الحرم صفة صيد (فتناولوا بضربة واحدة) أي بدفعة واحدة ولو حصل من كل واحد منهم بضربة واحدة (ففعلي كل واحد) أي منهم قليلا كانوا أو كثيرا (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كانوا محليين) أي غير محرمين اشتراكا (في صيد الحرم) أي قتله (فعلهم سراً واحد ولو كان أحدهم محرماً والباقي) أي الباقيون (محملي بقسم الجزاء) أي الكامل (على عددهم) أي على عدد رؤسهم (كان لم يكن فيهم محرم وعلى الحرم) أي بإشراذه (جزاء كامل) أي على حدة (ولو كان أحدهما محرماً والآخر حلالاً) أي وقتلا صيد الحرم بضربة واحدة (فعلي الحرم سراً كامل) أي قيمته كاملة (وعلى الحلال نصف الجزاء) أي نصف قيمته معها (ولو كان شرك الحلال أو المحرم من لا يجب عليه الجزاء) أي لكونه غير مكاف بالفروع (كأنه يـ) والمجنون والكافر فعلي الحرم سراً كامل وعلى الحلال ما يخصه على القسمة إذا قسمت إلى العدد أي عدد الرؤس (ولو كانوا) أي قتله الصيد (فارين) أي جامعين بين النسكين (فعلي كل واحد) أي منهم (جزاء) أي جزاء لاسرام العمرة والآخر للآخرى (ولو قتله قارن ومفرد وحلال بضربة) أي بدفعة واحدة في الحرم فعلي القارن جزاءً وعلى المفرد جزاء واحد وعلى الحلال ثلث الجزاء أي ثلث القيمة صحياً (ولو ضرب به كل واحد بضربة) أي والمسئلة بجمعها (ووقعت) أي الضربات (معاً) أي دفعة واحدة (ضمن كل واحد ما نقصته ضربه صحياً وعلى الحلال ثلث قيمته مضر وبابا الضربان الثلاث وعلى المفرد قيمته منقوصاً) أي بالضربات (وعلى القارن قيمتان منقوصاً) أي أن بدأ الحلال) أي استأذنه به (وثنى المفرد وثلث القارن فبات من كل واحد) أي من أجل ضرب كل واحد (ضمن الحلال نقصان جنايته صحياً وثلث قيمته) أي وضمن ثلثها (وبه ثلاث جراحات) الجلالة خالصة والمسئلة كذا مذكورة في الكافي وغيره وفي خزانة الاكمل أيضاً وعليه ثلث قيمته وبه الجراحات الباقيات قال في المحيط ذكر الجصاص أن هذه أسه وأى ما ذكره في الكافي فإن ما في الخزانة قابله للتأويل قال والعصم أن يضمن ثلث قيمته وبه الجراحات الاخرى أن سوى الجراحة التي ضمنها انتهى (وضمن المسرد ما نقصه به جرحه مجروحاً بالجرح الاول وقيمه) أي وضمن قيمته (وبه ثلاث جراحات) كذا في الكافي ونسك القاري وفي خزانة الاكمل وعليه قيمته وبه الجرح الثاني انتهى وهو غير ظاهر كما لا يخفى قاله الصواب وبه الجرح الاول الذي صدر من الحلال في المحيط ذكر في الاصل أنه يضمن منقوصاً بالجرح الاول والثاني وهذا من الكاتب لأن الجرح الثاني فعله فلا يرفع عنه ما انتقص بفعله وانما يرفع عنه ما انتقص بفعله غيره انتهى وهو في غاية من الجلاء وبه يعرف فساد ما ذكره رشيد الدين على المفرد قيمته وبه الجرح الاول والثالث قال وهو الصحيح انتهى ولعل محله إذا كانت الضربات دفعة واحدة لكن المصنف ذكره في الكبير في هذا المقام والله أعلم بحقيقة المرام (وضمن الثاني ما نقصه به جرحه وهو مجروح مجروحين) أي وضمن أيضاً قيمتين (وبه الجراحات الثلاث) كذا في الكافي ونسك القاري وفي المحيط وعلى القارن جزاءً أن وبه الجراحات الاوليان ولـ خزانة الاكمل عليه ما نقصه به جرحه من قيمته وبه الجرحان الاولان وعليه قيمتان وبه الجرحان

وأما هـت الهـ حتى نطق  
الصوامت بجحيتك وظاهرت  
المن حتى اعترف وأبواك  
بالقصير عن حقك وأطهرت  
الآيات حتى أصبحت  
السموات والارضون بألتك  
وقهرت بشدرك حتى  
خضع كل شيء عزتك وعنت  
الوجوه لعلامتك (الاهم)  
ما أحببته من خير نجيبه  
الينسا وما كرهت من شر  
فكرهه الينسا وجبتناه ولا  
تنزع الايمان بعد إذ أعطيتناه  
يا مولاي إذ أساء عبادك  
حات وأمهلت وإذا أحسنوا  
نقضت وقيلت



الاولان انتهى والظاهر هنا ما في الكافي والقاسي وبه الجراحات الثلاث والاربع جزء الجرح الثالث مكررا كما لا يخفى (ولو كانت الجنابة الاولى مهلكة) أي موجبة اهلاك الضحية بسبب عدم امكان امتناعه (بان قطع يده أو رجليه أو فقا عينيه) أي أعماه ما والمسئلة بجواهرها (ضمن الحلال قيمته صحيحا والمفرد قيمة مجرى وحيا بالجرح الاول والمقارن قيمته مجرى وحيا بالجرحين الاولين) أي وضمن المقارن قيمته وبه الجنابتان الاوليان كذا في الكافي وفي الطرابع على المفرد قيمة وبه الجراحة الاولى ان كانت الاولى قطع يدها والثانية فقا عينيه لا يكون استهلاكا من غير الخنس وان كانت كل واحدة منهما قطع يدها الصحيح ان المفرد يضمن قيمته وبه الجراحة الاولى والثانية والثالثة ولا شيء على الحلال بالسرماية لانه ضمن مرة بجواهرها (ولو جرح حلال صيدا الحرم غير مهلك فخرجه حلال آخر مثله) أي مثل جرحه غير مهلك (ومات منهما) أي من الجرحين (فعلى الاول) أي البادي من الحلالين (مانقصه جرحه وهو صحيح وعلى الثاني مانقصه جرحه وهو صحيح وما بقي من قيمته فعليه مانقصان ولو كانا محرمين) أي والمسئلة بجواهرها (ضمن الاول كل قيمته وبه الجرح الثاني وضمن الثاني كل قيمته وبه الجرح الاول ولو كان أحدهما محرما والاخر حلالا) والمسئلة بجواهرها (ضمن الحلال نصف قيمته وبه الجرح الثاني والمحرم كل قيمته وبه الجرح الاول)

(فصل في تغير الصيد بعد الجرح \* ولو جرح) أي حلال (صيدا الحرم فزاد في بدن) أي في جزء من أجزائه ذاته والاولى في بدنه (كأنجلامياض العين ونحوه أو سعره) أي في قيمته (كان كانت قيمته يوم الجرح عشرة) أي عشرة دراهم مثلا (ثم صارت) أي قيمته (خمسة عشر) أي درهمين (ثم مات من الجراحة) أي من أثرها (فعليه مانقصه الجراحة وقيمة يوم مات) وهذا هو المذهب وعن أبي يوسف في غير رواية الاصول ان الحلال لا يضمن الزيادة في صيد الحرم بعد الجراحة سواء كانت زيادة سعرا أو بدن (ولو نقصت قيمته ثم مات فان كان النقص في سعره ضمن قيمته يوم الجرح ويحيط عنه النقصان الذي ضمن) أي لا يسكر عليه الضمان (وان نقص في بدنه من غير الجراحة ثم مات) أي من الجراحة (يحيط عنه النقصان ولو جرح صيدا الحرم فكفر ثم مات وقدرت قيمته) أي سعرا أو بدنا (غرم الزيادة ولو جرح محرم صيدا الحلال ثم حن وزادت قيمته ومات قبل التكفير ضمن النقصان وقيمته كاملة يوم مات وان مات بعد التكفير والتحلل) بأن كفر بعد ما حل ثم مات لم يضمن شيئا

(فصل في حكم البيض \* ولو كسر بيض نعام أو غيرها فعليه قيمة البيض) أي قيمته كاملة (مالم يفسد) على ما في الهداية وأذا قيد عدم الفساد لانه لا شيء عليه في المذرة وفي القمح وان بقي بهذا ما قال الكرماني ان كسر بيضة مذرة فان كانت بيضة نعام وجب عليه الجزاء لان لقصرها قيمة وان كانت غير نعام لا شيء عليه انتهى وما ذكره الكرماني هو مذهب الشافعية ولذا قال المصنف (وان كانت بيضة مذرة) أي مطبقا (فلا شيء عليه وان خرج منها) أي من البيضة (فرخ ميت فعليه قيمة الفرخ حيا ولا شيء في البيض) ففي المحيط لو علم انه كان ميتا قبل الكسر لا يضمن واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان ضمانه لاجله (ولو أخذ بيضا) اسم جنس للبيضة (وتركها تحت دجاجة فنفسدت فعليه الجزاء وان خرج) أي وان لم تنفسد وخرج

واذا عصوا سترت واذا  
أذنبوا غفرت واذا دعونا  
أجبت واذا نادينا سمعت  
واذا أقبلنا اليك قربت  
واذا بعدنا عنك دعوت  
(اللهم) انك قلت في كتابك  
الامين محمد خاتم النبيين عليه  
أفضل صلاة المصلين قل  
للذين كفروا ان يفتوا  
يعترف لهم ما قد ساء  
فارضاه عنهم الاقرار  
بكلمة التوحيد محبتين  
ولمحمد صلى الله عليه وسلم  
بالرسالة مخلصة بين فاعقرنا  
بهذه الشهادة سواك  
الاجرام ولا تجفل حظنا  
منك أنقص من حظ من  
دخل في الاسلام

(منها فرخ وطار فلا شيء عليه ولو نفر صيداً عن بيضه ففسد ضمن)

(وهو في أخذ الصيد وارساله) أي في بيان حكمه وما واعلم أن الصيد يصير آناً ثلاثاً: أشباه  
 بأحرام الصائدين ويدخوله في أرض الحرم أو بدخول الصيد فيه (ولو أخذ صيداً) أي في الحل  
 (وهو محرم) أو سلال في الحرم (لم يملكه ويجب عليه ارساله) ثم الأخذ لا يحل لمن وبهين أما  
 أن يأخذه وهو محرم أو يأخذه ثم يحرم فلو أخذ وهو محرم ويجب عليه ارساله مطلقاً كما قال  
 (سواء كان في يده أو في قفصه) أي في يده أو في بيته ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء  
 ولو أرسله محرم آخر من يده فلا شيء على المرسل) وكذا عليه كما هو الظاهر (وإن قتله) أي محرم  
 آخر (فعل كل واحد من مجازاة كامل ولا تنو أن يرجع عما ضمن على القاتل) أي عند  
 أصحابنا الثلاثة وقال زفر لا يرجع وهذا كله (إن كفر بالمال وإن كفر بالصوم فلا يرجع عليه)  
 على ما طرح به في المتن (ولو كان القاتل صيباً ومجنوناً أو كافراً فعلى الأخذ الجزاء ويرجع  
 بقيمته على القاتل ولا يرجع على القاتل) أي من صاحب البهيمة أو راكمها وسائقها أو قائدها  
 والمسئلة (التي) أي به (على أحد) أي من صاحب البهيمة أو راكمها وسائقها أو قائدها  
 والمسئلة (التي) أي به (على أحد) أي من صاحب البهيمة أو راكمها وسائقها أو قائدها  
 في يده (أو غيره من يده) ثم وجده في يد إنسان بعد ما حل (أي من أحرامه) (فليس له أن ينزعه) أي  
 يأخذه (من هو في يده) لكونه كان في ملكه أولاً وقد خرج بالارسال عن كونه ملكاً (بجلاء  
 المسئلة) (التي) أي به (على أحد) أي من صاحب البهيمة أو راكمها وسائقها أو قائدها  
 وهو حلال ثم أحرم ملكه) أي ملكاً استمر بحيث لم يخرج بالارسال عن ملكه (ثم إن كل  
 الصيد في يده لزمه ارساله على وجه لا يضيع ملكه) أي إن شاء بقاءه في ملكه (بأن يحلبه) أي  
 يرسله (في بيته) أي مطلقاً عليه فإن الاستدانة على أخذ الصيد في حكم ابتداء صيده (وإن لم  
 يرسله حتى مات في يده لزمه الجزاء وإن كان الصيد في بيته) وكذا إذا كان في قفصه حال أحرامه  
 لا في يده (لا يجب ارساله حتى لو لم يرسله لفساد لا يضمن) أي على الصحيح وقيل لو كان القفص  
 في يده يجب ارساله ثم اعلم أنه إذا أخذ صيداً وهو محرم فلهك بعد ما حل يجب عليه الجزاء كما مر  
 أما إذا أخذ قبيل الأحرام ثم أحرم وهو في يده ثم هلك في يده بعد ما حل هل يجب الجزاء أم لا قال  
 السكراني عندنا إن أحرم وهو مملوك للصيد ولم يرسله حتى هلك الصيد في يده وهو محرم أو حلال  
 فعليه الجزاء لأنه لما أحرم وهو في يده يجب ارساله فإذا تلف قبل الإرسال صار متهماً بغيره  
 كالواصطاد في حالة الأحرام (وإن أرسله نسان من يده ضمن المرسل قيمته له) أي عند أبي حنيفة  
 رحمه الله وقال لا يضمن شيئاً (وإن وجده بعد ما حل) أي خرج من الأحرام (في يد أحد فله أن  
 ينزعه منه) أي يأخذه من يده لعدم خروجه من ملكه بخلاف ما تقدم (حلال اصطاد صيد الحرم  
 فقتله في يده حلال كان على كل واحد جزاء كامل ويرجع الأخذ على القاتل ولو اشتري) أي  
 المحرم (صيداً لزمه ارساله) أي في الصحران ونحوه مما يملكه الامتناع به (ولو أرسله في جوف  
 البلد لا يبرأ) أي لا يتخلص من الصحن لأنه لا يصير به ممتنعاً من الإرسال (ولو أخذ  
 أحد يكره أكله) أي له وغيره شبهة في ملكه (ولو أخذ صيد الحرم فأرسله في الحل فقتله رتبيل  
 فعلى الأخذ الجزاء ولو لم يقتل) أي ولو أرسله في الحل ولم يقتله رتبيل آخر (فلا يبرأ أيضاً)

(اللاه) أنك أحييت التقرب  
 الملك بعق ماملكت  
 أيتها نارن نحن عبيدك وأنت  
 أولى بالفضل فاعتقنا وأنت  
 أمرتنا أن تصدق على  
 فقراءنا ونحن فقراؤك  
 وأنت أحق بالطول فتصدق  
 علينا وأمرتنا بالعفو عن  
 ظلمنا وقد ظلمنا أنفسنا وأنت  
 أحق بالكرم فأعف عنا  
 بأحق من سئل وأحق من  
 أعادى إليك قدمت وبالك  
 رجوت بامن لا تبرمه  
 المائل ولا تقطع دونه  
 الحوانج وبأولى كل نعمة  
 ونتمنى كل رغبة أسألك  
 في هذا الجمع جوامع الخير  
 وأعوذ بك

الضمان حتى يعلم بصلوه الى الحرم أم لا) وكذا اذا أخذ محرم صبيداً خبسه حتى مات فعليه جزاءه وان لم يقتل

(فصل في الدلالة والاشارة ونحو ذلك) \* أى من الرسالة والاعانة والامر واعادة الالة ثم في الاسرار ان الاشارة والالة واحد وقيل الدلالة باللسان والاشارة باليد انتهى والتحقيق ان الدلالة في الغائب والاشارة في الحاضر (وهى) أى الدلالة ونحوها (حرام) أى على المحرم (مطلقاً) أى في الحلال والحرم وعلى الحلال في الحرم ثم الدلالة من المحرم فوجب الجزاء عليه (الأأنه) أى الشأن (لوجوب الجزاء بها) أى بالدلالة ونحوها (شروط) أى ست (فلا قول ان يصل به القتل) أى يحصل بسببها (فلو لم يقتله) المدلول (فلا شئ على الدال) أى بمجرد صيد به (وان قتله فعلى كل واحد منهما جزاء كامل التام ان يبقى الدال محرماً الى ان يقتله الا تخوفان دله ثم حل فقتله المدلول فلا جزاء على الدال لكن بأثم) أى بدلالته السابقة لانها كانت حينئذ من المعصية (الثالث ان لا يقتل الصيد) أى لا يتخلص منه بعد دلالته (فلو انفلت) أى اولا ثم اخذه) أى ثانياً من غير دلالته (لا شئ على الدال) أى لم يطلان دلالته بانقلابه لكن بأثم بترك الدلالة كما سبقت اليه الاشارة (الرابع ان لا يعلم المدلول الصيد) أى الغائب (ولا يراه) أى الصيد الحاضر (حتى لو دله) وكذا لو اشار له (والمدلول يعلم به) أى برؤية أو غيرها (من غير دلالة لا شئ على الدال) لان دلالته انحصرت في الحصول كالدلالة حيث لا تأثير لها (الا انه يكره له ذلك) أى لظهور المعصية منه في دلالته على فعل السيئة (الخامس ان يصدقه) أى الدال المدلول (في دلالته حتى لو كذبه ولم يتبع الصيد حتى دله عليه آخر فصدقه فقتله فلا جزاء على الدال الثاني ولو لم يصدق الا قول ولم يكذب بان أخبره فلم يره) أى فانه حينئذ يحتمل اخباره الصدق والكذب بخلاف ما اذا كان مشاهداً ظاهراً فانه لا يحتمل ان لا يصدقه ولان يكذبه (حتى دله آخر فطلبه وقتله كان على كل واحد منهما) أى من الدالين (الجزء) لانهما لما اجتمعا في اخبارهما صدقتهما (كما على القاتل) أى جزاء كامل وأما اذا لم يصدقه وطلبه من غير دلالة آخر فقتله لم يكن الجزاء الاعلى القاتل على ماهر الظاهر (السادس ان يكون الدال محرماً) فيه ان هذا معلوم من العنوان فهو ليس من الشروط بل من الاركان (فلو كان) أى الدال (حلالاً في صيد الحرم والحلل) أى في حال دلالته ما (فلا شئ عليه الأأنه) أى الشأن (يحرم عليه ذلك) أى فعل الدلالة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وكذا اذا كانا دالين في صيد الحرم فلا شئ على الدال في الوجهين وعلى المدلول الجزاء اذا قتله في الصورتين وقال زفر وهو رواية عن أبي يوسف يجب الجزاء على الدال الحلال أيضاً في صيد الحرم وفي الهارونى اذا دل الحلال محرماً في الحرم عليه نصف قيمته وفي الجامع لا شئ عليه عندهما انتهى وفي الغاية عن الخزانة قول حلال حلالاً على صيد الحرم فقتله فعليه قيمته وعلى الدال نصفها وقال أبو يوسف لا شئ على الدال انتهى والمذكور في المشاهير من الكتب عدم لزوم شئ على الدال مطلقاً عند أصحابنا الثلاثة خلافاً لزفر (ولا يشترط كون المدلول محرماً) أى في ضمان الدال المحرم (فلو دل محرماً حلالاً في الحل فقتله) أى المدلول المدلول عليه (فعلى الدال) أى المحرم (الجزء ولا شئ على المدلول) أى الحلال وأما لو كان الدال محرماً والمدلول حلالاً فقتله المدلول

من جوامع الشر وسألك  
الجنة برحمتك والنجاة من  
النار بفضلك (اللهم) انك  
خلقتنى سوياً وربيتنى  
حبيباً وجعلتنى غنياً مكدماً  
وقدقات فى كتابك الحكيم  
الذى أنزلته على نبيك  
الكريم محمد صلى الله عليه  
وسلم مبشراً به عبادك  
وقولك الحق يا عباد الذين  
أسرفوا على أنفسهم  
لا تقنطوا من رحمة الله ان  
الله يغفر الذنوب جميعاً انه  
هو الغفور الرحيم وقلت  
وقولك الحق واذا سألك  
عبادى عني فاني قريب  
أجيب دعوة الداع اذا  
دعان فليس تجيبوا الى

وعلى كل واحد منهما جواز كامل في صيد الحرم وفي صيد الحلال الجزاء على الدال الحرم ولا شيء على المدلول الحلال (ولو أمر محرّم محرماً بقتل صيد فأمر المأمور بالثالث) أي محرماً آخر (فقتله) أي الثالث (فالجزاء على الأمر الثاني دون الأول ويجب) أي الجزاء (على القاتل أيضاً ولو دل الأول وأمره) أي وأمره أن يأمر غيره (وأمر الثاني ثالثاً فقتله) أي الثالث (فالجزاء على كل من الثلاثة) ففي الطرالمسي لو أمر محرماً بقتل صيد فأمر المأمور بمحرماً آخر فقتله فعلى كل واحد منهما الجزاء وفي الضر الزاخر وقيل على كل من الثلاثة الجزاء وفي الفسخ فالجزاء على الأمر الثاني لأنه لم يقتل أمر الأول حيث لم يأمره بالأمر بخلاف ما دلل الأول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثاً بالقتل فإنه يجب الجزاء على الثلاثة (وكذا لو أرسل محرماً إلى محرّم بئله على صيد بأن قال له إن فلان يقول لك في موضع كذا صيد كذا) وكذا لو قال صيد مطلقاً على ما هو الظاهر (فذهب فقتله فالجزاء على كل من الثلاثة ولو قال محرماً خاف هذا الجناح صيداً فاذا أخذه صيد كثيرة فقتلها فعلى الدال في كل واحد جزاء) كذا في المحيط (ولو رأى) أي الدال (واحد) أي من الصيد (فدله عليه) أي على الصيد الواحد (فاذا عده) أي عند الصيد المدلول عليه (غيره) أي من الصيد أيضاً (لا يضمن الدال إلا الأول) الذي تعاقب به الدلالة فقط كذا عند أبي يوسف (ولو قال) أي الدال (خذوا هذه ذين) أي الصيدين (وهو) أي والحال أن الدال (يراهما) أي الصيدين جميعاً (فقتلهما) أي المدلول (فعلى الدال جزاء واحد) وكذا إذا كان يرى أحدهما بالأول (وان كان) الدال (لا يراه من أعليه جزاء) لأن المطلق ينصرف إلى الكل بخلاف المقيد (ولو رأى) أي محرّم (صيداً في موضع لا يقدر عليه) أي في مكان معص لا يستطيع الوصول إليه (فدله آخر على الطريق) أي على طريق أخذه أو على طريق يوصل إليه (فذهب إليه فقتله فعلى الدال الجزاء) أي جزاء الدلالة أيضاً (ولو استعار سكيناً أو قوساً أو سلاحاً) نعميم بعد تخصيص (أو شاة) بضم فتشديد أي سهماً تخصيص بعد تعميم والحاصل أنه إذا استعار محرّم أو سلاحاً آله يستعين بها (من محرّم) أي ببيع به الصيد فذبحه به) أي فاعاره فذبحه به (فان كان) أي المستعير (لا يجلسواها) أي غير تلك الآلة المستعارة (فعلى المعير الجزاء وان كان يجيد غيرها فلا شيء عليه) إلا أنه يكره ذلك كما هو ظاهر وهذه المسئلة مطلقة على ما ذكر محمد في الأصل بقوله ولو استعار محرّم من محرّم سكيناً ليذبح به صيداً فلا جزاء على صاحب السكين ويكره له ذلك انتهى واختلاف فيه المشايخ فالأكثر يقولون بتأويل هذه المسئلة وهو أن كان المستعير يتوصل إلى قتل الصيد بغيره لا يضمن وان كان لا يتوصل إليه إلا بذلك السكين يضمن المعير كما صرح به في السير بقوله على صاحب السكين الجزاء وقال شمس الأئمة السرخسي والأصح عندي أنه لا يجب الجزاء على كل حال وفي البداية تبع بعد ما ذكر فرق المشايخ وتظهر هذا ما قالوا لو أن محرماً رأى صيداً أو قوساً أو سلاحاً يقتل به ولم يعرف ذلك في أي موضع فدله محرّم على سكينه أو على قوسه فأخذه فقتله به ان كان يجيد غير ما دل عليه مما يقتل به لا يضمن الدال فان لم يجيد غيره ضمن وفي الطرالمسي محرّم رأى صيداً لا يقدر عليه إلا أن يرميه بشيء فدله محرّم على قوس ونشاب أو دفع إليه ذلك فعلى كل واحد منهما جزاء كامل وفي منسك ابن الجاه وغير السكين إذا لم يجده ما يذبح به سواه ضمن بخلاف معير القوس فإنه يضمن مطلقاً إلا لا يرمى بغيره

وليؤمنوا بأحكامهم يرشدون  
وقات وقولك الحق ومن  
يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم  
يستغفر الله يجده الله غفوراً  
رحيماً وقت وقولك الحق  
أمن يجيب المضطر إذا دعاه  
ويكشف السوء (اللهم) لا  
أجد سؤالاً من يجيب  
دعوة المضطر ويكشف ما  
فيه من سوء (اللهم) قد  
ربيتني من صباي وهديتني  
من عيالي وأتقذتني من  
جهلي أسألك أن تتم نوري  
وتبصر آمالي في عاجل  
دياري ودينى وآخرتى  
وهدى (اللهم) انك  
هيبت قلبي القاسى على  
التخوض إلى حرمك  
وقويت أركانى

والله أعلم (ولو أمر أو دل حلال في الحل محرما على صيد فعلية الاستغفار) أي التوبة بشروطها  
المعتبرة من الندامة والعزم على عدم الرجعة (ولا يلزمه شيء) أي من الجزاء وأما إذا أعان محرر  
محرما أو حلالا على صيد ضمن

\* (فصل في البيع والشراء والهبة والغصب \* لا يجوز) أي لا يحل ولا ينعقد (بيع المحرم صيدا  
في الحل والحرم) أي سواء كان في يده أو قبضه أو منزله (ولا يبيع الحلال في الحرم ولا شراءهما من  
محرر ولا حلال) وهذا مما اتفقوا عليه الآن أكثرهم ذكره وباللفظ البطلان وبعضهم بلفظ  
الفساد (فإذا باعه) أي المحرم الصيد (أو ابتاعه) أي اشتراه (فهو) أي العقد من البيع  
أو الشراء (باطل سواء كان) أي الصيد (حيا أو مذبوحا في الأحرام أو الحرم ولو هلك الصيد) أي  
مات بعد البيع (في يد المشتري فإن كانا) أي العاقدان (محررين أو حلالين في الحرم) قيد  
للحلالين (لزمهما الجزاء وإن كانا) أي العاقدان (في الحل فعلى المحرم منهما) كان حقه أن يقول  
وإن كان أحدهما حلالا فعلى المحرم فقط (ويضمن المشتري للبائع أيضا) فساد البيع (ولو  
وهبه لمحرم فهلك عنده فعلى الموهوب له جزاء للصيد) أي حقا لله تعالى (وضمن لصاحبه) أي  
فساد الهبة (ولو أكله فعليه جزاء ثالث وعلى الواهب جزاء واحد) أي إذا كان محرما بخلاف  
ما إذا كان حلالا واطاق في المحيط وغيره وجوب الجزاء على البائع وقيدده صاحب البدائع بما  
إذا لم يقدر على فسخ البيع (ولو أخرج صيدا من الحرم فباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع  
باطل وكذا لو أدخل صيدا الحل الحرم ثم أخرجه وباعه ولو وكل محرر حلالا ببيع صيد فباعه  
(جازه) أي يبيعه لعدم انتساب هذا الفعل إلى الموكل وهذا عند أبي حنيفة وعندهما باطل  
(ولو وكل حلال حلالا) أي يبيع صيدا وشراؤه (ثم تحرم الموكل قبل القبض) أي ولو قبل قبض  
المشتري فضلا عما بعده (جازه أيضا) وهذا يستفاد من المسئلة الأولى بالطريقة الأولى والحاصل  
أنه على قيام قول أبي حنيفة رضي الله عنه جاز البيع وعلى قيام قولهما يطل (ولو باع صيدا  
له في الحل) أي من حلال (وهو) أي والحال أن البائع بنفسه (في الحرم جاز) أي يبيعه مع  
انتقاده فيه (ولكن بسلامه بعد الخروج إليه) أي إلى الحل وإنما جاز يبيعه عند أبي حنيفة خلافا  
لحمد على ما في الفتح والسراجية والبدائع وفي الغاية عن الجامع أن أبا يوسف مع محمد  
(ولو باعه) أي الحلالان (صيدا في الحل ثم أحرم) أي كلاهما (أو أحدهما فوجد المشتري به  
عيبا رجع بالنقصان وليس له الرد) لأن الرد والافالة يبيع ثان وإذا تمتنع في حقهما (ولو باع  
حلالا صيدا ثم أحرم أحدهما قبل القبض انفسخ البيع) هذا وفي الفتح أن دخل الحرم بصيد  
فباعه رد البيع أن كان قائما ووجب قيمته أن كان هالكا سواء باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه  
إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك وفي الكافي أخرج ظمية  
من الحرم وباعها جاز لأنها مملوكة وجوب الإرسال لا ينافي الملك انتهى وقد صرح في الكافي  
بفساد بيعه في الحرم فجوازها مخصوص بخارجها لكن يخالفه ما صرح عن الفتح من عدم الفرق وفي  
شرح الكنز ولا فرق في ذلك بين أن يبيعه في الحرم أو بعد ما أخرجه منه فباعه خارج الحرم لأنه  
صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك انتهى وفي فتاوى البرازي والمصورية  
إذا أدخل صيدا في الحرم ثم أخرجه وباعه في الحل من محرر أو حلال فالبيع باطل (ولو اصطاده)

الضعيفة لزيرة عتيق بيتهك  
الحرام وبلغتني لأشبهك  
مواقيت حرمك وأمنك  
أقدا بسنة خلدك واقتفاء  
على امتثال أمر رسولك  
واتباع آثار خيرتك وسلوك  
رسلك وأصفياك صلى الله  
عليهم وسلم أجمعين (سبدي)  
وقد مننت على بامتثال  
أمرك وقاديه فرضك مما لم  
أقف عليه إلا بتوفيقك  
وعونك (اللهم) انتهي  
بعقل واجعل ما أصير إليه  
انعم علي مما انتقطع عن  
(اللهم) أحسن الظن  
فيك فأحسن لي الثواب  
(اللهم) اعطني من الدنيا  
ما تنقيني به فتمت

أي رجل (وهو محرم ثم باعه وهو حلال باز) أي يبعه (ولو غصب حلال صيد حلال ثم أحرم  
 إمام صيد في يده) بجملة خالصة (لزمه إرساله وضمانه) أي ضمان قيمته (لصاحبه) أي  
 لاه قسوب منه (ولو دفعه لصاحبه) أي ولم يرسل (يرى من الضمان ولم يبرأ من الجزاء وإما  
 ولو أحرم الغصوب منه ثم دفعه إليه فعلى كل واحد منهما جزاء إلا أن عطف) أي ذلك وضاع  
 قبل وصوله إلى يده وإن أخرجه أحد إلى الحرم لم يحل ولو أضافه صاحبه) أي الغصوب منه  
 (وهو حلال وأدخله الحرم بغيره الغاصب) أي على قول أبي حنيفة لأنه لم يرد إلى مالكه خلافا  
 له سبحانه أعلم أنه لا يجوز بيع ما ذبح من صيد الحرم محرما كان الذابح أو حلالا وكذا ما ذبحه  
 الحرم من الصيد على ما في البدائع ثم المحرم لا يملك الصيد بالشراء ولا بالهبة ولا بالارث ولا بالوصية  
 فإن قبضه بعد الشراء دخل في ضمانه فإن ذلك في يده لزمه الجزاء أطلق الله تعالى والقيمة للملك  
 ما رده عليه سقطت القيمة ولم يبق جزاء إلا بإرساله كما في البحر الزاخر والله أعلم  
 • (فصل في صيد الحرم • صيد الحرم) أي حریم الكعبة المحترمة (حرام على الحرم والحلال  
 الإمام • مقتضى الشارع) أي قوله خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والغراب لا يباع  
 والذئبة والكلب العقور والحذأة رواه مسلم والثلاثي وابن ماجه عن عائشة رضي الله عنها  
 درواه أبو داود عن أبي هريرة أنفه خمس قتلهن حلال في الحرم الحية والعقرب والحذأة  
 والذئبة والكلب العقور (فلو قتل محرم صيد الحرم فعليه جزاء واحد) أي لاجل إجماعه كالأول  
 قتله خارجة (وليس عليه لأجل الحرم شيء لأنه داخل) أي لتداخل جزاء الحرم في جزاء الاحرام  
 وجعلها واحدا (ولو قتله حلال فعليه الجزاء) أي جزاء الحرم (ولو أنلف) أي شخص (صيدا)  
 أي في الحرم (أولو كاهما) كالبازي والطوطى والقرود ونحوها (فعليه قيمة لما لا يكدهما ولا لأجل  
 الحرم قيمة غير معلم) أي لاستوائهما عند الله سبحانه وفي حكمه (ولو أدخل محرم أو حلال صيد  
 الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم) أي فعليه إرساله وإن ذبحه فعليه جزاءه (ولو أدخل  
 أي كل منهما ما (بازيا) أي في الحرم (فأرسله) أي فبيعه (فقتل جام الحرم) أي مثلا (فلا شيء  
 عليه) أي لخروجه عن تصرفه وعدم انتساب فعله إليه (ولو أرسله لقتل) أي لقتل الجام ونحوه  
 (فعليه الجزاء) لأنه يطلق عليه أنه صاد بالصيد (ولو قتل صيد بعض قوائمه في الحل وبعثها  
 في الحرم فعليه الجزاء) أي من غير نظر إلى الأقل والأكثر من القوائم في الحل والحرم (ولو كان  
 قائما في الحل) أي بجميع قوائمه (ورأسه في الحرم فلا شيء عليه) لأن مدارا للقيام على القوائم  
 في الصيد القائم يعتبر قوائمه كما في النوادر عن محمد (ولو كان مضطجعا في الحل وجزئ منه) أي  
 أي جزئ كان (في الحرم فهو من صيد الحرم) قال الكرماني إذا كان مضطجعا في الحل ورأسه  
 في الحرم بغيره قيمته لأن العبرة لرأسه انتهى وهو موهم أن الجزء المعتبر هو الرأس لا غير وليس  
 كذلك بل إذا لم يكن مسـ مقرا على قوائمه فيكون بمنزلة شيء ملحق وقد اجتمع فيه الحل والحرم  
 فيرجح جانب الحرم احتياطا في البدائع أعني يعتبر القوائم في الصيد إذا كان قائما عليها  
 وجبته أن كان جميعا انتهى وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضي أن الحل لا يثبت إلا إذا كان  
 جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك في الملبوط إذا كان جزئ منه في الحرم حالة النوم  
 فهو من صيد الحرم والله أعلم (ولو كان) أي الصيد (على أعين متدلية إلى الحرم وأصل الشجر

وتقي في بياعه عن أهلها  
 وتجعله بلاغا إلى ما هو خير  
 لي فانه لا حول ولا قوة إلا  
 بك (اللهم) رب الملائكة  
 المقربين ورب الانبياء  
 والمرسلين ورب الحاجين  
 الاتمين كل فيج عيسى  
 ادخلنا برحمتك في عبادك  
 الصالحين واجعل لنا أوفر  
 الحظ والنصيب في هذا  
 اليوم يا أكرم الأكرمين  
 ولا تجعلني أشقى من حضر  
 يا أرحم الراحمين (اللهم)  
 اجعل خيري عري آخره  
 وخيري على خواتمه وخيري  
 أي أي يوم لقائك (اللهم)  
 ثبتني بأهلك وأيدي  
 بنصرك وارزقني من

في الحل ضمن) اذا اعتبر في الصيد مكانه من الاغصان المتدلية لأصل الشجرة (ولو أخرج طبيعة)  
 الظاهر أن يقيد بكونه احاطا (من الحرم فولدت) أي خارجة (ثم ماتت هي والولد فعليه قيمة  
 الجميع) وهل يشترط لضمان الولد تمكنه من الرد إلى الحرم ففيه تخريجان مذكوران في المحيط  
 فأكثر المشايخ على أنه يشترط التمكن من الارسال فلو هلك الولد قبل التمكن منه لم يضمن لعدم  
 المنع وان هلك بعده ضمن لوجود المنع بعد مطاب صاحب الحق وهو الشرع وبعضهم على أنه  
 لا يشترط فيضمن مطلقا لاثبات اليد على مستحق الامن (ولو أدى الجزاء) أي جزاء الظلمة  
 (ثم ولدت فليس عليه جزاء اولادها اذا ماتت ولو ذبح) أي احد (هذا الصيد في الحل) أي بعد  
 اخراجه من الحرم كما هو مروي عن محمد (قبل التكفير أو بعده كراهة) أي والانتفاع به تنزهها  
 كما ترح به عن محمد (ولو باعه واستعان بتمنه في الجزاء جاز) أي كان له ذلك قال في البدائع  
 لان الكراهة في حق الاكل خاصة ويجوز به الانتفاع للمشتري كافي فاضحيان (وقيل البيع  
 باطل) قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر أن التكفير أعني أداء الجزاء ان كان حال  
 القبرة على إعادة امنها بالرد إلى مآسها لا يقع كفارة ولا يحل بعده التعرض لها وان كان حال العجز  
 عنه بأن هربت في الحل خرج به عن عهدتها فلا يضمن ما يحدث من أولادها اذا ماتت وله أن  
 يصطادها وان أدى الجزاء قبل الفجر ثم ماتت لزمه الجزاء لانه الآن تعلق خطاب الجزاء وهذا  
 الذي آدى بن الله به ويكره اصطفاها بعد الجزاء بعد الهرب انتهى (مختصا) ولو خرج الصيد بنفسه  
 من الحرم) أي إلى الحل (حل أخذه) لانتقال وصفه من صيد الحرم إلى صيد الحل (وان أخرجه  
 أحدهم من الحرم لم يحل) واما ان دخل الصيد في الحرم من الحل صار حكمه حكم صيد الحرم سواء  
 كان مملوكا أم لا وسواء دخل بنفسه أو أدخله غيره حلال أو محرم ولا يدخل شيء منه في الحرم حيا  
 الاوجب ارساله قال محمد في الاصل ولا خير فيما يرخس به أهل مكة من الخيل والبغال والحمير وهو  
 كل ذكر أو أنثى من الفحيج ولو أدخل شافعي صيد الحل الحرم ثم ذبحه فيه ليس للعنفي أكله لما قالوا  
 انه لو ذبح شاة وترك التسمية عمدا انه ميتة لا يحل للعنفي تناولها فكذا هذا (ولو رمى حلال من  
 الحرم صيد الحل ضمن) خلافا للزفر (وكذا) أي ضمن (لو رمى من الحل إلى صيد في الحرم ولو رمى  
 صيدا في الحل فهرب فأصابه السهم في الحرم ضمن) وفي البدائع والحاوي قال محمد وهو قول  
 أبي حنيفة فيما أعلم وقال الكرماني كان عليه الجزاء ولا يؤكل أيضا وهذه المسئلة مستتة  
 من أصل أبي حنيفة لان عنده المعتبر في الرمي حالة الرمي دون حالة الاصابة في جميع المسائل  
 الا في هذه المسئلة احتياط وفي وجوب الضمان لانه اجتمع فيه جهة الموجب والمسقط فترج  
 جانب الموجب احتياطا انتهى وصرح في المبسوط انه لا يلزمه جزاء ولو لم يكن تناولها وعلى  
 هذا ارسال الكلب (ولو رماه في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فمات فيه لم يكن عليه جزاء  
 ولكن لا يحل أكله) أي احتياطاً وفي الكبير يحل أكله قياسا ويكره استحسانا (ولو كان  
 الرمي في الحل والصيد في الحل الا ان بينهما ما قطعه من الحرم) أي فاصله (فرويهما السهم لاشئ  
 عليه) ولا بأس بأكله أيضا لان الرمي والاصابة حصلتا في الحل ومروا بالسهم في الحرم اذ لم  
 يصب الصيد لا يكون اصطفاها في الحرم كذا في المبسوط والكرماني (ولو أرسل بازي في الحل  
 أي لقصه الصيد (فدخل) البازي بنفسه من غير قصد مرسله (الحرم فقتل صيدا) أي من صيد

فضلك ونجني من عذابك  
 (اللهم) ان ذنوبي لا تضرك  
 وان عدم رحمتك اياي  
 لا تنفعك (اللهم) اغفر لي  
 ذنوبي جميعا وهب لي حقتك  
 وأرض عني خلقك وأسكني  
 الجنة وأعدني من النار  
 واجعلني من الفائزين  
 برحمتك انك تسمع الدعاء  
 (اللهم) اني أدعوك في  
 مواقف الانبياء ومنزل  
 السجدة ومشاهد  
 الشهاداء عاء من أنالك  
 لرحمتك راجيا وعن وطنه  
 نالما ولنسكك مؤديا  
 ولقرآنك قاضيا وكتابك  
 تالما ولك داعيا ولقالبه  
 شاكيا ولذنبه خاشعا ولخطبه  
 مخطيا ولرهنه



الحرم (لاشي عليه) قال ابن الهيثم لو أرسله إلى صيد في الحل وهو حلال فقبضوا إلى الحرم فنقل  
صيدا لا شيء عليه وكذا لو طرد الصيد حتى أدخله في الحرم فنقله فلا شيء عليه قال ولا يشبه هذا  
الرجي وصرح في البدائع في هذه المسئلة بأن لا يوق كل الصيد (ولو أرسل كتابا على ذئب في الحرم  
أو نصب له) أي للذئب (شبكة فأصاب الكتاب صيدا أو وقع في الشبكة صيدا لغيره عليه) لأن  
مقصده قتل الذئب الذي هو حلال له فأرسله الكتاب على الذئب ونصب الشبكة له مباح لجواز  
قتله في الحل والحرم فلم يكن متعديا (ولو نصبها) أي الشبكة (لصيد عليه الجزاء) أي إذا صادت  
صيدا وهو ظاهر (ولو نصب خيمة تتعلق به) أي بجباله (صيد) أي فأخذ (أو حفر بئر الماء فوقع  
فيه صيدا لانهما عليه) أي على كل من الناصب والناظر (ولو أخذ حلال صيد والحرم فدفعه  
إلى حلال آخر ثم دفعه الثاني إلى آخر) أي ولم يجز (فدفعه) الآخر (فعلى كل واحد) أي منهم  
(قيمة نامة) قياسا على قوم نعاموا على قتل واحد حيث من يقتض جميعهم لكن بشكل هذا بما  
قالوا لو اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعلى كل الجزاء واحد بخلاف ما إذا صاد حلال  
صيد الحرم فقتله في يده حلال آخر فعلى كل واحد منهم - جزاء كامل ولا أخذ أن يرجع على  
القاتل بالنعمان ولو أمسك حلال صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات (أي غلب الصيد في يده  
ومات الفرخ في محله) ضمن الفرخ لا الام ولو أغلق أي محرم (بأيه وفي البيت طيور) أي  
محبوسة (وسرح إلى منى) أي مثلا (فمات الطيور عشا) أي من جهة العشا أو ذات عشا  
يعنى عشا (فعليه الجزاء) لانه نسب في موتها (ولو أخرج صيد الحرم فأرسله في الحل لا يبرأ من  
الضمان الآن به لم وصوله إلى الحرم أمنا) أي إذا أمس هذا ولودل حلال حلالا أو محرما في صيد  
الحرم فلا شيء على الدال في قول أصحابنا الثلاثة وقد أساءوا ثم قال زفر عليه الجزاء وفي الحاوي  
وهو رواية عن أبي يوسف

\* (فصل في قتل الجراد) ولو قتل جرادة في الأحرار والحرم تصدق بشئ من طهارة أي ولو قتل  
بقوله (وقرة خير من جرادة) أي على ما ورد عن بعض الصحابة وفي مبروط السرخسي فيه القيمة  
(ولو قتلها عمدا في أحرارهم ان صام يوما) أي لجرادة واحدة (فقد زاد) أي على قدر الجزاء وهو  
أكمل الاداء الآن الصوم لما لم يجز أقل من يوم (وان شاء جها حتى تصير عملة جرادات  
تقوم بنصف صاع من بر (فيصوم يوما) أي كافي المحيط فيكون جرءا وفاقا (ولو وطئ جرادة  
عامدا أو جأه لاف عليه الجزاء) أي إذا نلف منه شئ أو هلك (الآن يكون كثيرا قد سدد الطريق  
فلا يضمن) كذا في الجواز الآخر ولعل الله فيه دفع الحرج (ولو شوى جرادا) وكذا أيضا (فأكله  
بعد ما ضمه فلا شيء عليه لا كل) أي إذا ضمن قتله لا يحرم أكله سواء أكل هو أو غيره حلال  
أو محرم بخلاف الصيد (ويكره به قبل الضمان) أي فان باع جاز ويجوز غنمه في القداء ان شاء  
وكذا شجر الحرم وابن الصيد كذا ذكره بعضهم وذكر قاضيخان في شرح الجامع الصغير يحرم  
قطع شجرة من الحرم أو شوى يرض صيد في الحرم أو غيره أو حلب مبيدا أو شوى جرادة فعليه  
الجزاء في جميع ذلك يعني القيمة ويكره له بيع هذه الأشياء فان باع جاز ويملك غنمه بخلاف الصيد  
الذي قتله الحرم لانه مبيدة فلا يجوز بيعها وإذا ملك الثمن ان شاء جها في القيمة التي يؤد بها وان  
شاء جها في غيرها ولا مشه تری ان ينفع بذلك من حيث التناول لان البيض والجراد لا يحتاج فيه

مغلقا ونفسه ظالما  
ويجبره عالمادع من جت  
عوبه وكم كثر ذنوبه  
ونسرت آماله وبقيت  
آثامه واسباته هذه  
وانقطعت سنده دعاه من  
لا يجد لذه غافرا غيرك  
ولا تامله من الخيرات  
معلبا سوالك ولا لكسر  
جبارا الآن أنت يا مولاي  
دعوتك دعوة من لا يجد  
لنفسه معلبا الآن ولا  
اضعه مقويا سوالك ولا  
لما يتخوف من تبيرائك  
معتقا الآن أنت (الاهم)  
فتقبل دعائي وأجب بجلودك  
ندائي وقد كان من تصيري  
وفي بين نفسي ماعات

الى الذكاة والحلال والمحرم فيما لا يحتاج الى الذكاة سواء وانما لا يساح للذلول لانه كان صيداً في  
حقه وليس بصيد في حق الثاني انتهى وتبين الفرق بين الاخذ والمشترى في اباحة التداول  
كما لا يخفى (ويجوز) أن يبيعه (بعده) أي بعد الضمان

(فصل في قتل القمل) ان قتل محرم قلة (وكذا ان القهاها) تصدق بكسرة وان كانت (أي القملة  
(اثنين أو ثلاثاً فقبضة من طعام وفي الرائد على الثلاث بالغ ما بلغ نصف صاع) كذا في البدائع  
والفتح وهو الذي روى الحسن عن أبي حنيفة وفي الجامع الصغير في قلة أطمع شيئاً وهذا يدل على  
شيء يسير قال في الذخيرة وهو الأصح وعن أبي يوسف في قلة كف من طعام وعن محمد بكسرة  
خبر وكذا عن أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يذكر في ظاهر الرواية مقدار الصدقة وفي عيون المسائل  
في قلة أطمع كسرة خبر وفي تنقيح أوثلاث أطمع قبضة من طعام وإن كثر أطمع نصف صاع قال  
في الغاية وما في العيون والجامع الصغير يشيرون إلى أنه لا يشترط فيه التملك وهو الأصح (ولو أتى)  
أي المحرم (نوبه في الشمس أو غسله لقصده لا كرها) عليه أهوا (فعليه الجزاء) وهو نصف صاع من  
حنطة إن كان القمل كثيراً على ما في المحيط (وان فعل) أي كلام من الإلقاء والقتل (غير قصد  
الهلاك فلا شيء عليه) أي ولو هلك القمل (واقاء القملة) كقتله ولو قال (أي محرم) (للال أذفع  
عن هذا القمل أو أمره بقتله أو أشار إليها فقتلها) أي الحلال وكذا إذا دفع ثوبه لقتل ما فيه  
ففعل (فعل) الآخر الجزاء والدلالة فيه موجبة كما في الصيد) في التجسس لأن الدلالة موجبة  
في الصيد فكأن ما في حكمه (ولو قتل محرم قمل غيره فلا شيء عليه) كما في البحر عن الفتاوى (ولا شيء  
على الحلال بقتله في الحرم) وكذا لو قتل المحرم قملة في غير بدنه بان كانت على الأرض أو نحوها فلا  
شيء عليه

(فصل فيما لا يجب شيء بقتله في الاحرام والحرم ولو لصال صيد) أي ما كوله (أو سبغ على  
الحرم) أي مطلقاً (أو على الحلال في الحرم فقتله لا شيء عليه) أي عند الأربعة وقال زفر عليه  
الجزاء وفي المحيط والمتنق أن أمكن دفع الصائل بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء ولو لم يصل ابتداء  
فقتله فعليه الجزاء بالاتفاق وفي الطرابلسي ان تعرض شيء من صوائط الطير المحرم أن أمكن دفعه  
بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء وإن لم يمكن إلا بالاح فلا شيء عليه كالعقاب والنسر ويضن بما  
يوكل لحمه ولا يعتبرا بابتدائه بخلاف السبع (ولا شيء مطلقاً) أي لا قابلاً ولا كثيراً وسواء  
في الحل والحرم محرماً وغيره (بقتل الذئب والكلب الأهلي والوحشي والعقور وغيره) لأنه  
يأثم في قتل غير العقور على ما في ظاهر الرواية (والحدأة) كعنبه (والغراب الذي يأكل الخفيف)  
جمع حنيفة وهي النجاسة (وان كان الصيد ما كوله اللحم كحمار الوحش لا يعتبرا بابتدائه ويضمن)  
ففي أهية المناسك ولو كان الذي ابتدأ بالاذى صيداً هو ما كوله اللحم كحمار الوحش ونحو ذلك  
يجب الجزاء يتوهم عدلان كذا ذكره الطحاوي (ولو خلاص جاء من سنور) بكسر السين مهمل  
وتشديد نون مفتوحة أي هر (فمات لضمن عليه) وكذا كل فعل يراد به اصلاح الصيد ولا شيء  
بقتل هوام الأرض) أي حشرات في الحل والحرم والاحرام ولا جزاء بقتلها ولا اثم على فعلها  
(كالحية والعقرب والثآفة) أي الأهلية والبرية (والخنائس) جمع خنفساء دويبة سوداء  
(والجعلان) بكسر الجيم وسكون العين جمع الجعل بضم وفتح دويبة معروفة (وأم حنين وصياح

ومن مظالم ما قد اصبحت  
فكم من كرب نجيتني منه  
ومن هم فرجة ومن غم  
جليته عني يا مولاي منك  
النعمة وحسن القضاء ومنى  
الحضاه وطول الأمل والرجاء  
والنقصير عن أداء شكرك  
وشكر نعمتك فلم ينعمك  
يا محمود من عطائي وقضاء  
حاجتي ومستلتي وتبليغي  
سؤالي ما تعرفه من ذنوبي  
وتعلمه من تقصيري فمهم الرب  
أنت وبئس العبد أنا يا رب  
خالقني وأمرتني بنعمتي  
ورغبني في ثواب ما أمرتني  
به ورهبتني من عقاب  
ما نهيتني عنه وسلطت علي  
عدواً فأسكنته

الذيل والمثل) أي السوداء والسفراء التي تؤذى وإماما لا تؤذى فلا يحل قتلها لكن لا يجب الجوارح  
 (والسلمة) بكسر السين وفتح الهمزة دابة معروفة (والقراد) بضم القاف حشرة الدابة  
 وحلقة أحليل القرس ودويبة (والقصد) بضم القاف والفاء والهمزة دابة معروفة وقد تذكر حشرة  
 (والسور) أي الأهل وفي البري روايتان (وابن عرس) بكسر العين دويبة جعبة إبنات عرس  
 هكذا يجمع الذكور والأنثى على ما في القاموس (الاهلي) أي خلافا للوحشي (والعوض) مفردة  
 بعوضه وهي الساموس سميت به لضعف بنيتها فكانها بعض حيوان (والبراغيث) جمع البرغوث  
 (والذباب) سمى به لأنه كلما ذاب آب أي كلما دمع رجع (والحلم) بفتحين جمع الحلمة وهي  
 الصغيرة من القرذان أو الصخمة صفة (والزبرور) أي مطلة للعسل وغيره (والوزغ) بفتحين جمع  
 وزغة وهي سام أبرص سميت به لخفتها وسرعة حركتها (والسرطان) بفتحين دابة غريبة  
 (والنق) في الماء من البقعة المعوضة ودويبة مفرطة جردا ممتدة (والصرصر) قال صاحب  
 القاموس الصرصور دويبة كالصرصر كرهه الله وقد قدر الصرصر الذبك (ويجوز له) أي  
 للمعصوم وكذلك من هو في الحرم (دبح الأبل والبقر والغنم والدجاج والبط الأهلي الذي لا يطير)  
 أي لا يستدسه بأجله

• (فصل في ذبيحة المحرم) • وكذا ذبيحة الحلال في الحرم (أدب محرم) مطلقا (أو حلال  
 في الحرم صيدا) فقله حرام بلا شبهة ومع هذا (فلا ذبيحة بيته) عند ما وكذا عند مالك وأحمد  
 رضي الله عنهم (ما لا يحل أكله) مع أنه يجب عليه ذبحه (ولا لعيره من محرم وحلال) أي كما  
 هو حكم الميتة إذا حالته الضرورة (سواء اصطاده) أن تولى صيده بنفسه أو أمر غيره وأرسل كاه  
 وبازيه (هو) أي دابحه (أو غيره) أي غير دابحه مطلقا كما يشبه بقوله (محرم أو حلال ولو في الحلال  
 أو أرسل كلبه أو باريه) ففي الحرم بالاولى (ولو) الاطهر ولو (أكل الحرم الدابح) أي بول  
 غيره في أحد وصفيه (أمه) أي من ذلك المدبوح (شيا) أن قتلها أو كثيرا (قبل أداء الغنم)  
 وهو ظاهر حصول الذباح (أو بعده) لعدم نسو رتعدا الجنابة (وعليه قيمة ما أكل) عند أبي  
 حنيفة وقا لا شيء عليه من جهة أكله بل يكفيه الاستعانة (ولو أكل منه غير الدابح) أي  
 سواء يكون محرما أو حلالا (فلا شيء عليه) أي لا كاه (سوى الاستعانة) وهذا في قولهم جميعا  
 لكن فيه تفريق فقال الخوافي والقاضي شارح الطحاوي والنيربائي وصاحب المصنف لو أكل  
 الدابح منه قبل أداء الغنم لا يلزمه شيء لأكلا كل بالاجتماع والجزاء الواحد ينوب عنه ما اجتمع  
 للتدخول بالاتفاق وفي البلوهرية قيل هو على الخلاف أيضا وقال القدوري لا ريب في هذا  
 المسألة يجوز أن يقال يلزمه جوارح أخرى ويؤثر أن يتدخل اختلافه لافرق بين أن يأكل الحرم بنفسه  
 أو يطعم كلبه في لزم قيمة ما أطم لأنه استفحق بحدود إحرامه (ولو أكل الحلال بمادحه في الحرم  
 بعد الصلوات) أي بعد أدائها (لأنه عليه) أي اتفقا كما صرح به في شرح النجعة (للاكل)  
 أي سوى الاستعانة به بخلاف نفس الدابح فإنه يلزمه الكفارة والتوبة (ولو اصطاد حلال  
 فذبحه محرما أو اصطاد محرم فذبحه حلالا فهو ميتة) أي وكذا لو اصطاده حلالا فذبحه محرما  
 أو بالعكس (ولو شوي محرما أيضا أو جرادا أو حليبا صيدا أو أدى جوارحه) نعم أكله فلا شيء عليه  
 (لاكل) أي سوى الاستعانة (ويجوز له) أي المعصوم المذکور (تناول اللبن والخبز

صدري يجري مجرى  
 إن الله سبحانه شعبة في  
 وإن الله طاعة جاني لا يعزل  
 إن عذاب ولا يسي أرذبت  
 ينصب لي في الشهور وأن  
 ويتعرض لي في الشهور وأن  
 والاعتصاف عني كبره  
 يستمر لي ما تهر سلطاناه على  
 سلطانك عليه حتى تحبسه  
 بكثرة ذكرى لك ما ورث مع  
 المعصومين ولا حول ولا قوة  
 إلا بك (اللهم) لا تقصدني  
 لعذابك ولا تؤخرني لشئ  
 من التفتن ولا يفيها أنا  
 أدمعك راغبا ونصب  
 اليك وسوى طابا وأضع  
 لك حدي مهينا راغبا

والجرا دمع الكراهة ويجوز زاعف (أي لغیر محرم مثله وكذا الحلال أكله (من غير كراهة) وأعلم  
أنه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر الزاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صبيد  
الحرم بجعله ميتة لا يحل أكله وان أذى جزاءه من غير تعرض لخلاف وذ كرافضين ان أنه يكره  
أكله تنزهها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيما اذا ذبح الحلال صبيد اذ في الحرم فقال مالك  
والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره  
هو صياح والله سبحانه أعلم (ولو اضطر المحرم) بصيغة المجعول أي أكله الميتة الضرورة (الى الصيد)  
أي أكل المصيد أو الى الاستطاعة لئلا يكل (وأيتة) أي الى أكل الميتة (يتناول الصيد) لأن  
حرمة أكل المصيد مما اختلف فيه من أم لا بخلاف أكل الميتة فالصيد أحل في الجملة من الميتة  
لا سيما وهو قابل لدارك بالكفارة كما أشار إليه بقوله (ويؤذى الجزاء) أي بعد ذلك وهذا عند  
أبي حنيفة وأبي يوسف وأما عند رفر يتناول الميتة لا الصيد وفي التجبيس وقاضيان الميتة أولى  
على قول أبي حنيفة وشي: وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد ويكفر ولو كان الصيد مذبوحا  
إن ذبحه محرم آخر فالصيد أولى عند الكل على ما ذكره في الفتح ولعل الوجه ما قدمناه وإذا  
وجد مال مسلم وصيد يذبح الصيد ويكفر بالاتفاق كذا ذكره بعضهم وأهل وجهه ان الظلم  
القاصر أولى من المعتدى

\* (فصل في يجوز للحرم) أي لاجماع (أكل ما اصطاده الحلال لنفسه في الحل أو للعمر وذبحه)  
أي الحلال لا غيره لكنه بشرط بينهما بقوله (ان لم يدل) أي الحلال (عليه) أي على الصيد  
(محرم) أي مطلقا (ولا أمره بصيده) أي باصطياده وهذا مستند مما قبله بالاولى فكان حقه  
ان يقدمه عليه (ولا اعانة عليه) أي بما أؤتاه من آلاته لا اصطاده أو الذبح (ولا أشار إليه) كان حقه أن  
يذكره بعد قوله ان لم يدل عليه (فان فعل شيئا من ذلك) أي مما ذكر من المخطوئات (لم يحل) وأما اذا  
اصطاده حلال لاجل محرم من غير أمر به ففي جواز أكله خلاف المال وأما اذا اصطاد الحلال  
صيدا أمر المحرم ففيه خلاف عندنا فذكر الطحاوي تحريمه على المحرم وقال الجرجاني لا يحرم  
وقال القدوري هذا غلط واعتمد على رواية الطحاوي قال في المحيط وهو الصحيح وهو المذكور  
في عامة الكتب وأما ما وقع في بعض نسخ شرح الهداية لابن الهمام انه اذا اصطاد الحلال  
لحرم صيد المياصرة اختلف فيه عندنا فخطأ والصواب صيد أمره على ما في بعض النسخ  
ثم هذا في الأمر وأما الدلالة فهل هي محرمة ففي الهداية والكافي ان فيها روايتين وفي شرح  
الكنز وشروطه أن لا يكون ذا العلى الصيد وهو المختار \* (النوع السابع في أشجار الحرم) \*  
أي في حكمه (وبناته) أي وسائر ما نبت فيه من الشوك وغيره (وهي) أي أشجاره وبناته (أنواع)  
أي أربعة في الحكم مختلفة (الاول كل شجرة أنبتة الناس) أي حقيقة (وهو من جنس ما ينبت  
الناس) أي عادة (كالزروع) أي المزروعات (الثاني ما أنبتة الناس وهو ليس مما ينبتونه عادة  
كالاراك) بفتح الهمزة وهو شجر المسالك (والثالث ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبت  
الناس فهذه الأنواع) أي الثلاثة (يحل قطعها) وكذا قطعها والانتفاع بها (ولاجزائها) أي  
بقطعها (وأما النوع الرابع فهو كل شجرة نبت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبتة الناس) أي عادة

فقبل دعائي وأصلح الناس  
من أمرى واقطع من الدنيا  
هي وحاجتي واجعل فيما  
عندك رغبتى واقلبني منقلب  
المذكرين بجاهتهم المقبول  
دعائهم القائمة بجهنم المغفور  
ذنبهم المبرور بجهنم المحطوط  
خطاياهم المحسوس بآياتهم  
الراشد أمرهم منقلب من  
لا يصح لك أمرا ولا يابى  
بعده ما غما ولا يركب بعده  
جهلا ولا يحمل بعده وزرا  
منقلب من عززت بذكرك  
لسانه وطهرت من الأدناس  
يدنه واستودعت الهدى  
قلبه وشرحت بالاسلام

(كأن يجرى) بفتح عير، حجة (فهذا شجر المطعم) أى قطع كله أو بعضه (والقطع) أى  
 إزالته (على الحرم والمطلوع) أى الشجر ما يكون فى أرض مملوكة لأحد أو غيره  
 مملوك إلا بالأس (لعدم إطلاق النحر والسائر عليه) فحقت فيه صار مطمعا يتقطع به أو يؤذى  
 يقطع عليه (والأدنى) بكسر هـ، حجة وسكون ذال حجة وكسر نا حجة بين معروف يوضع على  
 سطح الدمان أو فوق بناء المدبر أو على حافته العلوية وقطع استئثاره باستدعاء العباس عم آل مر  
 أفع عليه وسلم بقوله إلا الأدر حقه اقتضاها وقيل فى الأدر (علو المطع شجرا) أى رطب  
 (أو عتيش) أى مما يتلفه (وهو رطب عليه) أى ما كان مملوكا أى ما كان يملكه  
 فى أرض مملوكة فقامه أو قطع (عليه قيمتان قيمة لخلق الشرع وقيمة لأمم الله) كذا  
 ونعمهم المدح وقد كرى العباية أنه على قواه ما راد ابن الهمام وأما على قول أى حبة فقيم  
 ينفع ولا يابى لا يفتق عنه تلك أرض الحرم بل هى سوانب عليه ثم وجوب الجرمين إذا لم يكن  
 النحر مملوكا لم يطعم ولا يابى فانه ان كان مملوكا عليه قيمة واحدة لخلق الشرع وإن كان يابى  
 وعليه قيمة المالكة ولا يفتق عليه لخلق الشرع وإن كان يابى عليه مملوكا أو غير مملوك لا حصة ولا ثمة  
 عليه إذا هاء (ولو انقلعت شجرة) أى يابى فى الحرم (إن كانت عروقه لا تقسم إلا بأشجاره) أى  
 أى يقطع عروقه كذا عن محمد (ولو قطع شجرة) وكذا إذا قطع غصنها (بجرم قيمته ثم عرسها  
 أى مكانها) فبقيت ثم فاء أى ثابا فلا شئ عليه (لما سبق من الإشارة إليه) (ولو حش الحشيش  
 أى حشيش الحرم) (فإن خرج سكانه مثله سقط الصمان والى) أى يابى لم يعد مكانه مثله بل أحرق  
 دون الأوقار (لا) أى لا يسقط الصمان بل كان عليه ما قصر وإن جمعا أصله كذا  
 (شجره) أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم وهى من شجر الحل ولو كان أصلها فى الحرم (أد  
 وأغصانها فى الحل) وهى من شجر الحرم (لأن أصلها بمنزلة قدم الإنسان والأغصان فى مرمى  
 الأركان فالأد على الأصل عند ذوى الاعتبار) (ولو كان بعض أصلها فى الحل وبعضه فى الحرم  
 وهى من شجر الحرم) احتياطاً لحباب الحرم (ويجوز قطع الأدر رطبا وياسا) كذا  
 (وأخذ الكفاة) ففتح فسكون فهـ رتبة بات معروف فيه دواء للعين وفى حديث صحيح الكفاة  
 المر وماؤها شفاء للعين وزينى رواية والمن من الجلدة (وما جاب) بتشديد الصاد أى يابس (م  
 الشجر والحشيش) كذا سبق حكمه بما روى نسخ الأصل وما جابى الصم حريم وكسروى وقطع بأد  
 ما اجتنى من الرعر والغرمه (أو أكسر) أى انقطع أو انقطع منه سابعير فعل آدمى بكلمة  
 (ولا صمان فيه) ويحمل الاستتاع به (ويحرم قطع الشوك والوجع) وهو نوع من الشوك (أو  
 صمان فيه) على ما ذكره عرب جماعة عن الحنفية (ولو حرق قسيرة للعين) بفتح الحاء ما يصرف  
 (أو لأمور) أى ليسوا من مائها (أو ضرب) عطف على حفر أى بنى (الفمطاط) وهو  
 (أو أوقد باراً أو مشى هو دابة) فتنقطع به (أى سبب مما ذكر) (شئ من الحشيش) أن يذهب به  
 نزهة أرض الحرم (ولا شئ عليه) أى فى الجميع ولعل الله فيه أن الضرورات تسبغ المحظورات  
 (ولا يجوز اتخاذ المساريك من أركان الحرم) وسائر أعماره إذا كان أخضر (لأنه يؤذى إلى  
 ارتكاب الحرم والمساريك بدلات الأركان ما يخصر) (ويجوز أخذ الورق ولا يجهل به إذا سكر  
 لا يضرب بالشجر) على ما صرح به فى البحر الرارح (ولا يجوز رعى الحشيش) أى حشيش الحرم

مدره راقون بعقول قبل  
 المرات عليه وأعشيت  
 عن الماتم نسرته واستعانت  
 فى سبيلك نفسه وقد أصبحت  
 فى قسام من خبر الأيام  
 أسألت أن لا تنهت لى اثنى خلقك  
 المذنب عندك ولا أحجب  
 الرأى بينك ولا أحرم  
 إلا ما بينك ولا أحسن  
 الما قلب من الأدك مولاي  
 وأما مع من صيتى راح فلا  
 تحمل بنى وبني ما رجوت  
 وارديدى ملائى بحب منك  
 يا سيدي (اللهم) لولا ما آمله  
 من عقول الذى يسع كل شئ  
 لا أقبت بنفسى إلى التهلكة

في قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد وقال أبو يوسف ومالك والثاقفي لأبأس به (ولو ارتعت دابته  
حالة المشي) وكذا حالة الوقوف إذا لم يكتنه منها (لا شيء عليه) لوقوع رعيه من غير اختياره وهذا  
ما اتفق عليه كما في شرح الدرر (ويكره الانتفاع بالقطوع) وكذا حكم المقتوع (من نبات الحرم  
وان أدى قيمته) أي سابقا (وان باعه) أي بعد القلع والقطع (جاز ذكره ويتصدق بتمته) وقيل  
لأبأس بصرفه في حوائجه (وجاز للمشتري الانتفاع به من غير كراهة) وعن أبي يوسف لأبأس  
لغيره من محرم أو حلال بالانتفاع به وفي البدائع ولو اشتري انسان من القاطع لا يكره له لأن  
تناوله بعد انقطاع النماء له (وحكم الحلال والمحرم) أي من الرجل والمرأة (في أشجار الحرم  
واحد وكذا على القارن فيم اجزاء واحد) لأن السبب وهو هتك حرمة الحرم متحد (والله سبحانه  
وتعالى أعلم) وبالاتقان حكم أحكامه احكم

• (باب في جزاء الجنایات وكفاراتها) •

عطف تفسير الجزاء (وكيفية أدائها وما يتعلق بذلك) أي بتفصيل أحكامها (اعلم ان الكفارات  
كلها واجبة على التراخي) وانما الفور بالمسارعة الى الطاعة والمسايرة الى اسقاط الكفارة  
أفضل لأن في تأخير العبادات آفات (وإذا قبل عجلوا بأداء الصلاة قبل الفوت وأسرعوا بقضائها  
قبل الموت) فلا يتم بالتأخير أي بتأخير أداء الكفارة (عن أول وقت الامكان) أي ابتداء  
زمان القدرة عليها (ويكون) أي المكفر (مؤذيا لا قاضيا في أي وقت أدى) أي من أيام دهره  
لمسبق من ان أمره ليس محمولا على فوره (وانما يتصدق عليه الوجوب في آخر عمره) بأن بقي منه  
قدر ما يتيسر له القيام بأمره وهو ليس على اطلاقه اذ لم يعلم أحد آخر عمره ولذا أبدل عن قوله  
في آخر عمره بقوله (في وقت يغلب على ظنه أنه لم يؤد هذه الفات) أي وقته أو أدائه (فان لم يؤد قبله)  
في ذلك الوقت (فات) أي عقبه (أثم) أي بتأخير حتمه ثم (ويجب عليه الوصية بالاداء) أي بأداء  
الورثة أو غيرهم لتدارك تأخيرهم (ولم يوص لم يجب في التركة ولا على الورثة ولو تبرع عنه الورثة  
جاز) ويرجى نجائه (ولا يصومون عنه) بل يتبرعون عنه بغير الصيام من ذبح الهدى أو اعطاء  
الطعام (والأفضل تعجيل أداء الكفارات) أي مسارعة للخيرات

• (فصل في شرائط وجوب الكفارة • فمنها الاسلام) فلا تجب على كافر لأنه ليس من أهل  
الكفارة المرجوة للقرينة والمقتضية لخو السينة (والعقل والبلوغ فلا تجب على صبي ومجنون)  
أي لا على أنفسهما (ولا على وليهما) في جميع الاحوال (الا اذا جن بعد الاحرام) أي بعد النية  
والتلبية (ثم أغلق ولو بعد سنتين فيجب عليه جزاء ما ارتكبه في الاحرام) أي من المحظورات  
لكن باسقاط الآثام (ولا على كافر) لمسبق وكان الاولى ان يقدم هذا الفرع ليكون مقابلا  
لمنافي الاصل بحسب اللف والنشر المرتب (وأما الحرقة فليست بشرط) أي لا فيما يوجب الصيام  
ولا فيما يقتضي الاطعام لكن فرق بينهما في وقت الاحكام (فيجب على المملوك الصوم في الجمال)  
أي قبل العتق ولو بالتراخي (فيما يجوز فيه الصوم وأما الدم والصدقة فيجب عليه أدائه بعد  
العتق) فيكون وجوبه موقوفا (ومنها القدرة على أداء الواجب) وهي الاستطاعة المالية من  
غير اعتبار نصاب ولا حولان حول (وهو أن يكون في ما حكه فضل مال على كفايته) أي زيادة  
على مقدار كفايته من نفقة وكسوة له ولان يجب عليه مؤنته وبكون فاضلا عن دينه وما لا بد من

ولو أن عید استطاع الهرب  
من سبیله لکنت أحق  
بالحرب لاینفقه عنی هرب  
ولا یعزب عنک مثقال ذرة  
وها أنا عبدک ابن عبدک  
واقب بین یدیک فأرحم هذه  
النفس الجزوع والقلب  
الهلوع الذی لایستطیع أن  
بسمع صوت وعدک فكیف  
عذابک والذی لایقوی علی  
حرفه سکت فكیف بحر نارک  
(اللهم) ان عذابی لا یزید  
فی ملکک من قال ذرة (اللهم)  
یسألک الصبر المملک عظیم  
وسلطانک اکبر من أن یزید  
فی طاعة المطیعین

محمود سلكه لخدمته (بوتذبه الطعام أو الدم أو لم يكن) الأولى أو لا يكون أي أو هو أن لا يكون  
(له أصل مال) أي زائد عن احتياج حال (ولكن في ملكه) أي موجود (عنه الواجب عليه من  
طعام أو دم صالح لتكثير) أو لتكثير تلك الجنابة (فإذا كان في ملكه ذلك وجب عليه أداءه)  
أي من غير استئصال حال (سواء كان عليه دين أو لا) وسواء احتج باليه في المستقبل أو لا (والغنى  
في القدرة وقت الأداء لا وقت الوجوب) وما يتفرع عليه مما ظهر به الاحتياج إلى بيان أبدأ  
وأما النائم والمغمى عليه فيجب عليه ما الجراء بالركاب المظهورات) أي ولو كان النائم مرورا  
على ما في دعاهما الحمد والعدم اختياره ما في ذلك الحال (فلو أنقلب النائم على صيد فقتله) أو على  
طيب فتلطخ به أو قتل في يرب من غير شعوره وأمثال ذلك (فعله الجراء) أي بحسب ما هو  
كذلك في الخطأ (وكذلك المغمى عليه) أي حكمه حكم النائم لا حكم المجنون والفرق بينهما  
أن المجهنون منسوب العقل فلا يكون مكلفا والمغمى عليه معسوب العقل فلا يصح عن دائرة  
الكفا وما يتعلق به من التشريف والتعنيف (ويستوى في وجوب الجراء الرجل والمرأة)  
أي إذا كانت الجنابة نعمة هما ولا يختص بأحدهما (والعامد والسامى) إلا أن الشريك بينهما  
في النائم وعدمه (والخاطى والسامى) عطف تفسير لما قبله والفرق بينهما وبين السامى أن السامى  
يتركز أصل المظهور ولا يقصد فعل الحمد والرك، يقع الأمر على خلاف قصده بخلاف السامى  
فإنه يمدى المسمى عنه ويقصد فعله وبه ما هو مطابق فعله مقصده (والطائع) أي الذي طوعه  
واختياره (والمكره) بفتح الراء أي من أجبر على فعله من غير رضاء (والمبتدى) أي السائل  
ابتداء من غير سبق منه لتلك الجنابة (والعائد) الذي يعود ثانية في ارتكاب تلك المعصية حيث  
يجب عليه كفارة أخرى للجنابة الثانية وفي المسئلة خلاف لابن عباس وبعض السلف في قتل  
العمد بخصومه حيث قالوا أن العائد فيه لا يفسده الكفارة بل لا بد له من العقوبة الثانية  
أو الأخرى لظاهر قوله تعالى ومن عاد فنتقم الله منه (والطامح والمعتق) أي من رذلهم ما  
أو مقربا (والعذر وغيره) والفرق بينهما في النائم وعدمه وقصم الدم وعدمه في بعض الكفارات  
(والنائم واليقظان) وقد علم حكمهما (والصالح والسكران) وأما عليه أم سكره أن نشأته  
التمسك به (والصالح والمغمى عليه) وقد سبق حالهما (والمباشرة بالنفس) أي ويستوى  
فعله نفسه على اطلاع (أو بالغير) سواء بطوعه أو كرهه (فلو ألبسه أحد) أي ما وجب كفارة  
(أو طيبه أو لقي رأسه) أي قبل حلول إجرامه (وهو نائم أو لا فعلى المفعول الجراء سواء كان  
أي فعل الناعل (أمره) أي يأمر المفعول به ورضاه (أو لا)

أو يذمه... فإرحمني برحمتك (اللهم) وقد  
دعوك بالدعاء الذي علمته  
ولا تحرمني الرجاء الذي  
عزقي به (اللهم) ما علمتني  
عما أحب فاجعل لي عونا  
على ما أحب واجعل لي خيرا  
(اللهم) خبني إلى طاعتك  
والعمل بها كما حبتني إلى  
أولياتك حتى يروى قولها  
(اللهم) يفض إلى معصيتك  
والعمل بها كما حبتني إلى  
أهلها حتى يروى عقابها  
(اللهم) انك هديتني إلى  
الاسلام فلا تنزعني حتى  
تقضي البك وأما عليه  
واسرفني عن وقفي هذا  
منعني الجوانح

فصل في جراء أشجار الحرم وباتنه وهو أعم من الأشجار لربعة وإن كان مغاير للعرف قال  
الشجر له ساق بخلاف العبات ولذا قال (إذا جنى على نبات الحرم) أي بقطعه أو قلعه أو رعيته  
(فعليه قيمته) أي بنفسه سبل تأتي صفته (كثيرا كان الشجر أو صغيرا) وكذا يستوى إن يكون  
القاطع محرما أو حلالا حتى على القمار به جراء واحد (فيشتري بها) أي بيمينه (طعاما) من  
الحبوب التي يؤكل منها (بصدق به على الفقراء) أي فقراء الحرم وغيره (كل فقير نصف صاع  
من بئر) بنص واحدة وتشديدها أي حنطة ولا يجوز أن يعطى لفقير أقل منه (إن كثر) أي  
الطعام (وإن كان أقل من نصف صاع) وكذا إذا كان نصف صاع (أعطى اثنين واحد واحد)



الشيء بالقيمة سديا وتصدق بلمعه على الفقراء) وقيد بالجمع هنا لسان الأولى ولذا قال (ولو  
تصدق به على فقير واحد جاز ويجوز الهدى في جزاء شجر الحرم بشرط أن تكون قيمته قبل الذبح  
مثل قيمة الشجر فيما أدى الواجب بالاراقة فالسرق بعد الذبح لا شيء عليه) اعلم ان في الهدى  
روايتين ففي رواية لا يجوز ولا يتأذى بجوزد الاراقة بل لا بد من التصديق بلمعه وفي رواية  
يجوز بعد أن يكون قيمة اللحم بعد الذبح مثل قيمة الشجر وان كان دونه لا يجوز به عن التوبة وكذا  
لوسرق المذبح وجب أن يقيم غيره مقامه لانه لا لاراقة على هذه الرواية وفي رواية أخرى يجوز  
فيه الهدى فمكون الاحكام المذكورة على عكسها كذا في الفتح وغيره وقال صاحب الجمع  
وفي رواية يجوز وهي ظاهر الرواية بشرط أن يكون الهدى قبل الذبح مثل قيمة الصيد فيما أدى  
الواجب لوسرق المذبح كذا في المصنف وعلى هذا يختص ذبحه بالحرم (وان شاء تصدق بالقيمة) ثم  
اذا أدى قيمته ما كرهه الاتباع به وان باعه جاز ويكره بخلاف صيد الحرم والحرم فانه لا يجوز  
بها (ولا يجوز الصوم في جزاء شجر الحرم) أي عند ثلثه الثلاثة وعن زفر رويان  
\* (فصل في جزاء صيد الحرم) \* (اذا قتل صيده) أي محرم أو حلال (فعليه قيمته فان بلغت هديا)  
أي ان وصلت قيمة الصيد ما يشتري به هديا يحير بين أشياء كما قال (اشترأ بها) أي اشترى الهدى  
بقيمة الصيد (ان شاء) أي وذبح وتصدق به (وان شاء اشترى بها اطعما) أي من براوشعير  
(فتصدق به كما مر) في الفصل السابق (ويجوز فيه الهدى) أي بنفسه من غير تصدقه (بشرط أن  
تكون قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد) أي على الاصح ما سبق الخلاف فيه (ولا يشترط أن يكون  
مثله بعد الذبح) كما ذكره بعضهم (وأما الصوم في صيد الحرم) أي في كفارته (ولا يجوز للحلال) أي  
لغيره (ويجوز للحرم) ففي شرح القدرى أن الاطعام يجوز في صيد الحرم ولا يجوز الصوم  
عند علمائنا الثلاثة وعند زفر يجوز وفي المختار لا يجوز الصوم بالاجماع قال صاحب الجمع  
فيجوز أن يكون في الصوم عن زفر رويان فقل كل واحد رواية ثم هذا في الحلال وأما الحرم  
فظاهر كلامهم انه يجوز له الصوم والهدى بخلاف لانه لما اجتمع حرمة الاحرام والحرم وتعذر  
الجمع بينهما وجب اعتبار اقواهما وهو الاحرام فاضيف الحرمة اليه ورتب عليه أحكامه ضرورة  
وبه صرح في شرح القدرى فقال أما الحرم اذا قتل في الحرم فانه يتأذى كفارته بالصوم وفي  
شرح الكنز يلزمه جزاء آن على القياس وفي الاستحسان يلزمه جزاء واحد لان حرمة الاحرام  
أقوى من حرمة الحرم فيجب اعتبار الأقوى ويضاف الحرمة اليه عند تعذر الجمع بينهما انتهى  
ولا يخفى أن الجمع بينهما مما يمكن به بعد جزائهما وكذا في كون حرمة الاحرام أقوى نظر لا يخفى  
ان حرمة الحرم أهم حيث يشهل الحلال والحرم بل موجب حرمة الاحرام هي حرمة الحرم اللهم  
الأن يقال كونه أقوى من حيث انه يجمع بين حرمة الحرم والاحرام ولذا كان القياس أن يلزمه  
جزآن

\* (فصل في جزاء الصيد المطلقة في الاحرام والحرم وصفة أدائه وقدره وقيمه ووجوبه) \*  
(اذا قتل المحرم صيدا فعليه قيمته بقومه ذوا عدل) أي على الاصح (لها ما بصارفة بقيمة الصيد)  
الأولى بقيمة الصيد بانفس الجنس الشامل للقتل والكثير والخاص والعام (في المقتل) أي مكان  
قتل ذلك الصيد (ان كان يباع فيه الصيد) أي جنسه أو خصوصه (أو في أقرب منه) ان من

وهب لي ما سالتك وحقق  
رجائي فيما تمنيت (اللهم)  
اهدنا يا الهدي واعصنا  
بالتقوى واغفر لنا في الآخرة  
والأولى ربنا آتانا في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة  
وقنا عذاب النار يا من لا يشغلنا  
سمع عن سمع ولا تشغبه عليه  
الاصوات يا من لا تغلظه  
المسائل ولا تتخاف عليه  
الافات يا من لا يبرمه الحاح  
المحن ولا نهجزه مسئلة  
السائلين أذقنا برد عقوبتك  
يا أرحم الراحمين (اللهم) صل  
على محمد وعلى آل محمد وسلم  
وبارك على محمد وعلى آل محمد

العمران اليه) أى الى المثل وتكون من صفة المكان كما ينسب بقوله (الذى ياح فيه السيد  
ويعتبر الرمان الذى أصابه) أى السيد (فيه) على الأصح لاختلاف الشيعة باختلاف الرمان  
كما يختلف باختلاف المكان (ويشترط للتقويم عدلان) أى لظاهر القرآن (غير الجاني) هما  
نسبه عرب جماعة الى الحنفية واهله له التهمة (وقيل الواحد يكتفى) أى بكتفى بقول الواحد  
من غير أن يكون هو الجاني لكن المتنى أحوط وهو الاطهر (وسواء كان السيد بماله نظير  
كالعامة نظير العبد والخمار الوحشى شبه الدقر والطحى كالعلم) أو كان مما ليس له نظير كالجماعة  
وقد انعدم جعله نظير الشاة فى شرمها ما اذا لا بد من النسبة الصورية فى الجملة وفى المسئلة  
خلاى محمد والشاذى ومن تبعه مما حثه فلا يجب النظر فيما له نظير من النعم ولا يترجم الى  
النعماء منه وفى الخمار الوحشى بقرة وفى الطوى والصبيح شاة وفى الاربع عسان وفى البر بوع  
جهره ولا يشترط عند محمد ومن تبعه فى النظر القيمة فواء كات قيمة نظيره مثل قيمته أو أمر  
أو أكثر والمذهب المختار أن لا يجوز النظر الا اذا كانت قيمة مساوية لقيمة المقتول وان لم يكن  
للسيد نظير كالجمام والعصفور وسائر الطيور وفيه القيمة بالاتفاق يشاء (ثم ان بلغت قيمته هديا  
فالعاقل بالخيار) وقيل الخيار الى الحكيم (بين الطعام) أى اطعامه (والصيام والهدى وان  
لم تبلغ غن هدى وهو مخير بين الطعام والصيام وان اختار الهدى) أى اعطاه (فان بلغت القيمة  
أى قيمة السيد) بدنة أو بقرة (وكان حقه ان يقول أو شاة ولعله لما كرهه الطهور وأمرها) ان شاء  
اشترى (أما) أى بدنة أو بقرة (بقية الهدى) اذا بلغت أحد هذين فاصرها بدنة أو بدنة (أو اشترى  
بها) أى بقيه أحد هذين (سبع شياء الا ان اشترى البدنة) وهى الابل والبقرة كل الاولى ان  
يقول الا ان البدنة الواحدة (أفضل من الاعمام) أى الشياه المنة فدان الله له المكسبة  
أعلى من الريادة المكسبة (وان فصل شئ من القيمة) أى بعد ان اشترى بيعه ببدنة أو بقرة أو شاة  
(ان شاء اشترى به) أى بما وصل من القيمة (هديا أو صرا بانه) أى هديا (فان شاء صرة) أى  
الطعام) من أنواع الحبوب (وأعطى كل مسكين نصف صاع) أى من ثروا صاعا من شعير ونحو  
ذلك (وما وصل) أى وأعطى ما وصل من اعطاه كل مسكين (ان كان أقل منه) أى من نصف صاع  
(أو فقير) أى مسكين آخر وفى التعبير بالفقير ونارة بالمكبر أخرى اشعار بأن لا فرق بينهم فى العطاة  
(وان اشباعا عن كل نصف صاع يوما أو عن الباقي) أى وكذا عن الداصل منه (ان مل) أى وان  
حل من نصف صاع فيصوم يوما كاملا لعدم تصوره تحرى الصوم فى أقل من اليوم (كأن السيد  
الصغير الذى لا تبلغ قيمته هديا) فانه مخير بين الاطعام والصيام (ولا يجوز ان الهدى الا ما يجوز  
فى الأصحية) من السن وهذا قول أى حنفية خلافا لحدوث حوزة عار العثم من الثمان  
وهو الاثنى من أولاد العثم ماله ستة أشهر ومن الحنفية وعى من أولاد الثمان ماله أربعة أشهر  
وعن أبى يوسف وايمان والأصح من روايته كرواية عن أبى حنيفة من ان يجوز له ما روى  
وجه الاطعام وفى الفتح حتى لو لم يبلغ قيمة المقتول الا عما هو واجبا لا كرهه بالطعام أو الصوم  
لا بالهدى ثم قال كما ذكر المحقق ولا يتصور التكفير بالهدى الا أن تبلغ قيمته جدها عطيها  
الضأن أو نسيان غيره) ثم قال وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف وعند محمد بكفر بالهدى وان لم  
يلغ ذلك ومنهم من جعل قول أبى يوسف كقول محمد انتهى (ولا يجوز الصغار كالجملة) فخرج

وشمع اللهم لك الدارين  
محمد وآل محمد وأحس  
عرا صا محمد وآل محمد  
وغيره من كل  
أخرجت مع محمد وآل محمد  
يحيى محمد وآل محمد صلى  
الله عليه وسلم (اللهم) لا ترد  
الجميع لاجلى ولا لشوم ذنوبى  
بل ارحمنى وتجاوز عني بركة  
من حرمها من أوليائك  
وأنا الملك (اللهم) لا تجعل  
هذا آخر عهدى من هذا  
الماوراء العظيم وارزقنا  
الرجوع اليه مرات كثيرة  
باطفاق العميم واجعلنى فيه  
مقتدا مرحوما مستجاب  
الدعاء فاقرب بالقبول والرضا

وسكون فاه (والعناق) بفتح عين مهملة (والجل) بفتح جيم الجذع من أولاد الضأن فسادونه (الأعلى وجهه الاطعام) على خلاف ما سبق (بان يعطى كل فقير من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر ويحوز أن يتصدق بلحم الهدى على مسكين واحد أو مساكين) ويحوز اصدقة في الاماكن كلها عندنا ولا يختص بالحرم خلافاً لغيرنا (وبسقط بالذبح فلو ضاع بعده لاشئ عليه) لان المقصود هو الاراقة (وان اختار الطعام للكفرا شترام بالقيمة) أى بقيمة الهدى (واعطى كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من تمر أو شعير) وكذا حكم الدقيق والسويق (ولا يجوز ان يطعم المسكين أقل من نصف صاع) كجاء الاصح في صدقة الفطر (الآن يفضل) أى من الصاعين الواجبة (أو يكون الواجب أقل منه) أى من نصف الصاع (فيعطيه مسكين واحد) لان ما لا يدرك كله لا يترك بعضه (وان أعطى أكثر من نصف صاع لفقير) أى واحد (فهو) أى الزائد (تطوع وعليه ان يكمل بحسابه) وهذا بخلاف الشاة في الهدى (واذا فضل أقل منه) أى من نصف الصاع (ان شاء صام عنه يوماً وأطعمه مسكيناً) أى من غير الذين اعطاهم سابقاً (وتجوز الاباحة في جزاء الصيد) أى في صدقته بخلاف الخلق كالمسيك (وان اختار الصيام يقوم الصيد) أى الصيد المتناول (طعاماً يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أى مكان طعام كل مسكين (يوماً وان كان الواجب دون طعام مسكين) أى أقل منه (بان قتل عصفوراً) وهو طائر مشهور (أو بربع عافاً ما أن يطعم القدر الواجب) أى ولو كان أقل من نصف صاع (واما أن يصوم عنه) أى صوم كونه أقل منه (يوماً وله أن يجتار الصوم مع القدرة على الهدى والطعام) خلافاً للزفر (ويجوز له الجمع بين الصيام والطعام والدم في جزاء الصيد واحد بان بلغت قيمته جهداً) أى متعددة (فدبح هدياً وأطعم عن هدى وصام عن آخر) وعلى هذا لو بلغت قيمته هدين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وما ودى بالأخرى الكفارات شيئاً وجمع بين الثلاث كما صرح به شارح المجموع

• (فصل) \* ثم لا يخفى ان الصيام ما أن يكون مأكول اللحم) كالطبي وجوار الوحش والحمام (أو غيره) أى غير مأكول اللحم كسباع الطير والاسد والذئب ونحو ذلك (فان كان) أى الصيد (الأول) أى ما كولا فيجب قيمته بالغة ما بلغت هدين أو أكثر وان كان) أى الصيد (الثاني) أى غير مأكول (فوجب قيمته أيضاً غير انه لا يجاوز دماً) أى في ظاهر الرواية (حتى لو قتل فيلا لا يجب عليه أكثر من شاة) وذكر الكرخي انه لا يبلغ دماً بل ينقص من ذلك وقال زفر يجب قيمته بالغة ما بلغت كما في مأكول اللحم (ولو كان القاتل) أى قاتل الصيد (فانما عليه جزاء أن) أى عندنا (لا يجاوز دمين) واما ان قتله محرمان فعلى كل واحد منهما الجزاء لا يجاوز به الدم

• (فصل) \* ولو قتل) أى محرم (صيداً مملوكاً معلماً) بفتح اللام المشددة (كالبارى والشاهين والمصقر والحمام الذى يجيى من المواضع البعيدة وغير ذلك) أى ما ذكر (من الاصناف) أى أنواع الطيور (التي تتخذ للترفيه) أى لا تنعم بحسن صوتها وصباحة صورتها (فعليه قيمتان قيمته معلماً بالغة ما بلغت للمالكه وقيمته غير معلماً لحق الشرع ولا تميز بزيادة القيمة بسبب التعليم لحق الشرع) وأما زيادته المحسن في ذات الصيد دفعة (أى في حق الشرع) أيضاً في رواية (كالهام المطوقة) بفتح الواو المشددة والمصوتة بتشديد الواو المكبورة (والصيد الحسن المالح) أى

والجواز والفقران والرزق  
الحلال الواسع وباركلى  
في جميع أموري وما أرجع  
إليه من أهلى ومالى  
وأولادى (اللهم) صل على  
محمد وعلى آل محمد  
وأزواجه وذريته وبارك  
وسلم (اللهم) سلم لى دينى  
ومن على بطاعتك  
ومرضاتك وترك مالا  
ينبغى (اللهم) ان العشيبة  
من عشايا صنعك واحداً أيام  
زلفتك فيها تقضى اللهم من  
الحوائج لمن قصده لا تترك  
في قصده منها شيئاً فمكل  
انسان فيها يدعى وكل خير  
فيها من عندك يرتجى  
أنتك الضواصر من الفج

الجامع بين حسن الصورة وملاحة السيرة (وهل يقوم الصيد حياً أو مذبوحاً لما إلى حق  
المالك يقوم حياً وأما في حق الشرع فعناية بعضهم تفهم أنه يقوم حياً وصرح في المحيد بأنه  
يقوم حياً) قال السمرقندي في شرح النقاية إذا كانت قيمة الهدى حيا مساوية للقيمة المستحقة  
يجوز أن انتقصت عنه قيمة لحم الهدى كما قال الناطقي وعن أبي حنيفة عليه قيمة ما نقص بالذبح  
كما في المحيد وفي خزانة الأكل ولا عبرة في الجامع إلى تعالى السفهاء في قيمتها لا تقوم على الحرم  
الأعلى اللحم أو قيمة القراخ التي تؤكل انتهى فتأمل

(فصل في جواز اللبس والتغطية) \* أي المحطورين (والتطيب والخلق وقلم الاظفار) أي على  
اطلاقها (إذا فعل شيئا من ذلك) أي عماد كمن الاشياء المحطورة (على وجه الكمال) أي عما  
يوجب جناية كاملة بأن لم يمس يوما وطيب عضوا كاملا ونحو ذلك (فإن كان) أي فعله (تسكين  
عذر فعليه الدم عينا) أي حتما عينا وبر ما مينا (لا يجوز عيه غيره) أي بدلا (وان كان)  
أي صدوره عنه (يعذر) أي معتبرا شرعا (فهو مخير بين الدم والطعام والصيام) أي بتفصيل يأتي  
فيها من الأحكام (ولو كان موسرا) أي غنيا قادر على الدم أو الطعام (فإن اختار الطعام) أي  
اعطاه أو اطعمه أو تغلبه (فعليه أن يطعم منه ستة مساكين) أي من مساكين الحرم وهو  
أصل أو من غيرهم (كل مسكين نصف صاع من بر) كالهاترة (أو دقيقه أو صاعا من تمر أو شعير)  
وسويق كل ودقيقه بحسب أصله وفي الهداية الأولى أن يراعى في الدقيق والسويق القدر  
والقيمة معاً أن يؤدي نصف صاع من دقيق البرمة لا يبلغ نصف صاع من بر واختلف في الزبيب  
فقال النصف صاع وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة هذا وقد ذكر في السكاني أن أداء القيمة  
أفضل وعليه التمسك لانه ادفع الحاجة الفقير وقيل المصوص عليه أفضل لانه أنه قد عسى الخلاف  
فهو وأحوط في العمل فلو وجب عليه اطعام ستة مساكين فاعطاهم ثوبا واحدا عتقه فإن أصاب  
كل مسكين ما يبلغ قيمته نصف صاع من بر جاز ولا دولا (ويجوز فيه التخليك) أي تملك المصوص  
عليه بالأعلاء والتسليم بالخلاف وكذا عليك قيمة المصوص عليه عندنا لكن لا يجوز أداء  
المصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان من جنسه أو لا فلا تجزئ الحنطة عن  
الحملة بالقيمة وكذا لا يجوز التمر عن الباقية حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع  
من حنطة وسط أو أدى نصف صاع من تمر يبلغ قيمته نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع  
عن نفسه ويلزمه تكميل الباقي (والإباحة) أي وتجوز فيه الإباحة أيضا بالوضع والتمتع وبعض  
للفقير وهذا عند أبي يوسف خلافاً للحمد وعن أبي حنيفة روايتان والأصح أنه مع الأول لكن إذا  
الخلاف في كفارة الخلق عن الأذى وأما كفارة الصيد فيجوز الاطعام على وجه الإباحة بلا  
خلاف (وان أراد أن يطعم طعام الإباحة يصنع لهم طعاما) على مقدار ما يجب عليه (ويمكنهم  
منه) بأن لا يكون هناك مانع وجازع عنه (حتى يستوفوا أكلتين) أي مرتين من الأكل  
(مشبعتين غدا وعشاء) بدل من أكلتين أو عطف بيان لهما لأنه يجوز كونهما مسجورا وعشاء  
أو غداً من وعشاء بل لكن الأول أولى فإن غداهم لا غداً وعشاءهم فقط لا يجوز به لكن إن غداهم  
وأعطاهم قيمة العشاء أو بالعكس جاز والمستحب أن يكون مآدوا في الهداية لا بد من الأدام  
في خبر السمرقندي وفي المصنف غير البر لا يجوز الأبادام وفي البدائع يستوى كون الطعام مآدوماً أو غير

العميق وحامت الهايبح  
من شعب المضيق أبرزت  
لأن وجوهها المصونة ومنك  
كانت المصونة صابرة على  
أفح السمائم ورد ليل  
التهايم يرجوكم لا لاخلف  
له من وعدك ولا من لاله  
من عظيم رلك فيا منبلا من  
شائيله وبامع ينان شاه  
فضله وباملكاني عظمته  
ارسم صوت حزين يخفي  
ما سترت عنه من خلقك لئ  
ممدت يدي داعيا لظالمها  
كفيتني ساهبا نعمتك  
تظاها على عبد العفلة  
وكيف آيس منها عند  
الرجفة لا يزال رجائي فيك  
عند

مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبرنا بلا دأما أجزأه وكذا لو أطمع خبز الشعير أو سويقاً أو قمران  
ذلك قديم كل وحده ثم المعتبر هو السبع التام لا مقدار الطعام حتى لو قدم أربعة أرغفة أو  
ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبعوا الجزأه وإن لم يبلغ ذلك صاعاً أو نصف صاع ولو كان أحدهم  
شبعان قيل لا يجوز زواله مال شمس الأمتة الخلواني والله سبحانه أعلم (وإن اختار الصيام فعليه  
صوم ثلاثة أيام) والاولى التوالى للمساواة الى الكفارة والمساواة الى الطاعة ولخافة الفوت  
بالنقر أو الموت (ويجوز) أي صومه ولو تم فراقوا لم يفعل شيئاً منها أي من الافعال المحظورة  
المدكورة (على وجه الكمال) بأن لبس أقل من يوم أو تطيب قبله ولا ونحو ذلك (فعليه) أي لكل  
جنبه ناقصة (نصف صاع من بر أو صاع من غيره) أي حقاً (لا يجوز فيه الصوم) كان أي فعله  
ذلك (بغير عذر) أي شرعي (وإن كان) أي صدوره عنه (بعذر فهو مخير بين الصدقة) أي  
المدكورة (وصوم يوم) أي ولا يجب عليه هدى فإن أهدي فيجوز بالاولى اذا قسمه على ستة  
مساكين وأصاب كل منهم من اللحم ما يساوي قيمة نصف صاع من بر أو صاع من غيره

فصل في أحكام الدماء وشرائط جوازها \* أعلم انه حينما أطلق الدم أي في عبارات القوم  
من أصحاب المناسك فالمراد الشاة وهي تجزئ في كل موضع أي من مواضع الجنائيات (الافى  
موضعين الاول اذا جامع الحاج بعد الوقوف بعرفة) أي في زمانه الى ان يحل في أوانه (فانه  
يجب عليه بدنة) وهي بعير أو بقرة (والثاني اذا طاف طواف الزيارة جنباً أو حائضاً أو نفساء  
فيجب فيه أيضاً بدنة ولا ثالث لهما في الحج) وفيه نظر اذ تقدم انه اذا مات بعد الوقوف وأوصى  
بإتمام الحج يجب البدنة لطواف الزيارة وجازجته وكذا عند محمد يجب في النعامة بدنة كما سبق  
ثم قوله في الحج باعتبار مفهومه المعتبر في الرواية احتراز عن العمرة حيث لا يجب البدنة بالجماع  
قبل اداء ركعها من طواف العمرة ولا اداء طوافها بالاوصاف الثلاثة وهذا كله أحكام الدماء  
(أما شرائط جواز الدماء) فخمسة عشر شرطاً (فالاول منها) أي من الشرائط (ان يكون  
الهدى ثنياً) وهو من الابل ما طعن في السادسة ومن البقر ما دخل في الثالثة ومن الشياه  
ما دخل في الثانية (فما فوقه) أي جائز بالاولى (او جذا من الضأن) وهو ما أتى عليه أكثر السنة  
على ما في المجموع وقيل الجذع ماله ستة أشهر وقيل سبعة وقيل ثمانية (وهذا كله اذا كان عظيمًا)  
أي في الاستحسان وتفسيره انه لو خط بالنفي اشتبه على الناظر انه منها وما اذا كان صغيراً الجذع  
فلا يجوز له الا أن يتم سنة كاملة وطعن في الثانية كما في المعز (والثاني ان يكون) أي الهدى  
(سالم من العيوب) أي المعتبرة في الاخصية فلا يجوز مقطوع الاذن كلها أو أكثرها ولا التي  
في أصل الخلقة لا اذن لها ونقل ابن جماعة عن أصحابنا انه لا تجزئ التي خلقت لها اذن واحدة  
قال وهو مقتضى قول الشافعي وكذا لا يجوز مقطوعة الذنب والانف والالية كلها أو أكثرها  
ولا التي يتس ضررها ولا الذاهبة ضوء إحدى عنينا ولا المجفأة التي لامعها والعرجاء التي يمنع  
عرجها من مشيها ولا المريضة التي لا تعترف ولا التي لا استئمان لها الا اذا كانت تعترف على  
الاصح ولا التي لا يستطيع ان ترضع فصليها ولا الجلالة ويجوز التي شقت أذنهما طولاً أو من قبل  
وجهها وهي متدلية أو من خلفها أو كان على أذنهما كى وكذا البئر باء اذا كانت سمينة وكذا  
الخلوة وكذا البها التي لا قرن لها وكذا الخصى والمجنونة ويجوز الحامل مع الكراهة هذا

ما اقترفت من آثامك وإن  
كنت لأصل اليك الابك  
فأسألك الصلاح في الولد  
والامن في البلد وعافني من  
الحسد والذهر والكبد  
(اللهم) لك على حق فوق  
فمصدق به اعلى ولخالقك  
على تبهات ففهمها عني  
(اللهم) ان استغفاري اياك  
مع كثرة ذنوبي للوم وإن  
ترك الاستغفار مع معرفتي  
سعة مغفرتك لعجز (اللهم)  
كم تعجب الي بعمك  
وأنت غني عني وكم أقبض  
اليك بمصنعتك وأنا في قبضة  
قدرتك متفق في كل لحظة  
الى رجعتك يا من اذا وعد  
وفي واذا أوعد عفا (اللهم)  
ارض عني فإن لم ترض عني  
فاعتف عني فقد يعرف المولى  
وهو غير راض

وقال ابن جماعة مذهبنا ان تجزى الشرفاء وهي التي شقت أذنهم والمطرقا وهي التي  
 خرفت أذنهم والمطرقا وهي المسجورة الاذن من كنى أو غيره (والثالث ذبحه في الحرم) باتفاق  
 سواء وجب شكرا او جبراسوى الهدى الذي عطي في الطريق كما ساقى بيانه (والرابع  
 ناخروه عن الجناية فلو ذبح ثم جنى لم يجزه) كما حقق في كفاية العين قبل الحنث خلافا للثاني  
 (والخامس ان يكرن من الذم) المذكورة من الشاة والبقر والبقر فلا يجوز نحو الدجاجة  
 خلافا لما يرويه العامة (والسادس الذبح فلو صدق به حيال مجزى) نعم لو أعطاه ووكاه بذبحه  
 وأكله جاز (والسابع الصدق به على فقير فلو أعطاه) أى المتصدق لحم هداه (الغنى لم يجز)  
 بخلاف التقير فإنه إذا أخذ وجهه لعنى أو باعه أياه جاز لما في حديث بريرة فلو صدق احد على  
 فقير طعاما وادما واد الفقير ان يطعم غيره ما اخذه سواء كان ذلك الفقير هو المعطى أو ابنه  
 أو غنيا آخر يجوز على سبيل التملك لتبدل الملك فتبدل الملك كتبدل العين ولا يجوز على سبيل  
 الإباحة لعدم تبدل الملك لأنه بائنا على ملك الفقير فلا يجوز ثم الغنى من له مائة درهم فاختلعت  
 مسكنه وماله منه وعن دينه وإن كان له أقل منه فهو فقير حر له اخذ الصدقة فلا يجوز اطعام  
 العنى عليك وإباحة وأما ابن السبيل المقطوع عن ماله وكذا ما كان له وعليه دين يطالب من  
 جهة العباد يجوز اطعامه عليك وإباحة (والثامن عدم الاستمالة ولو استلمه بغيره بعد  
 الذبح بان باعه ونحو ذلك) بان وجهه لعنى أو اتلفه أو ضيعه (لم يجز) وعليه قيمته (أى ضمان قيمته  
 للفقراء في صدقهم اعلم بان كان مما يجب الصدق به بخلاف ما إذا كان مما لا يجب عليه  
 الصدق به فإنه لا يضمن شيئا كما يذهب بقوله (الافى هدى القرآن والمذمة) أى التمتع (والتطوع  
 فإنه لا يجب) أى على مستهلكه (فإن شئ) أى من الضمان لبدله ولا قيمته (ولو هلك) أى المذبح  
 (بعد الذبح بغير اختياره بان سرق سقط) أى الضمان (ولا شئ عليه) أى في النوعين السابقين  
 أما إذا هلك قبل الذبح ولو بغير اختياره يلزمه غيره في النوعين ولا يجوز ان تصدق القيمة فيما وجب  
 شكرا او جبرا إذا هلك قبل الذبح ولو باع لحمه جاز بيعه في النوعين الا فيما لا يجوز له اكله  
 ويجب الصدق به فعليه الصدق بنفسه على ما في البدائع قال ابن الهمام وليس له بيع شيء من  
 لحوم الهدايا فان باع شيئا أو اعطى الجزا وجره منه فعليه ان يصدق بقيمته وقال الفراء ليس  
 ولا يعطى اجرة الجزا منه فان اعطى صار الكل له لانه إذا شرط اعطاه منه يتي شريكه فيها  
 فلا يجوز الكل لقصد اللحم وان اعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وان تصدق بشئ منها عليه  
 من غير الاجرة جاز ان كان أهلا للصدق عليه (والنازع عدم اشتراك من يريده لغير اقربيه فيما  
 يتصور الاشتراك كالدنة) من الابل والبقر بخلاف الشاة ولو اجتمع على جماعة ما وجب أنواعا  
 من الصدقة الا إذا كان على وجه القيمة وينوب كل مسكين قدر قيمة نصف صاع من خبطة  
 أو صاع من غيرها (فلو اشتركت سبعة في بدنة) جاز عند الأئمة الاربعة بشرط قصد القرية من جميع  
 السبعة (فان كانوا) أى الشركاء السبعة (كلهم يريدون القرية) أى التقرب في الجملة ولو كان  
 اختلاف بينهم من جهة نوع القرية (جاز وان كان احدهم يريد اللحم) أى لنفسه أو لغيره  
 (لم يسقط عن احد منهم) أى ما يجب عليهم وكذا إذا كان احد الشركاء ليس من اهل القرية  
 كما كفر ثم اعلم ان لكل من وجب عليه دم من الماسك جاز ان يشاركه ست نفر قد وجب للمعام

(اللهم) انى أهدى ذبلك من  
 الفقراء الا اليك وأعوذ بك  
 من العنى الا بك اجعلنا  
 ممن يصدق بتوفيقك  
 وامتناعك على ملة الاسلام  
 واحترقا في زمرة سيد  
 الانام عليه أفضل الصلاة  
 والسلام برحمتك يا أرحم  
 الراحمين (اللهم) تورك  
 اخذ بنا وبفضلك استقمنا  
 وفي كنفك أصبحنا وأمسنا  
 أنت الاول فلا شئ بعدك  
 نعوذ بك من القلم  
 والسهل ومن عذاب القبر  
 ومن قسوة العنى والفقير  
 (اللهم) نهبنا لك كركل في  
 أوقان الفضلات واستعملنا  
 في طاعتك في أيام

عليهم وان اختلف اجناسها من دم قران وتمتع واحصار وجزاء فهدى ونحو ذلك واتحاد الجنس  
افضل وان اشترى جزوا او بقرة للمنعة مثلاً ثم اشترك في استة معد بعد ما أوجبها لنفسه خاصة  
لا يجوز لانه لما أوجبها صار الكل واجباً عليه وليس له ان يبيع مما أوجب به هدياً فان فعل فعليه  
ان يتصدق بثمنه لكن ان نوى عند الشراء ان يشرك في استة فهاستة تنجز أجرأته والافضل ان يكون  
ابتداء الشراء منهم او من احدهم بأمر باقيم وای الشركاء فخرها في مكانه وزمانه أجرأ الكل  
ثم يقسم اللحم بالوزن فلو اقتسموا جزاء الفلح لا يجوز الا اذا كان مع شيء من الاكارع والجلاد اعتباراً  
بالبيع على ما في شرح المجموع (والعاشران يكون الذبح) اي وقوعه (يوم النحر) المراد به بنفسه  
(أو بعده) أي بعده مضى يوم النحر (في هدى المنعة والقران) اعلم انه لا يختص ذبح هدى بأيام  
النحر الا هدى المنعة والقران بالاجاع فلا يسهط لوزج قبلها خلافاً لما بعدهما وذهب القدوري  
الى ان هدى التطوع يختص بأيام النحر أيضاً والجمهور على خلافه وهو الصحيح فيجوز ذبحه قبل  
يوم النحر كما صرح به في الاصل الا ان ذبحه في يوم النحر أفضل اجاءاً وأما هدى الاخصار فلا  
يختص بأيام النحر عند أبي حنيفة خلافاً لما على ما في عامة الكتب ووقع في الفتح ان ابا يوسف  
مع أبي حنيفة واهله عنده روايتان (والحادى عشر النية) أي بان يقصد به عن الكفارة وان  
تكون النية مقارنة لفعل التكثير فان لم تقارن الفعل أو تأخرت عنه لم يجز (والثاني عشر ان  
يتصدق به على من يجوز التصديق عليه) أي من الفقراء والمساكين ولون مساكين غير الحرم  
اذا كانوا من المصارف (فلا يجوز) أي تصدقه (لو تصدق به على أصله) أي من أبيه وجمده وأمه  
وجده ولو علوا (أو فرعه) أي من ابنه وبنته وأولادها وان سفلوا فلا يجوز اطعامهم تعليمها  
واباحه ولو أطعم أخاه أو أخته جاز اذا كانا فقيرين ولو أطعم ولده أو غنيا على ظن انه اجنبى او فقير  
ثم تبين حاله بخلاف ذلك جاز عند أبي حنيفة ومحمد وعن ابي يوسف لا يجوز (او مملوكه) أي من قن  
او مدبر ونحوه الامكانه (او هاشمى) على الاصح وقيل يجوز في زماننا قال الطحاوى وبه نأخذ  
(او زوجته) أي امرأة المتصدق (او زوجها) أي زوج المتصدق (ويجوز) أي تصدقه (على  
الذمي) أي اذا كان فقيراً من جميع الكفارات عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز الا التذمر  
والتطوع ودم المنعة (والمسلم احب) وكل من هو اتقى افضل (ولا يجوز لطربي ولو مستأمناً  
والثالث عشر ان يكون الذبح من المسلم أو الكفاي) والظاهر انه يكون مقيداً بان لا يكون  
مشركاً بالله عيسى او عزير وقد سمي الله خاصة (والرابع عشر التسمية) ولو كان الذابح شافعي  
المذهب وتركه عمد الا يجوز (والخامس عشر الملك) أي الملك السابق على الذبح فلو ذبح شاه لغيره  
فأجازه ورضنه فلا يكره حيث لا يجوز (ولا يشترط في التصديق به) أي بلسمه (عدد المساكين) كما  
اشهر عند العامة من اعتبار عدد السبعة (فلو تصدق به على فقير واحد جاز) ولو بدفعة واحدة  
وهل يشترط عدد المساكين صورتي الاطعام تعليمها واباحه قال اصحابنا ليس بشرط حتى لو دفع  
طعام ستة مساكين وهو ثلاثة أصع الى مسكين واحد في ستة ايام كل يوم نصف صاع او غدي  
مسكيناً واحداً وعشاء ستة ايام أجرأه عندنا اما لو دفع طعام ستة مساكين الى مسكين واحد  
في يوم دفعة واحدة او دفعات فلا روية فيه واختلاف مشايخنا فقال بعضهم يجوز وقال عامة  
لا يجوز الا عن واحد وعليه الفتوى (ولا فقره الحرم) أي ولا يشترط ان يعطى فقراء الحرم

المهلة واسلك بنا الى  
جنتك طريقاً سهلة (اللهم)  
اجعلنا من آمن بك فهديته  
وتوكل عليك فكفيتها  
وسألتك فاعطيتها وتضرع  
اليك فدرجته نسألك  
موجبات رجتك وعزائم  
مغفرتك والغنية من كل بر  
والسلامة من كل اثم  
والفوز بالجنة والنجاة من  
النار (اللهم) يا عالم الخفيات  
يا سامع الاصوات يا باعث  
الاموات يا مجيب الدعوات  
يا قاضي الحاجات يا خالق  
الارض والسموات أنت  
الله الذي لا اله الا أنت  
الواحد



(ولا الحرم) أي ولا أن تصدق به في أرض الحرم (فإن تصدق به على غيرهم) أي على غير أهل الحرم (أو أخرجه) أي أخرجه (من الحرم بعد الذبح) أي به - لذبحه في الحرم (فصدق به) أي في تاراج الحرم سواء على فقراء الحرم أو غيرهم (جاء وقتراه الحرم فقتل) أي مطلقا (الآن يكون غيرهم أوسع) أي أكثر حاجة والمخير فإتاه منهم (ولا يجوز من الدم) أي بدلا عنه (إداء النجاسة) أي صرف قيمته ولو حيا (الأذا أكل أو شرب مما لا يجوز) أي لم (الأكل منه فله قيمته) أي حينئذ (يصدق بها) أي على الفقراء ثم اعلم أن الأصحية واجبة على كل مسلم حر مقيم مومر ويستوي فيه المنتم بالأمصار والقرى والبادي والنجيب على المسافرين ولأعلى الحاج إذا كان عمره ما دان كان من أهل مكة كذا في الخزانة وأهل وجموعه أنه يجب على الحاج دم قران أو مئة وبضرب لهم دم أفراد فيسقط عنهم دم الأصحية بتحقيقنا عليهم كما سقط عنهم صلاة العيد جماعا وكذا صلاة الجمعة بتقريبهم قال السجاري في منكره ولا تجب الأصحية على المسافر والحاج لأن فيه الحاق المشقة بالمشقة وتجب على أهل مكة أدم المشقة فيهم وأهل أرباب مكة من لم يجمع منهم ولا يبعدانه إذا أراد عومهم فقد قال الحدادي وأهل مكة فتجب عليهم وإن كانوا أجروا كذا في الكرخي وذكر في المحمدي أنها لا تجب على الحاج إذا كان نحو ما وإن كان من أهل مكة والله سبحانه أعلم

(فصل في أحكام الصدقة) وهي التي في الجنابة الساقيمة وهي تارة مقدرة كما سئلت مقبلة وأخرى مطلقة ولذا قال (حيث أطلق الصدقة فالمراد نصف صاع من برأ وصاع من غيره) كالشعر والشعر (الأنف جراء اللبس) أي ليس ما لا يجوز له لبسه وفي معناه التغطية (والطيب والحلق) أي الرأس وغيره من أعضاء البدن وفي معناه القصر وسائر إزالة الشعر (والقلم) أي تقليم الأظفار فانه حينئذ (إذا فعل شيئا منها) أي من المخطورات المذكورات (كحلا) أي على وجهه كمال بأن ليس يوما وطيب عضوا كاملا ونحو ذلك (بغذر) أي بخلاف ما إذا كان بغير عذرقاه ينضم فيه الدم (فالمراد فيه) أي في هذا النوع أي من الجنابة بغذر (من الصدقة ثلاثة أضرع من برأ وستة أصوع من غيره) أي مع تخييره أيضا بين الهدى وصيام ثلاثة أيام (والإعطاف على الاستثناء السابق (في قتل الجراد) أي وإن كثر (والقمل) أي إذا لم يزد على عدد النمل ثلاث (وسقوط شعرات) أي قليلة يسبب قطعه أو حلقة لا مجرد السقوط (واللبس) أي والآن لا لبس إذا كان (أقل من ساعة فسيها) أي في الصور المذكورة ونحوها (بطعم شيئا) أي من الصدقة (ولو يسيرا) أي ولو كانت قليلة تلحد بثمرة خير من جرادة وهذا الذي ذكره أحكام الصدقة (وأما شرائط جوازها) فتسعة وكان حقه أن يقول ساجها فصل في أحكام الصدقة وشرائط جوازها ثم يقول وأما شرائط جوازها (فالاول التقدر) أي المتدبر الكامل من أنواع المله ومات (وهو أن يكون نصف صاع من برأ وصاع من غيره) (انقضاء) أو ريب (أي على الأصح لما فيه من خلاف سبق) (فلا يجوز أقل منه) أي من القدر المذكور من أحد النوعين (وإن زاد فهو تطوع) أي يثاب عليه (وبعشر الصاع وزنا) أي من جهة وزنه (وهو) أي الصاع (أن يسع ثمانية أراطال) ومعركة الرطل المتوقف عليه علم مقدار الصاع محله الكتب المبسوطة وقد ينسب صدر الشريعة في شرح الوفاية وقد خسته فوجدته نصف

الذي لا يفضل والحليم الذي لا يجبل لا راد لا مرك ولا معقب بل كسك رب كل شيء ومالك كل شيء وقد ركل كل شيء أسألت الله أن ترقني علما ما عاوزت قاراسا وقلبا شاعرا وأما إذا كرا عسلا زاكيا وأجبا ما خالسا وحب لما أباة الخالصين ونشوع الحبين وأعمال الصالحين وبقين السادقين وسعادة المتقين ودرجات النازرين يا أفضل من قصدوا كرم من مسئل وأحل من عصي ما أحلك على من عصاك وأقربك إلى

صاع تقريرا من الحب المصري اذا لم يكن مغر بلا قدر كيل مكى وربيع من الكيل المتعارف في زماننا ومن اللقيبي التنظيم مقدار كيل واحد منه ثم اعلم ان الطحاوي قال الصاع ثمانية ارطال مما يستوى كيله ووزنه ومعناه ان العدس والماش والزبيب يستوى كيله ووزنه وما سوى هذه الاشياء يكون الوزن فيها اكثر من الكيل كالثمن غير مقارنة يكون الكيل اكثر كالمخفة تقدير المسكايل بما يختلف كيله ووزنه فاذا كان المسكايل يسع ثمانية ارطال من العدس والماش فهو الصاع الذي يكال به الشعير والتمر (الثاني الجنس) أي الجنس الخاص الشامل لانواع من المطعومات (وهو البرودقية وسويقه والشعير ودقيقه وسويقه والتمر والزبيب فهذه أربعة أنواع لخاص لها) اي من الانواع (التي يجوز أدائها من حيث القدر واما غيرها من انواع الحبوب) فحكمه كما عدا المطعومات من الامتعة (فلا يجوز) اي ادائه (الاباعتبار القيمة كالارز) بضمين قشديد زاي (والذرة) بخفيف الراء (والماش والعدس والحصى) بضم قشديد ميم مضمومة (وغير ذلك) من الحبوب المطعومات كالباقلا وفخوه (وكذا الاقط) بفتح فكسر (لا يجوز الاعلى وجه القيمة وكذا الخبز ولو من بر يعتبر فيه القيمة) اي قيمة نصف صاع منه (فلا يجوز) اي دفع عن الخبز (وزنا) اي مقدار وزن نصف صاع وهو الصحيح وقيل اذا أدى من خبز الخنطة يجوز (ولا يجوز) أداء المنصوص عليه بعبءه بالجر على البديل مما قبله (عن بعض) أي بعض آخر من المنصوص عليه (سواء كان من جنسه) الاولى من نوعه فان الجنس هو المنصوص عليه (أولا) بان يكون من نوعه الاخر (فلو أدى نصف صاع من خنطة جيدة عن صاع من خنطة وسط) أي فيما اذا كان الواجب عليه صاعا وهذا مثال اختلاف قدر المتجانسين (اونصف صاع) اي اداه (من تمر تبلغ قيمته نصف صاع من بر أو اكثر) بان بلغ قيمته صاعا مثلا (للميزن) وهذا مثال اختلاف النوعين (ويجوز ذلك) أي الاختلاف (في خلاف الجنس) أي المنصوص عليه بأنواعه اذا أعطى (باعتبار القيمة) أي لاعتبار الوزن (فلو أدى ثلاثة أمم من الذرة) أي وفخوه من الرز والعدس (تبلغ قيمته من وزن الخنطة جاز) لكن لا مطلقا بل (اذا أراد ان يجعل الذرة بدلا عن الخنطة) أما اذا أراد ان يجعل الخنطة بدلا عن الذرة (بان يعطى اقل من منوى الخنطة يبلغ قيمته ما من الذرة ما يبلغ قيمة نصف صاع من الخنطة) فلا يجوز والاولى ان يراعى في الدقيق والسويق القدر والقيمة) أي احتياطا على ما صرح به صاحب الهداية (وهو) اي ومعناه (ان يؤدي من دقيق البر نصف صاع تبلغ قيمته نصف صاع من بر) وعن ابى يوسف أداء نصف صاع من دقيق أولى من البر (ويجوز أداء القيمة في الكل دراهم او دنائرا وفلوسا وعروضا وأمشاء) اي من الامتعة (والدقيق أولى من البر) وفيه ما تقدم وعن ابى بكر الاعمش تفضيل الخنطة (والدراهم أولى من الدقيق والبر) في الكافي ان أداء القيمة أفضل وعليه القموى لانه أدفع لحاجة الفقير (وقيل المنصوص أولى) لانه ابعد من الخلاف وهو المستحب وطريق الاكل (الثالث ان لا يعطى الفقير اقل من نصف صاع من بر) كما هو الاصح فيما نصوا عليه من صدقة الفطر (فلو تصدق به) اي بالاقل منه (على فقيرين أو اكثر) بالاولى (لم يجز الا ان يكون الواجب اقل منه) اي من نصف صاع من بر فانه يجوز ان يدفع لفقير واحد فهو استثناء من الحكم السابق لامن الفرع اللاحق (ولو اعطاه) اي

قوله والحصى بضم الح  
في المصباح بكسر الحاء  
وتشديد الميم مكسورة  
ومقتوحة اه مختصرا

من دعاء واعطاك على من  
سألك لك الخلق والامر  
ان أطعناك بفضلنا وان  
عصيناك فبعناك لامهدي  
الامن هديت ولاضال الا  
من أضلت ولاغنى الامن  
أغنيت ولافقير الامن  
أفقرت ولامقصوم الامن  
عصمت ولامستورا الامن  
سئرت نسألك أن تهب لنا  
جزيل عطائك والسعادة  
بلقائك والمزيد من نعمك  
والآثك وأن تجعل لنا نورا  
في حياتنا ونورا في مماتنا  
ونورا في قبرنا ونورا في  
حشرنا ونورا تتوسل به  
اليك

الفقير الواحد (اكثر منه) اى من نصف الصاع (فهو) اى الرأب منه (تطوع له) اى لا يحسب  
 من صدقته الواجبة عليه (الرابع اهلية الممل المصروف اليه لصدقة) اى المذكورة وغيره  
 (وهو ان لا يكون غنيا) اى شريفا (وهو من له ما تادهم) او عشرون منقلا ذهب او نصاب آخر  
 من النصب (فاضلا من مسكته) اى الذى يحتاج الى مسكه هو او من يكون فى مؤته (وكسوة  
 رأثاته) اى متاع يده من فرش وادارة من نحاس وغيره (وهو من) اى المحتاج لركوبه (وخلقه)  
 اى الذى لا يستغنى عنه (ولا يشترط فيه تحصيل الحول ولا النماء) اى امكانه لثقل زمانه (بجواز  
 الزكاه) حيث يشترط فيه حولان الحول لامكانه المتوابع باختلاف الفصول (وبجواز طعم  
 ابن السبيل) وكذا اعطاه والمراد به المسافر (المقطع عن ماله) ويستوى فيه منقطع العزائم  
 والحجاج وغيرهم فى جواز اعطائهم ولو اختلف الحكم فى كثرة الثواب بالنسبة الى بعضهم  
 لاختلاف حالهم (ولا يملوك) اى ولا يملكون غنى رجوع ماله اليه فى ما له لان العبد ومافيه  
 لولاه (ولا طفله) اى الولد الصغير للعتى بخلاف ولده الكبير اذا كان فقيرا (ولا هاشما ولا ملوك  
 ولا مولا) اى عتوقه وقيل يجوز دفعه اليهم فى زمانا وبه أخذ الطحاوى (ولا سريانا  
 ولو مستأمن) اى ممن دخل دار الاسلام بأمن (وبجوز لاهل الذمة) على خلاف فى بعض  
 الكفار ان كان قد قدم (وان لا يكون) اى لا اتخذ (أصل المكهر) اى ابا المصدق أو أمة او احدا  
 من اجداده وجداته (ولا فرعه) من ابناءه وبناته وأولادهما (ولا زوجته ولا زوجها) وكان  
 حقه ان يقول ولا يملوك (وبجوز للآخ والاخت) وكذا سائر الاقارب ولو من ذى الرحم المحرم  
 الذين يجب عليهم نفقتهم كالم والعمة والحال والحالة (ولو أطعم) أى أحد (على طيب اهل)  
 للاطعام أو الاعطاء بأن أعطى ولده على طيب اهل اجسب أو غنيا على طيب انه فقير (فظهر خلاص  
 جاز) على الصحيح (الافى يملوك) أى فيما اذا تبين ان الذى أعطاه يملوك فانه لا يجوز (الحامس  
 الأخير عن الجارية) فان سبب الكفارة نعل المحلور فلو قدمها على الجارية لا يجوز كما لو قدم  
 كفارة العين على الخنزير فانه لا يجوز عندنا خلافا للشافعى ومن وافقه (السادس ان يكون الفقير  
 من يستوفى الطعام) أى من يقدر على استيفاء كفتين مشبعين فى الجملة (وهذا) الشرط (ان  
 طعام الاباحة خاصة) لافى التملك اذ يجوز تغلب الصغير بشرطه (فلو كان فيهم) أى فيما بين  
 الفقراء والمساكين (فطيم) اى صغيرا كل وبشرب الا ان اكله يسير لا يبلغ مبلغ بالغ كبير  
 (لا يجوز ولو كان من احق جاز) لان ما قارب النى يعطى حكمه ولانه قد بيا كل ما لا يبالى به بالغ  
 (السابع وهو ايضا يختص بطعام الاباحة) وهو ظاهر من قوله (ان يطعمهم فى وقتين) اى  
 مختلفين (غدا وعشاء او صورا وعشاء او) بان يطعم فى وقتين متعدين بان يكونا (غدا ومن او  
 عشاء من) وكذا محبورين (والاول اولى) بناء على ان المتبادر من لفظ الاطعام هو الاستغناء التام  
 عن الطعام لقوله عليه الصلاة والسلام أغنهم عن السؤال (وان اقتصر) اى فى اطعامهم  
 (على وقت) واحد بان غداهم فقط أو عشاءهم لا غير (لم يجوز) اى ولو كانوا كثيرين (الثامن  
 ان يكون الطعام) أى الحاضر (مشبعا) بكسر الباء اى قدر ما يمكن إشباعهم (فى الوقتين جميعا)  
 اى فى كل منهما بانفرادهما (ولو كان فيهم سبعان) اختلاف المشايخ فيه (قبل لا يجوز) وبه  
 مال شمس الأئمة الحلوانى وقيل لا يجوز والاقل أصح (والمعتبر هو الشبع) على ما فى الخبر

ونوراته وزبه ليدك قاتا  
 سبابك سبائلون وشوالات  
 معترفون ولقاءك راجون  
 (اللهم) اهدها الى الحق  
 واجعلنا من أهل وانصرنا  
 به (اللهم) اجعل شعل  
 قلوبنا بذكر عظمتك وفرغ  
 أدينا فى شكر نعمتك  
 وأنطق السنداب وصف  
 سبتك وقساوائب الزمان  
 وصوله السلطان ووساوس  
 الشيطان فأكفنا مؤنة  
 الاكتساب وارزقنا بعير  
 حساب (اللهم) اختم  
 بالخيرات آجالنا وحقق  
 بقضائك آمالنا وسهل الى  
 بلوغ رضائك ميلا

ولو قدم طه اما قنيسلا (لا قدر الطعام فلو قدم اليهم طهما ما قبله لالا يلغ قدر الزاجب وشبهه وامنه  
 جاز) حتى لو قدم اربعة ارغفة أو ثلاثة بين يدي ستة مساكين وشبهوا اجزاء وان لم يبلغ ذلك  
 صاعا ونصف صاع (ولا يشترط الا دام في خبز البر) والمستحب ان يكون مأدوما (واختلف  
 في غيره) اى في غير البر في المصنى غير البر لا يجوز الا با دام وفي الهداية لا بد من الا دام في خبز الشعير  
 وفي البدائع سواء كان الطعام مأدوما او غير مأدوم حتى لو غداهم وعشاهم خبزا بلا دام اجزاء  
 وكذلك لو اطعم خبز الشعير أو سويقا او تمر الان ذلك قد يؤكل وحده انتهى كلامه (ولو جمع بين  
 طعام التملك والاباحة) حتمه ان يقول بين التملك والاباحة او بين الاعطاء والا طعام (بان  
 غداهم واعطاهم قيمة العشاء) وكذا ان عشاهم واعطاهم قيمة الغداء او السحور (او نصف  
 المنصوص) اى ربع صاع من بر أو نصف صاع من تمر (جاز) بالاخلاف (وكذلك ان اعطى كل  
 مسكين نصف صاع من شعير أو تمر ودامن بر جاز) على ما ذكره في الاصل وفي البقالي اذا غداه  
 واعطاه مدا فيه روايتان والله اعلم (التاسع النية المفارقة) بكسر الراء اى المنصلا (لنعمل التكفير  
 فان لم تقارنه) اى الفعل بان نفقه عليه أو تأخرت عنه (لم يجز) وهذا آخر الشروط  
 الوجوبية (ولا يشترط عدد المساكين) اى في الاطعام من جهة التملك والاباحة (صورة) اى بل  
 يعتبر عددهم معنى (فلودفع طعام ستة مساكين) فله الا وهو ثلاثة اصبع (مثلا) اى وكذا حكمه  
 في الاقل والاكثر (الى مسكين واحد في ستة ايام) اى مثلا (كل يوم نصف صاع) من بر أو صاعا  
 من غيره (او غدى مسكينا واحدا وعشاءه) اى واحدا كالمهم (ستة ايام اجزاء) اى بالاخلاف  
 عندنا (اما لو دفعه) اى طعام يجمع من المساكين (اليه في يوم واحد) اى الى مسكين واحد (دفعه  
 أو دفعات) اى في يوم واحد (فلا يجوز الا عن واحد) اى بدلا عن طعام واحد او عن مسكين  
 واحد عند عامة المشايخ وعليه الفتوى وقال بعضهم يجوز ولا رواية قيسه عن اثنتا وأما لو  
 اطعمه طعام اباحة فلا يجوز بالاخلاف

\* (فضل كل صدقة تجب في الطواف) \* اى بعد ادائه ركعة من اربعة اشواط (ففى لكل شوط  
 نصف صاع) وبترك الثلاثة جميعها يجب دم وكذا بترك شوط من السعي صدقة كما يجب بترك  
 كل أشواطه دم (أو في الرمي فلكل حصاة صدقة) وبترك كل دم (اى في قلم الاطفار) اذا كان  
 اقل من خمس (فلكل ظفر) اى صدقة (او في الصيد) اى في نقصانه او في صيد الحرم اذا لم يكن  
 تبلغ قيمته هديا (ونبات الحرم فعلى قدر القيمة) اى تجب الصدقة ثم اعلم انه اذا وجب الدم بشئ  
 من اللباس والطيب والحلق والقلم حتما بان لم يكن عن عذر وكان جنائيه كذلا فلا يجوز عنه  
 غيره وان وجب على التخيير بأن صدر عنه شئ منها عذورا فان اختار الدم اختص بالحرم فلو  
 ذبحه في غير الحرم لا يجزئه عن الذبح لكن ان تصدق بلحمه ودفع الى ستة مساكين كل مسكين  
 قدر قيمة نصف صاع يجزئه على ما صرح به في شرح الطحاوى

\* (فصل في أحكام الصيام في باب الاحرام) \* اى كفارته (وله شرائط) اى خمسة (الاول  
 النية) اى نية الكفارة فلا يتأدى بدون النية (الثاني تبييت النية وهو ان ينوي) اى يقصد  
 الصوم بقلبه (من الليل) اى بعضهم من أوله وآخره (فلو نواه نهارا) بأن أصبح ولم ينوم الليل ثم  
 نوى نهارا ولو قبل الزوال أو نوى قبل غروب الشمس (لم يجز) اى لا يصح صومه عن الكفارة

وحسن في جميع الاحوال  
 أعمالنا (اللهم) اغفر لنا  
 ولا تأتنا كيار بونا صغارا  
 واغفر لنا صغارتنا وعامتنا  
 وللمسلمين والمسلمات فانك  
 جواد بالخيرات يا من لا تراه  
 العميون ولا تتخاطبه الظنون  
 ولا تصفه الواصفون ولا  
 يحيط بأمره المتفكرون  
 يا من قد اغفر في يا منجى الهلكى  
 يا شاهد كل نجوى يا منتهى  
 كل شكوى يا حسن العطاء  
 يا قديم الاحسان يا دائم  
 المعروف يا من لا غنى لشي  
 عنه ولا بد لكل شئ منه  
 يا من رزق

بالاجماع وهذا حكم ثابت في جميع الكفارات كالعين وجراء السيد والقران والتعصم والخلق وغيرهما (الثالث تعيين النية وهو ان ينوي الصوم عن الكفارة) أي المخصوصة (فلابد ان ينوي مطلق النية ولا ينية النقل ولا ينية واجب آخر) كالنذر وكفارة العين ونحوهما (الرابع ان ينوي الصوم والمضاف اليه بان يقول صوم المنعة) أي مثلا (أو جراء الخلق) أي مثلا (أو غيرهما) أي من أنواع الكفارات (ولو لم يصفه) بان اقتصر على نية الصوم من غير ان يضيفه أو يضافه إلى شيء آخر (لم يجز) أي في جميع الكفارات لقوت شرط التعيين فهذا الشرط مدرج فيما قبل ما حداهما كمر مستغنى عنه (الخامس ان يصوم في غير الايام المهمة ورمضان) أما كون صومه في غير رمضان فالشرط ظاهر لان صومه يتصرف حيث يشاء الى فرضه الا في بعض الصور وفي النصوص العمادية اذا نوى المريض أو المسافر في رمضان عن واجب آخر كان صومه مما لا يوجب عند أبي حنيفة وهكذا ذكر في الهداية وقال في الكافي عند أبي حنيفة اذا صام المسافر بنية واجب آخر يقع عنه وأما المريض فالصحيح ان صومه يقع عن رمضان وأما في الايام المهمة نعم فيصوم الصوم فيها لكن كونه شرطاً ان لا يقع صومه فيها فيجوز له ان يصوم في غيرها من الايام المهمة من اختياره صوم يوم منها فانه يجب ان لا يصوم فيها فلو صام صح قال المصنف في الكبير ومن اختار الصوم أو وجب عليه الصيام في أي جراء كل صام في أي موضع شاء وأي زمان شاء قال في البحر يوم الجراء وغيره قال وهذا مخالف لما قالوا انه لا يجوز صوم هذه الايام المهمة مطلقاً قلت لا سيما ولا منافاة فان كلامهم محمول على الحرمة مع الجمعة وما في البحر على الجمعة مع الحرمة وكذلك على هذا يجعل ما نزل عن الطحاوي في شرح الآثار ليس لاحد صومه في شعبة ولا قرآن ولا احصار ولا غير ذلك من الكفارات ولا من التطوع وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أيضاً انتهى وقوله ولا من التلوع صريح في المدي اذ يصح صوم التلوع فيه بالاختلاف مع الحرمة اجماعاً ثم أغرب المصنف في تقريره حيث قال ثبت انه لا يجوز صوم يوم الجراء أيام التشريق عن كفارة السيد وغيره من كفارات الحج فقوله في البحر يوم الجراء غير ما أخذت لا يخفى انه لا يلزم من عدم الجواز لكونه حراماً عدم صحته عنه لانه ليس شرطاً وأما قول الكرماني يصوم سبعة أيام بعد أيام البحر فقال السروجي هو سهرا وتي يعني صوابه بعد أيام التشريق أقول يمكن دفعه بأنه قد يطلق أيام البحر تعابياً بحيث تشمل أيام التشريق ككسبه فرائده ان يصوم السبعة بعد الايام المهمة لتلايق في الحرمة ولادلالة فيه على ان كون الصيام في غير هاتين شهر رمضان (ولا يشرط في شيء منها) أي من الكفارات (التتابع) أي تتابع الصيام فان شاء فرقه وان شاء تابعه وهو الافضل بناء على استحباب المارعة الى الطاعة لكن يجب عندنا التتابع في صوم كفارة الجنتين لقراءة ابن مودود رضي الله عنه بعد قوله تعالى في لم يجز في صيام ثلاثة أيام متتابعات خلافاً لما في رحمه الله حيث ما اعتبر القراءة الشاذة (ولا الحرم) أي كون صومه فيه فيجوز صومه في غيره حيث شاء وان كان في الحرم أكمل نظر الى مضاعفة الحسنة (ولا الاحرام) أي ولا يكون صومه في حال مباشرة الاحرام (الا في صوم القران) أي وما عداها من النسخ (الثلاثة) أي الايام المتقدمة على السبعة من العشرة وكان حقه أن يقول الا في صوم الثلاثة للقران والمنعة وتوضيحه انه لا يجوز صومها قبل أشهر الحج ولا قبل ايام الحج والعمره في حق

كل شيء عليه ومبصر كل شيء اليه اليك ارتفعت أيدي المسلمين وامتدت أعلاف العابدين نألت (اللهم) أن تجعلنا في كنفك وحوالك وحرزك وعبادك وسترك وأمانك (اللهم) انا نعوذ بك من جهد البلاء ودول الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء (اللهم) اقسم لى أن فضلكم تعصمنا به من فتنة الدنيا وأغصابها عن أهلها وأجعل في قلوبنا من الساقية والمقت عنها والتبصر به وبها مثل ما جهات في قلوب

القارن ولا قبل احرام العمرة في حق المتنع (وصيام اللبس والطيب والحلق وقلم الاظفار بقدر  
 ثلاثة ثلاثة) أي لكل من الاربعة ثلاثة ايام بتقدير الشرع (وصيام جزاء الصيد على حسب  
 الطعام) أي المقتدر من قيمة الصيد (مكان طعام كل مسكين يوم) وهذا في صيد الحل حيث  
 يجوز فيه الصرم ولو بلا عذر ومن غير عجز وأما جزاء صيد الحرم وحلبه وبقته فلا يجوز الصوم  
 عنه سواء كان قادرا أو عاجزا معذور أو لا وكذا لا يجوز للمعسر مطلقا وكذا لا يجوز للناثر  
 والمتنع الاعتدال المحجز عن الهدى ولا بارتكاب محظور ولو بعد ذرا الفياس سبق من المحظورات  
 الاربعة إذا صدرت بعذر وأما ما عداها فلا يجوز قطع الصيام أصلا سواء كان قادرا على  
 ما وجب عليه من الدم والصدقة أو كان عاجزا عنه (ومن عجز عن الصوم الكبير) وكذا المرض  
 لا يبرح برؤه (لا يجوز ثمة القدية عن الصوم كما إذا وجبت عليه كفارة الأذى) أي كفارة دفعه  
 بأن خلق رأسه بعذر القمل ونحوه (فلم يجز الهدى) أي عنه أو عنه (ولا طعام ستة مساكين)  
 مثل ما سبق قبله لكن يشترط عدم القدرة على كله (ولم يقدر على الصوم) أي الكبير ونحوه  
 (وإذا أراد أن يطعم عن صيام ثلاثة أيام ثلاثة مساكين لم يجز الاستسمة مساكين) أي الاطعامهم  
 كالتعيين الشارع وتخييره بين الأشياء الثلاثة من هدى أو اطعام ستة مساكين بقدر  
 معلوم أو صيام ثلاثة أيام فلا يجوز معارضة النص بالقياس على الاطعام والصوم في باب الصيد  
 ثم الظاهر أنه يجب عليه اطعام الثلاثة بحسب القدرة وطعام الثلاثة الاخر يكون عليه  
 متأخرا الى حالة الاستطاعة (وكذا المتنع) وفي معناه القارن (إذا لم يجد الهدى ولم يقدر على  
 الصوم) أي على صوم الثلاثة في وقته أو كان قادرا وقد فاته أو لم يقدر على الصوم مطلقا (لم يجز  
 أن يطعم عن الصيام) أي مكانه على ما في الجواز انحولان الشارع أو وجب الهدى عليه عند  
 القدرة والصوم المعين عند العجز فلا يجوز العدول عنه الى غيرهما أصلا

\* فصل \* اعلم ان الكفارات (أي ما يجب من الجزاء في الاحرام كلها) أي جميعها (على أربعة  
 أنواع) ووجه الحصر لانه (أما أن يجب الدم عينا) أي معينا حتما (أو الصدقة عينا) أي من غير  
 تخيير ولا ترتيب (أو على الترتيب) أي أو يجب أحدهما على وفق الترتيب بين الشئتين المذكورين  
 (الدم) أي عند القدرة (والصوم عند العجز عنه) أي عن الدم (أو على التخيير) أي أو وجبهما مع  
 غيره ما هو الصوم على التخيير الوارد عن الشرع (بين الدم والصوم والصدقة) كان حقه ان  
 يقول بين الصوم والصدقة والدم موافقة على ترتيب الآية المشهورة بوجوب الاهون فالاهون  
 رخصة على الامة ثم هذه قواعد كلية ويتفرع عليها مسائل جزئية فاذا عرفت هذه الاصول فابن  
 عليها القواعد من النقول (نفي وجب الدم عينا لا يجوز عنه) أي بدله (غيره من الصدقة والصوم  
 والقيمة) أي لقيمة الهدى ولا قيمة الصدقة وانما يسقط الدم بالاراقة في الحرم (وحيث وجبت  
 الصدقة عينا لا يجوز عنها الدم) أي بالاولى لانه الاعلى الا انه يشترط ان يصمدق بالعلم على شرائط  
 الاطعام بأن يعطى كل مسكين قيمة نصف صاع لا أقل ولا أكثر ولا يسقط عنه بالاراقة كما يسقط  
 الدم بل ان هلك يجب ضمانه ويجوز ذبحه خارج الحرم (والقيمة) أي ويجوز عن الصدقة  
 المفروضة من نصف صاع برأصاع غيره قيمتها (ولا يجوز عنها) أي بدل الصدقة (الصوم) أي وان  
 كان عاجزا عن أداء عين الصدقة وقيمتها (وحيث وجب أحد الشئتين على الترتيب الدم أو الصوم)

من فارقها تزهدا فيها أو رغبة  
 عنها من أولياك الخالصين  
 المرحومين بأرحم الراحمين  
 (اللهم) لا تدع لنا في مقامنا  
 هذا ذنبا الا غفرت له ولا عيبا  
 الا سترته ولاهما الا فرجته  
 ولا كرايا الا كشفته ولا دبنا  
 الا قضيته ولا عدونا الا  
 كفيتهم ولا فساد الا أصلحته  
 ولا مريضنا الا عافيته ولا  
 غائبا الا رددته ولا خلة الا  
 سددتها ولا حاجة من  
 حوائج الدنيا الا آخرت لك  
 فيها رضا ولنا فيها صلاح الا  
 قضيتنا فانك تهدي

يجوز ويسمى نواع الامراب الثلاثة (فيجوز منه الصدقة) أي بدلا عن الدم ولا من الصوم  
 (والنحية) أي ولا قيسة الدم (وحيث يجب) أي اسد الاشياء الثلاثة (على التخيير بين الثلاثة  
 يجوز عنه بدلا) أي من الدم (الصدقة) أي المقدرة (والنحية) أي وقية الدم على وجه الاحكام  
 وكان حقه ان يقول والصوم أو يجوز له فيه الصوم أيضا لما قال في الكبير فاذا فعل أحدهما  
 خرج عن العهدة ولا شيء عليه غيره ولو أدى الاشياء الثلاثة كلها من كفارة واحدة لا يمنع  
 الا واحد وهو ما كان أعلى قيمة ولو ترك الكل بمقابله على ترك واحد منها وهو ما كان أدنى  
 قيمة لان الترض يسقط باذني وجبما يجوز اذا النية بدلا عن غيرها فهو الا فضل عند المتأخرين  
 وعليه القنوي كما قاله في النحية

هـ (فصل ٥ ولا يجوز للمكفر) أي مكفر الجناحة في ذبح الهدي (ان يأكل شي بأس الدماء) أي  
 الواجبة عليه الجزاء (الادم القران والتمتع والتطوع) استثناء منه باع لان دم القران والتمتع  
 وان كان مما يجب عليه الا انه دم شكر ودم التطوع مما لا يجب عليه فانه في لكن دم القران والتمتع  
 والتطوع له ان يأكل شي بأس منه بل يستحب له ان يأكل بنفسه كما في الاضحية (ولا يجوز اذا جبره  
 الجزاء منه) ان من لحم الهدي وغيره (ان اعطى) للجزاء شي بأس منه (غرم قيمته) أي ضمهم بأشياءها  
 (في غير الهدايا الثلاثة) من دم القران والتمتع والتطوع لكن هذا اذ لم بشرط اداء الجزاء  
 منه واعطى متبرعا او اخذه الجزاء بنفسه من غيره فبالبشرط الجزاء (ولو بشرط الجزاء) فيجوز  
 الكل) أي في جميع الدماء الواجبة للجزاء وغيرها (وكذا لا يجوز له ان يأكل من صدقته) وعلى  
 اعم من ان تذكر دما او غيره فان اكل منها شي أغرم قيمته (ولو أعطى الفقير الدم أو الصدقة فم  
 اراد الفقير) أي هو بعينه (ان يطعمه منه) أي المتصدق من تصدقه (او يطعم غيره من الجمل  
 الصدقة) أي مطلقا كما عني او لم يحل له ذلك الصدقة من اصل المتصدق وقرعه وعملوك فان  
 اطعمه) أي كلامتهم (تعلبكا) ببيع او هبة (بجاز) أي اطعمه اباهم او كلهم (وان اطعمه) أي  
 كلامتهم (اباحة) انطبق الاباحة (لم يجز) لانه يكون رجوعا للمتصدق الى صدقته وأكل  
 الغير المستحق على سبيل حرمة

هـ (فصل في جنابة المملوك) هـ قنا وغيره من مدبر او مكاتب او سادون او ام ولد) كل ما ينفصل  
 المملوك المحرم) أي يبيع او عمة من انواع المخطورات سواء كان احرامه باذن سيده لم لا ينفصل  
 تفصيل (فان كان) فعلة المخطور (عما يجوز فيه الصوم) أي في تكفيره اصالة او بدلا (يجب عليه  
 في الحال) أي قبل العتق وجوبا متراجيا في الاداء فيجوز له الصيام قبل العتق وبعده (وان كان)  
 أي فعلة المخطور (عما لا يجوز) أي الصوم (فيه) أي في تكفيره (بل الدم عينا والصدقة عينا) أي  
 محبة من غير تخيير ولا ترتيب (فعلة ذلك) أي يجب عليه ان يفعله (اذ عتق) في المالك لا في  
 المالك لتعلق جزائه بالمال وهو لا يملكه في الحال (ولا يسدل) أي كل من الدم والصدقة عينا  
 (بالصوم وان أدى ذلك) الجزاء المبالى (في حال الرق لا يجوز) قيل لانه لا ملك له وقبه ان هذا  
 يصلح ان يكون علة لنفي الوحدوب لانتني الجواز ولذا اختلف في جواز التبرع عنه كما يشه به قوله  
 (وان تبرع عنه مولا أو غيره لم يجز) على ما في البدائع وغيره (وقيل يجوز) اذ يجوز الكرماني  
 ما اذا تبرع عنه مولى أو غيره ونقل عن الطحاوي انه لا يجوز انتمى لكن بقي ما اذا اشهد ان

السبيل وتخيير الكسبر  
 وتوفي التخيير (الاهم) ما كان  
 من تفسيره فانه يبر ببيعة  
 عذوقه وتخيير وزعته بنفسه  
 ورجعتك واقبل منها ما كان  
 صالحا واسلح منها ما كان  
 فاسدا فإنه لا مانع لما  
 أعطت ولا مولى لما قدمت  
 ولا منتهى لما أخرت ولا  
 مؤثر لما قدمت ولا مذل  
 لما هديت ولا مذل لمن  
 والبس ولا ناصر لمن عاديت  
 ولا ملجأ ولا منجى منك الا  
 اليك قولك حق ووعدهك  
 حق وحبك عدل  
 وقضاؤك فضل ذل كل شيء  
 لعزتك وتواضعك كل شيء  
 لعلامةك



في ذمته لاسيما وهو مأذون في معاملته أو زمان مكاتبته لم أر من تعرض له مع أنه أولى بالجواز من  
التبرع عنه أذا لم يعرف في الشرع جواز التبرع المالى عن أحد في حياته بعد ما استقر وجوبه  
في ذمته (امادم الاحصار فيجوز اذا بعث عنه مولاة) أى هدايا الجبل به كما سيأتى في محله وأعل  
وجهه ان منقعة احلاله ترجع الى ماله

(فصل في جنابة القارن ومن بعناه) \* كالمتمتع الذى ساق الهدي وغيره كما سيأتى بيانه (كل شئ)  
أى من المحظورات (يفعله القارن) أى الحقيقي أو الحكمي (مما فيه جزاء واحد على المفرد)  
أى بالحج أو العمرة (فهو القارن جزاءً) أى أحدهما الاحرام بحجه والا ستحل احرام عمرته  
أو جزاء أن لا حرامى بحجه أو عمرته وهذه قاعدة كلية من قواعد مذهبينا ينبنى عليها افروع جزئية  
(الافى مسائل) استثناءها الائمة الحنفية على خلاف في بعضها كما سنبينها (الاولى منها اذا جاوز  
الميقات بغير احرام ثم قرن) أى أحرم بعمرة ووجهه بعد المجاوزة من غير المعاودة (فعليه دم واحد)  
لان محظوره هذا قبل نيليه باحرامه ما مع انه لا يجب على من وصل الميقات الا أن يحرم باحدهما  
وليس من شرط القارن ان يحرم بهما من الميقات بل الواجب عليه عند ارادة مجاوزة الميقات  
ان يحرم بهما أو باحدهما بتخيير فيهما ولو نذر بهما فلا وجه لقول زفرانه عليه دمان واما لو جاوز  
الميقات فأحرم بهما ثم دخل الحرم فأحرم بعمرة يلزمه دمان بالاتفاق وأعل هذا هو مراد  
المصنف بقوله (الا ان احرم بالحج من الحل وبالعمرة من الحرم) أى في سنة واحدة (أو بهما من  
الحرم) أى بعدد مجاوزة عن الميقات الا قافى (فعليه دمان) أى لمجاوزة الميقاتين بالنسبة الى  
النسكين ولهذا لو أحرم من الميقات بعمرة أو حجة ثم أحرم بعدد تجاوزه بحجة أو عمره لا يجب عليه  
شئ أصلا لادم محظور (الثانية لو قطع شجر الحرم فعليه جزاء واحد) وفيه انه لا مدخل لفي  
الاحرام مطلقات حتى يستثنى مما يجب على القارن جزاء أن فيما على المفرد جزاء واحد (الثالثة  
لو نذر حجة أو عمره ما شيا فقرن وركب) أى في زمان لا يجوز له ان يركب (فعليه دم واحد) لان أو  
التنويعية لا تنفي معنى الجمعية فضلا عن المعية (الرابعة لو طاف للزيارة جنباً أو على غير وضوء)  
كان الاخصر والاظهر أن يقول أو محمدنا وأعل المراد بالوضوء الطهارة الحقيقية أو الحكمية  
عند جواز التيمم بالنسب والشرعية (أو للعمرة كذلك) أى طاف لها جنباً أو محمدنا (فعليه  
جزاء واحد) اذ لا فرق بينه وبين المفرد فان جنابة طواف الزيارة مختصة بالحج سواء يكون مفردا  
أو قارنا وسواء خرج من احرامه بالحل أو لا وجنابة طواف العمرة خاصة بالمفرد للعمرة كما يدل  
عليه أو التنويعية بخلاف ما اذا طاف القارن لعمرته جنباً أو محمدنا وللزيارة كذلك فانه لا شك  
من تعدد الجزاء وهذا معنى قوله (وان طاف لهما كذلك فعليه جزاء أن) أى سواء كان مفردا  
بكل منهما أو قارنا بهما (الخامسة لو أقاض قبل الامام من عرفة) أى من غير عذرو لم يصدق  
الغروب (فعليه دم واحد) لانه من واجبات الحج خاصة ليس له تعلق باحرام العمرة (السادسة  
لو ترك الوقوف بمزدلفة) أى بغير عذر (فعليه دم واحد) لاسم (السابعة لو حلق قبل الذبح فعليه  
دم واحد) مع ما فيه من الخلاف في وجوب الترتيب والعلة ما تقدمت (الثامنة لو أخر الحلق عن  
أيام النحر فعليه دم واحد) السابق (التاسعة لو أخر الذبح عنها فعليه دم واحد) العاشرة لو ترك الرمي  
أى كاه أو بعضه مما يجب عليه دم أو صدقة (فعليه دم واحد) أو جزاء واحد (الحادية عشر لو ترك

لا يجوز دونك شئ ولا يجوز  
قدرتك شئ اليك انشكو  
قسوة قلوبنا وجوداً وعيننا  
وطول آملنا مع اقتراب  
آجالنا وكثرة ذنوبنا فتسمع  
المشكو اليك انت فارحم  
ضعفنا وأعطينا المسكتنا ولا  
تضرنا لقله شكوانا فلاننا  
اليك شافع ارحنى في أنفسنا  
منك فارحم تضرعنا  
واجعل خوفنا كاه منك  
ورجاءنا كاه فيك وتوكلنا  
كاه عليك ويامن علمه محيط  
وقضاؤه فمنا سابق اعذنا  
من سخطك ونزول نعمتك  
وزوال نعمتك

أحد السبعين) أي سعي العمرة أو الحج (عليه دم واحد) الفصال جهة أو عرته (الثانية عشر) لو  
 ترك طواف الصدر) فتعتبر أي طواف الوداع (عليه دم واحد) لأنه يشترط بالحاج ألا يفتي  
 دون المعتمر مطلقا وأعلم أنه قال في الكبير يمكن أن يدخل الرابع وما بعده في اختلاف المشايخ  
 في العارن إذا جئنا بعد الوقوف ويمكن أن لا يدخل في الاختلاف بل يبق على الاتفاق لما قال  
 بعضهم بأن هذه الأفعال لا تتعلق لها بالعمره بخلاف الصيد ونحوه انتهى وهذا هو الظاهر الذي  
 لا يتصور خلافه كما لا يخفى ثم قال أما الرابع والخامس فظاهر وأما السادس أي الذي جعل في  
 الصغير هو السابع فعلى تخريج شيخ الإسلام لا يكون جناية على إحرام الحج وعين تخريج غيره  
 يكون جناية على الإحرامين قلت لا يظهر وجه تعدد جانيته باعتباره المطلق قبل الذبح إذا وقع بعد  
 الصبح وأما إذا حل قبل الصبح فلا شك أنه جناية في حقهما معا دمان ولا يتصور خلاف سيئذ  
 فدل على الحمل الخرجين باختلاف الوقفين وأما قول المصنف في الكبير ويمكن أن تكون جانيته على  
 أحدهما أيضا خطأ ظاهر لا يصح كون جانيته حينئذ على العمرة فقط دون الحج ثم قال وأما  
 اختلاف المشايخ فيما إذا جئنا بعد الوقوف فقال شيخ الإسلام خوارزما ومن تبعه كما يجب  
 الهابة والكفاية وقوام الدين الاتقاي وغيرهم أنه يلزمه جرم واحد ونسب ذلك صاحب الهابة  
 إلى علمائنا حيث قال قال علماءنا إذا قتل القارن صيدا بعد الوقوف قبل المطلق لزمه قيمة واحدة  
 وذكر في الكافي اتفاق علماءنا على ذلك لم يعمل كلامه محمول على ما قبل المطلق بعد أو أنه  
 وزمان جوارزه وكلام غيره على ما قلناه حين يحرم عليه حلقه وبالاختلاف ولا يبعد أن تحمل هذه  
 المسئلة على صيد الحرم كما يشير إليه قوله لزمه قيمة واحدة فلما سبق من أن من قتل صيدا الحرم  
 فعليه قيمته محرما كان القاتل أو حلالا فإن قوله محرما يتناول ما يكون محرما بالسيكس أو  
 بأحدهما وبهذا يتدفع جميع ما أورده علماء الانام على شيخ الإسلام على ما ذكره المصنف  
 فقال واعتز من شارح الكفر على صاحب الهابة فقال وهذا بعيد فان القارن إذا جامع بعد  
 الوقوف يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمره وبعد المطلق قبل الطواف شاتان انتهى كلامه لكن  
 لا يتم من أمه اذ كلام الهابة صدر في مقام الفرق بين المسائلين فانه حمل قوله بعد المطلق على  
 زمانه الذي يصح له حلقه لأنه إذا جامع بعد الوقوف ثم حلق قبل الصبح ثم طاف في وقته فلا شك  
 أنه يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمره فوافق تحقيق ما قررناه وتحقق ما قررناه هذا وانصر له  
 ابن الهمام فقال إنما هو يعني ما في الهابة قول شيخ الإسلام ومن تبعه وأكثر عبارات الأصحاب  
 مطابقة وهي الطاهرة والقرع المدقول يدل على ما قلناه من اتفاق المطلق والمقيد والقرع  
 المدقول بعد تقيد المطلق بالوجه المدقول هو المصبول قال المصنف ثم شيخ الإسلام قيد لرم الدم  
 الواحد بعير الجماع وقال في الجماع بعد الوقوف شاتان قلت يحمل هذا على جانيته قبل المطلق  
 قبل وقت صحته وبقول قوله بعد الوقوف بان يقال بعد زمان الوقوف وهو طلوع الصبح وبهذا  
 يلتم الكلام ويتم النظام ثم وجه تخصيص الجماع بالشاتين لعظمة الجناية لتوقف جوارزه على  
 طواف الزيارة وحاصله أنه يجب عليه شاة واحدة لجماعه قبل المطلق فأنفع به إذا ما عترض عليه  
 ابن الهمام بقوله فلا يحمل من أن يكون إحرام العمره بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم شيئا  
 أولا فان أوجب لم يعمد الوجوب والافتشول العدم انتهى ملخصا قلت التحقيق هو الفرق

فانه لا طاقة له بالجهد ولا  
 صبر له على البلاء (اللهم)  
 أي أيا الله الجنائز يوم الحساب  
 والمعمرة والرجعة يوم العذاب  
 والرضاء يوم الثواب والمور  
 يوم الشلة والري يوم العطش  
 والشرح يوم الكرب وقرة عين  
 لا تعد ومصاحبة بيننا محمد  
 صلى الله عليه وسلم (اللهم)  
 أنه لا بد لمن اتفقت فاجعل  
 عندك عذرا مقبولا وذنبنا  
 معفورا وعملنا موفورا  
 وسعيانا مشكورا (اللهم)  
 أصبح نذري مستجيبرا بهزل  
 وخوفي مستجيبرا بحملك  
 وجهلي مستجيبرا

في مقام التدقيق بان يقال احرام العمرة بعد الوقوف يوجب الجناية عليهم كما قبله الى آن جواز  
حلقه وخروجه من الاحرامين فاذا جنى قبل الحلق بغير الجماع لم يهدم واحده وهو ارتكاب  
المحظور قبل التحلل واما اذا كان جماعا فانه يجب دم لمائة دم وأخر لان تحلله هذا لو وقع  
بخلق أو محظور آخر لم يؤثر للجماع بالاجماع في خروجه من احرام الحج بالنسبة الى الركن والا  
فيلزم أن يصح وقوعه من غير ثبوت شرطه وبهذا يرتفع استبعاده صاحب العناية لقول شيخ  
الاسلام حيث قال في وجه البعدان احرام العمرة بعد الفراغ من افعالها لم يبق الا في حق  
التحلل خاصة فكان قبل الوقوف وبعد سواء انتهى ولا يخفى ان الامر لو كان سواء لما حكموا  
على القارن بتعدد الدم اذ جنى جنائية من المحظورات المتعلقة بنفس الاحرام وبعد فراغه  
من افعال العمرة جميعها الا الحلق وهذا وقد أجاب شيخ الاسلام ومن تبعه من الشراح الكرام  
عن اعتراضهم على الجماع بأنه ليس كغيره من المحظورات لانه اغلظها حتى يفسد الحج بخلاف  
غيره فلا يقاس عليه انتهى كلامهم وما قدمناه تبين مجمل مرادهم والله ولي التوفيق قال  
المصنف رحمه الله (وما ذكرناه من لزوم الجزاءين على القارن) أي الجامع بين احرام العمرة  
والحج بنية واحدة أو بنيتين (هو حكم كل من جمع بين الاحرامين) أي سواء يكون على وجه  
السنة (كالمتمتع الذي ساق الهدى أو لم يسقه ولكن لم يحل من العمرة حتى احرم بالحج) أي وان  
خالف الا فضل أو يكون على وجه الاساءة بأن يكون القارن من أهل مكة ومن في معناهم (وكذا  
كل من جمع بين التختين أو العمرتين) أي بنية واحدة أو بنيتين أو بادرخال احدهما على الاخرى  
ولم يرفض الثانية منهما (وعلى هذا لو احرم بمائة حجة أو عمرة ثم جنى قبل رفضها فعليه مائة جزاء)  
وسياق بيان الرضا وما يتعلق به في محله

\*(فصل في جنابة المكره والمكروه)\* بكسر الراء في الاقول وفتحها في الثاني وقدم المكره لان  
جنابته أعظم اتعلق الاثم به بخلاف المكروه وان كانا في الجزاء سواء (اذا اكره محرما على  
قتل صيد) سواء يكون من صيد الحرم أو من غير (فعلى كل واحد منهما جزاء) اما في حق المباشر  
نظاير واما في حق الآخر فلان هذه الكفارة تجب على المحرم بالدلالة فكذلك هنا بالافرق  
في الحالة وقوله (كامل) أي لا ناقص بان ينصف الجزاء بينهما كما يقتضيه القياس العقلي (وان  
اكره حلالا محرما) أي على قتل صيد (فالجزاء على المحرم) أي فقط ان نسبة الفعل اليه حقيقة  
(ولاشئ على الحلال) أي سوى الاستعقار (ولو في صيد الحرم) لان الحلال ولو لم يحل له صيد  
الحرم الا ان اكرهه فعل مجازي فلا يترتب عليه الا اتم الاخرى لا الجزاء الديني ثم هذا  
في الاستحسان والافق القياس لاشئ عليهم اما الاخر فلا نه حلال واما المأمور فلا نه صار له  
المكره بالاجزاء التام فينعدم منه الفعل على وجه النظام كما في اكره قتل أحد من أهل  
الاسلام (وان اكره محرما حلالا على صيد) فقيه تفصيل (ان كان في صيد الحرم فعلى المحرم  
جزاء كامل) أي لكمال جنابته بجملة على مباشرته (وعلى الحلال نصفه) لصدوره عنه بغير  
اختياره وكان القياس أن لا يجب عليه شئ الا أنهم أوجبوا بعض الكفارة لما ظهر عنه صدور  
هذه الحرمة (وان كان) أي اكره المحرم للحلال (في صيد الحلال فالجزاء على المحرم) لما تقدم من ان  
اكرهه من حيث الاثم والجناية فوق مرتبة كل من الإشارة والدلالة (وان كانا) أي المكره

بذلك وأصبح وجهي الفاني  
مستجيرا بوجهك الباقي  
الكريم الدائم (اللهم) اني  
اصبحت لا يمنعني ذلك أحد  
اذا رددتني ولا يعطيني أحد  
اذا حرقتني (اللهم) لا تحرمني  
اقله شكركي ولا تخذلي لقلة  
صبري وان يسلك الله بصبر  
فلا كاشف له الا هو وان  
يردك بخير فلا راد لغنته له  
يصيب به من يشاء من عباده  
وهو الغفور الرحيم (اللهم)  
اجعل الموت خيرا غائب  
تنتظره والقبر خيرا بيت  
نعمره واجعل ما بعده خيرا  
لئلا منه رب اغفر لي ولوالدي  
ولا بنائي ولا خواني

والمكروه (حلال في صيد الحرم ان توعده بقتل كل الجوارح على الامر) أي توعده بالامر بالمحرم  
(وان توعده بجوبس كانت الكفارة على المأمور القابل خاصة) أي حيث يأمر المحظور بالحق  
بناء على ما توعدهم شر الحليس المطلق وقال الحسبي في وجه الفرق بينهما ان هذا الجوارح في حكم  
ضمان المال ولهذا لا يتأدى بالصوم ولا يجب بالدلالة ولا بتمدد الماعلين فلو توعده محرم على قتل  
الصبي فاني حتى قتل كان مأجورا وان ترخص بالرحمة فله ذلك ويجب عليه الجوارح استحياء  
بقي صورة أخرى وهي ان المكروه والمكروه لو كانا محرمين وقد توعده بالحبس وجب الجوارح على  
الامر كما يجب على المأمور لان تأثير الاكراه بالحبس أكثر من تأثير الدلالة والاشارة ويجب  
الجوارح ما بنا لا كراه بالحبس أولى والله سبحانه أعلم

• (فصل في ارتكاب المحرم المخطور) • بالنصب أي المنوع فعله من المحرم حال كونه محرمًا على  
نية رخص الاحرام متعلق بالارتكاب كما يتبين من أصل الكتاب (اعلم انه اذا نوى رخص الاحرام)  
أي قصد ترك الاحرام بمباشرة المخطور على وفق طه (لجعل يصنع ما يصنع الحلال من ليس  
الناب) أي الممنوعة من المحظور ويحويه (والطبيب والحق والجاع وقتل الصيد) أي  
وامثال ذلك (فانه لا يجرح ذلك من الاحرام) أي بالاجماع (وعليه) أي يجب (أن به ودكما كان  
محرمًا) أي ولا يرتكب بعد ذلك محظورًا (ووجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو وقع في كل  
المحظورات) أي استحياءا بعد ما ربه قال مالك الا في الصيد فانه لا يندخل محظوراته وقال الشافعي  
واحده عليه لكل شئ فله دم وعنده ما به استند ارتكاب المحظورات الى قصده واحد وهو تجهيل  
الاحلال فيكسبه لذلك دم واحد وسواء نوى الرخص قبل الوقوف أو بعده الا ان احرامه يفسد  
بالجماع قبل الوقوف ومع هذا يجب عليه أن يهود كما كان حرًا ماله بالافساد لم يضر خارجته  
قبل الاعمال فكذلك ابيّة الرخص والاحلال والله أعلم بالاحوال (واعايت عدد الجوارح بعد  
الجهالات اذ لم ينو الرخص) أي في أول ارتكابه واستمر عليها (ثم نية الرخص اعتباري زعم  
انه يجرح منه) أي الاحرام (بهذا القصد) أي في ارتكابه الجنائية (لجهله بمسئلة عدم الحروح)  
أي يحكم هذه المسئلة وما يترب عليها (واما من علم انه لا يجرح منه بهذا القصد قائم الاعتدال منه)  
وكذا ينبغي ان لا تعتبر منه اذا كان ما كافي المسئلة أو ناساها والله سبحانه أعلم قال الكرمانى  
ولو اصاب المحرم صيدًا ~~كثيرة~~ ينوي بدنه رخص الاحرام متأولاً فعله جوارح واحد وقال  
الشافعي لا يعتبر تأويله ويلزمه لكل محظور وكل صيد كفارة على حدة لان الاحرام لا يرتفع  
بالتأويل العاصد وجوده وعدمه بجملة واحدة فتعدد الجنائيات في الاحرام ولما ان التأويل  
الفاسد معتبر في دفع السمات الدنيوية كالباغى اذا اتلف مال العادل أو اراق دمه لا ينفي  
لما ذكرنا واذا ثبت هذا فصار كأنه وجد من جهة واحدة بسبب واحدة لا يتعدد الجوارح  
كالوطء الواحد انتهى ولا ينبغي ان يحكم الباغي فيما ذكره انه اعلا يجب عليه الصلوة ان ارد  
اعتقده على الحق اما اذا اعتقده على الباطل يجب عليه ضمان ما اتلف فيه هذا مثله ويكون  
في حكمه

وأهل بيتي وذريتي والمؤمنين  
والمؤمنات الاحياء منهم  
والاموات اللهم من مات  
متم فاعف له ذنبه وبورقه قبره  
وآمن ومعهته وآمن روعته  
وابعثه آمنا من عقابك  
موقنا بنوابك مع الذين  
أنعمت عليهم من النبيين  
والصدقيين والشهداء  
والصالحين ومن معي ههنا  
فاهد قمين هديت وعافه  
فيم عافيت وقوله فيمن توليت  
وبارك لأبياء أعطيت وقفا  
بجمعك شر ما قضيت فأنك  
تهدى ولا يقضى عليك  
(اللهم) اننا سألت العفة  
والرحمة والهمة

• (باب الاضرار) •

الحسرة الحسب عن السرور ونحوه كالاضرار وشرعا كما قال (هو المنع عن الوقوف) أي بمرقة

(والطواف) أي جميعهما (بعد الاحرام في الحج) يستوي فيه كما قال (الفرض) أي ولو نذرا  
 (والفضل) أي ابتداءه فإنه يجب اتمامه بعد احرامه أداء أو قضاء بعد انقضاء اجتماع قوله تعالى  
 وأتموا الحج والعمره لله فالشافعي خالف أصله هنا من أن الشروع في النفل غير مازن لانتمائه  
 ودليلنا نص هذه الآية خصه وصا ودلالة آية ولا تبطلوا أعمالكم عموما مع أن الآية السابقة  
 تكفي في باب المقايسة (وفي العمرة) أي والاحصار فيها هو المنع (عن الطواف) أي بعد الاحرام  
 (بها أو بهما لا غير) اذ ليس فيها ركن الا الطواف بخلاف الحج فان معظم أركانها الوقوف (فان  
 قدر) أي المحرم بالحج سواء كان قارنا أو مفردا (على الطواف أو الوقوف فليس بمحصر) في ظاهر  
 الرواية لانه ان منع عن الطواف فقط وقف وبوخر الطواف ويبقى محررا في حق النساء وان منع  
 عن الوقوف فنظ يكون في معنى فائت الحج فيتمثل بعد قوت الوقوف عن احرامه بافعال العمرة  
 ولادم عليه ولا عمرة في القضاء قبل وفي هذه المسئلة خلاف بين الامام وأبي يوسف حيث قال  
 سألت عن المحرم يحصر في الحرم فقال لم يمكن محصر اقلت لم يحصر النبي صلى الله عليه وسلم  
 وأصحابه بالحديبية وهي من الحرم فقال نعم لكن كانت حينئذ دار الحرب وأما الآن فهي دار  
 الاسلام والمنع فيه عن جميع افعال الحج ما در فلا يتحقق الاحصار وقال أبو يوسف أما عندى  
 فالاحصار بالحرم يتحقق اذا غلب العدو على مكة حتى حال بينه وبين البيت يعني أوبينه وبين  
 الوقوف بعرفة وأقول ولا يبعد من غير العدو أيضا بأن حبسه حاكم عنهم وأما ما ذكره  
 الطرابايسى من انه اذا دخل مكة وأحصر لا يكون محصر أي شرعا فعمول على ما ذكر في الاصل  
 مطلة بخلاف ما ذكر محمد في النوادر مفصلا بقوله وان كان يمكنه الوقوف والطواف لم يكن  
 محصر او الا فهو محصر وقد قالوا الصحيح ان هذا التخصيص المذكور قول الكل على ما ذكر  
 الجصاص وغيره وصححه القدوري وصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم قال ابن الهمام  
 والذي يظهر من تعادل منع الاحصار في الحرم تخصيصه بالعدو وأما ان أحصر فيه بغيره فانظروا  
 تحقه على قول الكل وهذا غاية التحقيق والله رلى التوفيق (ويتحقق) أي الاحصار عندئذ بكل  
 طابس يحبسه (أي مانع عنه) (وهو) أي الخابس (على وجوه) أي وجوهراته اثنا عشر وجها (الازل  
 العدو والمسلم أو الكافر) أي هما سواء في هذا المنع ولولم يكن كل واحد منهما مسلطا داخل للشافعي  
 فان الاحصار عنده مختص بالكافر لان قضية الحديبية كانت بسبب نزول الآية لكن العبرة بعموم  
 اللفظ ومعناه المستفاد من اللغة لا بخصوص السبب كما قرئ في محله (ولو أحصر العدو طريقا)  
 أي الى مكة أو عرفة (ووجد) أي المحصر (طريقا آخر) ينظر فيه (ان أضربه ساو كها) اطوله  
 أو صعوبة طريقه ضررا معتبرا (فهو محصر) أي شرعا (والافلا) أي وان لم يضر ربه فلا يكون  
 محصر في الشريعة وان كان محصر في اللغة (الباب السبع) بفتح سين وضم موحدة وجوز  
 سكونها وفتحها والمراد به السبع الصائل من الاسد والنمر والفهد وفي معناه الكلب العقور  
 اذا كان عاجزا عن دفعه (الناتج الحبس) أي في السجن ونحوه من منع السلطان ولو بينه وبينه بعد  
 ما تلبس باحرامه (الرابع الكسر) أي حدوث كسر العظم (والعرج) أي المانع عن الذهاب  
 (الخامس المرض الذي يزيد بالذهاب) أي بنا على غلبة الظن أو باخبار طبيب حاذق متدين  
 (السادس موت المحرم أو الزوج للمرأة) أي في الطريق وزاد في نسخة ان كان على مسيرة سفر من

ونهو ذلك من القسنة والمحنة  
 (اللهم) ألف بين قلوبنا  
 وأصلح ذات بيننا واهدنا  
 سبيل السلام وأخرجنا من  
 الظلمات الى النور وجنبنا  
 البه وحش ما ظهر منها وما  
 بطن في اسماعنا وأبصارنا  
 وأزواجنا وذرياتنا واجعلنا  
 شاكرين لنعمتك مشكرين بها  
 عليك وأتمها علينا (اللهم)  
 اجعلنا سادات مهديين  
 واجعلنا من أئمة متقين يا ذا  
 الفضل العظيم (اللهم) اني  
 أعوذ بك من الكسل  
 والهزم والمقصر والمأثم  
 (اللهم) اني أعوذ بك من  
 عذاب النار وقمة

مكة ولا بد من هذا الشد على القول الاصح وهذا حكم فقد اُحد هـ ما يعيد وجوده لمفسر وشي  
 في شدة مفروكه اذ قبله كما قال (وعدمهما ابتداء) أي في المحضر كما في بقوله (فلو أخرجت) أي  
 يفرق أو نقل (وليس له المحرم ولا ذبح فهي محصورة) شرعا إذا كان بينهما وبين مكة مسافة مفروقة  
 (السابع هـ) هلاك النفقة فان سرقته فنتقته) وكذا ان ضاعت أو تهيت أو فقدت (ان قدر على المشي  
 فليس بمحصرا ولا فحصر) على ما في التجنيس لكن هذه الشرطية ليست في محله بل في موضعها  
 الوجه الثامن وهو هلاك الراحلة فهـ لئلا النفقة احصارا على الاطلاق الا إذا كان قريبا من  
 مكة بحيث لا يحتاج في تلك المسافة الى وجود النفقة وأما هـ لئلا الراحلة فلا يشك في  
 نجاح الى قديم ما تقدم وكذا الى قوله (وان قدر عليه) أي على المشي (العمال) أي في الوقت  
 الحاضر (الا انه يحاف العجز) أي بناء على غلبة الطن كما صرح به أبو يوسف على ما في البداه  
 (في بعض الطريق) أي باعتبار الوقت المستقبل (بإزالة التحلل) كما ذكر ابن جماعة عن محمد وأما  
 اعتباره، رده على المشي هنا بخلاف ما قبل فليس الاحرام حيث جعل الراحلة بشرط الزحور  
 ولو كان قادرا على المشي لان في الاول حر جواهر بخلاف ما إذا تقرب المسافة غالبا ولا لتمام  
 بأمره المزمع لشرعا (الثامن هـ) هلاك الراحلة) ولا تلازم بينه وبين ما قبله ولذا تأخر المحقق  
 بينهما بعبارة نعم ان كانت النفقة زائدة كافية لراحلة أخرى توجد هناك فلا حصر وكذا  
 إذا كانت الراحلة موجودة والنفقة مفقودة وهو قادر على المشي وعاجز بدون النفقة ويستمر  
 معها وانفاق قيمتها فانه لا يعتد بمحصرا (التاسع العجز عن المشي) أي ابتداء من اولى احواله  
 وله قدرة على النفقة دون الراحلة فانه محصور حينئذ (العاشرون ضلالة الطريق) أي  
 طريق مكة أو عرفة (وقيل ليس هذا بمحصرا لانه ان وجد من يبعث الهدى على يديه فذلك  
 الرجل يهديه الى الطريق وان لم يجده فلا يمكنه التحلل) ففي مبسوط خمس الاثمة السرخسي  
 ان من ضل الطريق عندنا محصورا لانه ان وجد من يبعث بالهدى على يده فذلك الرجل يهديه  
 الى الطريق فلا حاجة الى التحلل وان لم يجد من يبعث الهدى على يديه فانه لا يتحلل العجز عن  
 تباع الهدى محله قال في الفتح فهو كالْمَحْصَر الذي لم يقدر على الهدى قال وهذا اذا ضل في  
 التحلل وان ضل في الحرم فعلى قول من أثبت الاحصار في الحرم اذا لم يجد أحدا من الناس له  
 ان يذبح عنه ان كان معه هدى ويحل انتفى وأما ما ذكره في شرح الجامع الصغير لشيخنا  
 والذي ضل الطريق لا يكون محصورا بالاجماع لانه ان لم يجد من يبعث الهدى على يديه لا يمكنه  
 التحلل وان وجد لا يكون ضالا فانه يبحث لان من لم يجد من يبعث الهدى على يديه فلا شك ان  
 يكون محصورا لانه لا يمكنه التحلل فهو كالْمَحْصَر الذي لم يقدر على الهدى بخلافه ان يرجع  
 الى بلده ويتوقف تحلله على بيع هديه من مكانه وأيضاً يجوز تحقق ضلالة الطريق بعد  
 محصورا ثم ان وجد بعده من يهديه زال احصاره وإذا جزم السرخسي بقوله محصورا ثم استثنى  
 وبهذا تبين انه لا معنى لقوله وقيل لان مضاعفونه متفق عليه فكان حقه ان يقول العاشر  
 ضلالة الطريق الا اذا وجد من يدل عليه هذا وفي الغاية ان النزال من عدد الشهر وثلاثة  
 الهلال فليس محصورا بل هو فاق الحج (الحادي عشر منع الزوج زوجته في الحج الفحل) بخلاف  
 الفرض كحجة الاسلام أو الواجب كالنذر ثم في معنى احرام الحج بالنفل بأمرها بالهـ مرة (الد

المفسر وشرقة العنى وشر  
 قنة الفخر وشرقة المسبح  
 النبال (اللهـم) اغسل  
 خطاياي بالماء والخلج والبرد  
 وفق قلبي من الخطايا كما  
 ينقى الثوب الأبيض من  
 الدنس وباعدني وبين  
 خطاياي كما باعدت بين  
 المشرق والمغرب (اللهـم)  
 قاتل الاصلح وبعث الديل  
 بسكا والشهيد والقهر  
 حسانا اقض عني الدين  
 وأغنني من الفقر ومعنى  
 بهمي وبصري وقوتي في  
 سبيلك (اللهـم) يسر لي فعل  
 الخيرات وترك المنكرات  
 وحسن المساكين واذا  
 أردت بقوم سوءا فاقبضني  
 اليك

أحرمت بغير ذننه بخلاف ما إذا أذن لها ابتداءً فإنه ليس له منعها انتهاً (والمولى مملوكه) أى  
وكذا منع المالك مملوكه ولو فى الجملة كالمدبر والمستولدة (عبدًا كان أو أمة) أن أحرما بغير إذن  
سيدهما (فلو أحرمت) أى المرأة (بقتل بغير إذن الزوج) وإياها محرم فنعها زوجها ففهي محصورة  
لتعلق حقه بها (وان لم يكن لها زوج فان كان لها محرم) أى وهو مسافر معها (فليست بمحصرة  
والا) أى وان لم يكن لها محرم أيضاً (فمحصرة) أى شرعاً إذا لا يجوز لها السفر بدون محرم أو زوج  
الا إذا كانت المسافة دون مدة السفر (وان أحرمت بأذنه وإياها محرم) أى كما تقدم (لا تكون  
محصرة) أى فى الجملة (وان منعها الزوج) أى ولو على تقدير منعه إياها مع أنه لا يجوز له منعها  
بفساد ذننه إياها لان الزوج أسقط حقه بأذنها (ولا يجوز له أن يحلها) أى يفك أحرارها بمحظور  
بجماعها (بعد الاذن وان لم يكن لها محرم) أى وقد أحرمت بأذن زوجها (وخرج الزوج معها)  
أى ثم امتنع من الذهاب بها (فكذلك) أى لا تكون محصورة (وان لم يخرج) أى الزوج معها  
ابتداءً (فهي محصورة) لان خروجها حينئذ معصية وكان القياس أن يكون امتناعه فى حكم  
موته أو حبسه فتصير محصورة وهذا كله فى نكاح النفل (وان أحرمت بحجة الاسلام وإياها محرم)  
أى يذهب معها (ومنعها الزوج) أى سواء كان أحرارها بأذنه أم لا (لا تكون محصورة) أى ليس  
للزوج منعها عن الفريضة بعد تحقق الاستطاعة (وان لم يكن لها محرم فان خرج الزوج معها  
فليست بمحصرة) وهذا واضح (وان لم يخرج) أى الزوج معها (فهي محصورة) فان الزوج لا يجبر  
على الخروج ولا يجوز أن يأذن لها زوجها بخروجها (كألو أحرمت بحجة الاسلام ولا زوج ولا  
محرم ولا يجوز لها الخروج بنفسها) أى فى صورتين إذا كانت المسافة بعيدة (ولو أحرمت  
بالعرض) أى بلا إذن زوجها (قبل أشهر الحج) أى فينظر (ان كان أهل بلدها يخرجون قبل  
الأشهر) أى عادة فى حصول وصوالتهم إلى مكة (فليس للزوج منعها والا فلا يمنعها) أى إلى حين  
دخول أشهر الحج عليها أو وقت خروج أهل بلدها إذا كان تقدمها فى أزمته كثرة لقوله (وان  
أحرمت قبل خروجها) ففيه تفصيل (ان كان بأيام بسيرة) أى بأن لم يصل إلى حد الكثرة المقابل  
للقلة (لا يمنعها) بل يتحمل المضرة البسيرة لحصول الفوائد الكثيرة (والأفله ذلك) أى ألم لا يضرر  
هناك وينبغي ان يكون تفصيل أحرارها قبل الأشهر كذلك لعدم الفرق بينهما (وان أحرمت  
فى أشهر الحج فليس له أن يحلها) أى ولو كان خروج أهل بلدها متأخر عن أحرارها لانها عملت  
بما هو أفضل فى حقها (وأما المملوك إذا أحرمت فنعها المولى فهو محصر سواء أحرمت بأذنه أو لا) هذا  
مخالف لما هو مذكور فى الكبير حيث قال ولو أحرمت العبد والأمة بغير إذن المولى فهو محصر  
(الا أنه يكره له المنع بعد الاذن) أى إذا لم يحدث له ضرورة والا فلا كراهة إذ يجب لا يكون الا نافلة  
والضرورات تبيح المحظورات (ولو أذن) أى المالك (لأتمته المتزوجة فليس لزوجه منعها ولا  
تحليلها) راعى له محمول على ما إذا يئوى لها مكاناً ولا يتوجه نفقة لأجلها (الثانى عشر العدة) أى  
عدة الطلاق إذا سبق حكم موت الزوج (فلو أهدت بحجة الاسلام أو غيرها) أى فى الأولى  
(فطلقها) زوجها فوجب عليها العدة صارت محصورة وان كان لها محرم وذلك لانها ممنوعة من  
الخروج عن بيتها ويجب عليها ان يكون فى محل طلاقها صبيها فوقع فى بعض النسخ من زيادة  
قيداً إذا كانت على مسيرة سفر من مكة ليس فى موقعه فانها وان كانت بمكة وطبقها زوجها بعد

غير مفتون ربنا آتينا فى  
الدنيا حسنة وفى الآخرة  
حسنة وقنا عذاب النار  
(اللهم) اغفر لى خطيئتي  
وجهمي واسراني فى أمرى  
وما أنت اعلم به منى (اللهم)  
اغفر لى هزلي وجدي وخطيئتي  
وعمدى وكل ذلك عندي  
(اللهم) فارح الهم كاشف  
الغم مجيب دعوة المضطرب  
رحمن الدنيا والآخرة  
ورحمهم ما أنت ربى ترجى  
فارحنى رحمة تغنىنى بهم عن  
سؤالك (اللهم) انك تعلم  
سرى وعلايتى فاقبل  
معذرتى وتعلم حاجتى  
فأعطنى سؤلئى وتعلم



احرامه مايسر له ان يخرج الى عرفة الا انهم اتفقوا بالاحرام العشرة حتى ما شاءت ان تحلل من بعد  
تحقق فوت الوقوف بها (وكل من عرض له) أي من الرجال والنساء (أحدهم هذه الوجوه) أي  
الحاجة المانعة من اتمام احرام الحجة (بعد الاحرام) أي تحقيقه بالنية والتلبية (قبل الوقوف  
بعرفة فهو محصر) أي لغة وشرعا (ولو وقف بعرفة) أي في زمان الوقفة (ثم عرض له مانع لا يكون  
محصر) أي شرعا ولو كان محصرا لغة وعرفا (مبني محرمات في حق كل شيء) أي من المحظورات  
ان كان المانع في يوم عرفة أو ليلة المزدلفة أو بعد فجر يوم النحر بتيديسه بقوله (ان لم يحل) أي  
بعد دخول وقت صلاته (وان حلق) أي حينئذ (فهو محرم في حق النساء لا غير) أي من الطبيب  
وغيره (الى ان يطوف للزيارة) أي لاجل طوافه الذي هو ركس (فان منع) أي عن بقية افعال  
حججه بعد وقوفه (حتى مضت ايام النحر فعليه أربعة دماء) أي حجة (لترك الوقوف بمزدلفة) وفيه  
ان تركه بعد ذلك لا يوجب الدم نعم لو قدر المنع بعد امكنه للوقوف به افعليه دم (والرى) وفيه أيضا  
انه من الواجبات التي يسقط الدم بتركها لانه لا سيما وهو ممنوع في آخر ايام التشريق فانه يجب  
عليه ان يقضى ما فاته من الرمي سواء وقع المنع بعد خروجه من منى أو بعده وان منع من الرمي  
وهو بها فلا دم عليه لسقوطه بالعدول (وتأخير الطواف) أي عن ايام النحر (وتأخير الحلق) أي  
عن ايامه أيضا على مقتضى قول أبي حنيفة وقد عرفت المساعدة الكلية ان ترك الواجب بعد  
لا يوجب الدم وأغرب في الكبير بقوله فان منع حتى مضى أيام النحر والتشريق ثم حلى سبله  
سقط عنه الوقوف بمزدلفة ورمى الجمرات وعليه دم لترك الوقوف بمزدلفة ودم لترك الرمي الى آخر  
ما قال فانه مناقضة في عمارته ومعارضة فانه اذا سقط عنه الوقوف والرى فكيف يجب عليه دم  
لاجلهما (ودم خامس لو حلق في الحل) أي بناء على القول بكونه واجبا ان يقع في الحرم وفيه  
ما تقدم ثم اعلم انه اختلاف هل ان يحلق في الحل في الحال أو يؤخر الحلق الى ما بعد طواف  
الزيارة قبل ليس له ان يحلق في غير الحرم لان تأخيرها عن الزمان أهون منه في غير المكان وقيل  
له ذلك اذ ربما لو أخره لم يحلق في الحرم بمسألة الاحصاء فية تاج الى الحل في وقت الزمان  
والمكان والى الاول أشار في الاصل والى الثاني وهو الجوار أشار في الجامع الصغير والله سبحانه  
أعلم (وسادس لو كان قاربا أو متمعا أو ثوات الترتيب) أي عنده من يقول به وقد عرفت انه يسقط  
دمه بالعدول اتفاقا (وليه ان يطوف للزيارة) أي ولو الى آخر عمره لكونه ركنا ولانه لا يخرج عن  
الاحرام في حق النساء بدونه (والصبر) أي ان حلى وهو يحكم ان كان آفاقيا والادلا (ويحقق  
الاحصار) أي جمعه عن الطواف والوقوف في الحرم) أي جمعه المشقة على بلاد مكة ومبجده  
(كما في الحل) أي حله اذا أحصر عنه ما في أرض الحل وهو ما عدا أرض الحرم سواء دخل  
في الميقات أم لا (ومن أفسد حجه بالجماع اذا أحصره وكالذي لم يقبضه) أي في وجوب اتيان  
باقى الواجبات واجتناب سائر المحظورات (وعليه دم فساد) أي دم جناية موجبة للافساد  
(ودم للمفسر) أي لخلاصه عنه بالتحال (والقضاء) أي عليه قضاء تلك الحجة من قابل  
(فصل في بعث الهدى) أي طريق ارساله لاجل احلاله (اذا أحصر الحرم بحجة أو عمره)  
وكذا اذا كان محرما مع ما لم يسهل في نياته (وأراد التحال) أي الخروج من احرامه بخلاف  
من أراد الاستمرار على حاله منظارا زوال احصائه (يجب عليه ان يبعث الهدى) لقوله تعالى

ما عندى فاغترلى ذنوبى  
(اللهم) انى أملك ايماننا  
مباشر قلبى وبقيتنا صادقا  
حتى أعلم انه لا يصيبنى الا  
ما كتبت لى وورضى بقضائك  
(اللهم) أعنى على الدنيا  
بالساعة وعلى الدين  
بالطاعة (اللهم) اغنى  
مالا فتقارالك ولا تنقضى  
مالا سخاء عنك (اللهم)  
انى لا أملك لنفسى نفع  
ما أرجوه ولا أملك دفع  
ما أكره وأصبح الحسرة  
بين يديك وأصبحت فقيرا الى  
رحمتك فلا تنجى لى مصيبتى  
فى رزقى ولا تجعل الدنيا  
أكبر همى ولا

وأتموا الحج والعمره لله فان أحصرتم فما استيسر من الهدى (وهو) أى الهدى (شاة وما فوقها) أى فى الكمية بأن يزيد على واحدة ماشاء أوفى الله بكم بقبلة بقرأ ويخر ناقة (وتجوز البدنة) أى من الأبل والبقر (عن سبعة) أى سبعة أشخاص (أو يبعث عن الهدى ليسترى به) أى المبعوث أو غيره بثمنه (الهدى) أى ما يصح أن يكون هديا وفيه إيمان إلى أنه لا يجوز أداء الصدقة بتلك القيمة (ويأمر أحد بذلك) أى باشتراء الهدى وهو مستدر لبعثها فهم مما سبق (فيذبح عنه) أى ويكفيه نيابة عنه (فى الحرم) خلافا للشأنى حيث يجوز ذبحه حيث أحصر ولو فى الحل كما قرر فى محله (ويجب أن يواظب على ما علموا) أى وقتا معينا (يذبح فيه حتى يعلم وقت إحلاله) أى زمان خروجه من أحرامه وهذا فى أحرامه للحج على ما عند الإمام من أنه يجوز ذبح هديه ولو قبل يوم النحر وإن كان ذبحه فيه أفضل اجاعا وأما عندهما حيث لا يجوز ذبحه قبل يوم النحر فلا حاجة إلى المواعدة لأنهما عينا يوم النحر وقتا له نعم يمكن حمله على الإطلاق عند الكل باعتبار ما بعد أيام النحر فإنه لا بد من تعيين وقته أوفى أيامه فيحتاج إلى تعيين زمانه وقد علم بذلك أنه لا يتوقف ذبحه فى العمرة فى الاتفاق فيحتاج إلى المواعدة فيها بالاختلاف (ثم أنه) أى المحصر (لا يحل بيع الهدى) أى بمجرده (ولا بوضوئه إلى الحرم حتى يذبح فى الحرم) أى عنه وأيه فيه (ولو ذبح فى غير الحرم لم يحل به من الأحرام) أى بل هو محرم على حاله كغيره فلا يحتاج رأسه ولا يفعل شيئا من محظورات أحرامه حتى يكون اليوم الذى واعدوه ويعلم تحقق ذبح هديه فيه وهى ذما مشكل جدا حيث لم يعتبر براغلبة ظننه وصرحوا بأنه لوطن أن الهدى قد ذبح يوم المواعدة ففعل من محظورات الأحرام شيئا ثم تبين عدم الذبح فيه كان عليه موجب الجنابة حتى لو حاق يجب عليه القدية وكذا لوطن أن الذبح فى الحرم وقد ذبح فى الحل فكانه لم يذبح ولم يحل من أحرامه وعليه أن يبعث بأخر حتى يذبح فى الحرم أما لو واعد ذبحه يوما فذبح قبله لم يجز استحسانا بالاتفاق كذا ذكره والظاهر أنه يجوز أيضا فى القياس فتأمل أين كنت عنك وجهه الانبساط (وإذا ذبح فى الحرم) أى فى وقته المعين له أو قبله (حل) أى من أحرامه فحل له جميع محظورات (ولو كان المحصر فارنا) أى بعمرة ووجهه (يبيع بمدين) أى بمجر وجهه من الأحرار والفضل أن يكونا مدينين مدينين (ولو لم يبين أيهما للحج وأيهما للعمرة لم يضره) لأنه لا يشترط تعيين النية (ولو يبعث) أى القارن (بهدى واحدة لتحل من الحج) أى من أحرامه (ويبقى فى أحرام العمرة) أى محرماتى حكمها (لم يتحلل من واحد منهما) أى لعدم تصور انفصال أحدهما فبعضه دلالة على أنه أن أراد بذلك الهدى أن يتحلل من العمرة فقط مع بعد هذه الإرادة شرعا وعادة فليس له اللهم إلا إذا كان محصر من الطواف دون الوقوف فإنه يتصور ذلك منه لكن صرحوا بأن القارن إذا وقف بعرفة قبل أن يأتى بأكثر طواف العمرة أو نقص عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه (ولو يبعث) أى القارن (عن هدين فلم يوجد بذلك القدر) أى الثمن (بكمية الأهدى واحدة فذبح) أى ذلك الهدى وحده (لم يتحلل عن الأحرار من) أى جميعهما (ولا عن أحدهما) أى لما تقدم بهما أو قد ذكر الحسن فى منسكه هذه المسئلة بعينها (ولو أحصر مفرد وبعث بمدينين يحل بذبح أولهما ويكون الثانى تطوعا) بخلاف القارن والفرق ظاهر بينهما (ولو أحرم) أى شخص (بشيء واحد) أى بنفسك غير معين

مبلغ على ولا تسلط على  
بذنوبى من لا يرجئ (اللهم)  
أنا نسألك كلمة الاخلاص  
فى الغضب والرضا والقصد  
فى الفقر والغنى وأسألك  
الرضا بالقدر وعلمنا لا يتقد  
وقرة عين لا تنقطع ولذة  
العيش بعد الموت وشوقا  
إلى لقاءك ولذة النظر إلى  
وجهك الكريم وأعوذ بك  
من ضراء مضرة ومن فتنة  
مضلة (اللهم) زينة ابن بنته  
الايمن ولباس التقوى  
(اللهم) بأمن لا يخفى عليه  
خافسه أغفر لى ما خفى على  
الناس من خطيئتي (اللهم)  
سترى على ذنوبى

(الاشترى بفسحة ولا عرة) أي بفسحة عيين (ثم احصر رجل يهدى واحدا من رعيه) أي  
استخفا ما وجبه وهداه فباعه على ما ذكره بنو له (اولو عينه) أي احرم من رعيه ما وجبه (ثم ليس له  
واحد من رعيه يهدى واحدا وعليه حجة وعرة) وكذلك ان لم يحصر ووصل مكة أو هرة ففعله عليه  
حجة وعرة وعينه ما على الثمان في جميع أحكامه (وان احرم بشيئين ففعله ما احصر يهدى  
هذين وبه حجة وعرة) أي استخفا ما وجبه وعرة فباعا الموت حجة وعرة فباعا لم يهدى وحجته  
بما على حسن الثمن يهدى رجل الحسن به حيث سرف احرامهما للمساكين الى الثمان ففعله  
الطريقين والعمرتين لكرهه البع بفسحة اولواقه من تفصيل ابضائه بنو له (وان جمع بين  
الطريقين والعمرتين فاحصر) أي فبطل (فان كان قبل السير الى مكة يلزمه هديان) أي عند السير  
حجته فلا بد لابي يوسف (او بعده) أي به دسيرة الى مكة (فهو لى واحد) أي يلزمه او فله  
وهذا بالاتفاق وعند محمد هدى واحد في الوجهين سارا او لم يسر اما لو احصر ومارفوصا الى مكة  
لم يهدى حصره على قول الامام فان لم يقدر على الاعمال صبر حتى يشوته الحج فيتحلل بافعال العمرة  
كذا في الفقه وذلك يجب ان يكون هذا في الاحصار بالعدو قال المستفي الكبير ولا يخفى انه  
انما يأتى على رواية منع الاحصار بالحرم مطلقا وهو خلاف الصحيح كما مر انتهى ويعني به ان  
الصحيح هو التمسك بالمد كونه سابقا بما يقيد انه ان قدر على التوافر بدون الوقوف فبأنى  
بافعال العمرة ولا يترتب بطلان فانه الوقوف ففعله عن احرام الحج بافعال العمرة فتقول ان  
المسلم قد نال عن الامام فان لم يقدر على الاعمال ففعله على اعمال الحج كما لا يخفى وقد قدمنا  
الجملة وعلى تسوية الاحصار بالعدو وغيره كما اختاروه في تفسير الآية الخاصة بالعدو وفي  
قضية العمرة اذ العبرة بعموم اللفظ لا بتخصر السبب مع ان القول بعدم اعتبار الاحرام  
اذا وقع من المسلم اعم من ان يكون ظاهرا محجبا أو عادلا باسحقه انه يوجب بره عظيم في بناء  
احرامه وقد قال تعالى ايس عليكم في الدين من رجع ملة آيةكم ابراهيم وهي الملة المنقضة  
السجدة لاجتماع الماشقة الخنقية في عموم البلوى ولو كان نوعه نادرا في القضاء (ولو طاف  
الثمان وسعى لحجه وعمرته) أي بان طاف طواف العمرة وسعى لها ثم طاف طواف التلبية يوم  
وسعى لحجه (ثم احصر قبل الوقوف بعرفة) أي عن الوقوف والطواف جميعا فانه يبعث يهدى  
واحد) أي ويحل به كأي نسخة (ويبقى حجة وعرة لحجه ولا عرة عليه لعمرته) أي لانه انى  
بكاله في اول قضيته ولم يبق منها الاحلال وقت حاقته وصحته (ولا يحل له طواف وسعى لحجه لان  
ذلك) أي سعيه به طواف اذومه (انما يجب) أي وقوعه (بعد الثنات) أي بعد ثنات حجه فبطل  
شوته لان الأصل في السعي ان يتبع بعد طواف الزيارة قبل الوقوف وانما يجوز تذييله عنه دامن  
الثنات لدفع المضرة الناشئة عن كثرة المزاخرة (ولو احصر عبدا) أي مملوك (ان احرم بغير اذن  
المولى فالمولى يبعث الهدي ندبا) أي ان شاء تخليص عبده من الاحرام الذي يكون مخالفة في  
لاستخدام واما قال ندبا لان احرامه اذ لم يكن عن اذنه فيجوز له تحياله فيقيد ان احلاله يبعث  
نديه افضل فتأمل (ولو باذنه) أي ولو كان احرامه بأمره (فتقبل بعنه حقا) أي وجوبا كما  
شرح به في خزانة الاكل انه يجب على المولى بعت الهدي ووجبه ما ذكره الفاضل في شرح  
تخصر الطحاوى ان على المولى أن يذبح عنه هديا في الحرم فيحل لان هذا الدم واجب ببلية ابدلي

بها العبد باذن المولى فصار بمنزلة النفقة (وقيل ندبا) كان الاولى ان يقول تبلى يجب بعثه على  
المولى وقيل لا بل يجب على العبد لما في فتاوى فاضل خان لو احرم باذن المولى ثم احصر لا يجب دم  
الاحصر على المولى ويجب على العبد بعد العتق ولما في البدائع نقلا عن القدوري في شرحه  
مختصر الكرخي ولو احصر العبد بعد ما احرم باذن المولى لا يلزم المولى انفسا هدى لانه لو لزمه  
لزمه مطلق العبد ولا يجب للعبد على مولاه حق فان اعتقه وجب عليه ان يبعث به هدى لانه اذا  
اعتق صار من له عليه حق فصار كالحر اذا ائج غيره فاحصر فانه يجب على المحجوج عنه ان  
يبعث الهدى وكذلك كراكرمانى مثل القدوري وفي البحر الزاخر ولو امر المولى عبده ان  
يبيع عند احصر لم يلزم المولى انفسا هدى فان اعتقه لم يلزم المولى ان يبعث به هدى قال المصنف في  
الكبير فجعل المسئلة في الاحرار وجعلها صاحب البدائع وغيره في الاذن قلت وعلى تقدير فرق  
بينهم فاذا كان الاحرار غير موجب للبعث فبالاولى ان لا يكون الاذن باعشاء على بيعت المولى كما  
لا يخفى فتحرر من نقول الاكثر ان عدم الوجوب هو المعتبر بل ويتعين ان يحمل اطلاق نقل  
الاكل على ما ذكره فيما اذا اعتق عبده في مقام الانفصال واما تعجيل القاضى وهو الباجى  
المالكي فظاهر انه مبنى على قاعدة المالكية في ان المملوك يبيع ماله كالبائى المالك فيكون  
اذاؤه عنه كذلك واما القول بكونه ندبا فلم أر من صرح به فيكون في عهدة ناقلة (ولو اعتقه) أى  
المولى (بعد الاذن) أى اذنه بالاحرار (يجب على المولى بيعت الهدى) كما سبق من المنقول  
ولو لم يظهر باعتباره المعقول فان المقيس عليه الذى ذكره بقوله كالحر ليس نظير العبد من كل  
وجهه والقياس مع الفارق ليس من النوع المقبول (ولو احصر صبي أو مجنون) أى فحل كل  
منهما (فلا شيء عليه) أى لادم ولا قضاء عليهم ما قيسا على ما اذا فعله لاشياء من المخطورات أو ترك  
عمل من الواجبات (ثم انه انما يجب على المحصر بيعت الهدى اذا اراد التحلل به) أى بسبب ذبح  
هديه (اما اذا صبر) على تحمل مشقة احرامه (حتى يرتفع المانع) أى البعائث على احصره  
وبسبه (فيتحلل بافعال الحج) أى حقيقة أو حكما باعمال فأن الحج اذا كان محرما بالحج  
(أو العمرة فلا يجب عليه الهدى) أى اذا كان محرما بما كما سبق اليه الاشارة (واذ بعث) أى  
لمحصر (الهدى) أو قيمته الى مكة (فليس عليه) أى وجوبا (ان يقيم بمكانه) أى المحصور فيه  
(حتى يذبح بل له أن يرجع الى أهله أو حيث شاء) أى وله أن يصبر في مكانه لكن في الصورتين  
يكون محرما الى وقت تحقق ذبحه (وان عجز المحصر عن الهدى بأن لم يجده) أى عنه أصلا  
(أو لا يجد ثمنه) أى ولا يكون عنده عنه (أو من يبعث بيده بقي محرما حتى يجده فيتحلل به أو  
يذهب الى مكة فيحبل بافعال العمرة كالفات) اما ان استمر لا يقدر على وصول مكة ولا الى  
الهدى بقي محرما أبدا لا يحل بالصوم ولا بالصدقة ولا يسايدل عن هدى المحصر عند أبي حنيفة  
ومحمد وهذا هو المذهب المعروف وهو ظاهر قول أبي يوسف وبني عليه قوله (ولا يجزئ عن  
الهدى بدل للصوم ولا صدقة) وروى عن أبي يوسف في المحصر انه ان لم يجد هديا قوم الهدى  
طعاما فيصدق به على كل مسكين نصف صاع وأن لم يكن عنده طعام صام لكل نصف صاع يوما  
فيتحلل به قال في الامالى وهذا أحب الى يعنى لان قيمه مخلصا عما فيه الحرج العظيم قال في الكبير  
قلنا قياسا على النص في غير المقيس فلا يقبل قلت لانص في المسئلة عن الشارع لامن الكتاب

شيء آخره ولا تترك سري  
ولا تدعورتى وآمن روعتى  
واكفنى شر عدوى واقض  
دينى وأنعم على بفتك  
رقيبى من النار (اللهم)  
ارحم غريبى فى الدنيا  
ومصرى عند الموت  
ووحشتى فى قبرى ومقامى  
بين يديك (اللهم) انى أعوذ  
بك ان أقتر فى غناك أو  
أضل فى هدائك فى عزك  
وأضام فى سلطنتك أو  
أجهد فى الامر اليك  
(اللهم) انك عفو رحيم  
العفو ولولا العفو أحب  
الاشياء اليك ما ابتليت  
بالذنوب أحب الخلق اليك  
فارحنا وعافنا

ولامس السنة وانقبس عليه وجود في الثمرة وهو كفارة صبيد الحرم بطريق الضيق والكمثر  
 الحق يصدر على الترتيب فيقبل وكيف لا يقبل وهو اجتهاد بعض المجتهدين المطلعين على كبر الحلال  
 أصول الدين كتابي يوسف وقد تبعه الشافعي أيضا مع جلالة في المرتبة في التفتة عند الشافعي  
 بدوم عشرة أيام وهذا قول أبي يوسف آخر أول وله ما قاله ما على من لم يجد الهدى من غيره  
 فارتأوا وتقدم ما ينزل به السر أن أيضا والماصل أن هذا وجه ما يدل بدوم عشرة أيام ثم يفتقر  
 وقباس كفارة الحلق به مذروجه ما قبل بدوم ثلاثة أيام وكذلك صبيد الحرم وجه ما قبل بدوم  
 بأزائل نصف صاع يوما ما قبل وجهه وطريقه وجهه غيرة شريعة عن قواعد الشريعة فذكر  
 متأدب في حق الأئمة ولا تنفس الملوكة بالمعاول في عمة السلوك (ولا يقيد اشتراط الإحلال عنه  
 الإحرام شيئا) أي لامن سقوط الدم ولامن حصول التحال بدونه والمعنى أن المحصر لم يحصل إلا  
 بالذبح في الحرم سواء اشتراط عند إتمامه الإحلال بغير ذبح عند الإحصار أم لا وهذا المسطور  
 الله - حسب في كتب المذهب وذكر في الإيضاح قال أبو حنيفة الشرط بقيد سقوط الدم ولا يبيد  
 التحال وتدل الإكرام والسرور على من محمد أنه كان قد اشتراط الإحلال عند الإحرام بغير  
 حصر بانه التحال بغير هدى (تبيسه) أي تماثل التبيسه (المرأة إذا أحرمت بجميع نفل ولو لم يكن  
 الزوج أو المملوك ولو باذن المولى فخلاهما عليه ما الهدى) أي لانه ما مارا بمنزلة شخص من  
 (ولكن لاية وقف عند الله على ذبح الهدى) أي كناية وقف لتحال المحصر على ذبحه (بل يحلن  
 في الحال) أي المرأة والمملوك (إذا فعله لأدى شيء من المحظورات) قصه طفر أمر الزوج  
 أو المولى) اعلم أن الذي يحل بغير الهدى فكل محصر منع عن المعنى في وجوب الإحرام شرعا  
 حتى العبد كالأمة والعبد الممنوعين بحق الروح والمولى فإن أحرمت المرأة أو الأمة  
 بغير إذن الروح والمولى فلهما أن يخلاهما في الحال من غير ذبي الهدى لتحلل وعلى المراتن  
 نعت الهدى أو نعتة إلى الحرم ليندفع عنه هدى الكفارة وعالم أحبة وعمره أن كان إحصارهما  
 بحجة وعمره أن كان بهمة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمة في الطريق فأنه لا اتصال إلا بالهدى  
 وأهل الفرق بين المستثنين أن أحدا من الثانية حقيقى وإحصار الأولى تنكحى ثم على العبد  
 هدى الإحصار بعد العتق وحجة وعمره كما سبق من تنصيل الإحرام ولو أصرم العبد باذن المولى  
 كره له تحليله ولو حل له حل وعند أبي يوسف وزفر أنه ليس للمولى إذا أذن لعبد في الخلع أن يحله  
 وهذا هو الظاهر وإن كان الصحيح جواب ظاهر الرواية كما في البدائع ولو أصرم العبد أو الأمة  
 باذن المولى ثم باعه ما نشأ البيع وبازالمت - ترى أن يحله ما بلا كراهة وليس له الرضا بالعبد عند  
 أعتنا الثلاثة وعند زفر ليس له ذلك وله الرضا بالعبد وعلى هذا الخلاف إذا أحرمت المرأة  
 نفلى ثم تزوجت فلزوج أن يحله عندنا خلافا لغيره كذا ذكره القاضى الخلاف في شرح  
 الطحاوى وذكر القدورى الخلاف بين أبي يوسف وزفر قلت وهذا هو المعتبر (أما إذا أحرمت  
 المرأة بحجة الإسلام) أي بغير إذن زوجها (ولا يحرم لها) جملة حالية وكذا قوله (ومنعه أن يزوجها)  
 أي لعدم وجود محرم لها على مقتضى مذهبا (أو مات زوجها أو محرمة في الطريق) أولى مكانها  
 (وهي محرمة) أي بأى إحصار كان (ولو يجمع فطوق) أي مع أنها عليها مع فرض (فأنه لا تشمل إلا  
 بذبح الهدى في الحرم) أي لانه في حكم المحصر (وإن - لاه أن زوجها) أي بشئ من محظورات

وإذا دخلت الجنة وإن لم تكن  
 من أهلها وخمسها من الدار  
 وإن كان قد استوجبها  
 (الله) روح عاتق الدنيا  
 وزهد ما فيها ولا تقترع عليها  
 مع ما ترى أمينا ما (الله)  
 أنت السلام ومنك السلام  
 عينا ربنا بالسلام وأدخلنا  
 دارك دار السلام تباركت  
 وتعالى يا ذا الجلال  
 والإكرام (الله) اغفر لنا  
 وارحنا وعافنا واعف عنا  
 وتقبل منا وأدخلنا الجنة  
 ونجنا من النار وأصلح لنا  
 شأننا كما (الله) إلى  
 أسألك بأن لك الحمد أنت  
 الله المولى

الاحرام (لا يتحل الا بالهدى في حج الفرض) أى في حج يكون عليه فرض بخلاف ما اذا أحرمت  
 بنقل ولو بالاذن وايس عليها بحجة الاسلام فان له ان يحللها من ساعته ولا يتأخر تحليله اياها الى  
 ذبح الهدى وعليها الهدى وحجة وعمره فذام في المقام ليطهر لك حقيقة المرام ثم اعلم ان المسئلة  
 خلافية في الكبير لو أحرمت بحجة الاسلام بغير اذنه ولم يتجدد محر ما ذكر في الاصل ان للزوج أن  
 يحللها بغير هدى وذكر الكرخي انه لا يحللها الا بالهدى وكذا في المبسوط في الفرض لا يتحل الا  
 بالهدى وعن محمد أحرمت باذن الزوج قبل أشهر الحج فله ان يحللها وان أحرمت في أشهر الحج  
 فليس له أن يحللها وان كان في بلاد بعيدة يخرجون منها قبل أشهر الحج فأحرمت في وقت خروج  
 أهل بلده الم يكن له ان يحللها وان أحرمت قبل ذلك بقدر متفاوت كان له ان يحللها الا أن يكون  
 احرامها قبل ذلك بأيام بسيرة كذا في الحاوي الا ان حق العبارة أن يقول في صدر الجملة  
 فان أذن الزوج اها بحجة الاسلام مطابقا فأحرمت قبل أشهر الحج الى آخره فانه اذا أذن لها ان  
 تحرم قبلها فليس له تحليلها اعلى ما لا يخفى ثم الاذن قبل الاحرام ظاهر وأما بعده فمفصل أيضا  
 بقوله أو أصبت أو أوجسنت أو وضعت فذلك أو أبوت أو أذنت لك في المسير الى مكة ونحو ذلك ولا  
 يكفي مجرد رؤية احرامها والسكوت عنها

• (فصل في التحلل) • أى في آدابه (وذا علم) أى المحصر (انه) أى الشأن (قد ذبح هديه) أى  
 الذى بعثه (بالحرم) أى في أرض الحرم (وأراد أن يتحلل) أى يخرج من احرامه لعدم لزومه  
 عليه (بفعل أدنى ما يهبطه من الاحرام) أى يثمه من بقائه والاولى أن يقال أدنى ما يحرم  
 بالاحرام من قهر شارب أو قلم ظفر أو تطيب عضو (ولا يجب عليه الحلق) أى ولا التقتصر خلفا  
 عنه (وان فعله فحسن) أى مستحسن وهو يحتمل انه مندوب أو سنة أو مباح كما سيأتي بيانه  
 (ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح) أى ولو في الحرم (حتى يتحلل بفعل) أى من محظورات  
 الاحرام ولو بغير حلق فان الحلق ليس بشرط عندهما على ما في البحر الزاخر وعند أبي يوسف عليه  
 الحلق وان لم يفعل فلا شيء عليه وهذا يقتضى انه مسنون لا واجب فلا خلاف كذا في  
 الطرابسى وقال الخبازى وهذا يدل على ان الحلق مندوب اليه للمحصر وليس بواجب ولا  
 مسنون عنده وأن المراد من قوله عليه استحسانا لا غير لان تركه الواجب بوجوب الدم وتركه  
 السنة بوجوب الاساءة ولم يذكر واحدا من الامرين فعلى هذه الرواية لا يتحقق الخلاف في المسئلة  
 بخلاف ما روى في النوادر عن أبي يوسف انه واجب عليه لا يسعه تركه فان تركه فعليه دم وفي  
 مختصر الطحاوى ان لابي يوسف ثلاث روايات في رواية يجب وفي رواية يستحب وفي رواية لا شيء  
 عليه انتهى وفي شرح الآثار للطحاوى تكام الناس في المحصر اذا أخر هديه هل يحلق رأسه أم لا  
 فقال قوم ليس عليه ان يحلق وعن قال بذلك أبو حنيفة ومحمد وقال آخرون بل يحلق فان لم يحلق  
 حل ولا شيء عليه وعن قال ذلك أبو يوسف وقال آخرون يحلق ويجب ذلك عليه انتهى واقصر  
 على حكم الحلق كما لا يخفى ومال الطحاوى الى هذا القول أقول وأعله لانه مستفاد من ظاهر  
 ما ورد في الاحصار من الآية وما صدر عنه صلى الله عليه وسلم في الحديث من التأكد والمعاغة  
 في أمر الحلق من غير الاكتمال بالتقصير كما يتضح حكمه في علم الحديث والتفسير وهذا وفي النخبة  
 اختار قوام الدين شارح الهداية وجوب الهدى مطلقا سواء كان في الحل والحرم ثم اعلم انه  
 لا يجوز ذبح المحصر الا في الحرم عندنا وكذا عند مالك فاذا ذبح فقد حل بمجرذ الذبح ويتفرع

لا اله الا انت يا امان  
 الخائفين يا ديع السموات  
 والارضين يا ذا الجلال  
 والاکرام يا حي يا قيوم  
 (اللهم) انى أسألك بانك  
 أنت الله الواحد الاحد  
 الفرد الصمد الذى لم يلد ولم  
 يولد ولم يكن له كفوا أحد  
 أسألك العفو والعافية فى  
 الدنيا والاخرة (اللهم)  
 أنت الملك لا اله الا انت  
 وأنا عبدك ظلت نفسى  
 واعترفت بذنبي فاغفر لى  
 ذنوبى فانه لا يغفر الذنوب  
 الا انت واهدنى لاحسن  
 الاخلاق ولا يهتدى  
 لاحسنها الا انت واصرف  
 عني سيئما فانه لا يصرف  
 سيئما الا انت ابيك

وسيدك والمحب لك  
يدك تسرك وتعاليت  
أستغفرك وأتوب اليك  
(اللهم) تعاليت العيب  
ويشددت على الخلق  
أحبتي ما علمت الحياة خيرا  
لي وتوفيتي أداك الوفاة  
خبرني (اللهم) أي أمر  
يك ساعتي وإن قصر رأي  
وصف على أقدرك إلى  
رسلك وأسألك يا فاضل  
الأمور أن تصيبي من  
عدا السمير ومن قسوة  
السر (اللهم) أهدني لأرشد  
أمرى وأبقرني من شر  
نفسى (اللهم) أي أعوذ  
بك من مكرات الاخلاق  
والاهواء (اللهم) أي  
أعوذ بك من الشقاق  
والغشاق ومنه الاخلاق  
بسم الله

عليه قوة (ولودخ) أي الهدى في أرض الحرم (وسرق) أي دزخه (لا شيء عليه) لا ما  
يجب عليه الأمانة إلا الاعطاء (وار لم يسرق تصديق به) أي غلبك أو أمانة ولو في أرض الحرم  
(ولودخ قبل المعاصير) أي مثلا (جاء) أي قتله به بخلاف ما إذا شكك بعده ولو بساورة  
(ولوطس) أي المحصر (أه) أي الهدى (دخج) في أرض الحرم (فعله برسالة) أي بان أبيه  
أودع في الخلل أو بعد البعاد والخل له ارتكبه من الخطورات بناء على طعن آخر من  
الاعراض بذلك الجمع (فعليه لما ارتكبه من الخطورات الجراء) أي من أنواع الكفارات (وإن  
كل من الهدى الوكيل) أي ولو باذر الموكل (صن تيمنا ما كل إن كان عتيا) أي مالك تصاب  
(ويصدق به على العقراء) أي عن المحصر (ولودخ المأمور) أي الهدى المحصر (ثم زال  
أحصاره) أي أحصاه إلا حصر (لجاء) وكذا إذا أيجي (لم يمت) أي المأمور شيئا  
(وسل في زوال الإحصاء إدارال إحصاء الحرم بالخروج) أي زواله لا يتجاوز أحد  
الوجوه الخمسة) فوجه الإحصاء (أما أن يروى) أي الإحصاء (فصل بهت الهدى) أي زوال  
ظاهر ولا يتصور تعددها والوجه الأول (أو بعده) يعني وهو لا يتحول أن يكون كما قال (لوقت  
يهدر على إدارال الخج والهدى) أي معاهو والوجه الثاني (أولى وقت لا يقدر على إدراكهما  
جميعا) وهو الوجه الثالث (أو يقدر على إدراك الهدى دون الخج) وهو (الرابع) أو بالعكس  
أن يهدر على إدراك الخج دون الهدى وهو الخامس فإذا عرفت ذلك (ففي الوجه الأول وهو أن  
يرول) أي الإحصاء (قل البعث) أي بعث الهدى (والثاني) أي في وجهه أيضا (وهو أن يروى  
في وقت يهدر على إدراكهما يلزمه) أي في الوجه (الوجه) أي يجب عليه المضي بالتحال  
(ولا يجوز له التحال) أي حبه تنذر (ويجعل هديه ماشاء) أي من سبع أو هبة أو صدقة ويجوز ذلك  
(في بقية الوجوه) أي من الوجوه الخمسة وهي الوجوه الثلاثة (لأيلزمه الوجهة ويجوز له أن  
يحل بالهدى) أما فيما لا يقدر على إدراكهما معا لا يلزمه المضي لعدم فائدة ما جاز له التحال  
أما ما لا يقدر على إدراك الهدى دون الخج فكذلك لا يلزمه المضي اتفاقا على حاشي الروايات  
المشهورة في المذهب إلا ما جاز في رواية خرافة الأكل حيث قال فلو بعث بالهدى ثم قدر أن يدركه  
قبل ذبحه لم يبعه أن يقيم ويحل بالهدى إلا إذا لم يقدر على إدراكه فانه بطاهره قد يتبادر منه  
أن يصير رجوع إلى الهدى كما توهم المصنف على ما يفهم من كلامه في الكبير ولكن الصواب  
أن يرجعه إلى الخج والإيلام تناقض بين كلاميه حيث يصير التقدير ثم قدر أن يدركه إلا إذا لم  
يهدر على أن يدركه فأدركه وأدركه (الأنى الوجه الأخير) وهو أن يقدر على إدراك الخج دون  
الهدى (الأفضل له التوجه) الصواب أن يقال جاز له التحال ولا يلزمه المضي استصاها (ولوى رواية  
يجب) أي يلزمه المضي ولا يجوز له التحال قياسا وهو قول زرارة رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو  
الأفضل اتفاقا ثم قوله (وهو) أي الوجه الأخير (أن يدرك الخج دون الهدى) باب اللهم المقدم  
وقد تقدم ثم هذا الوجه أعيا تصور على مذهب أبي حنيفة لأن دم الإحصاء عنده لا يتوجه بالإلزام  
الحصر بل يجوز قلها بتصوير إدراك الخج دون الهدى وبه قال الشافعي وأحمد في رواية وأما على  
مذهب أبي يوسف ومحمد فلا يتصور وهذا الوجه في المحصر لأن دم الإحصاء عندهما يتوقف بإلزام  
الصرفين يدرك الخج يدرك الهدى وأما المحصر بالعمرة فيصير في عقد باذ اتفاق لعدم توقف ذبح



بأيام الحرم من غير خلاف (وان زال احصار القارن لكن لا يدرك الحج ولا الهدي لا يلزمه التوجه) أي الى مكة لعدم التامة بتدراك أحدهما (بل ان شاء الله تعالى بالهدي) أي يصبر حتى يحل بذبح الهدي (وان شاء توجه) أي الى مكة (للتحل بأفعال العمرة) ولا شك ان هذا هو الافضل (وله) أي للقارن المحصر (في هذا) أي في ضمن هذا الحكم المذكور من التخيير المصطور (فائدة) أي عظيمة (هي انه لا يلزمه عرو في القضاء) لكن فيه اشكال حيث ورد هنا اعتراض وسؤال ويانه انه اذا كان المحصر قارنا فينبغي أن يجب عليه اتيان العمرة التي وجبت عليه بالشروع في القارن حيث قدر عليهم وأوجب بانه لا يقدر على أدائها بالوجه الذي التزمه وهو كونه على ما يترتب عليه الحج اذ بقوات الحج فأت به ذلك كذا في الخبازي والفتح (وأما المعتمر) أي المحصر (ان زال احصاره قبل بعث الهدي أو بعده في وقت يقدر على ادراكه) أي ادراك الهدي ففي صورتين (يلزمه التوجه) أي اجماعا (وان لم يقدر على ادراك الهدي) أي بعد بعثه (لم يلزمه التوجه) أي بالاتفاق بين الإمام وصاحبه (ولا يتصور في حقه) أي المعتمر المحصر (عدم ادراك العمرة) لان وقتها جميع العمرة من غير تعيين شهر وتعيين يوم بخلاف الحج فانه يختص بزمان مخصوص ثم اعلم انه اذا زال احصاره بعد فوات الحج ولم يبعث الهدي صار حكمه حكم القات فقد ذكره ابن جماعة في منسكه ان عند الحنفية اذا صار الاحرام متوقفا زال احصره فبانه الحج والحصار دائم تحال بعمره ولا يكون محصر او يجب عليه القضاء ولا يحتاج الى احرام جديد للعمرة عند أبي حنيفة ومحمد بل يؤتيها باحرام الحج وعند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد للعمرة ولزم التحال لا يحج في اليوم القابل بذلك الاحرام وتيقبه المصنف في الكبير بان قوله عند أبي يوسف يحتاج الى احرام جديد وهم لان عنده ينقلب احرامه احرام عمرة من غير تجديد كما سيأتي بيانه في باب الفوات انتهى وسيجيى برهانه ان شاء الله تعالى لكن قول ابن جماعة والحصار دائم تحال للعمرة ولا يكون محصر اظاهر التناقض واول مراده أن حصره عن الوقوف مستمر ولا يكون محصر عن الطواف فتأمل لئلا ترتفع في وجه الخلاف

• (فصل) في بعض فروع الاحصار (ان بعث) أي المحصر بحجة أو عمرة (بالحدي ثم زال احصاره وحدث احصار آخر) أي من المحصر الاول والاخير (فان علم) أي المحصر (انه يدرك الهدي) أي حيا (ونوى بد احصاره الثاني) أي بعد تصوره ادراكه (جازو حل به) أي ان حجت شرطه (وان لم ينو لم يحز) أصلا (ولو بعث هديا جزا صيده أو قلد بدنة وأوجبها بطوع عامه أحصر) أي الآثم (ونوى) الاولى فنوى (ان يكون) أي الهدي في صورتين (لا احصاره جاز وعلمه اقامة غيره مقامه) أي جزا صيده واجبا بطوعه خلا فالابن يوسف

• (فصل في قضاء ما أحرم به) اذا حل المحصر (أي من احرامه مطافا) (بالذبح) أي بذبح الهدي في الحرم ففي قضاء ما أحرم به تفصيل ينبغي قوله (فان كان احرامه) أي الذي حل به منه (للحج) أي فقط (فعليه قضاء حجة وعمرة) فيه انه لا يصح اطلاقه بل يحتاج الى تقييد مدفعه على ما ذكر محمد في الاصل عن أبي حنيفة حيث قال فان بقى وقت الحج عند زوال الاحصار وأراد ان يحج في عامه ذلك لأحرم وحج وليس عليه نية القضاء ولا عمرة عليه وذكر ابن أبي مليك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وعليه ثم ان قصد الاحرام الاقل وان تحولت السنة فعليه قضاء حجة وعمرة ولا تبسه طهره

ما شاء الله لا ياق بالخير الا  
الله بسم الله ما شاء الله  
لا يصرفه السوء الا الله  
بسم الله ما شاء وما بكم من  
نعمة فمن الله بسم الله ما شاء  
الله لا حول ولا قوة الا بالله  
العل العظيم (اللهم) صل  
على محمد وعلى آل محمد كما  
صلت على ابراهيم وآل  
ابراهيم انك حميد مجيد  
(اللهم) صل اوبرك على  
محمد وعلى آل محمد كما صلت  
وبركت على ابراهيم وآل  
ابراهيم انك حميد مجيد  
(اللهم) وترحم على محمد  
وعلى آل محمد كما ترحم  
على ابراهيم وآل ابراهيم  
انك حميد مجيد (اللهم)  
صل على ملائكتك  
المقر بين وعلى أنبيائك  
المرسلين وعلى أهل طاعتك  
أجمعين

لأن الحجية الايقينية القضاة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله ان عليه قضاء حجة وعمرته في  
 الوجهين جميعا وعليه سعة القضاء فيهما وهو قول رافضهم اعلم انه اذا أحصر في حجة القرض راسل  
 منها يلزمه القضاء عند الاربعة كما في التطوع من دما وأحصر في رواية (وان كان) أي المحصر  
 (قاربا عليه قضاء حجة وعمرتين ويحجر) أي عند ارادة القضاء (ان شاء يقضى بقران) أي بان يجمع  
 بين حجة وعمرته ثم يأتي بعمرته (أو افراد) أي بكل من الثلاثة وهذا يدل على ان قص في سنة الاحصار اما  
 اذ اراد الاحصار بعد الحل بالدمح والوقت يسع تجديد الاحرام بالاداء فاعا عليه عمرته  
 المران على ما هو في رواية الاصل كذا ذكره ابن الهمام (وان كان) أي المحصر (معترافا عليه  
 عمره لا غير) وقضاؤها في أي وقت شاء لانه ليس لها وقت معين (وتجيب سعة القضاء) أي فيما اذا  
 كان الاحصار صحيحا (اداءه) أي ما أحرم به (بعد تحول السنة في الدل) أي في احرام  
 عبر القرض (اما ان قضاء في عامه ذلك أو كان حجة) أي الذي أحصر به وتحلل عنه بدخوله  
 (حجة الاسلام) أي أول عمره (ولا يحتاج الى سعة القضاء وان تحولت السنة) أي بان يزوي حجة  
 الاسلام من قابل قضاء لام باقية في دمه ما لم يذوها ولم يفرح وقتها البصير قضاء لان العمر كذا  
 وقت اداها كذا ذكره ابن الهمام وأشار اليه قاصصان (وكذلك وجوب العمرة مع الحج فيما  
 اراقصي بعد تحويل السنة وان قضاء في عامه لا يجب عليه عمره) وأما ما عاتجب العمرة مع الحج  
 فيما اذا أحصر بالحج اذا حل بالدمح أما اذا حل بأعمال العمرة فلا عمره عليه في القضاء لانه يحصر  
 كالساعات (فإذا اراد احصاره) أي المحرم بالحج (بعد التحال) أي بالهدى (وأراد ان يجمع من عامه  
 ذلك والوقت يسع تجديد الاحرام) أي والاداء (فان أحرم بجمع فليس عليه سعة القضاء ولا عمره  
 عليه وكذا المرأة اذا حلها وزوجها) أي بعدما أحرمت بجمعة المناقلة (ثم أدن لها) أي بالاحرام  
 (فاحرمت وجمعت في عامها ذلك) وكذا اذا تحولت السنة فاحرمت على ما ذكره القاضى في شرح  
 محصر الطعاري (ولو لم يحل المحصر بالدمح حتى فاته الجمع فحلل بأعمال العمرة فلا عمره عليه في  
 القضاء) يعني أيضا كما في نسخة (وبسبب سعة القضاء وجوب القضاء المحصر بالحج القرض والدل  
 والمتلفون والمفسدون والملاح عن الغير والحز والعبد الا انه) أي وجوب القضاء (على العبد) أي  
 ومن في معناه (يتأخر وجوب اداء القضاء الى ما بعد العتق) واعلم انه اذا أحرم على طن أن عليه  
 الحج ثم طهر عهده ما أحصر فلا قضاء عليه كما صرح به البرزوي وصاحب كشف الاسرار لكن  
 ذكر الشروحي في النهاية شرح الهداية ان اللطاف في الجمع يلزمه الماضي فيه والقضاء لو أنفسه  
 واحتلوا في القضاء لو أحصر ثم تحلل فيه لا يلزمه القضاء لانه صرح وجه من الاحرام والانتح  
 لروم القضاء لان الاحرام في الاصل لازم والتحال يدفع الحرج والمنفعة وبما ورد في  
 صفة الماروم معتبرة

من أهل السموات  
 والارضين وعليهم  
 يا أرحم الراحمين (اللهم)  
 أحسن عاقبتنا في الآخرة  
 كلها وأجرا من نعيم الدنيا  
 وعذاب الآخرة (اللهم)  
 أعني على عورات الموت وعلى  
 سكرات الموت وموتهم على  
 حتى لا أجدها كرا ولا عا  
 ولا الما والفتى حجة الايمان  
 عند الممات (اللهم) أعني  
 على الموت وسكرته وعلى  
 القبر ووحشته وعلى يوم  
 القيامة ودورته وعلى  
 الميزان ونقطة وعلى  
 الصراط وزنه (اللهم)  
 ارحم غريبي في الدنيا  
 وتصرعي عند الموت  
 ووحدي في القبر ومقامي  
 بين يديك وتوفني عند  
 منتهى أجلي

### باب الصلوات

هو يتبع الناموس وكالهوت على ما في الناموس (فانت الحج هو الذي أحرم به ثم فاته الوقت  
 بعمرته ولم يدرك شأنا منه) أي من زمن الوقوف ومكانه (ولو ساعا لطيفة) أي لغوية لا عرفية (ولو  
 أدرك ساعا من وقته) أي مع مكانه (نهارا) أي بعد زوال عرفة (أو ليلا) أي كسلة المرثفة الى  
 طلوع فجرها (فقد تم حجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر فقد

أدرك الحج رواه الطبراني بسند حسن عن ابن عباس فكان الأولى للمصنف أن يقول فقد  
أدرك حجبه لأنه لا يتم الأبركة الثاني وهو طواف الزيارة جامعاً إلا أن يحاول ويرى أن مراده  
بالتمام تسوره واحتماله وبأن قوله (وأمن الفوات والفساد) عطف بنفسه لما قبله ولذا قال  
الشيخ عمر النسي رحمه الله في تفسيره قد تم حجّه أي أمن الفوات فإنه لم يبق عليه ركعتان  
إلا الطواف بالبيت وذلك لا يقوت أي لأن جميع العمر وقتّه والأفقد يتحقق الفوات بالموت وقد  
يقال لا يقوت به أيضاً إذ جوزوا تاركه كيدته هذا وقد وقع في عبارتهم تم حجّه أيضاً فحجهم وإذا  
قال ابن الهمام لا شك أنه ليس التمام باعتبار عدم بقائه شيء عليه فهو باعتبار أن من الفساد  
والفوات (ثم إذا فاته الوقوف بهذر) وهو ظاهر أنه لا حرج عليه (أو غير عذر) أي مع أنه آثم  
(ستقطعه من أفعال الحج) أي بقيتها (وعليه أن يتحلل بأفعال العمرة صورة) عند أبي حنيفة ومحمد  
كما سيأتي. يانه (فيطوف ويسعى ثم يحاق أو يقصر إن كان) أي الثالث (مفرداً) أي بالحج  
(وعليه قضاء الحج من قابل) أي عام آت (ولا عمرة عليه ولا دم) أي بخلاف المحصر وقال الحسن  
ابن زياد عليه السلام وأشار في شرح السكزالي استحباب الدم للفائت عندنا (ولا طواف للصدر)  
أي عليه اتفاقاً (وإن كان) أي الفائت (فأرنا) أي فينظر (فأنه إن كان قد طاف لعمرة قبل  
الفوات فهو كالمفرد) أي لأنه إذا ما ركنه أخرج من عهدهما (وإن لم يطاف لهما) أي قبل الفوات  
(فأنه يطوف ولا عمرة) ويسعى لهما ثم يطوف طوافاً آخر لفوات الحج ويسعى له ويحلق وقد  
بطل عنه دم القران) أي لأنه دم شكره مرتب على توفيق الجمع بين العبارتين (وعليه قضاء حجة  
لا غير) أي لفراغ ذمته من أحرام عمرته (وإن كان) أي الفائت (ممتعاً بطل عنه) أي لأن  
شرطه وجود حجه في سنة عمرته (وسقط عنه دمه) لما سبق وجهه (وإن ساقه) أي الهدى (معه  
يقول به ما شاء) أي إن كان الهدى لفته به بخلاف ما إذا كان هديه تطوعاً كما لا يخفى (وعليه  
قضاء حجة فقط) أي لفرغه عن عمرته بالسكاية إن لم يسق وفي الجملة إن ساق (ويقطع القارن) أي  
الفائت (التلبية إذا أخذ في الطواف الذي يتحلل به) لأنه لفائت وقت تلييته بأول رمي  
الحصاة صار كأن طوافه هذا أقام مقام بقية أفعال حجه ولا يقطع عند طواف عمرته لأنه في حكم  
إنشاء أفعال حجه وكان حقه التقديم إلا أنه أضرورة الفوات ثم أعلم أن أصحابنا اختلفوا فيما  
يتحلل به فائت الحج أنه يلزمه ذلك بأحرام الحج أو بأحرام العمرة فقال أبو حنيفة ومحمد وبأحرام  
الحج وقال أبو يوسف بأحرام العمرة ويقلب أحرامه عمرة وقال لا يقلب والمؤدى ليس بأفعال  
العمرة حقيقة بل مثل أفعال العمرة تؤدى بأحرام الحجة وهذا معنى قول المصنف صورة قيساً سبق  
قد بر والدليل على صحة ما ذكره قوله (ولو جامع الفائت قبل طوافه) أي الذي يتحلل به مع السعي  
بعده (فليس عليه قضاء العمرة التي يتحلل بها) أي اتفاقاً فهذا دليل على أن المؤدى ليس بأفعال  
العمرة حقيقة فتقوله (لأنها ليست بعمرة) ليس على ظاهره بل معناه أن أفعالها ليست بأفعال  
العمرة حقيقة بل صورة كما بينه بقوله (انما هي مثل أفعالها) ومن الدليل أيضاً على صحة قوله ما  
إن فائت الحج لو كان من أهل مكة يتحلل بالطواف كما يتحلل أهل الآفاق ولا يلزمه الخروج إلى  
الحل ولو أنقلب أحرامه أحرام عمرة وصار معقر الزمة والخروج إلى الحل كذا ذكره وفيه بحث  
ظاهر على ما لا يخفى ثم عمدة الخلاف تظهر فيما إذا فاته الحج فأهل بمحجة أخرى يحل بأفعال العمرة

على شهادة أن لا إله إلا الله  
وأن محمداً رسول الله  
وأبجعله آخر كلامي في  
الدينا (اللهم) اني أسألك  
عيشة نعمة وميتة سوية  
ومرّة غير مخزى ولا فاضح  
(اللهم) اجعل حبك أحب  
الاشياء الى واجعل  
خشيتك أخوف الاشياء  
عندي واقطع عني حاجات  
الدينا بالثبوت والى اتفاقك  
وإذا قرئت أعين أهل الدينا  
مسن ديباهم فأقر عيني  
بعبادتك (اللهم) اني أسألك  
الصحة والسلامة والعفة  
والامانة وحسن الخلق  
والرضا بالقدر (اللهم) اني  
أعوذ بك من يوم السوء  
ومن ساعة السوء ومن

من الأولى ويرفض الأخرى عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف إحدى في الأخرى لأنه محرم بالعمرة  
 أعضاء الميراثية وعبد محمد لا يفتح إعرامه بالثاني (ولو أهل القنات بجمعة أخرى قبل الخروج من  
 الأولى فإن كان يتوهم به) كان الاستحصر والإلهاء وإن يقال فإن نوى به (قضاء القنات فهي حتى) أي  
 بعينها وتقف سيرها قوله (ولا يلزمه هذا الإيهام) أي سوى التي هو فيها يستحيل بالطول والمدة  
 والسعي كالأول لم يلزم به (ونقته) أي بالثانية (لعمري) أي لا اعتبار بها (وعليه قضاء الأولى لا غير)  
 أي لكون الثانية لعمري (وإن نوى به) أي بإجلاؤه (بجمعة أخرى يرفضها) أي أظنه (ويحصل أفعال  
 العمرة) لما تقدم مع ما به من الخلاف (وعليه قضاء بجمعة وعمرة ودم) أي عمدة أبي حنيفة  
 بخلافهما لما تقدم معهما (ولو أهل) أي القنات بجمعة (بعمرة رفضها) وهذا بالإطلاق لا يمنع  
 بين العمرتين إعراماً على قول أبي يوسف وعلاء قوله ما (وعليه قضاءهما والدم والحج) أي  
 قضاؤهما أيضاً بالاتفاق (ومن أعمال بجمعتين ثم قلناه الوقوف تحالي بعمرة واحدة) أي لا بعمرتين كما  
 هو ظاهر القياس (وعليه ما مر) أي من قضاها بالدم والحج (ولو أن الساعات لم يعمل) أي  
 ما فعل العمرة (وإذا محرم ما إلى قابل فتح بذلك الإعرام لم يصح حجه ومن أجل جمعة بجمعة) أي  
 قبل الوقوف كما يدل عليه قوله (ثم قلناه الحج) أي الوقوف كما في نسخة (عليه دم الجماعة ويحل  
 بأفعال العمرة ولو حج) أي إذا أتت من قابل (قضاء) أي بجمعة واحدة (أي بالجماع) (ليكن عليه  
 الإقضاء بجمعة واحدة) أي كمن أفسده ودمه بالجماع ثم فيها وأفسده فانه لا يجب عليه الإقضاء بدم  
 واحد وليس عليه كفارة أخرى لأنه يوم القضاء كالأبني (ولو قدم محرم بجمعة فطاف بالقدوم  
 وسعى ثم فاته الحج) أي بدونه الوقوف (وعليه أن يحل بأفعال العمرة) أي من طواف قبر فرس لولاء  
 وسعى آخر به لهما (ولا يكفيه طواف الحجة الأولى) (أرفع نعت للمضاف) (ولا السعي) أي ولا  
 يكفيه السعي المتوهم (في التحال) أي في الخروج عن إعرام جمعة حتى لو كان قاروا بالجمعة  
 بجماها لا يجب قضاء عمرته رأتى قرنهما لا يقدأهما (ولو أن قاروا بطواف لعمرة فقفها بالحج  
 وجابح) الأولى أن يقول جامع وسعى وهو يطوف بعد لعمرة القران ولا لعمرة التي يتصل بها  
 (قوله) أي بعض في العمرتين وعليه ما بالجماع وقضاء عمرة القران) أي لأنه أفسدها ولا يجب  
 عليه قضاء التي يتصل بها (وقائت الحج لا يكون محصراً) أي لا حقيقة ولا حكا (ولا يحل بيعه  
 الهدى) أي بل عليه أن يحل بأفعال العمرة (والعمرة لا تنوت) أي بالاجماع لأنها غير موقنة  
 (فصل الأسبب في الموجبة لقضاء الحج) وأربعة (القنات) أي قرب الوقوف (والاجتماع)  
 أي عن الوقوف فإنه في حكم القنات ولو كان فرق بينهما في حقيقة بقبه الحال عن إعرامهما  
 (والإفناء) أي بالجماع ولو كان يلزمه إتيان بقبه أفعال الحج (والرفض) أي رفض إعرام الحج  
 به إعرامه به سبباً فإنه يجب عليه قضاء الثاني بالاتفاق وزاد في الكبير وتحليل الرجل زوجته  
 أو أمته أو عبده أي إذا أحرما بالحج على تفصيل ما سبق ثم قال ويلحق بها دخول مكة بغير إعرام  
 أي فإنه يجب عليه إعرام أحد التسيكين منهما الحج أو العمرة ولو لم هذا وجه الإطلاق حيث  
 لا يجب عليه تعيين الحج لكن في إطلاق القضاء عليه به الجملة لأن القضاء فرع نوت الإعرام إذا  
 لا يشترط لسقوط القضاء إعرامه من حيث أحرما أو لا ولا من الميثاق وإما يجب الإعرام من  
 الميثاق مطلقاً ثم هذه الأسباب الأربعة موجبة لقضاء العمرة إلا أن القنات لو قدم فهو في حقها

صاحب الدعوة ومن جاز  
 الدعوة (اللهم) أحلف في  
 شكركم وأرجعتني صبوراً  
 واجهاني في عيني سيراوي  
 أعين الناس تكبيراً (اللهم)  
 إلى أسأل الله بسمك الطيب  
 الطاهر المساركة الأحب  
 إليك الذي أداه صبت به  
 أحييت وإذا سئلت به  
 أعطيت وإذا استرحت به  
 رحمت وإذا استقرحت به  
 فرحت أن تعذني من الكفر  
 والفسق والقيلة والدلة  
 والعدلة وكافة الأمراض  
 والأمراض وسائر الأسقام  
 والآلام ومن قننة النساء  
 ومن النفس والشيطان ومن  
 منة الدنيا ومن القسوق  
 والشقاق والفتاق ومن  
 الاخلاق

لان جميع العمر وقتها (وحكم فوات الحج عن العمر) أي بعد انقضاءه قبل تحقق ادائه (انه اذا مات من عليه الحج) أي فلا يتناول عن أحد الوجوه الثلاثة (ان أوصى بالاجحاج عنه) أي على الوجه الذي يأتي تفصيله (يحيى عنه) أي بشرطه (ويستقط به عنه الفرض) أي اجاعا (وان لم يوص به) أي مطلقا أو بصفة غير صحيحة (اثم) أي تحقق اثم ترك حجة وبقي في ذمته فهو تحت حكم الله ومشيئته باعتبار خفرتة وعقوبته وهذا اذا لم يحج عنه أحد من غير وصيته (وان تبرع عنه الورثة) أي من ماله أو من عندهم فالاجنبى في حكمهم (تجزئه) أي هذه الحجة عما في ذمته (ان شاء الله تعالى) اعلم ان من عليه الحج اذا مات من غير وصية يأثم بلا خلاف أما على القول بالوجوب على الفور فلا اشكال وأما على القول بالوجوب على التراخي فان الوجوب يتضح عليه آخر العمر في وقت يحتمل الحج وحرم عليه التأخير فيجب عليه ان يفعل ان كان قادرا وان كان عاجزا عن الفعل بنفسه يجوز امتعه راو يمكنه الاداء بآلية غيره من باب نفسه بالوصية فيجب عليه ان يوصى به فان لم يوصى به حتى مات اثم بقويته الفرض عن وقته مع امكان الاداء في الجملة فيما ثم لكن يستقط عنه في حق أحكام الدنيا حتى لا يلزم الوراثة الحج من تركه وان أحب الوارث ان يحج عنه حج قال الامام الاعظم وارجو ان يجوز له ذلك ان شاء الله تبارك وتعالى

### باب الحج عن الغير \*

اعلم ان الاصل في هذا ان الانسان ان يجعل ثواب عمله لغيره من الاموات والاحياء حجا أو صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كالأدلة القرآن وسائر الاذكار فاذا فعل شيئا من هذا وجعل ثوابه لغيره جاز بلا شبهة ويصل اليه عند أهل السنة والجماعة لكن الاستحباب لا يصح عندنا في باب الحج على ما سرح به في التمهيد وكذا سرح بعدم الجواز في الوقاية وجميع البحرين والمختار والمجيب قال الزيلعي وكره الجعل ان وجد في موهراده به ضرب الامام الجعل على الناس للذين يخرجون الى الجهاد لانه يشبه الاجر على الطاعة فحققة حرام فيكره ما أشبهه فقد صرح ابن الهمام بأن حقيقة الاجرة على الطاعة حرام فمأشبهها مكره وعلاه العيني بان الجهة ادعى الله تعالى فلا يجوز أخذ الاجرة عليه فاذا انقضت اجرة كان حراما واذا أشبهها كان مكرها وهو الى الحرام أقرب انتهى وقال مالك والشافعي يجوز ذلك في الصدقة والعبادة المالية وفي الحج ولا يجوز في غيرهما من الطاعات كالصلاة والصوم وقراءة القرآن وغيره ولنا ما روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي أبوان ابرههما حال حياتهما فكيف ابرهما بعدة وتهما فقال له عليه الصلاة والسلام ان من البر بعد البر ان تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك ورواه الدارقطني وعن علي رضي الله تعالى عنه صر فوهم من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد احدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعد الاموات ورواه الدارقطني وعن أنس رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما تصدق عن موتانا ونحج عنهم ونذرهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل اليهم ويقرعون به كما يشرح أخذكم بالطبق اذا أهدى اليه رواء أبو حفص الكبير العكبري وعنه عليه الصلاة والسلام انه لم يرض بكبشين أحدهما عن نفسه والا تنزع عن أمته ورواه الشيخان أثنى جليل ثوابه لأمته وهذا

ومن السبعة والرباه والشرك  
(اللهم) اني أسألك فواتح  
الخير وشوائمها وهوامها  
وأولها وآخرها وظواهرها  
وباطنها والدرجات العلى  
آمين (اللهم) اني أسألك  
فرجا قريبا ونصرا عزيزا  
وصبرا جديلا وقصصا مدينا  
وعلمنا كثيرا نافعا ورزقا  
واسعا مباركا في عافية بلا  
بلاء ونسألك العافية من  
ككل بلية ونسألك تمام  
العافية ونسألك وجود  
العافية في صحة بلا مرض  
ونسألك الغنى عن شئ  
الناس ونسألك انقضاء  
الاجتناد والادخال ولا قوة  
الا بالله العلى العظيم

فعلم منه صلى الله عليه وسلم ان الانسان يتعمه عمل غيره والاقتداء به هو الاستمسالة بالمعروف  
 الوقتي وأما قوله تعالى وان ليس للانسان الاماني نفسه معان كثيرة ليس هنا يعمل بسطها فيقال  
 المسبب (اعلم ان كل من وجب عليه الحج) أي حجه الاسلام والقضاء أو المأدب وهو قادر على  
 الاداء بنفسه وحسنه الموت أو خافه يجب عليه الوصية بالايجاج عنه بعد موته فان قدر عليه  
 أولا (ويجزى الاداء بنفسه) أي بعده (يجب عليه الاجاج) أي بان يحج عنه في حال حياته  
 أو بعد مماته (ان شرط) أي قصر (في التأخير بان وجب عليه فلم يخرج اليه في عامه) ربه الاية  
 الى ان وجوب الايصاء اعيايتعلق من لم يحج بعد الوضوب اذ لم يخرج الى الحج حتى مات فاما من  
 وجب عليه الحج خرج من عامه فئات في الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يخرج بعد  
 الاجباب ولم يهجر في هذا الباب كذا في التبيين والفناوي السراجية قال ابن الهمام وعدا  
 قد حسن وتفضل مستحسن يبدى ان يحفظ (وان مات قبل التمكن من ادائه سقط عنه الحج)  
 أي وجوب فعله في الجملة ولو لم يحصل شروط البقية (ولا تجب عليه الوصية به) أي بالايجاج عنه  
 بعد موته في كتاب رجة الامة في اختلاف الائمة من رجه الحج فلم يحج حتى مات قبل التمكن من  
 ادائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وان مات بعد التمكن لم يسقط عنه الثاني وأجده هذا في  
 أطلق فيما سبق قوله ويجزى عنه بقوله (ويجزي عن الجبر بالموت والحبس والمعم) أي ويجزى عنهم ما  
 بالاكراه (والمرض الذي لا يرجى زواله) أي كالزمن والفاصل (وذهاب البصر) أي بان صار أعمى  
 (والعرج) بفتح عين (والهرم) بفتح هاء أي الكبر أي الذي لا يقدر على الاستمسالة معه (وعدم  
 المحرم) أي بالنسبة الى المرأة (وعدم أمن الطريق) أي باعتسار العلبة (كل ذلك اذا استمر الى  
 الموت) والحاصل ان وجوب الايصاء اعيايتثبت ابتداء اذا كان صحيح البدن عند أبي حنيفة على  
 الصحيح من لم يكن صحيح البدن لا يتعاق به وجوب الايصاء فلا يجب عليه الاجاج وعندهما اذا  
 كان له مال تعلق به وان كان زمانا ومفلاجا على ما سبق من أن الثمرات اعمد ما يصح الجوارح  
 خلافا لها وقد تقدم في باب شرائط الحج من ان قوله ما رواه الحسن عنه قال ابن الهمام وهي  
 أوجه واختارها الكرماني

• (فصل في شرائط جواز الاجاج) أي مطلقا (والسبابة من صحة الاسلام) أي خاصة وجلتها  
 عشرون (الاقول وجوب الحج) أي بالمال (فلو أضح فقيرا وغيره من لم يجب عليه الحج عن المرض)  
 أي عن فرضه وهو معلق بأصح (لم يجوز حج غيره عنه) أي عن فرضه (وان وجب بعد ذلك) لان  
 السبابة السابقة لا تجزى عن وجوب العبادة اللاحقة ثم ما ذكره اعمامه وشرط وجوب الحج  
 لاشترط جواز الاجاج وكذا قوله في الكبير ومن ان يكون له مال يجب به الحج فالظاهر ان يقال  
 ومنها أو الاول ان يكون له مال يحج عنه ويتمرج عليه حينئذ ان يقال فلو كان فقيرا صحيح البدن  
 لا يجوز حج غيره عنه فربما يجادل وجهه فلا ان دام به الفقر الى ان يموت لان المال شرط  
 الوجوب فان من لا مال له لا وجوب عليه فلا ينوب عنه غيره في اداء الحج الواجب ولا واجب  
 كذا في البسدافع والحاوي وقد قال صاحب السراج الوهاج في قول من قال ولو حج على الفقر  
 فدام به الفقر الى ان يموت لم يجزه الحج أراد بذلك من كان له مال ثم افقر والا فقير لا يحج عليه  
 انتهى وهو تقييد كما لا يخفى (الثاني المجز المستدام من وقت الاجاج الى وقت الموت) أي فان

(الله - م) الى أسألت أن  
 تجعل سلمي اليك البرل  
 ومهر راجي اليك التواضع  
 والتذلل وانصني من  
 حضرة نك رفة يضحك  
 سها عساوالة البز ويقصر  
 نعمت اغلو العالي حتى ارتقى  
 اليك مرتقا تطلني فيه  
 الهمم العلبة وتنقاد الى  
 النجوم الایة وكفى  
 بفانسة من نورك تكشف  
 عن كل مستور وتجيبني  
 عن كل حاسد مرور وروب  
 لي خلاقا أسع به كل خلق  
 واقضى به كل حق كما رست  
 كل نبي رجة وعلماء سبحانك  
 لا اله الا انت صعدت  
 له طمعتك الجبارة وتنعمت  
 بذكره الشفاء يا حي يا قيوم  
 يا ذا الجلال والاكرام  
 (الهمم) الى أسألك أن تسأل  
 ما يبطون



زال قبل الموت لم يجز حج غيره عنه فرضا (فلو أخرج المذنب) أى كالمرضى سواء برجى برؤه أم لا  
 وكالمحبوس (كان أمسه) أى أمره وقوع حج غيره عنه (موقوفان استمر عذرهم) أى عما يمنعه عن  
 ادائه بنفسه (الى الموت) أى بان مات وهو مريض أو محبوس (جازوان زال عذرهم) أى  
 بزوال حبسه أو برئته من مرضه ونحوه قبل الموت فى وقت يمكن له أن يؤديه بنفسه (وجب عليه  
 الاداء بنفسه) أى المباشرة بفعله (وظهرت نفقة الاول) وهذا أولى من عبارته فى الكبير لم يجز  
 حج غيره فتأمل ثم المرأة إذا لم تجدهم حراما ولا زوجا لا يخرج الى الحج الى أن يبلغ الوقت الذى ينجز  
 عن الحج فحينئذ تبعث من يحج عنها أما قبل ذلك فلا يجوز له وهم وجود المحرم فان بعثت رجلا  
 ان دام عدم المحرم الى ان مات فذلك جائز كالريض وفى شرح التنايه للبرخندى قال الامام  
 أبو بكر محمد بن الفضل اذا لم تجدهم ماتت من يحج عنها فان دام عدم المحرم الى موته فذلك جائز  
 وقبل لا يجوز لها ذلك اتوهم وجود المحرم بمعنى الزوج أو ظهروا أمر آخر والله أعلم وهذا كما  
 مبنى على ان عدم هذه الاعذار ليست من شرائط الوجوب بل من شرائط الاداء أو ما قوله  
 فى الكبير والاحتجاج عن الزمن والاعنى على أصل أى حنيفة جائز لان الزمان والعمى لا يرجى  
 زوالهما عادة فوجد الشرط وهو العجز المستند الى وقت المزمع كذا فى البدائع فشكل لان  
 سلامة البدن شرط الوجوب على الصحيح من مذهب أبى حنيفة فلا يجب الاحتجاج بلا شبهة وأما  
 نقله عما فى الفتح بقوله ولو أجزوا عنهم يعمى الزمن والاعنى والمأخذ والمأخوذ ونحوهم وهم  
 آيسون من الاداء بالبدن ثم صحوا ووجب عليهم الاداء بانفسهم وظهرت نفقة الاول فلا اشكال  
 فيه على كل قول فتأمل (الثالث وجود العذر قبل الاحتجاج) وفيه ان هذا الشرط مثله ما قبله (فجر  
 أجمع صحيح) أى غيره (ثم يجوز لا يميز به) أى كافى قاضيهان والخلاصة قال ابن الهمام وهو صحيح لانه  
 أدى قبل وجوب سبب الرخصة (الرابع الامر) أى بالحج (فلا يجوز حج غيره عنه بغير أمره ان  
 أوصى به) أى بالحج عنه فان أوصى بأن يحج عنه عنه فقط وعنه أجنبى أو وارث لم يجز (وان لم  
 يوص به) أى بالاحتجاج (قبر عنه الوارث) وكذا من هم أهل التبرع ونحوه (الحج) أى الوارث  
 ونحوه (بنفسه) أى عنه (أو أخرج عنه غيره جاز) أى ذلك التبرع أو الحج أو الاحتجاج أو ما ذكر  
 جبهه والمعنى جاز عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قاله فى الكبير وحاصله ان ما سبق يحكم  
 لجواز البتة وهذا مقيد بالمشيئة فى منسك السر وجى لو مات رجل بعد وجوب الحج ولم يوص  
 به فحج رجل عنه أوجب عن أبيه أو أمه عن حجة الاسلام من غير وصية قال أبو حنيفة يجوز به ان  
 شاء الله تعالى وبعد الوصية قال يجوز به من غير مشيئة أى من غير ذكر المشيئة وقيد الاستثنائية  
 (الخامس عدم اشتراط الاجرة) أى على الصحيح كما سبق اليه القلوبى فان شرط وقع الحج عن  
 الحاج دون الأمر وهذا الشرط أعنى عدم جواز الاستئجار عليه مذكو فى عامة الكتب  
 كالهداية والقدرى والكافى والكثير وغيرهما يفسر عدوا صرح فى المهاج فقال ولا يجوز  
 الاستئجار على الحج عنه ومصورته كما قال المصنف (فلو استأجر رجلا بان قال له استأجرتك على ان  
 تنح عني ~~بكذا~~ لا يجوز حج عنه) زادنى الكافى ولا يقع حجة الاسلام عن المأمور (وان قال  
 أمرتك ان تنح عني من غير ذكر الاجارة يجوز) قال ابن الهمام فى فتاوى قاضيهان من قوله  
 اذا استأجر المحبوس رجلا يحج عنه حجة الاسلام جازت الحجة عن المحبوس اذا مات فى الحبس

عبادك انما من ضغن وتفرع  
 ما فى صدورهم لناس غل  
 وتعمو ما فى قلوبهم لناس  
 حقد وان كان لا بد من  
 عبادك فبنا غل أو غش  
 أو حقد فانزع ذلك كله من  
 قلوبنا وابذل ذلك كله محبة  
 ومودة ورأفة ورحمة  
 واجعلنا فى محبتك اخوانا  
 وعلى التقوى والخير  
 اعوانا واجعلنا من يعنوا  
 ويعنى عنه ولا تنجز لنا من  
 يبادر الى الانتقام اذا وجد  
 اليه الفرصة ولا من ينتهز  
 العاقبة اذا أصاب اليها  
 المقدرة وجنبنا من الشقاق  
 والنفاق وسوء الاخلاق  
 واصفح عنا صغائرنا  
 واعنا على الصغائر الجليل  
 الذى أمرتنا ان



والاجير أجره في طاهر الرواية مشكل لا يجرم ان المدي في الكفاي للعاكم أبي الفضل في هذه  
المسئلة ولواذقه من نفسه هي العبارة المحررة وزاد ابضا حيا في المبسوط وقال وهذه النفقة  
ليس يستحقها بطريق العرض بل بطريق الكفاية انتهى فتعين انه انما عمده أجيرا مجازا لا مرامدا  
لكن ما ذكر في كتاب آداب المفتين لا يجوز الاستنجار على الحج فان فعل باز وله نفقة مشكك  
لا يقبل هذا التأويل ويمكن أن يقال انه نفقة التسجبة بدكر الاستنجار وبيد الامر بأداء الحج  
عنه فيصح وقد صرح به ذا التماسل الكرمانى فقال لانه اذا انسدت الاجارة بقي الامر بأداء  
الحج عنه فوجب نفقة مثله وفي السكابة لو استأجر الحج عنه من المقات وقع الحج عن المجبور  
عنه في رواية الاصل عن أبي حنيفة انتهى وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو المذهب  
والله أعلم (السادس ان يحج عمال المجبور عنه) أي الميت (فان تبرع الحاج عنه بماله نفسه  
لم يجز) أي عنه حتى يحج عماله والعقبر في الثمان يكون أكثر النفقة من مال الأمر والقياس  
بكون الكل من ماله الا ان في الترام ذلك حرجا عينافا سقط اعتبار القليل استخفا ما ولا يقال  
(وان اتفق أكثر النفقة من مال الأمر والاقل من ماله يجوز وان اتفق الكل أو الاكثرون  
مال نفسه ان كان في المال المدفوع اليه وفاء) أي لحجه (يرجع فيه) أي لانه قد يدين بالاتفاق  
من مال نفسه لبيعة الحاجة ولا يكون المال حاضرا فيجوز ذلك كما قاله ابن الهمام (ويجوز به  
وان لم يكن فيه وفاء بالنفقة فالحكم لا ذكر فان كان الاكثرون مال الميت جاز والافلا) ففي  
فاضيحان اذا لم يكن مال الميت فانفق من مال نفسه فان كان أكثر النفقة من مال الميت فهو  
جاز والافه وضامن وفي الكرمانى ان اتقص المال عن نفقة الطريق فاستدان وأتفق من مال  
نفسه ان كان معظم النفقة من مال الميت فهو جاز والافه وضامن وفي خزانة الاكمل لو ضايت  
النفقة في الطريق لحج المأمور عن الميت من مال نفسه فانه تطوع للميت ولا يرجع بالنفقة على  
أحد (ولو حج عنه ابنه) أي مثلا والافكذ حكم بشفية ورثته (من ماله) أي من مال نفسه (ليرجع  
في المركة جاز) أي ان أوصى بان يحج عنه (ولو حج لا يرجع لم يجز وان أمره الميت) أي بان يحج  
عنه من ماله بغير رجوعه ففي خزانة الاكمل لو حج الوارث عن الميت على أن لا يرجع في الزكوة لم يقع  
عن الميت عن فرضه وان أمره الميت عدا وفي فاضيحان اذا أوصى بان يحج عنه فاج عنه الوارث  
من مال نفسه ليرجع من مال الميت جاز وله ان يرجع من مال الميت ولو فعل ذلك أجنبي لا يرجع  
ولو أوصى بان يحج عنه فاج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام  
انتهى وفيه بحث لا يخفى (ولو خلط النفقة) أي من مال الميت (بمال نفسه يضمن) أي النفقة  
الخلوطة (وان حج وأتفق) أي من مال نفسه (جاز) أي حجه عنه (ورئى من الضمان) أي باخاقه  
ولم يتوقف على رامة الورثة قال الطرابلسى لو أخذ مال الميت وخلط بماله نفسه وجع عنه وأتفق  
خمسائة درهم قال محمد يجوز الحج عن الميت ولا ضمان عليه بالخلط ولو اتجر عن الميت أي  
من غير خلط بماله نفسه (ورجحه به يجز به الحجة) أي ويدفع الزبارة الى الورثة لكن في الكرمانى  
وان أخذ الدرهم ليحج عنه ما اشتريه امتناعا لتجارة قال هذا رجل خائن لا يجوز ويكون  
الشراء لنفسه والحج عن نفسه ره رضامن انتهى وموخراب باطلاقة لما في منك اغارسي لو  
أخذ المال واتجر ورشح فيه رجح عن الميت قال أبو حنيفة يجز به حجة ره قول أبي يوسف وقال

نصفه وأله منا الادب بين  
يديك والزمنا التسليم لا مركة  
والخضوع اليك والتوكل في  
كل الاحوال عليك (اللهم)  
لا تدع لنا ذنبنا الاغمرته  
ولا حما الا فرجه ولا كربا  
الا نفسه ولا ضررا  
الا كسفته ولا دينا  
الا قضته ولا قسما لا وقته  
ولا ورا الا اصفته ولا  
ضمة الا قوته ولا آلا  
الا باغته ولا عملا الا قبلته  
ولا رزقا الا بسطته ولا خلا  
الاسدته ولا عيبا الا سترته  
ولا مافرا الا سلمته ورددته  
ولا كسيرا الا جبرته ولا  
أودا الا ثقته ولا صدرا  
الا شريحته ولا ضيقا  
الا فضته

محمد يضمن جميع المال للميت والحج عن نفسه وفي المحيط ولو اشترى به امته عالة نفسه للتجارة ورجع  
بمثله عن الميت يرد النفقة والحج عن نفسه ذكره في المنتقى وفيه ايماء الى الفرق بين من يشترى  
به التجارة ستاعا لنفسه ونفعا للمال الميت تبرع بالكن روى هشام عن أبي يوسف قال يتصدق  
بالرجوع وقد أجزأت الحجة عن الميت في قول أبي حنيفة وهو الاصح كمالو خطها بدراهم نفسه حتى  
صاروا مائة مائة حج عن الميت وفي قول الرجوع له هذا وفي الكرماني ذكر الفقيه أبو الليث في فتاويه  
وفي النوازل سئل بعضهم عن الرجل يأخذ الدراهم ليحج عن الميت فانفق من هذه الدراهم قبل  
الخروج قل أو أكثر صاروا للمال فان حج كان ذلك عن نفسه وحج الميت على حاله (السابع ان  
يحجج را كما ان اتسع المال) أي ثلثه (فلو حج ماشيا ولو بأمره) أي بالحج ماشيا (يضمن النفقة  
وكذا الولم بأمره) أي وحج المأمور ماشيا (وأما من مؤنة الكراهة لنفسه) أي فانه يضمن النفقة  
ويحجج عنه را كالألف نفقة الركوب أكثر فكان الثواب أو فزوكذا قال محمد ان حج على حمار ركوبه  
والجرا أفضل كذا عالة المصنف في الكبير والاطهر ان كراهته لكونه غير محتمل ان يركب العبد  
أو لانه على خلاف السنة بقريته قوله والجمل أفضل لالكون نفقة ركوبه أكثر فانه قد يكون  
نفقة ركوب الحمار أو فزرم العبرة في الركوب والمشى لا أكثر فلو قطع أكثر الطريق ماشيا فهو  
كقطع الكل ماشيا وركوب الاكثر ركوب الكل ثم عدم الجواز ماشيا على الاتفاق محمول على  
ما اذا اتسعت النفقة للركوب كما أشار اليه بقوله (وان ضاقت النفقة عن الركوب) أي بان كان  
ثلث ماله لا يبلغ الآن يحجج ماشيا (فحج عنه ماشيا بآجاز) لكن لو قال رجل أنا حج عنه من بلده  
ماشيا روى عن محمد لا يجوز به ويحجج عنه من حيث يبلغ را بكاء وروى الحسن عن أبي حنيفة ان  
أججوا عنه من بلده ماشيا بآجاز وان أججوا عنه من حيث يبلغ را بكاء جاز واهل وجهه الاول زيادة  
كمية المسافة ووجه الثاني فضيلة الكيفية (ولو أوصى ان يعطى بغيره هذا) أي بغيره وخصوصه  
(رجلا) أي ولو غير معين (يحجج عنه فأكراه الرجل) أي أعطاه بالكره والاجرة (وأنفق الكراه  
على نفسه) أي في الطريق (ويحج ماشيا بآجاز) أي عن الميت استحسانا قال الطرابلسي وهو الاصح  
وقال ابن الهمام وهو المختار ثم يرد البعير الى ورثة الميت قال أبو الليث في النوازل وعذري ان  
الحج عن نفسه وهو ضمان نقصان البعير الا ان يكون الميت فوض اليه ذلك (الثامن ان يحجج  
عنه من وطنه ان اتسع الثلث) أي ثلث مال الميت (وان لم يتسع) أي الثلث (يحجج عنه من حيث  
يلبغ) أي استحسانا (وان لم يكن) أي ان يحجج عنه ثلث ماله (من مكان بطلت الوصية) واهل  
المكان مقيدين بما قبل المواقيت والافساد في شيء يمكن ان يحجج عنه من مكة وكذا الحكم اذا  
أوصى ان يحجج عنه بماله وسمى مبلغه فانه ان كان يبلغ ان يحجج عنه من بلده حج عنه منه والافق  
حيث يبلغ (ومن خرج) أي بنفسه (حاجا) أي سريدا للرجوع لا قاصدا للغير كالتجارة ونحوها  
(فمات في الطريق وأوصى ان يحجج عنه يبعث عنه من وطنه) أي عند أبي حنيفة وعندهما من  
حيث مات على ما في الجامع الصغير وفي شرح جامع الكبير ولو خرج ومات فان عين مكانا يبعث  
من الموضوعين المعه ودين وهو مكان الموت أو بلده لا غير يحجج عنه منه والافق موضع الموت  
استحسنه أنا وفي القياس من بلده وقال شمس الأئمة اذا كان غنيا حين خرج وأطلق ان يحجج عنه  
يحجج عنه من وطنه وان صار غنيا في المكان الذي مات فيه يحجج عنه من ذلك الموضع وكذا اذا

ولا يشك كل الأوضحة ولا  
شأننا لأصلحته ولا يسرا  
الأئمة ولا عسر الأرائه  
ولا عطاء الأجزاء ولا يتبعها  
الاكفاته ولا ميتا الارحمة  
ولا نظام الاقصته ولا  
خاسدا لا دفعته ولا أمرا  
الاؤلية ولا ضالة الا  
ردتها ولا حاجة من حوائج  
الدنيا والاخرة يكون لان  
فيها رضا ولنا فيها صلاح  
الاقتضيتها وأعنت على  
قضاء ما يتيسر من ذلك في عافية  
بلا بلاء وسعادة بلا شقاء  
ناظرهم الراحمين (فصل)  
في ذكر فضل حجة الجمعة وما  
قاله العلماء في ذلك (اعلم ان

خرج للحج عند أبي حنيفة وقال لا يحج عنه من حيث بلغ ولو خرج للحج ثم أقام في بعض البلاد  
 حتى تحولت السنة ثم أوصى بالحج مطلقا يحج عنه من بلده اتفاقا وفي شرح الجامع انما يخيان  
 لو خرج لغير سفر الحج كالتجارة مات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه يحج عنه من وطنه اتفاقا  
 (وكذا) أي الخلاف (لومات الحاح عنه في الطريق يحج عنه من وطنه) أي عنده ومن حيث  
 بلغ الاقل عندهما (ولو كان للموصى أوطان) أي متعددة (يحج عنه من أقرب أوطانها  
 الى مكة وان لم يكن له وطن) أي مطلقا (من حيث مات) أي لانه صار بمنزلة وطنه وامامه واقع  
 في الكبير من قوله وان لم يكن له أوطان فليس في محله اذ لا يلزم من اتى بجمعه في مقبره ثم قال  
 في النسخ ولوعين مكانا جازمه اتفاقا (ولو أوصى) أي من له وطن (ان يحج عنه من غير بلده يحج  
 عنه كما أوصى) أي على وفق ما أوصى به (قرب) أي ذلك المكان الموصى به (من مكة أو بعد ولو  
 أوصى خراساني بمكة أو مكي بالري) بفتح الراء وتشديد الياء بالديال بالري (يحج عنه من وطنه ما) أي  
 عند اطلاق وصيته ما فمن محله في خراساني أدرك الموت بمكة فأوصى ان يحج عنه يحج عنه من  
 خراسان وعن أبي يوسف في مكي قدم الى خضره الموت فأوصى ان يحج عنه يحج عنه من مكة  
 أقول وهذا اذا كانا غنير في بلادهما أو ما اذ صار المكي غنيا في الري وانظر اساني بمكة وأوصى  
 به في أن يحج عنه من وطنه ما (ولو أوصى مكي) أي سكن بالري فلا يؤمن  
 فيه فأوصى وكان - فقهه أن يقول ولو أوصى المكي لكون اللام العهد والمعنى أوصى ذلك المكي  
 (أن يقرن عنه يقرن عنه من الري) لانه لا قران لاهله مكة (وأذا وجب الحج من بلده) أي في  
 المسائل التي مر ذكرها (فأج الرضى من غير بلده يرضى) أي ويكون الحج له ويحج عن الميت  
 ناسيا لانه خالف (الا ان يكون ذلك المكان) أي الذي أوصى عنه (قريبا منه) أي من وطنه  
 (بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الليل) أي فيخفف لايكون مخالفا ولا ضامنا ثم ان كان  
 ثالث ماله لا يبلغ ان يحج عنه من بلده فحج عنه من موضع يبلغه من الثالث وتبين انه كان يبلغ  
 من موضع أبعد منه يرضى الوصى ويحج عن الميت من حيث يبلغ الا اذا كان الفاضل شيئا بيرا  
 من زاد أو كسرة فلا يكون مخالفا ولا ضامنا (التاسع النية) أي نية الحجج عنه منه إذا حرم  
 أو بعده عند الامام قبل ان يشرع في أفعال الحج (وهي ان يقول) أي بلسانه وهو الأفضل  
 (أحرمت عن فلان) أي نويت الحج عن فلان (وليسك عن فلان) أي ليسك بحجة عن فلان (وان  
 شاء اكنفي) أي عنه (بنية القلب) أي له (ولو نسي اسمه) أي اسم الأمر (ونوى ان يكون الحج)  
 أو حرامه (عن الأمر) أي وان لم يرضه (يصح) أي ويقع عنه (ولو أحرم به ما) أي جملا  
 أو مطلقا بان أحرم بحجة وأطلق النية وسكت عن ذكرها جرح عنه معينا أو مبرا (فله ان  
 يعينه) أي بان شاء من نفسه وغيره (قبل الشروع في الاعمال والانفعال) أي في أفعال الحج  
 من طواف قدوم أو وقوف بعرفة قال في الكافي لا نص فيه ويقتضي ان يصح التبعين لها اجاما  
 انتهى ولا يخفى ان محل الاجماع اذ لم يكن عليه حجة الاسلام والا لا يجوز له ان يعين غيره بل  
 ولوعين غيره لوقع عنه على ما ذهب اليه الشافعي رضي الله عنه ومن تبعه (العالم ان يحرم من  
 الميتات) أي من ممتلكات الأمر ليشمل المكي وغيره (فلما عتق وقد أمره بالحج ثم حج من عامه  
 من مكة لا يجوز) منه وجه انه اذ لم يحج من عامه جازله ذلك مع انه ليس كذلك حيث يكون

منزلة حجة الجمعة على غيرها  
 بوجوه منها ما وافقتها لوقفة  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 التي اختارها الله تعالى  
 لرسوله صلى الله عليه وسلم  
 قائما كانت يوم الجمعة بلا  
 خلاف بين المحدثين ومعلوم  
 ان الله تبارك وتعالى  
 لا يختار لرسوله صلى الله  
 عليه وسلم الا الافضل ومنها  
 اتفاق اجتماع المسلمين في  
 افطار الارض فخطبة الجمعة  
 وصلاتها واجتماع وفد الله  
 تعالى به رفعة للوقوف بها  
 فيحصل في الجمع العظمين  
 من اتفاق المسلمين في الدعاء  
 والتضرع والابتهال الى الله  
 تعالى عز وجل مالم يتفق

مخالفنا اذ صرف سفره المأمور به للرجوع الفرض الى العمرة واعل سببق فلم منه اذ لم يقعه في  
الكبير به (ويضمن) أي في قوله سمعوا ولا يجوز ذلك عن حجة الاسلام لانه مأمور بحجة  
مبقانية كذا في الكبير وفيه انه أراد بالمبقانية المواقيت الا فاقية في اطلاقه نظر ظاهر  
اذن قد دم ان المكي اذا اوصى بالرجوع عن الحج عنه سمع منه وكذا سبق ان من اوصى  
أن يحج عنه من غير بلده يحج كما اوصى قرب من مكة أو بعد وأيضاً منه اشكال آخر حيث ان  
المقات من أصله ليس شرطاً لطلق الحج واصلته بل انه من واجباته فكيف يكون شرطاً وقت  
نيابته فان وجد نقل صريح أو دليل صحيح فالامر مسلم والا فلا والله سبحانه أعلم ثم تقريره بقوله  
فلو اعتمر الى آخره غير مستقيم الحالة كما بينته في رسالة مستقلة لهذه المسئلة وفي أخرى لليلة  
بدفع هذه القضية المشككة (الحادى عشر ان يحج المأمور بنفسه فلو مرض المأمور) وكذا اذا  
عرض له مانع آخر من حبس ونحوه (فدفع المال الى غيره) أي بغير إذن الأمر (الحج) أي غيره (عن  
الميت لا يقع) أي حج غيره (عن الميت) ولا عن وصيه والحاج الاول والثاني ضامنان الا اذا قال  
الأمر اصنع ما شئت فحينئذ كان له أن يدفع المال الى غيره مرض أو لم يمرض (وان أذن له)  
بصيغة المجهول أي وان أذن له الأمر (بذلك) أي يدفع المال الى غيره عند حصول عجزه (جاز)  
أي وقوع الحج عنه أو جاز دفع المال الى غيره للحج عنه (الثاني عشر أن لا يتسجد حجه ولو تولى  
أي حجه بالجماع قبل الوقوف (لم يقع عنه) أي عن الأمر ويكون ضامناً لتفق من مال  
الميت لانه مخالف وعليه المضي في الحجة الفاسدة والدم في ماله لا في مال الميت كـ اردماء  
الجنائيات ويجب عليه القضاء ولا يسقط حج الميت كما قال (وان قضاءه) أي ولو قضى المأمور حجه  
الفاسد في السنة الثانية لان الحج في السنة الثانية يقع عن نفسه لاعتن الميت لانه لما خالف  
صادر كان الاحرام الاول كان عن نفسه وقد أوجب على نفسه بالاحرام الاول فلا بد من قضاءه  
والظاهر ان ابطاله بالردة في حكم افساده بالجماع ولم أر من تعرض لهذه المسئلة مثله مع انه ينبغي ان  
لا يكون فيه النزاع (الثالث عشر عدم المخالفة ولو أمره بالافراد) أي للحج أو العمرة (فقرن) أي  
عن الأمر فهو مخالف ضامن عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ذلك عن الأمر استحساناً رأياً  
لوقوى بأحدهما عن نفسه أو عن غيره والاخر عن الأمر فهو مخالف ضامن اجماعاً كذا  
في المحيط وغيره لكن في الطرابلسي هو مخالف في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف انه يجوز تقسم  
النفقة على الحج والعمرة ويطرح عن الحج ما أصاب العمرة ويجوز ما أصاب الحج انتهى وهو كذا  
في المبسوط وقال شمس الاعنة في قول أبي يوسف أي في ثأنه وليس هذا بشئ فانه مأمور بتجريد  
السفر للميت (أو تمتع) أي بان فوى العمرة عن الميت ثم حج عنه فانه يصير مخالفاً اجماعاً على ما في  
البحر الزاخر ولعل وجهه انه مأمور بتجريد السفر للحج عن الميت فانه الفرض عليه ويصرف  
مطلق الامر اليه الا انه يشكك اذا أمره بافراد العمرة ثم اتيان الحج بعده أو صرح بالتمتع  
في سفره أو بتفويض الأمر اليه ثم قوله (ولو للميت) يفيد مخالفة وهو انه اذا فوى لغيره فبالا لى  
في انه (لم يقع حجه عن الأمر ويضمن النفقة) أي كما أمر (ولو أمره بجلان أحدهما بالحجة  
والاخر بعمره واذناله بالجمع) أي القران (فجمع جاز) أي ولم يصير مخالفاً على ما في البدائع  
(والا فلا) أي وان لم يأذنه بالجمع فجمع لا يجوز على قول أبي حنيفة وصار مخالفاً على ما ذكره

في يوم سواه فكان أكثر  
نواباً وامر ع قبولاً ومنها  
اجتماع عبيدين لأهل  
الاسلام في يوم واحد فان  
الجمعة عدا المؤمنين وكذلك  
يوم عرفة عدا لهم فقد ورد  
في صحيح مسلم عن طارق بن  
شهاب عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ان رجلاً من  
اليهود قال له يا امير المؤمنين  
آية في كتاب الله تقرؤنها  
لوعلى ثمان عشر اليهود أنزلت  
لا تتخذوا ذلك اليوم عيداً  
قال أي آية قال اليـوم  
أصكمت لكم دينكم  
وأعنت عليكم نعمتي  
ورضيت لكم الاسلام ديناً  
قال عمر رضي الله عنه

قد عرفت ان ذلك اليوم  
والكان الذي انزل فيه  
زلزل على رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ورفقائه معرفة  
يوم الجمعة (وقد ذكر الحافظ  
البخاري رحمه الله تعالى  
في كتاب الاجوبة المرفوعة  
فيما سئل عنه من الاسديت  
المرفوعة مسئلتا في الترتيب  
في الوقوف بعرفة اذا كان  
يوم الجمعة ذكر زبير في جامعته  
في المرفوع الى النبي صلى  
الله عليه وسلم افضل يوم  
طلعت فيه الشمس يوم عرفة  
اذا وافق يوم الجمعة وهو  
أفضل من سبعين حجة في  
غيرها وهذا شيء انكره زبير  
ولم يذكر

القدوري في شرحه مختصر الكرخي وذكر الكرخي انه يجوز وهذا انما يصح على ما روي من  
ابي يوسف ان من حج عن غيره واعقر من تشبه لم يكن بخالسا الا ان النفقة قد اقامت عليه من  
مائه واذا فرغ من عاتق في مال الميت حتى يرجع الى منزله وان حج اولاً ثم اعتمر صار مخالفاً لما كان  
في الكفر والظاهر ان الامر معكس وبالاولي ان لا يكون مخالفاً لاسيما والباحح يكون بعد  
فراغ الحج مدة في مكة يمكن له ان يعتمر لنفسه وعن غيره وتكون النفقة في مال الميت اذ لم يمت  
امالة لاسيما حيث لا يتصور تقدمه على اهل قافلته ولا يضره حيث لا يضره وقته الى تجارته  
او سفره او اتيان غيره نظراً الى ضرورة اقامته في المحيط لوجه عن الاصر ثم أتى بعمر لنفسه  
وليس بعد ان انما قال ابن الهمام فعند العامة لا يكون مخالفاً على قول ابي حنيفة (ولو امره  
بالحج فاعتمر ضمن) أي لانه مخالف حيث تصرف سفر الحج الى العمرة وسافر منى للعمرة وقادح  
أو لغيره وهذا معنى قوله في الكبير ولو بد بالعمرة لنفسه ثم بالحج للميت صار مخالفاً واضحاً ولا يقع  
الجنة عن حجة الاسلام عن نفسه لانها اقل ما يقع باطلاق البسة وهو قد صرفها عنه في البسة قال  
ابن الهمام به نظر لكن في نظره نظر (ولو امره) أي غير الوصي على ما عرفت الظاهر (بالعمرة فاعتمر  
ثم حج عن نفسه أو امره) أي الوصي أو غيره (بالحج حج) أي عنه (ثم اعتمر لنفسه جاز) أي لما سئل  
(الا أن نفقة اقامته للحج) أي في الصورة الاولى (او العمرة) أي المكائنة (لنفسه) أي في  
الصورة الثانية (في ماله) أي وان تأخر عن رفقته (فادفرغ منه) أي من الحج وكذا من العمرة  
وكان حقه ان يقول ميسماً ولا يبعد ان يقال الصبر راجع الى كل منهما ما أوعدنا الى التمسك  
(عادت) أي رجعت النفقة (في مال الميت وان عكس) أي بان امره بالعمرة فحج عنه ثم اعتمر  
لنفسه أو حج عن نفسه ثم اعتمر له أو امره بالحج فاعتمر له أو لنفسه ثم حج له أو لغيره (لم يجز) أي بجمع  
ذلك (الرابع عشر ان يحرم بحجة واحدة) الظاهر ان هذا داخل فيما قبله من شرط عدم الحائلية  
(فلو اهل بحجة واحدة) أي انقلب جوازها وجازت الاخرى عن الاصر وكذا الامر بالعكس (لم يجز)  
فانه مخالف (لو رفض التي عن نفسه جاز) أي انقلب جوازها وجازت الاخرى عن الاصر به نصاً  
كله اهل بهم واحد هاء على ما ذكره غير واحد من غير ذكر خلاف قال في الكبير وهو كذلك ان  
أمرهم به على التعاقب ونوى بالاولي منهم ما عن الاصر وأما اذا نوى بالاولي عن نفسه فيقتضي  
ان لا يجوز عمدة الكل لان الاول لا يمكن رفضه كما لا يخفى انتمى وهو بحيث يمس بنفسه بغير  
مستحسن عمدة اولي الهسى ثم قال وأما اذا اهل بهم ما معافلا يتصور بالجواز عند ابي يوسف ومحمد  
أما عند ابي يوسف فلا نه ترهض احداهما بلامه له ولا يمكن على قوله تعين المرفوض قبل الرفض  
وأما عند محمد فلا نه لا يعتد الاحرام الا لاحداهما وأما عند ابي حنيفة فيمكن ان يقال بالجواز  
لامكان ان لا يعين المرفوض لنفسه قبل الرفض لان عمده لا يرتفع في الحال كما هو ويمكن ان  
يقال بعددته لانه ليس هاء اول وآخر ليعين انتمى ولا يخفى انه يتصور الاول والاخر بحسب  
تصور البسة المتعلقة به ما الله هم الا اذا أهيهم ما أيضاً يات ما ثم لا يقال على قول محمد انه يتبع  
المعقد عن الاصر يستوي فيه الاول والاخر اذا جعل له له لا يتغير من اهل بحجتين عن رجلين  
عمده وقد قالوا فيه انه لا يقع عن أحد منهم لكن قد يفرق بينهما بما ياله لا مخرج في هذه المسألة  
خلاف تلك الحالة (الخامس عشر ان يشرذم الاهل الواحد) هذا أيضاً نوع من الحائلية وليس

بشرط على حدة (فلو أمره رجلان) أي بالحق (فأهل عنهم ما له - ما ضمن له ما) أي ما له ما وبتع  
الحج له ولا يمكنه ان يجعله بعد ذلك عن أحدهما فقوله (وان عين أحدهما) معناه انه أحرم عن  
أحدهما عينا (وقع) أي الحج (له) أي الذي عينه ويضمن للآخر بلا خلاف (وان لم يعين  
أحدهما) أي بان نوى عن أحدهما بغير عينه (فله ان يعين أيم - ما شاء) أي يجعله عن أيهما أراد  
تعيينه (مالم يسرع في الاعمال) ثم ان عين أحدهما قبل المضي جاز في قول أي حنيفة ومحمد  
استحسنانا وقال أبو يوسف رقع عن نفسه ويضمن ما له ما قياسا (وبعد الشروع) أي في الاعمال  
(لم يجز) أي ان لم يعين أحدهما حتى لو طاف شوطا أو وقف بعرفة ثم أراد ان يجعله عن أحدهما  
لم يجز ويقع عن نفسه اجماعا وصار مخالفا (ولو أهل) أي بحجة أو عرفة (عن أبيه) وفي الكبير  
عن أحمد أبيه وهو الصواب (بلا أمر) أي من - ما أو أحدهما ولا تعيين من قبله (فله ان يجعل  
له ما نواه أو لا أحدهما) فيه نظر ظاهر لانه ان نوى عنهما فلا بد ان يجعل ثوابه له - ما وان نوى  
عن أحدهما فليس له ان يجعله له - ما بل له ان يعين أحدهما مع انه لا مدخل للثواب هنا فان  
المسئلة أعم من أن تكون حجة الاسلام فرضا عليهم ما أو على أحدهما أولا يكون شيئا منهما مع ان  
جعل الثواب انما يكون بعد الفراغ من العمل وختم الباب والحاصل انه عند ايهما هو الله ان  
يجعله لايهما شاء اتقا بخلاف ما حصر في رواية أبي حنيفة عن أبي يوسف ان ذلك عن نفسه قال  
في المحيط وعلى ظاهر الرواية يحتاج أبو يوسف الى الفرق وأما قوله في الكبير ولو أحرم عنهما أي  
الابوين كان له ان يجعل الثواب لأحدهما وكذا في شرح الجامع لقاضي خنقا فقهر ظاهرا اللهم  
الا ان يقال معنى عنهما - ما انه أحرم منهما ما غير معين لأحدهما فله ان يعين احرامه لأحدهما قبل  
شروع الاعمال أو يجعل ثوابه بعد تمام الاحوال واما لو أمره كل من الابوين أن يجعل  
عنه حجة الاسلام فأحرم بهما عنهما - ما فكان كالجواب المذكور في الاجنبيين (السادس عشر  
اسلام الآخر) أي الميت دون الوصي كما لا يخفى (والمأمور فلا يصح) أي الحج (من المسلم  
للكافر) لانه ليس أهلا للقربة بل ولا عليه فريضة (ولا عكسه) أي حج الكافر للمسلم لان الحج  
لا يصح من الكافر لانه نفسه ولا غيره فان الاسلام شرط لصحته (السابع عشرة قلها) أي عقل  
الآخر من الوصي أو غيره بان يكون الميت أدرك الحج في حال عقله وأوصى في حال شعوره وعقل  
المأمور لان المجنون لا يصح لهنية عن نفسه ولا عن غيره وانما اعتبارية غيره عنه في حدوث جنون  
له لضرورة أمره كما سبق في باب الاحرام وشروطه فلا يصح) أي الحج (من المجنون لغيره) أي  
سواء يكون الغير عاقلا أو غيره (ولاه من العاقل) أي ولا يصح لأجل المجنون من العاقل لكن  
لو وجب الحج على المجنون قبل طروجه ووجه وأمره عليه العاقل ان يجعل عنه صح كما لا يخفى (الثامن  
عشر غيب المأمور) أي الاعمال المتعلقة بالحج (فلا يصح احتجاج صبي غير معين) ومفهوما انه يصح  
اجتاج المميز وينافيه قوله (ولا يصح احتجاج المراهق) ثم هذا من زيادته على الكبير والظاهر ان  
التمييز شرط لصحة حج النفل الصغير والافليس للصغير ولاية التبرع للغير ولا ان يجعل ثواب حجه لغيره  
لا سيما ولا جاز في الحج غير صحيحة فلا يصح احتجاج الصبي ولو باذن وليه اللهم الا ان يقال  
العبارة الصحيحة ويصح بدون الامتناع في الفتاوى السراجية سواء كان الحاج عن غيره رجلا  
أو امرأة وسواء كان عبدا أو أمة أو صيدا مهاقلا لكن في البحر الزاخر وان اجتوا صيدا لم يجز

صحته ولا من أخرجه فان  
كان له أصل احتل ان يراد  
بالسبعين التحديد أو  
المبالغة وعلى كل حال  
ثبتت له المزية بذلك انتهى  
ملخصا وقال في كتابه فضائل  
الاعمال عن أبي هريرة  
رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال  
ان الله عز وجل خلق الايام  
واختار يوم الجمعة فكل  
عمل يومه الا ان الانسان يوم  
الجمعة يكتب له بسبعين  
حسنة الحديث وفي ذلك  
استغناس لتضعف حج  
الجمعة بسبعين حجة والله أعلم  
(ومن الادعية الخاصة  
يوم عرفة اذا كان يوم  
جمعة) ما حدثني به جماعة

انتهى قال في الكبير ويمكن ان يقيده هذا بغير الراجح ليرفع الخلاف يعني ويمكن ان لا يقيده  
فيحقق الخلاف وجبته يصح عدم الجواز للاحتياط ولما تقدم رآه أعلم وأما قوله في الكبير  
ويصح احتجاج المرسى فهو ظاهر لا مبرية فيه (التاسع عشر عدم القوان) أي باختياره وقتها  
منه (ولو فانه الحج) بأن تشاغل بجوارحه نفسه (لم يجوز) أي احرامه عنه (ثم ان فانه انقيده بمرسته  
نفس) أي المال (وان حج من مال نفسه) أي من الميت من عام قال (جاء) أي اجراءه (وان  
فانه) أي الحج (بإتقانه مبرية) كمرض وسقوط عن دعير وشذوذ ذلك (لم يضمن) أي الشفعة كما  
شرح به محمدر (وبسبب تألف الحج عن الميت) لكن بشفقة في رجوعه من ماله خاصة وعلمه من مال  
نفسه الحج من قابل على ما في البحر الزاخر وغيره وفي الاختيار وان فانه الحج لمرض أو دعير  
أو حرب المكاري أو مانت دابته وله ان يتيقن من مال الميت حتى يرجع الى أهله وعن محمدر  
نوادرا بن سماعة له نفقة ذهابه دون إتيانه ولو انصرف الحجاج الى منزله قسلا طواف الرياسة بعد  
بنفقة من ماله (العشرون أن يحج الذي عنه) أي مخصوصه دون غيره والتعيين ما به قوة  
(بأن قال يحج عن فلان ولا يحج غيره مات فلان) أي فان مات فلان (لم يجوز غيره) أي عنه  
وهذا ان صرح بمنع حج غيره عنه (ولو لم يصرح بالمع) بأن قال يحج عنه فلا فوات فلان  
وأجوا عنه غيره جار) أي كما في البحر الزاخر (ولو أوصى أن يحج عنه ولم يوص الى أحد) أي  
ولم يعين رجلا (فاجتعت الورثة وأجواءه) أي رجلا (جار) وفي مدرك السكر ما في زكوة  
أوصى أن يحج عنه فلان فأبى فدفع الوصي الى غيره جاز وان لم يكن أبى ودفع الوصي الى غيره  
جاز أيضا كما لو كان الموصى حيا فأصر بذلك ثم رجع له ذلك كذا هـ ذاك انتهى وفيه بحث لا يعني  
من جهة الفرق حيث للموصى أن يعين فلا ما يقول ولا يحج غيره ثم بأمر غيره ان يحج عنه  
بخلاف الوصي حيث ليس له ذلك ثم من جملة الشرائط الوقت عند زفر فلما أوصى قبل الوقت  
مات لا يصح عند زفر وهو المختار عند البعض ويصح عند أبي يوسف وقد سبق تحقيق هذا  
في باب شرائط وجوب الحج وحاصله ان هذه وصية قبل تحقيق سبب الوجوب لا يصح كما  
قاله زفر وأقبل ذلك ورسيب وجوب الاداء بصبح كما قاله أبو يوسف وألا يصح عن غيره بعد  
زفر ويصح عن غيره عند أبي يوسف وخلاف ذلك قال المصنف (وهذه الشرائط كما هي  
الحج المرض وأما في الحج السهل فلا يشترط فيه شيء من هذه الشرائط غالبا) أي في أكثر المسائل  
(الا لسلام والعقل والتمييز) وفيه بحث سبق (والبيعة) أي بشرط البيعة في النفل أيضا  
وتعتبر في حقه (ولو بعد الاداء) أي اداء الأعمال وفراغها ثم شوبها له ويجوز له لو أبى  
وهذا ظاهر اذا أهم البيعة بخلاف ما اذا عين غيره في بيعة لكن اذا تولى لنفسه هل يجوز أن يجعل  
لغيره لو أبى فعلة نعم لا الظاهر جوازه والله أعلم (ويستحب أن يكون منها) أي من الشرائط (عدم  
الاستنثار) أي المسبق من انه لا يجوز الا جارة في العبادة (ولم يجزئ من يحاق المقتل) بيعة  
لا فرق بينهما في المقتل ولا صارف عن اطلاقه من العتق فالحكم أعم والله أعلم (ولا يشترط الجواز  
الاجتماع ان يكون الحجاج للمأمور وقد حج عن نفسه) أي عند ما عدا مالك (فيجوز حج المصرفة)  
بفتح الصاد الملهة لا يضم الراء الاولى وهو الذي لم يحج من نفسه (الا ان الفضل) كما قال في  
الدائع (ان يكون قد حج عن نفسه) أي للعروج عن الخلاف الذي هو مستحب بالاجماع ولا

من شايئ عن والذي  
الشيخ علاء الدين أحمد بن  
محمد المرواني رحمه الله تعالى  
قال حدثني الحافظ الرحلة  
أبو الخير عبد العزيز بن عمر  
ابن محمد رحمه الله تعالى عن  
جده الحافظ التقي بن محمد  
وقال أيا نا الامام المسند  
أبو اليمن محمد بن أحمد بن  
ابراهيم الطبري عن محمد بن  
أحمد بن أمين الاقشيري قال  
أيا نا أبو الفضل عبد الرحمن  
ابن أحمد له من لحي عن  
الامام العارف بالله تعالى  
أبي الهاس أحمد البوني  
رحمه الله تعالى انه قال يوم  
عرفه يوم شرفه الله تعالى  
بمجد الذنوب ونور الثواب  
قد حج الله فيه من غالب  
الاقاليم والالسنه  
والقامات من



بالج عن غيره بصيرتار كالأسقاط الفرض عن نفسه فيمكن في هذا الإجماع ضرب كراهة ولأنه  
أعرف بالناسك فكان أفضل ومثله في فتاوى الظهيرية وأماماني كافي أبي الفضل من أنه ان كان  
الحاج عن الذي يحج الصرورة فالصرورة أحب إلى فغريب وعجيب وأعله محمول على الصرورة  
التي لم يجب عليه الحج فالحق ما قال ابن الهمام والذي يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره  
ان كان به مدتحقق الوجوب عليه تلك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم وكذا  
لوتنقل الصرورة عن نفسه ومع ذلك تصح يعني عندنا خلافا لما في المسئلة من حيث لا يتعقد  
احرامه عن غيره بل ينقلب عن احرام نفسه وانما أطلق ابن الهمام في قوله وكذا لوتنقل  
الصرورة عن نفسه لانه بوصوله الى مكة وجب الحج عليه (ويجوز إجماع المرأة) بأن زوج لها  
وجود محرم معها (والعبد والامة باذن المولى مع السكرانة) فيه انه لا يظهر وجه الكراهة لاسيما  
في إجماع المرأة عن المرأة فان الظاهر ان يكون أولى وأنبأ ويدل عليه إطلاق الفناوى  
السراجية حيث قال وسواء كان عبدا أو أمة من غير ذكر امرأة (ويكره الحج عن الميت على  
جبار) أى اذا كانت المسافة بعيدة والمشقة شديدة (والجمل أفضل) أى من الجبل والبغل  
لموافقة السنة ولانه أقوى في تحمل المشقة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذكروا ما كنتم تعلمون  
معه من كل حج عبق أى طريق بعيد (والأفضل إجماع الحر العالم بالناسك) أى والعالم بعلمه في  
تلك المسالك (ولو أجم) أى رجل (وجلا يحج) أى بان يحج (عنه ثم يقيم مكة) أى هو باختياره  
أو باذن من أمره (جازوا الأفضل ان يعود اليه) أى الى بلده أو بلد أمره وهو الاظهر ان يكون  
أدأوه على طبق أداء الميت لو فرض أدأوه فان الغالب منه انه كان يعود الى بلده (ولو أمره أن  
يحج) أى عن الميت (هذه السنة) أى وأعطاء الدراهم (فلم يحج) أى تلك السنة (وحج من قابل  
جان) أى عن الميت ولا يضمن النفقة كما صرح به في منية الناسك وفي النوازل بضمن في قول زفر  
وفي قياس قول أبي يوسف (ولو أوصى ان يحج عنه ولم يرد على ذلك) أى تعيين الحاج عنه (كان  
لأوصى ان يحج بنفسه) أى عنه (الا ان يكون) أى الوصى (وارثا أو ذقعه) أى المال (الى  
وارث) أى آخر (الحج عنه فانه لا يجوز) أى حج ذلك الوارث (الا ان يجز الوارث) أى بقيتهم  
(وهم كبار) جملة حالبة ولا بد من قيد حصار أيضا فانه ان كان منهم صغير أو غائب لم يجز (ولو قال)  
أى الميت (لأوصى ادفع المال ان يحج عني لم يجز ان يحج بنفسه مطلقا) أى سواء جازت الوارث  
أم لا وسواء يكون الوارث صغيرا أو كبيرا والمسئلة ان صرح بهما ابن الهمام والفرق بينهما ظاهر  
لا يخفى وفي المبسوط وفتاوى الولوالجي لو أوصى بان يحج عنه وارثه لم يجز الا بإجازة الوارث انتهى  
وفي خلاف زفر

• (فصل) لو أوصى أن يحج عنه (أى من ماله (يحج عنه من ثلث ماله) أى سواء قيد الوصية  
بالثلث بأن قال ثلث ماله أو أطلق بأن أوصى أن يحج عنه (وان قال بخبر أعني ثلث مالى وثائه)  
أى والمال ان ثلث جميع ماله (يبلغ حججا) بـ كسر فتح أى حجج متعددة (فان صرح) أى  
في وصيته تلك (حججة واحدة فانه يحج عنه حججة واحدة وما فضل) أى عنها (يرد الى الوارث والا)  
أى وان لم يصرح بحججة واحدة بل أوصى أن يحج عنه وسكت عن تقييده (حج عنه حججا) أى قدر  
ما ياتها ثلث ماله كذا روى القسودرى في شرحه مختصر الكرخي وذكر القاضى الأسدي

مع النداء الأول في الوجود  
الأول فأجاب من مع  
النداء اجابة اضطرار  
بخاصية من النداء  
والمنادى والزمان بالحدث  
النفوس فإذا صادف هذا  
اليوم يوم جمعة فليفت الحاج  
في الموقف الاعظم وليقل  
الهي وسيدى ومولاي  
أسألك بالاسم الذى بسطت  
به الصراط المستقيم الذى  
لا يتصور فيه انحراف  
وجعلت فيه مسالك على  
عبدك أنفاس الخلائق فكل  
مخلوق يتحرك بحركة وان  
عاقب دون ذلك عواقب  
مانعة فان ذلك غير قاصح  
في العبور على صراطه  
الضرورة اسم المحركة له  
والمحرك به أن تهدي  
فكرى الى صراطه المتصل



(من حيث يبلغ) أى الثالث ولو كان بلوغ المائة من بلده رزق أوصى لرجل بألف والمساكين  
أى المعينة أو المحصورة والمطاقة فاقلة ما ثلاث (بألف وان يحج عنه) أى الفرض على ما فى الكبير  
وانظراطلاقة (بألف وثلاثة) أى والحال ان ذلك جميع ماله (ألثان) أى لا ثلاثة آلاف (يقسم)  
أى الثلث الذى هو ألفان (بينهم) أى بين الرجل والمساكين والحاج عنه (الثلاثاء) تصاف حصه  
المساكين الى الحج (أى الى صرفه) (فما فضل) أى من الحج من حصه المساكين (فهو للمساكين  
بعد تكميل الحج) أى بعد تحقق أداء كاله (ولو كان عليه) أى على الميت (فريضة) أى من الحج  
(ونذر) أى من حج أو غيره (يبدأ بالفريضة ولو كان الكل واجبا) وتطوعا يبدأ بقدومه الموصى  
ان ضاق الثلث عنها) أى عن جميعها أو ما اذا كان نذرا وتطوعا يبدأ بالندرة لقدم الواجب وفى  
الاختيار فان كان الكل فرائض قدم ما قدم الموصى ان ضاق الثلث عنها وقبل بعد بالحج ثم  
بالزكاة وهو قول أبى يوسف وقيل به انهم بالحج وهو مختار محمد ورواية عن أبى يوسف ثم بالكفارات  
ثم صدقة الفطر ثم الاضحية وفى البدائع وان كان الكل متساويا يبدأ بما قدمه الموصى

«فصل فى النفقة» أى حكم انفاق الحاج للمأمور (المراد من النفقة ما يحتاج اليه من طعام  
وادام ومنه اللحم وشرب وثياب فى الطريق ومركوب) أى باجارة أو اشتراء (وثوبى احرام)  
أى ازار ورداء (واستنجار منزل) أى ياوى اليه (ومحمل وقربة وادوة) أى طرف ماء ونحوه  
(وسائر الآلات) أى مما لا يستغنى عنها فى الطريق (وكذا دهن السراج والادهان) أى على  
اختلاف فيه ما قبل يشترى دهنًا يدهن به لاحتراجه وزيتا للاستصباح والظهور ان دهن السراج  
ضرورى عادى ودهن الاحرام لبعض الناس عرفى (وما يغسل به ثيابه) أى من الصابون والاشنان  
وكذا ما يغسل به رأسه من نحو واناطمى والسدر (وأجرة الخمارس) أى حافظ متاعه وخادم  
دائمه (والخلاق ودخول الحمام) أى وأجرته (كل ذلك بالمعروف) أى بالتوسط والاقتصاد من  
غير تبذير وتقتير وقال الشافعى ولا يدخل الحمام ولا يشترى دهنًا للسراج ولا ما يدهن أو يتداوى به  
ولا يعطى أجرة الخلاق والحمام الآن يأذن له الميت أو الوارث وفى قاضيان والمحيط له أن يدخل  
الحمام التعارف يعنى فى الزمان وهو المختار عني ما ذكره الكرماني وقياس ما فى الفتاوى ان يعطى  
أجر الخلاق وبه صرح بعضهم وفى النوازل عن أبى القاسم ايسر له أن يفعل الاحاق الرأس  
بالمعروف وهو أن لا يخلق فى قليل المدة (وله أن يخطب دراهم النفقة مع الرفقة) بالضم أى الرفقاء  
(ويودع المال) أى للعتاظة (ولا يصرف الدنانير الا الحاجة) أى ضرورة تدعو الى ذلك (وان  
كان له نقد) أى بأن أوصى أن يحج بألف درهم (ولا يروج) أى ذلك النقد (فى الحج بصرفه)  
أى الوصى أو الحاج (بالذى يروج) أى فى الحج (ولا يدعو) أى للمأمور (الى طعامه) أى أحدا  
اذ لم ير له التبرع ولا التطوع ولا اقال (ولا يصدق) أى من طعامه أو غيره على أحد من الفقراء  
(ولا يقرض) أى أحدا (ولا يشترى ماء لاوضوء ولا غسل الخنازة) أى من مال الميت (بل يتيمم)  
أى اذ لم يكن له مال (ولا يتحجيم ولا يتداوى) أى من مال الميت (وقبل له أن يفعل) أى للمأمور  
(كل ما يفعله الحاج) أى جنسه قال النقيب أبو الليث وعندى أن يفعل ما يفعله الحاج قال فى  
الدخيرة وهو المختار (وان وسع عليه الاصر) وهو الموصى أو الوصى (الاصر) أى امر المصروف  
(فله أن يفعل ذلك) أى جميع ما ذكر (بالاخراج) لانهم قالوا هذا ان لم يسوغ عليه فان كان قد

قضاء ورسمى وظلى وحزنى  
وكلى ساجد لوجهك مسبح  
لك بما سبحك به سكان  
ملكوتك وما لك أسالك أن  
تغفر لى ما أقضى فيه انقصى  
بكلك فالك مظهر ما شئت  
ومحقيقه ومعهده ومعبده  
أعذنى بك منك وأعذنى بك  
من غيرك يا ملاذ العائدين  
المستجيرين يا ملجأ المضطرين  
يا أمل الآملين أسألك أن  
تسلى على سيدنا محمد سيد  
المرسلين وآله الطيبين وعلمنا  
معهم وفيهم برجتك يا أرحم  
الراحمين (إذا فرغت) من  
هذا الدعاء الشريف أسأل  
الله تعالى ما دمت مما يناسب  
من الدعاء ومن عاقبه عليه  
وسبح الله رزقه وعلمه وأظهر  
بركته عليه حتى يعلم ذلك فى  
ظاهره وباطنه وقس عليه

وضع عليه في وصيته للمامة و دخول الحمام والداوى فلا بأس به (ولا ينفق) أى المأمور به  
 مال الميت (على من يتخذه) أى خادمة ينفق عليه بنفسه (الا إذا كان من لا ينفق نفسه) أى  
 لكبره أو علمته وكبره (وينفق في طريقه مقدارا لا يسرف) بنفقته أى لا اسراف (فيسرى  
 تقبى) أى لا ينفق (ذا هبار جابيا) أى آيسا (الى بلاد الميت) أى ان عاد اليه (ولو سلك طريق  
 أبعد) أى وأكثره شقة (من المعتاد ان كان يسلكه الحاج) أى ولو أحياتا (كبقداذى وتل طريق  
 الكوفة الى البصرة) أى ما نلا الى سلك طريقها (فتنفقته في مال الآخر) وينفق عليه قوله (ولا  
 ينفق لو هلك) والمعنى حتى لو أخذت منه النفقة لا ينفق (والا ففى ماله) أى فى مال نفسه ولو  
 ذارى فاصحان ولو صاعت النفقة بمكة أو بغيرها أو لم تنق به أى فنفق فافق من مال نفسه  
 له أن يرجع فى مال الميت وان فعل ذلك بغير قضاء ثم كرهه بأسطر اذا قطع الطريق عن المأمور  
 وقد أنفق بعض المال فى الطريق انتهى وح وأفق من مال نفسه يكون متبرعا ولا ينفق الخ  
 عن الميت لأن سقوطه بطريق التسبب بأماق المال فى كل الطريق قال ابن الهمام ولا فرق بين  
 الصورتين سوى أنه قبل الأولى يكون ذلك التسيب بمكة أو قربها منها ولكن المعنى الذى على  
 به يوجب انفاق الصورتين فى الحسب وهو أن يثبت له الرجوع ولو لم يرجع وتبرع به ان كل  
 الأهل جاز والادب وضامن لماله انتهى ولو خرج الحاج المأمور قبل أيام الحج يلحق ان ينفق من  
 مال الآخر الى بغداد أو الى الكوفة أو الى المدينة أو الى مكة وإذا أقام ببلده ينفق من مال  
 نفسه حتى يجرى ما وان الحج ثم يرحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور ومنه فامن مال الآخر  
 فى الطريق فان أنفق من مال الميت فى مدة أقامته يكون ضامسا وهذا اذا أقام ببلدة تنفق بغير  
 يومانه مقيم وروى ابن جماعة عن محمد انه اذا أقام ببلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت  
 لا ينفق وان أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه فالو فى زماننا وان أقام أكثر من خمسة  
 عشر يوما تكون نفقته من مال الميت وهذا معنى قوله (ولو أقام ببلدة) أى فى أو ان الحج (ان  
 كان لا تطار القافلة فنفقته فى مال الميت سواء أقام خمسة عشر يوما أو أقل أو أكثر وان أقام  
 بعد خروج القافلة فى ماله) أى لا يكون نفقته من مال الميت كما فى ذوى فاضلجان (وكذا  
 لو أقام بمكة) وكذا بغيرها (بعد الفراغ) أى فراغ أعمال الحج (للقافلة) أى لا تطار خروجهم  
 (فى مال الميت) أى نفقته ولو كان أكثر من خمسة عشر يوما (والا) أى بان أقام بعد الفراغ  
 لحاجة أخرى بعد خروج القافلة (فى ماله) أى مال نفسه (فان بداله ان يرجع) أى طوله رأى  
 بعد المقام فى رجوعه (رجعت نفقته فى مال الميت وان توطن مكة) أى قصد استيطانها (ثم  
 بداله العود) أى الرجوع الى بلده (لا تعود) أى نفقته فى مال الميت فنقد روى عن أنى يوسف  
 أنه لا تعود ونفقته فى مال الميت وذكر القدرى أن على قول محمد تعود وهو ظاهر الرواية قال ابن  
 الهمام ود كغير واحد من غير ذلك خلافه ان نوى الإقامة خمسة عشر يوما سقطت فان عاد  
 عادت وان توطن أقل أو أكثر لا تعود انتهى وقد صرح فى البدائع عند نقل الرواية عن أنى يوسف  
 انه لا يعود وهذا اذا لم ينفق بمكة دارا اما ان اتخذها دارا ثم عاد لا تعود النفقة بخلاف وكذا  
 فى شرح الكيزان توطن بمكة سقطت قل أو أكثر ثم ان عاد لا تعود بالاتفاق (وان أقام بها) أى بمكة  
 (اياما من غير نية الإقامة) أى الشرعية بالمدة المعلوم (ان كانت) أى إقامته تلك (الغلا)

ما يشاء بـ من الاعمال والله  
 يمدى من يشاء الى صراط  
 مستقيم انتهى ما رويناه  
 عن الامام البوقى رضى الله  
 تعالى عنه ورجه

### • (فصل) •

فادعيت التمس أقاض  
 مع الامام مع التمس  
 والوفاء من غير مساهة ولا  
 اردحام كما يشاء العوام  
 ويؤخر صلاة المغرب  
 ليجمعها مع العشاء فى  
 مزدلفة ولا يلى المغرب  
 ولا العشاء بعرفات ولا فى  
 الطريق وعند الافاضة  
 يقول (اللهم) اليك اوضت  
 وفى رحمتك رغبى ومن  
 محضك رغبى ومن عذابك  
 أمنت فاقبل نسكى واعظم  
 أجرى وتقبل توبتى وارحم  
 ندمتى واستجب دعائى  
 واعطنى سؤلى (اللهم)  
 لا تجعل هذا آخر

معتادة) أي لأهل القافلة (لم تسقط) أي نفقته من مال الميت (والا) أي بأن زاد على المعتاد (سقطت ولو تجل إلى مكة) أي دخلها قبل ذى الحجة (فبقي في ماله) أي فالنفقة في مال نفسه (إلى أن يدخل عشر ذى الحجة فتصير) أي فترجع نفقته (في مال الميت ولو خرج من مكة) أي بعد دخوله في أو أن الحج (مسيرة سفر) أي مدة ثلاثة أيام ولياليها (لم حاجة نفسه سقطت) أي نفقته (في رجوعه) أي حين عوده إلى مكة وكذا ما دام مشغولاً بحاجة نفسه فنفقته في مال نفسه فإذا فرغ عادت في مال الميت لما سبق عن محمد (وما فضل من النفقة من الزاد والامتعة) أي الآلات والأدوات حتى الثياب (بعد رجوعه يرد على الورثة أو الوصي إلا أن يتبرع الورثة أو أوصى له به الميت فيكون له) وفي المحيط وعند بعضهم لا يجوز الوصية والأصح أنه يجوز وفي الذخير ذكر في الأصل إذا كان الميت قال فبقي من النفقة فهو للمأموران وهذا على وجهين إن لم يعين الميت رجلاً يصح عنه كانت الوصية بالباقي باطلة والخيلة في ذلك أن يقول الموصي للوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت وإن عين الموصي رجلاً يصح عنه كانت الوصية جائزة ولو شرط المأموران أن يكون القاضل له فالشرط باطل ويجب الرد أي إلى الورثة كذا في خزائن الأكمل (وينبغي للأمر أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول صح عني) أي بهذا (كيف شئت مقدراً أو قارناً ومقتعاً) فيه أن هذا القيد سهو ظاهر إذا التقويض المذكور في كلام المشايخ مقيماً بالافراد والقران لا غير في الكبير قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا أمر غيره أن يصح عنه ينبغي أن يفوض الأمر إلى المأمور فيقول صح عني بهذا كيف شئت إن شئت حجة وإن شئت فاقرن والباقي من المال وصية له لكي لا يضيق الأمر على الحاج ولا يجب عليه الرد إلى الورثة انتهى كلامه وقد سبق أيضاً أن من شرط الحج عن الغير أن يكون ميقناً آفاقياً وتقراناً بالعمر ينتهي سفره إليها ويكون حجه مكياً وأما ما في قاضيان من التخيير بحجة أو حرة وحجة أو بالقران فلا دلالة على جواز التمتع إذا والاولا تنفي الترتيب فيحمل على حج وعمره بان يصح أولاً ثم يأتي بعده له أيضاً فتدبر فانه موضع خطر ثم قوله (ووكلتك) ذكره قاضيان وتبعه ابن الهمام حيث قال إذا أراد أن يكون ما فضل للمأمور من الثياب والنفقة يقول له ووكلتك (إن تهب الفضل من نفسك أو تقبضه منك فيهبه من نفسه فإن كان على موت) أي في صدره (قال والباقي للوصية) انتهى كلامهم وهذا كله إن كان الأمر عين رجلاً (وإن لم يعين الأمر رجلاً يقول) أي بقصد الخيلة (الوصي أعط ما بقي من النفقة من شئت) أي حينئذ أنه أن يعطيه الوصي من شاء ممن عينه لأن يصح عنه (وإن أطلق) أي الموصي (فقال وما بقي من النفقة فهو للمأمور) أي مأمور الوصي من غير تعيين الموصي له (فالوصية باطلة) أي كمن قدمناه (فإن عين رجلاً يصح) لما سبق وقال الفقيه أبو الليث ولو جعل الميت الباقي صلة له بعد رجوعه فلا بأس بذلك وهو كما أوصى

عهدنا من هذا الموقف الشريف العظيم وارزقنا العود اليه مرات كثيرة بإطاعتك العميم (اللهم) اجعلني فيه مقفلاً مرحوماً مستجاب الدعاء فائزاً بأعظم النوال والعطاء مطرفاً في سائر أموري مرزوقاً رزقاً وافقاً حلالاً طيباً واسمعا مباركاً فيه (اللهم) تجاوز عني واغفر لي ذنوبي ولا ترد أهل الموقف بشؤم خطيائي فإنك انت الكريم الخليم الجواد البر الرؤف الرحيم ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ليك وسعدك والخيرات كلها بيدك ليك ذا المآراج ليك ليك الله الخلق ليك ليك عدد الرمال والحصى

فصل في وصي الميت أو وارثه إن استرد المال من المأمور الظاهر أن المراد مأمور الوصي أو الوارث لا مأمور الوصي لكن قال في الكبير رجل له ألف لآمال له غيره فدفعها إلى رجل ليحج عنه ثم مات فالورثة استردوها وإن مات بعد ما حرم المدفوع اليه ويضمن ما أتفق منه بعد موته انتهى ولا يخفى أنه ينبغي أن يحتمل على ما إذا استحق استردادها بظهور خيانه أو حصول

تهمة وارتيكاب جنابة والله أعلم (مالم يحرم) ففي حرمة الكحل ولو استمر الا حرمه به بما حرم  
له الجهر وليس له ذلك والمحرم يعني في احرامه وبما ستر اغنه من الحج ليس له استرداد حتى يرجع  
الى أهله وان أحرم حين اراد الاخذ له ان يأخذه ويكون احرامه تطوعا عن الميت وان استرد  
قذفة الى يده من مال الميت انتهى وهو باطلاقة غير ظاهر بل التفسير هو المعبر كما ذكر  
المصنف بقوله (ثم ان رده لحياة) أي ظهرت (منه) وفي نتيجة جنابة بالجيم وهي تشبه او غيرها  
من أنواع المعصية ولذا قال بعضهم ولا تهممة (فنفقة الرجوع في ماله) أي في مال نفسه (وان  
رده بلا خيانة ففي مال الوصي) يفتح الواو لثقه به وسوء تدبيره (وان رده لمعصية) أي سدت له  
(أو جهل بأموال المالك) أي حسيب تميز له (ولأي غيره اصلح) أن يذهب اليه بأن يكون أقوى  
واعلم أو اصلح ورده (ففي مال الميت) كذا في التجنيس وغيره هذا ولو جمع المأمور في احرامه  
فلا وصي ان يسترد النفقة كلها الا أنه أمر بالاتفاق في احرام صحيح ولم يوجد

• (فصل • ولو قال المأثور) أي بعد رجوعه عن الطريق (منعت من الحج وكذبه الوارث  
أو الوصي لا يصدق) أي قوله (ويضمن) أي النفقة (الا ان يكون) أي المانع (أمر اطاعه  
بشبهه على صدقة) أي في منعه ورجوعه (ولو قال حجبت) أي عنه (وكذبوه) أي الوارث وكذا  
إذا كذب الوصي (فالقول للمأثور معجبه ولا تغفل بينة الوارث أو الوصي) أي شهدوهما عليه  
(انه كان يوم النحر بالبلد) أي من البلدان غير مكة وما حواه (الا ان يقبلا) أي بينة (على اقراره  
انه لم يحج) أي عنه أو هذه السنة وأما إذا كان المأثور مدبورا للميت وأمره أن يحج عماله ولم يستل  
بجاليها فإنه لا يصدق الا بينة في حرمة الكحل القول له مع مجنبه الا أن يكون للوارث مطالبة  
بدين الميت فإنه لا يصدق الا بينة

• (فصل • جميع الدماء المتعاقبة بالحج) أي بنفسه كدم شكر (والاحرام) أي بارتكاب محظور  
فيه كجزاء يد وطيب وحلق شعر وجماع ونحو ذلك (على المأثور) أي إذا خاف أن الشكر له  
والجبر نخسر عليه (الادم الاحرام خاصة فإنه في مال الاحرام) على ما ذكره القدر بن وغيره  
من غير خلاف وفي بعض نسخ الجامع الصغير ان دم الاحرام على الحاج المأثور عند أبي يوسف  
وعند أبي حنيفة ومحمد على الاحرام وكذا ذكره قاضيان في شرح الجامع (حتى لو أمره بالقران  
أو التمتع فالدم على المأثور) أي في مال نفسه وله أن يرد بالتمتع بعناء العوي فلا يثنى بانفسه  
(فإذا أحصر) أي المأثور (ببعض الوصي اليه) أي من مال الميت ليحصل به (أي ليخرج المأثور  
عن احرامه به ثم قيل يبعث من ثلث مال الميت وقيل من جميع المال (وورد أي بالملاح) ما يلقى  
من النفقة) أي الى الوصي (الحج) أي عن الميت (من حيث يبلغ) أي ان لم يبلغ ما يلقى وقال الشيخ  
من بلده وهذا إذا وصي بماله من ان يحج عنه والا فهو على الخلاف الذي حرر ولا ضمان عليه  
فيما أتفق قبل الاحصار

• (فصل • أعلم انه اذا حج المأثور فأصل الحج يقع عن الاحرام) وهو ظاهر المذهب والمذكور  
في الاصل واختاره شمس الاثمة السرخسي وجمع من المحققين ويحل عليه الا ضمان السنة  
وصحبه قاضيان ويؤيده بعض القروى من اشتراط النية عن المجهوج عنه واستجاب ذكر  
الجامع في تليته (وقيل يقع عن المأمور فلا) لانه لا يسقط فرضه به اجماعا (ولا أمر ثواب

لبيك ايك عدد أوراق  
الاشجار وأمواج البحار  
ليبك ليك عدد ذرات  
الهباء وأنفاس الهوام ليك  
مرغوا ليك ليك (اللهم)  
صل على سيدنا محمد وعلى  
آل محمد وأصحابه عدد  
ساعاتك ورضائك ووزن  
عرشك ومئات كتابك كما  
صلت على ابراهيم وعلى  
آل ابراهيم في العالمين انك  
جديد مجيد وصل على سائر  
رسلنا وأتيناك وملائكتك  
وأولياك وأهل طاعتك  
كذلك والسلام عليهم  
أجمعين كذلك ويكثر من  
التلبية والصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم الى أن  
يدخل المزدلفة ويقول  
عند دخوله المزدلفة (اللهم)  
هذا جمع أسألت ان ترزقني

جوامع الخير كله (اللهم)  
 رب الشجر والحرام ورب  
 الركن والمقام ورب الدار  
 الحرام ورب المسجد الحرام  
 أسألك برب وجهك الكريم  
 أن تغفر لي ذنوبي وترحمي  
 وتجمع علي الهدى أمري  
 وتجعل التقوى زادى  
 وذخري والآخرة ما لي  
 وهب لي رضاك في الدنيا  
 والآخرة يا من يهدي المير  
 كله أعطني الخير كله  
 وأصرف عني الشر كله  
 (اللهم) حرم الحى وعظمى  
 وشبهى وشعرى وسائر  
 جوارحى على النار يا أرحم  
 الراحمين

\*(فصل)\*

فإذا دخل المزدلفة بدأ  
 بالصلاة وصلى المغرب  
 والعشاء جهما قبل حظ  
 رحله بل ينحج جهما ويعقلها

النفقة) كما روى عن محمد ومثله عن أبي حنيفة وأبي يوسف وعلم جع من المتأخرين منهم صدور  
 الاسلام وشيخ الاسلام وأبو بكر الأصيلي قال قد ضيقان في شرح الجوامع وهو أقرب إلى النفقة  
 ونسبه شيخ الاسلام إلى أصحابنا فقال على قول أصحابنا أصل الحج عن المأمور بهذا وسئل الشيخ  
 الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن هذا فقال قال الله تعالى كما قال محمد فعمل منه  
 ان لمحمد من قولين ان يفرض ويجعله عن المأمور (ويستقط عن الأمر النرض) كان الاولى ان  
 يقول ويستقط النرض عن الأمر (بالاجماع) كما سرح به الكافي وغيره ~~كس~~ اذا أداء على  
 المرافقة سواء قلنا انه رقع عنه أو عن الأمر (ولا يستقط به) أى بالحج عن الغير (عن المأمور  
 نرض الحج بالاجماع سواء أداء على الموافقة) وهو ظاهر (أو بالخالفه) أى قد صار الحج له (وسواء  
 كان علمه الحج) أى فرضا ما فى ذمته بأن حج عن غيره وهو ضرورى أو لم يكن) أى الحج فرضا  
 علمه أى ابتداء أو كان قد أداه عن نفسه وكان حقه ان يقول وسواء قلنا انه وقع عنه أو عن  
 المأمور وكذا الوجه عن أبيه ولم يكن عليه حج لا يستقط عن النازل بحجة الاسلام وان انعقد ثم في  
 شرح ابن رجب ان فتاوى الظهيرية هذا الاختلاف في الفرض (وفي حج النفل يقع عن المأمور  
 اتفاقا) أى باتفاق مشايخنا لان الحديث ورد في الفرض دون النفل (وللا أمر الثواب) أى  
 ثواب النفقة روى شرح النهاية للشيخ محمد الفقه ستاني في النفل ~~بكون~~ ثواب النفقة للأمر  
 به اتفاقا واما ثواب النفل فيجوز للمأمور لا أمر والله أعلم ثم أعلم ان من مات من غير وصية  
 وعليه الحج لم يلزم الوارث ان يحج عنه خلافا للشافعي رضى الله تعالى عنه قال ابن الهيثم وان  
 فعل الواو ذلك مندوب اليه جدا انتهى فلو حج وارث أو أجنبي بجزية ويستقط عنه حجة الاسلام  
 ان شاء الله تعالى لانه ايضا للثواب وهو لا يختص بأحد من قريب أو بعيد على ما صرح به  
 الكرماني والدمري ونحوه مقتضى كلامهم ان الاولى ان يحج أو لا ثم يجعل ذلك الثواب للميت  
 لانهم قالوا في مسألة الابوين لانه لا يفعل ذلك بحكم الامر وانما يجعل ثواب فعله ما وجب  
 ثواب حجه لغيره لا يكون الا بعد أداء الحج فطلبت نيته بالاحرام لانه غير مأمور به ومعتبر بفتح  
 الاعمال عنه البتة فيصح جعل الثواب به وذلك لاحد هذه أو لهما قال المصنف هذا حاصل  
 ما أشار اليه فاضيلان وغيره فافهم المرام انتهى ولا يخفى ان قوله فطلبت نيته بالاحرام ليس في  
 مقام النظام فان لاشك ان نيته أو لا يبلغ في تصديق المرام مع انه الاتنا في جعل ثوابه له آخر  
 كما لا يخفى على أرباب الافهام

\*(باب العمرة)\*

وهي الحجة الدخري) أى بالنسبة إلى الحج الأكبر وقد أفردت رسالة سميتها بالحفظ الا ورفي الحج  
 الأكبر (العمرة سنة مؤكدة) أى على المختار وقبل هي واجبة قال المحبوبي وصحبه قاضيخان  
 وبه جزم صاحب السدائع حيث قال انه واجبة كصدقة الفطر والاضحية والوزر ومنهم من  
 أطلق اسم السنة وهو لا ينافي الوجوب وعن بعض أصحابنا أنها فرض ككفاية منهم محمد بن  
 الفضل من مشايخ بخاري أكن لا مطالعة بل قال المصنف (من استطاع) أى اليه اسد بلا زاد  
 والراحلة كما ثبت نفسه بالسننة (وشرائط الاستطاعة) الاولى أن يقال شرايط وجوبها  
 أو وجودها (ما مر في الحج) أى من شرايط وجوبه لان الواجب يلحق بالفرض في حق الاحكام



وكذا السنة تلتصق الصرائع في كثير من الاحكام (واحكام احرامها كاحكام احرام الحج من جميع الوجوه) أي بالطريق الى محط ورائه واما بالنظر الى سائر احكامه فمما اعتبارا كثيرا من شأنها وأدائها وجوبها من ميقاتها وبحوز ذلك (وكذا احكام فرائضها) أي في الجملة (رواها جبارنا) أي في بعضها (ومنها) كذلك (ومحرماتها) أي بأسرها (ومنها) أي وان استلحق في محله (ومنها) روحها تم او احصارها وجوبها) أي بين عمرتين وأكثر (واصاها) أي الى غيرها في بيتها (ومنها) أي حال شتم غيرها اليها (كحكمها في الحج) أي في غالب احكامها وهي كثيرة لقوله (وهي) أي العمرة (لا تخالف الحج الا في أمور) أي بسيرة كأي سجة ومجموعة واحدا عشر (الاول منها) أي من الاحكام المتعلقة (اسما) أي العمرة (ليست بقرص) أي بخلاف الحج وديها خلاف الشاهدي (الباقي انه) أي الإنسان (ليس لها وقت معين) أي بالاعتناء (بل جميع السنة وقت لها) أي لجوازها (الا انهم اتكروا في خمسة أيام) أي في طاهر الرواية (يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق مع العجدة) أي جهة وقوعها وعن أبي يوسف انه لا يكره يوم عرفة قبل الروال وأطلق قاصصا في المنسقات وقال لا بأس بالعمرة غداة عرفة الى نصف النهار ولم يحد الى أحد كذا ذكره المصنف في الكبير واهله - حار أراد انه لا بأس شغلها حينئذ لا انشاءها للماني النحر الراشر بكره انشاءها في هذه الايام فان أداها باحرام سابق لا يكره وهم ما يرتفع الاشكال عن قاصصها ومنها جميع السنة الاجرة أيام يكره فيها العمرة بعد العارفين في معناه المتفق ويؤيده ما في المباح انه اذا قصد القران أو الجمع فلا بأس بل يكون أفضل في هذه الايام انتهى ولا يخفى انه أراد انشاء احرامها في الايام الاله قصده انشاءها الماصر حوايكر راحة انشاءها (في الثالث عشر) أي بخلاف الحج (الرابع ليس فيها وقوف بعرفة ولا مزدلفة ولا رمي ولا جمع) أي بين صلايين في ليل ولا نهار (ولاحظة) أي بخلاف الحج في جميعها (الخامس ليس لها طواف القدوم) أي سنة ولو كان كان آدابا بخلاف الحج (السادس لا يجب بعده طواف العود) أي الوداع ولو كان المعمر من أهل الاتفاق وأراد السفر وهذا في طاهر الرواية وقال المسند من زياد يجب عليه (السابع لا يجب بدنه باو ادها) وفيه نظر لان أفاد الحج وهو بالجماع قبل الوقوف لا يوجب بدنه بل شاة ولا يجب البدنه في الجماع به - الوقوف فكان الاول ان يقول بالجماع قبل طوافها (بل يجب شاة) اذا وقع الجماع قبل الطواف كله أو أكثره بل ولا يجب البدنه في العمرة قط اما لو جامع بعد ما طاف أكثره قبل السجى أو بعده قبل الحلق لا تصد عمرته وعليه شاة ثم اذا أفسد عمرته بعلمه المصفي في الماسد وقصاؤها بأحرام جديد (الثامن عدم وجوب البدنه بطوافها اجنبا أو حائضا أو نكسا) أي بل يجب شاة (التاسع ان ميقاتها الحل لجمع الناس) أي من المكي والاتفاق ومن بينهما (بخلاف الحج فان مقامه لاهل مكة الحرم) أي وجوبها (العاشر انه يقطع التلبية عند الشروع في طوافها) أي في أصح الروايات بخلاف الحج المفرد أو القارن فانه لا يقطع التلبية الا في أول رمي جرة العشة (الحادي عشر انه لا مدخل لصدقة بالجباية في طوافها) أي بخلاف طواف الحج والله سبحانه وتعالى أعلم (واما فرائضها) أي بحلة (فالطواف والسجدة) أي في سجة (والاحرام) وفيها مفرصان وهذا التلبية والتلبية كمال في احرام الحج واما حكمها الطواف

ويؤذن المؤذن ويقيم فيصلي  
المعرب بجماعة أو وحده  
ثم يصلي العشاء متلابة  
ولا بعد الاذان والاقامة  
لهما قبل يصلي بادن  
واحد واقامة واحدة  
للمعرب والعشاء ولا يتأخر  
فيهما بل يصلي المس  
بعد ما يسمع كأي دعوات  
كل صلاة (ثم) يقرأ  
الاستغفار المقتضى  
من النار في هذه الصلاة  
وهذه التلبية يقرأها  
الاستغفار المذكورة كما  
تقدم ثم يبيت الى أن يصبح  
فيصلي الصبح بعلن قبل  
الاستغفار والمراد من العلس  
طالع العصر الثاني من غير  
تأخير قبل أن يركل التلالم  
(ثم) يقف مع الإمام أو وحده  
في المشعر الحرام وهو جميع  
المدركة على جبل قرح

والاحرام شرط لصحة أدائها لا ركن وهو الاصح وقيل الاحرام ركن (وواجباته السهي) أى  
 بين المفاد والمروة (والخلق أو التقصير) أى بعده جوازاً أو قبله صحة به سقوط طوافها وفى  
 التحفة جعل السهي فيها ركناً كالطواف وهو غير مشهور فى المذهب وأوله بعضهم فقال كأنه  
 أراد أنه داخل فى العمرة بخلاف الاحرام والخلق تلزم وجهه اعني كالوضوء للصلاة فبها ان كل  
 داخل فى عبادة ليس ركناً كواجبات الصلاة وعلله الواجب فرضاً علمياً ولم يفرق بين الركن  
 والشرط ومطلق الفرض ويؤيده انه جعل فى المنهاج الخلق فيه افضراً أيضاً وذكر بعضهم ان  
 الخلق أو التقصير شرط للخروج عنها فبها انه لا يختص بالعمرة اذ فى الحج كذلك كما لا يخفى قال  
 المصنف فى الكبير وتقديم الطواف على السهي شرط لصحة السهي بالاتفاق انتهى والظاهر ان  
 يقال الترتيب بين طواف العمرة وسعيها فرض وأما تقديم طواف فمأثر شرط لصحة سعي الحج (وأما  
 صفتها) أى كيفية العمرة مجمله (فهى أن يحرم به من الحل كاحرام الحج) أى مثل معنة  
 احرامه فى آدابها وسنته بالافرق الا فى تعيين النية فيفعل عند احرامها ما يفعل فى احرام الحج  
 (ويتيق فيه) وفى نسخة فيها أى فى احرام العمرة أو زمان اتيانها بعد تلبسها الى فراغها (ما يتيق  
 فى الحج) أى من محظورات الاحرام ومكرهاته ومفسداته (فاذا دخل مكة بدأ بالمحسنة)  
 أى بدخوله من باب السلام على ما هو الافضل وقيل بدخول المعقر المسجدين من باب ابراهيم ذكره  
 المصنف ولا وجه له نعم لو دخل من باب العمرة فلا بأس به لانه أقرب وعلمه العمل (وطاف برمل) أى  
 فى الثلاثة الاول (واضطباع) أى فى جميع طوافها (وقطع التلبية عند قول استلام الحجر) أى بعد  
 نية طوافها (وطاف سبعة أشواط) أربعة منها فرض والباقي واجب (وأكثره وهو أربعة منها)  
 أى لكونه هو الركن (ككلمه فى حق التحلل) أى فى حق صحة تحلله وخروجه عن احرامه بخلق  
 أو تقصير إلا أنه يحرم عليه التحلل قبل اتيان السهي بكلمة (وأمن الفساد) أى وفى حق أمن فساد  
 العمرة حتى لو جامع بعداً كثر طوافها لا يفسد عمرته (ثم صلى ركعتيه) أى ركعتى الطواف  
 وجوباً عندنا (وخرج للسهي) والافضل من باب الصفا (فسهي كالسعي) أى كسعيه (ثم خلق) يعنى  
 أو قصر (وحل) أى خرج عن احرامها

\* (فصل فى وقتها) أى وقت العمرة (السنة) أى أيامها (كلها وقت لها) أى لجوازها (الأنه)  
 أى الشأن (يكراه تحريماً) أى كراهة تحريم كما قاله ابن الهمام ويشير اليه كلام صاحب  
 الهداية (انشاء احرامها فى الايام الخمسة) أى المذكورة سابقاً مع هذه الكراهة لو أدى  
 العمرة فى هذه الايام يصبح ويبنى محرماً فى هذه الايام لو أخر أداها الى ما بعدها لقوله (وان أداها  
 باسرام سابق لا بأس) أى لما ذكرنا (ويستحب أن يؤخر) أى أداها (حتى يمضى الايام) أى  
 الخمسة (ثم يفعلها ولو أهل فيها) أى أحرم بالعمرة فى الايام الخمسة (ولو بعد الخلق من الحج  
 برض برفضها) أى إبقاء بعض أفعال الحج عليه (فان لم يرفضها وعضى فيها صح) أى فعلها (ولادم  
 عليه) أى لا دخاله عليه وتركت رفضها وفى الفتاوى الظهيرية رجل أهل بعمرة فى أيام العشر  
 ثم قدم فى أيام التشريق فأحب الى أن يؤخر الطواف حتى تضى أيام التشريق ثم يطوف وليس  
 عليه أن يرفض احرامه يعنى (لانه لم يقع له ادخال عمرة على حجة) ولو طاف فى تلك الايام أجراه ولا  
 دم عليه يعنى ولا كراهة أيضاً فى حقه لان انشاءها لم يكن فى الايام المنهية عنها ثم فى كلامه اشارة

وهو بناء من تقع موجود  
 الآن والمعوام يزعمون ان  
 من طلع الى سطح هذا البناء  
 ونزل على رأسه من درجة  
 فى وسط هذا البناء الى أن  
 يخرج من أسفله غفر له  
 ما كان عليه من قتل نفس  
 وتحو ذلك وهذا باطل لا أصل  
 له وبعدة يفعلها المعوام  
 أعان الله تعالى من سعى فى  
 ابطالها بل الوارد فى هذا  
 المقام ان الله تعالى يغفر  
 للعبد حقوق العباد اذا  
 كان حجة مقبولاً فاذا وقى  
 رفع يديه وجد الله تعالى  
 وصلى على نبيه صلى الله عليه  
 وسلم ولبي ودعا لنفسه  
 وللمسلمين والمسلمات ثم يقول  
 (اللهم) اغفر لى خطيئى  
 وجهلى واسرائى فى أمرى  
 وما أنت أعلم به منى (اللهم)  
 اغفر لى جدى وهزلى وخطيئى  
 وعمدى وكل ذلك عندى

الى أنه لو وقع طواف العمرة قبل الايام وسعها فمما لا بأس به ثم قال ولو اهل بعمرة في أيام التشريق  
 يؤمر برضاها وان لم يرضها ولم يطف حتى مضت أيام التشريق ثم طاف لها لادم عليه انتهى  
 (ويكره فعلها في أشهر الحج لاهل مكة ومن عندهم) أي من المتقين ومن في داخل المدينة لان  
 الغالب عليهم أن يجمعوا في سنتهم فيكونوا متمتعين وهم عن التمتع ممنوعون والا فلا منع للمكي  
 عن العمرة المفردة في أشهر الحج اذا لم يجمع في تلك السنة ومن خالف فعليه البيان وإتيان البرهان  
 (وفضل أوقاتها شهر رمضان) أي تها را أوليلا في صفة كل منها (فعمرة فيه تعدل حجة) أي كما  
 ثبت في السنة وزيادة حتى في رواية ولكن هل المراد عمرة آفاقية أو شاملة للمكة فيه بحث طويل  
 في القضية (ولو اعتمر في شعبان وأكملها في رمضان فان طاف أكثره في رمضان فهو رخصا يستحب  
 والا فمعيانية) قياسا على التمتع وغيره (ولا يكره الاكثر منها) أي من العمرة في جميع السنة  
 خلافا لما لك (بل يستحب) أي الاكثر منها على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع أسابيع من  
 الاطوفة كعمرة وورد ثلاث عمر كحجة وورد عمرتان (وأفضل مواقيتها إلى مكة التمتع  
 والجمعة) والاول أفضل عندنا لان دليله قوي لأمروه صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله عنها  
 ان تخرج منها والثاني أكمل عند الشافعي لان دليله قوي فانه صلى الله عليه وسلم اعتمر منها  
 حين رجع من الطائف بعد فتح مكة وكان حق الله من أن يقول ثم الجمرة ولعله مال إلى كلام  
 الطحاوي الموافق لمذهب الشافعي من أن أمره صلى الله عليه وسلم بذلك للعواز لا للاقتداء  
 ثم موضع احرام عائشة قبل هو المسجد الحرام الذي من الحرم وقبله المسجد الأقصى الذي  
 على الاكمة قبل وهو الاظهر وقيل بين مسجد هاجر انصاب الحرم غلوة منهم والله أعلم

### باب التندر بالحج والعمرة

(وهو) أي الذنوعان (سريح وكاية) اما الاول فيباه أنه (اذا قال الله على حجة أو قال على حجة)  
 أي ولم يقل لله يلزمه الوفاء سواء كان الذنوعان أي غير متد بشرط كما سبق (أو لم يكن بشرط  
 بأن قال ان قدم غائب) أي من سفره (أو ان شفى الله مريضه) أو مرضى (فهو على حجة مثلا أو عمرة)  
 أي مثلا لان حكم الاكثر من حجة أو عمرة كذلك (لزمه ما عي) أي من الحج أو العمرة واحدة  
 أو متعددة أو منه اشتمعة (لكن لزمه عند وجود الشرط) أي اذا كان معلقا كما تقدم وكذا اذا  
 قال اب فعلت كذا والله على أن أتح حتى يلزمه الوفاء اذا وجد الشرط ولا يخرج منه بالكفارة  
 في طاهر الرواية عن أي حنيفة وقيل هذا اذا كان التعليق بشرط براد كونه ووجوده كقوله  
 ان شفى الله مريضه فعلى كذا اما اذا كان لا يراد كونه كان كذا زيدا ففته على كذا وقيل يجب  
 عليه الايقاف بالذنوعين بل يجوز به كذارة اليمين وهو الصحيح وقد رجع إليه أبو حنيفة قبل موته  
 بثلاثة أيام أو سبعة وهو قول محمد ثم اذا لزمه الحج وحج جاز ذلك عن حجة الاسلام الا أن يتوى  
 غيرهما على ما في الخلاصة والاطهر ما في بعض الكتب من الفرق بين قوله فعلى حجة لزمه حجه  
 سوى حجة الاسلام الا أن يقع له ما وجب عليه وبين قوله فعلى أن أتح حيث يجزى عن حجة  
 الاسلام الا أن يتوى غيرها وقد تقدم ان من لزمه بالبدو حجة وحج حجة الاسلام فانه لا يسطع  
 المذكورة بلا خلاف (ولو قال ان دخلت) أي الدار مثلا (فأنا أتح بلمه) أي عند وجود شرطه  
 (ولو قال أنا أتح) أي من غير شرط (لا يحج عليه) في الخلاصة لو قال أنا أتح حج عليه ولو قال ان

(الله - م) انى أعوذ بك من  
 الفقر والعجز  
 والكسل وأعوذ بك من  
 الهم والحزن وأعوذ بك  
 من الخيل والجدل وضيع  
 الدين وغلبة الرجال وأسألك  
 أن تقضى عني المغموم وأن  
 تنصروني مظلما العباد وان  
 ترضى عني المصوم والعمران  
 وأصحاب الحقوق (الله م)  
 أنت نفسي تقواها وزكها  
 أنت خير من زكاها أنت  
 وليا ومولاها (الله م) انى  
 أعوذ بك من غلبة الدين  
 ومن غلبة العدو ومن إوار  
 الاسم ومن قسمة المسيح  
 الدجال (الله م) اجعلنى  
 ن الدين اذا أحسنوا  
 استبشروا واذا أسأوا  
 استغفروا (الله م) اجعلنا  
 من عبادة الصالحين القوم  
 المحجابين الوفاء المتقبلين

دخلت فأنا حج يلزمه عند الشرط (ومن نذر مائة حجة أو أكثر أو أقل يلزمه كلها أو عليه أن يحج بنفسه قدر ما عاش ويجب الإيصاء بالبقية) وهذا على ما في العيون وقاضيان والسر اجبة مما نصوا على لزوم الكل وقال في النوازل هذا قولهما على قول محمد بن درة قال القمي تاشي وأطابق في التحفة لله تعالى على ألف حجة يلزمه وعن أبي يوسف وكذا عن محمد بن نضره قدر ما يعيش من السنين واختاره على الرازي والسر وحي كقوله على أن حج عشر بن سنة ومات قبلها لا يلزمه شيء قال ابن الهمام والحق لزوم الكل للفرق بين الالتزام ابتداء وإضافة (ثم إن شاء) أي الناذر بالمائة (أحج مائة رجل في سنة واحدة وهو الأفضل) أي للمساواة إلى الخيرات والمخافة من الآفات (وان شاء أحج في كل سنة حجة) أي على وفق لزومه (أو أكثر) أي بناء على الأفضل في الجملة (ولكن كلما عاش الناذر بعد ذلك) أي الاجتناب (سنة بطلت منها حجة فعليه أن يحجها بنفسه) أي لأنه قدر بنفسه فظهر عدم صحة اجتاحتها (وان لم يحج لزومه الإيصاء بقدر ما عاش من بعد الاجتناب ولو قال لله على عشر حجج في هذه السنة لزومه عشر سنين) على ما في الفتح وغيره وفي خزائن الأكل لزومه كلها في تلك السنة (ولو قال لله على أن أحج في هذا العام ثلاثين حجة لزومه الكل) أي عند أبي حنيفة (ولو قال على أن أحج في سنة كذا حج قبلها جاز) أي عند أبي يوسف وهو الأقيس خلافا لمحمد (ولو لم يحج ومات قبلها لا يلزمه شيء) ولو قال إن كنت فلانا فعلى حجة) أي من غير ذكر اليوم (أو على حجة اليوم) بالنصب والاحسن عبارة الكبير إن كنت فلانا فعلى حجة يوم أكمل (لا يصير محرما بل يلزمه بفعله متى شاء) كما لو قال على حجة اليوم إنما يلزمه وفاء ذمته بحرمه متى شاء انتهى وتبين أن اختصاره في المبني هنا محمل للامعنى (ولو قال أنا محرم بحجة مهمل) أي محرم (بعمرة) فعلت كذا صريح) أي تعلية قهرا (وبلزمانه إن فعله) أي ما شرطه كذا ذكره في خزائن الأكل عن أبي حنيفة (ولو قال على حجة إن شئت أنت) أي أيها المخاطب أو المخاطبة (فقال شئت لزومه حجة) أي ولم يصير محرما ما لم يحرم (وكذا لو قال إن شاء فلان) أي سواء كان حاضر أو غائبا (فشاء) أي نظهر أنه شاء لزومه حجة ولا تفرق) أي على الأصح (مسيئة فلان) أي الغائب (على مجلس بلوغه الخبر) أي بالتعليق (ولو قال أنا محرم بحجة إن فعلت كذا ففعل لزومه حجة وكذا لو ذكر العمرة ولم يصير محرما ما لم يحرم ولو قال إن أبست من غزلك فأنا حج لزومه) أي ويصح متى شاء (ولو قال على أن أحج على جبل فلان) أي مثلا (أو بجبل فلان) أي بدراهم كذا مثلا (لزومه) أي الحج (ولغت الزيادة) كما في شرح الكافي (ولو عاقى الحج بشرط ثم علقه بأخر) أي بشرط آخر (ووجد الشرطان بكفيه حجة واحدة إذا قال في اليمين الثانية فعلى ذلك الحج) على ما في قاضيان (ولو قال على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شيء) أي زائد على المرة (ولو قال في النذر متصلا إن شاء الله لا يلزمه شيء في جميع الصور) أي إن قدمها عشية الله والله أعلم

«(فصل)» أي في الكليات (إذا قال على المنى إلى بيت الله أو الكعبة أو مكة أو زيارة البيت أو علقه) أي ما ذكر (بشرط) أي كبيره مريض وقدوم مسافر (أولا) أي أو لم يعلقه (بل حلف) مشيا بحجة أو عمرة وهو في الكعبة) أي في مكة وما حولها من الحرم (أولا) أي أو في غيرها من أرض الحل أو من الآفاق (أو قال على أحرام فعليه حجة أو عمرة ماشيا والبيان إليه) أي تعين أحدهما (ولو قال على المنى أو الذهاب أو الخروج أو السفر أو الاتيان أو الركوب أو الشدة)

(اللهم) إن هذه حرة دلفة وقد جعت فيها السنة مختلفة نسألك حوائج مرتقة اجعلني من دعاك فاستجبت له ووقل عليك فكفيمه (اللهم) اني أسألك في هذا الجمع ان تجمع لي جوامع الخير كله وأن تصلح لي شأني كله وأن تصرف عني السوء كله فانه لا يفعل ذلك غيرك ولا يوجد غيرك الا أنت (اللهم) اني أعوذ بك من شر الاعميين السبل والحريق (اللهم) اني أعوذ بك من امرأة تشبيني قبل المشيب وأعوذ بك من مكر النساء وأعوذ بك من صاحب خديعة ان رأى حسنة دفنها وان رأى سيئة أظهرها

أي الرسل (أو الهزولة) أي الهي (إلى الحرم أو المسجد الحرام أو المذبح أو المروة أو مقام  
 إبراهيم أو الجبل الأسود أو الركن) أي ما تها أو أياها (أو أستان الكعبة أو أياها أو مبرها  
 أو طبر أو عرفات أو مزدلفة) وكذا إلى منى (أو أسطوانة البيت أو زمزم أو مسجد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أو بيت المقدس أو مسجد آخر) ولو كان من المساجد المأثورة كمسجد  
 الحيف وشعيرة (لا يلزمه شيء في جميع الصور) لكن في بعضها خلاف فانه لو قال على المنى إلى  
 الحرم أو إلى المسجد الحرام لاشي عليه عند أبي حنيفة وعند حماد بن عيسى أو غيره ويؤيدها  
 أنه إذا قال على المنى إلى مكة حيث يلزمه حجة أو غيره اتفاقا مع أن المسجد الحرام أحسن من  
 مكة وأنه قد يطلق على الكعبة وعلى مطلق الحرم أيضا وقيل في زمن أبي حنيفة لم يجز العرف بلفظ  
 المنى إلى الحرم والمسجد الحرام بخلاف زمانهم كما يكون اختلاف زمان لا اختلاف في لفظ  
 وبرهان وكذا ذكره في الكبير وفيه أن المكاتب لا تنعاق لها بالعريجات وكان المناسب أن يختلف  
 حكمها باختلاف البيات وإن اعتد بهم اجاب الإجماع فينبغي أن يعتبر كل ما احتلف في الزمان  
 والمكان فلا يخل الحکم تحت ضابطه كلية في هذا الشأن وأما لو قال إلى المذبح أو المروة  
 أو مقام إبراهيم عليه السلام وغير ذلك مما سبق لا يلزمه شيء بالاتفاق وقيل إلى الجبل الأسود أو  
 الركن أو مقام إبراهيم يلزمه وصريح في البسوط في المقام بعدم لزوم وفي الطراز إلى الركن  
 أو أسطوانة الكعبة يلزمه عند من خلا للامام وعراه إلى شارح نكرة (ولو قال على المنى إلى  
 بيت الله تعالى ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة أو عمرة) هكذا ذكره في المنى وقاضيهان وفي المنى  
 عن محمد بن علي الحج وإن قال ثلاثين مرة أو ثلاثين شهرا أو عشرة أشهر أو عشرة أيام أو أحد عشر يوما عليه عمرة أو  
 شهرا أو أحد عشر شهرا أو ثلاثين شهرا (أو قال من قلها ما صاحب الشئ عن محمد بن اختلاف  
 واحدة) (وقيل في ثلاثين شهرا الله عليه الحج) والقولان قلها ما صاحب الشئ عن محمد بن اختلاف  
 روايته (ولو قال المنى إلى بيت الله تعالى ونوى مسجد المدينة أو بيت المقدس أو مسجد آخر)  
 كمسجد قباء أو للمسكوفة (لا يلزمه شيء وإن لم تكن لهية) أي معينة (فعل المسجد الحرام) أي بنا  
 على أنه هو الفرد الاكمل من بيوت الله (فيلزمه حجة أو عمرة) على خلاف تقدم والظاهر أن يقال  
 فعل الكعبة ليكون عليه الحج أو العمرة بلا خلاف لأن حكم بيت الله والكعبة سواء كما سبق وقد  
 قال الله تعالى وثقه على الناس مع البيت وقال عز وجل جعل الله الكعبة البيت الحرام ويؤيده  
 قوله (ولو حلف بالمنى إلى بيت الله تعالى ثم حنث) بكسر التون أي لم يبر في عيمه (ثم حلف به ثم حنث  
 يجعل أحدهما حجة والأخر عمرة ويعتق لكل واحد من مكان الحلف ولو حلف أن يمدى  
 بشلان) أي من البدنة أو البقرة أو الشاة (على أشعار عينيته) أي أهديها حيا وأطرافها (إلى  
 بيت الله تعالى أو أجمعه على عني) أي يجمع بدلان من إنسان أو حيوان لاشي عليه (ومن جعل على  
 نفسه أن يجمع ما شيا فانه لا يركب حتى بطوف طواف الزيارة) أي في وقته فانه يتم حجه به ويغني  
 أن يقيد بحله قبل الطواف أو بعده ليخرج عن إحرامه قياسا على قوله (وفي العمرة حتى يخلق)  
 وفي الأصل خبر بين الركوب والمنى لكن في الجامع الصغير أشار إلى وجوب المنى وهو  
 الظاهر والصحيح وجها ورواية الأصل على من شق عليه المنى وفي شرح الجامع قال الشيخ  
 الإمام أبو جعفر الهندي والى انما يطلق له الركوب إذا كانت المسألة بهذه بحيث لا يبلغ

(اللهم) إلى أعوذ بك من  
 شر من يمشي على بطنه ومن  
 شر من يمشي على رجلين  
 ومن شر من يمشي على أربع  
 (اللهم) إني أعوذ بك  
 من أن أتى أو أتد أو  
 أتقال أو أعبدني بقولك  
 ولا تشقني بعصيتك وتحرلي  
 من فضلك وبأهلك في  
 قدرك حتى لا أحب تبجيل  
 ما أنزلت ولا تأخير ما علمت  
 واجعل غشاي في نفسي  
 ومنعني بعمي وبصري  
 واجعلهما الوارث مني  
 وانصرني على من ظلمني  
 وأرني فيه ناري وأقر بذلك  
 عيني (اللهم) اجعل صلاتك  
 وبركاتك ورحمتك على سيد  
 المرسلين وإمام المؤمنين وسام  
 الدين محمد عبدك ورسولك  
 إمام الخير وعائد الخير رسول  
 الرحمة وعلى آله وأصحابه

الاجتهاد عظيمة وأما إذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب أصلاً ثم اختلفوا في محل  
ابتداء المشي لأن محمد المذكره فقيل يبدأ من الميقات وقيل من حيث أحرم وعليه الإمام بخبر  
الاسلام والاعتناء وغيرهما وقيل كما قال المصنف (ومحل ابتداء المشي من بيته سواء أحرم منه  
أولاً) وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية وصححه قاضيان والزيلعي وابن الوهام  
لأنه المراد عرفاً ويؤيده ما روي عن أبي حنيفة أن بغدادياً قال إن كنت فلا تافعل أن أخرج ماشياً  
فلقية بالكوفة فعليه أن يخرج مشياً من بغداد وأما لو أحرم من بيته فلا اتفاق على أنه يشي من  
بيته (ولو ركب في كل الطريق أو أكثره بعد رأو بلا عذر فعليه دم) أي لأنه ترك واجباً يخرج عن  
العهد (وان ركب في الأقل) أي في أقل الطريق وكذا في المساواة (تصدق بقدره من قيمة الشاة  
\*) (فصل) لو نذر أن يصلي في مكان فصل في غيره دونه في الفضل (أي الأقل منه في الفضيلة  
اجزاء) أي عندنا (وأفضل الأما كن المسجد الحرام ثم مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثم  
مسجد بيت المقدس ثم مسجد قباء ثم الجامع) أي المسجد الذي يصلي فيه الجمعة (ثم مسجد الحى)  
وهو الذي يصلي فيه الجمعة والقبيلة المحصورة (ثم البيت) أي أفضل من خارجه كـ الزقاق  
والاسواق إذا عرفت هذا الترتيب فلو نذر أن يصلي ركعتين في المسجد الحرام لا يجوز أدائها  
إلا في ذلك الموضع عند زفر خلافاً لأصحابنا وان نذر أن يصلي ركعتين في مسجد النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يجوز أدائها إلا في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو في المسجد الحرام وان نذر أن  
يصلي في بيت المقدس لا يجوز أدائها في هذه المساجد وان نذر أن يصلي في الجامع لا يجوز  
أدائها في مسجد الجمعة وان نذر أن يصلي في مسجد الجمعة لا يجوز أدائها في الجامع ولا يجوز أدائها  
في بيته وان نذر أن يصلي في بيته يجوز في الكل ولا يجوز في الزقاق والاسواق كذا في المصنف  
وهذه المسائل يخالف أصحابنا فيها زفر وقيل أبو يوسف أيضاً معه وكذا حكم الاعتكاف إذا نذر  
في هذه المساجد (ولو نذر أن يلبس) بفتح الواو وحدة أي يلبس (في المسجد الحرام ساعة لم يجب عليه  
ذلك) كان الظاهر أن يقال أقل من يوم لأنه مدة أقل ما يجوز فيه الاعتكاف خلافاً لمحمد أنه  
يجوز اعتكافه ساعة أيضاً في النفل ومن غير شرط صوم خلافاً لغيره والله أعلم

#### \*(باب الهدايا)\*

وهو ما يهدي إلى الحرم التقرب إلى الله تعالى والمراد به أنواع الهدايا وأكثر أحكامها كالضحايا  
(الهدى من الأبل والبقر والغنم) أي لامن غيرها من النعم (وكل دم يجب في الحج والعمره  
فأدناه شاة) أي وأعلامه بدنة من الأبل أو البقر وأعظمها أفضلها وفي حكم الأذى سبع بدنة  
أو سبع بقرة وهذا التحريم منهوم من الكلام في كل شيء (الاجتماع في الحج بعد الوقوف بعرفة  
وطواف الزيارة جنباً) فإنه لا يجوز فيه ما إلا البدنة ولا يتخلو قصور العبادة وبسطة فاد منه ما  
لا يجب البدنة أصلاً في العمرة (وحكم البقر حكم الأبل في هذا الباب) أي باب الهدايا لا في  
مطلق القضاء لكن هذا عندنا خلافاً للشافعي فغمد الله برحمته حيث يخص البدنة بالأبل  
وأما إذا طأطأ الحزور فهو من الأبل خاصة اتفاقاً (ثم الهدى) أي جنسه منقسم (على نوعين  
هذى شكر) لتوفيق الطاعة المخصوصة (وهو هذى المذمة والقران) وقدم المذمة لأنها  
الأصل المستفاد من القران وقدم عليه القران في هذا الشأن ببيان البرهان (والنطوق) شكر

وصل عليهم أجعين كما صليت  
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم  
في العالمين إنك حميد مجيد  
عدد خلقك ورضائك  
وزنة عرشك وكلما ذكر  
الذاكرون وكلما غفل عن  
ذكرك الغافلون (اللهـم)  
ابعثه مقاماً محموداً يعقبه  
فيه الأولون والآخرون  
واجعل له الدرجات العلى  
والرفيق الاعلى وأدخلنا في  
شفاعته أجعين يا رب  
العالمين (ثم يلبس) ويكبر  
الثنية إلى أن يسفر بحيث  
يبقى إلى طلوع الشمس مقدراً  
صلاة ركعتين تقر بهما ثم يدفع  
إلى منى جاهراً بالتلبية

#### \*(فصل)\*

في الدفع من مزدلفة إلى  
منى إذا قرب طلوع الشمس  
أفاض الإمام والناس معه

مطلبا (وهدي جبر) أي لتقصير في الطاعة أو ارتكاب جنابة (وهو ما أثره الميلة لولا  
 احصار أو رفض أو جبر مبدء أو كفارة جنابة أخرى أو تجاوزا وميقات (ماعد)  
 أي المتقدمة من المنة والفران والتلوع وأما التذوقه وان كان دم  
 ان كن واجبا فكبير أو تقوفا فكشكر وكذا الاضحية وجوبا أو تقوفا (وكل دم  
 فلهما أحبه أن يأكل منه) أي ما شاء منه ولا يتقيد ببعض منه كما ترهم من قوله من  
 الاغنياء) أي يطعمهم ولو بالاباحة (والفقراء) تملكيا أو اباحة والمضام يقتضي التلويح  
 والايكون ذكركم كالمستدرك (ولا يجب التصديق به) أي لا يملكه ولا يبيعه وهذا  
 بما علم منما قبله من التلويح (بل يستحب أن يصدق بثلكه ويطلع) يقتضي أي واد  
 (ثله ويهدي ثلثه) أي للاغنياء من الجيران وغيرهم (أو يذبحه) أي الثلث الا  
 للتلويح (ولو لم يصدق بشئ جاز) وهذا قد علم من قوله ويستحب (وكره) أي كراهة  
 لانهم مقتضى ترك الاستحياء المعبر عنه بأنه خلاف الأولى ولذا قال في الصبي ولا يقضي  
 يصدق بأقل من الثلث وهذا أيضا مستدرك كالاول (وبعد) أي دم الشكر  
 الذبح حتى لو سرق أو استهلكه بنفسه) وكذا بغيره (بعد الذبح) قبله لا يستلزم (لم يلزمه شئ)  
 من الضمان بخلاف ما لو ذلك أو سرق قبل الذبح فإنه يلزمه غيره ولا يجوز له أن يصدق  
 (وكل دم واجب جبر لا يجوز له الاكل منه) ولو كان فقيرا (ولا للاغنياء) إلا إذا  
 الفقراء تملكيا لا اباحة وكذا في حكم نفسه (ويجب التصديق بجميعه حتى لو استهلكه بعد  
 أي كله أو بعضه (لزمه قيمته) أي للفقراء فيصدق به عليهم (ولو سرق لا يلزمه شئ) وأما  
 يجوز التصديق بكل من دم الشكر والجبر على مساكين الحرم وغيرهم وكذا يجوز على مسكين  
 أو مساكين إلا أن مساكين الحرم أفضل إلا أن يكون غيرهم أو جوع على ما قال في السر  
 الواجب (وهو) أي دم الجبر (كدم اللبس والطلب والحلق وقلم الاطنار وقتل الصيد والجماع) أي  
 وأمثال ذلك من ارتكاب المحظورات ولو بعد (والطواف بالاطهارة وترك شئ منه) أي من  
 الطواف إذا كان موجبا لادم (أو السعي أو الرمي أو استداد الوقوف) أي بعرفة إلى العرة  
 (أو وقوف مزدلفة) أي ونحوها من ترك الواجبات إذا لم يكن عن عذر (والاحصار والرقص  
 أي ودمهما) وقطع أشجار الحرم) فيه أن هذا الحكم غير مختص بالحرمة (ولا يجوز بيع شئ من  
 لحوم الهدايا) أي وإن كان مما يجوز الاكل منه على ما صرح به ابن الهمام (فإن قيل) أي بانه  
 شيأ منه (نحن قيمته للفقراء ولو أعطى الجزاء بيرة منه غرمه) أي فعليه أن يصدق بتمتعه (ولا  
 شرط) أي أجرة الجزاء (منه لم يجز) أي مذبحه (عن الهدي) وتوضيحه ما قال الطبري ليس ولا  
 يعطى أجرة الجزاء منه فإن أعطى صار الكل لجالائه إذا شرط اعطاه منه في شريكه لا فيه ولا  
 يجوز لكل لنفسه اللحم وإن أعطاه من غير شرط قبل الذبح ضمنه وإن تصدق بشئ منه عليه غير  
 الأجرة جاز إذا كان أهلا للتصدق عليه (ولو هلك الهدي النطق قبيل وصوله الحرم لا يجوز  
 الاكل منه) أي للمتطوع (ولا للاغنياء) أي ولو أكل منه أو من غيره مما لا يحل له أكله ضم  
 ما كل (وكل واحد من الابل والبقر يجوز عن سبعة ذماء) لا خلاف في جوازها عن  
 الأربعة لكن بشرط قصد التبريد حتى لو كان أحد الشراكا كافرا أو مسلما يريد اللحم دون

من مزدلفة فإذا وصل إلى  
 وادي محسر يستحب عند  
 الأئمة الأربعة رمي الله  
 عنهم أن يجزئ دابة قدر  
 رمية جبر فتدري أحد من  
 جابر رمي الله عنه أن البني  
 صلى الله عليه وسلم أسرع  
 في وادي محسر وفي الموطأ  
 أن ابن عمر رضي الله عنهما  
 كان يجزئ راحلته في محسر  
 قدر رمية جبر وأول وادي  
 محسر من القرن المشرف  
 من الجبل الذي على يسار  
 الداهب ويسمى بذلك لأن  
 قبل أصحاب القيل يسرفه  
 بني أعيان كل عن المسير  
 وقبل يسمى محسرا لأنه يحسر  
 سالكه ويتعبهم وقيل  
 لأن ابليس وقف فيه  
 متحسرا ويسمى هذا الوادي  
 وادي النار لأن رجلا  
 اصطاد فيه صيدا فترلت



الهدى والتقرب لم يجزهم جميعا (فلو شارك فيه سبعة نفر قد وجب الدماء عليهم جاز) أى وغيرهم  
 بالاولى كما لا يخفى (سواء اتحد الجفنس) أى جنس ما وجب من دمه متعة واحصار وجزاء سبيل  
 ونحو ذلك (أولا) لأنه ان اتحد الجفنس كان أحب وأولى (ولو اشترى بدنه) أى جزورا أو بقره  
 (المتعة مثلا وأوجبهم النفسه) أى تلك البدنة بتعيين النية وتخصيصها له (لا سبعة أن يشارك فيها)  
 أى فى البدنة (أحدا) لأنه لما أوجبها لنفسه خاصة صار الكل واجبا عليه (وليس له بيعها بعد  
 ما أوجب) أى وليس له أن يبيع ما أوجبه هديا فان فعل فعليه أن يتصدق بالتمن (وان نوى ابتداء  
 الشركة جاز) أى وان نوى أن يشرك فيها ستة نفر أجزأه فان لم يكن له ستة عند الشراء منهم ولكن  
 لم يوجبهم احتى اشتركت الستة جاز والافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم أو من أحدهم بأمر  
 الباقي وأى الشركاء فخرها يوم النحر أجزأ الكل ثم اذا اشترى سبعة فى جزورا أو بقره اقتسموا  
 اللحم بالوزن ولو اقتسموا جزا فام يجزأ الا اذا كان مع شئ من الاكارع والجلد اعتبارا بالبيع  
 كما فى شرح المجموع (واذا ولدت بدنة الهدى) أى بعد ما شراها لهديه (ذبح ولدها معها ولو باع  
 الولد فعليه قيمته) أى للفقراء (وان اشترى بها) أى بقيمتها (هديا فحسن) أى وان تصدق به الجفنس  
 وهـ ذاق الحسن أظهر قديرا (واذا غلط رجلان فذبح كل) أى كل واحد (هدى صاحبه  
 اجزأهما) أى استحبنا لاقبالا (ويأخذ كل هديه) أى بعد ذبحه (من صاحبه) وعن أبى يوسف  
 كل بالخمار بين أن يأخذ هديه من صاحبه وبين أن يضمنه فيشتري بالقيمة هديا آخر يذبحه فى أيام  
 النحر وان كان بعد ما تصدق بالقيمة وهدى المتعة والقران والنطوع فى هـ ذاسواء وأمالو كانت  
 البدنة بين اثنين وضحيما به الاختلاف المشايخ فيه والمختار انه يجوز كفى الخلاصة وقال الصدر  
 الشهيد وهـ هذا اختيار الفقيه والامام الوالد وعن أحمد بن محمد العامى انه لا يجوز اذا كان  
 الجزور بينهما متعين وقال أبو الليث لا تأخذ به ابل يجوز اذا كان بينهما متصفان وعلى التقاوت  
 وكذا بين ثلاثة وأربعة قال فى البحر الزاخر هـ ذاهو الصحيح (وكل هدى لا يجوز له الاكل) أى  
 منه (لا يجوز له الانتفاع بجلاده ولا بشئ آخر منه) يعنى بل يتصدق به بخلاف كل هدى يجوز له  
 أكله فانه يجوز له الانتفاع بجلاده ونحوه (ولا يجب التعريف بشئ من الهدايا سواء أريد به) أى  
 بالتعريف (الذهاب الى عرفات أو التشهير) أى الاعلام بكونه من الهدى فوها ولم يتعرضوا لها  
 (بالتقدير) أى بتعليق قلادة فى رقبتها فان كلاً منهما لا يجب (وبسن تقليد بدن الشكر) كالمتعة  
 والنذر (دون بدن الجبر ولا يسن فى الغنم مطلقا) كلاحصار والحناية لكن لو قلده جاز ولا بأس  
 به وفى المبسوط لا يضره ثم ان بعث الهدى بقلده من بدنه وان كان معه فهو من حيث يحرم هو  
 السنة كذا فى شرح الكنز (ويكره الاشعار) أى اشعار البدنة وهواعلامها بشق جلاها أو  
 طعنها حتى يظهر الدم منها (ان خيف منه السراية) أى الذى يترب عليه الضرر (وحسن  
 الذهاب) أى استحسن ذهاب المهدى (بهدى الشكر الى عرفته) وفى البحر الزاخر وغيره ان كل  
 ما يقبله قال ذهاب به الى عرفات حسن وما لا فلا قال فى الكبير ويرد عليه قولهم مطلقا تعريف  
 هدى المتعة حسن وهوا أن يذهب به الى عرفات مع نفسه لأن الشاة وان كان لاسن تقلدها  
 لكن دخلت فى هذا الاطلاق انتهى ولا يخفى أن ما من عام الا يخصص (والافضل فى الأبل النحر)  
 أى قيا ما محقولة اليد اليسرى وان شاء أضجعه او عن أبى حنيفة معقولة بركة (ويكره) أى النحر

عليه نار فاحرقته كذا  
 ذكره المحب الطبرى وقال  
 الازرق انه خمسة ذراع  
 وخمسة وأربعون ذراعا  
 ويقول فى مسوره (اللهم)  
 لا تقبلنا بغضبك ولا تهاكنا  
 بعد ذاك وعاقنا قبل ذلك  
 أعوذ بالله السميع العليم  
 من الشيطان الرجيم  
 (اللهم) انى أعوذ بك من  
 الشيطان ومن عمله ومن  
 حربه (اللهم) انى أعوذ بك  
 من سيئات الاعمال عافى  
 واعف عني ولا تؤاخذنى  
 بما أسلفت من الذنوب  
 وقدمت من الخطايا والحبوب  
 وتب على ذاك أنت التواب  
 الرحيم (اللهم) يا عظيم  
 يا عظيم اغفر لنا ذنوبنا وان  
 عظمت فانه لا يغفر الذنوب  
 العظيم الا للمالك العظيم  
 الرؤوف الرحيم الكريم

(في غيرها) من القدر والعلم لانه يسد ذبحه ما فلو نحر البقر والغنم وذبح الابل اجراء استوى العروق ويكره واستحب الجبه واستقبال القبلة وكان ابن عمر يكره أن يؤكل كل مما لم يقبل به القبلة والاولى أن يتولى الانسان ذبحها بنفسه ان كان يحسن ذلك والا فيقف عند الخارج (ويستحب التعديق بمظلمها ووجلاها) كما في المحيط (ولا يبيع بجلدها فان باعه تصدق بثمنه) فان عل من جلدها شيء يمتنع به كالفراش والجراب جاز ذكره في الكبر لك الظاهر أن هذا العمل يجوز فيما أبيع له الاتباع به كدم الشكر والتطوع والاحجية دون غيره واقفه أعلم

• (فصل) ومن ساق بدنة واجب أو تطوع لا يصح له الاتباع بظهورها أي ركوبا (وصوفها ووبرها) أي شعر العنق والابل قبلها وبقا (ولبنها) أي حلبا وشربا الاحال الاضطرار (وان اضطر الى الركوب) أي ركوبه او ركبا واذا استعنى عنه تركها أو حمل متاعه عليها (صم ما نقص ركوبه أو حمل متاعه) أي بسمه وتصدق به أي بما صممه (على الفقراء دون الاغنياء) لان حوار الاتباعها للأغنياء معلق بلوع الخيل على ما قاله في شرح الكنز (ويصنع أي يرش) نثرها بالماء الباردا فيقطع لبنها ان قرب ذبحها) أي زمنه (والا) بأن كان بعيدا (حلبها وتصدق به) أي على الفقراء (وان صرفه لنفسه) أي لحاجة نفسه وكذا اذا استم لكاه أو دفعه لغنى (صم قيمته) أي قيمته بثلث أو بقيته (واذا عطف) أي تعب (الهدى) أي الذي ساقه (في الطريق) أي قبل وصوله الى عمله من الحرم أو زمانه المعين له (فان كان) أي الهدى (تطوع شحوره) وضجع فلا دتم بدمها أو صرب بها صفة ستامها) وقيل بباب عنقه العلم انه هدى (أيأكل كل منه الفقراء دون الاغنياء وليس عليه غيره) أي اقامة غيره له (ولم يأكل منه هرو ولا غيره من الاغنياء) أي لم يتصدق به على الفقراء وقد قال السروي انه لا يتوقف الاباحة على القول (فان أكل أو أطعم غنيان) أي تصدق بقيته على الفقراء (فان كانت البدنة واجبة عليه أن يقيم غيرها مقامها) بضم الميم الاول أي بدلها (وصنع بالاول ماشاء) أي من بيع وغيره (وكذا اذا اصابه عيب كبير) بالواحدة أو المثلثة بأن ذهب أكثر من ثلث الاذن عند أبي حنيفة أو أكثر من المصنف عندهما (وعليه أن يقيم غيره مقامه ولو صل هديه فاشتري غيره) أي مكاه (فقلده) أي وجهه (ثم وجد الاول نحر أي ماشاء) أي وباع أي ماشاء (فولوا بالاول وذبح الثاني أو بالهكس أجراه) كذا ذكره والطاهر ان ذبح الاول أفضل فان الشئ بمنزلة البدل ولا اعتبار للمدل بعد حصول البدل قسأمل (والأفضل بحرهما) لان الثمة تعاقبهما محال في الجملة (ولو نحر الشئ وكان الاول أكثر قيمة تصدق بالفضل) وهذا يؤيد ما قد هناء من قبل (ومن ساق هديا) أي الى مكة (وقلدها لا ينوي بها الهدى) بوجه حالية (فهو هدى) أي استحسانا بالعرف العبادي (ويستحب لكل من قصد مكة بذلك) أي حجة أو عمرة (أن يهدي هديا)

• (فصل) أي بما لا يجوز من الهدايا كما لا يجوز في النذر ان كان شرط صحته أن تكون سالمة من العيوب والملايا لا يجوز مة تطوع الاذن كلها أو أكثرها) وأما اذا كان الداه من الاذن الثلث أو أقل اجراء وهو الطاهر عن أي حصة ومحمد وهو الاصح وعن أبي حنيفة ان كان الثلث ما زاد لم يجز وان كان أقل من الثلث جاز قال الكرماني وفي رواية ان ذهاب الربع مانع ثم قال ان كان الداه أقل من النصف يجوز وان كان نصفه فعن أبي يوسف روايتان وعن أبي يونس

فاذا وصل الى منى قال (الاهم) ان هذه منى وقد أتيتك وأنا عبدك ابن عبدك أما لك أن تن علي تبعا منتب به علي أوليا لك وأهل طاعتك ولين تبعلي من عبادك الصالحين الرحمن الراغبين (الاهم) الى أعز ذلك من المقرب والمأنوس المصيبة في العقل والدين الجسد لله الذي بلغني سالما غامعا معي سواي الى هذا المكان وشرفني بالاسلام والايان وحده لي من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (ويقدم) الى حجرة العقبة ويقف في أسفل الوادي بحيث تكون مكة عن شماله ومنى عن يمينه ويقول (الاهم) تصديقا بكتابك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم

ان كان الباقي أكثر أجزاء وان بقي النصف لم يجزه (والذي لا اذن له خلقة) أما اذا كانت أذنه صغيرة جاز (أوله أذن واحدة) أي فانه لا يجوز على ما نقله ابن جماعة وعن أصحابنا لانه لا يجوز التي خلقت لها أذن واحدة قال وهو مقتضى قول الشافعي قدس سره (ومقطوع الذنب أو الانف أو الالبسة) أي اذا ذهب أكثرها كما تقدم في الأذن (والتي يبس ضرعها) وكذا التي لا تستطيع أن ترضع فصيلها (أو ذهب ضوء إحدى عينيها) وهي العوراء قبل الأولى انه لا يجوز العمياء (والجفء التي لا تخ لها) وهي الهزيلة (والعرجاء) التي يمنعها عرجها عن المشي الى المنسك على ما في المختار وقيل التي لا تضع رجلاها على الأرض (والمريضة التي لا تعتلف والتي لا اسنان لها) أي سواء اعتلف أو لا وفي رواية تجوز اذا كانت تعتلف وهو الأصح (والجلالة) بفتح الجسيم فتشديد اللام أي التي تتبع النجاسات (ويجوز مقطوع الأذن والذنب والانف والالبسة اذا بقي أكثرها) وهذا قد علم بالفقه وممن منطوق ما قبلها (والجماء) بتشديد الميم (وهي التي لا قرن لها أو كان مكسورا) أي وذهب غلاف قرنها (والجنونة) قال في المختار ويجوز التولاء وفي الصحاح التول هو بالتحريك جنون يصيب الشاة فلا تتبع الغنم وتستدير في مرعتها (والنهي والشرقاء وهي التي شقت أذنهما وانخرقا وهي مقبوبة الأذن) قال ابن جماعة مذهب الاربعة ان تجزى الشرقاء وانخرقا وهي المسحونة الأذن من كى أو غيره (والحولاء وهي التي في عينيها حول والجرباء اذا كانت سمينة والحامل) مع الكراعة (والعرجاء التي لا ينع عرجها عن المشي) كما تقدم (والمريضة التي تعتلف وصغيرة الأذن والتي لا اسنان لها اذا كانت تعتلف) أي على الأصح ثم هذا كله اذا كانت العيوب بها قبل الذبح (ولو أصابها العيب عند الذبح بأن انكسرت رجلها أو أصابت عينها بالاضطراب وانقلاب السكين جاز) أي استحسننا

\* (فصل في السن) أذن السن الذي يجوز في الهدى الثاني (بفتح فكسر فتشديد تحتية) وهو من الابل ماله خمس سنين وطعن) أي دخل (في السادسة ومن البقر ماله ستان وطعن في الثالثة ومن الغنم ماله سنة وطعن في الثانية ولا يجوز دون الثاني) أي غيره (الا الجذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة) على ما في شرح الجمع (وانما يجوز أي الجذع اذا كان عظيما) أي في الاستحسان (وتفسيره انه لو خاطبنا نيايا شبه على الناظر انه منها) أي أو ايس منها وقيل الجذع ماله ستة اشهر وذكر الزعفراني انه ابن سبعة اشهر وقيل ابن ثمانية اشهر وهذا كله اذا كان عظيما كما مر وما اذا كان صغيرا الجسم فلا يجوز الا ان يتم له سنة كاملة كما في المعز (والجوامير كالبقرة) أي حكما في السن وغيره (والذي كرم المعز والضأن) الأولى تقديم الضأن (افضل اذا استويا) أي في الاوصاف الكاملة (والثاني من الابل والبقر أفضل اذا استويا)

\* (فصل) أي في ايجاب الهدى وما يتبعه من لزوم الهدى بتذرية أو تعاقبا (ولو نذر هديا) أي واطلقه (يلزمه ما يجوز في الاضحية وادناه شاة واعلاه بقرا وابل الا ان ينوي بالهدى بغيره أو بقرة فيلزمه ذلك ويختص ذبحه بالحرم) أي فله ان يذبحه حيث شاء من أرض الحرم الا انه ان كان في أيام النحر فالسنة ذبحه بمنى والا ففى مكة ولو نذر جحورا أو بقرا أو بدنة ولم يذكركنظ الهدى لزمه ما ذكر) أي من الابل في الجزر ومن البقر والبعير في البدنة (ولا يختص ذبحه في الحرم ولو قال على ان أهدي بدنة خير بين البعير والبقرة ولو قال جزورا تعين الابل) قال في

بعدد آلائك الله أكبر  
والحمد لله كثيرا وسبحان  
الله بكرة وأصيلا لا اله  
الا الله وحده لا شريك له  
يخلصين له الدين ولو كره  
الكافرون لا اله الا الله  
وحده صدق وعده ونصر  
عبداه وأعز جنده لا اله  
الا الله والله أكبر (اللهم)  
اجعله حجاً مبروراً وسعياً  
مشكوراً وذنباً مغفوراً  
(اللهم) اهدهني بالهدى  
وقوني بالتقوى واجعل  
الآخر خير الى من الاولى  
(ثم) يرفع يده وفيه الحصة  
ويقول بسم الله والله أكبر  
رغمنا للشيخ طاهر ورضا  
لرحمن

الكبير ولو قال على أن أهدي جزواً وبصيفة متكم من الأهداء من الأبل والحرم ولو قال  
جزواً ورافعة جاز البقر والبقر حيث شاء ولو سارح الحرم الآن ينوي معيناً من البدن ومن أبي  
يوسف تعين الحرم وظاهر المذهب خلافه إلا أن يزيد يقول بدنه من شعائر الله والحاصل كقول  
القصة أن في نذر اليد يتخصس بالحرم اتفاقاً وفي الجزو والبقر لا يتخصس به اتفاقاً وفي البدن  
لا يتخصس به عندهما خلافاً لا يبيح ويؤثر انتهى فتدبر (ولو قال هذه الشاة هدي إلى بيت الله  
أو إلى الكعبة أو مكة أو بمكة) وهي لغة في مكة لأنها بك أعناق الجبابرة (لزمه) أي هدي بالغ  
الكعبة المراد بها الحرم (ولو قال إلى الحرم أو المسجد الحرام أو الصفا والمروة لم يلزمه شيء) أمالي  
الصفا والمروة فلا يصح في قواهم جميعاً وأما ما قبلها فكذلك عند أبي حنيفة وعندهما يصح  
ويلزمه وهو الاظهر لما سبق فتدبر (ولو قال أنا أهدي ولائته بلزمه شاة) فيه أن هذا اختصار  
محل لقوله في الكبير ولو قال على أنه أن أهدي ولائته بلزمه شاة وكذا قال ابن الهمام أنه لو قال  
إن فعلت فأنا أهدي كذا لزمه إذا فعل انتهى والحاصل أنه لا يلزمه إلا إذا كان النذر تخييراً  
أو تعليقاً سواء نوى أوله بنو فريما وأما مجرد قوله أنا أهدي فلا وجه أنه يلزمه شيء لا سيما ولائته  
(ولا تجوز القيمة في هدي المذرك لا تجوز في غيره من الهدايا) وهذا على رواية أبي حنيفة  
واستحسنه صاحب البدائع وابن الهمام وفي رواية أبي سليمان يجوز أن يهدي قيمته أو ذكر  
العارف بسبب عن ابن مسعود أنه لا يجوز كدم المتعة والقران والاحصاء بخلاف جزاء الصيد  
ولو يهدى ببقية فاشترى به مثله بمكة فذبح جاز قال الحاكم ويحتمل أن يكون هذا قولاً في  
رواية أبي سليمان اجراء أن يهدي قيمته (ولو نذر شيئاً مما سوى النعم) أي بماء أو الانعام وهي  
الأبل والبقر والغنم (كالنبيات والعبد والنذر) بكسر القاف (والقدوم) بفتح قاف وضم دال  
مهملة مخففة أي ونحوها (عما ينقل) أي مما يمكن نقله (جازاً هداه قيمته وعينه إلى مكة) أي وعينه  
أن يتصدق به أو بقيته ويجوز أن يعمل ثجبة البيت إذا كانوا فقراء (ولو تصدق في غيره بمكة جاز)  
أي ولو على غير أهل مكة إلا أن الأفضل أن يتصدق على فقراء مكة بمكة أقول الاظهر أن المذکور  
إذا كان معيناً قال هذا الذوب أو هذا الغنم تعين عينه بخلاف ما إذا كان مبهماً ما بان قال  
توباً أو عتقاً فإنه يجوز منه نذر كل من العين والقيمة وهذا كله إن كان المذکور مبهماً  
(وإن كان مما لا ينقل) كالدار والأرض ومائر العقار (تعين القيمة) إذا أراد الإبدال إلى  
مكة ولو قال كل مالي أو جمعه هدي فعليه أن يهدي ماله كله في الأصح ويسلك منه قدره  
ولو نذر نحره وله يلزمه شاة

ويرى المصنف بحيث تقع  
المصاة قريماً من الناحض  
الذي يرى وما درن ثلاثة  
أذرع قرب قاد بهد عن  
ذلك لا يجوز (وكيفية  
الرى) أن يأخذ المصاة  
برأس الإبهام والسبابة  
فيرفع يده إلى أن يظهر  
سائر أصابعه لو كان مجرداً  
لتمسك من الرمي قال  
صاحب النهاية هذا هو  
الأصح وقيل يضع المصاة  
على ظهر إبهام يده اليمنى  
ويضع إبهامه اليمنى على  
وسط السبابة ويستعين  
بالسبابة التي تلي الإبهام  
ويلقيها من أسفل إلى فوق  
ساجية اليمنى ويبرم يده

### • (باب المتفرقات) •

أي مسائل شتى لا يحجمها باب (مسألة) أفضل الأعمال بعد الصلاة والزكاة والصوم الحج) يعني  
ثم الجهاد على ما نقله في البحر الزاخر عن أصحابنا وكانهم ظنوا إلى ترتيب الشروع والافتقار قبل  
الصلاة أفضل الأعمال وهو أقوى الأحوال (وقيل الصوم) وأهل وجهه قوله عليه الصلاة  
والسلام في الحديث القدسي الصوم لي (وقيل الحج) ولعل وجهه أنه الجامع بين العبادة البدنية  
والمالية وهي مع تحصيل سائر المشقات النفسانية من مفارقة الأهل وترك الوطن واختيار  
الغربة وعن البر والبحر في مسيره وأنه ثمة التكليف المتعلقة به لم يفرض إلا في آخر الأمر

ولا يجب الا في جميع العمر وقد قال تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ونزل عليه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع يوم عرفة وروى انه قال يم ودي لعمر رضى الله عنه لوزنات هذه الآية علينا في كتابنا لعلنا اليوم نزولها عيد النافق قال قد جعلناه عيدين فانه يوم الجمعة وعرفة (مسئلة اذا حج عن فرضه فالصدقة أفضل من الحج) أى على ما هو المختار كافي التخبين والمزيد ومنية المفق وغيرها ولعل تلك الصدقة محمولة على اعطاء الفقير الموصوف بغاية الفاقة أو في حالة الجماعة والافالحج مشتمل على النفقة التي هي من جلة الصدقة بل ورد ان الدرهم الذي يتفق في الحج بسبع مائة مع زيادة تحملات المكلفة ومن المعلوم ان الاجر على قدر المشقة وقد ورد أفضل الاعمال أحجزها أى أصعبها واكد ان كافي القنية ان أباح حنفية كان يقول الصدقة أفضل من حج التطوع فلما حج عرف مشاقه فقال الحج أفضل (وقيل الحج أفضل) وهو رواية عن أبي حنيفة ان الحج تطوعا أفضل من الصدقة والصدقة أفضل من العتق والوصية بالصدقة أفضل ثم بالحج ثم بالعتق وفي النوازل ان الحج أفضل من الصدقة عند الامام وعند محمد الصدقة أفضل منه انتهى وتبين بما ذكرنا ان ما عبرا المصنف عنه بقل هو الاولى كما لا يخفى \* (مسئلة لو فقة الجمعة فزيت على غيرها) أى بسبعين درجة وقد ألفت في هذه المسئلة والمسئلة سميتها بالحفظ الاوفر في الحج الاكبر \* (مسئلة الحج يهدم ما كان قبله من الصغائر) أى قطعها اذا كان من حقوق الله تعالى والانقضاء قال العلماء لا يكفر شبا من المظالم المتعلقة بحقوق العباد بل تبقى على ذمته حتى يؤديها الى أصحابها أو يستحل منهم فيها أو يكون تحت المشيئة (واختلف في الكبائر) أى المتعلقة بحق الله تعالى دون غيره لما سبق والمعتمد ان الكبائر مظالم تحت المشيئة عند جميع أهل السنة كما ذكره الشيخ التوريشي وغيره من الأئمة ومضى الطيبي على ان الحج يهدم المظالم والكبائر ووقع منازعة غربية في هذه المسئلة بين أمير باشا من الحنفية حيث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد مال الى قول الجمهور وروايت رسالة السيد المشار اليه في هذا الباب وكتبت رسالة في بيان هذه المسئلة من الجواب والله أعلم بالصواب \* (مسئلة من حج بمال حرام سقط عنه الفرض) أى بحسب الظاهر (ولا يقبل حجه) لانه ليس بحاجب ورواوا الاولى ان يقال ويعد قبوله لامكان قبوله حيث وجد شرائطه وأركانها (ويكون عاصيا) أى باكتساب الحرام وانفاقه في حال الاحرام مع عدم توبته من ارتكابه الاثم ثم لا تنافي بين سقوطه وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول ولا يعاقب عقاب تارك الحج كما اذا صلى في أرض غصب أو توب حرير ونحو ذلك والصحيح في مذهب الامام أحمد ان من حج بمال حرام لم يجز حجه أصلا ولم يخرج عن عهدته الحج قطعها ما ورد ان من حج بمال حرام فقال لبيك وسعديك يقال له لا لبيك ولا سعديك وحج من دون ذلك ثم الحيلة ان ليس معه الامال حرام أو فيه شبهة ان يستدين للحج من مال حلال ليس فيه شبهة ويحج به ثم يقضى دينه من ماله ذكره قاضيخان وقال الغزالي من حج بحج بمال حرام أو فيه شبهة فليجته ان يكون قوته من الطيب فان لم يقدر فن الاحرام الى التحلل فان لم يقدر فليجته يوم عرفة فان لم يقدر فليزعم قلبه الخوف لما هو مضطر اليه من قتل ما ليس بطيب فعسى الله ان ينظر اليه بعين رحمة وينجا وزعمه بسبب حرته وخوفه وكرهته \* (مسئلة اذا مات المحرم بصنع به) أى في التجهيز والنسكفين (ما يصنع بالحلال من تقطيع الرأس والوجه) أى ومن

الكنية قاضيخان  
وصاحب الهداية واختارها  
صاحب المهيطة معللان  
الرمي شرع لاستخفاف  
السلطان وترغيبه والرمي  
على هذا الوجه أبلغ في  
الاستخفاف والتخفيف  
وقيل يحاق سببته مع  
الايهام وبضع رأس السجادة  
على مفصل وسط ايها  
ويرمى وهذا الخلاف إنما  
هو في الاولوية أما في حق  
الجواز فلا يقدح بصورة  
دون صورة فاذا كمل الرمي  
بسبع حصيات ذبح دم  
القرآن ان كان قارنا ودم  
التمتع ان كان مقفعا ثم الحاق

استعمال السدور المبكّن ورؤيته وذلك خلافاً لما في (مسألة الجوارزة بمكة المشرفة لا تكروه) بل تستحب على ما ذهب إليه أبو يوسف ومحمد وعليه عمل التامس قال في المبسوط وعليه الشنوي وهو مختار بعض الشافعية والحنابلة (وقيل تكروه) أي على ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك وجماعة من المختاطين خوفاً من المأل والتريم في ذلك المقام والاخلال بما يجب من حرمة وريائته وخوف اجتراح المعاصي والآثام لما روي من أن الحسنة فيها تضاعف فيها إلى مائة ألف وإن السيئة كذلك وهذا على تقدير صحة هذه الرواية أنه تضاعف بالكسبة والأفلاسيمة أن السيئة تضاعف في حرم الله تعالى باعتبار الكيفية وأجاب الأولون بأن ما يخاف من سيئته فيقابل ما يرجى من حسنة ثم هذا كاه باعتبار الخلفين لا المخلصين من تضاعف لهم الحسنات من غير ما يجبها من السيئات فإن الإقامة في حقه من أفضل العبادات بل نزاع فالمقام بمكة حيث تدور النور العظيم بالاجماع لكن لا يقدر على حق الإقامة ورياسة الحرم إلا أفراد من عباد الله المخلصين من مقتضيات الطباع وهذا كما قال تعالى إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم فلا يبيح حكم الفقه باعتبارهم ولا بد كراهة قبلي جواز جوارزهم إذ لا يقاس الحدادون بالمملوك ونحوهم ولا عبرة بما يقع للنفوس من الدعوى الكاذبة والمبادرة إلى دعوى الملكة والقدرة على شروط الجوارزة فأنه لا كذب ما يكون إذا حلفت فكيف إذا ادعت وما أبسر الدعوى وما أعسر المسمى وهذا قول الامام الأعظم بكرامة الجوارزة في الحرم المحترم بالنسبة إلى زمانه الأقدم ولما شهد ما أدركه من أحوال المجاورين في هذه الأيام وما اختاروه من كل وظائف الحرام وما ظهر عليهم من عدم القيام بتعظيم هذا المقام لقال بحرمته الجوارزة من غير شك وشبهة في هذا الكلام وحسبنا الله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ونحن من المتجشعين إلى باب المصطفى بن أبي جبابه المستحقين لعقابه وعقابه الراغبين عفوهم وكرمه على باب القائلين حال دعائه وخطابه إلى بابك الأعلى غداً الربا ومن جاءه هذا الباب لا يمتحن الردا (مسألة الجوارزة بالمدينة الشريفة لا تكروه لمن يثق بنفسه) وقد تقدم أنه يعز مثل وجوده في حكم مجاورة المدينة المكرمة حكم مكة المعلقة كيف لا والجوارزة بمكة أفضل عند الله والائمة خلافاً لما في هذه المسئلة ومن تبعه من بعض الشافعية ثم الاجماع على أن الموت بالمدينة أفضل والجوارزة بسبب الموت فيها فيكون أفضل من هذه الخبيثة والإفان المعلوم أن تضاعف الحسنة في المسجد الحرام أكثر من مسجد المدينة وإن نقص المدينة لا تضاعف ثم اختلف في حرم مكة وأما قيل من أن الإقامة بالمدينة في حياته صلى الله عليه وسلم أفضل إجماعاً فيستحب ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم حتى يثبت إجماع مثله على ما نقله في الكبير عن بعض العلماء واستحسنه فدفوع بأن مفهوم قيد حياته في المسئلة دليل على أن ما بعده حياته ليس كذلك إجماعاً فهو إجماع مثله بلانزاع وكيف لا ولا يتصور خلاف الجهور وجماع عليه الاجماع وأما قوله (وذهب جماعة من العلماء إلى أن الجوارزة أفضل منها بمكة وإن قلنا بكثرة نواب العمل بمكة) فلا وجه له لأنه إذا كان نواب العمل بالمدينة أقل وهو صلى الله عليه وسلم لم يكن ظاهراً في فكيف تكون الجوارزة بها أفضل فتأمل هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم في حال حياته صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة

واجب على القادر والمتبع  
فيختار كبشاً حياً كاملاً  
غير ناقص ولا أعرج  
ويضعه مستقبل القبلة  
(ويقول) وجهت وجهي  
للذي فطر السموات  
والارض حنيقاً وما أنا من  
المشركين إن صلاتي ونسكي  
ومحياي ومماتي لله رب  
العالمين لا شريك له وبذلك  
أمرت وأنا أول المسلمين  
بسم الله والله أكبر ويحسب  
الكبير على أوداج الكبش  
فمنذبه هكذا فعل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم رواه  
أبو داود وابن ماجه والحاكم  
في المستدرک وقال صحيح على

ألف صلاة في مسجد رواده الامام أحمد باسناده على رسم الصحيح ورواه ابن حبان في صحيحه  
وصححه ابن عبد البر وقال انه مذهب عامة أهل الاثر

\*(فضل في حدود الحرم زاده الله شرفا وأمناء وتعظيما)\* اعلم انهم قد اختلفوا في ذلك فقال  
الهندواني مقداد الحرم من المشرق قدر ستة أميال ومن الجانب الثاني عشرة أميال ومن  
الجانب الثالث ثمانية عشر ميلا ومن الجانب الرابع أربعة وعشرون ميلا وهذا شيء لا يعرف  
الاقتلا لكن قال الصدر الشافعيه نظره فان من الجانب الثاني التسعين وهو قريب من ثلاثة  
أميال كذا في الفتاوى الظهيرية وفي السراجية من الجانب الثاني قيل ثلاثة أميال وهو الاصح  
قلت من رأى التنعيم فلا يشك في انه ثلاثة أميال وانما الكلام على مرام الهندواني فان  
مراده من الجانب الثاني هو المغرب المقابل للمشرق وهو لا يكون الا نحو الحديبية قرب جدة  
على طريق جدة وهو على عشرة أميال بخلاف (حده) أي جد الحرم (من طريق المدينة دون  
التنعيم على ثلاثة أميال من مكة) أي بلا شبهة (ومن طريق الجعرانة على سبعة أميال) وهو قريب  
من قول الهندواني قدر ستة أميال (ومن طريق جدة) بضم جيم وتشديد دال مهملة وهي  
مكان معروف بقرب مكة (على عشرة أميال ومن طريق الطائف على سبعة أميال ومن طريق  
العراق على سبعة أميال) أي أيضا على ما ذكر جماعة كثيرة كالازرق والنووي وغيرهما هذه  
الحدود الا ان الازرق انقرب بقوله ان حده من طريق الطائف احد عشر ميلا ويمكن الجمع بانه  
أراد غير طريق الجبل وأراد غيره من الجهات وغيرها

\*(فضل من جنى في غير الحرم بان قتل أو ارتد أو زنى أو شرب خرا أو فعل غير ذلك مما يلزم)  
الحرم) أي ولو تعلق به حق العبد (ثم لا ذل به) أي التجأ به ودخل في أدنى حده من حدوده  
(لا يتعرض له) أي بضرب وقتل وحبس (مادام في الحرم) أي ولم يخرج منه (ولكن لا يبيع)  
الاولى لا يباع له وكذا لا يشارى والظاهر اطلاقها غير مقيد بالما كول والمنسوب ونحوهما لان  
المقصود الجأؤه الى الخروج من الحرم المحترم كما يدل عليه قوله (ولا يؤاكل ولا يجالس ولا يؤوى)  
أي لا يعطى له مأوى ولا يخلى ان يدخل في المأوى ويستقر به هذه الاحوال (الى ان يخرج منه)  
أي من الحرم (فيقتص منه) أي من الجاني بعد دخوله وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد  
وزفر والحسن بن زياد الا ان رواية عن محمد انه لا يمنع من مياه العامة ثم قيل ان كانت الجنابة  
فيما دون النفس بان كان عليه قصاص في الطرف ثم دخل الحرم اقتص منه وأهل المسئلة  
يختلف فيها في قاضيخان عن أبي حنيفة لا يقطع يد السارق في الحرم خلافا لهما (وان فعل شيئا  
من ذلك في الحرم بقاء عليه الحد فيه) كذا في التيسير وأما ما ذكره في التنف من انه لو ارتد ثم  
جاء الى الحرم يعرض عليه الاسلام فان أبي قتل فهو ومخالف بظاها لاطلاق غيره انه لا يقتل  
في الحرم عندنا الا ان كلام غيره قابل للتخصيص والتقييد ولعله جعل اياه المرتد عن الاسلام  
جنابة في الحرم وهو الظاهر والله أعلم وفي البدائع الحربي اذا التجأ الى الحرم لا يباح قتله  
في الحرم عندنا لكنه لا يطعم ولا يسقى ولا يؤوى حتى يخرج من الحرم ثم اختلف أصحابنا فيما  
بينهم قال أبو حنيفة ومحمد لا يقتل في الحرم ولا يخرج منه أيضا وقال أبو يوسف لا يباح قتله  
في الحرم لكن يباح اخراجه من الحرم (ومن دخل الحرم مكابرا مقاة لا يقتل فيه) أي

شرط مسلم ثم يجلس لحاق  
رأسه مستقبلا القبلة ويبدأ  
بالبسم (ويقول) بسم الله  
الرحمن الرحيم الله أكبر  
الله أكبر الله أكبر الحمد لله  
على ما هدانا للهدى الله على  
ما أنعم به علينا (اللهم) هذه  
ناصيتي بيدك ونوبت التحال  
فتقبل مني واغفر لي ذنوبي  
(اللهم) اغفر للمسلمين  
والمؤمنين يا واسع المغفرة  
يا أرحم الراحمين ويحلق جميع  
رأسه قال السكالك بن  
الهنام مقتضى الدليل في  
الحلق وجوب الاستيعاب  
وهو الذي ادين الله به انتهى  
فاذا حلق حصل له كل شيء  
كان حرم عليه بالاحرام  
ماعد النساء فانهم لا يحلن  
له الا بعد الطواف



وأن يكون كافرا أو فاجرا (ولا بأس بدخول أهل الذمة المسجد الحرام) أي فقتل عن الحرم والله أعلم

• (فصل) • ولا بأس بأخراج تراب الحرم وأحجاره وأشجاره اليابسة ولا ذنره طلقا خلافاً للشافعي حيث يحرم أخراج تراب الحرم ويكره إدخال غيره فيه. والفرق بينهما ما بين (وما زمرم للنبيل) أي جائز أراحه إجماعاً بل يستحب كما يأتي زائد في الكبير وتراب البيت النبيل الكعبة داخل في عموم ما سبق ثم قيل هذا إذا أخرج من تراب الحرم وقد رايير النبيل كما إذا فعل ما هو خارج عن العادة وعق في الحفر فلا يجوز وطلق في البحر الزاخر عدم جواز أخراج التراب والأحجار ثم قال ولا بأس إذا أخرج عنه قد رايير وأما أخراج ما زمرم مما زل بالانقضاء ولا يدخل من تراب المل وأحجاره شيئاً في الحرم كذا أطلقه في الكبير ولعله ذهب للشافعي وأنه استحب عليه والأفاد إجماعاً لا يخرج مع احتمال تصور نوع من الضرر فالأولى جواز إدخال شيء فيه مما يتفق به ومنه إدخال الأسطوانات في المسجد الشريف من الأسطندرية وغير ذلك (ويكره إجارة ميوت مكة) أي ولو لم يكن وقعا عاماً (في الموسم) أي أيامه لا في غيره أي عند أي حنيفة وكانت يقول للحاج أن يبرؤا دهرهم إذا كان لهم فضل والأل (ويكره بيع أراضي مكة) وكذا إجارته (الأنباؤها وقيل يجوز بيعها) أي بيع أراضيها (وعليه الفتوى) وأرض الحرم كلها في حكم مكة فيدخل جميع ما حولها من منى وغيرها ليس لهم أن يبيعوها إلا بالنسبة لغيرهم ويؤيده حديث منى مناخ من سبق ولا يجوز بيع شيء من أرض الحرم عند أبي حنيفة في رواية أبي يوسف ومحمد عنه وهو ظاهر الرواية لأنه ليس بمالك لأحد عنده لانها وقوفة ويؤيده قوله تعالى والمسجد الحرام الذي جعلناه لأمم سواها العاكف فيه والباد أي المقيم والمسافر وعندهما يجوز بيعها وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة قال الصدر الشامي في الوقعات وعليه الفتوى وأعله لاحظ عدم البلوى وجعل صاحب التيباق قول محمد مع أبي حنيفة في عدم الجواز وجعل غيره مع أبي يوسف في الجواز ينبغي على نقل صاحب الباب أن يكون الفتوى على قول أبي حنيفة ومحمد في هذا الباب والله أعلم بالصواب وأما بيع بناء مكة فلا بأس بالإجماع لأن من أخذ من طين وقف عام فعمله آنية أو لبناً لمكة وصار كسائر أملاكه كذا قالوه وفيه مناقشة لا تخفى إذ قد يقال أنما لمكة سبق تصرفه ولا يلزم منه جوازيه وعليه لغيره (وتكره الصلاة بمكة في الأوقات المكروهة كغيرها ولقطة الحرم كاذنة الحل) أي في تناصب أحوالها (ولا يحرم صيد وادي وج) بضم واو وتشديد جيم

• (فصل في طواف الرابة وما به من) • فإذا فرغ من الحل أقاضى إلى مكة لأداء طواف الأفاضة وهو ركن للحج فان كان ما قدم السعي رذل في الأشراف الثلاثة الأولى من طوافه ثم سعى بعده وقال عندئذ الطواف نويت أن أطوف به ذا البيت العتيق سبعة أشواط طواف الحج واتى بمكة الدعوات المأثورة في الطواف كما تقدم ثم يصلي ركعتين صلاة الطواف ويجعل له في هذا الطواف أو أكثره النساء أيضاً ويسعى الحلل التحال الأولى ويسعى هذا الطواف التحال الثاني وإن كان قد سعى الحج طاف بالأول ولم

• (فصل) • ويستحب الأكل من شرب ما زمرم) فإنه لما شرب به كبرياء الإيمان وإن كثاره من علامة الإيمان وأنه من الأشرية المقرحة المنزل للآسران وقد ورد أنه طعام طم وشنا مقم (والنظر في زمرم عبادة) أي إذا قصد به القرية لا بطريق العادة كما ورد أن النظر إلى الكعبة عبادة وقيل النظر إليها سعة كعبادة سنة في تضاعف الحسنة (ويجوز الاعتدال والتوضوء ما زمرم) ولا يكره عند الثلاثة خلافاً لاجد (على وجه التبرك) أي لا بأس بما ذكر الأبه ينبغي أن يستعمله على قصد التبرك بالمسح أو الغسل أو التجديف في الوضوء (ولا يستعمل الأعلى شيء ظاهر) فلا ينبغي أن يغسل به ثوب نجس ولا أن يغسل به جنب ولا يحدث ولا في

مكان نجمر (ويكره الاستحبابه) وكذا ازالة الجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويقال انه استحب به بعض الناس فحدث به الباسور (ويستحب سجدة الى البلاد) أي تبرك بالعباد فقد روى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تحمله وتختبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله وفي غير الترمذي انه كان يحمله وكان يصبه على المرضى ويسقيهم وانه حدث به الحسن والحسين رضي الله عنهما

\* (فصل) أمر كسوة الكعبة زادها الله شرفا وكرما الى السلطان اذا صارت خلقا (ان شاء باعها وصرف ثمنها في مصالح البيت) كما قصر عليه في الفتاوى السراجية (وان شاء ملكها لاحد) أي ولو لاحد من المسلمين اذا كان من المساكين (وان شاء فرقها على الفقراء) أي جمع منهم سواء من أهل مكة وغيرهم ويسمى بنوشية وخدمهم فيهم (ولا بأس بالشرائع منهم) أي من الفقراء بهد أخذهم وقبضهم على ما في الخبة لكن في الجبر الزاخر انه لا يجوز قطع شيء من كسوة الكعبة ولا نقله ولا بيعه ولا شراؤه ولا وضعه في أوراق المصحف ومن حل شيئا من ذلك فعليه رده ولا عبرة بما يتوهم الناس انهم يشترونه من بني شيعة فانهم لا يملكونه انتهى وهو محمول على غير الخلق أو على ما اذا كانوا أغنياء أو على ما اذا لم يملكهم السلطان أو على أن أصل الكسوة من الاوقاف فيعمل على وفق شرط الواقف وليس فيه التصرف للسلطان ولا غيره وفي خزائن الاكل انه لا يؤخذ من استار الكعبة وان مات اقط منها الفقراء وانه لا بأس أن يشتري منهم وفي قدية الذنباوي عن محمد في ستر الكعبة يعطى منه انسان قال ان كان شيء له من لا يأخذه وان لم يكن له شيء فلا بأس به وفي الخبة أيضا رجل اشترى من بعض الخدام ستر الكعبة لا يجوز ولوقته المشتري الى بلدة أخرى يتصدق به على الفقراء وهذا اذا لم ينقله الامام اما اذا نقله الامام للخدام أولا آخر من المسلمين بخافز ما تقدم ان الامر فيه الى الامام انتهى وهو محمول على ما قدمناه من ان هذا اذا كانت الكسوة من عند الامام بخلاف ما اذا كانت من وقف فانه يراعى شرط واقفه في جميع الاحكام وفي منسك أبي النجاء ومن اشترى منهم من حائض أو نساء أو جنب فلبسها لا بأس به انتهى ولا بد من قيد ما اذا كان اللابس فيمن يجوز له لبس الحرير كالمرأة والافه وحرام على الرجال وكذا على أرباب الصبيان أن يلبسوهم وقد أدركنا من كان يدعى المشيخة وكان يلبس فلنسوة من الكسوة ويرغم التبرك بثوب الكعبة وانه بقدر على خرقة الصوفية وهذا من قلة عقله وكثرة جهله (ولا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة ولولا تبرك) أي سواء يكون من الوقف عليها أو لا وسواء التصق بها أم لا فلا يجوز أخذ شيء من ماء الورد الذي أتى به للكعبة الشريفة كما يتبادر اليه العامة (وعليه رده) أي رد الطيب ان كان بقي عينه (اليها) أي الكعبة أو خدامها ان كانوا من أهلها (وان أراد التبرك أتى بطيب من عنده فشمه بها ثم أخذه) ولا يحل لخدام الكعبة أن ينعوا أحدا من ذلك ويدعوا انه إذا أتى به لا كعبة ليس له ان يرجع بيقبته وكذا حكم الشمع له أن يأتي بشمع ويسرج على باب الكعبة ويخونه ثم يأخذ الباقي تبركاً به وأما شمع الكعبة من الخدام وشيخ الفقرايين وكذا أخذ زيت الحرم منهم ومن غيرهم فلا يجوز مطلقا

\* (فصل) يستحب دخول البيت أي المكرم (اذا روى آداب) بان يقدم رجلا البني عند

يسع بعده ثم يعود الى منى  
ويبيت بها والمبوءة بمنى  
لما الى الرمي سنة ان تركها  
أساء ولادم عليه ويقوم بها  
بعد يوم النحر يومين أو ثلاثا  
يرجى فيها الجمار الثلاث كل  
يوم بعد الزوال فان رماها  
قبلي الزوال لم يجز زعلي  
الصحيح ويجب أن يبدأ بالتي  
تلي مسجد الخيف ويرميها  
بسبع حصيات يده اليمنى  
بسبع رميات لارمية  
واحدة تسبع حصيات  
ويرمي بما كان من جنس  
الارض كالخجر والمدر  
والطين وكسرة آجر وخرف  
ولا يجوز بالخشب والذهب  
والفضة والحديد والرصاص  
والصقر والنحاس والعنبر  
واللؤلؤ ويرميها بنفسه الا

دخوله واليسرى عند خروجه ويدعو بالادعية المأثورة فيها (والصلاة فيه) أى ما دل  
 ولور كعتين (والدعاء) لاسماني اركانه (ويدخل خاصه اخاها) أى حاديا (مقظما) أى موغرا  
 (مستحيا) أى محامدا سابقا بأن يكون ثناء مستغفرا ومناذرا بالكونه داخل (لا يرفع رأسه  
 الى السماء) أى جهة السماء بقصد مطالعة ما فيه من المقوش وشوها والاشياء المعاني  
 القناديل وغيرها (وبقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم) أى في داخل البيت كما بينه بقوله  
 (وكان ابن عمر رضي الله عنهما اذا دخلهما شئ قبل وجهه ووجه الباب قبل ظهره حتى يكون  
 بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلي بقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم  
 (وسلم) بعد اول بستان البلاط الخضر بين العمودين صلاة عليه الصلاة والسلام كما يتوهمه  
 العوام (واذا صلى) أى وتوجه الى الجدار الذي يقابل (وضع ختمه على الجدار وحسد الله  
 واستعمره) أى ودعا بما شاء (ثم يأتي الاركان) أى الاربعة (فيحمد ويستغفر ويسبح ويهلل  
 ويكبر ويصلي على النبي عليه الصلاة والسلام ويدعو بما شاء) ويدعو لوالديه ولله ودين  
 والمؤمنات ويقول رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك  
 سلطانا نصيرا ويقول اللهم كما دخلتني بيتك فأدخلني جنتك اللهم يا رب البيت العتيق أعق  
 رقاينا ورقاب آبائنا وأهائنا من البار يا عزير يا جبار اللهم يا خفي اللطاف آتئنا ما نحيا  
 اللهم اني أسألك من خير ما أسألك منه نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وأعوذ بك من شر ما استعاذ منه  
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم ربنا قبل هذا انك انت السميع العليم وتب علينا انك انت الودود  
 الرحيم (ومن أهم الادعية طاب الجنة بلا حساب) أى بلا سبق عذاب وهو المعنى به حسن  
 الخاتمة من الموت على التوبة (ويجتنب البدع والايذاء) أى يحافظ على ما لا يقتل فيه (فان  
 أدى دخوله الى الايذاء) أى حصل دخوله او حال وصوله (لم يدن) فادخله مستحب  
 والاذى حرام ثم اعلم انه ربنا في الجاهل المعكوس القوم بقوله صلى الله عليه وسلم كما  
 بالمعروف ويستنجح أخذ الابرة على دخول البيت الحرام او زيارة مقام ابراهيم عليه الصلاة  
 والسلام فانه لا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الامام في تحريم ذلك كما صرح به في البحر الرائق  
 وغيره

ان يكون مريضا فيجوز له  
 أن يأذن لا حرير عنده  
 (ويقول) عند رى كل  
 حصة بهم الله والله أكبر  
 رغما للشيطان ورضا  
 للرحمن ويقبض بعد الفراغ  
 امام الجرة مستقبل القبلة  
 ويرفع يديه للدعاء ويدعو  
 بما شاء (ويقول) الحمد لله  
 جدا كثيرا طيبا مباركا فيه  
 (اللهم) لا أحصى ثناء عليك  
 أنت كما أثنيت على نفسك  
 (اللهم) صل وسلم وبارك على  
 نبي الرحمة ونفيع الامة  
 وكاشف العمة سيدنا محمد  
 النبي الامي الابليحي العربي  
 المكي المدني وعلى آله هداة  
 الورى وصحبه مصابيح  
 الهدى كما صليت على  
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم

(فصل في اماكن الاجابة الطواف) أى مكانه وكان الاولى أن يقول الطواف واللام لله  
 وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مسجدا والافالمسجد الحرام كما هو طاف بمعنى انه يجوز  
 الطواف (والمتروك) وهو ما بين الحجر الاسود والباب على ما عليه الوجه وروى بعض السلف منهم  
 عرين عبد العزيز المتروك بين الركن اليماني والباب المسدود في طهر البيت وهو الذي يسمى  
 الآن بالمستجار (وتحت الميزاب) أى فانه مصلى الابرار (وفي البيت) أى داخله (وعند زمزم)  
 أى بئر (وخلف المقام وعلى الصفا والمروة وفي السجى) وما بينهما الاسماء الميامين الميامين (وعرفة)  
 أى عرفات أطلق عليه مجازا (ومزدلفة) لاسيما المشعر الحرام (ومنى والجرات) وهو لا ياتي  
 أنه لا يقف للدعاء عند جرة العقبة (ورقبة البيت) أى في كل مكان يراه (والحجر) يكسر الحاء  
 أى داخل المطم بكاهل (والحجر الاسود والركن اليماني) أى وما بينهما والطاهران هذه الاماكن  
 الشريفة مواضع اجابة الدعوات المسبقة في الاذن والاحوال المخصوصة ويمكن جاهد على

عمومها والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(فصل في المواضع التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمسجد الحرام خلف المقام)\*  
قال في البحر والذى رجحه العلماء أن المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ملصقا بالبيت  
قال ابن جماعة هو الصحيح وروى الأزرقي أن موضع المقام هو الذى به اليوم في الجاهلية  
وعهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم انتهى والظاهر أنه كان  
ملصقا بالبيت ثم أخرج عن مقام الحكمة هناك مقتضى ذلك وإيا كان فالأية فوجب أنه أين  
يوجد فهو والمصلى كما قال تعالى واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى (وتلقوا الحجر  
الأسود على حاشية المطاف) أى مطلقا أو تحتها بنى بصرغ عن يحيى العمري (وقرب الركن  
العراقي) أى من أحد طرفيه والظاهر أن هذا هو قلم من الكناش في الكبير قرب الركن  
الشامي الذى يلي الحجر عما يلي الباب والله أعلم بالصواب (وعند باب الكعبة) أى حيث أقيم  
جبريل عليه السلام ذكره في الكبير وهو غير معروف (والحفرة) أى التى تسمى مقام جبريل  
حيث أم النبي صلى الله عليه وسلم فيه خمس صلوات فى أوائل أوقاتها وآخرها وهذا هو المشهور  
عند أهل مكة ويكاد أن يبعدوا عن أثاره عندهم على ما قاله فى العمدة وتسمى مجنة إبراهيم عليه  
السلام وروى أنه صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة مرة ولم يخرج منها صلى عند باب الكعبة  
وهو يحتل موضع الحفرة أما قوله فى الكبيران الحفرة ملاصقة بالكعبة بين الباب والحجر فإن  
كان يريد به الحجر الأسود فغير صحيح وإن أراد به الحجر الحفيم فهو عن معنى البنية بعيد (ووجه  
البيت) أى جميع حقه من الجنايب الذى فيه الباب وقد ورد تفضيل وجه الكعبة على غيره من  
الجهاث فى حق الصلاة وبشرايه قوله سبحانه ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخرات ثم  
نظر فى الميزاب لانه قبله صلى الله عليه وسلم (والحجر) أى الطيم كاه أو بعضه وهو قد رتبته أذرع  
أو سبعة أو نحو ذلك تحت ميزابه (وداخل البيت) أى داخل الكعبة وكان الأولى تقدمة  
(وبين الركنين اليمانيين) تغليب اليماني والحجر الأسود (وعند الركن الشامي) أى من الحجر  
أخارجه (بحيث يكون باب العمرة خلف ظهره ومضى آدم على نبيناه وعليه الصلاة والسلام  
وهو جانب الركن اليماني) أى أحد طرفيه والظاهر أنه فى المستجار وهو ما يبرز الركن اليماني  
والباب المشدود والله سبحانه أعلم بالصواب فى انقصه الآثار أن يعم الاماكن التى ورد  
فيها الاخبار رجاء أن يظفر بصلى سيد الاخبار

\*(فصل فى بـتـبـ زيارتين سيدتنا خديجة) أى الكبرى (رضى الله عنها) وهو الذى ولدت فيه  
فاطمة الزهراء رضي الله عنها وهو مسكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يزل صلى الله عليه وسلم  
مقيما فيه حتى هاجر منه وهو أفضل مواضع مكة بعد المسجد الحرام على ما قاله الطبراني وغيره  
من الاعلام فتعبيره بقوله (وقيل هو أفضل موضع بمكة بعد المسجد) ليس فى محله اذ لم يعلم خلاف  
فى حكمه (ومولده النبي صلى الله عليه وسلم) وهو فى الشعب المعروف بمكة على خلاف فى كونه  
مولده صلى الله عليه وسلم على ما بينته فى المورد الروى فى مولد النبي (ودار أبي بكر رضي الله عنه)  
وهو المعروف بدار أبي بكر فى زقاق الحجر حيث فيه جدران أحدها المعروف بالتمكاه والثاني  
بالتمكا (ومولده على رضي الله عنه) وهو موضع مشهور وقيل ولد فى جوف الكعبة (ودار

انك جميعه مجيد عدد خلقك  
ورضاتك وزنة عرشك  
ومدادك كل ذلك كل ما ذكر  
الذا كرون وغفل عن ذكرك  
الغافلون صلاة ترضيك  
وترضيه وترضى بهما عنا  
صلاة تمة بدوامك باقية  
بقائك لا غاية لها ولا انتهاء  
ولا أمدها ولا انقضاء صلاة  
تجنيبها من عذاب النار  
وتدخلنا بها الجنة مع  
الخلقاء الابرار وترينا بها  
وجهك الكريم وتنفعنا  
بها يوم لا ينفع مال ولا بنون  
الا من أتى الله بقاب سليم  
(اللهم) اجعله حجابا وورا  
وسعيا مشكورا وذنبنا  
مغفورا ونجاة لن نبور

(اللهم) اليك اذنت ومن  
عذابك اشفقت واليه  
رغبت ومنك رجيت فاقبل  
نسكي واعظم اجرى وارحم  
تسرى واقبل توبتي واقبل  
عترتي واستجب دعوتي  
واعلمني سؤلي (اللهم)  
اليك وقد ورد قري فاجعل  
قراي منك وصلتك عنى  
يا ارحم الراحمين لا اله  
الا الله واقه اكبر عدد كل  
شي لا اله الا الله واقه اكبر  
عدد خلقه ورضاه منه  
لا اله الا الله واقه اكبر  
زينة ربه ومعداد كلته  
والحمد لله كذلك صلى الله  
على سيدنا ونبينا محمد كذلك  
وعلى آله واصحابه كذلك

الارقم) وهو مسجد عند المشاورة اسم عمر رضى الله عنه وكل الاربعين وسجل به عز الدين  
ونزل يا ايها النبي حسبك الله ومن اتىك من المؤمنين (وقار جبل نور) وهو الذى فى القرآن  
ذكره ثانياً اثنين اذ هما فى امار (وقار جبل حرا) وكان صلى الله عليه وسلم به بدفيه ثم لا قبل  
الرسالة واول ما نزل عليه فيه ان اياهم ربك الذى خلق الايات وقد روى ابو نعيم ان جبريل  
وسكنايل شافاه وشفاه ثم قال ان اياهم ربك الذى خلق وكذا روى شق صدره الشريف  
هنا آية الطيبات والطيرت من مستند ما على ما ذكره الله تعالى فى المواهب اللدنية  
(ومسجد الرابة) وهو باعلى مكة يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه (ومسجد الجبل) أى  
مواضع اجتماعه صلى الله عليه وسلم بهم وامتعاهم القرآن او موضع ترك ابن مسعود رضى الله  
عنه وسط حوله وقاله لا تخريج منه حتى ارجع راقه اعلم (ومسجد الشجرة مقابل) أى مقابل  
مسجد الجبل (ومسجد العلم) لعله نسب الى موضع كان يباع الغنم فيما حوله (ومسجد الجبان)  
يقع الهمة ارض بمكة او جبل بها الكون موضع خيل تبع كذا فى القاموس والا ان محله بمكة  
بمعى الجبان بكسر الجيم وهو المناسب لقوله تعالى اذ عرض عليه بالعشى العاشر الجبان  
(ومسجد على جبل ابي قيس) وهو اصل الجبل واولها على ما قبل وأما ما اشتهر من اكل رأس  
الهنم يوم السبت فيه غلة الاصل فيه بل اكل الرأس على ما يلحقونه فى هذا الزمان سرهم لكونها  
نخسة لسطهم اياها بما لها (ومسجد بنى طوى) بنضم الطاء وسرهم بنون ويمنع وهو  
موضع معروف قرب الجوفى نزل به صلى الله عليه وسلم حين اعقر وحيد بن (ومسجد العقبة  
بقرب منى ومسجد الجرانة) بكسر الجيم وسكون العين ويكسر هاء وتشديد الراء وسدس دور  
الحرم احرم منه صلى الله عليه وسلم مرة رجع من فتح الطائف به دفعه مكة (ومسجد عائشة  
رضى الله عنها بالنعم) سبق الكلام عليه (ومسجد الكعبين) بنى ومسجد عن بين الموقفين (ومسجد  
وهو غير مسجد غرة الذى يصلى فيه الامام هـ اليوم عرفه (ومسجد الخلف) وهو مسجد ما نور  
شهور وفصل فى الكتب مسطور (وقار المرسلات) قرية أى لرواه فيه عليه الصلاة والسلام  
(فصل فى استحباب زيارة أهل الملى) بنفع الميم واللام ضد المسئلة واشتر بين العامة بنضم الميم  
وتشديد اللام المفتوحة وله وجه فى القواعد العربية وهو افضل مقابر المسلمين بعد المسجد البقيع  
بالدينة وقد ورد فى فضاهما احاديث كثيرة (ويشوى فى زيارته من دفن به من الصحابة والتابعين  
والاولياء والصالحين) أى جملة الكثرتهم وعدم معرفتهم (ولا يعرف) أى معرفة معينة (بمكة تسمى  
صالحى) أى ولا صحابة (الا انه رأى بعض الصالحين فى المنام قبر خديجة الكبرى رضى الله عنها  
يقرب قبر فضيل بن عياض) فبنى قبة هناك وفيه ايمان الى ان هذه الرواية حدثت بعد موت  
الفضيل بن عياض رضى الله عنه ونحوه من التابعين ثم لاشك ان خديجة رضى الله تعالى عنها  
ماتت بمكة الا انه كما قال (ولا يخفى تعينه) أى تعيين قبرها (على الامر المهور) كما قال الربانى  
(والقبر المسروب لابن عمر غير صحيح) أى لا يعرف موضع قبره ايضا مع الاتفاق على موته بمكة  
الا ان بعض الصالحين اشار الى انه بالجبل الملى على غير الخارج من مكة المشرفة والصحيح انه  
ابن به وكذا قبر عبد الله بن الزبير رضى الله عنه ما لا يصح كونه فى موضعه المعروف عند قبر  
المادة الصغرى وله كان موضع صلبه (ومر حات بها من التابعين عطاء ونسبا بن عبيدة

وفضل رضي الله عنهم) والمشهور انهم في موضع واحد معروف قرب قبعة خديجة الكبرى  
رضي الله عنها وكثير من الاكابر كالأمام الباغي وغيره دفن عندهم فينبغي أن يزورهم ويتبرك  
بهم ويسلم عليهم ويكثر قراءة القرآن حولهم ويكثر الذكر والدعاء والاستغفار لهم ولغيرهم من  
المسلمين ويقول ما ورد في آداب القبر وروى من مات بأحد الحرمين الشريفين يرجى له فضل جليل  
وأجر جليل جعلنا الله منهم ثم من آداب زيارة القبر ومطابقا ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل  
رجل المتوفى لأن قبل رأسه فانه أعجب ابصر مات بخلاف الأول لانه يكون مقابل  
بصره فانظر الى جهة قدمه اذا كان على جنبه. لكن هذا اذا أمكنه والافتقدت انه صلى الله  
عليه وسلم قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وآخرها عند درجليه ومن آذابه أن يسلم بالقبعة  
السلام عليكم على الصحيح دون قوله عليه السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين  
وأنا ان شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله اننا ولكم العافية ثم يدعوقا ثم يطولوا وان جالس  
يجلس بعيدا منه وقرىءا بحسب مراتبه في حال حياته ويقرأ من القرآن ما تبسر له من الفاتحة  
وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورته يس وتبارك المالك وسورة النكاثر  
والاخلاص اثنتي عشرة مرة أو إحدى عشرة أو سبعا أو ثلثا ثم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأنا  
الى فلان أو اليهم وقد قال ابن الهمام ويكره الجلوس على القبر ووطؤه فيا يصنع به بعض الناس  
من دفن أقاربهم وقد دفن حو اليهم خلق في طائفة القبر والى أن يصل الى قبر قريبه مكروه انتهى  
فينبغي أن يجتنب ما أمكنه وقد استحب بعض المشايخ أن يثنى في المقابر حافوا وان كان لم ترده  
السنة بل حديث وان الميت ليسمع خفق نعالهم دل على ان هذا مكان أكثر أحوالهم  
والله أعلم

\* (باب زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) \*

(اعلم ان زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم) أي وعليهم أجمعين (باجماع المسلمين) أي من غير  
عبرة بما ذكره بعض المخالفين (من أعظم القربات وأفضل الطاعات وأنجح المساعي) أي أرجى  
الوسائل والدواعي (لنيل الدرجات قريبة من درجة الواجبات) بل قيل انها من الواجبات  
كما بينته في الدرر المضية في الزيارة المصطفوية (لأن السعة) أي وسعة واستطاعة (وتركها  
غفلة عظيمة وجفوة كبيرة) أي غلظة جسيمة وفيه إشارة الى حديث استدلل به على وجوب  
الزيارة وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن  
(وصرح بعض المالكية بأن المشي الى المدينة) أي للمجاورة بها (أفضل من الكعبة وبيت  
المقدس) أي من المشي الى مكة للمجاورة فيها بناء على مذهبه من ان المدينة أفضل من مكة  
باعتبار الجارية وهذا انما يكون بعد اداء الحج والافلا يصح اطلاق هذا الكلام والله اعلم  
بالمرام وأما زيارة بيت المقدس وان كانت مستحبة فلا شبهة انها دون مرتبة الزيارة المصطفوية  
بل خلاف في هذه المسئلة بقي الكلام على انه هل يستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء  
أو يكرهه فالصحيح انه يستحب بالكره اذا كانت بشرطها على ما صرح به بعض العلماء ما على  
الصحيح من مذهبنا وهو قول الصكر نجي وغيره من ان الرخصة في زيارة القبر ثابتة للرجال  
والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لاطلاق الاصحاب والله اعلم

الجملة لله الذي هدانا لهذا  
وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا  
الله (اللهم) تقبل منا ولا  
تجعلنا من الخاسرين  
وأدخلنا في عبادك الصالحين  
يا أرحم الراحمين (اللهم)  
صل على سيدنا محمد وآله  
وصحبه وسلم تسليما كثيرا  
(ثم توجه الى الحجرة)  
الوسطى ويرميها بسبع  
حصيات ويدعو بعد  
الفراغ مستقبل القبلة كما  
تقدم شرحه (ثم توجه الى  
حجرة العقبة ويرميها بسبع  
حصيات كما تقدم ولا يقف  
بعد الفراغ عندها بل

بالجواب (واذا عزم على الزيارة) أى قصد لها (فعلية ان يحاص نية ويجرد عزمه) أى طهرته من  
 ارادة لربا والسعة وقصد المداواة والفرجة ومن علاماتها الدالة عليها ان لا يترك شيئا مما يلزمه  
 من الموانع والسكن والافلا يحصل له من الزيارة الا التعب والنفسارة بل يوجب التوبة  
 والكفاية ثم ان كان الحج فرضا أى عليه (فيسد الباب على من يزور) أى اعتد بالاهم فالاهم ولان  
 الحج - حق الله تبارك وتعالى وهو مقدم على حق رسوله كما ينبت تقديم الصبة على الزيارة وتبينه  
 له لا اله الا الله محمد رسول الله كنهه مقيد عاماله (ان لم يزور بالدينه في طريقه) أى - من أهل  
 المذاهب (وان مر من ابدأ بالزيارة لا محالة) لان تركها مع قرم اية من التساوه والشقاوة وتكون  
 الزيارة - بمنزلة الوصلة في مرتبة السعة التلبية للصلاة وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا  
 اتقوا الله وابتهوا اليه الوسيلة أى الدورية ما تنوصل الى صاحب الشريعة ولا شبهة ان من  
 قال أولا محمد رسول الله ثم قال لا اله الا الله يكون مؤمنا لان الايمان هو التصديق بالتوحيد  
 والسبوة على وجه العبادة لا بشرط الترتيب في المسألة الجامعة وقد روى الحسن عن أبي حنيفة  
 انه اذا كان الحج فرضا فلا حرج للمحج أن يبدأ بالحج ثم يثني بالزيارة وان بدأ بالزيارة جازا انتهى  
 وهو الطاهر اذ يجوز تقديم النقل على الفرض اذ الفرض لا يجتمع مع فعله ههنا كان عليه  
 درسا وجاه مكة قبل أو ار الحج فهل له أن يزور قبل الحج أم لا والطاهر ان له أن يزور قبل دخول  
 أشهر الحج وأما بعده فلا (وان كان الحج) أى عليه (فلا يهوى بالحج) أى اذا كان آفاقيا (بس  
 البداوة بالفتار) أى يزوره (صلى الله عليه وسلم) بالاحمال (الابكار) أى في جميع الليل والنهار  
 (وبين أربعين أو لا يطهر من الاوزار) أى الا - تام (مغزور الطاهر طاهرا) أى في مقام المرام  
 ولا يعد أن يكون الآخر كذلك في قضية الانعكاس أيضا لانه بالزيارة يرتجى الكفاية فيج  
 طاهرا فيقع حجه ببرور والحاصل ان لكل وجهة وجهه تقديم الحج من كل وجهه مقدمة  
 الا لضرورة مخرجة الى محالة

• (فصل في ذنوبه الى الزيارة) أى مع كمال العطافة والطهارة (أكثر في المسير) أى زمان  
 سيره ومكانه (من العلة والتسليم) أى وما في معناه من الشاهد المدح والثناء الصحت وبذا كره  
 السيرة (مدة الطريق) أى ان يوجد رفيق التوفيق (بل يستغرق اوقات فراغه) أى عن أداء  
 فرائضه وشرويات معاشه (في ذلك) أى في ذكر من الصلاة والسلام فانه المأمور به المقام  
 فان كثرة النواصب مترتبة على قدر التوجه في المرام (ويقتنع ما في طريقه من المساجد المذوبة  
 اليه صلى الله عليه وسلم) وكذا المشاهد الماثورة المتعقبة بعالمه كما ينما في الدرة المنصية ومن  
 أهمها الذي أهمها الخاص والعام قبر ميرزا ام المؤمنين رضى الله عنها التاب زفافها  
 ومقامها بسرف وهو موضع بين التميم والوادى للمتوجهين من مكة المظلمة الى المدينة  
 المكرمة وحول قبرها مسجد سواب فيبني أن يزور ويترك بذلك المرام (وكما اذا دندنوا  
 بضيق وتشديد الداء أى قريبا (اراد غرما) بسم غيرة وسكون راء وهو ما يلزم أداءه من  
 الغرام وهو اللوع على ما في الغاموس ومنه مولع كذا أى حريص عليه فالحق ان ارداد لوما  
 بالشوق ولوعا بالذوق وأما ما نصبه من فتح عينه له وسكون زاي فليس في عمله ذلامعنى  
 زيادة العزم وسالغته لانه لا يتصور تردد لزانرى توجهه وبشر الى ما أحسنه فاعلم ما عليه

يتوجه الى رحله ثم يفعل  
 كذلك في اليوم الثالث  
 فاذا اراد ان يتفر الى مكة  
 فعل ولا شيء عليه والافضل  
 ان يتأخر الى اليوم الرابع  
 فيرى الجمار الثلاث ويغفر  
 ويجوز له في اليوم الرابع  
 ان يرى الجمار بعد طلوع  
 الفجر قبل الزوال عند أبي  
 شيعة رضى الله عنه

فصل في التشر من  
 منى الى مكة

اذا اراد التشر في اليوم  
 الرابع انصرف به - روى  
 النخبة وقال الحمد لله هذا  
 كثره برافيا حبار كانه  
 واشكره على أداء المناسك  
 والتوفيق لاداء الحج الى  
 بيت الله تعالى وتيسر بذلك  
 بحسبه وكرمه ولطفه



تفسيره بقوله (وحنوا) بضمين وتشديد الواو أى ميلا ومحبة كما يقتضيه قرب المسافة وشهود الساحة كما قيل

وابرح ما يكون الشوق يوما \* اذا دنت الخيام الى الخيام

ويدل عليه ما ورد من الافاضة شوقا الى مشاهدة الكعبة وكان صلى الله عليه وسلم اذا رأى المدينة حرك الدابة وقال سير واسبق المفردون الحديث وهذه معنى قوله (واذا دنا من حرم المدينة المشرفة) أى حوالها من الاماكن المحترمة اذ لا حرم للمدينة عندنا كحرم مكة فى أحكامها (فليزدد خشوعا) أى فى الباطن (وخضوعا) أى فى الظاهر (وشوقا وتوقا) التوق مبالغة فى الشوق (وان كان على دابة حركها أو بعير أوضعه) أى امرعه وهو تخصص بعده تعميم وينسب له اذا كان ماشيا يسرع فى مشيه كما قال قائل

ولو قيل للجنون أرض أصابها \* غبار ترى ليل ليل جلد واسرها

(ويجتمه) يندفع من زيارته والسلام) أى كنية وكيفية واذا وصل اليه قال اللهم هذا حرم رسولك صلى الله عليه وسلم الذى عظمته وذلك أن تجعل قبسه من الخير والبركة مثل ما هو فى حرم البيت الحرام فمرنى على الفار وامنى من عذابك يوم تبعث عبادك وارزقنى فيه حسن الادب وفعل الخيرات وترك المنكرات (واذا وقع بصره على طيبة) بفتح الطاء اسم من أسماء المدينة كطابة (الطيبة) أى الطيبة الطاهرة المطهرة (وأشجارها المعطرة) أى جميعها من المثمرة وغير المثمرة (دعا بخير الدارين) أى الدنيا والآخرة (وصلى وسلم) أى وأكرمتمهما (على النبي صلى الله عليه وسلم والاحسن أن ينزل عن راحته بقر بها) أى تنزلا وتادبا (وعشى) أى فى طريقه هان فدرتوا ضامون قريبا (با كحافيا ان أطاق) أى الحفايا أو ما ذكر من النزول والمشي والبكاء والحفايا (تواضعا لله ورسوله صلى الله عليه وسلم) أى واجبالاله (وكما كان أدخل) أى أكثر دخلا (فى الادب والاحلال كان حسنا) أى مستحسنا فى رعاية الاحوال (بل لومشى هناك على أحداقه وبذل المجهود من تذله وتواضعه كان بعض الواجب) أى من جميع استحقاقه (بل لم يف بعشر عشرة) أى من حقوق أمره وقيام شكره كما قيل

لوجئتكم قاصدا السعي على بصري \* لم أقض حقا وأى الحق اذيت

(واذا وصل الى المدينة اغتسل بظاهرها) أى فى خارجها (قبل الدخول) أى بما (واذا لم يتيسر) أى قبل الدخول (فبعده) أى ولو فى داخل المدينة قبل دخول المسجد (والا) أى وان لم يغتسل (توضأ) أى لاندلابد من طهارته فى دخول المسجد وتيممه وليكون على أكمل الاحوال فى زيارته (والغسل أفضل) لانه التطهير الاكمل (ثم ليس أنظف ثيابه والجلد أفضل) أى كفى العبد والبياض أولى كفى الجملة (ويتطيب) واسمه مال المسك أفضل (واذا وقع نظره على القبة المقدسة) أى المنبئة (والحجرة المشرفة) بمبالغة الشريعة (فليس يحضر عظمها) أى عظمها (وتفضيها) أى على غيرها (وتبرفها فانها حوت أفضل البقاع بالاجماع وسيد القبور بالانزع وأكرم الخلق) أى ومحمل أكرمهم (على الخلق بالاطلاق) أى من غير تقييد وضافة فى الاستحقاق وقد نقل الناضى عياض وغيره الاجماع على تفضيل ما بينهم الاعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيفة وان الخلاف الواقع بين الأئمة الثلاثة وبين المالكية فيما عداه وما وراء

(اللهم) فقهه - ل منها  
الحج واثناعلى العج والنج  
واجعل لنا خالص الوجهك  
الكريم وانفعنا به يوم  
لا ينفع مال ولا بنون الا من  
أثى الله بقلب سليم (اللهم)  
صل على سيدنا محمد صاحب  
المقام الحمود والخص  
المورود والشفاة العظمى  
يوم المورود وعلى آله ائمة الدين  
وعلى اصحابه هداة المسلمين  
كما صليت على ابراهيم وعلى  
آل ابراهيم انك جند مجيد  
عدد خلقك ورضا نفسك  
وزنة عرشك ومداد كلماتك  
كلما ذكرك اذا كرون وغفل  
عن ذكرك الغافلون والسنة  
ان ينزل بالمحصب على الاصح  
عندنا ذكره شمس الأئمة  
السرخسى فى المبوط ويتم  
به ولو ساعة وان تركه بلا  
عذر أساء ولا شئ لمسه

الحكمة وفعل عن أبي عبد الله الخليل أن تلك البقعة من العرش أفضل من العرش وبه كان يقول  
 شيخنا محمد البكري قدس الله سره الساري (فإذا دخل باب البلد) أي أراد دخوله (فألبس الله  
 ما شاء الله) فنجبا من منتهى العبد وأثر كرمه وجوده (لا قوة الا بالله) أي لا قوة على طاعة الله  
 وعبادته الا بتوفيق الله ومعونه (رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق) أي  
 ادخل صدق واخرج صدق في المدينة ومنها اودخل ولا مرضيا وحروجا مقبولا مرعيا حسبي  
 الله آمنت بالله توكلت على الله لاسول ولا قوة الا بالله (اللهم افتح لي أبواب رحمتك) أي وأرسل  
 على أصناف نعمتك (وارزقني من زبارة رسولك صلى الله عليه وسلم) أي من أجل ما أوفى  
 تخصصها (مارزقت أوليا المؤمن وأهل طاعتك وأتقني من النار) أي خلصني من دخولها  
 (واغفر لي) أي ذنوبي وخطاياي وعمدي (وارحمني) أي بترك المعاصي أبدا ما بقيتني (يا خير  
 مسؤل) أي لاسيما بولاية الرسول (وليكن) أي الزائر حال دخوله الى أو ان وصوله (مترافعا)  
 بطاهره (مختصا) بباطنه (معقلا محروقا) لاحترار تلك البقعة (مختلما من هيبة الحال بها) أي  
 من غلظة المارل فيها (مستشعرا العظمة) أي رفة قدر ذاته وصفاته (صلى الله عليه وسلم) كأنه  
 يراه) أي في مقام المراقبة ومرتبة المشاهدة حال كونه (سريئا) أي على أشواقه (مناسفا على  
 فراقه) أي عدم ادراكه أو على ما فات وما له فيما مضى من عمره (وفوات رؤيته صلى الله عليه  
 وسلم في الدنيا وانه) أي الزائر (من ذلك) أي من حصول ما ذكر من ملاقاته ورؤيته (في الآخرة  
 على عظيم الخطر) في انه هل يتصور له رؤيته في العقب أم لا ومع هذا يكون (شاكر العظيم مامن  
 به عليه من الضرور بين يديه والمثول) أي الوقوف سال كونه (وجلا) بفتح فكسر أي خائفا (من  
 الردع رجاء القبول مكثرا من الصلاة والتسليم على هذا الرسول متوسلا به لوصول المأمول  
 وإذا دخل البلد العظيم) أي وحصل له المقام الانغم (بدا بالمسجد المكرم) أي كما كان يفعله  
 صلى الله عليه وسلم حين قدومه بالمدينة يبدأ بالمسجد المحترم (ولا يعرج على ما سواه) أي غير  
 دخول المسجد (الا لضرورة كتوف على محترم) أي مال أو حرم (وأما النساء) أي من الزائرات  
 (فتأخير الزيارة لهن الى الماء أولى) أي لان حالهن في الليل استروا خفي (فبدخله) أي المسجد  
 (مقدما رجلا اليه في معجبة الخضوع والانتقار) أي الظاهري (ونهاية التشوع والالتكاد)  
 أي الباطني (ثابتهما اقترقه) أي اكتسه (من الاوزار) أي انقال المعصية (فأدنا اللهم صل  
 على محمد وعلى آل محمد وصحبه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي) أي اعصمني من معصيتك (وافتح لي  
 أبواب رحمتك) أي باتمام نعمتك ودوام منتك (ويدخل من باب جبريل أو غيره) كتاب السلام  
 كما عليه العمل (والاول أفضل) أهل وجهه دخول جبريل عليه من ذلك الباب أولاه كان الى  
 الطيرات من أقرب الابواب (فإذا دخله) أي من باب السلام وشعوه (قصده الروضة المقدسة)  
 وهو ما بين المنبر والقبر المنور (فان دخل من باب جبريل قصدها من خاف الحجرة الشريفة) أي  
 لام أمانها المانع من العبور الى الروضة للتحصين من غير سلام الزيارة (مع ملازمة الهيبة) أي  
 الخشبة وهو الخوف مع العظمة دون النقرة (والخضوع والذلة) أي المدلة والمسكنة (على وجه  
 يليق بالمقام) أي بحال الزائر والاب لا يسدرا أحد على أن يخرج من عهدته ما يليق بالزور الظاهر  
 (غير مشغول بالظن الى ما ذكره) أي من الظواهر وما وراء الستائر (ثم يبدأ بنبذة المسجد

وقد روى أنس بن مالك  
 روى الله عنه أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم صلى  
 الملهو والعصر والمغرب  
 والعشاء ثم رقد رقدته  
 بالحب ثم ركب الى البيت  
 فماف أحرجه الحاري  
 في تحججه

\* (فصل في طواف الصلوة)

ويسمى طواف الوداع  
 وطواف آخر عهد بالبيت  
 وهو واجب على المسافر  
 الا فاقى لا المكي ومن قوى  
 من الجحاج أهل الاتفاق أن  
 يستوطن مكة ويتخذها بلدا  
 سقط عنه طواف الصلوة  
 وقال أبو يوسف رحمه الله  
 أحب الى أن يطوف المكي  
 طواف الصلوة لانه وقع  
 ختام انعال الحج (ويقول)  
 نويت ان أطوف به هذا  
 البيت أسبوعا كاملا  
 طواف الصلوة تعالى

ركعتين) تعظيما لله ووقد يماثل حقه على حق رسوله كما يقتضى ترتيب حقوق الربوبية والعبودية  
 (والأفضل أن تكون) أى تلك الصلاة (عصاه صلى الله عليه وسلم) أى فى مقامه بجراجه (وهو  
 بطرف المحراب مما يلي المنبر يقرأ فى الأولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص) كما ورد عنه صلى  
 الله عليه وسلم انه اختارهما فى كثير من الاحوال لما فيه ممان التبرئة عن الشرك والشركاء  
 واثبات الذات والصفات (واذا سلم منهم ما شكر الله تعالى ووجهه وأثنى عليه) تأكيدها لما قبله  
 وقال الكرماني وصاحب الاختيار من أصحابنا وكثير من العلماء من غير مذهب انه يسجد لله  
 شكرا (على هذه النعمة العظيمة والمنحة الجليلة ويسأله اتقائها) أى تمامها وادومها  
 (والقبول وان يمين عليه فى الدارين بنهاية المسؤل) الاولى بحصول المسؤل ووصول المأمول  
 (وان لم يتيسر له) أى ما ذكر من المحراب الاكبر (فما قرب منه ومن المنبر والاشجيث يسر)  
 أى من الروضة وغيرها من المسجد الشريف ولا سيما ما كان موجودا فى زمنه صلى الله عليه  
 وسلم فانه أفضل وثوابه أكثر (وان أقيمت المكتوبة أو خيف فوتها بدأها وحصات التحية بها)  
 أى فى ضمنها (فإذا فرغ من ذلك قصد التوجه الى القبر المقدس) أى الموضع المستأنس (وفترغ  
 القلب من كل شئ من أمور الدنيا) أى ونظفه من الوسخ والدنس (وأقبل بكليته لما هو بصدد  
 اصلاح قلبه للاستعداد منه صلى الله عليه وسلم وحرام) أى تمتنع (على قلب شغل) بصيغة المجهول  
 أى اشتغل (بقادورات الدينان الشهوات) أى اللهووية (والارادات) أى الرديئة (أن يعمل اليه)  
 أى الى قلبه (من ذلك شئ) أى ما ذكر من الحالات الرضية والمقامات العلمية شائبة أو شمة  
 (بل ربما يمتحنى عليه) أى على صاحب هذا القلب المقبل على الدنيا والمعرض عن العقى (من  
 نوع محقق) أى ولو فى وقت (واعراض) أى موجب اعتراض لما اختاره من اغراض فاسدة  
 وأغراض كاسدة (والعباد بالله تعالى) أى من غضبه وعقابه وابعاده عن ملازمة بابه وجنابه  
 (فليجتهد فى ذلك التقرب ما أمكنه) أى تسهل له حيثئذ من جذية آلهية والافتقار يبعث القلب فى  
 ساعة واحدة مع صرف العمر جميعه بالعوائق والعلائق والتعليق بأمور الخلق من المحال  
 كما لا يخفى على أرباب السكال وأصحاب الاحوال ونظيره مركب ما تعهده فى جميع سفره ووصول  
 الى عتبة شديدة الضرورة فيه طعمه حيثئذ صاحبه من العاف والشعير جاء ان يتنوى بذلك على  
 المنبر ولكن لا يأس من روح الله ويسأل من فضله ويتوسل بروح رسوله صلى الله عليه وسلم  
 فى تحصيل مسؤله وتحقيق ما مؤله (ولما لاحظ مع ذلك الاستعداد من سعة عفوه صلى الله عليه وسلم  
 وعظمته ورأفته) أى شدة رحمة على سائر العباد (أن يسأله) أى ما صدر عنه فى حضرته من قلة  
 أدبه (فيما يجز عن ازالته من قلبه) كما قيل

عصبت فقالوا كيف تلقى محمدا \* ووجهك أنواب المعاصى مبرقع

عسى الله من أجل الحبيب وقربه \* يداركنى بالعفو والعفو أوسع

(ثم توجه) أى بالقلب والانتاب (مع رعاية غاية الادب فقام فقباه الوجه الشريف) بضم التاء أى  
 قبالة مواجهة قبره المنيف (متواضعا خاضعا خاشعا مع الذلة والانكسار والخشبة والوقار) أى  
 لسكنية (والهيبة والافتقار غاض الطرف) بتشديد الضاد المجهمة أى خافض العين الى قدمه  
 غير منتقلة الى غير أمامه وإمامه (مكتنوف الجوارح) أى مكثوف الاعضاء من الحركات التى

الله أكبر ويأتى بأدعية  
 الطواف كما تقدم فإذا فرغ  
 صلى ركعتين خلف المقام  
 أو حيث يتيسر (ثم يأتى الى  
 زمزم وينزع منها دلوا بيده  
 ويشرب منها ثلاثا وهو  
 قائم ويدعو بما يريد فان  
 ماء زمزم لما شرب له وقد  
 شربه كثير من العلماء لأمور  
 نوهها عند شربهم فخصات  
 لهم هداياتهم وأمانهم  
 جرب ذلك والله الخديوقول  
 (اللهم) انه باغنا ان ندين  
 صلى الله عليه وسلم قال  
 ماء زمزم لما شرب له (اللهم)  
 انى أشرب به خير الدنيا  
 والآخرة ويستحب أن  
 يستقبل البيت عند الشرب  
 ويتنفس ثلاث مرات  
 ويرفع بصره كل مرة الى  
 البيت ويقول فى كل مرة

هي غير مناسبة لقامه (فارغ القلب) أي عن سوى مقصوده ومراعاة (واضح ما يحسنه على نفسه)  
 أي أي بأني حال اجلاله (مستبلا لأوجه الكبريم) أي ولو يلزم استعجاله كونه (مستديرا  
 للقبلة) لأن المقام يقتضي هذا الحالة (تجاهه من مواراة) أي المركبة على بندوان تلك البقعة  
 (على نحو أربعة أذرع) أي يقف به يد على هذا المندار (لا الاقل) أي لانه ليس من شأنه ان يارب  
 الابواب (من السارية) أي الاسطوانة (التي عند راسه الكريم) نظرنا الى الارض اولا الى  
 اسفل ما يدون من الجوزة الشريفة (أي من مدرائهم) شغرا عن اشتغال النظر عما هم بالدين  
 الزينة (أي الطاهرة الساتعة من شهود الزينة الباطنة الباهرة التي ظهر وردها في الاثيرة) (مختلا  
 صورته الكريمة في شياكل) بفتح الخاء أي في تخطيطات تلك لتصين حاله (مستشعرا بأنه عليه  
 الصلوة والسلام عالم بحضوره وقبالة وسلامه) أي بل بجميع أفعاله وأحواله وأعماله  
 وقامته وكأنه حاضر جالس بآرائك (م- تضرع نلمته واجلالته) أي هيبته (وشرفه وقدره)  
 أي رفعة مرتبته (على الله عليه وسلم ثم قال) ذبه التفات بالله طف على ثم توجه والمنزل سيأتي  
 حال كونه (مسلم) أي مريدا السلام (مقتضدا) أي متوه طافى رفع كلامه كأيته بقوله (من غير  
 رفع صوت) لقوله تعالى ان الذين يقضون أصواتهم عند رسول الله الآية (ولا اخذاه) أي  
 بالمرأة قوت الا سمع الذي هو السنة وان كان لا يخفى شيء على الحضرة (يجوز وحياء) أي  
 يحسد ووقار واستحبابه عن كثرة ذنب (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) وهذا القدر  
 مما ثبت في الاثر وقد أقدم عليه بعض الاكابر كابن عمر واختاره عنهم الاطالة من غير اللالة  
 وعده الاكثر ويؤيده ما ورد في الاخبار والاثار من فضيلة الاكثر من الصلوة والسلام على  
 النبي المختار في تزييد المدة من افاضة الانوار قائلا (السلام عليك يا رسول الله) أي الى جميع  
 خالق الله (السلام عليك يا حبيب الله) أي الجامع بين مرتبتي المحبة والمحبوبة (السلام عليك  
 يا خليل الله) المرصوف بوصف الخلقة وهي المحبة المتخللة من كمال المودة المقنضة بينهم والوحدة  
 (السلام عليك يا خير خلق الله) أي من الملائكة وغيرهم (السلام عليك يا صوة الله) بنائب  
 الصاد والفتح أنصح أي من اصطفاه الله برسائه (السلام عليك يا خيرة الله) بكسر الخاء أي من  
 اخذوه الله من بين بريته (السلام عليك يا سيد المرسلين) كما يدل عليه قوله لو كان موسى حيا لما  
 وسعه الاتباعي (السلام عليك يا امام المؤمنين) أي لما اقتدى به جميع الانبياء في ايمانه الامراء  
 (السلام عليك يا من ارسله الله رجلا للمؤمنين) ما قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين  
 (السلام عليك يا شفيع المؤمنين) أي من الاوابين والآخرين (السلام عليك يا بشر المحسنين)  
 لقوله تعالى وبشر المحسنين (السلام عليك يا خاتم النبيين) بكسر الهمزة وفتحها (السلام عليك  
 وعلى جميع الانبياء والمرسلين) فيدخل في عموم سلامهم أيضا (واللائكة المقربين) ركاهم  
 مقربون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون (السلام عليك وعلى آلائك) أي أقاربك  
 (وأهل بيتك) يشمل أمهات المؤمنين ووالده وخدمه (وأصحابك أجمعين) وسائر عباد الله  
 الصالحين (أي من الابهين وتابعهم الى يوم الدين) جرك الله عنا أي عن قبلتنا العجز عن القيام  
 بما يجب علينا من الشكر لما من الينا (أفضل وأكمل ما جرى به رسولا عن أمته ونبيائه  
 قومه) أي لكونه أكرم الرسل المبعوث الى خير الامم (وعلى الله وسلم عليك أركي) أي الطاهر

بسم الله والحمد لله والصلاة  
 السلام على رسول الله  
 (اللهم) اني أسألك رزقا واسعا  
 وعالماتنا وعجلا متقبلا ورزقا  
 من كل مقام بأرحم الراحمين  
 (ويقول) الحمد لله الذي  
 سقاني من غير حرج في  
 ولافة ثم يمسح به وجهه  
 ورأسه ويصحب على رأسه  
 قائلا منه ان تيسر له ذلك  
 والتوضوء بجماء زمزم  
 والاشتغال به جائز (ثم) يأتي  
 الى الملتزم ويلتصق وجهه  
 ويصدر بالبيت ويدعو بما  
 أسبب باسقاط راعيه وكفيه  
 (ويقول) ان هذا بيتك  
 الذي جعلته مباركك اللهم  
 فيه آيات بينات مقام  
 ابراهيم ومن دخله كان آمنا  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 وما كنا لنهتدي لولا ان

(واعلى) أى اعلى (واغنى) أى أنيد (صلاة صلاه على أحد من خلقه) أى من أنبيائه وملائكته  
 وأصفياه (أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له) أى شهادة عندك من ودعة تشهد بها  
 يوم القيامة (وأشهد أنك عبده ورسوله وخيرته) أى محبته (من خلقه) وأشهد أنك بلغت  
 الرسالة (أى الى الامنة) (وأديت الامانة) أى من غير الخيانة (وفضحت الامنة) أى وكشفت الغمة  
 (وأثقت الخلة) أى وأظهرت المحبة (وجاهدت في الله حق جهاده) أى من الجهاد الاكبر  
 والاصغر فيما بين عباده (وعبدت ربك حتى أتاك اليقين) أى الى أن حضر لك الموت المين وأنت  
 جامع بين مراتب تحقيق الدين من علم اليقين وعين اليقين وحق اليقين (وصلاة الله) أى  
 وصلواته (وملائكته وجميع خلقه من أهل سمواته وأرضه) أى علوياته وسفلياته (عليك  
 يا رسول الله اللهم أنه الوسيلة) وهى المنزلة العلية المختصة (والفضيلة) أى زيادة المزية  
 (والدرجة العلية الرفيعة) أى الغالية المنبغة (وابعثته مقام محمودا الذى وعدته) وهى  
 الشفاعة العظمى فى القيامة الكبرى (وأعطاه المنزل المقعد المقرب عندك) أى فى مقعد صدق  
 (ونهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون ربنا آمنا بما أنزلت) أى من القرآن أو يجمع الكتب  
 المنزلة (وأبعثنا الرسول) أى فى جميع ما يجب اتباعه اعتقادا وانقيادا (فاكتبنا مع  
 الشاهدين) أى من أمة محمد صلى الله عليه وسلم (آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم  
 الآخر وبالقدر خيريه وشهره) وهذا هو الايمان الاجمالى المندرج فيه ما يجب من الايمان  
 التفصيلى الا كمالى (اللهم فثبتنا على ذلك) أى مدة حياتنا ومماتنا (ولا تردنا على أعقابنا) أى بعد  
 هدايتنا (ربنا لا تزغ قلوبنا) أى لا تغلها عن محبتك (بعد اذ هديتنا) أى طريقك (وهب لنا من  
 لدنك رحمة) أى تغنيننا عن رحمة من سواك (انك أنت الوهاب وهى النام من أمر نارشدا) الاولى  
 أن يقول ربنا آتانا من لدنك رحمة وهى لنا من أمر نارشدا أى سهل لنا الهداية اليك والاعتماد  
 عليك والتمسك بين يديك (ربنا اغفر لنا) وهذا بعونه وبشمل ما زاد من صفته على ما فى الآية  
 بقوله (ولا تآتنا ولا مهاتنا وذرياتنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان) أى من العصابة  
 والنابعين أو من المؤمنين الاولين من اتباع الانبياء والمرسلين (ولا تجمع فى قلوبنا غلا) أى  
 حقد او حسد او عداوة وكرهه (الذين آمنوا) أى جميعهم سابقهم ولاحتهم ولذا اوضح الظاهر  
 موضع المضمهر حيث لم يقل لهم (ربنا انك رؤوف رحيم ذو الفضل العظيم ثم) أى فى تلك الساعة  
 (يطلب الشفاعة) أى فى الدنيا بتوفيق الطاعة وفى الآخرة بفقران المعصية (فبقول يا رسول  
 الله أسألك الشفاعة ثلاثا) لانه اقل مراتب الالحاح كحصيل المال فى مقام الدعاء والسؤال  
 ولا يعبدان يكون اشارة الى طلبه فى المقامات الثلاثة من الدنيا والبرزخ والآخرة والمراتب  
 المرتبة من الشريعة والطريقة والحقيقة (ثم يتأخر) أى بعد فراغه عن سلامه واستقباله (الى  
 صوب يمينه) السواب يساره وعن صوب يمينه أى متوجها الى جانب يساره (قد رذراع فيسلم  
 على خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى تلويمحا وتصريحا واجبالا وتوضيحا (أبى بكر  
 الصديق رضى الله عنه فيقول السلام عليك يا خليفة رسول الله) أى بلا واسطة (السلام عليك  
 يا صنى رسول الله) أى ملازمه الخاص ومختاره على وجه الاختصاص (السلام عليك يا صاحب  
 رسول الله) أى الثابت محبته بهن الكتاب فمن انكره كفر أبدي العقاب حيث قال عز

هدايا الله (اللهم) فكما  
 هدايتنا لذلك فقبله منا  
 ولا تجعل هذا آخر العهد  
 من بينك الحرام وارزقنى  
 العود اليه حتى ترضى  
 برحمتك يا أرحم الراحمين  
 والحمد لله رب العالمين وصلى  
 الله على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه أجمعين كلما ذكرك  
 الذى كرون وكلما غفل عن  
 ذكرك الغافلون (ثم) يقبل  
 الجوار الاسود ويقول يا عين  
 الله فى أرضه انى أشهدك  
 وكفى بالله شهيدا انى أشهد  
 أن لا اله الا الله وأشهد أن  
 محمد رسول الله وأنا أودعك  
 هذه الشهادة تشهد بها  
 عند الله تعالى فى يوم  
 القيامة يوم الفرع الاكبر  
 (اللهم) انى أشهدك على ذلك

وجعل اذ ينزل اسما فيه مع الاجماع على انه المراد به (السلام عليك يا خير رسول الله) وقد ورد  
 به الخبر اى مشيره ومعيته (السلام عليك يا ثاني رسول الله في القاد) كما قال تعالى نالي اثنين  
 اذ هما في القاد وهو غار ثور جبل بمكة حين دخل فيه سنة الهجرة (وفيقته في الامصار) والله على  
 الاسرار السلام عليك يا علم المجرى والاتصال (اى رتبهم) (السلام عليك يا من أعنته آتته من  
 النار) اى كما ورد في بعض الاخبار (السلام عليك يا أبابكر الصديق) اى كسبر الصدق والصدق  
 على وجه التحقيق (السلام عليك ورحمة الله وبركاته جوازك الله عن رسوله) اى في فتوى دينه  
 (وعن الاسلام وأهله) اى في القيام بأمره وتبيينه (خير الجزاء) ورضى الله عنك أحسن الرضا ثم  
 ينأخر الى عيشته (رفيقه ما سبق) (قد رزعا) لان رأسه من الصديق كراس الصديق من النبي  
 صلى الله عليه وسلم (فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين) وهو أول من سلمى به (عمر القاروق) اى  
 المبالغ في الفرق بين الحق والباطل (السلام عليك يا من كدل به) بتشديد الميم اى اكمل بإيمانه  
 (الاربعةين) اى عدد المؤمنين السابقين (السلام عليك يا من استجاب الله فيه دعوه وخاتم النبيين)  
 حيث قال اللهم اعز الاسلام بعمر بن الخطاب اوبعرو بن هشام (السلام عليك يا من أطهر رآقه  
 به الدين) اى فانه كان شقيقا قبل اسلامه وظهور عمرامه (السلام عليك يا من أعز الله به الدين)  
 اى في حياته صلى الله عليه وسلم وبعد مماته بقتوسات بلاد المسلمين وقوة أمور المؤمنين  
 (السلام عليك يا من نطق بالصواب ووافق قوله بحكم الكتاب) كما ورد به أسايت في هذا الباب  
 (السلام عليك يا من عاش سعيدا ونرج من الدنيا سعيدا) اى وهو ما لم أهل التقوى حال  
 كونه سعيدا (جوازك الله عن نبيه وخليفته) اى الصديق (وأتمه خيرا السلام عليك ورحمة  
 الله وبركاته قبل ترم جمع قد رصف ذراع) فان العود أحمد (فيقف بين الصديق والقاروق  
 ويقول السلام عليك يا صاحبي رسول الله السلام عليك يا خليفة رسول الله) بالتغليب أو بالمعنى  
 الاعم الشامل للواطة (السلام عليك يا وزيرى رسول الله) اى مشيره (السلام عليك يا شجيبى  
 رسول الله) اى رفيقه في مدقته (السلام عليك يا معينى رسول الله في الدين) اى في أمر دينه  
 وشريعته (والقائمين بسنته في أمته حتى أتاكها اليقين) اى الموت على الامر بالمعروف والنهي عن  
 الله عن ذلك) اى عبادك من متابعيه (مراذقه في جنته واياته كما برحمته انه أرحم الراحمين)  
 اى وأكرم الأكرمين (ويجوز كما قاله عن الاعلام وأهل خير الجزاء جنبا يا صاحبي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم زائر من المؤمنين ومديقنا وفاروقنا ونحن نقول بكما الى رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم ليشفع لنا الي ربنا) اى في عذرة ذنوبنا (وان يتقبل سعينا) اى في عبادتنا المصعوبة بعبودنا  
 (وان يحيننا على ملته ويميتنا عليها) اى على متابعتنا (ويحشرنا في زمرة برحمته وكرمه انك كريم  
 رؤوف رحيم آمين ثم يرجع الى حبال وجه النبي) بكسر الحاء اى قبالة وجهه (صلى الله عليه وسلم  
 ويقف عند اقبر الاندس) اى والتمام الانقاص (على قدر ربح أو اقل) اى أو أكثر بحسب ما يكون  
 في حاله آنس (فيحصل الله تعالى) اى يشكره (ويثني عليه ويمجده) اى يهظمه ويوحده (ويصلى  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويستشفع به الى ذبه ويدعوا رافعا يديه) اى الى كسبه (لنفسه  
 ولوالديه ولبن شاه من أقاربه واشيائه) اى بأصحابه (واخوانه) اى بأصحابه (ولبن أو صاه) اى  
 وان استوصاه (وسائر المسلمين) اى من الاحياء والاموات ويحشرهم يومئذ (ومن أراد الاكمال)

وأتمه ملائكتك الكرام  
 وأودع هذه الشهادة عندك  
 لتنفذ في يوم لا يتقاع مال  
 ولا ينون الا من ألقى الله بقلب  
 سليم وصلى الله على سيدنا  
 محمد وآله وصحبه أجمعين (ثم)  
 باقى الى المستنجد وبلغنى  
 صدره ووجهه بالبيت ويحمد  
 الله تعالى ويثني عليه ويصلى  
 على نبيه محمد صلى الله عليه  
 وسلم ويقول اللهم انى عبدك  
 حلتى كاشتت وبرتني في  
 بلادك حتى آلتنى حرمك  
 رآه منك ورجوت جسدك  
 على بك أن تكون قد غفرت  
 ذنبي فاسألك ان تردادنى

أى عن بسمة القال والحال (فأقبل السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك يا شقيع المذنبين  
السلام عليك يا إمام المتقين السلام عليك يا قائد الغر المحجلين) أى هذه الأمة المرحومة المتميزة عن  
غيرهم ببياض الجبهة والأيدي والأرجل بزيادة الأنوار من أثر الوضوء فى أسباب الطهارة  
(السلام عليك يا رسول رب العالمين السلام عليك يا منة الله سبحانه وتعالى على المؤمنين) أى بقوله  
سبحانه وتعالى أقدم من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم (السلام عليك يا طه) أى  
البدن المنور يا إمام الساب المعبر (السلام عليك يا من) أى أيها المنادي ياسين فى الكتاب المبين  
والمعنى يا سيد (السلام عليك وعلى أهل بيتك) أى أقاربك وذريتك (الطيبين) أى المؤمنين  
المتقين (السلام عليك وعلى أزواجك الطاهرات المبررات) أى المؤمنين (الطيبين) أى المؤمنين  
أجمعين) أى وعلى التابعين وتابعهم إلى يوم الدين (اللهم أنت) أى أعطه (نهاية ما ينبغي  
أن يصاله السائلون) أى الدعاء والطالبون والراغبون (وغاية ما ينبغي أن يؤمله الآملون)  
أى يوم الرجوع ويظهره الطامعون (وحسن) أى بصيغة الوصف والمضي أى ويستحسن  
(أن يقول) أى كما قال إعرابي مقبول (اللهم أنت قلب وأنت أصدق القائلين ولو أنهم إذ ظلموا  
أنفسهم جاؤوا) أى نائنين (فاستغفروا لله) أى عن ظلمة المعصية (واستغفروا لهم الرسول) أى  
بالشفاعة لردهم إلى الطاعة (لوجدوا الله توابا) أى قابلا لتوبتهم (رحيما) بعصمتهم (جنتك)  
أى فقد ابتلىك (ظالمين لأنفسهم مستغفرين من ذنوبنا) أى مستشفعين بك إلى ربنا (فاشفع  
لنا) أى إلى ربك (وايسأله أن يمن علينا بنسأ طلباتنا) بكسر فسكون أى مطلوباتنا ومسؤولاتنا  
(ويحشرنا فى زمرة عبادهم الصالحين) أى من مشايخنا وعلمائنا وساداتنا ويقول كما قال أيضا  
يا خير من دنت فى التراب أعظمه \* وطاب من طيبن القاع والآخر  
نفسى القادح القبرأت سادته \* فيه العفاف وفيه الجود والكرم

(اللهم ان هذا حبيبك وأنا عبدك والشيطان عدوك فان غفرت لى سر) بصيغة المحمولى أى  
فرح (حبيبك) بوجوده (وظلر عبدك) أى ظفر عقصوده (وغضب عبدك) أى بناء على عدم  
سجوده (وان لم تغفر لى غضب حبيبك) هذا خطأ فاحش والصواب حزن حبيبك (ورضى عبدك  
وهلك عبدك وانت أكرم من أن تغضب) صوابه ان تجزن (حبيبك وترضى عدو له وتهلك عبدك)  
أى المؤمن بلنى (اللهم ان العرب الكرام) اجترأوا من القوم الأثام (إذا مات منهم سيد اعقبوا  
على قبره) أى من المعبد (وان هذا سيد العالمين) أى وانت أكرم الأكرمين (أعنتى على قبره) أى  
من جملة المعتقين (ويقول اللهم انى أشهدك) بضم الهمزة وكسر الهاء أى أجعلك شاهدا وكذا  
قوله (وأشهد رسولك وأبا بكر وعمر) أى ضيحي نبيك (وأشهد الملائكة النازلين على هذه الروضة  
الكرمية العاكفين عليها) أى القائمين والمعتكفين فى هذه البقعة العظيمة (أنى) أى بأنى (أشهد  
ان لا إله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمدا عبدك ورسولك وأشهد أن كل ما جاء) أى رسولك  
(به من امر) أى فى طاعة (وفتن) فى معصية (وخبر عما كان) أى من الامور الماضية (ويكون)  
أى من الاجوال الآتية (فهو حق) أى ثبت وصدق (لا كذب فيه ولا استراء) أى ولا شبهة  
بلاجهاء (وانى مقولك بيمينى) أى معرفتي بخطينى (ومعصيتى) أى من الجائز والمعذور  
(فأغفر لى) أى جميعها (واغننى على بالئى منيت به على اوليائك) أى بتوفيق الطاعة وتحقيق

رضا وتقربنى إليك زانى  
(اللهم) انى أعوذ بخور  
وجهك ومعدرك منك ان  
أصير بعد هذا المقام خطيئة  
أو ذنب لا يغفر (اللهم) هذا  
مقام العاقد المستجير بك  
من عذابك الراجى لوعذك  
الخلاق المشفق الخذر من  
وعيدك (اللهم) احفظنى  
عن عيى وعن شمالي ومن  
قد احنى ومن خلقى ومن فوقه  
ومن تحتى حتى تبلغنى الى  
وطنى وأهلى واجه ظنى بقد  
المات من أنواع العذاب  
وأوصلنى الى وطنى سالما  
خاتما من سائر الآفات



العمدة (فانك المان) اى كثير العطاء والاحسان (المصور الرسيم) اى باهل الايمان (ربنا  
 آتنا فى الدنيا حسنة) اى متبعة الاولى (وفى الآخرة حسنة) اى الرفيق الاصلى (وقنا عذاب  
 النار) اى حجاب المولى (سبحان ربك رب العزة عما يصفون) اى بعبادة المحدثين وغيرهم من  
 الصالحين (وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين) اى اول وآخر الى يوم الدين وقد قيل ثم  
 يتقدم الى حبال رأسه الكريم فيقف بين القبر العظيم والاسطوانة التى هناك علامة لما كان  
 ويستقبل القبلة ويحمله ويحمله ويدعو لنفسه وان شاء من أسبابه وهذا القبل اول مما تقدم  
 وعليه العمل عند أهل العلم والله أعلم هذامع أن ما ذكر من العود الى قبالة الوجه الشريف ومن  
 التقدم الى محل رأس القبر المنيف للخدمة مستقبل القبلة عقيب الزيارة لم ينقل عن فعل أحد  
 من الصحابة والتابعين وكان موقف السلف عند الزيارة والتصورة وقد سحر الناس منه الا ان  
 تصور لهم هذه الصورة المسطورة (ومن صاق وقته عمدا كرنا ويحجز عن حقله) اى عن حقله ما  
 قررنا (اقتصر على ما تبصر وأدله السلام عليك يا رسول الله) مع امكان ان يتكرر (وان أوصاه  
 أحد بتبليغ سلامه فليقل السلام عليك يا رسول الله من فلان بن فلان أو فلان يسلم عليك  
 يا رسول الله) وأما اعتاده الناس من الايمان خلف الحجرة السوداء لزيارة فاطمة الزهراء رضى  
 الله تعالى عنها فلا بأس به لانه قد قيل ان هالك قبرها هو الاما ورثه اعلم انه ذكر بعض مشايخنا  
 كالى القيت ومن تبعه كالكرمانى والسروجى انه يقف الرائى مستقبل القبلة كذا رواه الحسن  
 عن أبى حنيفة وقال ابن الهمام وما عن أبى الليث من ان الرائى يقف مستقبل القبلة مردود بما  
 روى ابو حنيفة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال من السنة ان تأتى قبر رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فتقبل القبلة بوجهك ثم تقول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته انتهى وبزيد  
 ما قال الجهد القوي روى عن الامام ابن المبارك قال سمعت أبا حنيفة يقول قد قدم أبو أيوب  
 السخسفانى وأما المدينة فقلت لانظر من ما يمنع جعل ظهره مما يلي القبلة ووجهه مما يلي ربه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكى غير متباك فقام مقام فقته انتهى وفيه تنبيه على ان هذا هو  
 محتمل الامام بعدما كان مترددا في مقام المرام ولعل وجه الفالين من أصحابنا للزيارة من قبل  
 الرأس الكريم ما روى ان الناس قبل ادخال الحجرة الشريفة في المسجد كانوا يقفون على بابها  
 ويسألون باذانها ويستقبلون الكعبة لتعظيم جنبها على ان الجمع بين الروايتين ممكن كما قال  
 عز ابن جماعة من ان مذهب السلفية أن يقف الرائى للام عند راس القبر المقدس بحيث يكون  
 عن يمينه ثم يدور الى ان يقف قبالة الوجه الشريف مستدبر القبلة انتهى ولا يثنى ما رواه  
 الطائفة وغيره ان موقف على بن الحسين للسلام عند الاسطوانة التى على الروضة قال وهو موقف  
 السلف قبل ادخال الحجرة في المسجد كانوا يستقبلون السارية التى فيها الصدوق مستدبرين  
 الروضة انتهى ولا يضرنا قول المصنف فى الكبير ان فى هذا الاستقبال الى القبر لا الى القبلة فاما  
 نقول يمكن الجمع بانهم كانوا يستقبلون القبر للزيارة وليدورون الى جهة الكعبة عند الدعوة  
 وعندهم عن المواجبة عدم الامكان لحجاب الامم كمنه والله سبحانه وتعالى اعلم (واذا فرغ من  
 الزيارة يأتى المنبر) اى قربة فبذء وعنده حديث ما بين قبرى ومنبرى روضة من رياض الجنة  
 وأما ما ذكره من اخذ رماة فلا اثر لها اليوم ولا خبر لمكانه لانه فالتى فى الحرم الثانى لله مدينة

فاذا أوردت الى رجلي  
 ومعه لى غاست ملى  
 فى طاعتك ما أبشنى ولا  
 تجعل للشيطان على تسلا  
 مادمت فى هذه الحياة الدنيا  
 فاذا توفيتى فاختم لي جبر  
 والحقنى بعبادك الصالحين  
 يا أرحم الراحمين اللهم صل  
 وسلم على أشرف عبادك  
 وأكمل عبادك سيدنا محمد  
 سيد الاولين والاخرين  
 وعلى آله وأصحابه هذه  
 الدين وعلى سائر الاتبيات  
 والمرسلين ومن اتبعهم  
 باحسان الى يوم الدين عند  
 خلقك ورضا نفسك  
 ورتبة عرشك ومعداد كلماتك

وما حولها (وبأن الروضة) أي من موضع الهراب وغيره. (من الصلاة) أي يفوعها  
(والدعاء) أي المقرن بالجد والشهادة (وعند الاساطين الفاضلة) كما سيأتي بيان مجالها مفصلة  
\* (فضل) وليعتمد أيام مقامه بالمدينة المشرفة) فانه المستدرك من الأيام السالفة (فيحرص على  
ملازمة المسجد) أي باجتهاده في العبادة والجد في الطلب الجدل لاسيما في حضور الصلوات الخمس  
للجماعة (والاعتكاف) أي الشري والعرفي (والعلم) أي القرآني (ولو مرة منه) فانه لا يتغنى  
عنه في ذلك المحل الذي هو مهبط الوحى (واحياء ليله) أي احياء أكثر ليليه بعبادته في أيام زيارته  
(وادامة النظر الى الحجرة الشريفة) أي ان تيسر (أو القبة المنيفة) ان تعسفا وللتوزيع (مع  
المهابة والخضوع) أي ومع الخشعة والخشوع ظاهر أو باطنا (فانه) أي النظر المذكور (عبادة  
كالنظر الى الكعبة الشريفة) أي قياسا عليهم حيث ورد ذكره في رواية أبو الشيخ عن عائشة رضي الله  
تعالى عنها امر فروع النظر الى الكعبة تعبادة وروى الطبراني والحاكم النظر الى على عبادة فقل  
معناه ان عليا رضي الله عنه كان اذا برز قال الناس لا اله الا الله ما شرف هذا الفتي لا اله الا الله  
ما أعلم هذا الفتي لا اله الا الله ما أكرم هذا الفتي لا اله الا الله ما أشجع هذا الفتي فكانت رؤيته  
تحملهم على كلمة التوحيد كذا في النهاية والاصل ان كل ما يكون النظر اليه يدل على الحق  
ويشير اليه فهو عبادة كما روى ان أولياء الله هم الذين اذا رآوا ذكر الله (وليكثر من الزيارة) أي  
بلا كراهة (عند الأئمة الثلاثة خلافا لما لك) (ولعله رأى أن كثرة الزيارات سبب المالة أو نظرا الى  
ظاهرها وروى من قوله اللهم لا تجعل قبري عبدا وفي رواية وثنا يعبدوا عن الله اليهود اتخذوا قبور  
أنبيائهم مساجد وامثال ذلك مما جعل بعض العلماء على نهج الزيارة مطلقا لهذه العلة ودليل  
الجهل ورعى السلف وحسنه صلى الله عليه وسلم على مطلق زيارة القبور بعد نهيه عنها وما ذكره  
المصنف بقوله (لان الاكثر من الخير خير) والذي يظهر هو قول مالك كما يدل عليه حديث زرعا  
تردد حبان الغيب أن ترد الابل الماء وما تدعه يوما ثم تعود ولانه أبعد من المشابهة المنهى عنها  
ثم الانسب أن يقال يجوز الزيارة في أوقات الصلوات الخمس قياسا على ملازمة العبادة له في حال  
الحياة (ولا يمس عند الزيارة الجدار) أي لانه خلاف الادب في مقام الوفا وكذا لا يقبله لان  
الاستلام والقبلة من خواص بعض أركان الكعبة والقبلة (ولا يلتصق به) أي بالتزامه ولصوق  
بطنه لعدم وروده (ولا يطفو) أي ولا يدور حول البقعة الشريفة لان الطواف من محتمات  
الكعبة المنيفة فيجزم حول قبور الانبياء والاولياء ولا عبرة بعبادته العامة للجهل ولو كانوا في  
صورة المشايخ والعلماء (ولا يحنى ولا يقبل الارض فانه) أي كل واحد (بدعة) أي غير مستحسنة  
فتكون مكروهة وأما السجدة فلا شك انها حرام فلا يغتزل الزائر بما يرى من فعل الجاهل بل  
يتبع العلماء العاملين (ولا يستدبر القبر المقدس) أي في صلاة ولا غيرها الا اضطرورة ملحقة اليه (ولا  
يصلى اليه) أي الى جانب قبره صلى الله عليه وسلم فانه حرام بل يفتى بكفره ان اراد به عبادة أو تعظيم  
قبره وهذا على تقدير إمكان تصويره بان لا يكون بينه وبينه حجاب من حدره والا فلا تكبر الصلاة  
خلف الحجرة الشريفة الا اذا قصد التوجه الى قبره صلى الله عليه وسلم ثم هذه الآداب كلها  
مستفادة من حكمه فلا ينبغي مخالفة أمره ونهيه وصافي حضوره فالتنظر الى الامام الشافعي قدس  
الله سره ورضي عنه حيث زار قبر الامام الاعظم ترك سنة من سنن مذهبهم بالبالى استحيى ان

كلما ذكر لك الذكرون وكلما غفل  
عن ذكرك الغافلون صلاة  
وسلاما داعين بدوامك  
باقين ببقائك صلاة ترضيك  
وترضيه وترضى بها عنا  
يا أكرم الاكرمين (ثم) يمشی  
القهقري باظرا الى البيت  
الشريف متأسفا على فراق  
الكعبة باكية ومتمنيا  
ويقول الوداع يا كعبة الله  
الوداع يا بيت الله الوداع  
يا قبله المسلمين الوداع يا أنس  
الطائفين والعائدين  
الوداع يا جسر اسمعيل  
الوداع يا مقام ابراهيم  
الوداع يا حطيم زمزم  
الوداع أمم الجبل الامم

(خاله مذهب الامام في حضوره وهذا يدل على غاية تأدبه ونهابة شعوره (ولا يجزى به) أي بمجازاة  
 قبره من جميع جوانبه (حتى يذهب ويسلم) أي يتجاوز به واقتصاره (ولو من خارج) أي من المسجد  
 وجداره فقد روى عن أبي حازم ان رجلاً أتاه حديثه انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول قل  
 لا إله الا أنا أنت المار في معر ضلالتك تسلم على فلان يدع ذلك أبو حازم مذهب الرواية وأما ما يقع  
 الجبهة من التقرب بكل التمر الصيحات في المسجد والقاء الدوى فيه وهو ذلك من السكرات  
 الشبهة والسدع الغلبة فيجب ان يجتنبه ويتركها إذا رأى من يرتكبه (ويكثر من الصلاة  
 والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم) أي على الدوام (والصيام) أي مدة فاقامة الايام  
 (والصدقة) أي على المساكين خاصة للحماءورين والمنوطنين من أهل المدينة إذا كانوا  
 مستحقين فانهم أولى من غيرهم اذ يجب حبس سكان المدينة على حسب مراتبهم بل ينبغي ان لا  
 يفيض مسيئهم ويكرم محسنهم ولا يؤذى أحد منهم (عند الاساطين الفاضلة) ولعل هناك قسماً  
 من الكاتب اذ لا معنى لكونه طر فاما قبله من الصيام والصدقة بل ينبغي ان يقال ويكثر  
 الصلاة من السنن والنوافل عند الاسطوانات الشاذلة (وغیرها) أي وفيها الاسطوانات  
 من المشاهد الكاهنة من قرب محرابه ومنبره وقرب قبره وسائر أماكن الروضة الشريفة  
 وسيأتي بيان الاساطين وتفصيلها في غير هذا (مع تحريم المسجد الاقل) أي الكائن في  
 زمنه صلى الله عليه وسلم الوارد في حقه قوله تعالى لمسجد اسس على التقوى من أول يوم أحسن  
 ان تقوم فيه على خلاف انه نزل فيه أو في مسجد قبا مع إمكان الجمع بينهما وكذا الوارد في قوله  
 أحاديث فذلك المحل أولى من غيره ولو كان الفضل حاصلاً في غيره مما ألحق به على الصحيح فإذا  
 عرفت ذلك فلا بد من معرفة حدود المسجد الاقل بناء على العمل بالافضل كما حققه بعض أهل  
 التواريخ بما عليه المعول وهو قوله (وحده) أي حدود المسجد الاقل (من المشرق) أي جانبه  
 (الاسطوانة الملامقة بجدار الجنة المقدسة من جهة الركن الشريف ومن القبلة) أي جانبها  
 (من وراء المنبر نحو ذراع) قيل أو أكثر وما زاد على ذلك انما هو عرض الجدار والافاضة من  
 الدرابزينات الملامقة بمحرابه صلى الله عليه وسلم وما بينهما وبين المنبر اليوم ثلاثة أذرع ونصف  
 فلا يتم هذا الامع ادخال عرض جدار المسجد (ومن المغرب) أي جانبه (الاسطوانة الخامسة  
 من المنبر) وأما ما ذكره بعض المؤرخين المتأخرين أن حده من المغرب الإسطوانة الثانية من  
 المنبر فحمل على البناء الاقل فتأمل (ومن الشام) أي جانبه (حيث ينتهي مائة ذراع من محرابه  
 صلى الله عليه وسلم) وهو معلوم لأهل المدينة بالعلامات الموضوعة وهذا على رواية ان المسجد  
 كان في زمنه صلى الله عليه وسلم مائة ذراع حيث تنتهي المائة من الدرابزينات وأما رواية انه  
 كان سبعين في ستمائة ذراعاً فهي أيضاً على البناء الاقل لانه صلى الله عليه وسلم زاد فيه ثانياً فجعله  
 مائة في مائة ذراعاً وكان مربعاً قبل كان أقل من مائة وكان للمسجد ثلاثة أبواب باب من خلفه  
 وباب عن يمين المصلى وباب عن يسار المصلى (وأما حد الروضة الشريفة فهي ما بين المقبر  
 المقدس والمنبر) أي الانقش (طولا) أي من جهة طولها (وأما عرضها فقبل) أي من جانب  
 الشام وعليه الاكثرون (الى اسطوانة على رضى الله عنه) وسيأتي بيانها (وقبل الى صف  
 اسطوانة الوفود) أي على ما سبأ مكانها قبل وهو الصواب (وقبل غير ذلك) أي حيث قبل

الوداع أيها المستجار  
 والمتم الوداع يا بئر زمزم  
 الوداع يا أرض الحرم  
 الوداع أي المسجد الحرام  
 الاعظم ويكر ذلك الى ان  
 يصل الى الباب المعروف  
 الآن بباب الخروقة (ويقف  
 على الباب) ويقول الحمد لله  
 جيداً كثيراً طيباً مباركاً  
 (الله) ان هذا البيت يتك  
 وأما عبدك وابن أمك  
 جلتي على ما سخرت لي من  
 شاةك حتى أعنتني على  
 قضاء مناسكك فالحمد  
 على نعمتك ولك الشكر  
 على احسانك وكرمك فان  
 كنت رزيت عنى فازدد عنى  
 رحماً والافق

المسجد الاول كله روضة وقيل بل مع ما زبديه وقيل ما بين الخجرة ومصلى العيد وقبل مصلى  
 المسجد وهو محرابه صلى الله عليه وسلم أو مسجد له ولعله كان فاحلة قليلة بين المسجد والخجرة وقد  
 أدخلت الآن في المسجد ولكنها غير معلومة (واما الاساطين الفاضلة فيها اسطوان) الاظهر  
 اسطوانة لقوله (هي علم المصلى الشريف) وكان سلمة بن الاكوع رضى الله عنه يتحرى الصلاة  
 عندها (وكان الخدع امامها) أى قدامها في موضع كرسى الشجرة عن عيسى بن محرابه صلى الله عليه  
 وسلم ولا اعتمد على قول من جعل الاسطوانة في موضع الخدع (واسطوان عائشة رضى الله  
 عنها) أى ومنها (وهى الثالثة من المنبر الى المشرق) أى الى صوبه وهى الخامسة من الرحبة  
 متوسطة للروضة (فى الصف الذى خلف امام المصلى) أى الذى يصلى فى محرابه صلى الله عليه  
 وسلم (روى عنه لانه صلى الله عليه وسلم اليها) أى بقعة عن يمينه يوم بعد تحويل القبلة ثم تقدم الى  
 مصلاه اليوم وكان يستند اليها وأفاضل الصحابة كانوا يصلون اليها وفى الاوسط للطبرانى ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فى مسجدى لبقعة لو يعلم الناس ناصلوها فى الايام يطير بهم  
 فرعة فمن عائشة رضى الله عنها انها أشارت اليها (وانه) أى وزوى انه (يستجاب عندها الدعاء)  
 أى فينبغى ان يصلى اليها ويستند عليها (واسطوان التوبة وهى بين اسطوان عائشة والاسطوان  
 اللاصقة بشمال الخجرة) أى لا يكون هم انها هى اللاصقة (روى صلاته صلى الله عليه وسلم اليها  
 واستنداه عليها بما يلي القبلة) أى مسبة قبلا لاستند برأى خلاف ما تقدم (واعتكافه) أى  
 وروى (عندها) فانه كان اذا اعتكف طرح له فراش ووضع له سرير عندها بما يلي القبلة يستند  
 اليها وقد يصلى عندها وادخل وجهه تسميتها بالتوبة انه زبط بعض المخلفين من غزوة تبوك نفسه بها  
 بعدئذ اذنه خافا انه لا يحلده عنها الا هو صلى الله عليه وسلم كما هو مقرر فى محله (واسطوان السرير  
 هذه هى اللاصقة بالشمال) أى لا التى تقدمت على ما هوهم (شرق اسطوان التربة روى  
 افنكافه صلى الله عليه وسلم عندها) لانه قبل كان السرير يوضع طرفة عنده هذه ومرة عند تلك  
 (واسطوان على رضى الله عنه) وكان يسمى اسطوان المحرس (وهى خلف اسطوانة التوبة من  
 جهة الشمال وكان على كرم الله وجهه صلى الله عليه وسلم) أى عندها (ويجلس عندها) أى على صفحتها (بما  
 يلي القبر) أى فانها متقابل للخوخة التى كان يصلى الله عليه وسلم يخرج عن الخجرة المنيفة الى  
 الروضة الشريفة (واسطوان الوفود وهى خلف اسطوان على من الشمال بينهما فبين اسطوان  
 التوبة اسطوان على وكان صلى الله عليه وسلم وسراة الصحابة) بفتح السين المهمة اسم جمع سرى  
 أى فاضلهم وأشرفهم (يجلسون عندها) وادخل اضافتها الى الوفود لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يقعد عندها الملافاتهم وقضاة قصوداتهم هذا وصفها اسطوان التمسجد وهى وراء بيت فاطمة  
 رضى الله عنها وفيها محراب اذا توجه اليه المفضل كان يساره الى باب جبريل وأما اسطوان ضربعة  
 القبر ويقال لها مقام جبريل على يميننا وعليه السلام فهى فى حائز الخجرة فى صفحتها الغربية الى  
 الشمال بينها وبين اسطوان الوفود اللاصقة بالشمال وقد حرم الناس التبرك بها  
 الا من تشرف بعد دخول الخجرة بالوصول اليها فهذه هى الاساطين الخاصة التى ذكرها أهل  
 التواريخ وغيرها والافنكا قال المصنف (وجميع سواى المسجد) أى المصطفى فى أصل  
 بنائها (يستحب الصلاة عندها لانها لا تخلو عن النظر النبوى اليها) أى الى ما كان فى موضعها

الآن على الرضا عني قبل  
 ان أفارق بينك يا أرحم  
 الراحمين (اللهم) ارض عني  
 وان لم ترض عني فاعف عني  
 فقد يعرفوا السيد عن عبده  
 وهو غير راض ثم يرضى عنه  
 بعد العفو ولا تحرم من رضائه  
 أشأمة ذنوبي وادخاني في  
 رحمتك وارحمني واعمق  
 عني وارض عني يا أرحم  
 الراحمين (اللهم) هذا أوان  
 انصرف ان أذن لي غير  
 مستبدل بك ولا يتك  
 ولا راغباً عنك ولا عن  
 حرمك (اللهم) أهبني  
 العافية في بدني والعصمة في  
 ديني يا رب العالمين (اللهم)

والا فهو ليست عينا بل غيرها (وملاحة العصابة عندها) أي في أماكنها وقربها (ويستحب زيارة أهل البقيع كل يوم) أي للراثرين وإن كان اختصاصه بيوم الجمعة للمجاورين (وإيمان المساجد) أي الأربعة وغيرها وقيام من أفضلها وهو مخصوص بيوم السبت وسباني سنن (والمشاهد) أي بعمومها (واحد) أي بخصوص المختص بيوم المحدث (والآثار المتسوية تلك صلي الله عليه وسلم) ذكر المصنف بحملها ثم فصلها بفصول مع ما ورد في فضلها فقال

(فصل في زيادة أهل البقيع • يستحب أن يخرج كل يوم إلى البقيع بعد زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله عنهما) وكذلك فافهمه رضي الله عنهما (قبره وقبور) أي قبره العصابة (التي به) أي بالبقيع جميعها (خصوصا يوم الجمعة) أي المختص به هذه الزيارات في العرف والعبادة والأفريادة القبور مستحبة في كل أسبوع يوما إلا أن الأفضل يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس وقد قال محمد بن واسع الموقر يعاون زوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما بعده فحصل أن يوم الجمعة أفضل وإن علم الموقر بالزائرين أن أكمل (وقد قيل أنه مات بالمدنية من العصابة فهو عشرة آلاف غير أن غالبهم لا يعرف) أي بأعيانهم وخصوص مكانهم فإذا انتهى إليه يؤمهم وغيرهم ممن دونه من المسلمين عند ختم الزيارة أجمالا وإيالا ولا تجار ود السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون اللهم اغفر لأهل البقيع بقيع العرق اللهم اغفر لنا ولهم وإن أراد الزيادة فيقول السلام عليكم يا أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ويرحمهم الله المتقين من منكم والمتأخرين آمين الله وحسنكم ورحم الله غير منكم وصاعف حسناتكم وكفر سيئاتكم ربنا اغفر لنا ولوالدينا ولاخواننا ولاخواننا ولاولادنا ولاحفاونا ولاقاربنا ولاصبياننا ولاحبا بنا ولحق علينا ولحقنا ولحق المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الاحياء منهم والاموات وربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا الحمد لله رب العالمين صل على روح محمد في الارواح وصل على جسد محمد في الاجساد وصل على قبر محمد في القبور وربنا وفقنا مسلمي والحقنا بالصالحين وادخلنا الجنة آمين برحمتك يا أرحم الراحمين وصل على جميع الاجياء والمرسلين وعلى ملائكتك المقربين وعلى عبادك الصالحين وعلى أهل طاعتك أجمعين وارحمنا معهم وارزقنا شفاعتهم واحسن ناصحتهم والحمد لله رب العالمين ثم يزور قبور الأكرام المدفونين به خصوصا (ومن يعرف عينا) أي ذاتا سمى معيناً مبنياً (أو جهة) أي حدا ومكانا (بالبقيع) أي في شرقي ذلك الحقل الرفيع (مشهد عثمان بن عفان رضي الله عنه) وهو أفضل من به من العصابة فينبغي أن لا يخرج على غيره به دسلام الاجمال لجميع أهله بل يتدنى بالتوجه إليه والسلام عليه فيقول السلام عليك يا أمير المؤمنين السلام عليك يا امام المساكين السلام عليك يا ثالث الخلقه الراشدين السلام عليك يا ذا النورين البيرين السلام عليك يا سحبه جيش العسرة بالمقد والعين السلام عليك يا صاحب الهجرتين السلام عليك يا من جمع القرآن بين الدفينين السلام عليك يا صبوراً على الأكداد السلام عليك يا شهيد الدار السلام عليك يا من بشره النبي المختار بدخول الجنة مع الأبرار السلام عليك ورحمة الله وبركاته (وممن يسجدنا إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه) أي في مشهده (رقية) بالتصغير (ابنته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون) وهو

احسن مني واطيعك وتعبها  
منى واجع لي بين خبري الدنيا  
والآخرة انك على كل  
شيء قدير يا كريم الاكرمين  
(اللهم) ان هذا دواع من  
يجبني ان لا يعود الى بيتك  
الحرام عزمتي وأهلي على  
السار (اللهم) انك قلت  
وقول الحق لبيك صلى  
الله عليه وسلم عند فراقه  
لبيك الحرام ان الذي  
فرس عليك القرآن لرادك  
الى معاد وقد أعدته الى  
ذلك الحرام كما وعدته فاعدني  
الى بيتك بمنك ولطفك  
وكرمك (اللهم) ارزقني  
الهدى بعد العود

الاخ الرضا ع النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص) كلاهما  
 من العشرة المبشرة (وعبد الله بن مسعود) من اجلاء الصحابة وافقههم بعد الاربعة (وخنيس)  
 بضم خاء معجمة وفتح نون وسكون تحتية فهـ له (ابن حذافة) بضم الحاء الملهـ له صحابي سهمي  
 (واسعد بن زرارة) بضم الزاي صحابي جليل (فينبغي أن يسلم هناك) أي عند مشهد سيدنا  
 ابراهيم (علي هـ ولاء) كلهم رضى الله عنهم (لكونهم معه في محله) ومشهد عباس بن عبد المطلب  
 وهو عم النبي صلى الله عليه وسلم وفيه (أي في مشهده وعند مرقده) (حسن بن علي) أي ابن أبي  
 طالب (عند رجل العباس) أي لانه بمنزلة والده في عرف الناس (قيل وفاطمة الزهراء) أي عند  
 محرابه وقيل في مسجد هيا بالقيس بدرا الاخران (قيل ورأس الحسين) أي كذلك (قيل وعلى  
 أيضا نقل اليهـ رضى الله عنهم ولا بأس بالسلام على هؤلاء كلهم) وان كان خلاف في كون  
 بعضهم هنالك (وفيه أيضا بن العابد بن) وهو علي بن الحسين بن علي رضى الله تعالى عنهم (وابنه  
 محمد الباقر وابن محمد جعفر الصادق رضى الله عنهم ومشهد أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى  
 آله) أي ذريته الطيبين (وأزواجه) أمهات المؤمنين (ماعد اخديجة) فانها بكة (وميمونة) فانها  
 بسرف قرب مكة (وقيل لا يعلم تحقيق من فيهـ ممن) أي بخصوصهن ماعد عائشة رضى الله  
 عنهم (ومشهد عقيل) بفتح فكسر (ابن أبي طالب) أخ علي رضى الله عنهم (وفيه سفيان بن  
 الحرث) أي ابن عبد المطلب ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم (وعبد الله بن جعفر الطيار) أي  
 ابن أبي طالب رضى الله عنهم (وقيل قبر عقيل في داره) أي بكة أو بالمدينة (وقيل بالشام ومشهد  
 قرب مشهد أمهات المؤمنين) أي وقرب مشهد عقيل (قيل فيه ثلاثة من أولاد النبي صلى الله  
 عليه وسلم ومشهد فيه قيل فاطمة بنت أسد رضى الله عنها أم علي كرم الله وجهه) وقيل في دار  
 عقيل عند قبر عباس وقيل بقرب قبر ابراهيم رضى الله عنهم (وقيل الظاهر انه مشهد سعد بن  
 معاذ) أي من أكابر الانصار (ومشهد صفية عمة النبي صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها  
 ومشهد الامام مالك) رضى الله عنه أي صاحب المذهب (ومشهد يقال ان به نافع مولى ابن عمر  
 رضى الله عنهم) وهو من اجلاء التابعين وليس هو الامام نافع من القراء السبعة كما يتوهمه  
 بعض العامة (ومشهد اسمعيل بن جعفر الصادق رضى الله عنهم ما داخل السور) أي سور  
 المدينة المعطرة (وبقي ثلاثة مشاهد ليست بالقيس) أي بل هي داخل المدينة (أحمد هـ مشهد  
 مالك بن سنان رضى الله عنه) أي والد أبي سعيد الخدري (من شهداء أحد غربي المدينة داخل  
 السور) أي ملاصقا به (وثانيها مشهد النفس الزكية محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن  
 علي رضى الله عنهم) وهو المقول أيام أبي جعفر المنصور (شاحي المدينة وثالثها مشهد  
 الشهداء) أي بعد الانبياء وشهداء أحد وهو أفضل شهداء هذه الامة (حزرة رضى الله عنه) أي  
 عم النبي صلى الله عليه وسلم (بأني ذكره في فصله) أي على حدة ثم اعلم انه اختلف في أولى البداة  
 من مشاهد البقيع فذكر بعض العلماء ان الاولى بالبداة زيارة عثمان بن عفان رضى الله عنه  
 لانه أفضل من هنالك كما قدمنا واختم بعضهم البداة بابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم الوارد  
 في حقه لوعاش ابراهيم لكان نبيا وان يكونه قطعة منه صلى الله عليه وسلم أفضل من غيره فينبغي  
 الابتداء به وذكر العلامة فضل الله بن الغوري من أصحابنا ان البداة بقبة العباس واختم

المرة بعد المرة الى بيتك  
 الحرام واجعلني من  
 المقبولين عندك يا ذا الجلال  
 والاکرام (اللهم) لا تجعله  
 آخر العهد من بيتك الحرام  
 وان جعلته آخر العهد به  
 فهو رضى عنه الجنة يا أرحم  
 الراحمين وصلى الله على خير  
 خلقه محمد وآله وصحبه  
 أجمعين ثم ينصرف راشدا  
 مهليا (خاتمة) رأيت ان  
 أختم هذه الادعية المباركة  
 بصلوة التسبيح اعظم فضلا  
 وكثرة ثوابها أخرج أبو داود  
 عن ابن عباس رضى الله  
 عنهما ان رسول الله صلى الله

بفضيلة رضى الله عنه ما أول لان مشهرا ليعباس أول ما بانى الخارج من البلد من ينظر فيه  
من غير سلم عليه بقدرة واذا سلم عليه وسلم على من يمر به أو لا فيغتم بمشقة ونحو الحق على غيره  
وسمعه كما سرح به أيضا كثير من مشايخنا وهذا المثل تزارعوا رفق قلت وحسنه لنا بفضيلة  
التعليم في الجملة أرفق لان العباس رضى الله عنه من حيث انه عم النبي صلى الله عليه وسلم  
وانتم اليه الحسن بن علي وروى العاصم بن ربيعة عن من أهل البيت باعتبار ربه  
أفضل من عثمان رضى الله عنه وفضله على رعايته وحشرنا في زميرهم ثم اذا دخل البلد جعل  
الزيارة فليدفعه زيارة الثلاثة الذين هم داخل السور

• (فصل في المساجد المسموعة اليه) • صلى الله عليه وسلم (من اسجد قبلي) يضم  
ونه سور (أو أفضل المساجد) أي المأثورة (بعد المساجد الثلاثة) أي مسجد الحرام من  
المدينة والمسجد الأقصى لكن يرد عليه ما روى عن سعد بن أبي وقاص انه قال لان المساجد  
مسجد قبار كعتين أحب الى ان أتى بيت المقدس مرتين أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح  
الحاكم ولم يذكر مرتين وقال اسناده صحيح على شرطهما انتهى والظاهر ترك ذكره من بين المساجد  
من مضاعفة الصلاة في المسجد الأقصى والحديث لا زال الى الثلاثة مساجد منها الأقصى  
ثم لا يلزم من كون الصلاة أسب في مسجد قبا الى سعدان يكون أفضل مطابقة الاستقبال يمكن  
وجه الاحية غير جهة الافصاح اعلم كانت موجبة لتلك القضية ويجعل على هذا الباب مسلم  
الله عليه وسلم اليه وكذا اتيان عمر رضى الله عنه مع ان الصلاة بمسجد المدينة أفضل من مسجد  
باجاء (بفتح زيارته) أي مطلقا وقوله (يوم السبت) اساعو لبيان زمان الافضل للمأثورة  
اثنائه صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين أيضا وصليحة عشرة من رمضان وكان عمر رضى الله عنه يأتي  
قباء يوم الاثنين والجميس ولهذا كرهه بشو (وصح) أي في الحديث (عنه صلى الله عليه وسلم) صلاة  
ركعتين فيه) أي سواء يكون يوم السبت أو غيره له ومه (كعمرة) أي كتنوابة عمرة وقوله  
اشارة الى ان العمرة سنة ثم عدد الركعات التي تقوم مقام العمرة ركعتان ورواه ابن  
رحمة مات وله عمول على أن الركعتين للعبادة وآخرين للثبوت للعمرة والرواية الأولى على  
ادراج الأولى في أخرى وفي الكبير مع عنه صلى الله عليه وسلم ان الصلاة بكم كعمرة ساء  
الزمضى وغيره وحج عنه انه كان يأتيه كل بيت راكبا ماشيا كالأرواء البخاري ومسلم (وأما  
موضع صلته صلى الله عليه وسلم منه) أي من مسجد قبا (قبل تحويل القبلة فالغراب) أي الذين  
وهو (الذي عند الاسطوانة التي في الرحبة) بفتح الراء والحاء المهملة وتكون أي الباسية وهي  
السعة (محاذ بالحراب المسجد) وقد نقل انه أول موضع صلى فيه صلى الله عليه وسلم بنا (وبعد  
الدويل) أي وبه تحويل القبلة منه (وهو الغراب الذي عند جدار القبلة) وهو الغراب  
الثاني (وأما الحيرة) تصغير الحفرة (التي في ضمن المسجد) أي مسجد قبا (فقد انما امره فانه  
صلى الله عليه وسلم) حين نزل به السنة الهجرة (وعما يتربطه بقباء أو سعد في قبلة المسجد) بعد  
روى انه صلى الله عليه وسلم اضطلع فيه (وفي قبلة ركن المسجد العربي موضع ليل مسجد دار  
سعد) أي وان كانت العامة يسمونه مسجد علي والجمع يمكن (وفي قبلة المسجد) أيضا دار  
كنوم نزل بها النبي صلى الله عليه وسلم وأهل (أي ثم أهل) (وأهل أبي بكر) أي معه (ويزورون

ابن مبريد المطلب يا عباس  
يا جاء الأعتك الأعتك  
إذا أجولت الأعتك  
عشر خصال إذا أنت فعلت  
ذلك تحرق الله ذنوبك أقوله  
وأخره قدسية وحديثه  
خفاء وعده صغيره وكبيره  
سرو وعلايته عشر خصال  
ان تصلي أربع ركعات  
تقرأ في كل ركعة فاتحة  
الكتاب وسورة فاذا فرغت  
من القراءة في أول ركعة  
وأنت قائم قلت سبحان الله  
والحمد لله ولا اله الا الله واته  
أكبر خمس عشرة مرة ثم  
ترجع فتقولها وأنت راكع



اريس) أى التى بقرب مسجد قباء (التي يأتى ذكرها) أى عند ذكر آبارها (مسجد الجمعة شامى  
 قبا) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى به الجمعة (مسجد الفصح) بالقاء والضاد المعجمة ولعله بمعنى  
 الوضوح فى القاموس ففتح الصبح بدا أى ظهر وابتدأ (شقيقه) أى فى شرفى قبا (ويعرف بمسجد  
 الشمس ولا وجه له) لا يبعد ان يقال لكونه فى مشرق الشمس أو فى ضيائها واصفاً لها وأما ما روى  
 من رد الشمس بدعوتة صلى الله عليه وسلم لعل فلا يصح عند الحديثين مع انه كان بالصهباء فى خيبر  
 على ما ورد فى ضعيف من الاثر (مسجد بنى قريظة) بالتصغير قبيلة من اليهود روى صلواته صلى  
 الله عليه وسلم فيه موضع المنارة التى هدمت (مسجد أم إبراهيم) وهى مارية القبطية جارية  
 صلى الله عليه وسلم (ابنه صلى الله عليه وسلم بالعالية) أى قرى بظاهر المدينة وهى العوالى روى  
 انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه وولد إبراهيم ابنه عليه السلام به (مسجد بنى ظفر) بفتح الظاء  
 المعجمة والفاء وهم بطن فى الانصار (شرق البقيع ويعرف بمسجد البغلة) أى المسماة بنى روى  
 صلواته صلى الله عليه وسلم فيه وجلسه على الحجر الذى به قال فى الكبير وقد أدركنا هذا الحجر ثم فقد  
 لما جدد المسجد (وهناك) أى عند هذا المسجد على ما قاله المطرزي (آثار حفر بغلة ومرفق  
 وأصابيح ينسبونه) أى كل واحد منها (اليه صلى الله عليه وسلم) بمعنى انهم ينسبونهم الى بغلة  
 ومرفقه وأصابه والناس يتبركون بها والله سبحانه أعلم بحقيقةها وحقيقتها (مسجد الاجابة  
 شامى البقيع) روى انه صلى الله عليه وسلم صلى فيه ركعتين ودعا ربه طويلاً قائماً وهو على عيني  
 الحراب نحو ذراعين فليتحرك ذلك (مسجد الفتح على قطعة من جبل سلج) بكسر السين مهمل  
 وسكون لام وهو جبل خارج المدينة روى صلواته صلى الله عليه وسلم فيه ودعاؤه بين الصلاتين يوم  
 الاربعاء قبل ويحل ذلك ما يقابل محراب المسجد من الرحبة (وعنده) أى عند مسجد الفتح  
 (مسجد) أى ثلاثة روى صلواته صلى الله عليه وسلم بها (يعرف الاثر بمسجد سلمان الفارسي  
 والثاني بمسجد على والثالث بأبي بكر الصديق رضى الله عنهم) قال صاحب التاريخ ولم أقف  
 على شئ فى نسبة هذه المساجد اليهم (مسجد بنى حرام) ضد حلال وهو اسم شائع بالمدينة كما فى  
 القاموس (وينبغي ان يتبرك بكهف سلج) أى غاره (عند مسجد بنى حرام) ويسمى كهف بنى  
 حرام فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم جلس فيه ونزل عليه الوحى به وكان بيت به ليلالى الخندق  
 وهو على عين المتوجه من المدينة الى مساجد الفتح من طريق القبلة (مسجد القبلتين) أى فيه  
 محرابان احدهما الى الكعبة والاخر الى بيت المقدس وكان بعض الصحابة يصلون الى بيت  
 المقدس فاخبروا فى اثناء صلواتهم بتحويل القبلة الى الكعبة فاداروا منه اليهم وأقبلوا  
 بصدورهم عليهم افضل تلك الصلاة الى القبلتين فى ذلك المحل فسمى بمسجد القبلتين (الاربع) أى  
 الاصح من الاقوال (ان تحوّل القبلة) أى الى الكعبة (كان به) أى على ما قدمناه ولا يبعد ان  
 النبى صلى الله عليه وسلم صلى به مرة الى جهة القدس وأخرى الى شطر الكعبة ولا منافاة بين  
 الروايتين والله أعلم (مسجد السقيا) بضم السين وسكون القاف موضع بالمدينة كما ذكر  
 فى القاموس (شامى بن السقيا) أى الا تذكروا قريبا روى صلواته صلى الله عليه وسلم ودعاؤه  
 فيه (مسجد ذباب) بضم ذال معجمة وموحدين بينهما ما أنما جبل بالمدينة على ما فى القاموس  
 (ويعرف بمسجد الراية) أى العلم أو العلامة (شامى المدينة على قطعة جبل) روى صلواته صلى الله

الصواب الفصحى ببناء معجمة  
 لانه كان يفتح فيه القم

عشرا ثم ترفع رأسك من  
 الركوع فتقولها عشرا ثم  
 تهوى ساجدا فتقولها  
 وأنت ساجد عشرا ثم ترفع  
 رأسك من السجود فتقولها  
 عشرا ثم تسجد فتقولها  
 عشرا ثم ترفع رأسك  
 فتقولها عشرا فذلك خمس  
 وسبعون فى كل ركعة تفعل  
 ذلك فى أربع ركعات اذا  
 استطعت ان تصلها كل يوم  
 مرة فافعل فان لم تفعل فى كل  
 جمعة فان لم تفعل فى كل  
 شهر فان لم تفعل فى كل سنة  
 فان لم تفعل فى عمرك مرة  
 قال الحافظ ابن حجر هذا  
 حديث حسن وقد اساء

عليه وسلم وضرب قتيبه به (مسجد صغير بطريق السائلة) أي طريق النبي بشرقي مشهد حرة  
رضي الله عنه (إلى أحد) أي ما زال إلى شق جبسه وهو صغير جدا طوله غاية أذرع (يقال إنه  
مسجد أبي ذر رضي الله عنه) لكن قيل إنه الموضع الذي روى أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه  
ركعتين فمسجد جديد أطل فيها ونزل عليه الوحي فيه (مسجد البقيع) وحده ففاف (عن عبيد  
المسرح من درب البقيع) أي غربي مشهد عقيل رضي الله عنه (قيل الطاهر أنه) أي هذا  
المسجد (مسجد أبي) أي ابن كعب (رضي الله عنه) روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتخاف إلى  
مسجد أبي فيصل في غير مرة ولا مرة (مسجد فاطمة الزهراء رضي الله عنها بالبقيع) وهو  
المشهور ببيت الأحرار وقد قيل إن قبرها فيه (مسجد مصلي العبد معروف) أي وهو الذي  
يصل صلاة العبد فيه اليوم وكان صلى الله عليه وسلم يصل فيه حتى توفاه الله تعالى وكان إذا قدم  
من سفره ومعه استقبل القبلة ودعا (مسجد شمالي مسجد المصلي) أي في شمال مسجد مصلي  
العبد (جائحا) بالجيم والنون المكسورة أي مائلا (إلى الغرب) أي وسط المدينة (يعرف  
بمسجد أبي بكر رضي الله عنه) لأنه صلى فيه أيام خلافته وأقبلها بعض نافلتيه (مسجد شامي  
المصلي يعرف بمسجد علي رضي الله عنه) قال المصنف وأعله صلى به العبد حين كان عثمان  
رضي الله عنه محصورا (قيل) أي على ما يذهبهم من كلام بعضهم (أنه صلى الله عليه وسلم صلى  
العبد بين زين المسجدين أولا) لأنه لقاه الناس (ثم إلى المصلي المعروف) أي لكثرتهم والله سبحانه  
وتعالى أعلم

ابن الجوزي يذكر  
أياه في الموضوعات وقال  
الدارقطني أسمع شي ورد في  
فضائل السور وصل قل هو  
الله أحد وأصبح شي في  
فضائل الصلوات وصل صلاة  
التسبيح وقد نص جماعة من  
العلماء على استحباب صلاة  
التسبيح (وقال) عبد الله بن  
المبارك صلاة التسبيح  
مستحب فيها يستحب أن يعادها  
في كل حين ولا يتغافل عنها  
قال ويبدأ في الركوع  
بسبحان رب العظيم وفي  
السجود بسبحان رب  
الاعلى ثلاثا ثم يسبح  
التسبيحات المذكورة وقيل له

(فصل في زيارة جبل أحد وأهله يستحب أن يزوره هذا جبل أحد) لما روى ابن أبي شيبة أن  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فبقية قول السلام عليكم  
بما صبرتم فتم عتي المذار (ومساجده) أي على ما يأتي بيانها (والجبل نفسه) أي لما ورد في صحيح  
البخاري وغيره من طرق أحد جبل يحبنا ونحبه زاد الطيالسي عن أنس فإذا جئتموه فكلا من  
شجره ولو من عذاه أي من أشجاره وشوكه تبركاه وفي حديث أحد ركن من أركان الجنة وفي رواية  
أحد هذا جبل يحبنا ونحبه على باب من أبواب الجنة وهذا غير يقضنا ونقضه وأنه على باب من  
أبواب النار (والأفضل) وفي نسخة ويستحب (أن يكون ذلك) أي وقت زيارتهم (يوم الخميس  
مستظهرا) أي من الأقدار والأوزار (مبكرا) بكسر الكاف المشددة أي في أول النهار (للا  
يقوته الظهور بالمسجد النبوي) أي مع جماعة الأبرار لما ورد من فضائله في الأخبار والأسماء  
(ويبدأ) أي حين وصوله إلى قرب أحد ومساجده (بمسجد حمزة سيد الشهداء) لما روى الحاكم  
أن فاطمة رضي الله عنها كانت تزور قبر حمزة كل جمعة فصل وتبكي عنده وتروي يحيي أنها  
كانت تختلف بين اليومين والثلاثة إلى قبور شهداء أحد تبدأ بشهد سيد الشهداء (عم سيد  
الأنبياء رضي الله عنه) وقد وردت أخبارا عن حمزة رواه الحافظ الدمشقي وروى ابن سيرين  
مروفا عبيد الشهداء يوم القيامة حمزة بن عبد المطلب وفي صحيح البخاري رضي الله عنه وسلم  
قال والذي نفسي بيده أنه لم يكتب عند الله عز وجل في السماء السابعة حمزة وأسد  
رسوله (فيلم عليه بخشوع) أي في الباطن (وخشوع) أي في الظاهر (مع مراعاة غاية الأدب  
والاجلال التام) أي بالتواضع والسكينة والوقار في ذلك المقام الذي هو محل الكرام ومنزل

الاکرام فعن ابن مسعود رضى الله عنه ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكفأ أسد من  
بكتائه على حجرة بن عبد المطلب وضعه في القبلة ثم وقف على جنازته واتحب حتى نشع من البكاء  
أى شق حتى كاد أن يغشى يقول يا حجة يا عم رسول الله وأسدي رسول الله يا فاعل الخفريات  
يا حجة يا كاشف الكربات يا حجة يا ذاب عن وجه رسول الله (ويبقى أن يسلم بمشاهدة) أى فيسه  
(على عبد الله بن جحش) بفتح الجيم وحاء مهمله وهو أخو زينب إحدى أمهات المؤمنين وابن  
عمته صلى الله عليه وسلم وابن أخت حجة (ومصعب) بصيغة المجهول (ابن عمير) بالصغير وهو من  
أكابر الصحابة (لأنه قيل) أى روى (أنهم ما دفنوا معه رضى الله عنهم ومن الشهداء) أى شهداء  
أحد (سهل بن قيس رضى الله عنهم قيل قبره بدير حجة شاميا) أى حال كونه شاميا مكانه كما بينه  
بقوله (بينه وبين الجبل ومنهم عبد الله وعمر وعبد الله بن الحبحاح) مضاعف رباعى (وأبو  
أبىن وخلاص وخارجة وسعد والنعمان رضى الله عنهم وقبورهم) أى هؤلاء المذكورين (عما يلي  
المغرب من قبر حجة نحو خمسة أذراع قال السعيد) أى السهمودى (في تاريخه) أى للمدينة  
وتوابعها (تأملته) أى تتبعته وتصفحته (فوجدت ذلك) أى محل قبورهم (باربوة) بضم الراء  
وفتحها أى قطعة من الأرض مرتفعة (التي غربي المسيل الذى هناك) أى ويجرى العين بقر بهم  
من القبلة (فيسلم على هؤلاء الثمانية) أى المذكورين أخيرا سوى سهل (هناك) ظرف ليسلم  
(وأما بقية الشهداء من شهداء أحد فلا يعرف قبورهم والذى يظهر أنهم بقرب الموضع المذكور  
في الربوة شاميا والمشهور أن الذين أكرموا بالشهادة يوم أحد) أى الذين قال الله تعالى فيهم  
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون الآيات (سبعون رجلا)  
أى كما هو ظاهر قوله تعالى أولمأصابكم مصيبة فداصبتم منكم إلا يهفأ فأنهم قتلوا يوم بدر  
سبعين وأسر واسبعين (وأما القبر الذى عند رجلي سيدنا حجة فقبر متولى العمارة) أى عمارة  
تربة حجة (والقبر الذى يحسن المشهد قبر بعض أسراء المدينة من الأشراف) أى فلا يظن أنه  
من قبور الشهداء (والقبور التى بالحظارة) أى فيها بالاجار (بين المشهد) أى قبر حجة (وبين  
الجبل قبور راعاب فلا يظن أنهم من قبور الشهداء) وهذا كله غير ملائم لما اختصره من البناء  
(وأما مساجد أحد) أى المنسوبة إليها الواقعة حوالها (فهي مسجد القسح) بفتح فسكون بمعنى  
الوسع والتوسيع (ملاصق بأحد على عيمك وأنت ذاهب إلى الشعب) بكسر أوله وهو الوادى بين  
الجبلين (للهرام) بكسر الميم ما بأحد (سحى) أى المسجد (به) أى بالقسح (لأنه قيل نزل به آية  
القسح) أى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله  
لكم (ويقال أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيه الظهر والعصر بعد القتال) أى بعد فراغه يوم أحد  
(مسجد ركن جبل عيمين) بصيغة تنبيه العين وقيل بفتح العين وكسر النون الأولى وأما كسر أوله  
فليس بثابت (الشرقى) أى على قطعة من الجبل (وهذا الجبل في قبلة مشهد حجة ويقال أنه هو  
الموضع الذى طعن فيه حجة رضى الله عنه وأنه صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم مسجد الوادى  
على شقيرة شامى المسجد المذكور قرر بآمنه يقال أنه رضى الله عنه فشى من الموضع الأول إلى  
هذا فصرعه وقيل أنه لما قتل أقام في موضعه) أى تحت جبل الرماة (ثم أمر به النبي صلى الله  
عليه وسلم لحمل) أى من بطن الوادى (إلى هذا الموضع) وقد قال في التاريخ إن المسن المثبت

إن سها في هذه الصلاة هل  
يسبح في مسجد السهو  
عشر أعشار قال لا تعاشي  
ثلاثمائة تسبيحة وقال السبكي  
صلاة التسبيح من مهمات  
المسائل في الدين وحديثها  
أخرجها أبو داود والترمذي  
وابن ماجه والحاكم وصححه  
ويستحب أن يعتادها  
ولا يتغافل عنها وقد ذكر  
الترمذي عن ابن المبارك  
أنه قال إن صلاتها بلا  
فأحب إلى أن يسلم من كل  
ركعتين وإن صلاتها نارا  
فإن شامس وإن شامس يسلم  
غير أن التسبيح الذى بقوله  
بعد الرفع

اليوم على قبر حجة رضى الله عنه انما هو من هذا المسجد ومكتوب بعد البسلة والاية هذا  
 مصرع حجة بن عبد المطلب وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (فصل في الآبار المسووبة اليه صلى الله عليه وسلم عليه) الآبار بمزة مدودة وبمزة مفتوحة  
 وسكون موحدة فمزة مدودة تجمع بئر بالمهزة ويبدل (وهي) أنى وهي (كثيرة قيل انها سبع  
 عشرة بئرا ولا يعرف منها الا بسيرة) أى بايمانها (فن المعروف) أى المعروف فسمها المشهور (بئر  
 اربس) بفتح حمزة وكسر واو ففتح ساء كنهة حملة (بقرب مسجد قبا وهي) أى البئر (التي  
 جلس عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضى الله عنهما وفيها سطة خاتمة صلى الله عليه  
 وسلم في زمن عثمان رضى الله عنه) أى من يده أو يديناته عند مناولته له (وبالغ) أى عثمان مع  
 أصحابه وأحبابه (في طلبه فلم يخرج) أى الحكمة في باب فقده (ويغني أن يتوضأ) أو يعتدل  
 (بماثم أو يشرب منه قيل) أى في حق شرب مائه (انه لما شرب له كاه زمزم) أى كما صحح من طريق  
 في حق ماء زمزم انه لما شرب له من نية دفع عطش أو شفا سقم أو طعام طعم وغير ذلك (بئر غرس)  
 بفتح غين معجمة وسكون راء حملة (من جهة قبا روى وضوءه وشربه صلى الله عليه وسلم منها)  
 أى من مائه (وبرقه) بفتح موحدة وسكون زاي فقف أى القابز أقه (وصب بنية وضوءه) بفتح  
 الواو أى ماء وضوءه (وأوراق العسل) أى صه (فيها وصح انه صلى الله عليه وسلم أوصى أن  
 يعسل منها بسبع قرب ففعل منها وعنه صلى الله عليه وسلم انها عين من عيون الجنة بئر الهن)  
 بكسر عين حملة وسكون هاء فتون وهي منقورة في جبل (بالعالية) أى في عوالي المدينة (قيل  
 هي بئر السيرة وقدر روى وضوءه صلى الله عليه وسلم من بئر السيرة وأنه بصق) أى بزق (وبرك)  
 تشديدا لراه أى دعا بالبركة (فيها) أى في حقها (بئر البصة) بضم موحدة وثنية ليد صا دهم حملة وقيل  
 بتخفيفها (قريبة من البقيع على طريق قبا بين نخل) أى نخيل أو وسط بستان نخل (وهالك  
 بزان) أى أحدهما أصغر من الأخرى (قيل انه الكبرى منها وقيل الصغرى التي لها درج)  
 بتخفيف أى درجات أو مدرج (ورج الأول) أى فتحه وهو القول المعقول ولا بأس بان يجمع  
 بينهما وان يترك بهما (روى انه صلى الله عليه وسلم غسل رأسه) أى بماثم أو بما غيرهما والأول  
 هو الأظهر (وصب غسالة رأسه) بضم العين المعجمة أى ما فضل عن غبلة (ومراقة شعره) بضم  
 الميم وتخفيف الراء أى ما انتف من شعره (في البصة) أى صهماى هذه البئر ففيم اخير كثير  
 ولومنها شئ بسير (بئر بضاعة) بضم الموحدة وتكسر فخجمة قطر رأسه استة أذرع على مائى  
 القاموس (روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ منها وبصق فيها وادعائها) أى بالبركة في مائه وفيه  
 شرب منها (وكانوا يغسلون المرنى) جمع المرنى (في زمه صلى الله عليه وسلم من مائه) أى  
 استشفاهم (وبعافون) بصيغة المجهول أى فيما فهم الله ببركتهم الخصاله من بركته صلى الله عليه  
 وسلم (ببرحاء) بفتح الباء وكسرها وفتح الراء وضمتها والمد فيهما وفتحهم ما أو القصير موضع بالمدينة  
 على مائى النهاية وأعل في ذلك الموضع بئر ولد اقال المصنف (قريبة من صور المدينة وبضاعة) أى  
 ومن بئر بضاعة (روى شربه صلى الله عليه وسلم منها بئر اهاب) بكسر الهاء مزة موضع قرب المدينة  
 على ما ذكره شراح الحديث وأما قول صاحب القاموس كسحاب فهو شئ (قيل هي التي تعرف  
 اليوم بزمزم) أى في المدينة لقوله (وهي بالحره) بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء أرض ذات

من السجدة الثانية يؤدى  
 الى جلسة الاستراحة  
 وكان عبد الله بن المبارك  
 يسبح قبل القراءة خمس  
 عشرة مرة ثم بعد القراءة  
 عشر اعشرا والباقي كما في  
 الحديث لا يسبح بعد الرفع  
 من المسجدتين قال  
 الترمذى عن السبكي  
 وبإلالة ابن المبارك تمتع  
 من مخالفته وأما أحب  
 العمل بما انضمه حديث  
 ابن عباس ولا يمتنع من  
 التسبيح بعد المسجدتين  
 الفصل بين الرقع والقيام  
 فان جلسة الاستراحة  
 حلت ثم روعة في هذا  
 النحل وينبغي للمتعبد ان  
 يعمل بحديث

حجارة مخزومة سوداء (الغربية) أى الواقعة فى غربى المدينة (روى انه صلى الله عليه وسلم لم يصق فيها) أى رعى بصاقه أى بزاقه بها (قيل وكان يحمل ماؤها الى الاقطار) أى اقطار الارض وجوانبها (كماء زمزم) أى مثل جل ماءه الى اطراف البلاد وكافها (بئر أبي عمنة) بكسر مهملة تفتح نون فوحدة واحدة الغضب (لعلها المعروفة اليوم بيثرودى) يفتح واو وسكون دال مهملة والاظهار انه بذال مججمة لان من معانيه الماء القليل وأما الودى بالمهملة فهو ما يخرج بعد البول والرجل القصير فان ثبت روايته فيحمل على الاضافة الى رجل قصير بانى الملبسة (روى انه صلى الله عليه وسلم ضرب عسكره عليهم فى غزوة بدر) العسكر جمع الكثير من كل شئ فارسي والعسكر ان عرفة ومعنى والموضع معسكر بفتح الكاف (بئر أنس بن مالك الراحمي) المعروفة اليوم بالزناتية) لعلها بكسر الزاى فنون فان الزباط الزحام وقد تناطوا ولا يبعد أن تكون بالموحدة بدل النون منسوبة الى معنى من معانى الزباط أو بالتحسية بدل النون بمعنى المنازعة واختلاف الاصوات (روى شريبه صلى الله عليه وسلم معها بركة فيها) والخاصل انها شامى الحديقة المعروفة بالرومية بقرب دار نخل (بئر رومة) بضم الراء وسكون الواو (روى عنه صلى الله عليه وسلم من حفر رومة فله الجنة) خفرها عثمان رضى الله عنه وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الصدقة صدقة عثمان يريد رومة وعنه صلى الله عليه وسلم نعم الحفيرة حفيرة المرنى) لعلها بالموحدة المكسورة رومة (بئر السقيم) بضم السين وسكون قاف (على يسار السالك الى بئر على) وفيه انه لم يسبق ذكر لبئر على ولعلها أراد يثرب مناسبت اليه من آبار على فى ذى الحليفة وقد سبق أنه لا يصح اضافتها الى على كرم الله وجهه (روى شريبه صلى الله عليه وسلم عنها والى اشترت اليوم من الآبار سبعة نظمتها بعضهم) أى وهى هذه (اذا رمت آبار النبي بطيبة) \* هى اسم من أسماء المدينة صرفت للضرورة ورمت بضم الراء بمعنى قصدت (فعلهم اسبع مقالا بالاهن) بضم عين وتشديد دال مثلثة والفتح أخف وأفصح (اوديس وغرس رومة وبضاعة) كذا بضم قاف بفتح جمع الهمزة) وقد تقدم ضبط هذه الاسماء واختير ههنا مدبر طاعة لاجل ضرورة البناء والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

\* (فصل فى المساجد التى تعزى اليه) أى تنسب وتسمى (صلى الله عليه وسلم عليه فى طريق مكة) الى المدينة وعكسها وهى طريق الانبياء عليهم الصلاة والسلام فعارق طريق الناس اليوم بعد الروحاء ومسجد الغزاة فلا تفر بالخير ولا بالصفراء (وهى) أى تلك المساجد كثيرة الا اننا لم نذكر هنا الا ما اشتهر منها او يكون) أى وما يوجد (بالطريق التى يسلكها الحاج فى زماننا) ففهم مسجد ذى الحليفة) وهى ميمات أهل المدينة (روى صلواته صلى الله عليه وسلم ونزوله) كان ينبغى تقديمه (واحرامه فيه) أى للعباد وغيره (مسجد المقرئ) بتشديد الراء المقتوحة أى مكان التعريس وهو النزول آخر الليل للاستراحة (أيضا) أى من المساجد الماثورة والمشاهد المستورة (بها) أى فى ذى الحليفة (قريب من الاول) أى من المسجد الاول وهو مكان الاحرام (مسجد شرف الروحاء) بفتح الراء موضع بين الحرمين على ثلاثين أو أربعين ميلا من المدينة (وهذه المساجد) مسجدان صغير وكبير روى انه صلى الله عليه وسلم صلى بالصغرى) صوابه بالصغرى كفى الكبير كما يدل عليه قوله (الذى على حافة الطريق اليمنى) سعة للحافة وهى بفتح فاء بمعنى الجانب

ابن عباس تارة وبما عمل ابن المبارك أخرى وان يفعله بعد الزوال قبل صلاة الظهر وان يقرأ فيها تارة بالزائلة والعدائات والفتح والاختصاص وتارة بألفها كهم والعه والكافون والاختصاص وان يكون دعائه بعد التشهد قبل السلام ثم يسلم ويدعو بما جئته فى كل شئ ذكرته وردت سنة انتمى وأما كونها بعد الزوال فقد أخرج أبو داود عن ابى الجوزاء عن رجل له صحبة يرون انه عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه

(وأنت ذاهب الى مكة) جلة حالية وكذا قوله (وبين مارمية حجر) أي وبين المسجدين الصغير والكبير قد مر مرة من روى حجر (أو نحوه) أي كدر (وعنده قبور تعرف بقبور الشهداء) قال في الكبير ولعلهم من قتل ظلماس أهل البيت الذين كانوا بسوق (مسجد عرق الطيبة) بفتح عين مهملة وراء نقاف والطيبة بفتح معجمة وسكون موحد فحشية أي الطي ومنعرج الوادي ولعل المراد به الثاني لما سيجي من مسجد العزلة ثم رأيت في القاموس عرق الطيبة بالضم موضع (دون الرواح) يملين روى الترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في وادي الرواح وقال أقدم صلى في هذا المسجد سبعون نبيا مسجد العزلة) بفتح عين معجمة وراى واحدة العزال وهو الوادي الطي حين يتحرك ويمشي أو من حين يولد إلى أن يشتد أسراعه (آخر وادي الرواح عند طرف الجبل على يسار السالك إلى مكة) فيكون في عين الذهاب إلى المدينة (روى صلواته ويزوله صلى الله عليه وسلم فيه) ولعله سمى به لما روى عن أم سلمة رضي الله عنها بطريق ضعيفة أن كن تنقوى بحجموعها قالت بيتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجرهما من الأرض إذا هاتفت بهما تنقوى رسول الله ثلاث مرات فالتفت فإذا طيبة مشدودة في وثاق وعرابي متجبد في شملة تائم في الشمس فقال ما حاجتك قالت صادني هذا العرابي ولبي خشتان في ذلك الجبل فاطلقتني حتى أذهب لهما فأرضعهما وأرجع قال وتفعلي فقال عذبتني الله عذاب العشار إن لم أعد فاطلقها فذهبت ورجعت فأوقفها النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعه العرابي وقال يا رسول الله ألك حاجة قال تطلق هذه الطيبة فاطلقها فخرجت ثم دوفى العمراء فرسا وهي تضرب رجلها الأرض وتقول أشهد أن لا إله الا الله وأنك محمد رسول الله (مسجد الصفراء) بفتح الصاد ولعل المراد به الحضراء لكثرة أشجارها (الساس يتبركون به) أي بمسجدها (وقدمت أبو عبيدة بن الحرث) أي من الصحابة (بالصفراء من جراحته يدر ومات بالصفراء) أي ودون ما افتار ويترك به له فيها (مسجد بدر) في القاموس بدر موضع بين الحرمين ويذكر أولهم بدر حفره بدر بن قريش (كان العريش الذي بنى له صلى الله عليه وسلم عنده وهو) أي موضعه (معروف عند الجبل وبقره عين) أي منبع ماء (وبقره مسجد آخر لا يعرف أصله وينبغي أن يسلم بدر على من بها من شهداء الصحابة رضي الله عنهم) أي بطريق الاجال (والشق الذي في جبل بعد بدر) أي على عين الذهاب إلى مكة (بصعد الداس) أي ويزعون انه صلى الله عليه وسلم صلى به (الأصل له) هكذا المكان الذي يدعى العامة ان الملائكة يضربون فيه القارة باطل كما ينشئ في محله ولا يعرف لك ما ذكره القسطلاني في مواهبه (مسجد بالخفة) بضم جيم فسكون مهملة ففاه وحى ما اجتمع من ماء اليرموقيات أهل الشام وكانت به قرية جامعة على اثنين وثلاثين ميلا من مكة وكانت تسمى مهيعة فنزل بها شعيب وهم اخوة عاد وكان أخرجهم العماليق من ثرب جاءهم سيل فاجتفاهم الخفاف فسميت بالخفة (الاولى في أوها) أي صدرها من صوب المدينة (والثاني في آخرها عند الهامين) أي لسان حد المقات (والثالث على ثلاثة أميال منها يسرة) بفتح أوله أي في يساره (عن الطريق) أي إلى مكة أو إلى المدينة لم يبينها ولم يذكر في الكبير هذا المسجد الثالث أصلا وزاد فيه انه مسجدان أحدهما عند عقبة خليس ومسجد خليس بالتصغير (مسجد بحر الطهران) بتشديد الراء وفتح الطاء المعجمة وهو واد قرب مكة يضاف إليه

وسلم اتني غدا أحبك  
وأنتك وأعطيك حتى  
طلعت أنه يعطيني عطية  
قال إذا زالت الشمس فقم  
فصل أربع ركعات فذكر  
تجوهر وقال ثم ترفع رأسك  
فاستوي الساجد ولا تقم حتى  
تسبح عشرا وتحمد عشرا  
وتكبر عشرا وتقرأ الحمد عشرا  
تسبح ذلك في الأربع ركعات  
فإنك لو كنت أعظم أهل  
الأرض ذنبا غفر لك قلت  
فإن لم أستطع أن أصليها في  
ملك الساعة قال صلاها من  
الليل والنهار وقال في أول  
الآية انه يقول في أول  
الصلاة سبحانك

من ويقال له بطن مكة وهو على مسافة من مكة عن يسار المارقي وأنت ذاهب الى مكة  
(ويسمى مسجد الفتح) وأخذ صلى الله عليه وسلم صلى فيه سنة الفتح (ومسجد بسرق) بفتح مهملة  
وكسر راء فاء يصرف ويمنع (وبه قبر ميمونة رضي الله عنها من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
وبه بن علي رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي دخل عليه حال زفافها فيه (وبه توفيت ودقت)  
وهو من غرائب التواريخ حيث اجتمع في موضع واحد حالة الهناء والضراء ومقام الوصال  
والفراق (مسجد بالنعيم يقال له مسجد دعائشه رضي الله عنها) لانها أحرمت للعمرة منه بإذنه  
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع (بعد قبر ميمونة) أي بالنسبة الى الراجع من المدينة الى مكة  
(بثلاثة أميال) توهم عبارته ان بين قبرها ومسجد دعائشه قدر ثلاثة أميال والظاهر ان مراده  
ان التنعيم موضع على ثلاثة أميال من مكة وقيل أربعة وهو أقرب اطراف الحبل الى البيت  
وأفضل مواضع الاعتماد عندنا حتى من الجعرانة وسعى به لان على عينه جبل نعيم وعلى يساره  
جبل ناعم والوادي اسمه نعمان (واعلم انه يستحب زيارة المساجد والابرار والآثار) أي  
المشاهد (المنسوبة اليه صلى الله عليه وسلم سواء علمت عنها) أي تعينها بقبيلين الأئمة (أو وجهتها)  
أي الشيخين تعينهما عند العامة والافجر دجها لا يكتفي لاستحباب زيارتهما (صرح به) أي بهذا  
الاجال وبهذا الاستحباب (بجاءة منها) أي من أصحابنا الحنفية (ومن الشافعية) أي وطائفة  
منهم (وبعض المالكية وغيرهم) أي من الخنابلة أو من أرباب الحديث (وقد كان ابن عررضي  
الله عنهما يتحرى الصلاة والنزول والمروء) أي يجتهد في تحصيل هذه الثلاثة على وفق المتابعة  
(حيث حل صلى الله عليه وسلم ونزل) عطف تفسير لما قبله ولعل حل صحف وأصله صلى الله عليه وسلم ترك  
ذكر مرادك لقاءهما ولان الصلاة والنزول بحسب الموافقة لا يتصور الا بالمرور على وجه  
المطابقة (قال) أي القاضي عياض (في الشفاء) أي في شمائل المصطفى (ومن اعظامه  
واكرامه) أي تعظيمه وتكريمه (اعظام جميع أشيائه) أي من أسماؤه وأجزائه ولومنة فصله  
من أعصائه (واكرام جميع مشاهدته) أي التي حضرها (وامكنته) أي التي سكنها (ومعاهده) أي  
التي تعاهدها وتقددها ولازمها الاسماء اذ اصابها (ومالمسه صلى الله عليه وسلم يده) وكذا برجله  
أو جنبه على تقدير صحة نقله (أو عرف به) أي ولو كان على وجه اشتراكه من غير ثبوت اخبار  
في آثاره والله أعلم

\* فصل \* أجمعوا على ان أفضل البلاد مكة والمدينة زادهما الله شرفاً وتعظيماً ثم اختلفوا فيما  
بينهما أي في الأفضل منهما وفي تفاوت ما بينهما وكان الاولى ان يقولوا اختلفوا ايها الأفضل  
(فقال مكة أفضل من المدينة) وهو مذهب الأئمة الثلاثة وهو المروي عن بعض الصحابة (وقيل  
المدينة أفضل من مكة) وهو قول بعض المالكية ومن تبعهم من الشافعية قيل وهو المروي عن  
بعض الصحابة ولعل هذا لخصوص بحيانته صلى الله عليه وسلم أو بالنسبة الى المهاجرين من مكة  
(وقيل بالنسبة بينهما) هذا قول مجهول لا منقول ولا معقول وكان قائله نظر الى مجرد المعارضة  
بين أفعال الأئمة والمناقضة في ظواهر الأدلة فتوقف في المسئلة (والخلاف) أي الاختلاف  
المذكور محصور (فيماء موضع القبر المقدس) وكذا في غير البيت المستأنس فان الكعبة  
أفضل من المدينة ما عدا الضريح الا قدس بالاتفاق وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام

الله بهم وبجهدك وتبارك  
اسمك وتعالى جدك ولا اله  
غيرك ثم تسبى خمس عشرة  
مرة قبل القراءة وعشرا  
بعدها والباقي عشرا عشر  
كما في الحديث ولا يسبح بعد  
السجدة الأخيرة فاعدا  
قال وهذا هو الاحسن  
وهو اختيار عبد الله بن  
المبارك ثم قال وان زاد بعد  
التسبيح ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم فحسن  
وقد ورد ذلك في بعض  
الروايات وأما الدعاء فقال  
الدميري في كتاب اللمعة في  
رغائب يوم الجمعة لابن



بلا خلاف بل قال الجمهور (فما من أعضاء الشريفة وهو أفضل بقاع الأرض بالإجماع) أي  
 بالاتفاق القلي أو بالإجماع الكوفي (حق من الكعبة) أي عند بعضهم (ومن العرش) أي  
 أيضا (على ما صرح به بعضهم) فقد نقل القاضي عياض وغيره الإجماع على تنصيص ما ضم  
 الأعضاء الشريفة حتى على الكعبة المنيرة وإن الخلاف فيما عداه ونقل عن ابن عقيل المنسب  
 أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه السادة المبكرين على ذلك وقد صرح التابع  
 الشافعي بتمت تنصيص الأرض على السموات لخلوة صلى الله عليه وسلم لمهاجرهم عن  
 الأكثرين خلق الأبياء منها ودفنهم فيها وقال النووي الجمهور على تنصيص السماء على الأرض  
 فينبغي أن يستثنى منها مواضع منها أسماء الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (وأما الجوار وقبورها)  
 أي في الحرمين (فتقبل على الخلاف المتقدم) أي بين أبي حنيفة والمالكية وغيرهم في الكراهة  
 وقبورها (وقيل تكراه) أي الجوار (بها ما لا ينق من نفسه) أي يعتمد عليها القيام بحقوقها  
 وآدابها وأما من يجاورها ويتعلق بوظائفها وما معها من الزيادة والحرمة أو يدهي بالتوكل  
 وشغل نظره الطمع من التجار والمجاورين والاعتناء بالوارد من أطهار الربا والسعة فيحرم عليه  
 هذه الجوار ولو كانت الأئمة في زماننا وتحقق لهم شأن الصرح بالحرمة فإن مدار الطاعة  
 وأساس المعرفة على تظافة القيمة وأطافة النية قال تعالى يا أيها الرسل كلوا من طيبات واعملوا  
 صالحا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله أن كنتم إياه  
 تعبدون والأحاديث في ذلك كثيرة والأخبار والآثار شهيرة (وقيل تنكروه بحكمة ولا تنكروه بالمدينة)  
 ولعل وجهه أن مضاعفة السبحة وردت مطابقة في مكة دون المدينة والصحيح أن السبحة لا تزيد  
 بالكعبة لا فائدة حصر قوله تعالى ومن جاء بالحسنة فليجزيها أمثلا وأما اعتبار الكعبة فلا  
 مزية في أنها تتضاعف في جميع الأمكنة الشريفة والأزمنة الطيبة بل بالاشتمال والاحوال  
 واختلاف أجناس السبحة من الكبيرة والصغيرة والقليلة والكثيرة (وقيل يشترط التوثيق)  
 أي كل منهما وهو الصحيح وبه يحصل الجمع بين أقوال أصحاب التحقيق والله ولي التوفيق  
 (وقيل الجوار بالمدينة أفضل من الجوار بحكمة) أي مطلقا لا بالإضافة (وإن قلنا يزيد المضاعفة  
 بحكمة) أي في حرم مكة وعموما والمسجد الحرام خصوصا (وذلك لوجوه) أي لإدلة ثلاثة (الأولى  
 أنه قد الإجماع على أن الجوار بالمدينة في عصره) أي في زمان حياته (صلى الله عليه وسلم) أفضل  
 من غيرهما فلا يترك هذا الإجماع ما لم يثبت آخر أي إجماع آخر مثله وقد يقال أن التقيد  
 بعصره بعيد أن الأمر في عكسه لا يكون مثله بالإجماع أي من غير النزاع فافضلة المدينة حيث لا  
 باعتبار هذه الحشدة والكلام في مطاق الفضيلة مع قطع النظر عن حشدة المعية بل إجماعهم هذا  
 بعيد أن لو وجد أمام عالم عامل أو شيخ مرشد كامل في الكوفة والبصرة تكون الجوار بها  
 أفضل من مجاورة الحرمين إذا لم يوجد فيها أحد مثلهما (الثاني لاختياره صلى الله عليه وسلم ذلك  
 ولم يكن يختار إلا الفضل) وهذا مدفوع بالله صلى الله عليه وسلم لم يترك مكة ويزل المدينة  
 باختياره بل وقع ذلك باضطراره وإن كان باختياره في قراره ولذا قال صلى الله عليه وسلم عند  
 هجرته وحالة مواعنته إني لأعلم أنك أحب إلى الله مني ولولائي أخرجت لما خرجت وأيضا  
 مدارا لفضيلة على نسبة الأجر بالكثرة والإجماع على أن ثواب العبادة في المسجد الحرام

أي الصنف إليه في نزول  
 مكة الشريفة تستحب صلاة  
 التسبيح عند الزوال يوم  
 الجمعة يقرأ في الأولى بعد  
 الفاتحة التكاثر وفي  
 الثانية العصر وفي الثالثة  
 الكافرون وفي الرابعة  
 الاخلاص فإذا اكملت  
 الثلثمائة تسبيحة قال بعد  
 قرأه من التشهد قبل أن  
 يسلم (اللهم) أي أسألك  
 توفيق أهل الهدى وأعمال  
 أهل البقين ومناجاة أهل  
 التوبة وعزم أهل الصبر  
 وحذر أهل الغشبة وطلب  
 أهل الرغبة وتعبداً لأهل  
 الورع وعرفان أهل العلم

أفضل من مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والاتفاق على تضاعف الحسنة في حرم مكة وعدم  
المضاعفة في نفس المدينة فلامعنى لافضل مكة مجاورة المدينة على مجاورة مكة نعم الافضل ثابتة  
بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم لانه معذور في ذلك بل مأمور لما خالفنا ذلك ولذا قيل كان اذا نهى  
عن شئ منهم شئ يتزبه يجب عليه بيانه بقوله وفعله فحينئذ اذا فعل ذلك المكروه لم يكن مكروها  
بالاضافة اليه بل له فضيلة ثواب الواجب عليه (الثالث وهو الذي لا مرد له) أى لا مدفع برزعه  
(خمس صلى الله عليه وسلم على السكنى والموت بها) أى بالمدينة (في أحاديث كثيرة) أى بروايات  
شبهية اسكن الاستدلال بها مردود من وجوه منها ان هذا كان في حال وجوده وشهود جلال  
كرمه وجوده ومنها ان حشمة على السكنى بها وعدم الخروج عنها بقوله والمدينة خير لهم لو كانوا  
بعاون انما كان الى اليمن والعراق والعجم ونحوها لا الى مكة كما هو مبين في محالها ومنها ان قوله  
صلى الله عليه وسلم لا هجرة بعد الفتح يدل على ان حشمة على الهجرة الى المدينة لما كانت من شرط  
الايمان أو من كمال الايمان فلا يكون الامر كذلك بعد حصول الفتح والنصرة فلا يحتاج حينئذ  
الى الهجرة ومنها انه لم يقع في حديث انه حث أحد بعد الهجرة من العودة الى مكة والتزول  
الى المدينة فتح تحق وجوه الاحتمال كيف بصرح الاستدلال وكيف يدعى انه لا مرد له في جميع  
الاحوال ثم قوله (ولم يرد ذلك في مكة) أى حشمة في مجاورة مكة لا بصرح من أصله لان الاحاديث  
الواردة في فضله كلها حث في بابة وفضله (بل كرهه جماعة من السلف) قلت وكذا ذكره مجاورة  
المدينة أيضا ثلثة من السلف والخلاف والتحقيق ان علة الكراهة مشتركة بينهما ولو خصصناها  
بمكة فهو أدل على فضيلة مكة وان مجاورتها أفضل لانهم اتكروا اذ لم يكن على وجه الاكمل  
فتأمل ثم قوله (والجواب عن مزيد مضاعفة الاعمال بمكة) يعنى من حيث انما الله على زيادة  
فضيلة المجاورة بها اذهى سبب اتيان الاعمال بها (انه يقابل به تضعيف السيئات) فجوابه ما تقدم  
من ان تضعيف السيئات كمية لا يصرح وانما يصور كيفية باعتبار تعظيم البقرة فن غلب حسناته  
فالمجاورة قيم افضل بالنسبة اليه وأما من كثرت سيئاته فمجاورته مكروهة وضررها عائد عليه  
فهذه كلها أمور اضافية والكلام المنازع فيه انما هو في المجاورة مطلقا أو بالنسبة الى من  
لم يوجد في حقه الكراهة (وبالمدينة ورد تضعيف الحسنات لا السيئات) أى وان كان فعلها بها  
أقبح وأقطع منها في غيرها وفيه انه ان أراد بالمدينة نفسها فلم يرد المضاعفة في حقه مطلقا وان  
أراد بالمدينة مسجد هاف كما أنه تضاعف الحسنات فيه لاشك انه تضاعف السيئات أيضا به

نظر الى ارتكاب المحرم في المكان المحترم والله سبحانه أعلم

❦ (فصل ويستحب أن يصوم ما أمكنه أيام مقامه بالحرمين) أى المضاعف الحسنة في حرم مكة  
وكذا في حرم المدينة وان لم يرد به المضاعفة الكمية لكن لا يخلو عن المضاعفة الكيفية (وان  
يتصدق على أهلها) أى من الفقراء والمساكين القاطنين والمجاورين والواردين والوافدين  
(ويستكثر من أعمال الخير كلها) أى من غير الصوم والصدقة من صلاة النافلة والتلاوة  
وملازمة الذكر ومداومة الفكر وشهود الوجود ووجود الشهود (وينبغي ان ينظر الى  
أهلها بعين التعظيم) أى ووجاهة التكريم (ولا يبحث عن بواطنهم) أى ولا عن ظواهرهم لقوله  
تعالى ولا تجسسوا (وبكل سرارهم) أى ويدع ويتكسر سرارهم وكذا ظواهرهم (الى الله تعالى)

حتى أخافك (الله) انى  
أسألك مخافة تحببني عن  
معاصيك حتى أعمل بطاعتك  
علا أستحق به رضاك وحتى  
أناصحك في التوبة حقا  
فأمنك وحتى أخلص لك  
النصيحة حبالك وحتى  
أقول كل عليك في الامور  
كأحسن الظن بك سبحانه  
خالق النور ربنا اتم لنا  
نورنا وغفر لنا انك على كل  
شئ قدير برحمتك يا أرحم  
الراحمين ثم يسلم والا قرب  
من الاعتدال للمؤمن ان  
يصالحهم من الجمعة الى الجمعة  
وهذا الذى كان عليه خير  
الامة

لان الذنوب ما عدا الشر لم تفت مشقته بعذب من يشاء ويرحم من يشاء ولا أحد يطلع على  
حققة تعلق ارادته (ويحجمهم لجوارهم كيفة ما كانوا) أى من ارتكاب ذنوب الصغائر والكبائر  
(اذعظم الاسامة) أى ولو فى الدار (لا تسلب حرمة الجوار) بكسر الجيم وما أحسن قول القائل  
وأحبها وأحب منزلها الذى نزلت به وأحب أهل المنزل

(ويستحب ختم القرآن بالمسجد الثلاثة) أى بان يختم فى كل منها ولو مرة لأن الحرم من الشريعة  
مهيأ للوحى ونزول القرآن والمسجد الأقصى مذكور فى القرآن بأنه بورك حوله فكيف  
أصله وشبهه وبكونه محل الانبياء ونزول الوحى عليهم (والاكتفاء من الاعتقاد) أى عند  
الجهود (والطواف) أى بلا خلاف (بعمكة المنرفة والنظر الى البيت الشريف عبادة) كما  
قد مر من الرواية قبل ان النظر الى الكعبة ساعة أفضل من عبادة سنة وقد سبق ان النظر الى  
جدران القبة المعطرة كذلك بالمقاييس (ويستحب الاكثار من الصلاة على النبي صلى الله عليه  
وسلم فى المدينة المعظمة) أى خصوصاً (وملازمة المسجد النبوى) أى للزيارة وغيرها من أنواع  
العبادة (والكوف فيه) أى بالاعتكاف راقله يوم بصوم ويجوز عند محمد لله بغير قيد فيه  
فكما دخل المسجد يقول نوبت الاعتكاف ما مدت فيه (والصلاة مع الجماعة) أى لزيادة  
المضاعفة (واحياه) أى فى لياليها باعتباراً كثيراً وقائماً وساعاتها (ولولاه قيسه مع مراعاة غاية  
الادب والاجلال) أى الاكرام والتعظيم التام أى لذلك المقام الذى هو من أعلى المراتم

(فصل فى آداب الرجوع) أى من الزيارة بعد تحصيل أسباب المشيوع (اذا فرغ من زيارة  
سيد الانام عليه الصلاة والسلام ومن زيارة المساجد) أى الكرام (والمشاهدة العظام) وعزم  
على الرجوع الى الاوطان) أى واقامة المقام (يستحب ان يودع مسجد النبي صلى الله عليه وسلم  
بصلاة) أى بدل طواف الوداع من مكة (ودعاء بما أحب والاولى ان يكون) أى كل من الصلاة  
والدعاء (عصاه صلى الله عليه وسلم) أى بمحاربه فى الروضة (ثم يقرب منه) أى الى ما يلى المنبر  
أو فى سائر أماكن الروضة أو قرب الضريح الانور (وان يأتى القبر المقدس فيزوره بكاهن)  
وهذا اذا دخل من خارج وان كان فى داخل فيقدم الزيارة ثم يصلى على الاطهر (ثم يدعو بما  
أحب من دين) أى زيادة ديانة (أردنيا) أى من ضرورياتها أو عما ينفعه فى العقبى أو بما يقربه  
الى المولى (ويسأل الله تعالى القبول والوصول الى الأهل سالما من بليات الدارين) أى ومن  
آفات الكونين (ثم يقول اللهم لا تنجس هذا) أى الزمان (آخر الهديت بك وخمس جوده) أى مكان محترمه  
(ويسرى العود اليه والعكوف لديه) أى والوقوف بين يديه (وارزقنى العفو)  
أى عن الذنوب (والعاقبة) أى عن العيوب (فى الدنيا والآخرة) أى فى الامور المتعلقة بها  
(وردنا الى أهلنا سالمين غانمين آمنين) أى آمنين من البلايا والاسقام (برحمتك يا أرحم الراحمين)  
ويجتمه فى انراج الدمع) أى من العين مع السبول (فانه من علامات القبول) أى امارات  
حصول الوصول (ثم يصرق متباً) أى ان لم يقدر على ان يكون بايها (متعسراً) أى  
متأسفاً (على مفارقة الحضرة الشريفة والآثار المنيفة) وينبغي ان يتصدق بما تبسر له) أى  
فانه حق السلامة من كل آفة وملامة (ويأتى فى رجوعه بالاذكار الواردة) أى فى الاحاديث  
المطوية والادعية المأثورة أى فى الكتب المشهورة ومنها قوله (فاذا قرب من بلده قال

وترجى القرآن عبداً لله  
ابن عباس رضى الله عنهما  
فانه كان يصلحاً عند الزوال  
يوم الجمعة ويقرأ فيها ما  
تقدم انتهى (اقول) انما  
أطنت فى هذه الصلاة لعظم  
فضائها فأحببت ان أجمع  
بعض ما ورد فيها وما يطلب  
منها اعانة لمن رغب فى ذلك  
من اخوانى المسلمين رجاء ان  
يشركونى فى دعائهم على  
بجاعة الحسير بالموت على  
الاسلام لعل ذلك يصادف  
ساعة القبول فابلى بكرم  
الله ذى الجلال والاكرام  
حسن الشكر وصلى الله على  
سيدنا محمد وآله الكرام

آيرون) بهمزة مدودة (تأتبون) والفرق بينهما مع اتفاقهما في اللغة ان الاولى رجوع من  
 الغفلة والتوبة من المعصية ولذا جاء في وصف الانبياء انه أواب (لربنا حامدون) أي شاكر ون  
 له لاغيره لان النعم كلها من فضله وكرمه ويحتمل ان يكون الجار متعلقا بما قبله (ويرسل  
 امامه) بفتح الهمزة أي قدامه (من يخبر أهله به) أي يشهرهم بوصوله لان يستقبلوه ويقبلوه  
 على وجه حصوله مستعدين لوقت دخوله (والاولى ان يدخل خمارا) أي بان يظهر شجر  
 رجوعه من المشاعر جوارا (واذا دخل البلد بدأ بالمسجد) أي كما كان يفعل صلى الله عليه  
 وسلم (وصلى فيه ركعتين) أي تحية المسجد (ان لم يكن وقت كراهة) أي عندنا خلافا للشافعي  
 رضي الله عنه فان عنده لا كراهة في صلاة لها سبب تقدمها (واذا دخل على أهله قال توبابا)  
 أي رجوعا والمراد بالتسمية التكرير والتكثير (لربنا أوبا) أي لاغيره (لا يفادر علينا  
 حوبا) أي لا يترك علينا ذنبا بل يغفره جميعه كما ورد \* ان تغفر اللهم فاعف عني \* وأي عبد لك  
 لا الما (ثم يدخل بيته) أي الخاص به (ويصلي فيه ركعتين ايضا) يعني تحية المنزل ولان يكون  
 ختم زيارته أفضل طاعته وليصير المسك ختامه ويعود العود تمامه (ويشكره على ما أولاه  
 من اتمام العباداة والرجوع بالسلامة) ثم يستحب ان يدخل على أحب أهله اليه ان كان  
 موجودا لديه لانه صلى الله عليه وسلم كان بعد دخوله المسجد وصلاته فيه وغروجه منه  
 سيدا بالدخول على فاطمة الزهراء رضي الله عنها قبل دخوله على طوهرات النساء (وينبغي  
 ان يجتهد في محاسنه) أي في زيادة تحسين مكارم اخلاقه (في باقي عمره) أي ليحسب من ختام  
 أمره (وان يزداد خيره بعد العود) كما قيل والعود اجد (فعلامة الحج المبرور وقبول زيارة  
 خير من زور ان يعود خيرا عما كان في جميع الامور) اختلف في الحج المبرور فقال النووي رحمه  
 الله الاصح ان المبرور هو الذي لا يخاطب اثم وقيل هو المقبول وقيل هو الذي لا مصيبة بعده  
 وقال الحسن البصري هو ان يرجع زاهدا في الدنيا راغبا في العقبى (فان رأى في نفسه) أي  
 باطنه (نزوعا) بضم النون والزاي أي تباعدا (عن الاباطيل) أي من الخوض في الضلال  
 والتضليل (وتجافيا عن دار الغرور واناقة الى دار الخلود) أي وجوار المعبود (فليجتز  
 ان يدنس ذلك) أي يتخاطب عمله ويوسخ أمره (بطلب الفضول) أي الزيادة من الدنيا وترك القناعة  
 بما يكفيه ويعينه على الطاعة من زاد العقبى (ويستبشر بحصول خلعة القبول وهو غاية  
 المطلوب والمسؤل ونهاية المقصود والمأمول به) أي وعناذ كرم النضيحة في هذا المقام  
 (بتم لباب المرام) أي خلاصة المقصود من ظهور الوجود (والحمد لله على التمام وصلى الله  
 وسلم على سيد الانام محمد وعلى آله وصحبه الغر الكرام) بضم الغين المجددة وتشديد الراء  
 جمع الاغرو وهو أبيض الجبهة من الوجه الانور والكرام بكسر الكاف جمع الكرم  
 والوصفان مرثبان على آله وصحبه أو مشتركان موجودان في كل من  
 أقاربه وأصحابه وعلى أشياعهم وأتباعهم من أحزابه وأحبابه  
 والمسلمين كلهم أجمعين الى يوم الدين آمين يا رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله  
 وصحبه أجمعين آمين

بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه يقول المتوسل الى الله بالجاء  
القاروقى ابراهيم عبد الفقار الدسوقي معجى دار الطبع والتنزيل أقوال الله  
عشرته في كل فعل وقيل

تم بعون مالك الممالك طبع شرح كتاب المنايا المنسوب آوله - العالم العلامة والبحر  
الحبر الزهامة صاحب الذهن الجارى ملا على القارى وثانيه مال الامام الاوحد الفاضل  
الايجد من كان للقائى العلوم بسدى الشيخ وحة الله السندى بالمطبعة الكبرى المعروفة  
بالبحرى في كل بحرى المتوفرة دواعى بحرها المشرقة كرا كيب سعدا في ظل من تعطرت  
بطيب ثباته الاسرار واشترت محاسنه اشتمار النعم في رابعة النهار حيث نشر الروية العدل  
بعند طيبها وطهر نفوس رعاياه من جهلها وغياها وحاظم الظلم بسناصورته القهرية وأثبت  
مراحم العدل بحسن سيرته العمريه وأسبل على أهل مملكته غيث كرمه وأعمته وتعلمهم  
بعظيم رأفته ومزيد رحته وبسط لهم بساط عدله وصلاحهم بحلى جوده وفضله فازرى كرمه  
بفيض النيل جناب خديو مصر اسمعيل

لا زال في عون الاله وحفظه \* مقتع بأسروره وبخطه

ولا رحت مصر به مشيدة الدعائم وبأفجالة موطدة القوائم خصوصاً بأب كبر انجباله  
وأرشد أشباله الوزير الشهير النيل الاصيل صاحب المعارف المشهورة والعوارف  
المشكورة من هو بكل شئ حقيقى سعادة محمد باشا توفيق لازالت الايام مضتة بشمى علاه  
والسالى منيرة يسر علاه وكان طبعه القائق وتمثله الرائق مشمولاً بأدارة ذى المهارة  
والحدق والسطارة والقصاحة والقطانة حضرة حسين بك حسنى مدير المطبعة  
والكاغذ خانه ونظارته من قام مقامه فيما يروم حله وإبرامه من لم يزل عليه حذقه يثقى  
حضرة محمد أفندى حسنى وملاحظه ذى رأى الاسد حضرة أبى العنين  
أفندى أجد وقد وافق تمام تحصيله وكمال طبعه وتمثله

أواسط شعبان المعظم التالى لرجب الاسم من شهر سنة

ثمان وثمانين ومائتين وألف من هجرة من كان كبرى

من الامام يرى من الخلف سيدنا محمد الصادق

الامين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه

أجمعين ما طلع ذكاه

ودرجت الطباء

آمين

